

المجلد الثاني

من كتاب

منهاج الشريعة * في الرد على ابن تيمية

لمصنفه حجة الاسلام مروج شريعة جده سيد الانام

السيد الاوحد والعلامة القرد (ع) السيد محمد مهدي

الكاظمي القزويني متع الله المسلمين

بقائه آمين



النصف الاشراف المطبعة العلوية

١٣٤٧

النسخة المصورة من

إصدار مكتبة الشيخ إسماعيل الكلداري - مملكة البحرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيعي قد وذهب أكثرهم إلى أن الله يفعل القبايح وإن
جميع المعاصي والكفر والفساد صادرة بخلق الله لها وقضائه وإن العبد
ليس له تأثير في ذلك وأنه ليس لله غرض في أفعاله وأنه ليس يفعل لمصلحة
العباد شيئا وأنه تعالى يريد المعاصي من الكافر وليس يريد منه الطاعة
قال السني فيقال فيه وجوه أحدها أنه قد تقدم غير مرة أن مسائل
القدر والتعديل والتجويز ليست مستلزمة لمسئلة جعل الخليفة وقد تقدم
أن الشيعة في مسئلة خلق فعل العبد على قولين انتهى ملخصا قلت
قد تعرض فيه للزيدية وغيرهم من الفرق ومن جهة خروجهم عن البحث
لم تعرض لهم وقد عرفت وجه مدخلته ما تعرض له الشيعي من المسائل
في محل البحث سابقا وعرفت كذب السني في دعوى كون الشيعة في
مسئلة خلق الله أفعال العباد على قولين قال السني الوجه الثاني
أن نقله عن أكثرهم أن العبد ليس له تأثير في الكفر والمعاصي نقل باطل

منهم بل جمهور أهل السنة المشيئة لقدر يقولون إن العبد فاعل حقيقة
والقول الذي حكاه هو قول بعض مشيئة القدر مثل اشعريهم ومن تابعه
من أصحاب مالك والشافعي وأحمد أقوالهم أن قدرة العبد غير مؤثرة في
الفعل انتهى ما خصا من ذكرهم لقوى الطبايع من حيث كونها مؤثرة
ومن تكريره قلت وفيه وجود من الباطل الحيلها ما زعمهم
عدم ذهاب أكثرهم إلى عدم تأثير قدرة العبد في الفعل مناقض للمذهب
منه من نقله عن جمهورهم في بحث عدم تعطيل فعل الله بالحكمة فإنه
قد حكى عنهم فيه أن أفعال العباد مخلوقة لله سبحانه ومفعولة له وهذا يزعم
بأن نقل ذلك عنهم باطل وهذه مناقضة منه وثانيها أن ما جاء عن الجمهور
هذا نقله عنهم صاحب الفتاوى وشاويهم وشاويهم المقاصد وغيرهم من أصحاب
على أن الجمهور من القائلين بأماة الثلثة قائلون بأن العباد مخلوقون محضون
لما يبرز عنهم من الأعمال والخلق إياهم هو الله سبحانه وليس لهم قوة
فيها تأثير وثالثها أن ما نقله هنا عن بعضهم من كون فعل العبد مخلوقاً لله
سبحانه وحده وليس لقدرة العبد فيه تأثير مناقض لما تقدم منه سابقاً
نقل ذلك عن جمهورهم وبهتان بين لما نص عليه صاحبنا من مذهب من يكون
القول المشار إليه هو قول جمهورهم وما نقله هو قول بعض أهل مذهبه
قلت السني وأما قوله أنه تعالى يريد المصطفى من المكافؤ إلى آخره
فهو قول طائفة منهم من القائلين بالقدرة فيهم الذين شبهوا الله بآياته
ومحبته ورضاه بمعنى واحد قال ذلك اشعريهم وأكثرا أصحابه وطائفة

ممن تابعهم واما جمهور اهل السنة من جميع الفرق وكثير من اصحاب
 اشعريهم فيفرقون بين ارادته وبين محبته ورضاه فيقولون انه وان كان يريد
 المعاصي فهي غير محبوبة عنده وغير مرضية له بل يسخطها وينهى عنها
 وهو قول من سلف قاطبة ولذلك اتفق اهل الفقه على انه لو قال الخائف
 اصوم من يومنا ان شاء الله لم يحث لولم يفعله ولو كان واجبا او مستحبا
 ولو قال ان احب الله حثت لو كان واجبا او مستحبا والمحققون منهم يقولون
 ارادته سبحانه في الفرقان نوحان ارادة قدرية تكوينية وارادة دينية
 امرية شرعية وهذه هي المتضمنة للمحبة والرضا والكونية هي
 المشية الشاملة لكل حادث كقوله تعالى فمن ير داله ان يهديه يشرح
 صدره الى اخره ومنها قوله ولكن الله يفعل ما يريد واما الدينية
 فقوله تعالى يريد بكم اليسر الى اخره وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم
 والله يريد ان يتوب عليكم يريد الله ان يخفف عنكم ما يريد الله ليجعل عليكم
 من حرج ولكن يريد ليطهركم ويتم نعمته عليكم وقوله تعالى انما يريد
 الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ففي هذه ارادته ليست هي التي
 يجب ما تعلق به انتهى ملخصا من تطويله بالتكرير قلت وفيه وجوه
 من الباطل احدها ان ما زعمه من ان القول بانه سبحانه يريد الكفر
 من الكافر والمعاصي هو مذهب طائفة منهم دون الجمهور بهتان معلوم
 عليهم لنقض جمهورهم على ان كل ما وجد العالم من الكفر والمعاصي والفساد
 والشرور يريد به الله سبحانه وما لم يوجد فيه من التوحيد والطاعات

والخير لم يردده ولذلك لم يوجد والسني بنفسه قد نص عليه فيما مضى في
مسئلة الحكمه وهنا ايضا نسبه الى الجمهور حيث قال والمشيه الكونية
هي الشاملة لكل حادث وثانيها ان مانسبه الى الجمهور من قولهم بعدم
محبة الله سبحانه للمعاصي وعدم رضاه بها ليس له دخل بقول خصمه فان
خصمه لم ينسب ذلك اليهم ونقوله على مانسبته اليهم ترد عليهم اعظم
الطامات وادهى البليات فان من له ادنى شعور من الخلق يعجز به ما
يضره وما ينفعه لن يفعله باختيار منه ما علم فيه الضرر وما لم يرض به وما ينفعه
فكيف يصدر ذلك عن الحكيم الخبير اللطيف بعباده البصير فهل هو سبحانه
مجبور على خلق ما لم يرضه فبعد ثبوت اختياره ورحمته بعباده يستحيل
في حقه خلق ما لم يرضه لهم وما يضرهم مما ينفعه بل سعة رحمته قد بلغت
الى حد حسبما نطق به الفرقان العظيم من قبوله توبه العصاة العتاة عليه
فكيف يخلق فيهم ما يوجب خلودهم في جهنم بعد معلومية نفعه له
وثالثها ان ما زعموه من نهي سبحانه عن المعاصي من اعظم العجب
العجاب فانهم بعد زعمهم بان جميع ما وجد في العالم وما يوجد بعد الى قيام
الساعة من المعاصي وغيرها قد خلقه الله ويخلقها في شئ ينهي عنه والحال هذه
لعدم صدور شئ وعدم تصور صدوره عن غيره سبحانه حتى يتصور نهي
عنه بل نهي سبحانه عن المعاصي حيثئذ محال لعدم قدرة المنهي على المنهي عنه
بعد ما قلتم بانها فعل الله وخالقه في عباده فهي غير مقدرة للعباد فكيف يجوز
ما قل في حقه سبحانه نهي عباده عن شئ هو فعله وخالقه فيهم فانه لو لم يرد

وجوده الخاقه فيهم من دون ريب ومن هنا علمت بيئاتهم على أنفسهم
 في دعوى كون مشيئة سبحانه على نوعين لعدم وجود مورد للدينية
 على ما قد زعموه من انه سبحانه خلق ما وجد في العالم وما يوجد بعد فقده
 ورابعها ان ما ذكره من نهية سبحانه عباده عن المعاصي مقالة حق
 صدرت منهم باختيارهم فنقضت مذهبهم فان النهي انما يتعلق بفعل
 النهي بالضرورة فلم من نهية الكفرة عن الكفر والعباد عن المعاصي
 كونها فعلهم وتحت مشيئتهم وقدرتهم ولذلك انتهى عن الكفر وعن
 غيره من المعاصي جماعات منهم بعد قيام الطاعة عليهم واستجبت الكفر
 غالبهم حسب ما علمت ذلك ثمود وغيرها بنص الفرقان العظيم جامعدين
 آيات الله بعدما استيقنت بها انفسهم وخامسها ان ما زعمه من كون
 المشية في آية التطهير من قسم الدينية قد صرفت فسادا على مبناهم لعدم
 وجود مشية دينية على زعمهم وعلى ما بيناه من فساد ما زعموه فالمشية
 في الشريعة على ثلاثة اقسام القسمان المشار اليهما والمشية الاعطية وهي
 عبارة عن حفظه سبحانه بعض العباد عن فعل المعاصي وعن الخطايا والسيئات
 فيما يصدر منهم وهو معنى القصص وآية التطهير من ادلتها فانه سبحانه
 بنفسه يرسل آياته ويبيناته يريد رشدهم الى طاعته وردعهم عن
 معصيته فانطلق في هذه المشية متساوون فلو كان المقصود من آية
 التطهير هذه المشية مثل آية يريد الله بكم اليسر وغيرها لما احصر
 اهل الرجس والتطهير باهل البت وحده فانه بضرورة الدين يريد

اذ غلب ذلك عن الخلق جميعهم وتطاعهم لولذلك بعث الى اجمعيتهم رسله
يدعواهم الى طاعته ويحذرونهم عن معصيته فحصر ذلك باهل البيت
وعدم دليل على ما قلناه وتساوي المصنعاته **قال الشيعي**
وهذا يستلزم مسائل شديدة منها ان يكون الله سبحانه اعظم من كل ظالم
فانه يعاقب الكافر على كفره وهو قد رده عليه ولم يخلق فيه قدرة على ايمانه
به فانه مثل لزوم الظلم لو حذبه على لونه وطوله وقصره وغيره لعدم قدرته
عليها **قال الشيعي** فيقال ان الجمهور المبتون لا قدر القائلون بان الظلم
مقدور لله يقولون الفرق بين تعذيب البشر ما هو فعل اختياري وغيره
مستقر في فطر العقول فان البشر لو كان فيه عيب خلق فيه من مرض
وغيره لم يستعسى ذمه وعقوبته على ذلك ولو لم ظلم غيره بحسن عقوبته
ويقولون احتجاج المعاصي بالقدر مما يعلم فساد بضرورة العقل فان الظالم
المستند في ظلمه الى القدر يقابله ظالمه بمثله فاما ان يكون ذلك حجة لهما
جميعا واما ان تنفي حجيته مطلقا والمستندون في المعاصي الى القدر واعظم
بدعته واقبح طريقا من المنكرين لا قدر ومن الناس من يطق بان احتجاج
آدم على موسى بالقدر من ذلك وهو جهل عظيم فان الرسل من اعظم من
ياصر بما امر الله به وينهى عما نهى الله عنه فكيف يسوغ احدهم ان ينقص
الله محتجا بالقدر ثم آدم قد تاب من الذنب فتاب الله عليه فهو مثل من
لم يذنب ولو كان القدر حجة لكان حجة ابليس وفرعون وتساير الكفرة
ولكن كان لو موسى لآدم من جهة المصيبة التي لحقتهم بسبب اكله

ولذلك قال له لم اخرجتنا من الجنة والمؤمن مأمور ان يرجع الى
 القدر عند المصائب دون الذنوب فيصبر على المصائب قال تعالى فاصبر
 ان وعد الله حق واستغفر لذنبك فان قيل خلق الفعل مع حصول العقوبة
 عليه ظلم فهو بمنزلة القول بان خلق السم ثم حصول الموت به ظلم وقد ثبت
 بادلة يقينية ان كل حادث فاعله خالقه ومن ذلك فعل العبد وكل ممكن يقبل
 الوجود والعدم وفعل العبد من جملة الممكنات وذلك فان فعل العبد حادث
 فيفتقر الى سبب فان قيل السبب ارادته قيل هي حادثة فتفتقر الى سبب وهو
 الباعث والقدرة التامة والقدرة خلق الله فاعله خلق العبد وقدرة يوجد
 بها فعله فان العبد فاعل لفعله حقيقة فمن قال بان حادثا ما لم يخلقه الله فقد
 خالف الكتاب والسنة واجماع السلف والعقل انتهى ملخصا من حشوه
 ومما صريانه قلت فيه من العجائب ما ينبغي بوجوه احدها ان
 مانسبه الى الجمهور من تنزيه الله سبحانه عن الظلم مناقضة شنيعة عليهم
 فان معنى القول بالقدر هو خلق الله سبحانه جميع المعاصي في العباد ومن
 المعلوم عقوبته سبحانه لهم عليها فهو سبحانه يعاقبهم على ما خلقه هو فيهم
 وذلك ظلم بين فعلات المناقضة بين قولهم بالقدر وبين تنزيههم له سبحانه
 عن الظلم وثانيها ان ما نقله عن الجمهور من الفرق بين تعذيب من
 فعل قبيحا باختياره وبين من لم يفعله بل فعله فيه غيره ناقض لما زعموه من
 خلق الله سبحانه فعل العبد من حيث ذهابهم الى حسن عقوبة العباد
 على المعاصي وتوجه النعم عليهم من جهة ما اودى اية كونها فعلهم وليس

فصل الله فيهم قاتها لو كانت فطره اصدار حالها حال العيب الذي خلق في
العبد من برص وغيره في انه لا يحسن ذمه ولا تخرجه العقوبة عليه وهكذا
قوله في البشر لو ظلم غيره بحسن عقوبته فان هذه العبارة تدل على صدور
الظلم منه باختياره دون خلق الله له فيه فانه على فرض خلقه في عالم يصدر منه
ظلم حتى يستحق العقوبة عليه والثالث ان ما زعمه من فساد قول المستدل
بالقدر على الذنوب تدليس منه وغش للجملة فان فساد ما نعيم على قول من
قال بان فعل العبد لم يخلقه الله فيه بل هو فعل العبد باختياره فاستناده
حيث ان القدر باطل لكونه فريه من الله لما فرضناه من عدم خلق الله
سبحانه فعل عباده وهو الحق فاما على ما زعمه من خلق الله سبحانه فعل
العبد فالعبد لم يفعل فنيا باختياره بل حال ذنبه حال برصه الذي خلقه الله
سبحانه وعلمه وحسنه غير مذموم وغير معاقب عليه فمعجبة استناد الماصي
الى القدر حيث ان امره مستقر في فطر العقول حسبما قالوه فليث شمرى
ما وجه هذه المناقضة ودعوى الفساد الاستناد الى القدر بعد القول بان
خالق فعل العبد فيه هو الله سبحانه فيا لها العجوبة ليس مثلها المحبوبة فتدبر
فلم يكن المعتقد الى القدر على مذهب فاته صادقا وعلى مذهب مثبته
مفتريا وقد عرفت مما مضى ومن المقام مضافا الى ما ياتي من الشناعات
فساد القول بالقدر من طريق الشريعة ومن ضرورة العقل فالمثبت له
مبدع مبدع والمنكر له محق ورابعها انما زعمه من تخطئه من قال بان
حاجة موسى واادم من باب القدر يتلانى بين قدروى البخارى في

كتاب القدر من صحيحه حديثا قال فيه احتج آدم وموسى فقال موسى
يا آدم انت ابونا خيبتنا واخرجتنا من الجنة قال له آدم اتلومني على امر
قدره الله على قبل ان يخلقني باربعين سنة فحج آدم موسى فحج آدم
موسى فحج آدم موسى وروى في كتاب التوحيد منه حديثا قال فيه
احتج آدم وموسى فقال موسى انت الذي اخرجت ذريتك من الجنة قال
انت موسى الذي اصطفاك الله تلومني على امر قد قدر على قبل ان اخلق
فحج آدم موسى وروى مسلم في صحيحه بمعنى ذلك وروى غيرهما مثلهما
وقد دل صريحنا على ان آدم غاب موسى بالقدر وخصمه به لقوله فيه تلومني
على امر قدره الله على قبل ان اخلق فانه لو كان باختيار منه اتوجه عليه الاوم ولما
كان معنى لقوله تلومني على امر قدره الله على قبل ان اخلق وقد طول المقال
صاحب فتح الباري وغيره في المقام في توجيه هذه الحاجة بدون طائل فانها
صريحة فيما قلناه يفهم منها حتى السوقة مثل فهمهم معنى قوله سبحانه الله
الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم وغيره من النصوص المحكمة
الغير المتقابلة للتأويل فلمن من ذلك مخالفتهم حتى لما روه في معتد كتبهم
الصحيحة التي هي عندهم في غاية الصحة وغير خفي على الناقد البصير
المنصف الخبير كذب هذه الحاجة من حيث لزومها لطامات عديدة
احديهما تدل على كذبها فكيف بجميعها منها لزوم موت موسى الذي
هو من اعظم رسل الله وهو جاهل بمسئلة القدر فيلزم من ذلك جهل
قومه جميعهم به ان يعلم من ذلك مخالفة ما روه من مسئلة القبول الشرعية

ومنها لزوم فساد لومه سبحانه آدم وزوجته على تناولهما من الشجرة بقوله سبحانه ألم انهكما عن تلكما الشجرة فانه يستحيل نهيهم ولومه سبحانه لهما على شيء ليس من فعلهما وباختيارهما بل هو فعله حسبما زعموه وهذه فيهما طامتان وهما فساد نهيهما ولومه سبحانه ومنها لزوم كذب جملة من آيات الفرقان التي دلت على كون الشيطان بوسوسته قد اخرجهما من الجنة وهم يزعمون بان خالق هذه المخالفة فيهما هو الله سبحانه فاي مدخلية لبوسوسة الشيطان في خروجهما منها حتى ينسب الله سبحانه خروجهما اليه ومنها لزوم كذب خير الرسل ص في قوله ففجع آدم وموسى لعلمه على فرض صحة القول بالقدر بان موسى يعارض آدم بمثل قوله فقوله قد قدر الله على مقالتي هذا قبل خلقي فتعارض حجتاهما وليس في البين ما يوجب تقديم احديهما فانهما جميعا زعمهم فعل الله في العباد فلم تحصل في الحقيقة من آدم على موسى غلبة فعلم من هذه العلامات بهتان ما نسبوه الى النبي ص من نقل هذه الحاجة بل قد تقدم فيما مضى قيام الضرورة على فساد ما زعموه من مسألة القدر ومن المعلوم كون آدم وزوجته باختيارهما قد قربا من الشجرة بفريته ابليس عليهما حيث حلف لهما على انه من الناصحين لهما فقدر وخامسها ان ما زعمه من ان الرسل من اعظم من يامر بما امر الله به ومن ينهى عما نهى عنه فريته بينة منه بل من اعظم من سائر الخلق في ذلك وانما اختارهم سبحانه من سائر خلقه لذلك فمن فعل ذلك بعدم فقد سار بسيرتهم وبفعلهم اقتدى بهم اول درجة في

ذلك وخلقناهم تاني درجة ومن نصبه هو خلقناهم لذلك ثالث درجة ومن
الضروري كون درجاتهم في ذلك اعظم فلو كان غيرهم مثلهم في ذلك
لساوهم في الرسالة من دون ريب فلم يكونهم وحدهم اعظم وسواك سبها
ان ما قلناه من حمل الرسل امر الخلق بما امر الله به ونهيهما ما نهى عنهما من
الذي نهى عنه القائلين بالقدرة على ما امر ونهى به وما ينهون عنه قد خلقه الله في
العباد ولم يخلق فيهم قدرة يتقديرون بها على تغيير ذلك وقدرة لهم التي فيهم
غير مؤثرة في صدور الامور به منهم والانهى عنه بل هم مظلومون في صفة
ما يبرز فيهم فاي معنى حيث قلنا قال السني نعم قد نطق الخلق على لسانه بديون
مطابقته منه لئلا ينفردوا قد نقض ما يتقدم عليه بهذه الكلمة المعلوم كونها
حقا بل بالضرورة التي قد علم بها الفرق بين ما يصدر من العباد باختيارهم
مثل حركة الاختار وبين ما يصدر عنهم بغير اختيارهم مثل حركة المراتبة في خلقه
فلو كان ما يبرز منهم مخلوقا له سبحانه فيهم لكانت جركتهم حركة المراتبة
خلقته من دون ريب فلم يجهلنا عليه تناقض السني هنا ونقضه بلذهبه
بشمه وسماحها ان ما قلناه من كون الكتاب من القلوب مثل من
لم يذنب تدليس منه في المقام فان البحث لم يتعلق بهذه الجهة بل بالحاجة
والقدرة وهي مشقة ليس لها دخل بالثبوت فان الموم قد توجه على
الآدم بزمهم من حيث صيرورته بتناوله من الله في حبه سببا لتبروجه من الجنة
مفترجت بذلك ذرية منها ولم يلم على نفس التناول حتى يقال بان الله

إله عليه مناقض لما نقله فيما مضى عن الصحيحين من حديث الشفاعة وفيه
 فيأتون آدم فيسئلونه الشفاعة فيقول لهم انى اذنبت ذنبا الخبر فانه قد بدل
 على كون الذى منعه من الشفاعة اهم ذنبه فلو كان قد غفر له ذنبه لم يعتذر
 بذلك ولصار شفيعا لهم ومن المعلوم كون الفرقان العظيم غمدل على
 توبته وقبولها فى آيات عديدة فالخبر المخالف لنص الفرقان العظيم باطل
 بين وبينه من المعلوم فانظر الى ما يروونه فى كتبهم الصحيحة من المناقضات
 لنص الفرقان ومعه يزعمون بانهم هم العاقلون بالفرقان العظيم والسنة
 وتاسعها ان ما نقله من وجوب رجوع المؤمن الى القدر فى المصائب
 دون الذنوب مناقض لقول جمهورهم بالقدر من حيث زعمهم بان الله
 سبحانه خالق كل شئ وفعل العبد من ذلك حسبما نص عليه السنى عنهم
 فيما مر من المقام ليس على ميثاق فرق بين المصائب والذنوب فرجوعهم
 الى القدر فى المصائب بدون الذنوب مناقض لمثلهم ومطابق لمذهب
 الحق الذى بيناه ولذلك وجب على العبد ان يطلب من الله سبحانه مغفرة
 ذنوبه فاما المصائب فيجب الصبر عليها والرضا بها لكونها فعل الله سبحانه
 وياتى فى عليه حيث استدلل فى المقام باية قاصبر ان وعد الله حق وحي
 حجة عليه فانه لو كانت المصائب والذنوب معا فعل الله لوجب الصبر
 عليهما جميعا فقولنا سبحانه فى المصائب قاصبر وفى الذنوب فاستغفر دليل
 على كون المصائب فعل الله يجب تحملها والصبر عليها والذنوب فعل
 العبد يلزمه الهرب منها والنجاة بطلب المغفرة منها من الرب الغفور

الرحيم وعاشرها انما زعمه من كون خالق الفعل والمعقوبة عليه
مثل خالق السم وحصول الموت من عجائب القياس الناشئ من وسوسة
الجناس فان من له ادنى شعور يعرف بالضرورة ان خالق عظيم مصالحه
كونه من غير مستلزم لحصول الموت به بل السم مصالحه كثيرة للخلق
ومن السم ادوية علاجهم الصعبة بضمه الى غيره فيترتب عليه نجاتهم من
ذلك وبه يتوصلون الى قتل من يخافون شره من الوحوش وغيرها التي
يسرقنها بدونه الى غير ذلك فالسم بمنزلة آلة الحرب من السيف والسنان
والسهم التي قد خلق سبحانه لهم مادتها وهي الحديد وعلمهم صنعها
وفرض عليهم حملها فيما يرضيه من حاجاتهم المشروعة ومن قتل الجاحديه
بها فمن خالف ذلك استحق العقوبة ومثلها السم يجب عليهم صرفه فيما
يرضى الله سبحانه من مصالحهم ويحرم عليهم صرفه فيما يسيئ خطه وهذه
حال النار وغيرها ايضاً فاما خلق الكفر والمعاصي في العباد فليس فيه سوى
ضررهم وهو عقوبتهم على ذلك فاي جامع بين ما تمحض لما يضر العباد
وبين ما لم يتمحض لذلك حتى يقاس احدهما على الاخر فان الموت الحاصل
بالسم مثل الحاصل بالنار وآلة الحرب على قسمين قسم محبوب لله ومأمور
به وهو ما فيه مصلحة شرعية مثل قتل الكافر وحرقه واماته بها وقسم
فيه فساد شرعية وهو منهي عنه مثل قتل المؤمن وحرقه واماته بها
ظاهراً بدون موجب شرعي فتبين ان خالق الكفر والمعاصي في العباد ظلم

قياس السنى فى المقام وحادي عشرها ان مازمه من قيام
 الينيات اليقينيه على خلق الله سبحانه حتى فعل العباد قد عرفت مما
 سلف ومن المقام بهتانه فيها ومكابرته للضرورة مضافا الى مناقضته
 لنفسه فيها لتصديقه فيما تقدم من قوله هنا بان العبد له فعل يصدر عنه
 باختياره وفعل يصدر عنه بغير اختياره ومن المعلوم ثبوت ذمه على ما يصدر
 عنه باختياره فى فطر العقول دون ما لم يصدر عنه باختياره فما يصدر عنه
 باختياره ليس مخلوقا لله سبحانه من دون ريب فان قال الباعث للعبد ان
 الفعل والقدرة عليه قد خلقهما سبحانه فى العبد فيصير فعل العبد من
 هذه الجهة مخلوقا لله سبحانه قيل له نعم هاتان القوتان مثل سائر القوى التى
 قد خلقهما سبحانه فى البشر مخلوقة فيه على وجه يجوز صدور الطاعة فيهما
 عنه ويجوز صدور المعصية ومن هذه الجهة طلب سبحانه منه الطاعة
 ونهاه عن المعصية طلب التوحيد ونهى عن الكفر طلب فعل الصلوة
 ونهى عن تركها طلب تصديق رسوله ونهى عن تكذيبه الى غير ذلك
 من مطلوباته ومنهياته بالنسبة الى طامه البشر فالقوة الباعثة والقدرة
 المخلوقتان فى البشر نسبتهما الى فعل المأمور به وتركه متساوية فالسعيد
 من فعل بهما المأمور به والشقى من لم يفعل بهما وهذه حال المنهى عنه فانه
 سبحانه لم يخلق هاتين القوتين مثل ما خلق يدين ورجلين وعينين وبياضا
 وحمرة وسمرة وغيرها فى البشر مما ليس لقدرة البشر ومشيته تغييرها
 الى غيرها وقد عرفت الفرق الضرورى بين حركة المرتش فيما مضى

، بيد حركة المختار في دخول الحركة الثانية تحت مشيئة ، قدرته وعدم
 دخول حركة الاول تحت مشيئته ، وقدرته فليس بين القول بان العبد
 فاعل فعله حقيقة على التقدير الثاني وبين القول بان الله سبحانه هو خالق
 العبد وقدرته منافاة من دون رب حسبما بيناه و**ثاني عشرها**
 ان مازعه بقوله من قال بان شيئا حادثا لم يخلقه الله فقد خالف الكتاب
 والعنه الى اخره مضافا الى مناقضته لما قاله من ان العبد فاعل وهو وجد
 فعله باختياره فيذم ويقاب على ما فعله قبيحا ويحمد ويثاب على ما فعله
 حسنا بهتان معلوم على الكتاب والسنة والعقل والسلب حسبما نبهنا
 في المقام على ذلك ومن جملة السلف اهل البيت ومتابعوهم فانهم متابعون
 لكتاب الله وسنة نبيه والضرورة العقلية ولسانا تظن بمن له شعور
 من غيرهم يخالفون ضرورة نفوسهم القاضية بما نبهنا عليه من الفرق بين
 حركة المرتضى وبين حركة المختار وبهذه الضرورة يتبين فساد مازعه من
 شبهة حاجة الحادث الى علة الى تمام مازعه من حيث منافاة هذه الشبهة
 لهذه الضرورة **قال السدني** واما قوله ولم يخلق فيه قدرة على ان
 يؤمن به فقد قاله على قول بعض المثبتة لا قدر من لزوم كوني القدرة مع
 العقل وليس هو قول جمهور اهل السنة الى اخر ما نقله في المقام وقاله
 وطوله بدون طائل **قلت** البحث في مسألة القدرة في المقام تطويل
 غير مفقر اليه لعدم توفيق مقام البحث عليه فانه في قبال الجمهور القائلين
 بان الله سبحانه هو خالق فعل العبد وليس للعبد قدرة على فعله نقل

ذلك عنهم صاحب قف وشارحوه وغيرهم نمل نقل المشار اليهم عنهم تجوز
خلق الله سبحانه في العبد قدرة غير مؤثرة في مقدوره لشمول قدرة الله
سبحانه لعامة المخلوقات فاي ثمرة في البحث عن مسئلة القدرة حيث نذ في
الحاجة في قبال من هذه عقيدتهم في فعل العبد وما الثمرة في جعل قول الشيعي
على مذهب جماعة من المثبتة بل جملة فريه بينه على قائله حسبما بين من
مذهب الجمهور قد بر قال الشيعي منها افحام رسل فان النبي القائل
للكافر آمن بي وصدقني يقول له قل للذي بعثك يخلق في ايماني به او القدرة
المؤثرة حتى اؤمن به فيصير الرسول بذلك منقطعا ليس له حجة على
الكافر قلت انتهى ما خصا وقد قدم السني في قباله مقدمة طويلة
معناها جميعه عبارة عن حرمة الركون الى القدر في المعاصي ثم جعل بعدها
وجوها جملة منها عبارة عن نفس المقدمة بدون تعدد فيها احدها
معناه ان ذلك انما يوجب انقطاعا لوجاز الركون الى القدر وهو باطل
بضرورة العقول ثانيا ان الرسول يقول له انا نذير لك فان فعلت
ما امرتك به نجوت وسمعت ولو لم تفعله عوقبت ثالثا ان يقول له انا ليس لي
ان اقول لربي ذلك بل على تبليغ رسالته وابعها ان يقول ليس لي و ليس
لغيري ان تقول لم تجعل في الكافر قوة على ايمانه بك فان الله سبحانه غير
مستول عن فعله انتهى ملخص هذه وهي حسبما ترى مبنية على حرمة
الركون الى القدر وقد عرفت فساد ذلك فانه على مبناهم يكون قول
الكافر لرسول صدقا وحقا فاما معنى الحرمة وفساد الركون الى الحق

والصدق وقد عرفت وجه قيام الضرورة على فساد الركون الى القدر
 في المعاصي من حيث ثبوت وترتب هذه الضرورة على ضرورة
 ان العباد قاعلون باختيارهم فالمستند الى القدر مكابر لضرورة نفسه
 فهذه الضرورة على مبناهم معدومة فاستناده اليها مناقض
 لمبنى مذهبه وما زعمه من ان الله سبحانه غير مسئول عن فعله وغيره
 مسئول فمن حيث ثبوت حكمته والحكيم فعله منبثق عن المصلحة
 والعباد من حيث متابعتها غالبيتهم لهوى قوسهم المخالف لما تقتضيه الحكمة
 يستلون عن فعلهم والمعصوم منهم من نبى ووصى يستلون من باب اقامة
 الحجة على الناس فانهم رعاة فيستلون عن رعاياهم في حضورهم لذلك
قال السني الوجه الخامس ان يقول له اعانتك على الفعل من افعاله
 هو فافعله فلحكمة وما لم يفعله فلمعدم الحكمة الى تمام مقاله قلت
 غير خفي على حتى العاوى ذى الشعور حال هذه الشبهة فانها خارجة عن
 مقام البحث فان معنى اعانه على الفعل زيد على قوة المعان قوة منه سبحانه
 ليحصل الفعل من قوة العبد ومن قوة الله سبحانه والمفروض كون الخالق
 لفعل المبدفیه هو الله سبحانه على زعمهم وليس لقوة العبد وقدرته تأثير
 حتى تصير لها مدخلية في صدور الفعل عنه فلم تدليس السني في جعل
 هذه الشبهة وجهاً في المقام يرد به على خصمه ومن هذه الجهة لم نقلها
 جميعها مثل عدم نقلنا ما تقدمها ما جمعه من حيث ما عرفت من فساد نفس
 مبناهما فتدبر **قال السني** الوجه السادس ان يقال المستند الى هذه

الحجة اما ان يريد الطاعة ويعلم انها تنفعه فانه يطيع قطعاً فان نفس المشية الجازمة للطاعة مع القدرة توجب الطاعة ومن لم يفعل ذلك علم انه لم يرد الطاعة فيستحيل في حقه القول للرسول قل للذي بعثك يخلق في ذلك وبينه الوجه السابع وهو بان يقال انت متمكن من ان تؤمن بالله وقادر عليه فلوشئته افعلته لكن لم تشئه انتهى ملخصاً قلت غير خفي على الناقد خروجه عن محل البحث في مقالته هذه فان ميناه عدم تاثير قدرة العبد في الفعل الذي يبرز عنه لو فرض وجود قدرة فيه بل قد عرفت ذهاب الجمهور منهم الى ان الخالق لفعل العبد فيه هو الله سبحانه فاي معنى لما زعمه السني هنا من وجود قدرة للعبد مؤثرة في الفعل الذي يبرز منه فقد افترى السني في جعل هذين وجهين يرد بهما على خصمه لخروجه عن محل البحث حسبما عرفت قال السني الوجه الثامن ان يقال كل من دعاه غيره الى توحيد الله فحاله غير خالية من وجهين اما التصديق بان الله خالق افعال العباد واما التكذيب بذلك فالصدق عالم بان القدر ليس بحجة ومن كذب بالقدر فيستحيل في حقه قول ذلك للرسول نقلنا مختصره بالمعنى قلت غير خفي على الناقد كذب السني في جعل هذه شبهة مستقلة بل هي عبارة عن اول شبهة غايته انه ضم اليها عدم صحة قول النافي للقدر وقد عرفت فساد اول شبهة وعدم مدخلية النافي للقدر في المقام معلومه قال السني التاسع ان يقال مقصود الرسالة اخبار المكذب بالمقوبة ونول قل لربك يخلق في ايمان به غير مناقض

لصدور العقاب بل هو يخاصم ربه حيث لم يعنه على ما امره به انتهى
 ملخصاً قلت في هذه وجوه **أحدها** ان مازعه من كون مقصود
 الرسالة اخبار المكذب فاسد بل مقصودها ارشاد الخلق الى الحق بايات
 الله سبحانه فمن صدق به اسعد ومن جحد هاشقى نعم يترتب على ذلك المثوبة
 والمقوبة قال سبحانه ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة
 ولذلك حصر سبحانه في فرقائه خلق الجن والناس بان يعبدوه فمن لم يعبد
 منهم فأنما غوى بعد قيام الحجة عليه ومن عبده فقد سمد بسبب قيام
 الحجة عليه وثانيها ان مازعه من اخبار المكذب بالمقوبة اعجوبة
 منه بعد تصديقه بان خالق التكذيب به غيره فما وجه خبره بالمقوبة وهو
 لم يفعل ما يوجبها والسنى بنفسه قال فيما مضى منه في المقام بان ذم العبد
 وعقوبته انما توجهان على فعله القبيح باختياره فقد نقض هنا ما قاله هناك
 وثالثها ان مازعه من ان العبد يخاصم ربه حيث لم يعنه الى اخره قد عرفت
 فسادها فيما مر من المقام في بيان فساد الوجه الخامس منه وفي الحقيقة مبنى
 هذه الشبهة هو هذه الكلمة التي هي دعوى عدم اطاعة الله وقد تقدمت وكلمة
 المكذب وقد عرفت كون تكذيبه ليس فعله فتدبر في تدليسه وتلفيقاته لبني
 هذا الشبهة مما تقدم من شبهه وصدرها بما عرفت قال السنى العاشر
 ان يقال ما قاله متوجه عليه وعلى غيره من محققى المعتزلة والرفضه لقولهم بانه
 مع وجود الباعث والقدرة يجب وجود المقدور وهو قول محققى اهل السنة
 الذين يقولون ان الله خلق قدرة العبد ومشيته وذلك مستلزم لحقيقته فعل

العبد ويقولون ان العبد فاعل لفعله حقيقة والله سبحانه جملة محدثاته وفاعله
نعم بقيت المنازعة بين نفاة القدر الذين يقولون بان حصول الباعث في
قلب العبد بدون مشيئته سبحانه وبين المجبرة الذين يقولون بعدم تأثير قدرة
العبد في فعله وقولهما معلوما الفساد وكثير من الشيعة يقولون بقول
المجبرة ونقل منا كير عن نساكهم ثم نقل حديثا عن علي ع ان النبي ص
طرقه وقاطعه في الليل فصرها بالصلوة فقال له علي يا رسول الله انما انفسنا
بيد الله فان شاء ان يبعثنا بعثنا فولي ص وهو يقول وكان الانسان اكثر
شيء جدلا انتهى ملخصا قلت فيه وجوه من المجاب احدها ان
ما زعمه من ورود ما قاله الشيعي عليه وعلى محقق اهل مذهبه اعجوبة
عظيمة منه قد قالها بدون تصور منه لها لثبوت تمام المناقضة بين مذهب
الشيعي وبين ورود هذه الطامة عليه فان مذهبه مبني على ان توحيد البشر
وكفرهم وطاعاتهم ومعاصيهم افعال اختيارية لهم مثل قيامهم وقعودهم
ومشيهم وغيرها فكيف يتوجه قول قائمهم للرسول قل لربك يخلق في
قدرة على ايماني به بل هم ناجون من هذه المفسدة العظمى والطامة
الكبرى وقد عرفت فيما مر من المقام ان القول بخلق الباعث والقدرة
في العبد لا يلزمه ان يكون الله خالق فعل العبد فهم في سعة من هذه
البالية التي لزمتم الجمهور فقضت عليهم بمخالفة الضرورة القاضية بان
العبد فاعل مختار وثانيها ان ما نسب به الى الجمهور من القول بان العبد
فاعل لفعله حقيقة مناقض لقوله عنهم بان الله خالق كل حادث منه فعل

العباد ولما نقلناه عن قف وغيره عنهم من عدم تأثير قدرة العبد فيما يبرز منه وثالثها ان مانسبه الى الجهم ومتابعيه من عدم تأثير قدرة العبد بهتانين على جهم لما نقله عنه صاحب كتاب الفرق بين الفرق وصاحب قف وشارحوه في مقام ذكر الفرق انه ومتابعيه نافون لقدرة العبد فيزعمون بانه ليس له قدرة البته والقائل بان له قدرة غير مؤثر هم الجمهور منهم ورابعها ان مانسبه الى كثير من الشيعة من القول بما قالته الحجة بهتان عليهم معلوم لو قصد بهم فرقة من خاصته وهذه صحفهم تنادى بان من زعم ذلك هو من المبدعين ولو قصد غيرهم فعلى فرض صدقه فان القول المرفوع هو قول جمهور من قال بامامة الثلثة فان يذهب اليه بشر من سائر الفرق فليس يضر ذلك فرقة خصمه بثبوت بدعة غيره هان الفرق وخامسها ان مازعمه من ان الشيعة يقولون بان وجود الباعث على الفعل في قلب العبد بدون مشيئته سبحانه مشنعاً بذلك عليهم عجيب منه لما هو ضرورى عند طائفة ذوى الشعور من ان الباعث على الفعل هو الميل الشديد اليه الناشئ من تصور المنفعة المترتبة عليه فالميل فعل قلبي من افعال العبد وليس بفعل من افعال الله سبحانه نعم القوة التي يحصل منها الميل هي فعل الله سبحانه وخلقته في العبد مثل نفس اليد التي يجوز صرفها في ضرب اليتيم ظلماً تارة وتاديباً تارة فهي مخلوقة لله سبحانه دون الضرب بها فالباعث الذي هو الحب الشديد الموجب لتعلق قهره صاحبه بالفعل الذي تعلق به تارة يصير سببه طلب الله سبحانه لذلك الفعل من

العبد مثل توحيدده وتصديق رسوله والصلوة والصيام له لما يترتب على ذلك من السعادت وتارة يصير سبيبه هوى النفس لما يترتب عليه من محض اللذة الغاية مثل الزنا وغيره فتدبر رسائلها ان ما نقله من الخبر عن علي ع بهتان بين عليه وان رواه البخاري فان من هو دون علي ع في العلم والديانة بدرجات يحل عن النطق بما يخالف ضرورة العقول فكيف بمن هو امام طامة من يامر بالمعروف وينهى عن المنكر بعد سيد البشر ص وعلى عترته الميامين الفرر وسلم وقد شغل نفسه مدة حياته بلسانه ولسانه في تشييد المعروف وتخريب المنكر ولو غرضنا عن ذلك فاي حجة على خصمه بما نقله من الخبر فانه من باب الشهادة للنفس لتفرد اهل مذهبه بنقله فهو ليس بحجة على خصمه حتى تصديق منه قال الشيعي ومنها تجوز ان يعذب الله سيد المرسلين على طاعته ويثيب ابليس على معصيته فانه يفعل الخير غرض فيكون فاعل الطاعة سفيه التمجلة بالتعب في فعل العبادة وصرف ماله في عمارة المساجد والصدقات من غير منفعة تحصل له بل قد يعاقبه الله على ولو فعل ذلك عوض ذلك ما التذبه نفسه من المعاصي قد يثيبه فاخياره الطاعة سفيه بين عند كل حاقل والمصير الى هذه العقيدة موجب لفساد العالم ونقض الشريعة انتهى ما خصا قال السنن وفيه وجوه احدها ان ما قاله باطل باتفاق المسلمين فانه سبحانه الخبير باثابة المطيعين وخبره صادق فان من متكلمة اهل السنة المثبتين لا قدر من يقول انما علم ذلك بمجرد خبره الصادق ومنهم من يقول ويعلم باذلة عقليته ثم حكى

تبذره محادل على آثابه المطيعين انتهى مخلصا مما ليس الى نقله حاجة قلت
فيه وجوه أحدها ان مازعهم من فساد مقاله الشيعي باتفاق المسلمين
تدليس منه فان خصمه لم يقل بان مسلما قال ذلك بل نص عبارته قد دل على لزوم
تجوير ذلك لما زعموه من خلق الله سبحانه فعل العباد فان مقاله السني بمقاله
الشيعي قد هرب السني عن مقام البحث الى شيء ليس له دخل به فان بين لزوم
تجوير ذلك على مذهبهم وبين القول به صريحاً فإنا ما علمنا ليس يخفي حتى
على الطغام وثانيها ان مقاله من ثبوت تشويب المطيعين باتفاق المسلمين من
من عجيب تدليسه فان اماميه الشيعة متفقون على ذلك لقولهم بان
المطيعين فاعلون للطاعة باختيارهم فيستحقون بذلك ما وعدهم سبحانه به
من الثواب وتبعهم المعزلة على ذلك واما جمهور من قال بامامة الثلاثة
فقد عرفت فيما مضى تجويرهم تعذيب المطيعين وهو على مذهبهم متوجه
من حيث زعمهم بعدم صدور ما يقضى باستحقاق الثوبة من العباد فان
قليل قد وعد سبحانه بآثابه المطيعين وهو منزه عن خلاف الوعد قليل له قد
قلتم فيما مر ان له تعذيبهم وليس لخلق منعه وهو الفاعل لما يريد فمن يمنعه
لو فعل ما خالف وعده فان قيل قد ثبت بادلة عقلية تشويبه سبحانه المطيعين
فيل فاما على قول المشبهة للقدر فلا وجه لثوبتهم ولم تصدر منهم طاعة فان
العقل انما يقضى بالثوبة في حق من فعل حسناً فاما من لم يفعل حسناً فحال
عنده وحال الجبر الملقى في الطريق متساوية واما على قول النفاة فالعقل
قاض بضرورته بآثابه من فعل الحسن وثالثها ان ما ذكره من الفرقان

المظيم محادل على اثابة المطيعين حجة بينه تعالى من حيث صدور فعل
الطاعة عنهم باختيار منهم ولذلك امرهم سبحانه بالطاعة ولو لم تكن
صادرة باختيارهم فكيف يا صرح سبحانه بشئ هو يعلم بانها ليس فعلهم
وليس لقدرة لهم فيه تأثير **قال السني** الثاني ان قوله ومنها تجوز
تعذيب النبيين واثابة الشياطين فليس فيه ويب على قول من يعتقد بان الله
يفعل لغير حكمه ولو فعل ذلك لم يكن ظالما ولكن اكثر اهل السنة غير
قائلين بذلك بل الله عندهم منزه عنه ولكن الطلعة على قواهم لم يلتزم ان
تكون سفها فانها انما تكون سفها لو كان وجودها كعدمها والمسلمون
متفقون على نفها ومضره عدمها ومنازعتهم انما هي في تجوز عقوبة
فاعلمادون وقوعه انتهى ملخصا قلت وفيه وجوه من العجائب
احدها ان مازعه هنا مناقض لما زعمه في الوجه السابق لقوله فيه
بان المسلمين متفقون على تشويب المطيعين وهنا نقل عن كثير منهم تجوز
تعذيبهم فان الضرورة التي زعم قيامها سابقا على تشويبهم عند جميع
المسلمين فانظر الى كذبه ومناقضه واثابها ان مازعه بقوله لو عذب
المطيعين لم يكن ظالما من عجب التناقض وشنيعة الذي ليس يخفى حتى
على الطعام فان الظلم عبارة عن جعل الشئ في غير موضعه ومن الحصر
الضروري فلما ان يفرض تعذيبهم ظالما لكونه وضعه الشئ في غير موضعه
فما خافهم وهو تشويبهم ليس بظلم بل هو عدل واما ان يفرض تشويبهم ظلما
فمعه وبتهم ليست بظلم بل عدل وهم يزعمون ان تشويبهم عدل فكيف يتصور

كون عقوبتهم ليست بظلم فان ذلك تناقض بين وثالثها ان مازمه
 من تزيه اكثر اهل السنة لله سبحانه عن تعذيب المطيعين وتثويب
 العاصين مناقض لما تقدم منه سابقا حيث نقل تجوز ذلك عن جمهور اهل
 السنة ونقلناه نحن عن النووي في منهاجه وباعجابه من تناقضاته وتناقضات
 اهل مذهبه وهي ادل دليل على فساد المذهب الذي قد وقعت فيه وهم
 غير مهتدين بها الى مذهب الحق مضافا الى غيرها من ادلتهم من السنن
 المتقدمة وغيرها ورابعها ان مازمه من عدم كون الطاعة سفها
 الى اخره معلوم الفساد فان العمل السفهى هو العمل الذى ليس يعلم فاعله
 بترتب منفعة عليه ويجوز ترتيب المنفعة على ضده وذلك بعينه ما نحن فيه
 فن جواز اياه الله سبحانه له على المعاصى وجوز عقوبته على الطاعات فهو
 سفه لو تمب في فعل الطاعات ولم يتلذذ في فعل المعاصى بعد علمه بان ربه
 يفعل لغير حكمه وهو مذهب الجمهور ممن تسمى باهل السنة وان نسبة
 هنا الى غير الجمهور فانه بهتان منه ومناقض لما تقدم منه سابقا من نسبة
 القول بغير الحكمه الى جمهورم وخامسها ان مازمه من كون
 منازعتهم انما هي في تجويز ذلك دون وقوعه بين الفساد لما زعموه من
 عدم كون ذلك ظلما فلا موجب ح لعدم وقوعه وقد عرفت انه لا نقص
 في مخالفة الوعد على مذهبهم بل نفس قولهم يفعل لغير حكمه كاف في
 تساوى تجويز وقوعه وعدم وقوعه قال السنن الوجه الثالث
 ان قال له قد ان ذلك حاشا لقدم لا تكف الطاعة سفها فان امامه الشبهة

واهل السنة يجوزون المغفرة لفاعل الكبار واهل السنة والمعتزلة
يجوزون تكفير الصغار باجتساب الكبار ومعه فلم يكن اجتناب
الكبار والصغار سفيها بل قد وجب باتفاق المسلمين قلت في هذه
وجوه احدها ان مازحه من عدم كون الطاعة على تقدير تجوز
العقوبة عليها سفيها مبني على الجهل بمعنى السفه فانه عبارة عن الفعل الذي
لا يستلزم ترتب منفعة عليه بل يكون احتمال ترتب المضرة عليه والمنفعة
متساويين لانهم لا يقولون بان الله سبحانه يفعل لحكمة وثانيها
ان مقاله من ان الشيعة يجوزون مغفرة الكبار والمعتزلة يجوزون
تكفير الصغار باجتساب الكبار وليس اجتنابها سفيها ليس له دخل
بمحل البحث فان الشيعة والمعتزلة يقولون باستحقاق العقاب على فعل
المعصية وهي سبب لذلك حسبما نطق به الفرقان العظيم قال سبحانه انما
تجزون بما كنتم تعملون وقال سبحانه وامامن طغى واثر الحياة الدنيا فان
الجحيم هي الماوى الى غير ذلك وقال من الناس مجزبون باعمالهم الخبير
وغيره والمغفرة تفضل منه سبحانه محض ولم يدرك المسلم اينال ذلك ام يعاقب
فاستحقاق العقوبة ثابت بالنسبة الى العصاة والتفضل على كل منهم غير
ثابت فمن هذه الجهة يوجبون مجازاة الذنوب فان محض التجوز ليس
يلزم منه رفع ما هو ثابت فان من علم بان في طريقه سبعا لو وصل اليه يفرسه
وعنده شجاع يجوز في حقه انه ينجي منه ويجوز العدم فانه لن يسلكه مالم
يثق من ذلك الشجاع بانه ينجي منه وما نحن فيه ليس فيه استحقاق على مبني

الجمهور بل تجوز محض من الجهتين جهة المشوبة على الطاعة وجهة العقوبة
عليها اقتدير في قياسه الباطل وتبصر وثالثها ما قاله من ان اهل السنة وهم
المبتوتون للقدر يوجبون مجازية المماضي من محجب مناقضاتهم فان قدرة
العبد عنهم غيره، وثرة فعلى من يوجبون اذن والعبد الذي ليس له قدرة
يزنى به لو يسرق ويشرب الخمر مثلا كيف يطلب منه ترك هذه الافعال
فليس اقوالهم بوجوب اجتناب الصغار والكبار على من يعتد بمجازيهم معنى
قال المسمى الوجه الرابع ان يقال فعل المستحبات ليس سفها باتفاق
المسلمين وان جاز ان يثيب الله العبد بدون ذلك قال شي الذي علم نفعه يكون
فعله حكمة محمودة وان جوز المجوز ان يحصل النفع بغير ذلك مثل تحصيل المال
بالتجارة ولو جاز حصوله بغيرها من ارب وغيره فتحصيله بالتجارة ليس
سفها انتهى ملخصا قلت في هذه وجوه احدها انه غير خفى على
الملتفت ان هذه الشبهة من بعض ما سبقها فان المستحب فعله من جملة
الطاعة وقد عرفت حالها من بيان فساد الوجه الثالث وغيره في المقام
وثانيها ان ما زعمه من ان الشئ الذي علم نفعه يصير فعله حكمة محمودة
ليس له مدخلية بمحل البحث من حيث كون مبناه على عدم العلم بنفعه
الطاعة على معرفته من تجوزهم على الله عقوبة المطيعين واثابة العاصين
وانه ليس بظلم لو صدق منه ذلك فهل يشهد بوجود العلم بنفعه الطاعة
بعد التجوز المشار اليه وعدم كون متناقضين ثالثها ان ما زعمه من
حصول النفعه بدون سم متناقض لمنه مذهب الجمهور الذي قد صنف

برحمته من عمره لاقيام بتشيدده بما عرفته من هذه المعجائب من الباطل فان
قدرة العبد لديهم غير مؤثرة في صدور الفعل عنه فاي معنى لاسميه
وما للثمة فيه ولعمري قد نطقت الفطرة الضرورية بهذه الحكمة
المخالفة لمذهبه على لسانه فانها مبني مذهب خصمه ورابعها انالوقطعنا
النظر عن هذه الجهة نقول البحث في ان السمي لتحصيل الطاعة منه
من حيث صدور الفعل من الله بغير حكمه فقد يعاقب من اطاعه وهو
ليس بظلم منه وقد يثيب من عصاه وهو عدل منه على ما زعموه فاي دخل
لهذه المسئلة بامور الدنيا المترتب نفعها وضررها على اسبابها العادية قال
السني الوجه الخامس قوله يفعل لغير غرض قد تقدم البيان فيه انتهى
ملخصا قلت وقد مضى بيان فساد ما ذكره باتقن برهان وباحسن
بيان قال الشيعي ومنها انه يستحيل تصديق الرسل فان التوصل
الى ذلك موقوف على متقدمتين احديهما ان الله فعل المعجزة على يد
النبي صلى الله عليه واله ليصدق الثانية ان كل من صدقه الله فهو
صادق وهما غير تامتين على قولهم فانه لو استحال ان يفعل لغرض استحال
ان يظهر المعجزة ليصدق برسوله ولو كان خالقا للكذب وغيره من
المعاصي جاز منه تصديق الكاذب فليس يصح ان يستدل على صدق
رسول من الرسل بالمعجز انتهى ملخصا قال السني وفيه وجوه
احدها ان يقال تقدم ان اكثر القائلين بامامة الثلثة يقولون لئلا يفعل
لحكمه بل اكثر المتبئين لبقدرتهم يقولون بذلك فاي القولين كان حقا

فقد قاله جماعة من اهل السنة فلم يخرج الحق منهم انتهى ملخصا قلت
فيه وجوه من العجائب احلها مازمهم من كون اكثر من قال بامامة
الثلاثة قائلون بالحكمة فانك قد عرفت فيما مضى كذبه في ذلك وقد
عرفت هناك منافات القول بالحكمة للقول بما ذهب اليه جمهورهم من
مسئلة القدر والبحث في لزوم هذه الطامات مختص بمن ذهب الى ذلك
منهم وهم الجمهور وثانيها مازمه بقوله بل اكثر القائلين بالقدر منهم
قائلون بالحكمة فانك قد عرفت ثبوت المناقاة في ذلك وقولهم لفظا
بالحكمة ليس بجديهم نعم فان البحث في هذه المسائل معنوي وثالثها
مازمه من عدم خروج الحق عنهم فانه منقوض عليه بما قد قاله هو في
حق الشيعة غير مرة من عدم خروج الباطل عنهم بعد كذبه عليهم في
نسبة الباطل الى جماعة منهم فهنا يقال له ويرد عليه بقوله بعينه وهو لم
يخرج الباطل منكم تحقيقا بل هو مختص بكم ورابعها ما هو معلوم
من الدليل الشرعي كون الحكمة التي هي رعاية المصلحة والمنفعة لا مباد
في فعله سبحانه وفي طلبه ثابته والجمهور منهم قد نفوا فهم في هذه المسئلة
على الباطل فاي معنى لترديده في المقام بل الجمهور منهم يضللون المعتزلة
لقولهم بالحكمة في بعض المطالب فما الثمرة له في ذهاب من هم ضالون
باعقاده الى الحق في هذه فعلم تدائسه في ترديده من هاتين الجهتين
قال السنن الوجه الثاني ان يقال ان توقف تصديق الرسول من
طريق المعجزة وحده غير مسلم بل الدليل على صدقه من غير طريق المعجزة

متعدد وهو لم يقم برهاناً على النفي انتهى ملخصاً قلت في هذه وجوه
من العجائب أحدها ما زعمه من عدم انحصار طريق تصديق الرسل
بالمعجز بل تصديقهم من غيرها متعدد الطرق فانه من الباطل الذي يعلمه
من تدبر في آيات الفرقان العظيم والسنة الشريفة حيث لن يجد برهاناً على
صدق الرسل سوى المعجزة فلو كان غيرها صالحاً لذلك لذكره سبحانه
في الفرقان الذي فيه بيان كل شيء ولينه رسوله ص في سنته وقديين فيها
جميع ما يحتاجه الناس يوم القيمة وثانيها ما زعمه من دعوى تعدد طرق
تصديق الرسل فانه تدليس منه بل بهتان فلم يأت بطريق منها عن الحجة
فان المدعى مفترى ما لم يقم على مدعاه حجة والناقد يعلم بالجهة التي دعت
الى عدم التعرض لشيء من ذلك فان بعض اهل مذهبه ذكر طرقاً زعمه
وهي غير تامه قديين فسادها بعضهم فلذلك لم يتعرض لشيء منها السني
وكيف يتصور وجود حق في العالم يثبت به صدق الرسل غير المعجز
ولم يذكره سبحانه رسوله ولم يذكره رسوله لمن بعث اليهم وثالثها ما قاله
من عدم ذكر الشيعة حجة على النفي فانه من العجائب التي بجل اصاغر
طلبة العلم عن التفوه بها فكيف بمن يزعم التبجر في العلوم وقدمضى له
مثلاً اما علم السني اما فهم اما دري ان من ضروريات انفعه بل ومن
ضروريات ذوى العقل ان المدعى لشيء عليه اقامه الدليل على مدعاه
فاما الثاني لشيء فليس عليه دليل فليت شعري هل غفل عن هذه الضرورة
ام تغافل قال السني الوجه الثالث ان يقال ان المعجزة دليل

ضروري على صديق الرسول غير محتاجه الى نظر مثل من قال ملك فان كنت بعثتني الى تلك الجماعة فانقض عاتك وقم وابقم ثلثا فعمل الملك ذلك علم بالضرورة انه فعل ذلك لتصديقه انتهى ماخصا قلت غير خفي فساد ما زعمه حتى على قلوب الشعور بعد علمه بالمقدمتين المسامتين عند الجمهور وهما عدم صدور فعل الله سبحانه لحكمته وصدور عامه الفساد والشر والكذب والمعاصي في العالم منه سبحانه فاي بعد حينئذ في خلقه سبحانه المعجزة على يد مدعي النبوة كذبا فانه هو خالق الكذب بزعمهم فكذب مدعي النبوة من جملة مخلوقاته وليس فعله منوطا بالحكمة وحينئذ فيخلق المعجزة على يد من خاق فيه كذب دعوى النبوة وثبوت ضروريه المعجزة على الصديق موقوف على محالية هاتين المقدمتين حسبما نجد ذلك من ضروريات الخلق والمثال الذي ذكره مبني على ما هو ضروري لدى الخلق فالسني يداس ويفترى حيث يستدل بهذه الضرورة بعد علمه بان مذهبه مخالف لمبناها قال السني الوجه الرابع قول القائل لو لم تدل المعجزة على الصديق لازوم عجز الباري تعالى عن تصديق رسوله والمعجز عليه ممتنع وهذه طريقة اشعريتهم وكثير من اصحابه ومثلها الطريقة السابقة وعلى ذلك ففي اظهار المعجز على يد الكاذب في دعوى النبوة مذهبان ثابتان عن اشعريتهم ومتابعيه مذهب على امتناعه وهو قول كثير منهم ومذهبه على امكانه انتهى نقله موضحا ماخصا قلت فيه وجوه من العجائب احدها ما زعمه فيه فانه

ليس له دخل بقول الشيعة فانه قد بين لزوم عجز الباري عن تصديق
رسوله فاما معنى قول السني بان المسئلة على قولين فان ذلك ليس بردا لمخضم
بل تصديق له بما قاله فام عده في وجوه الرد بزعمه فان قيل قد ذهب كثير
منهم الى استحالة ذلك للضرورة المتقدمة قيل له بعد غرض النظر عما صر
فليس هذه الشبهة وجهها غير الوجه الثالث بل هي عينه فاي باعث له على
جعلها وجهها غيره مضافا الى ان البحث في قبال الجمهور وهم غير قائلين بان
المعجزة دليل ضروري على تصديق النبي باعتراف من السني حيث نسب
كونها برهان ضروريا الى كثير منهم دون غالبهم الذين هم جمهورهم
وثانيتها ما قاله من انهم على قولين فانه حجة بينة عليه دلت على عدم
خروج الباطل عنهم فاحد القولين باطل البتة وهم قائلون به وثالثتها
ما نسبته الى اشعريهم من ذهابه الى القولين فانه من اعظم المجائب لان القول
منه بما محال فان احدهما حق وثانيهما باطل ومن الممتنع صيرورتهما مذهباه
وهو لم يبين الحق منهما ولم يبين رجوع امامه عن الباطل منهما قبل موته فاعلمه
مات وهو يعتقد بالباطل منهما فهو حيث ثنمات وهو غير عالم بصديق النبي فلم
يمت طالما بان الرسول حق فالسني اهل هذه جميعها وهو في صدد تنزيه اهل
مذهبه عن الباطل ورد من نسبه اليهم قال السني الوجه الخامس
ان يقال قوله انها موقوفه على ان كل من صدقه الله فهو صادق انما يصح
ذلك لو كانت المعجزة بمنزلة التصديق بالقول وذلك مختلف فيه في بعض
الناس يقول بان الرسالة بها توجد وتنشأ فقول القائل لغيره وكذلك

ونحوه انشاء منه لذلك فان كانت المعجزة تنشاء بها الرسالة لم يكن ذلك موقفاً على انه يفعل لحكمته وليس يفعل القبايح انتهى ملخصاً قلت وفيه وجوه **أحدها** ان ما قاله من المنازعة في مسألة المعجزة على فرض صدقه في ذلك ليس يجدي به نفعاً ما لم يثبت بالدليل الشرعي كونها بها تنشاء النبوة فانه هو الذي يتعمده بزعمه ولم يأت بدلائل يدل عليه وذلك دليل على عجزه عن نصرته مذهبه فيلزم منه كونه من الباطل فان الحق ظاهر الدليل بين السبيل **وثانيها** ان ما فهمه قوله من كون المعجزة ليست بمنزلة التصديق لمدعى الرسالة من عظيم عجائبه لمخالفته لنص الفرقان العظيم الذي يعلم منه كون المعجزة تصديقاً لمدعى الرسالة من ضرورات العقول التي يتساوى فيها طامع الخلق من مسلم وكافر قال سبحانه عن فرعون في خطابه لموسى فات بابه ان كنت من الصادقين فانه نص بين دل على كون المعجزة شاهد صدق على الرسالة ومثله كثير في الفرقان العظيم فانه سبحانه قد بعث موسى نبياً الى فرعون وقومه فقال لهم انى رسول من رب العالمين فاخبرهم بالرسالة قبل المعجزة فطلبوها منه تحقيقاً لصدقه في هذه **وثالثها** ما زعمه من ان صدور المعجزة لو كانت منشئة بنفسها لرسالة لا يتوقف على فعله سبحانه لحكمته وعدم فعله للقبايح فاسد فانه لو لم تكن المعجزة موقوفة على ذلك لجمعها منشئة لنبوة من يخلق فيه الكذب عليه فيكون كاذباً على الله فيما يخبر به عنه فليس يتفاوت الحال في جعل النبوة منشئة بالمعجزة وفي كونها شاهد صدق لمدعى النبوة في شرطية ثبوت فعله

سبحانه لحكمة وعدم فعله للقبائح فان صدق النبي على الله موقوف على
هاتين المقدمتين على القوانين حسبما بيناه في المقام باحسن بيان وياتقن
برهان قال السني الوجه السادس قوله فان استحال فعله افرض
استحاله منه اظهار المعجزة لتصديق الرسول يجب عنه من يقول ذلك
بانه قد يخلق ما يستلزم غيره مثل خلقه المخلوقات التي دلت على وجوده
وعلمه ومشيته وقدرته وهي تدل عليه ان نظريتها وهذه حال المعجزة
فان خلقها على يد من يدعي النبوة مستلزم لصدقه فان قيل المعجز ليس
بنفسه حجة بل الحجة هو العلم بان صاحبه قد صدقه التصديق قيل ما
ذكرتموه مختلف فيه ونحن ليس مقصودنا نصر قول من يقول انه يفعل
لغير حكمة بل هو مرجوح عندنا بل مقصودنا بيان حجتهم واربابه
خير من المعتزلة والشيعة انتهى ملخصا قلت في هذه وجوه من
المجائب احدها ما زعمه بقوله بانه قد يخلق ما يستلزم غيره فانه
ليس له دخل بقول الشيعي لان كل فعل يدل على فاعله بضرورة العقول
والبحث ليس في هذه الجهة بل هو في نقي فعله لحكمة ومصلحة فالمعجز
يدل على وجود فاعل له عظيم القدرة قد صدر منه باختياره ومشيته وليس
يلزم من ذلك ان يفعله لتصديق نبوة من جرى المعجز على يده على مذهبهم
من حيث زعمهم انه لا يفعل شيئا لحكمة وثانيها ما زعمه بقوله ما ذكرتموه
مختلف فيه فانه من المجائب لان مجرد كون الشيء مختلفا فيه غير مضر بمن
ذهب الى قول الحق منه ومن المعلوم لدى الناقدين من يزعم ذلك طاجره من

مقابلة خصمه ومتعصب للباطل حيث موته في المقام ولم يعترف صريحا بان ما قاله الخصم هو القول الحق فان قال نحن مقصودنا بيان حججهم دون نصر مذهبهم قيل له انت في مقام بيان الحق بزعمك وبيان ان من قابله على الباطل فلم لم تعترف هنا بالحق بل اجبت بما قالوه من الباطل المعلوم حتى لديك وثالثها ما زعمه من ان اهل القول المزبور خير من الشيعة فانه من اعظم مشاققه لله ورسوله ومن اعظم كذبه لزعيمه بان اهل الباطل خير من اهل الحق الذين هم الفرقة الناجية حسبما ثبت ذلك بما تقدم نقله من الينيات الشرعية من طرق اهل مذهبه بل والمعتزلة من جهة محل البحث خير من هذه الفرقة فان من وصف الله سبحانه بالحكمة تبعا لما في الفرقان العظيم ممن وصفه سبحانه بالسفاهة فزعم بانه سبحانه عايب في خلقه الخلق وبعثه الرسل اليهم ومحاسبتهم بعد ذلك وجعل فريق منهم في الجنة وفريق في السعير تعالى الله عما يقول الظالمون اما سمعت هذه الفرقة بقوله سبحانه افحسبتم انما خلقناكم عبثا وغيره مما هو في معناه قال السنن واما قوله فان جاز فعله للقيح جاز تصديقه للكاذب هذه حجة ثانية ونجيب عنها بانه ليس في المسلمين من يقول ان الله يفعل ما هو قيح منه ومن قال انه خالق افعال العباد يقول ان ذلك القيح منهم وليس قيحا منه ثم منهم من يقول انه فاعل ذلك الفعل واكثرهم يقولون ان ذلك الفعل مفعول له وهو فعل للعبد واما نفس خرق العادة فهو ليس من فعل العبد فلو فعل ذلك كان قيحا منه دون العبد والرب منزّه

عن فعل القبيح وتصديق الكاذب انما يكون باخباراته صادق ولو بالفعل
مثل المعجزة وذلك ممتنع منه ونحن لم نقصد تصويب كل من انتسب الى
السنة بل بين الحق والحق عدم اتفاق اهل السنة على خطأ ولم تنفرد الشيعة
عنهم بحق انتهى ملخصا من حشوه ومماليس له مدخلية في المقام قلت
في هذه وجوه من الباطل احدها ما زعمه من انه ليس في المسلمين
من يقول بانه يفعل ما هو قبيح منه فان ذلك من جملة مناقضاته اليقينية فقد
مضي سابقا منه نقله عن اهل السنة بانهم قائلون بان الله خالق كل شيء
ومن ذلك افعال العباد فان معنى ما نقله عنهم انه سبحانه خالق الكفرة
والمعاصي والشرور والفساد التي هي بضرورة الدين قبيحة في العباد
فما معنى نفيه ذلك عن اهل مذهبه هنا وثانيها ما نقله عن اهل مذهبه
من ان الفعل القبيح انما هو من العباد دون الله فانه من غريب تناقضهم
كيف يتصور كون الخالق لفعالهم القبيح فيهم هو الله سبحانه ومعه
يقولون بانهم هم الفاعلون قبيحا وقد عرفت فيما مضى زعمهم بان قدرة
العباد غير مؤثرة فيما يبرز عنهم من الفعل بل قال صاحب كف وشارحوه
وغيرهم عن الجمهور منهم بان العباد ظروف صرفه لما يوجد فيهم من الفعل
ولازم ذلك كون حال ما يبرز منهم حال طولهم وقصرهم وعرضهم
وسمرة لون بعضهم وبياض لون بعض وشبابهم وكهولتهم وشيبتهم وغير
ذلك مما خلقه سبحانه فيهم ولم يدخل تحت قدرتهم وبالشها ما نقله عن
اكثرهم من ان افعالهم مفعولة لله سبحانه ولا يست بفعله فانه قد مضى

بيان فساد **ورابعها** ما زعمه من تخصيص فعل خارق العادة بالله سبحانه دون العباد فانه من عجائبه لعدم الفرق على مبناهم بين خارق العادة وبين غيره مما قد وجد ومما يوجد من فعل العباد وغيرهم في كونها جميعا قد خلقها الله وليس لقدرة العباد فيها تأثير **وخامسها** ما وصف به نفسه من انه يبين الحق فانه فريه "شفيعة" وطامة "فضيعة" عليه لما عرفته الى هنا وستعرفه فيما بعد من ترويجاته للمبتدعات وتخريبه لما قد علمه من الشرعيات حيث شيد القول بامامة الثلاثة وما لزمه من الباطل وقد عرفت خطأ من خالف اثنى عشرية الشيعة من القائلين بامامة الثلاثة وغيرهم من الفرق وعرفت حقيقة جميع ما انفردت به اثنى عشرية الشيعة وان من خالفهم على باطل ولم يتفق غيرهم من الفرق على حق البتة **قال الشيعي** ومنها انه ليس يصح وصف الله بانه فقور وعف وحليم فان الوصف بهذه انما يثبت لو كان الله مستحقا للعقاب في حق الفساق بحيث لو اسقطه عنهم وصف بذلك وانما يستحق العقاب لو كان العصيان من العبد **قال السني** وفيه وجوه احدها ان الكثير من اهل السنة يقولون لاسنا نسلم ان الوصف بذلك انما يثبت لو كان العقاب مستحقا بل يثبت مع القدرة على العقاب وليس الله مختصا بشئ دون شئ بل له فعل ما يشاءه وحكم ما يريد فبعد ثبوت قدرته على تعذيب العصاة وهو يفعل ما يشاءه صح عفوه وحلمه ومغفرته قلت فيه وجوه من الفساد احدها ان ما نسبته الى كثير من اهل مذهبه من كون نفس قدرته على العقوبة موجبه لوصفه بهذه الصفات مخالف

لما هو ضروري لغة شرعا وعرفا وفطرة فقد ثبت في هذه جميعها ان
 مادة غفر وحلم وعفى موردها العصاة فمن لم يعص لم يصدق شئ منها في
 حقه قال سبحانه ان الله يغفر الذنوب جميعا ومن لم ير ض بما قلنا فليتنظر الى
 معنى هذه الكلمات حتى عند السوقة من الناس والى ما استعملت فيه
 شرعا فانه يرى الحق كما قلناه وثانيها ان ما نقله عنهم من معهم كون الله
 سبحانه مستحقا لشيء دون شئ ضروري الفساد من حيث منافاته لما ثبت
 بضرورة الدين من عدم استحقاقه لفعل الظلم ولذلك تزه نفسه عنه ومن
 عدم استحقاقه للمثل ولذلك تزه نفسه عنه وعدم استحقاقه لفعل ما هو
 عبث وقد تزه نفسه عنه وكذا تزه نفسه سبحانه عن الفقر الى غيره
 وعن العجز وعن الجهل الى غير ذلك وما نحن فيه على ما زعموه ظلم بين قد
 تزه نفسه سبحانه عنه وثالثها ان ما زعموه من كونه سبحانه يفعل
 ما يشاء قد عرفت معناه فيما مضى من تزه عن فعل الظلم والعبث
 وتخصيص مشيئته بما هو مصلحة وعدل فليس في ذلك عموم اكل مقدور
 له قال السني الثاني ان يقال قول القائل يستحق العقاب يعني ان
 عقاب العصاة عدل منه او انه محتاج اليه فان عني انه عدل فهو متفق عليه
 عند المسلمين فيصير عفوه ومغفرته احسانا منه ويقول به من قال بان الله
 خالق افعال العباد مفعولة له ومن قال بانها مخلوقة لله كسب لهم انتهى ملخصا
 قلت فيه وجوه من العجائب احدها ما زعمه بقوله ان عقاب
 العصاة عدل منه متفق عليه فان ذلك من عجائبه لما عرفت من عدم صدور

منصية عن الخلق على مذهب الجمهور الذي هو محل البحث حتى يقال
 بان عقابهم عدل ويصير عفوه عنهم في محل التفضل بل ليس له حق العقوبة
 عليهم على مبناهم لعدم صدور ما يوجب ذلك منهم وثانيها ما قاله من ثبوت
 عدله في عقوبتهم باتفاق المسلمين فانه كذب بين على اهل مذهبه بل هو ظلم
 باتفاق من زعم من اهل مذهبه بان الله خالق افعال العباد وهم الجمهور من
 حيث عدم فعل العباد لذنب به يستحقون العقاب منه نعم من قال بان ما
 يصدر من العباد باختيارهم فهو فعلهم متفقون على ان عقوبة العصاة منه
 عدل ومغفرته لهم تفضل فان قال من قال بان افعالهم مخلوقة لله يقولون
 ذلك قيل له لو قالوه فهم بضرورة العقل متناقضون فان العدل في عقوبة
 من لم يصح وليس لقدرته تاثير في ذلك حتى يتصور المغفرة له وثالثها
 ما زعمه عن بعضهم من مسألة الكسب فانه ليس له معنى بعد قولهم بان
 قدرة العبد ليس لها تاثير بل الله سبحانه يخلق الفعل وحده في العبد قال
 السنن الثالث ان يقال المغفرة اما ان يوصف بها وان كان العقاب قبيحا
 على قول القائلين بذلك واما ان يوصف بها ان كان العقاب سائغا فعلى
 اولهما لزم عدم مغفرته لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فان عقابهم
 قبيح ويلزم كونه ليس برحيم لمن يستحق الرحمة من الرسل والمؤمنين ولما
 كان الفرقان قد اثبت انه غفور للتائبين رحيم بالمؤمنين علم انه موصوف
 بالمغفرة والرحمة وان كان العقاب منه ممتنعا انتهى ملخصا قلت وفيه
 وجوه احدها ان ما زعمه من لزوم عدم مغفرته لمن تاب الى اخره

حجة بينه على اهل مذهبه من حيث زعمهم بان العبد ليس له فعل اختياري
فمقابلته حيث يثبت على ما فعله فيه غيره فيصح قطعاً فيلزم من ذلك عدم لزوم مغفرته
للمن تاب وآمن وعمل صالحاً لكون التوبة وما بعدها ليس من فعلهم حتى
يستحق بها المغفرة وثانيها ان مازعهم من لزوم عدم كونه رحيماً بمن يستحق
الرحمة الى اخره حجة ثانية عليهم من حيث عدم صدور ما يستحقون الرحمة
به منهم فان الطاعات قد خلقها الله سبحانه فيهم بزعمهم ولذلك يلزمهم القول بانه
ليس لهم بها حق الرحمة ثالثها ان مازعهم من استحقاق الرحمة بالطاعات
مناقض لما تقدم منه عنهم من تجوزهم عليه سبحانه عقوبة المطيعين ومن انه
عدل منه لو فعله فامعنى استحقاقهم المثوبة حيث يثبت وهو عادل في عقوبته
لهم ورابعها ان مقاله من اثبات الفرقان انه غفور رحيم قد عرفت فيما
صرقنا ان وصفه سبحانه بذلك موقوف على القول بان العباد لهم افعال
اختيارية دون غيره قال السني الرابع ان العصيان من العبد بمعنى
انه فاعله ضد الجمهور وبمعنى انه كاسبه عند بعضهم وبذلك يستحق العاصي
العقاب واما كون الله خالق ذلك فهو امر يعود اليه وله في ذلك حكمة
انتهى ملخصاً قلت فيه عجائب نشير اليها بوجوه احدها ما نسبته
الى الجمهور من القول بان العبد فاعل المعصية فقد عرفت بهتانه وتناقضه
في ذلك غير مرة وثانيها ما نسبته الى بعضهم من الكسب فقد عرفت
فساده وعدم نفعه لهم فان قدرة العبد لديهم غير مؤثرة في الفعل الذي
يبرز منه فامعنى عقوبته حيث يثبت وثالثها مازعهم من ان خلقه سبحانه

لفعل العبد امر يعود اليه فانه لم يعلم مقصوده منه فان قصد به عود ثقله
اليه فهو معلوم الفساد اغنى الله سبحانه عن العالمين وان قصد به حرمة
البحث فيه لانه فيه حكمة ففساده غنى عن البيان كيف يتصور كونه
خالقه وقد نهى العباد عنه وكيف يتصور وجود حكمة فيه وقد تعد
فاعليه بالمعقوبات العظيمة بعد تحريمه عليهم وهل يحرم فعل ما فيه حكمة
ويمازى فاعله قد بر في هذه المناقضات قال الشيعي ومنها انه
يلزم تكليف ما ليس يطاق فانه كيف الكافر بان يؤمن وليس له قدرة
على ذلك وهو فيح في الحق والشرع بايات عديدة وباخبار قال
السني ونجيب من وجوه احدها ان المثبتين للقدر في قدرة العبد على
قوانين احدهما ان قدرته تكون مع الفعل وعليه فالعبد الذي قد سبق في علم
الله انه ليس يؤمن ان يقدر على ذلك وما قاله يرد على من زعم ذلك
والجمهور منهم يقولون بان الكافر له قدرة يقدر بها على ان يؤمن فيبطل
ما اورده عليهم واي القولين كان حقا فهو غير خارج عن قول اهل
السنة انتهى ما خصا قلت فيه وجوه من العجائب احدها ان
ما زعمه من ان المثبتين للقدر على قولين في قدرة العبد الى اخره بهتان
منه عليهم لما نقله عنهم صاحب قف وشارحوه وغيرهم من ذهاب الجمهور
منهم الى عدم تأثير قدرة العبد ومن ذهاب جماعة منهم الى عدم وجود
قدرة للعبد وحينئذ فيلزم تكليف ما ليس يطاق على القولين من دون ريب
وثانها ان ما زعمه من عدم اعان العبد الذي سبق في علم الله سبحانه

أنه ان يؤمن لم يعلم مقصوده منه فان قصد به كون علم الله سبحانه بعدم ايمان
ذلك العبد علة لعدم ايمانه فلن يقدر العبد عليه فرجعه الى عدم خلق قدرة
في العبد يقدر بها على ذلك فتكليفه حينئذ به تكليف بما ليس يطاق وان قصد
به كون الله سبحانه قد علم بان ذلك العبد يختار الكفر بمشيئته التي خلقها
الله فيه وبقدرته التي يمكنه ان يؤمن به ما فهو الحق وما خالفه حسب ما عرفت
باطل بين فتكليفه حينئذ تكليف بما يقدر عليه لا يمكنه قد عصى باختيار غير
ما طاب منه **وثالثها** ان ما زعمه بقوله فاي القولين كان حقا لم يخرج الحق
من اهل السنة قد عرفت النقض عليه بعدم خروج الباطل منهم وفي
المقام تبين ذهابهم الى الباطل **قال السني** الثاني ان تكليف ما ليس
يطاق على وجهين احدهما ما ليس يطاق لا مجز عنه مثل طلب المشي من
الزمن والنظر من معدوم البصر وغير ذلك فهو ليس بصادر في الشريعة
عند جمهور اهل السنة والثاني ما ليس يطاق من جهة الشغل بضده
مثل الكافر فانه مشغول بالكفر الذي قد صدده عن ان يؤمن ومثله ليس
قيحا شرعا انتهى ملخصا من تطويله بالتشيل له وغيره قلت غير خفي
على الناقد خروجه عن محل البحث بما قاله هنا من حيث علمه بان البحث
في قبال القدرية القائلين بان قدرة العبد غير مؤثرة في فعله فطالبه منه
طلب لما ليس تحت قدرته وهو من باب تكليف ما ليس يطاق ومن حيث
علمه بان شغل القادر بالضد بسبب اختياره له غير موجب لسلب قدرته عن
ضده فان القادر المختار المشتغل بالقيام قادر في الفور على تركه وعلى الشغل

بضده قال السني الثالث ان تكليف ما ليس يطاق انفسر بانه
 الفعل الذي ليس له قدرة عليه تقارن مقدورها فهو محل البحث وتنبه
 يحتاج الى دليل قلت ليس يخفى على من له ادنى شعور هرب السني
 عن محل البحث لما عرفته من كونه في قبال من زعم بان الله هو خالق فعل
 العباد وليس لقدرتهم فيه مدخلية فأي معنى حينئذ للبحث في مقارنة
 قدرتهم وعدمها وقد فرض عدم تأثيرها وليوجب السوقة منه حيث
 طلب من النافي بينه على النفي وقد مضى له مثل هذه قال السني
 الرابع ان من المثبتين لا قدر من يجوز تكليف ما ليس يطاق للمجز عنه وبعضهم
 يزعم بوقوعه في الشريعة مثل تكليف ابي لهب بان يؤمن وقد علم
 الله سبحانه بانه ان يؤمن وهو قول مرجوح لسكن الشيعي لم يذكر حجة
 على ابطاله بل اكتفى بقوله وهو قبيح في العقل والشرع انتهى المختصا
 قلت فيه وجوه احدها ان ما زعمه من ذهاب بعض المثبتين
 لا قدر الى تجويز ما ليس يطاق امر عجيب فان تجويزهم ذلك مخالف لما دل
 عليه الفرقان العظيم في آيات كثيرة بل نفى سبحانه فيه التكليف الحرجة
 قال سبحانه ما جعل عليكم في الدين حرج فأي حجة في قول مخالف لنص
 الفرقان العظيم وحكم العقل فان من يصر غيره بما ليس له قدرة عليه اما
 سفيه واما مجنون بالضرورة من ذوى العقول لا علم بعدم حصول المأمور
 به لعدم القدرة عليه وثانيها ان ما نقله عن بعضهم من صدور طلب
 الممتنع شرطا مثل طلب ايمان ابي لهب بعد العلم بانه ان يؤمن فاعلمه

متناهية في الشناعة عليهم لانه سبحانه قد نص في فرقائه العظيم على انه
لم يكن نفسا غير وسمها وعلى انه لم يجعل حرجا في الدين وهم ينسبون اليه
سبعانه طالب غير المقدور وعلمه بعدم ايمان الكافر من جهة اختياره
الكفر ليس مستقلا لطلب التوحيد منه من حيث تساوى قدرته ومشيئته
بالنسبة اليهما ولم يجبر على اعداها فاختره هو بنفسه الكفر فاصيا بذلك
ربه حيث نهاه عنه وتوعده عليه الخلود في جهنم واحصره بالتوحيد وحده
عليه بوعده في الخلود في الجنة فلم يعين بذلك قدبر وبالثبات انما
قاله من صرح بوجوبه القول المرقوم وبالاية فانه في المعنى قد نصره وشيئده
من حيث ان جميع من قال بان الله خالق فعل العباد قد ذهب اليه لما يحتاج
بعضهم نص على تجويز طالب ما ليس يطاق ووقوعه شرعا صريحا لولا انهم
لم ينص على ذلك لكانه قد لزم قولهم لزوما بينا من حيث زعم جمهورهم
بان قدرة العبد غير مؤثرة فيما يبرز منه فطالبه حينئذ منه مطلب اثير ما يتصدر
عليه وبعضهم ذهب الى عدم وجود قدرة له عليه وهم الجهمية حسبما نص
على ذلك صاحب قف وشارحوه وغيرهم حتى السنن فيما ياتي من قوله من
قريب ورابعها ان ما زعمه من عدم ذكر الشيعي برهانا على مدفاه
جهتان منه عجيب فانه قد بين ذلك باشارة منه الى ما نبهنا عليه ولشدته
ظهور ذلك وزيادة وضوحه لم يجب عليه شرحه وبيانه قال الشيعي
ومنها انه يلزم كون ما يصدر منا باختيارنا بحسب قصورتنا مثل حركاتنا
يتمه ويسيرة وقيامنا وجلوسنا وتصرفنا في حوائجنا وعرفتنا مثل ما نحن

مضطرون اليه كحركة النبض وحركة القلب والريه والهوى من شاهر
 بجبر الغير لكن الضرورة قاضيه بالفرق بينهما وضرورة ذوى العقول
 شاهدة على ذلك بل وغيرهم مثل الحمير وغيرها فانها لو وصلت الى جدول
 صغير طفرته باختيارها ولم تطفر الكبير ومن هذه الجهة قيل حمار بشر
 اعقل من بشر لذهابه الى هذه الطريقة المخالفة لضرورة انتهى ماخصا
قال السنى ونجيب بان ذلك انما يلزم من قال بعدم قدرة العبد على
 ما يصدر منه باختياره وليس هو بقول امام معروف وطائفة معروفة
 سوى الجهمية وقريب منهم اشعريهم ومتابعوه ومعه فهو ثبت للعبد
 قدرة وكسبا لكنه يقول ليس لقدرة تأثير في فعله لكن جمهور اهل
 السنة يخالفونه ويقولون بتأثير قدرة العبد في مقدوره مثل تأثير قوى
 الطبايع فما ذكره ليس يلزم الجمهور وقد قلنا غير مرة باننا لنكر وجود
 من يقول الخطا في اهل السنة لكنهم غير متفقين على خطأ مثل امامية
 الشيعة وغيرهم وبالجملة فجمهور اهل السنة متفقون على كون العبد له
 قدرة ومشية وفعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله دل عليه
 الكتاب قال تعالى عن ابراهيم واجعلنا مسلمين لله الى اخره وقال تعالى
 عنه واجعلنا مقيمى الصلوة وقال تعالى وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا وقال
 تعالى وجعلناهم ائمة يدعون الى النار فاخبر ان الله يجعل المسلم سلما والمقيم
 للصلوة مقيالا والهادى هاديا الى غير ذلك واخبر ان العباد يعملون
 ويكفرون ويصدقون واخبر ان لهم قدرة واستطاعة واهل السنة

يقولون ان الله خالق ذلك كله ويقولون ان افعال العباد مخلوقة له تارب
 وليست هي فاعله الذي هو مصدر فعل يفعل فانه افعال للعبد بمعنى
 المصدر والرب تعالى غير متصف بمفاعيله وهذه الشناعات لزم من
 لم يفرق بين فعل الرب ومفعوله ويقول بان فعل العبد فعل الله مثل قول
 الجمهور واشعريهم ومتابعيه ولذلك ضاق عليهم البحث في المقام فاقاله
 الشيعي القدرى هنا حق يقوله عامة اهل السنة ومتابعوم فان كان في
 المثبتين القدر من يقول بما يلزمه عدم الفرق المرقوم فتقول نفسا
 القدر ابطال منه والشيعي رد الباطل بما هو ابطال منه واهل السنة
 يخالفونه ويعلمون ان قوله باطل وذلك ان افعال العباد حادثة فتحكمها
 حكم سائر الممكنات فاي دال على كون بعض الممكنات مخلوقة لله
 فقد دل على ان افعال العباد مخلوقة لله لا علم بان الحادث يفتقر الى محدث
 وهذه المقدمة ضرورية فان قيل المحدث له العبد قد صار محدثا له بعد ان
 لم يكن وهو معنى حادث فان قيل المحدث له مشيه العبد قيل كل شئ فرض
 في العبد فهو مثله حادث فالقول فيه مثل القول في العبد فانه حادث ليس
 بازلى انتهى ملخصا قلت وفيه وجوه من العجائب احدها
 ما زعمه من ذهاب جمهور من تسمى باهل السنة الى تأثير قدرة العبد في
 مقدوره مثل تأثير قوى الطبايع فانه مجمل لم يبين مقصوده منه فان قصد بانها
 مؤثرة باختياره فهو قول الشيعة ومن تابعهم وهم المعتزلة فيصير ذلك منه
 بهتانا على الجمهور منهم لما تقدم نقله عنهم لكن قوله مثل تأثير قوى الطبايع

يعلم منه كوني العبد غير فاعل يا اختياره بل بطبعه مثل حرق النار لما يلقى فيها طعما وتسخينها لما قرب منها وقتل السم شاربها والنجاة من ضرورة غالباً بالترياق وغير ذلك فانه سبحانه قد جملها على ذلك فان قصد من قدرة العبد ذلك فالضرورة قدوات على فسادها لكن الجمهور منهم حسب ما عرفت يزعمون ان قدرة العبد ليس لها تأثير في فعله بل الله سبحانه يخلق مقبضه مقارناً بقدرته وثانيها مازعه من عدم ذهاب طائفة معروفة الى نفي قدرة العبد فانك قد عرفت بهتاناً في ذلك ومناقضته لنفسه حيث نسب بنفسه ذلك هذا الى الجهمية وهي طائفة كبيرة معروفة من القائلين بامامة الثلاثة وقد عد صاحب قف وشارحوه وغيرهم فرق اهل القبلة التكبير ثمانية منها الجهمية وثالثها مازعه من عدم اتفاق اهل السنة على خطأ ومن اتفاق امامية الشيعة على الخطا فانك قد عرفت الى هنا خطتهم فيما هم مخالفون للشيعة فيه فهاتان الدعويان منه بهتان ورابعها مازعه بقوله فجمهور اهل السنة متفقون على ان العبد له قدرة ومشيته وفعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله فانك قد عرفت مناقضته في هذه الدعوى فيما مضى وعرفت بهتاناً فيها على الجمهور لما عرفت من قواهم بان قدرة العبد غير مؤثرة في فعله وخامسها ما نقله عن الفرقان العظيم فانه ليس له شاهد فيه فان لم نقله جعل لها معان عديدة منها معنى خلق مثل قوله سبحانه وجعل الظلمات والنور ومعنى التشریف مثل وجعلناكم امة وسطا يعني شرفناكم ومعنى التبديل مثل وجعلنا

عاليها سافلها وبمعنى الحكم مثل ما جمل عليكم في الدين من حرج وبمعنى
النصب مثل أنى جاءك للناس اماما وبمعنى التسوية مثل قوله سبحانه
اجعلتم سقاية الحاج الى مكى آمن باقاة الى اخره وبمعنى علم مثل جعلته رحمتك
وصديقك ومحبتك يعنى علمته الى غير هذه من المعانى فليس يجوز حمل
هذه المادة على معنى مخصوص بدون قرينة من حيث كونها مشتركة
بين جميعها نعم بعضها ظاهرا بالنظر الى نفس المعنى مثل جعله نبيا واماما
وخليفة وقاضيا وقيما ووصيا وغيرها فان جمل فى هذه بمعنى نصب فاية
وجعلناهم ائمة بمعنى نصبناهم ائمة يمدون باصرنا واياه وجعلناهم ائمة
يدعون الى النار يعنى وعلمناهم وذلك لقوله سبحانه قل الله يهدى للحق
فمن شانه وفعله الهدى الى الحق يستحيل فى حقه نصب من يهدى الى
الباطل واياه واجعلنا مسلمين لك ليس على ما زعمه لقوله سبحانه ومن
يرغب عن ملة ابراهيم الى قوله اذ قال له ربه اسلم قال اسلمت لله رب
العالمين ووصى بها ابراهيم بنبيه الى اخره فانه قد دل على انه قد اسلم اطاعة
لقول الله سبحانه له اسلم ووصى بذلك بنبيه فافى معنى لو صيتهم بها لو كان
الله خالق ذلك فانه سبحانه لم يخلق فيه ذلك بل امره به فقوله واجعلنا
مسلمين لك يعنى وقفنا بمد ما اسلمنا للشباب على ما اسلمنا عليه مخلصين بذلك
لك وحدك فانه قد قال ذلك بعدما جعله سبحانه اماما وحين شغله بتعمير الكعبة
وقوله ربنا وتقبل منا انك انت السميع العليم فقبل قوله ذلك هو مسلم ثم نصبه
سبحانه اماما ثم امره بتعميره البيت فدعا حين شغله بتعميره بما احكامه سبحانه

عنه فعلم من ذلك فساد ما زعمه السني من ان جعل في ايه واجملنا مسلمين
لك بمعنى خالق ومثله القول في ايه واجملني مقيم الصلوة لقوله سبحانه
اقم الصلوة لذكرى وغوله سبحانه واوصاني بالصلوة وقوله سبحانه
اقم الصلوة لعلك الشمس الى غير ذلك فانه لو كانت مما يخلق لما طالب سبحانه
فذلكها من عباده فبني اجعاني مقيم الصلوة ثبتني على اقامتها وسنادها
مما قاله من اخبار الله سبحانه عن العباد بانهم يعملون ويكفرون ويصدقون
الى اخره فانه حجة بينه على الجمهور لزعمهم بان الله خالق جميع ما يصدر
منهم فان قال هي مخلوقة له سبحانه وايدست هي فعلة قيل ليس لما زعموه معنى
محصل فان الضرورة قد قامت على وجود شئئين العبد وما يصدر منه
باختياره ومن الضروري كون العبد بهذه الجثة والهيئة والقوى الباطنية
والظاهرية قد خلقه الله بقدرته ومشيئته فاما ما يصدر منه باختياره فقد
عرفت كونه ليس بمخلوق لله لما عرفت من الفرق الضروري ولما هو
ضروري عامه الخلق من كون حركاتهم وسكناتهم في صنائهم وحرقتهم
تابية لمقصودهم ومنبعثة عن مشيائهم وحاضرة عن قدرتهم باختيارهم
وليس في البين شئ ثالث يتصور حتى يقال بانه مفعولة له سبحانه فمن
زعم وجود شئ ثالث فقد خالف ضرورة نفسه وكابر عقله وشعوره
وحسه وهل يصفى من له ادنى شعور الى هذه الدعوى الباطل فعلم
بالضرورة عدم تصور فعل ومفعول في البين حتى ينسب الى الله احدهما
والى العبد ثانيهما وسماجهما ما زعمه بقوله والشيء رد الباطل باطل

منه فانه من غريب مناقضاته الشنيعة لانه قد اعترف كما ترى بان ما قاله
الشيعة حق يلزم من لم يفرق بين فعل الرب ومفعوله وبعده زعم ان ما
قاله خصمه الشيعة رد لا باطل بما هو باطل منه فليت شمري هل يتصور
كون المطالب الذي دلت عليه الضرورة باطل مما خالفته الضرورة فقل له
لم اعترفت بان ما قاله من الضرورة حق ثم تقضت ذلك وثامنها مازمه
من ان اهل السنة يخالفونه ويعلمون ان قوله باطل فانه من عجائبه بعد
تصديقه بان قوله مطابق للضرورة فان قال بان افعال المبادحادثه الى اخر
قوله ومرجهه الى لزوم الدور او التسلسل لو لم يفته الحادث الى علة قديمة
ويلزم من ذلك صدور كل حادث من القديم تعالى قيل له ظاهرا ما قلته
متوجه بحسب بادي النظر ولكن الدليل المخالف للضرورة باطل من
دون ريب ولو لم يعلم جهة فساد فساد مازمه من الدليل ضروري من
حيث مخالفته للضرورة فيلزم وجود خلل في بعض مقدماته وتاسعها
مازمه من الدليل فان غايه ما دل عليه كون الله سبحانه هو خالق مشيه العبد
وقدرته اللتين يوجد بهما فعله ولكن ليس يلزم من خلقه ما في العبد كونه
سبحانه هو الذي قد خلق ما تعاقبه ثم دليله ام يدل على ازيد من وصول
سلسل الحوادث الى علة فاعليه قديمة فاما كون العلة الفاعليه القديمة
هي الفاعله لكل حادث فاي دليل عليه بل الدليل قد دل على ما يخالفه وهو
ما نجد من الضرورتين المشار اليهما وعاشرها ما وصف به الشيعة
بانه قدري فان ذلك من عجائب مفترياتهم على الله والعرف والشرع

فان القدرية والقدرى نسبة الى القدر فالقدرى هو القائل بان الله سبحانه
 خالق فعل العباد كغيره من النسب مثل حنفى ومالكي وشافعى وحنبل
 واشعري ومعتزلى وجهمى وشيعى وسنى وزيدى وخارجى الى غير
 ذلك فهل معنى حنفى ايس بحنفى ومعنى مالكي ايس بمالكي الى اخرها
 حتى يوصف من لم يقل بان الله خالق فعل العبد بالقدرى وبالقدرية
 الذى كان دعاهم الى ذلك مارووه من وصف القدرية بانهم
 مجوس خيرامة وسياتى منه نقل ذلك فهم لدفعه هذه الصفة عن نفوسهم
 صدرت منهم هذه الفرية وهى لا تنفعهم **قال الشيعى** ومنها انه
 يلزم ان ينتفى عندنا الفرق بين احسان المحسن الينا وبين اسائه المسى وهما
 غير مستحقين للشكر والذم لعدم صدور شىء منهما يوجب ذلك انتهى
 نقله بالمعنى **قال السنى** وهو باطل فان شركة الفعلين فى ان فعل الله
 خلقهما غير مستلزما لشركتهم فى كل شىء فان الله خالق الظلمات والنور
 والظلم والحرور والحى والميت والجنة والنار الى غير ذلك مما خلقه
 مما يحب ويمدح ويبغض ويذم وليس يحصى الفروق بينها غير الله والعقل
 والشرع متطابقان على ان ما جعله الله ليه مصاحبه للناس يحب ويمدح
 ويطلب فكيف ليس يكون محبوبا وممدوحا من جعله الله محسنا الى الناس
 ومثله فى جانب الشر والقدرى يتنى كون العبد يمدح ويشكر على احسانه
 ويذم على ضده بمدح الله محسنا الينا ومدح الله مسيئا وحقيقته قوله
 انه حيث يشكر العبد لن يشكر الرب وعكسه وحقيقته انه لا يشكر

الرسول منه علينا في تباينه رسالة تربيته وعلى قوله ليس له نعمة على عباده
 باستغفار الملكة لهم وتعليم اهل العلم اعم وامرهم بالمعروف ونهيهم عن
 المنكر وقد قال بعضهم على القول القدرى ليس يستحق الله الشكر
 بحال فان الشكر انما يكون على النعم وهي اما دينية واما دنيوية
 واما اخروية فالدينية عنده بحسب على الله ومثلها الدينية مثل بحث
 الرسل وخلق القدرة والثالثة فعنده بحسب المثوبة فانها اجرة على عمل
 الصالحات لديه وليست من باب احسانه سبحانه على العباد ومن هذه حقيقة
 قوله يعيب المؤمنون الذين يشكرون الله على كل حال ونعمته ويشكرون
 من اجري الله الخير على يديه فان من لم يشكر الناس لم يشكر الله ثم من المعلوم
 ان طامة اهل الدنيا مقرون بالتقديرو معه بمدحون المحسن ويذمون المسيء
 بعد اتفاقهم على ان الله خالق الفاعلين وغايه ذلك ان الله جميل المحسن
 مستحق المدح والمثوبة وجميل المسمى مستحق الاذم والعقوبة انتهى
 ملخصا من التطويل بغير طائل ومن تكريره قلت غير خفى على ذى
 الشعور المنصف للحق من نفسه بعد نظره الى ما قاله الشيعى والى ما قاله
 السننى فى قبالة انه يرى السننى قد هرب عن مقام البحث وطول المقام بما
 ليس له دخل فيه ودلس على الجملة بذمه للشيعى فيما نسب اليه ونحن
 نروى بحال الحق وقمنا للباطل بين وجوها من المعجائب فى المقام احدها
 ان ما زعمه من عدم لزوم شركة الفاعلين فى خلق الله اهم الشركة فى غيره
 لا دخل له بما قاله خصمه فى المقام فانه قال ذلك على قول الجمهور القائلين

بأن الله خالق فعل العبد خيره وشره فالعبد حيث ينظر في تصرفه لذلك
 والظرف ليس له دخل باحسان وبإساءة ونحن نجد فرقاً ضرورياً بين من
 أحسن إلينا فنشكره ونصير في مقام مكافأته على حسن صنيعه إلينا وبين
 من ظلمنا فنذمه ونصير في مقام المقاضاة منه وذلك برهاني عيان فطري
 ضروري دل على كون العبد يحسن ويسى باختياره فالشيء يلزم الجمهور
 على مبناهم بما قد خالف هذه الضرورة والسني قد تحمل عليه وظلمه فنسب
 القول بعدم شكر المحسن على إحسانه وعدم ذم المسيء على إساءته إليه
 وهو برهني منه ولازم للجمهور ومنهم فأنظر إلى البهتان على من شيد دين
 سيد بنى عدنان وثانيها أن ما زعمه بقوله وحقيقته أنه ليس لله سبحانه
 منه علينا بتعليم رسوله الدين فريه منه فتى قال الشيعة ذلك وبإى عبارة
 عبر عنه الم يقل صريحاً بأنه يلزم الجمهور القائلين بأن الله هو خالق فعل
 العبد عدم الفرق بين المحسن إلينا والمسيء من حيث عدم دخل إلهاني
 الإحسان والإساءة بعد أن خلق الله ذلك فيهما وبعمومه شامل حتى
 للنبي وخلفائه وغيرهم في عدم وجود فضل لهم علينا بالهدى إلى الحق من
 حيث خلقه سبحانه فيهم دعوتنا إلى الحق فالفضل والمنه لله وحده بذلك
 علينا لكونه هو الذي خلق فيهم ذلك وخلق فينا تصديقهم ومتابعتهم
 على ما زعموه فإليه ليس غير الله منه في تعليم العباد بل التعليم مختص به سبحانه
 بل متنفذ على زعمهم فإنه لا معنى له بعد خلق الله سبحانه ما يريده في عباده
 من إيمان وكفر وإحسان وإساءة وحيث نذير يلزم على قولهم عدم وجود

معنى لقوله سبحانه عن رسوله وما سناتكم عن اجر فهو لكم انما
اجرى على الله فانه قد سألهم مودة القربى وهي على زعمهم ليست تحت
قدرتهم لعدم تأثيرها في شيء فليس لطلبها منهم معنى بل هو محال وليس له
على الله اجر من حيث عدم صدور عمل منه به يستحق اجرة من الله الخالق
الله سبحانه فيه المحاسن من الدعوة الى توحيدهم وغيرها فتدبر في المذهب
الذي هذه بعض طاماته وشنائاته ونالها ان مازمها بقوله وقد قال
بعضهم الى اخره هو من عجائبه فاي منافات بين وجوب الرحمة من الله
سبحانه على العباد بالنعيم مطلقا وبين وجوب شكره عليها الم يقل سبحانه
في فرقانه العظيم كتب ربكم على نفسه الرحمة الم يخاطب عباده بقوله
واشكروني وغير ذلك فان قال ان وجوب المثوبة عند الشيعة انما هو من
حيث انها اجرة على عمل الصالحات قيل له اما تلوت كتاب الله اما سمعت
ممن يتلوه قوله سبحانه فيه اليوم تجزون بما كنتم تعملون وقوله فيه انما يوفي
الصابرون اجرهم بغير حساب وقوله سبحانه كذلك يجزي الله المتقين وقوله
سبحانه وسيجزي الله الشاكرين وقوله سبحانه ليغزي كل نفس بما كسبت
وقوله سبحانه ليغزي الصادقين بصدقهم وقوله سبحانه وكذلك نجزي
المحسنين وقوله سبحانه وانما توفون اجوركم يوم القيمة فمن زحزح عن النار
وادخل الجنة فقد فاز وقوله سبحانه في حق العاملين صالحا فيوفيهم
اجورهم ويزيدهم من فضله وفيهم قال ليوفيهم اجورهم ويزيدهم من فضله
انه غفور شكور الى غير هذه من ايات الفرقان العظيم وهي غاية

الكثرة لم تذكر معشارها فقد دلت على ان بعض المثوبات اجر عمل
 الصالحات وبعضها تفضل صرف من رب البريات فيا عجب منه حيث
 جعل ينقم على من عمل بايات الفرقان العظيم ولم يعمل بوساوس
 الشيطان الرجيم فان من زعم بان عامه المثوبات تفضل صرف فقد
 كذب بكثير من الفرقان وعبد بذلك الشيطان ورابعها ان ما
 قاله في حق اهل مذهبه من شكرهم لله وشكرى من اجرى الله على يديه
 الخير كذب محض فانه جعل الصفة التي هي من مختصات نفاة القدر
 ومناقضة لمذهب المثبتين له من مختصاتهم مفتريا بذلك على نفسه وعليهم
 من حيث زعمه وزعمهم بان الله هو خالق فعل العبد ومنه شكره وشكر
 من خلق فيه الخير فان خالق ذلك فيهم جرى منهم بغير قدرتهم ومشيتهم
 فهم على زعمهم غير ممدوحين على الشكر لعدم كونه فعلا بل فعل الله
 فيهم فاما على ما قاله نفاة القدر المطابق لما عرفته من الضرورة وغيرها
 من ادلة العقل والشرع فعمل الصالحات والشكر لله على التوفيق اليها
 وللرسول وخلفائه من حيث دعوتهم اليها وحتمهم عليها وتعبهم في
 تبليغها ونشرها يكون عملا لهم باختيارهم ومشيتهم فهم الشاكرون العالمون
 صالحا بتوفيق الله ولطفه دون من زعم بان قدرة العباد غير مؤثرة فيما
 يبرز منهم من القمال فانظر الى هذه الفرقة العظيمة المتضمنة لفرقتين
 شقيقتين عليه احديهما وصفه للشيعه بامم ريشون منه وهو مناقض لمبنى
 مذهبهم وثانيهما وصفه اهل مذهبه بامم مناقض لمبنى مذهبهم وم

بميدون عنه وجاحدون له وخامسها ان مازعمة من كون قائمة اهل
الدينامقرون بالقدر بهتان معلوم قد خالف مدعيه لما عرفت من الضرورة
وغيرها اهل يصدق من له ادنى شعور بدعوى مخالفة الضرورة نفسه
وضرورة غيره من الخلق ومن جهة هذه الضرورة يدعون المحسن
باختياره ويدعون ضده من هذه الجهة ينفونها عن غير المختار من
حيث عدم صدور ذلك باختياره وميله بل هما فعل الجابر له فانهم يذمون
من شرب السم باختياره فقتل نفسه وهو غير مذموم عندكم لوجوبه غيره
عليه فلو جره في حلقه فقتله به والمذموم عندكم من فعل ذلك به وهذه حالهم
في جهة الحمد على الفعل الحسن وسائر سبها ان مازعمة بقوله وتعايته
ان الله جميل المحسن مستحقا للمدح والمثوبة الى اخره فانما هو قول من لم
يتدين بدين الخرافة لما عرفت من ايات الفرقان العظيم التي دلت على ان مدحهم
ومثوبتهم وذمهم وعقوبتهم انما هي من حيث صدور ما يلزم منه ذلك
منهم باختيارهم فليس ذلك بمحض جملة الله ونحن قد حذفنا به من ما هو
حجة عليه مما نقله وزعمه مسنة مخافة التلويح لعدم الحاجة الى ذلك فانه
قد تضمن اصبر العبد على ما قضاه الله عليه من الشر وشكره على الخير
قال الشيعي ومنها التقسيم الذي ذكره سيدنا امام الخلق موسى
ابن جعفر عليه السلام بعدم مسئلة ابي حنيفة له وهو صبي عن المعصية
فقال ممن هي فقال له هي امامن العبد او من الله او منهما فان كانت من الله
فهو اعدل من ان يعاقب عبده بما لم يفعله ولو كانت منهما فهو شريك

والقوى أولى بانصاف عبده الضعيف وان كانت من العبد وحده فعليه
 وقع الطلب واليه يتوجه المدح والذم وحقه العقوبة والثوبة فقال له
 النعمان ذويه بعضها من بعض انتهى ملخصا قال السنن فيقال
 هذه الحكاية لم تسند لتعرف صحتها بل والكذب عليها ظاهر فان ابا حنيفة
 من المقرين بالقدر فكيف يحكى عنه انه استصوب قول من نفى القدر
 مضافا الى ان موسى بن جعفر وسائر اهل البيت متفقون على اثبات
 القدر والنقل عنهم في ذلك ظاهر معروف ومما بين كذبها ان اصاغر
 الطلبة وصبيان نفاة القدر ينطقون بها من حين حدوث النفاة قبل تولد
 موسى بن جعفر فان حدوثهم من زمن عبدالله بن الزبير وعبد الملك ومما
 بين كذبها ان ابا حنيفة انما اتى جعفر بن محمد ولم يجتمع بموسى بن جعفر
 وهو قرينه ولم يأخذ عنه على شهرته في العلم فكيف يتعلم من ابنه موسى
 انتهى ملخصا قلت وفيه وجوه من المجائب احدها ما زعمه
 من كون هذه الحكاية غير مسندة حتى تعلم صحتها فان ذلك من تدليسه المعجب
 لان الخصم لم يستدل بقول امامه حتى يطالب باسناد ذلك بل دليله نفس
 التقسيم المشار اليه الذي هو بنفسه برهان جلي قطعي يدل على فساد القول
 بالقدر ولو لم يعرف قائله وغايته انه ثبت عند جماعته كون امام معين استند
 اليه في مقام معين وعلى فرض عدم صدور هذه الحكاية فليس يحصل وهن
 في هذه الحجة لما قلناه من كونها بالنظر الى نفسها حجة ولو صدرت ممن
 ليس بامام معروف في العلم فالمطالبة بسند هذه الحكاية ليس له دخل

بحجية ما فيها من البرهان العقلي وثانيتها ما زعمه بقوله بان كذب هذه
الحكاية ظاهر من حيث ان ابا حنيفة من المقرين بالقدر فان هذه القصة
صرح بان المستدل على نفي القدر فيها غير ابي حنيفة وهو لم يستدل على
نفيه حتى يقال قد ثبت عنه القول بالقدر فيلزم كذب نسبه نفيه اليه فان
قل كذبها من حيث قول ناقلها فيها ان ابا حنيفة استصوب قول نافي
القدر قيل ليس له بد من ذلك فانه لو لم يستصوبه ولم يقبل حجته لزم ردها
وبيان فسادها واني له بذلك فهي على ما عرفت حجة حاصرة شقان منها
ظلم بين بضرورة العقول وشق منها وهو ما دل على نفي القدر عدل بين مطابق
لما اعترف به السني بنفسه من ثبوت الضرورة حسب ما مضى بيانها في المقام
فليس لاحد قدرة على ردها ومن هذه الجهة استصوب امامهم قول المستدل
فالو لم يعتمد بعدها بنفي القدر لثبت عناده لاحق ومخالفته له بعدم معرفته
بهذه الحجة الميزة لاحق من الباطل وثالثها ما نسبته الى امام الخلق
موسى بن جعفر وغيره من اهل البيت ع من القول بالقدر فانه بهتان بين
عليهم وليست هذه باول فرية منه عليهم وهو عاجز عن اقامه بينة تدل
على صدقه وهل يتصور من له ادنى شعور ان من جعلهم الله قادة عباده الى
شريعته يخالفون فرقانه العظيم وسنة نبيه الرحيم وضرورة ارباب العقل
السليم التي يشاهدونها من نفوسهم ومن الذي يحتمل صدق نقل يخالف
ذلك ممن هذه منزلتهم الرفيعة ورابعها ما زعمه من ان اصاغر
الطلبه وصبيه نساء القدر ينطقون بهذه الحجة قبل تولد موسى بن

جعفر فانه من عجيب مكره لان خصمه لم يقل بان اول من استدلل بهذه الحجة
 واخترعها امامنا المشار اليه بل قال ومنها التقسيم الذي ذكره ولم ينف
 عن غيره ولو فرض دعوى نسبه ذلك اليه خاصة فهي حق بين حيث
 لم يذكره احد قبله وهذه الكتب بايدي الناس فليقل السني لئلا ذلك
 عن غيره ممن تقدم عليه وهيات ذلك وخامسها ما زعمه من
 حدوث نقاة القدر في زمن عبد الله بن الزبير فانه بهتانه عجيب لما عرفته
 من ان نفسه من ضروريات ارباب الشعور من يوم خلق الله سبحانه
 الخلق ولذلك امرهم ونهاهم قال سبحانه فيمن خلقهم قبل آدم وهم الملئكة
 بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون وقال سبحانه
 فيهم يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون الى غير ذلك وقد
 بعث سبحانه من خلقه قوما معصومين اليهم يأمرونهم بالمعروف
 وينهونهم عن المنكر وذلك دليل على قدرة الخلق على فعل المعروف
 باختيارهم ومشيتهم وعلى تركهم المنكر وهذه سيرة جارية معلومة
 ضرورية لدى الخلق فيما بينهم من مطالب معاشهم ومعادهم وحسب
 المنصف ما تقدم بيانه من الضرورة التي قد علم بها الفرق بين ما يصدر من
 الخلق باختيارهم وبين غيره وبالجملة فمن يدعي على الخلق ما يخالف ضرورتهم
 فهو مفتر عليهم بالضرورة وسال سبها ما زعمه بقوله ان ابا حنيفة
 لم يجتمع بموسى بن جعفر وانما لقي اياه ولم ينقل عنه شيئا على شهرته في العلم
 فان ذلك من بهتانه على اهل مذهبه لان نقل ابي حنيفة عن امام الخلق في

عصره جعفر بن محمد ع من المسلمات لديهم حسبما قال المزي ذلك في
التهذيب وخاتمة حفاظهم في تهذيب التهذيب وغيرها مثل صاحب
الفصول المهمة والحموي في مناقبه وابن حجر الهيتمي في رده الى غيرهم
من المتقدمين عليهم ومن تأخر واما امام الخلق بعده موسى ع
فبمقتضى ما نص هو عليه في المقام كان عمره الشريف عند موت امام السني
ابي حنيفة اما الحدي وعشرين سنة واما اثنين وعشرين سنة وهو قد
مات بعد امام الخلق جعفر ع على المشهور بستين في سنة خمسين ومائة
فعمرو موسى عند وفات ابيه انا تسع عشر سنة واما عشرون فهو في زمن
ابيه رجل قد تجاوز سن البلوغ بخمس سنين او دونها بسنة فالعادة
جارية بان من هو مثله في السن بل ومن هو دونه يسئله المترددون عند
ابيه لا تعلم منه فناقض ذلك والحال هذه صادق لجران العادة به ومن المعلوم
عناد السني للصادق فانه قد اقرى وكذب اهل مذهبه في نفيه تعلم ابي
حنيفة من امامه الصادق ع فالتفت بعائده الى هذه الدرجة يعاند في نفي
ما جرت به العادة غالبا من دون ريب وسابغها مازعمة من ان ابا
حنيفة قريبا للصادق ع وصاحب تهذيب التهذيب جمل يحيى بن سعيد
وزيد بن الهادي قريته فانه غير خال من معين احدهما كونهم قرناه
في السن فهو على تقدير ثبوته غير موجب لمداخلة البتة فان المقارنة في
السن ليس لها في الفضل مدخلية وثانيهما كونهم قرناه في الفضل
فهذه دعوى ليس عليها بينة بل اليينات قامت على كذبها من خبر

الثقلين وخبر السفينة وخبر العدد وغيرها فانها باجمها دلت على ان علم الشريعة عند العترة وعلى وجوب تعلم الناس منهم ووجوب متابعتهم وطاعتهم حسب ما مضى بيان ذلك فما زعموه من المقارنة ليس لهم فيه ثمرة على تقدير وبهتان على تقدير **قال السني** الثاني ان التقسيم ليس بمنعصر فان قول القائل ممن المعصية لفظه يحمل فان المعصية والطاعة عرض قائم بغيره وهي قائمه بالعبد دون الله ومعلوم ان كل مخلوق هو من الله بمعنى انه خلقه بانواعه فكل حادث يضاف الى خالقه باعتياله الى سببه باعتبار فهمي من الله مخلوقه له في غيره وهي من العبد صفة قائمه به انتهى ملخصا من تكريره وتمثيله الذي ليس له دخل في المقام قلت فيه وجوه من المعجائب احدها ان ما زعمه من اجمال قول المقسم غريب فان التقسيم قد نص فيه مقسمه من اوله الى اخره على بيان فاعل المعصية على سبيل التريد فابطل كون فاعلها الله وحده وكونه فاعلها على سبيل الشراكة بينه وبين العبد مثبتا ان فاعلها العبد وحده فان اجماله بل لو عرض ذلك على اهل البادية وعلى السوقة وغيرهم من الجملة لفهموه بدون تفكر وثانيها ان ما زعمه علة لكون عبارة المقسم بجملة من قوله فان المعصية والطاعة عرض قائم الى اخره هو من غريب المقال فان البحث في تعيين الفاعل دون محل الفعل وظرفه لقوله في المسئلة ممن المعصية ولم يقل فيمن المعصية والحجب قد جرى على سياق قول السائل فقال اما ان تكون من الله ولم يقل في الله الى اخره فانظر الى هذه الغلطة الشنيعة من

السني وهربه عن محل البحث الى مقام لم يخطر في ذهن المتنازعين بل هما
متفقان على كون ظرف المعصية ومحلها العبد وليس لهما بحث في ذلك
وبالشيء انما زعمه بقوله ومعلوم ان كل مخلوق هو من الله الى اخره
مصادرة عجيبة فانها دعوى محضة لم يأت عليها دليل ولم يقوم برهانها على
فساد التقسيم بل عجز عن ذلك فهرب الى البحث في شيء ليس فيه منازعة
بين المتخاصمين ورابعها انما زعمه من دعوى العلم مناقض لما
اعترف به فيما صرح من قيام الضرورة على الفرق بين ما يفعله العباد باختيارهم
ومشيئتهم وقدرتهم وبين غيره مثل حركة المختار وحركة المرتعش خلقة
فان ذلك دليل ضروري مناقض لما زعمه هنا من دعوى العلم
وخامسها انما زعمه بقوله فكل حادث يضاف الى خالقه باعتبار
الى اخره تصديق منه بان فعل العبد مخلوق لله سبحانه وفعله في العبد
فيلزم عليه كون الله سبحانه ظالما من حيث خلقه المعصية في عبده وعقوبته
عليها و اضافتها الى العبد من غير وجه كونه فاعلها ليس لها دخل في مقام
البحث لما عرفت من كون مبناه على تعيين الفاعل لها دون بيان ظرفها وسببها
فتدبر فانه قد علم من قوله بان فعل العبد مخلوق لله سبحانه ان التقسيم
المشار اليه تام حاصر ليس يتصور فيه قسم غير ما ذكر فيه فعلم مناقضته
حتى لنفسه في دعوى عدم حصره وعدم تماميته قال السني الثالث
ان يقال هي من الله خلقا لها في غيره وهي من العبد فعله القائم به وكسبه
الذي يجزبه منفعة اليه ويدفع مضرة انتهى ملخصا قلت هذه في

المعنى هي ساقتهما بتغير العيادة فيمد فرض خلق الله سبحانه لها في العبد
 فأي معنى لكونها كسبا له وكيف يجربها منقمة ويدفع عنه مضرة بعد
 فرض عدم تأثير قدرته فيها على ما ذهب اليه جمهورهم حسيما تقدم نقله عنهم
قال السيدي الرابع ان قوله الله اعدل من ان يظلم عبده الى اخره
 فنحن نقول بموجبه فان الله لم يظلم عبده ولم يعاقبه بغير ما فعله العبد باختياره
 وقوته بدون فعل غيره من المخلوقين واما كون الرب خالق كل شيء فليس
 مانعا من كون العبد هو المعلوم على ذلك مثل ما ان غيره من الخلق يلومه على
 ظلمه وهو مقرب بان الله خالق كل شيء انتهى بلخصا قلت قد عرفت
 مما مضى تناقض ما زعمه هنا فانه بعد تصديقه بان الله خالق فعل العبد فيه فأي
 معنى لمقوبه العبد على شيء ليس اقدرته وقوته في صدوره عنه مدخلية
 بل الله سبحانه قد دخلته فيه وبان بالضرورة فما مضى كون الخلق نافع
 للقدر ومن هذه الجهة يلزمون العصاة على معاصيهم فمن زعم بالقدر فهو
 ملزم ينفي الاوم عن العباد من دون رب بمقتضى مبناه الذي هو عدم تأثير
 قدرة العبد فيما يبرز منه من الاعمال بل الله خلقها فيه **قال السيدي**
الخامس اتفق المسلمون على ان الله عادل وليس بظالم وليس كل ما هو ظالم
 من العبد ظلم من الرب تحقيق ذلك انه قد صدرت امور من الرب هي
 قبيحة من العباد فان العبد لو اصر غير ما امر يعود نفعه الى المأمور دون امره
 وهو يعلم بان المأمور يصيبه ومثله لو قال مقصودي مصلحة المأمور وهو
 يعلم بعدم ترتيبها لكان ذلك قبيحا ومثله لو فعل شيئا لمقصود معين وهو

يعلم بعدم ترتيبه على ذلك الشيء والنقلة يقولون ان الله خلق الكفرة لينفعهم
وقصد ذلك بخلقهم واصروم مع علمه بانهم يتضررون والرجل منا لو علم
بان عيبه يزنون وهو قادر على منعه ولم يمنعهم لسكان مذموما والله
تعالى منزوع عن الذم وهو سبحانه بعد علمه بان غالب خلقه غير مطيعه
فاصرم بعد خلقهم لينفعهم فليس ذلك فيحامن الخالق ولذلك لو
سلم الرجل الى ولده بعض المال ليتجربه وهو يعلم بانه يشتري به شيئا
ياكله لسكان منعه من ذلك اولى ومثله المعطى غيره سيفنا ايجاهد به الكفرة
وهو يعلم بانه يقاتل النبيين والمؤمنين فان ذلك قبيح منه والقدرية يقيسون
افعال الله بافعال العباد وعدله على عداهم وهو من افسد القياس انتهى
ماخصا قلت فيه وجوه من العجائب احدها ان مازمه من
كون المسلمين متفقين على عدل الله سبحانه قد تقدم بيان به تانه بذلك
لذهاب اهل مذهبه الى ظلمه سبحانه معنى وتحاشيهم منه لفظا لما عرفته
من زعمهم بان الله سبحانه خالق الكفر والمأصي في العباد وليس لقدرتهم
في ذلك تاثير ومعه يعاقبهم عليها وثانيها ان مازمه بقوله ليس كل
ما هو ظلم من العبد ظلم من الرب تدليس منه عجيب فان البحث ليس
في ثبوت هذه السكينة حتى يزعم استفاضها بل هو مختص بمسئلة خلق
الله فعل العبد وثالثها اننا لو سلمنا صحة نفي عموم هذه السكينة فهو
لا يستلزم نفي الخصوص فنقول قد دل التقسيم المشار اليه على ان خلق الله
سبحانه ليعمل العبد فيه ثم عقابه عليه ظلم بين من حيث انه عاقب العبد على

شيء لم يعص الله فيه لعدم كونه فعله وخروجه عن تحت قدرته فالمبدل لم
يفعل ذنبا حتى يعاقب عليه وحال العباد هذه فان من اوجر في حلقه الحمر
بالقهر عليه غير مملوم بل المملوم من جعل في حلقه ومثله من القاه غيره من
شاهق فقتله بدون موجب لذلك وسيرة عدم دخول ذلك تحت قدرة
المقهور وعدم صدوره باختياره ومشيتيه بل بقدرة الغير وباختياره
ومشيتيه ورابعها ان ما زعمه بقوله ليس كل ما هو ظلم من المبدل ظلم
من الله عجيب فان الظلم معنى من المعاني الثابتة خارجا وهو عبارة عن
جعل الشيء في غير موضعه فمن صدر ذلك منه فهو ظالم ويتساوى فيه جميع
من له قدرة بهياتى ذلك منه ومن الضروري كون عقاب من لم يفعل باختياره
وقدرته ذنبا ظلم والمعنى المشار اليه غير قابل للتغيير بالنظر الى الفاعلين لعدم
كونه معنى اضافيا حتى يختلف باعتبار اضافته الى الفاعلين مثل ضرب اليتيم
فانه باعتبار اضافته الى مؤدبه عدل وباعتبار اضافته الى غيره ظلم ومثل قتل
النفس فباعتبار اضافته الى المقتص عدل والى غيره ظلم ولذلك حرم
سبعانه على نفسه الظلم وحرمة على عباده لوحدة معناه وعدم تعدده
بالنظر الى فاعليه وليس ذلك قياسا لفعل الله بفعل عباده بل ان عقوبته
من لم يفعل ذنبا باختياره وقدرته ظلم من اى فاعل صدر بضرورة العقل
وبضرورة الشريعة قال سبعانه كتب ربكم على نفسه الرحمة فالذى
فرض على نفسه الرحمة كيف يعاقب من ليس له قدرة توثر في صدور
الدنوب عنه وقال سبعانه ومن تعدد حدود الله فقد ظلم نفسه فباى وجه

يعاقب من لم تؤثر قدرته في تعدى حدود الله على ما هو المفروض فاي ظلم
صدر من العباد على مبناهم حتى ثبت عليهم استحقاق العقاب فتدبر
وخامسها ان ما زعمه بقوله فان العبد لو امر غيره بامر يعود نفسه
الى الامور الى آخره واضح الفساد ودعوى كونه قبيحا باطلة مخالفة
لضرورة عامة العقلاء الذين يأمرون غيرهم بامور يقصدون بها المصلحة
المتربة عليها ولو كانت تخص الامور فانزى من له رياسة وسلطنة
وتدبير وحسن سياسة يامر من لم يعلم اطاعتهم ومن يجوز طاعتهم ومن
يعلم عصيانهم له ويعد في نظار ذوى العقول مصيبا في ذلك فاعلا حسنا غير
مرتكب قبيحا لوجود المصلحة التي قصد بها ذلك الامر والحكمة الباعثة
عليه حتى في حق من يعلم انه يعصيه ولا اقل من قيام الحجة على الامور
فانه لو لم يامر لم تقم له حجة عليه فانه يقول له لم تامرني حتى ترى طاعتي فان
قال له قد علمت انك لم تطعنني بحجة بقوله فهل جربتني فوجدت معصيتي
فماذا يجيبه حيثئذ والعبد يقول لربه يا رب انت الغنى عن طاعتي وقد خلقتني
لترحمي فلم لم تامرني ولم تشوقني الى الطاعة ببيان ما يترتب عليها من
المثوبات ولم تمنهني عن المعاصي وتخوفني بما يترتب عليها من العقوبات
فماذا يجيبه سبحانه وهل له حجة عليه يقطع بها وسيرة ذوى العقول جرت
على امر من يعلمون انه يعصى وبعد المعصية يعاقبونه تاديبا له وحثا لغيره على
الطاعة وهذه سنة الله سبحانه في عبادته فانه سبحانه قد علم ان قوم نوح
وقوم ابراهيم وفرعون وقومه وغيرهم ممن مات على الكفر غير مؤمنين

ومعه يبعث اليهم رسلا يدعونهم الى معرفته وطاعته بل وقد علم ان جماعات من
الناس يقتلون رسلاهم ومع ذلك ارسلهم فقتلواهم وهذه السيرة مثل سيرة
اهل السلطنة من الناس فانهم يرسلون امرائهم الى من يطيعون انهم
لن يطيعوهم ويقتلون جماعات من عساكرهم ومعه يامرهم بما يريدونه منهم
ويحاربونهم على ذلك ليقودوهم الى طاعتهم فان لم يطيعوهم قتلواهم ولو بعد
ذهاب نفوس كثيرة من عساكرهم وليس ذلك منهم سفها بالضرورة
بل المتدبر يعلم ان ما زعمه السني من لزوم الجري على مقتضى العلم فيما
من مثالي المال والسيف وما هو من بابها موجب لخلل نظام ذكره
العالم فان الناس اذا علموا بان ساداتهم لا يامرهم بما يعصونهم
به لكون امرهم حيثئذ سفها وعثا في المقول كثر الشر
والفساد منهم لعلهم ان ساداتهم لا يرتكبون سفها وعثا وان
امرهم بالطاعة في تلك الحال سفه وعثا لن يصدر منهم فلا رادع
للمفسدين حيثئذ عن فعل ما يريدونه من نهب المال وقتل النفوس
واستباحة العرض وقطع السبل فيحصل الهرج والمرج بين الناس وهذه
مفسدة شنيعة لا يتصور مثلها البتة وهي تلزم من زعم سفه من يامر غيره
بعلمه بان المأمور يعصيه فعلم من لزوم هذه الطامة كون نظم العالم
موقفا على امر من علم عصيانته حتى تقام عليه الطاعة فيما يقب على المعصية
في تاديب غيره حتى ينتظم العالم بذلك والله سبحانه انما جعل الحدود
والعصا والتميز وغير ذلك حفظا للحرقة وحقوق جهاد من التلاف

ونظام العالم وحفظه من الفساد فلم يجازيهم ان نفي الظلم عن افعال الله
سبحانه ليس من باب قياس افعاله على افعال العباد بل لان وحدة الحكمة
في سيرته وسيرة عباد من المحافظة على نظام العالم وما فيه مصلحة العباد
قاضيته بذلك الا ترى ان المصلحين من الناس يبذلون المال الخطير
والنفوس الكثيرة لتحصيل هذه الغاية فقد يتعطل الرجل ولده المال مرة
بعد مرة وان علم بانه يتلفه بدون تجارة لاحتمال كونه يتاجر به في المرة الثانية
ويتهده على اطلاقه بدون تجارة مثل غلامه لو علم انهم يفعلون قبيحا وقد يعاقبهم
باشد العقوبات على ذلك تاديبا لهم ولغيرهم وهذه سنة الله في عبادهم
عليهم بالنعم وهو يعلم بصرفها فيما حرمه ويزيدهم نعمما اقامه للحجة عليهم
ثم ينقم منهم وقد تحصل منهم التوبة بعد حين مثل حصول المنفعة لقوله
بالمال في المرة الثانية فافوقها والتجربة اكبر شاهد على ذلك
وسان سها ان ما نسيبه الى نفاة القدر من القول بان الله خلق الخلق
لينفعهم بعد علمه بانهم يتضررون ويعصونه فيما يقبهم هو من مجابته التي
قد دلس فيها على الغفلة من حيث علمه بان قول النفاة بذلك ما خوذ من
الفرقان العظيم وما هذه محاله فهو حق بن ايس يحجده مسلم فانه سبحانه قد
نعى في الفرقان العظيم على انه خلق الخلق ليرحمهم وعلى انه بعث اليهم رسوله
رحمه بل قال فيه سبحانه ما دل على انه فطرهم على جهة الرحمة وهو قوله
سبحانه فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها اظلم من
ذلك كون الله سبحانه فطر الناس على جهة رحمته التي هي معرفته فان

المخلوق عارف بفطرته بوجود خالق له والسنة المتفق على صحتها دلت على
 ذلك ايضا مثل خبر مولود يولد على الفطرة فعلم مما بهنا عليه كون الله
 سبحانه خلق الخلق ليرحمهم وذلك لا ينافي علمه بانهم يعصونه فيما يامرهم به
 وينهاهم عنه لان حصول المعصية منهم انما هو باختيارهم لها على طاعته
 فنقض مقصوده من خلقهم ومن بعث رسلا اليهم قد صدر منهم خاصة
 ولم يصدر منه فهم المذمومون على ذلك لعدم فعلهم المأمور به واقعا
 المنهى عنه باختيارهم فاقاله النفاة ما خوذ من كتاب الله سبحانه وسنة
 نبيه ص ونقض المقصود انما يترتب على قول الجمهور منهم القائلين بان الله
 خالق فعل العباد لما عرفته من خلقه سبحانه لهم ليرحمهم وقد بعث اليهم
 رسوله رحمة فاذا كان بزعمهم هو الذي خلق فيهم الكفر والمعاصي لم يكن
 خلقه ولا بعث رسوله بالنسبة الى غالبهم رحمة لتبوت كون الغالب منهم
 كفره قال سبحانه وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين فنحن نسئل من
 الجمهور ونقول لهم حقيقة الحال غير خالية من وجهين اما ان المعاصي صادرة
 من العباد باختيارهم وهم قادرون على فعل ضدها فارسال الرسول اليهم
 حق حيث يدعوهم الى الطاعة ويشوقهم الى الرضا من الله والثوبات
 وينهاهم عن المعصية ويحذرهم من غضب الله من جهتها وعقوباته وحيث قد
 يكون ارسال الرسول رحمة واي رحمة عظيمة حسبما نص سبحانه عليه
 في كتابه العزيز واما ان المعاصي خلقها الله سبحانه في عباده وليس لقدرتهم
 فيها تاثير حسبما زعموه فارسال الرسل حيثئذ اليهم عبث صرف وليس

برحمه لعدم تأثير دعوتهم فيهم وعدم قدرتهم على تغيير ما خلقه الله فيهم
فيلزم على زعمهم كذب قول الله سبحانه في كتابه بان رسوله قد بعثه
رحمه للعالمين واما على قول خصمهم فقد يحقق كون بعثه رحمه حسبما قال
الله سبحانه وهل يتصور مسلم كون الحق هو القول المخالف لنص الفرقان
والباطل هو القول المطابق للفرقان فما لكم كيف تحكمون قال
السني السادس ان يقال المعصية من العبد كما ان الطاعة من العبد
بمعنى انه فعلا بقدرته ومشيته فلم يمتنع ان يكون الله هو الذي جعله فاعلا
بقدرته ومشيته ثم بين ما قاله سابقا في مسألة الضرورة من لزوم اما الدور او
التسلسل على تقدير كون العبد هو الفاعل وبرهن على ذلك شرعا بما ذكره
سابقا من قوله سبحانه ولجعلنا مسالمين لك وغيره قلت فيرخصني على
الناقد كون صدر هذه الشبهة عبارة عن الشبهة الاولى المتقدمة
منه وقد عرفت فسادها ونشير هنا الى فسادها بوجوه احدها ان
ما زعمه بقوله بمعنى انه فعلا بقدرته ومشيته ليس له دخل بمقام البحث فانه
مختص في قبال الجمهور الذين يزعمون بان قدرة العبد غير مؤثرة في مقدوره
وهو قد اعترف هنا بان المعصية قد صدرت عن مشية العبد وقدرة
وثانيها ان ما زعمه بقوله لم يمتنع ان يكون الله هو الذي جعله فاعلا
بقدرته ومشيته لم يعلم مقصوده منه فان قصد بذلك معنى الشراكة فقد
عرفت فساده من نفس الدليل وان قصد به كون فاعلا هو الله وحده
فقد علم فساده من نفس الدليل ايضا وثالثها ان ما زعمه من لزوم الدور

الى اخر قوله قد يفساد زعمه في ذلك فيما مضى من المقام واثبتنا بادل
 دليل صحة التقسيم المرفوع **قال الشيعي** ومنها انه يلزم ان يكون
 الكافر مطيعا بكفره فانه قد فعل ما يريد الله منه ولم يفعل ما يكرهه الله
 منه ويكون النبي عاصيا لكونه قد نهى الكافر عن الكفر وهو يريد
 الله واحدا بان يؤمن وهو مكروه له سبحانه **قال السني** ونجيب
 من وجوه احدها ان ما قاله مبني على ان الطاعة هل هي موافقة الامر
 او موافقة الارادة وهي مبنية على ان الامر هل يستلزم الارادة ام لا
 وان نفس الطلب هل هو الارادة او مستلزم لها او ليس واحدا منهما ومن
 المعلوم ان الكثير من نظار مثبتة القدر يقولون بان الطاعة هي موافقة
 الامر دون الارادة وان الامر لا يستلزم الارادة والشيعي لم يبين صحة
 قوله ولم يفسد قول منازعيه ويكفيهم القول بعدم تسام ماقاله انتهى لمخصا
قلت غير خفي على من له ادنى شعور ان الترويد الذي ذكره في المقام في
 معنى الطاعة لا يجدي نفعا لان البحث مع الجمهور القائلين بان الله سبحانه
 هو خالق المعاصي في العباد ومعه يستحيل طالب الطاعة من المصداق بل
 يستحيل تحققها حتى من الانبياء والملائكة لعدم قدرتهم عليها ولو من جهة
 عدم تأثيرها كما هو مبني الجمهور وعليه فلا يتصور تحقق الطاعة الا بمعنى
 موافقة ارادة الله التي هي بمعنى خلقه الفاعل في المطيع حسب ما ذهبوا اليه
 فيتم اذن ما التزم به الشعي هنا وما ذكره السني من الترويد انما يتوجه في
 حق المتنازعين الذين لا يقولون بالقدر وبذلك ظهر فساد قوله ويكفيهم

القول بعدم تسليم ما قاله فان عدم تسليمهم يكون تعظيلا لا معنى له فتدبر
قال السني الثاني انهم يستدلون على ان الامر لا يستلزم الارادة

بما تقدم من ان الله خالق افعال العباد وانما يخلقها ب ارادته وهو لم يصر بالكفر
والفسوق والمصيان فلم انه يخلق ب ارادته ما لم يصر به انتهى ملخصا
قلت وهو مثل سابقه لانه لا يتصور صحة توجه امره وانهم الى العباد

بعد فرض كون الله سبحانه هو خالق افعالهم ومن هنا تعلم فساد قول
الجمهور من حيث ثبوت امره سبحانه ونفيه للعباد فلو كان هو خالق افعالهم
وليس لهم قدرة مؤثرة فيها صار الامر والنهي حينئذ عبثا صرفا من غير
فرق بين كون الامر مستلزما للارادة وغير مستلزم لها كما لا يخفى فتدبر

قال السني الثالث ان طريقة اهل الفقه والحديث وكثير من

النظر ان ارادته سبحانه في كتابه نوعان احدهما ان يريد من العبد فعل
ما امره الثانية ان يريد ما يفعله هو ثم جعل يستشهد لكل منهما من ايات

الفرقان العظيم **قلت** وهذه مثل ما سبق في الفساد لان مبنى البحث
على ان الله خالق افعال العباد وليس لقدرتهم تأثير فيها كما عرفت غير مرة

فاي ثمره لبيان ان الارادة نوعان مع القول بان الفعل مخلوق لله على كلا
النوعين مضافا الى فساد ذلك في نفسه من جهة ان مذهب الجمهور ان

ارادته تعالى مختصة بالتكوين وليس له غير هذا فالتوزيع في الارادة باطل على

طريقتهم مع ان الفرقان شاهديان الارادة منه تعالى على نوعين حسبا

استشهد به السني من الايات الشريفة فاذا كره في هذا الوجه يكون منه

رداعلى الجمهور من اهل مذهبه وتصديقانته لخصمه بانه على الحق من حيث مطابقه قوله لما جاء به الفرقان وان جمهورهم على الباطل من حيث ذهابهم الى ما خالف نص الفرقان فتدبر اى الفريقين اهدى سبيلا قال السننى الرابع ان يقال هذه المسئلة مبنيّة على اصل وهو ان الحب والرضا هل هو الارادة او صفة مغايرة لها الى اخر قوله فى المقام قلت وهو مثل سابقه فان معنى كون العبد مطيعا يفعل ما يريد الله منه من الكفر ان الله خالق فيه الكفر فبرز منه بخلق فيه وليس له قدرة تؤثر فيه وفى ضده فادخل للحب والرضا فى ذلك وما وجه ابتناء المسئلة عليهم ما مع ان السننى بعد ذلك بنفسه نقل عن النفاة للقدر ان الله سبحانه يكره الكفر والفسوق والعصيان لعباده وعن المثبتة له انه سبحانه يريد ذلك فيكون قد احببه ورضيه والبحث انما هو مع هؤلاء وقد لزمتهم هذه الطامة ولزمهم كون ما امر الله به عباده ونهاهم عنه عبثا صرفا فناقضوا ما دل عليه الفرقان من ان الله ليس يرضى لعباده الكفر وكره اليهم الكفر والفسوق والعصيان ورضى لهم الشكر قال السننى الخامس وذكر ما نقله فى اول الثالث ثم قال والمثبتة للقدر قائلون بان ارادته سبحانه عبارة عن خلقه لفعل العباد وغيره والنافون له قائلون بان الله لم يخلق افعالهم بل طلبها منهم فمعد المثبتة هو سبحانه يريد لكل ما خلق ومنه الكفر ولم يرد ما لم يخلق ولو كان ايمانا وهم اقرب الى الحق ولكن التحقيق اثبات النوعين ثم طول فى بيان النوعين وفما يلزمهما وغير ذلك قلت هنا الحق وزهة الباطل

فان السنى قد اعترف بمقاله خصمه طاعناه على جمهورهم من ان الكفر يريد
سبحانه وقد ظهر من الكافر ما يريد الله منه فهو اذن مطيع له بالكفر
اذ لا يريد منه الايمان لانه لم يخلقه فيه فهذا الوجه الخامس مؤكداً للمقاله
الشيعى فى حقهم وقد ارتبك السنى فجرى على غير هدى من اول البحث
الى هذا الوجه الذى اكبه على وجهه فاعترف بالحق ثم عاد الى الباطل فزعم
ان القائلين باختصاص ارادته تعالى بالتكوين وهم المثبتة لا قدر اقرب الى
الحق من غيرهم بمد تصديقه بان كتاب الله تعالى ناطق بان ارادته على
نوعين ولذا قال السنى ولكن التحقيق اثبات النوعين فواجب ان يبين كيف
يكون من خصم بالتكوين فقط اقرب الى الحق ممن اثبت النوعين الثابتين
فى كتاب الله قال الشيعى ومنها انه يلزم نسبة السفه الى الله تعالى
فانه امر الكافر بان يؤمن وليس يريد منه ونهاه عن المصيه وهو
يريد هامة والعامل الذى هذه حاله ينسب الى السفه تعالى الله عن ذلك
قال السنى فيقال له قد تقدم ان المحققين من اهل السنه يقولون
ان ارادته سبحانه نوات ثم طول البحث فى ذلك وزعم قيام الحادث فى الله
سبحانه وغير ذلك مما مضى بيان فساد قلت ليس يخفى على العارف
هربه عن مقام البحث لما عرفته من انه فى قبال مثبتة القدر والسنى قد
اعترف فى الوجه الخامس من البحث السابق بان مثبتة القدر ينهون
ان الله سبحانه ارادة طليه بل ارادته تكوينيه فقط فهو سبحانه خالق الخلق
وخالق فعلهم فعل ما زعموه يرد عليهم مقال الشيعى فهو سبحانه قد خلق

فيه الكفر وليس يريد إيمانهم وقد امرهم بذلك وهو معنى السفه الذي
 تعالى الله عنه قال الشيعي ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله وقدره
 وقد وجب ذلك شرعا فلو كان الكفر بقضائه وجب الرضا به لكان
 الرضا به غير جاز قال السني ونجيب بوجوده أحدهما اجاب به كثير من
 مثني القنو باناسنا سلام وجوب الرضا بجميع المقضيات وليس على ذلك
 دليل والله سبحانه اعلم بالصبر في غير اياته فواجبه ولم يامر بالرضا بالتدور
 بل امر بالرضا بالمشروع فلما موربه يجب الرضا به واما الرضا بجميع
 ما خلقه الله تعالى وقدره فلم يدل عليه دليل بل قد اخبر سبحانه بأنه ليس يرغى
 بامور مثل الكفر وغيره انتهى ملخصا قلت فيه وجوه من الجانب
 احدها ما زعمهم من عدم تسليم وجوب الرضا بجميع ما قضى الله فانه
 مكابرة منه لما نقله صاحب قف وشارحوه وشارح المقاصد وفضل بن
 روية ان وغيرهم عنهم من انهم يجمعون على وجوب الرضا بقضائه
 سبحانه جميعه ويرفون ذلك عن المسلمين لديهم من نظري مصنفاتهم
 في المقام فاجلهم في المقام حجة لديهم فهو حجة عليهم ملزمون بما هو
 الليل وحيث لو متهم هذه الظاهرة فرق صاحب قف وغيره بين قضائه
 سبحانه الذي هو فعله المتصل عنه ففعله مستاوين المقضى ففعله في حله
 حيث قيامه بالحل وهو العبد وهو معنى ما زعمه السني فيما مضى من الفرق بين
 الفعل والمقول وللم يفرق جماعة منهم بذلك التزمته في وجوب الرضا
 بالكفر ومن المعلوم كون الفرق المذكور ليس بفرق فان المقضي معلول

ومرتب على قصاته سبحانه وموجود به فمن رضى بقضائه لزمه الرضا
بما وجد به وترتب عليه فأن من رضى بشجاعته زيد وعذله وحكمه لزمه
الرضا بما يترتب عليها من قتل ولده وإبائه وأخيه وشهادته عليهم وتقوذه
حكمه فيهم فبان فساد نفيه للدليل وفساد الفرق وثانيها ما قاله من
إيجاب الله سبحانه الصبر على قصاته فانه حجة بيته على مثبتة القدر ولو يشتر
بها السني وغيره منهم فانه يلزم من وجوب الصبر على الكفر ومن
نفيه سبحانه عنه انه طاب من عباده المتناقضين لو كان الكفر بقضائه والله
سبحانه منزله عن ذلك فبان من ذلك ان الكفر ليس الا فعل الخلق
باختيارهم ولذلك نهى الله عنه وتوعدهم على فعله العقوبة وثالثها ما ذكره
بقوله بل اضر بالرضا بالشرع فان ذلك من عجائبه لان البحث حسبما
اعترف هو به في قبال المثبتين القدر وهم نافون للمشروع والمثبتون له
هم النافون القدر فمرضه لذلك تدليس منه لخروجه عن محل البحث
ورابعها ما قاله من كون الله سبحانه لم يرض بامور مثل الكفر وغيره
فانه اعظم حجة على جمهور اهل مذهبه لانه من يتصور في حق من فرض
على نفسه الرحمة خلق ما لم يرضه لعباده فيهم ثم يعاقبهم على ذلك قال
السني الثاني الرضا لشرع بخارضى الله وهو سبحانه قد اخبر بعدم حبه
الفساد وعدم رضاه بالكفر وغير ذلك فان لم يرض الله سبحانه بذلك فكيف
ياضر العبد بان يرضاه بل يجب على العبد ان يكره ما لم يرض الله فان قيل كيف
يكون الله ساعطى القدر وقضاه قيل اما على طريقته اكرهه فالتعصبي

شيء كونه وعندهم البغض مغاير ارادته انتهى ملخصا مما ليس له مدخلة
 بمقام البحث قلت غير خفي على العارف تدليس السنن في جملة
 هذه الشبهة شبهة مستقلة فانها ببعض من الشبهة السابقة لقوله في تلك
 صريحا ولكن امره بالرضا بالمشروع فالماورد به يجب الرضا به انتهى
 وقد عرفت فساد من الوجه الثالث الذي مضى في بيان فساد بعض
 الشبهة السابقة من حيث كون البحث في قبال الجمهور القائلين بان قدرة
 العبد غير مؤثرة في مقدوره وان الخالق لفعله هو الله سبحانه نعم زيد فيه
 هنا قوله وعندهم البغض مغاير ارادته وهو من عجائبهم حيث ينسبون
 الى الرب الغنى الحكيم خالق ما هو مبغوض له وليس فيه ثمرة سوى
 عقوبة من خلقه فيه وذلك مناقض لكتابته على نفسه الرحمة ولما دل
 على تنزهه عن الظلم واى ظلم يتصور فوق ذلك حيث يعاقب سبحانه
 العباد على ما خلقه هو فيهم من الكفر والفساد قال السنن
 الثالث انه قد تقدم ان الله يفعل ما يفعل لما له في ذلك من الحكمة والبشر
 قد يفعل ما يكرهه من شربه ادوية كرهه وغير ذلك لما فيه من الحكمة
 مثل العافية فشربها مكروه من وجه محبوب من وجه فالعبد قد تابع ربه
 فيبغض لكون الله سبحانه يبغضها ويرضى بالحكمة التي خلقها الله لها
 فهي من جهة فعل العبد لها مكروهة ومن جهة خلق الرب لها محبوبة
 فحق لحظنا ان الله قدرها رضىنا عن الله وسامنا لحكمته واما من حيث ان العبد
 يفعلها فليس لنا بد من بغض ذلك وانتهى عنه وهو سبحانه قد خلق القارة

والحيلة والسكب العقور وامرنا بقتل ذاك فتحن نرضى عن الله حيث
خلقه الماله في ذلك من الحكمة ونقتلها كما امرنا فانه يحب قتلها ويرضاه
انتهى ملخصا قلت وفيه وجوه من العجائب احدها مازمه
من ان الله سبحانه يفعل ما يفعله الماله من الحكمة فانك قد عرفت وجود
الفساد والنقمة على مازمه جمهور من تسمى باهل السنة من خلقه سبحانه
الكفر والشر والمعاصي في المباد وهل يتصور وجود حكمة ومنفعة
فيما حرمه سبحانه وتوعد على فعله بالعقوبات ومن هنا يعلم الفرق بين ما
يفعله المباد مما يفضونه من شرب ادوية كريهة وقطع شئ من اعضاءهم
مثل بعض اصابعهم وايديهم وارجلهم وغير ذلك لما يتعقب ذلك من
الفائدة لهم مثل العافية والنجاة من العلل فهم يحملون اذى ذلك ونقصان
الخلقة بامل حصول العافية والنجاة من سرعة الموت وثانيها
مازمه بقوله فهي من جهة فعل العبد لها مكروهه فانه بهتان بين لما
عرفته من عدم تاثير قدرة العبد فيما يصدر منه على مازموه فاي فعل له
حتى يتصور كونه مكروها من جهته وقد عرفت كون فاعلها الرب وليس
فيها سوى المفسدة والعقوبة فاین محبوبيتها على قولهم المشوم الذي قد
لزمته هذه الطامات وغيرها من المخالفات لما علم ثبوته من الشريعة
وثالثها ما قاله من خلق الفارة وغيرها من المؤذيات فانه من عجيب
التدليسات لان البحث في خلق ما هو نقمة على العباد وليس فيه سوى
ترتب العقوبات وليس البحث في خلق ما فيه جهة مصلحة اهم وجهة

مفسدة يقتدرون على دفعها غالباً بالمحافظة على نفوسهم ولو قتل ما يخافونه
عليها وهو سبحانه يحب قتل المفسر منها ويرضاه فاما ما هو منها بيدنا
وغير مضر انما لم يوجب علينا البحث عنه وقته وايضا لم يوجب البحث مع
جمهورهم وهم قائلون بان قدرة اللعبد غير مؤثرة فيما يبرز منه بل الخالق له
فيه الله سبحانه فأي معنى حينئذ لقوله وامرنا بقتله وعندنا ان قتله ليس
الافعل القدران شأنه جرى ولو لم يشته لم يجر قال الشيعي ومنه انه يلزم
عدم حسن قوله تعالى فاستمذبا لله من الشيطان الرجيم من حيث تنزيههم
ابليس والكافر من العاصي و اضافوها الى الله تعالى الله عن ذلك قالت
وفي النسخة التي ردها السني بزعمه قبل ما نقلناه عبارة انه يلزم ان يستمذ
بابليس من الله ويلزم عدم حسن الخ فاخذ السني بورد على ذلك
بان هاتين العبارتين متناقضتان وبان ابليس ليس له قدرة على ان يعينهم
من الله مطلقا والظاهر زيادة هذه العبارة من النسخين لعدم وجودها
في صحيح النسخ ويشهد لذلك ما ذكره في كتاب نهج الحق من عدم
وجود فعل للشيطان على زعمهم ولم يذكر ما نقله عنه السني هتامن هذه
العبارة ومن هذه الجملة ليس علينا التعرض لما اوردده على الشيعي من
جهة هذه العبارة وعلى ذلك فنحن نجعل اول وجوده رده من اول ما
ناقش به العبارة التي نقلناها وحدها فنقول قال السني ونجيب عنه بوجوده
احدها انه قد ثبت في الصحيح ان النبي ص كان يقول في سجوده اللهم
اني اموذ برضائك من سخطك وعماقاك من عقوبتك و بك منك

فاذن من قد استعاذ ببعض صفاته وافعاله من بعض حتى استعاذ به منه
فأي امتناع ان يستعاذ به من بعض مخلوقاته قلت غير خفي على الناقد
ان النبي هرب من الجبهة التي ألزم بها الشيعة جمهور القائلين بان طاعة
ما صدر ويصدر في العالم من فعل العباد وغيره هو فعل الله فليس لابليس
وغيره فعل من عباده حتى يستعاذ منه بالله سبحانه فعلى زعم الجمهور ليس
لذلك معنى البتة كما قال الشيعة ثم على قول النفاة وهو الحق حسبما عرفت
فيما مضى يكون تعوذنا بالله من ابليس له معنى معلوم الصحة فانه يوسوس
في صدور الناس ويزين لهم المعاصي ويدعوهم الى الكفر فقوله أي امتناع
ان يستعاذ به من بعض مخلوقاته انما هو قول من تغافل عن جهة البحث
هنا فنقول ان الامتناع نشأ من نفي افعال المخلوقات فاذ لم يكن لها فعل
صادر منها فأي معنى الاستعاذة منها وقياس ذلك على صحة الاستعاذة
ببعض افعال الله من بعض قياس مع الفارق وأي فارق وجود وعدم فتدبر فيما
جمله وجه ايرد به على خصمه وهو يعلم انه ليس له دخل بقول خصمه قال
السني الثاني ان اهل السنة غير منكرين ان استعاذة العبد بربه سببا
لنيل مطلوبه الى اخره قلت هذه في المعنى بيان لقوله في الشبهة
السابقة فأي امتناع ان يستعاذ به من بعض مخلوقاته وهي حسبما عرفت
ليس لها دخل بمقام البحث وما نقله عن اهل السنة من انهم غير منكرين
الحج من مجابهة ما عرفته من لزوم ذلك لجمهورهم والبحث معهم وذهاب
غيرهم الى متابعة النفاة لقد رليس له دخل في المقام والشيعة لم يقل بانهم

ينكرون ذلك بل قال يلزمهم انكاره فلو لم ينكروه لثبت تناقضهم حيث
 انهم يزعمون ان خالق فعل العباد هو الله سبحانه ومعه يستميدون بالله
 من شر بعض العباد فاي شر اهم حينئذ حتى يستعاذ منه فتدبر **قال**
السني الثالث ان قوله باطل على قول من يتقى الحكمة فانه يقول ان الله
 خلق ابليس الضار لعباده وجعل استعاذتهم منه طريقا الى دفع ضرره
 كما جعل اخلا النار واطفائها طريقا الى دفع ضررها وكما جعل الترياق
 طريقا الى دفع السم وهو سبحانه خلق الضار والنافع وامر العباد
 باعمال ما ينفعهم ودفع ما يضرهم انتهى ملخصا مما ليس له دخل في مقام
 البحث قلت فهل قول من يتقى الحكمة عن فعل الله الغنى الحكيم
 وينسب اليه العبث والسفه هو قول صحيح عند السني حتى يبطل به قول
 الشيعي وهل يصح ان يقال ان القول الموافق لكتاب الله تعالى باطل
 على قول من لا يعمل بالكتاب فالكسب كيف تحكمون ويقال له ايضا
 ان خالق ضرر ابليس في العباد هو الله سبحانه على زعمهم فمن خلق
 فيه ضرره من العباد لم يخلق فيه استعاذته منه ومن لم يخلق فيه ضرره
 فاي معنى لخلقه فيه استعاذته منه وقياسه على مثال النار والسم باطل فان
 ابليس ليس فيه جهة تنفع بخلاف النار والسم الضارين من جهة والنافعين
 من جهة وامره سبحانه انما هو باستعمال ما ينفع دون ما يضر مضافا الى
 ان هذا القياس لا يجدي نفعا في المقام لعدم تأثير امره في الاستعاذة بعد
 قوله يا الله هو خالق نعم العباد له ع فتدبر فاما هذا عدم جوده

مطليه على زعمهم بل هي تكوينية محضة وما ذكره انما ياتي على مذهب
النفاة لا قدر مع ان هذه الشبهة هي في المعنى عبارة عن اول شبهة قد يدبر
قال السنن الرابع ما نسبته اليهم من تزويه ابليس عن المعاصي
واضافها الى الله فربه عليهم فانهم متفقون على ان العاصي هو المتصف
بالمعصية المذمومة المماق عليها انتهى ملخصا مما كرره قلت غير خفي
على من له ادنى شعور وخروج به بما زعمه في هذه الشبهة عن مقام البحث
فانه مبني على كون فاعل المعصية في العباد هو الله سبحانه حسب ما زعموه
وليس هو في بيان ظرفها ومن هي صفة التي قد عرضت له حتى يقال بانهم
متفقون على كون العبد هو الموصوف بها فان قال العاصي هو المذموم
المماق قيل له ما وجه ذمه وعقوبته والله سبحانه هو الذي خلق المعصية
فيه وليس اقدرته فيها مدخلية ولازم ذلك تزويه ابليس عن المعاصي
واضافها الى الله تعالى عن ذلك فهل في نسبة ذلك اليهم فرية كما زعمه
السنن فانظر الى مكابرته لمحقق **قال السنن** الخامس ان الله قد امرنا
ان نستعين من جهنم ومن عقاب القبر وغير ذلك من مخلوقاته بانفسنا
المسلمين فلم يمنع ذلك ان نستعين مما خلقه من البشر كما قال تعالى قل
اعوذ برب الفلق من شر ما خلق والفرق في ذلك بين ابليس وغيره
معدوم قلت هذا تكرير لقوله في اول شبهة فاني امتناع ان نستعين به
من بعض مخلوقاته وقد عرفت فساد هالك المدم وجرد فعل لمخلوقاته
حتى يستعان به ولهم تصور حدود طلب منه سبحانه لشي من عباده

فقول السني قد امرنا ان نستميز من جهنم الى اخره حجة قائمة لمن زعم
 خلق الله فعل العبد فان امره سبحانه اهم بامور دليل على كونهم فاعلين
 باختيارهم وقدرتهم لعدم تصور معنى لطلبه منهم الى القول بأنه خالق
 افعالهم من جهة عدم تأثير قدرتهم وقدرته هي المؤثرة وحدها فتدبر في
 تدليس السني حيث ذكر وجوها خمسة في المقام وهي ايتست بخمسة
 وحيث جعل ذلك في قبال خصمه يرد به عليه وقد بان عدم مدخلية بقول
 خصمه مع فساد في نفسه قال الشيعي ومنها انه ليس يتي وثوق
 بوعد الله وعيده لتجويزم استناد الكذب في العالم اليه فيجوز عليه
 الكذب فيما يخبر به فتنتفي فائدة بعثة الرسل وجاز منه ارسال الكاذب
 وليس لنا طريق الى تميز الكاذب من الصادق قال السني ونجيب
 عنه بوجوه اولها انه قد تقدم غير مرة الفرق بين ما خلقه صفة لغيره وبين
 ما اتصف هو به في نفسه وفرق بين اضافته المخلوق الى خالقه و اضافته
 الصفة الى موصوف بها وهو فرق معلوم باتفاق ذوي العقل فان خلق
 في غيره الكذب والكفر والفسوق لم يكن هو المتصف بذلك انتهى
 ما خصص من كثرة التمثيل والتكرير وما ليس له دخل قلت وفيه من
 التلبس ما ليس يخفى على ذوي العقول فان الخصم قد بين لزوم هذه لمن
 قال بان الله خالق فعل العباد فيهم فنزعم بان الله خالق الكذب فيهم
 لزمه تجويز الكذب فيما يخبر به لكونه مخلوقا له مثل سائر المخلوقات وهو
 فعل منفصل عنه مثل سائر اعماله وليس بصفة قائمة فيه حتى يقال بان الله

سبحانه منزّه عن صفات النقص قال السنن الثاني انهم يجوزون انه
يخلق القدرة على الكذب وعلى الظلم وعلى الفاحشة مع علمه بان صاحبها
يفعل ذلك ومعلوم ان احدا لا يجري تمكينه من القبائح وامانته عليها مجرى
فعلها فمن امان غيره على الكذب بامور يستعين به عليه كان بمنزلة الكذب
في القبح فليس لنا ان نعين على اثم كانهى الله عن ذلك فان قيل انما اعطاه
القدرة لاطاعه دون المعصية قيل فان كان طالما انه يصي كان بمنزلة من يعطى
غيره سيفا ليقاتل به الكفرة مع علمه بانه يقتل به نيدا وهو غير جائز في
حقنا فان من فعل شيئا لغرض وهو طالم بانه غير حاصل به عدس فيها فينا
والله تعالى منزّه عن ذلك فعلم ان حكمه في افعاله يخالف لحكم عبادته في
افعاله انتهى ملخصا قلت غير خفى على ذوى الشعور ان قوله يجوزون
انه يخلق القدرة على الكذب الخ خروج عن محل البحث الذى هو
كونه سبحانه خالق نفس الكذب والظلم والفاحشة على مذهب الجمهور
لانه خالق القدرة على ذلك فقط كما هو مذهب النفاة لا قدر وعليه فيتم
ما ذكره الشيعى من انه لا يبقى حيثنذ وثوق بوعد الله ووعيد الخ مع
ان المقاييس التى ذكرها باطلة ومماثل به غير صحيح فان العباد من باب
اقامة الحجة على من يعلمون معصيته يامرونه فاذا خالف استعق
بذلك العقوبة ويقولون له طاب نامتك قتل الكفرة بالسيف وانت قادر
على ذلك فواجه معصيتك فليس له حيثنذ عذر مقبول وان من ضروريات
ذوى العقول كون مقصودهم بطلبهم اما حصول المطلوب واما اقامته

الحجة على المطلوب منه وهذه سيرة جارية بين أهل العقول جميعهم
فأندى مقصوده إقامة الحجة على من يعلم بمعصيته يأمره فيعصى فيستحق
بذلك العقوبة فأما لو لم يأمره ولم ينهه من حيث علمه بمعصيته لما قامت
منه عليه حجة وصار غير مستحق للعقوبة لو فعل قبيحا ولم يفعل مفروضا
عند الله وعند المولى ولأزم التساوى بين الطيب والخبيث لو لم يطلب شيء
ممن علم بمعصيته من حيث عدم صدور معصيته منه يتبين بها خبثه والله سبحانه
قد جرى على هذه السيرة في طلباته من عباده إقامة الحجة على العصاة
منهم وتفرقهم عن المطيعين فلم كون المقصود من الطالب أحد هذين
الشيئين أما وجود المطلوب وأما إقامة الحجة وبميز الخبيث عن الطيب
قال السنن الثالث أن يقال ليس كل ما هو مقدور عليه نشك
في وقوعه بل نحن نعلم بالضرورة عدم صدور أمور منه سبحانه وهو قادر
عليها فنعلم أنه إن يقاب البحار أدهانا والجبال ياقوتنا إلى غير ذلك وعلمنا بأنه
سبحانه منزّه عن الكذب انتهى ملخصا قلت من المعلوم لدى من له
أدنى شعور عدم مدخليه هذه الشبهة بمأقوله الشيعي فانه لم يقل
بصدور كل ما هو ممكن منه سبحانه حتى يجيبه السنن بذلك بل نفى الوثوق
بوعده ووعيده على زعم الجمهور أن الله سبحانه هو خالق الكذب في
العالم فنرى حجة بصدق وعده ووعيده فإن قال نحن نعلم بأن الله منزّه
عن الكذب قيل له نفترى بهذه الدعوى كيف وقد زعمتم أن الفساد
والشرور والمستقبحاب التي وجدت وتوجد في العالم جميعها فعله والكفر

الذي هو اعظم اقسام الكذب منها فمع زعمهم ذلك في حقه من بشى
بصدقه **قال السنن** الرابع انا نقول ان الله يوصف بصفات الكمال
وقد قال سبحانه ومن اصدق من الله حديثا انتهى ما خصا قلت هذه
المقالة من عجائب بهتان وتناقضاته كيف يزعمون ان الله سبحانه يوصف
بصفات الكمال وهم يعتقدون بانه هو الذي خلق الكفر والمعاصي
والفساد والشرور في العباد ومعهم يعاقبهم على ما خلقه فيهم فعلى ما زعموه
هو اظلم الظالمين لعقوبته لعباده على ما هو قد فعله فيهم وليس لقدرتهم
فيه تاثير وقد عرفت سابقا كمال المناقضة بين ما وعد به سبحانه من تشويب
المطيعين وبين ما جوزه عليه الجمهور من عقوبته لهم وانها عدل فاين كان
قوله سبحانه ومن اصدق من الله حديثا وما بعناه حين تجوزم ذلك
عليه **قال السنن** الخامس ان يقال قد اتفق السلف واتباعهم على
ان قول الله غير مخلوق قائم به والصدق صفة حسن فيلزم ان يتصف به
وهو سبحانه منزّه عن فعل القبيح والصدق والكذب مثل العمى
والبصر والسمع والشم انتهى ما خصا قلت في هذه عجائب نشير اليها
بوجوه احدها ما هو غير خفى على الناقد من ان هذه الشبهة عبارة
عن سابقتها وليس في المعنى بينهما فرق فمدّها شبهة غير ما سبقها تدليس
وبهتان فان معناها وجوب وصف الله سبحانه بصفات الكمال وتنزيهه
عن صفات القبح والصدق من صفات الكمال والكذب من
صفات النقص وستعرض لما في اخرها من الفساد وثانيتها ما زعمه

من كون قول الله سبحانه قائم به غير مخلوق فانك قد عرفت فساد ذلك فيما مضى ومخالفته لنص الفرقان العظيم واسبرهان العقل وبالثبات ما زعمه من لزوم اتصافه سبحانه بالصدق لكونه صفة حسن وتنزيهه عن ضده فقد عرفت مناقضته هذه الدعوى منه لما زعمه جمهورهم من خلقه سبحانه طامة النقائص من الكذب وغيره في العباد انه يعاقبهم على ما خلقه فيهم **قال السني** السادس ان يقال ان ادلة العقل قد قامت على امتناع اتصافه سبحانه بالنقائص انتهى ما خصا قلت وهو عبارة عن بيان مستند مقاله في الوجهين السابقين بزعمه من عدم وصفه سبحانه بالنقائص التي منها الكذب ولم يأت فيه بشئ جديد نعم زعم ان قول الله سبحانه قائم به على قولهم فيستحيل وصفه بالكذب وهو مما يختص باهل اثبات القدر وامان مقامهم القائلون بان قوله مخلوق منفصل عنه فليس لهم حجة على نفي خلقه سبحانه للكذب انتهى معنى ما زعمه هنا وفساده بين تطابق ادلة الشرع والعقل على تنزيهه سبحانه عن فعل القبيح حسب ما هو محرز في محله وقد عرفت ما ذهبت اليه الشيعة من تنزيهه سبحانه عن النقص حتى في فعله ونسبة جمهور اهل السنة اليه سبحانه النقائص التي ينزهون انفسهم عنها من قولهم بانه يفعل لغير حكمة وقد فعل في عباده الكفر والفساد ومما في الشرور والمماصي وهو يعاقبهم على ما فعله فيهم والمعقوبة منه لا طيعين من النبيين والملائكة والصالحين على تقدير صدور ما منه عدل واثابة الكفرة والسياطين

والمصاة عدل منه فانظر الى بطلانه على الشيعة فيما زعموه في حقهم من
عدم وجود حجة لهم على تنزيه الله سبحانه عن النقائص وعلى اهل
مذهبه من نسبتهم اليهم التنزيه عن ذلك مع ان الامر بالعكس
قال السني السابع ان قوله سبحانه قائم به غير مخلوق عند اهل
السنة فانه صفة كمال والكذب صفة نقص والله منزّه عن قبيل
النقائص بهم انه يخلق خلقه متصفين بالنقائص فيخلق المعى والهم
والبيكم فيهم والكذب في الكاذب وليس يقوم فيه شيء من ذلك
انتهى ما خصا قلت فيه من التاليس ما ليس يخفى على القطن من جهة
ان هذه الشبهة عبارة عن الشبهة الخامسة بدون زيادة عليها وقد
عرفت فسادها نعم بين في هذه الشبهة ما اجمله في الخامسة من قوله
والصدق والكذب مثل البصر والمعنى الى اخره في كون جميعها فساد
خلقها الله سبحانه في عباده وفي كون الكذب بزعمه نظير المعنى
والهم والحرس وورده ضرورة كون الكذب فعل العبد ومنبعثا عن
قدرته ومشيئته واما المعنى ونحوه فهو خلق الله سبحانه في العبد مثل لونه
وطوله وعرضه وسمنه وضيقه وصحته ومرضاه نعم قد يصير فعل العبد
المختار فيه سببا لخلق الله سبحانه ذلك فيه مثل من يلقي نفسه باختياره
في النار فيحرقه الله سبحانه بها ومثل من يلقي نفسه باختياره من شلاق
فيमितه الله سبحانه وغير ذلك فلم يما بيناه تاليس السني في المقام من هاتين
الجهتين **قال السني** الثامن ان يقال ما قاله يرد عليهم لقواهم بان الله

يخلق في غيره كلاما وكلامه مع كونه قائما بغيره وهو محدث والذي
يتكلم به العباد هو عندكم ليس مخلوقا له فان كانا صدقا فيلزم التمييز بينهما
انتهى ملخصا قلت قد عرفت كون تكلمه سبحانه حادثا قائما بغيره
وهو صدق وحق فليت شعري كيف يرد لزوم عدم الوثوق بوعده
ووعيده سبحانه على من هذه عقيدته اما دري السني بان لزوم عدم الوثوق
بذلك قد اتى من قول الجمهور من اهل مذهبه الذي هو خلق الله سبحانه
الكذب وسائر النقائص في العالم من حيث انه يفعل لغير حكمه فيجوز
حينئذ في حقه الكذب في وعده ووعيده وقد عرفت فيما مضى الفرق
والتمييز بين ما يتكلم به العباد باختيارهم لبيان مقاصدهم وبين ما يخلق سبحانه
فيهم لبيان مقاصده مثل نطق الشجرة بقول انا الله في مخاطبة موسى
ومثل نطق العذب وغيره بالشهادتين فتدبر قال السني واما قوله وجاز
منه ارسال الكاذب فنحيب عنه من وجوه احدها ان ارسال الله الكاذب
معلوم مثل ارسال الشياطين وغيرهم في قوله الم تر انا ارسلنا الشياطين
على الكافرين وغيره لكن ذلك انما يكون مقرونا بما يدل على كذبهم
مثل مسيلمة والعنسي وليس في مجرد ارسال الكاذب ما يمنع التمييز بينه
وبين الصادق انتهى ملخصا قلت فيرخصني على الناقد تدليس السني
في المقام فان البعث فيما يلزم جمهورهم من تجويز ارسال الله سبحانه من
يكذب عليه من حيث نسبتهم اليه سبحانه ما صدر في العالم من الكذب

يدمسيلمه والعنسى وطليحة وغيرهم مثل ما يجريها على من يرسله صادقا
في دعوى النبوة والفارق انما يتصور على قول امامية الشيعة ومن
تابعهم لذهابهم الى تنزيه الله سبحانه عن خلق النقائص من الكفر والكذب
وسائر المعاصي والى كون فعله منبعثا عن حكمة ومصلحة للعباد وارساله
سبحانه الشياطين وغيرهم مثل يخت نصر وغيره من الظلمة على الكفرة
من باب العقوبة لهم في الدنيا لكفرهم به وبنعمة فالشياطين يؤزونهم
على المعاصي يعني انهم يزبونهم اليهم محركونهم عليها بسبب عتوم على الله
سبحانه فان هذا من ارسال النبي الكاذب قال السنن الثاني انهم
يجوزون ان يخلق من يعلم انه يكذب واعطاه القدرة على الكذب مثل
مسيلمه والعنسى فان خلقه لذلك جائز وقد ميز بين الصادق والكاذب
كذلك خلق الكذب به قلت الفرق بين المقامين ضروري فان
خلق من يعلم بانه يكذب باختياره من حيث ثبوت القدرة له على الصدق
والكذب لكنه يعصى الله باختياره الكذب ليس فيه نقص عليه
سبحانه فانه من باب اقامة الحجة عليه فاما خلق الكذب بنفسه والعقوبة
عليه نقص بين لكونه ظلم اعظيما من حيث كونه عقوبة لمن لم يعص بل
هي عقوبة على شيء قد خلقه سبحانه فيه فان هذه المسئلة من هذه حتى
تقاس احديهما بالآخرى وقد عرفت كون التمييز بين الصادق والكاذب
انما يتوجه على قول من نفى القدر ومن قال بانه سبحانه يفعل الحكمة
قال السنن الثالث انه اذا خلق من يدعى النبوة وهو كاذب فان قيل

بأنه يجوز إظهار إيه الصدق عليه كان ممنوعاً وهو باطل باتفاق الفريقين
وان قيل لم يجوز ذلك فليس دعوى النبوة بدون إيه الصدق بضارة فإن
قيل فاذ جوزتم عليه خلق الكذب لزمكم تجويز إيه الصدق عليه قيل
ما ذكر ممتنع فإن أدلة الصدق تدل عليه وتستلزمه فإظهار إيه الصدق على
يد الكاذب ممتنع لنفسه فإن قيل قد جوزتم إظهار الخارق على يديه قلنا
نعم نحن نجوز إظهار الخارق على يد مدعى الربوبية مثل الدجال مع ظهور
آيات كذبه فلم يدل الخارق على صدقه فإن قيل جوزتم ظهور الخارق على
يد مدعى النبوة وهو كاذب قلنا نعم يجوز ذلك لكن ليس على وجه يدل
على صدقه مثل ظهور الخارق على يد السحرة والكهنة المقرونين بإيدل
على كذبهم انتهى قلت غير خفي على الناقد مكره بالغفلة في هذه
الشبهة ونطوي لئلاها من دون طائل فإنه بعد زعمهم أن الله يفعل لغير حكمة
فتصديقه لمدعى النبوة كذباً بإظهار إيه الصدق على يده جائز عليه وليس
لنعمه وجه وكون إظهار دليل الصدق على يد الكاذب في دعوى النبوة
وغيرها ممتنعاً مبني على القول بأن ما يفعله ويأمر به منبثق عن الحكمة
فيستحيل عليه إظهار إيه الصدق على يد الكاذب من حيث منافاته
لحكمته وقوله بأن إظهار إيه الصدق على يد الكاذب باطل باتفاق
الفريقين كذب معلوم على أهل مذهبه لما عرفته من عدم قواهم بالحكمة
فليس لديهم ذلك بباطل فقال السدني الرابع أن دليل النبوة وما يعرف به

معرفة الكذب قلت قدمضي منه هذه الدعوى وقد نبهنا على فسادها
فيما صرنا نحن اسناننا منع تعدد ادلة مطلق الصديق بل الثابت منعه حتى عند
اهل مذهبه هو تعدد ما في معرفة صدق مدعى النبوة قال الشيعي
ومنهم من يلزم تعطيل الحدود والزجر عن المعاصي فان الزنا والسرقه وشرب
الخمر وغيرها اذا كانت صادرة بارادة الله لم يحجز للسلطان العقوبة عليها فانه
يصدم من فعلها وغيره عن مراد الله ويثبت الى ما يكرهه الله ولو صد احدنا
غيره عن مراده وحمله على ما يكرهه استحق منه اللوم ويلزم ارادة الله
للتقيضين فان المعصية مرادة له ومثلها الزجر عنها قلت لا يخفى ان
الشيعي قد اقتصر هنا على جهة واحدة هي لزوم تعطيل الحدود الى اخر
ما ذكره وهي كافية في ابطال مذهب الجمهور لان مشروعية الحدود
والزواج انما هي لعقوبة العصاة ومنعهم ومنع غيرهم من ارتكاب المعاصي
فاذا علم المعاصي انه يعاقب على الزنا مثلا وبواخذ عليه كان ذلك اقوى وادع له
وزاجر عن فعله وانبي ص انما اقام الحدود لذلك وبناء على ما ذهب اليه
الجمهور من ان افعال العباد جميعا مخلوقة لله تعالى لا يجوز للنبي ص ولا
السلطان من بعده ان يقيم الحدود لان المعاصي اذا كانت واقع بارادة الله
تعالى وتخلقه فليس للنبي ص ولا لغيره ان يصد العباد ويؤجرهم مما يريد
الله فيهم ولازم ذلك تعطيل الحدود المشروعة وهو باطل بضرورة
الدين وههنا جهة اخرى ادهى واعظم في ابطال مذهبهم مما مروى انتفاء
الفائدة في اصل تشريع الحدود فضلا عن اقامتها لان ما خلقه الله في العبد من

المعصية لا بد ان يقع سواء احد المعاصي ام لم يحد وما لم يخلقه الله لن يقع سواء
 شرع الحد ام لم يشرع فاذن لا ثمرة في مشروعيه الحدود والزواج ولا فائدة
 في اقامتها على العصاة بعد ان يكون المعاصي لا قدرة له ولا تأثير لقدرة
 في ترك المعصية كما هو مبني مذهب الجمهور فتدبر قال السنن
 ونجيب عنه من وجوه احدها ان الذي قدره وقضاه من ذلك هو ما وقع
 دون ما لم يكن بعد ما وقع لن يقدر احد على رده وانما يرد بالحد والزجر ما لم
 يقع وما لم يقع لم يرد الله ولذلك لو حلف ليسرق ان شاء الله فلم يسرق
 لم يحنث باتفاق المسلمين من حيث ان الله لم يشأ سرقته ولكن القدرية
 عندهم ارادته سبحانه بمعنى امره خاصة فيزعمون انه ان كانت السرقة
 مرادة فهي مأمور بها وقد اجمع المسلمون وعلم بضرورة الدين ان السرقة
 لم يأمر الله بها ومن قال ان ما وقع منها امر اذ يقول انه امر اذ غير مأمور به
 انتهى ملخصا وحكى عن المثبتين قولين في معاونته العصاة على المعاصي قول
 جماعة منهم بالمعاونة عليها وقول جماعة بعدمها قلت فيما قاله وجوه من
 الفساد احدها ان ما زعمه بقوله وانما يرد بالحد والزجر ما لم يقع باطل
 فانه اذا كان الله سبحانه هو خالق افعال العباد فلم يقع في الماضي ان كان الله
 يريد ان يخلقه فيما ياتي فيمتنع ان ترد ارادته تعالى بالحد والزجر وان كان
 الله لا يريد ان يخلقه فهو لن يقع وعلى اى حال فلا تأثير للحد والزجر في
 ترك المعصية لا فيما وقع ولا فيما لم يقع بل هو امر يرجع الى ارادة الله
 تعالى وخلقه فعلم بطلان قول السنن هنا وانما يرد الحد والزجر ما لم يقع

وثانيها ان مازمه من عدم الخنث لو لم يسرق باتفاق المسلمين بهتان
 بين على اثني عشرية الشيعة لان مثل هذه اليمين عندهم باطلة من اصلها
 من حيث كون متعلقها محرما فهي غير صحيحة عندهم حتى انه لو خالفوا يحنث
 والثالث ان نفس مثال السرقة غير تام على مذهب المثبتة للقدر لما عرفت
 من زعمهم بان الخالق للمعاصي والطاعات في العباد هو الله فاي معنى حيث
 لقول القائل ليسرقن المال فان سرقة له وعدمها ليست فعله بل هي فعل الله
 فان خالفها فيه حصلت ولولم يخلقها فيه لم تحصل فتقول الرجل المشار اليه
 فاسد على مبناهم والخنث وعدمه ان يلحقا به لكون السرقة ليست فعله
 فتدبر ورابعها ان مانسبه الى نقاة القدر من كون ما يريد الله هو
 ما يامر به وليس له سبحانه ارادة غيره قد عرفت بهتانه في ذلك عليهم
 وقد بيناه فيما مضى ان ارادته سبحانه على ثلثة اقسام {منها}
 ارادة تشريعية عبارة عن امره سبحانه بما شرعه من اقامة
 الصلوة وغيرها من المطلوبات الشرعية التي ارادها من عباد ما امرهم
 بها ووعدهم على فعلها بالمثوبات وتوعدهم على تركها بالعقوبات ونحن نرى
 من نفوسنا القدرة على فعل ذلك وعلى تركه بالضرورة فالعباد باجمعهم
 قادرون على توحيد سبحانه ووصفه بما وصف به نفسه وتزييه عما
 تزه عنه نفسه وعلى تصديق رسوله وعلى متابعتة فيما اتى به من عند ربه
 وهذه جميعها محبوبة له سبحانه قد فرض على العباد فعلها فامرهم بها
 ووعدهم على فعلها بالمثوبات وتوعدهم على تركها بالعقوبات {ومنها} ارادة

تكوينية عبارة عما خلقه ويخلق من الكائنات فهو صمد لذلك جميعه
وفيه حكم عظيمه ومن جسمه ابداه ولذلك قال في تبارك الله احسن
الخالقين وان تصور كونه بهذه الصفة وهو بخلاف غير حكمه وبدون
مصلحة ولذلك قال وما بكم من نعمه فمن الله وان تمدوا نعمته الله
لا تحسوها ومنها ارادة اطلاقه عبارة عما يسد به خاصه عبارته ومخلصهم من
ملائكته ورسوله وخلائقهم تسديدا يوفقهم لفعل الطاعات وترك المعاصي
ويصمهم عن الخطا والذيان وبحوها بالاطاف لا تسلبهم اختيار فعل
او ترك بل يفعلون ويتركون باختيارهم وارادتهم غير مضطرين ولا ملجئين
الى فعل او ترك وهو معنى العصمة فيهم ومن هنا فرض طاعتهم على عامة
عباده فلم يماصروا من هنا بهتان السني على اثني عشرية الشيعة فيما نسب اليهم
في المقام **وخامسها** ان مازمه من كون الموجود من السرقة مما
يريد الله لئلا يكتفه غير مأموره من عجائب البهتان على الرب الرحيم الرحمان
حيث وصفوه سبحانه بأنه قد خاق ما نهى عنه عباده ولم يرضه لهم
وتوعدهم على فعله المقربة لئلا يكونه فييحا فهل من وصف نفسه باحسن
الخالقين يخلق ما هذه حاله تعالى الله عما يقول الظالمون قال سبحانه ومن
اظلم ممن افترى على الله كذبا **وسادسها** ان ما نقله عن الجماعتين
من القول بالماونة للمعاصي على مصيئته وعدمها مناقض لبنى مذهبهم
لزمهم ان خالق افعال العباد هو الله فاي معنى حيثئذ لهذه المنازعة
والاختلاف على قولين فان من خلق الله سبحانه في المماونة صدرت منه

فيه لم تصدر منه ثم فطرتهم جرتهم الى هذه المنازعة فان البشر وغيره قد
خاتمهم وفطرتهم الله سبحانه يفعلون باختيارهم ومشيئتهم وقدرتهم التي جعلها
الله فيهم حسب ما تميل اليه نفوسهم ويرون فيه مصلحة لهم ولودنيوية
فالقطرة قضت عليهم بالخالف المذهبهم فاذهلتهم عنه ولذا خالفوه وكفى بذلك
شناعة عليهم **قال السني** الثاني ان يقال قد تقدم ان تنهى الناس عن
المعاصي والظلم ودفع الظالم واخذ حق المظلوم منه ورد من يستند في ذلك
الى القدر امر مستقر في فطر الناس والعقول مع كون جميعهم مقرين بالقدر
وقد بينا ان المحتجين بالقدر على المعاصي اكفر من اليهود والنصارى انتهى
ما خصا قلت وفيه وجوه من العجائب ونحن قد بينا فسادها فيما مضى
وفي المقام قد حصل من الفساد زيادة على ذلك **أحدها** مازعهم من
تنهى الناس عن الظلم فكيف يتصور ذلك والمفروض كون الظلم ليس
باختيارهم وقدرتهم غير مؤثرة فيه فقام معنى تنهيه عن فعله من ضرورة
تنهيه عن كونه فاعلم باختيارهم بحيث يقدر على فعله وتركه ومن
هذه الجهة نهام سبحانه عنه وطالب منهم تركه وهذه حال سائر المعاصي
والطاعات **وثانيها** مازعهم من قيام الضرورة على اخذ الناس حق
المظلوم من الظالم ورد من يستند في ذلك الى القدر فانه حق معلوم لما
بيناه لكنه مناقض لمذهب الجمهور لان اخذ حق المظلوم من الظالم
فعل الله وخلقه فيهم فمن خلق ذلك فيهم حصل ومن لم يخلق فيهم لم يحصل
ولا يكن ما قاله من الضرورة تنقضه فتدبر **وثالثها** ما ذكره من

الضرورة في المقام فانه ناض لما نقله عن جماعة من المعاونة لمن يهوى
 على المعاصي فان مقتضى الضرورة نهيمهم له عن المعصية لا معاونته وعن
 جماعة من عدم معارضة من قدر عليه المعصية فان الضرورة التي نقلها
 وهو قد جعل المبتين للقدر منقسمين الى هاتين الجماعتين فهم جميعهم
 مخالفون لهذه الضرورة ورابعها بما نقله بمباراة وقد بينا ان المحتجين
 بالقدر على المعاصي اكفر من اليهود والنصارى فان ذلك منه تكفير بين
 لهاتين الجماعتين لما نقله عنهما من عدم معارضة احديهما لمن قدر عليه
 المعصية ومن معاونة احديهما له عليها فاحديهما لم تنهه عن المنكر والثانية
 قد طأنته عليه فهما محتجتان على المعاصي بالقدر فانظر الى هذه المناقضات
 وتعجب من شدة ترويحهم للباطل وخامسها ما نقله من كون الناس
 جميعهم مقرين بالقدر فانه مناف لما نقله عن جماعة من المعاونة على المعاصي
 فاذا كانوا مقرين بالقدر زاعمين ان الله هو خالق المعصية في العبد فما معنى
 معاونتهم له حينئذ عليها ويا عجب من هذه الجماعة حيث خالفت نصوص
 الفرقان العظيم التي دلت على وجوب التعاون على البر والتقوى وعلى
 حرمة التعاون على الظلم والمعاصي وعلى وجوب النهي عن المنكر وعلى
 تعظيم شعائر الله وغير ذلك ويا له في عليهم وعلى الجماعة التي زعمت عدم
 معارضة من يفعل المعصية لخروجهم بذلك عن خيرامة لقوله سبحانه
 كنتم خيرامة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر
 فثبت سبحانه الخيرية من حيث القيام بماتة الى خلقه المظلمة والاسرة

بهما مقام الدين ويشييد فمن لم يقم بهما ليس من خیراته فتدبر قال
السني الثالث ان ما هو مقدور باتفاق الجانبين مثل المرض وغيره
يحسن رده ورفعه فانه فعل الله ويريد به و معه يحسن من الناس رفعه وقد قيل
لنبي ص ارايت ادوية نستعملها ورقى نسترقى بها وثقاة ننتقيها هل
ترد من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله ومنه قوله تعالى له معقبات من بين
يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وحفظهم بالصراط انتهى ملخصا
قلت غير خفي على الفطن ما في هذه من التدليس على الغفلة ونشر
اليها بوجوه احدها ان ما زعمه من حسن رد العباد للمرض ودفعه
مناقض لمبنى البحث فان مبناه عدم تاثير قدرة العباد فيما يبرز منهم بل ان
ما يبرز منهم هو فعل الله فيهم فهم بانفسهم غير قادرين على رده ودفعه
والسني قد حكم بحسن ذلك مخالفا فيه لمبنى البحث من حيث ما فطر هو
عليه وسائر الخلق من ردهم دفعهم لما نزل فيهم من الضرر بما يقدرون عليه
من استعمال ادوية واغذية ورقى وتقية تزيله وتدفعه فاما على مبنى
البحث فالله سبحانه يخلق فيهم دفعه ورفعه ونحن نرى بالضرورة كوننا
نستعمل باختيارنا وهشيتنا وقدرة ما يجوز به دفعه مما خلقه الله سبحانه من
العقاقير وقدرة ما نأخذ السارق وهو يسرق بها ويزني ويشرب الخمر ولذلك
قال سبحانه واسكنم في القصاص حياة من حيث علمه سبحانه باننا نختارون
فيما يصدر منا فصار حكمه بالقصاص باعنا لتركنا ما يوجبه وثانيها ان
ما نقله عن النبي ص حجة بينه عليه فانهم قد سألوه عما يستعملونه باختيارهم

مما يزيل عنهم وخوفهم ومن الضروري كون طبخها وشربها واطبخها
 وكتابتها وتعليقها وغير ذلك من افعال العباد انما هو بقدرتهم ومشيتهم
 نعم حصول العافية بها والنجاة من الخوف من جهة ما شئ معلق على قدوالله
 ومشيته ومن هذه الجهة ترى العافية بسببها بالنسبة الى جملة من الخلق
 ولم ترها بالنسبة الى جملة وهذه حال الرقي وغيرها وثالثها ان ما قاله
 بعبارة وحفظهم باصر الله مثل سابقه برهان جلي هو حجة عليه فان معنى
 هذه العبارة ان الله سبحانه يامرهم بحفظه فهم طاعة له سبحانه بحفظونه
 فيعلم من ذلك كونهم قادرين على حفظه وعدم حفظه فالزمهم سبحانه بحفظه
 يامرهم به اسكن حفظهم له ايسر رد قدر الله وقضائه ولذلك ترى ورود
 الصدمات والبليات على كثير من العباد فبعضهم ينجون منها وبعضهم
 يتلون بها وهم قسمان منهم من تصير سبب موته او غيره من النقص
 ومنهم من يعافى ويسلم منها قال السني الرابع قوله ويلزم ارادة
 الله بالتقيضين مقال سقوطه معلوم فان التقيضين ما يستحيل اجتماعهما
 وارتفاعهما والزجر ايسر مما وقع واريد بل هو عقوبة على الماضي وزجر
 عن المستقبل الى اخر ما زعمه قلت غير خفي على العارف بمعنى البحث
 تدليس السني هنا لما بيناه سابقا من ان المعاصي لا يستحق العقوبة على
 المعصية الماضية منه لعدم صدورها باختياره وقدرته بل الله خالقها فيه
 والزجر عنها لا يفيد في المستقبل لان عدم صدورها متوقف على ان
 لا يخلقها الله فيه فان لم يخلقها لم تصدر منه البته وان لم يزجر عنها ولو خلقها

فيه صدرت لامحالة وان زجر عنها الفسرة وذلك لان الزجر انما يؤثر
في المزجور الذي له قدرة تؤثر في صدور ما زجر عنه وقد بني البحث على
عدم وجود هذه القدرة فيه فلم فساد ما زعمه السني هنا **قال السني**
الخامس انه قد تقدم ان ارادته سبحانه نوحان نوع بمعنى المشيئة لما خلق
وهذه متناولة لكل حادث ونوع بمعنى المحبة لما امر به وهي انما تتناق
بالطاعات فواقع من المعاصي قاله سبحانه يريد باول المعنيين والزجر
عنها يريد بالمعنى الثاني فانه يحب النهي عن المنكر ويرضاه ويثيب فاعله
انتهى مخلصا قلت فيه ما مضى سابقا من ان مبنى البحث على كون
ارادته بمعنى المشيئة خاصة فيكون طلبه من العباد صورة محضة من دون
معنى فالزجر حينئذ لا يوصف لعدم تأثير قدرتهم فيما يصدر منهم بل انما
يصدر ذلك بقدرته سبحانه وحدها فطلبه منهم شيئا من باب طلب الحال
لما عرفته من عدم تأثير قدرتهم فيه فلم خروجه عن محل البحث بما قاله نعم
جرته فطرته الى ذلك لکن لم يعمل على مقتضاها الزعم ان خالق فعل العبد
هو الله وهو مناف في المعنى لما قاله من النوعين **قال الشيعي** ومنها
انه يلزم مخالفة المعقول والمنقول اما المعقول فلما تقدم من العلم الضروري
باستناد ما تفعله باختيارنا الى اننا الى اخر ما مضى قلت والسني هنا قد اجاب
بمعنى ما اجاب به سابقا من الوجهين اللذين احدهما تصديقه بالضرورة
وثانيهما نقضه لها وقد عرفت الحق هناك وتعرض هنا لما قدم في تعرضه
له من قوله سبحانه عن الخليل رب اجعلني مقيم الصلاة ومن قوله ربنا

واجعلنا مسلمين لك وغير ذلك وجميعه قد تكرر بيانها منه ومنا فالتعرض له
هنا زيادة تكرير وتطويل بدون طائل **قال الشيعي** واما المنقول
فالفرقان منه ملتان من اسناد افعال البشر اليهم مثل قوله تعالى وابراهيم
الذي وفى اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون ما كنتم تعملون تجزى
كل نفس بما تسعى اي وفيهم اجورهم ايا ما كسبت وعاليها ما اكتسبت الى غير
ذلك **قال السني** فيقال ما ذكره حق وجمهور اهل السنة قائلون
بذلك وهم قائلون بان العبد فاعل لفعله حقيقة وانما نازع في ذلك طائفة
من متكلمة المثبتين للقدر مثل اشعريهم ومن تابعه والفرقان ملتان بما دل
على ان افعال العباد حادثة بمشيئة الله وقدرته وخلقه فيجب ان يؤمن
به جميعه قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره الاسلام ومن
يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقال تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه
فذرهم وما يفترون وذكر بمناها وقال واجمع اهل العلم من المسلمين على
ان الرجل القائل والله لا صلين الظهر في غد وما هو مثله ان شاء الله تعالى
ثم لم يفعل ذلك لم يحنث ولو كانت المشية بمعنى امره سبحانه حنث وقال
تعالى وايه لهم انما حملنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقناهم من مثله
ما يركبون والفلك من مصنوعات بني ادم وهو مثل قوله تعالى والله
خلقكم وما تعملون فان طائفة من مثبتة القدر زعمت بان ما همنا
مصدرية وان المعنى خالقكم وخلق اعمالكم وهو ضعيف بل ما فيها
بمعنى الذي والمعنى خالقكم واصنامكم التي تعملونها وهو مطابق لخبر

حذيفة مرفوعا ان الله خلق كل صانع وصنعتة فانه قال اتعبدون ما تختون
والله خلقكم وما تعملون فذمهم على عبادة ما يتخذونه من اصنامهم ثم ذكر
ان الله خلق العابد والمعبود المنحوت ولواريد والله خلقكم واعمالكم
كلها لم يكن ذلك مناسبا فانه قد ذمهم على العبادة وهي من اعمالهم فلم
يكن في ذكر كونه خالق اعمالهم ما يناسب الذم بل هو الى العذر اقرب
ولسكنها تدل على انه خالق اعمال العباد من وجه اخر وهو انه اذا خلق
المعمول الذي عملوه وهو الصنم المنحوت فقد خلق التاليف القائم به
وذلك مسبب عن عمل بنى ادم وخالق السبب خالق المسبب بطريق
اولى فهو مثل قوله تعالى وخلقناهم من مثله ما ركبون ومعلوم ان
السفن انما ينجر خشبها ويركبها البشر وهي مثل سائر ما يصنعونه من
البسة واطعمة وابنية فاذا كان الله قد اخبر انه خلق الفلك المشحون
وجعله من اياته ومما انعم الله به على عباده علم انه خالق افعالهم وعلى
قول القدرية لم يخلق غير الخشب الذي هو قابل لصيرورته سفنا وغير
سفن ومعلوم ان مجرد خلق المادة غير موجب لخلق الصورة التي حصلت
بافعال بنى ادم ان لم يكن خالقا للصورة ومثله قوله تعالى والله جعل لكم
من بيوتكم سكنا الى تمامها ومن المعلوم خلق البيوت المبنية والاثياب
الحافظة من الحر ومن الحرب مثل السفن المنجورة وقد اخبر انها صنعة
بنى ادم ومعه اخبر انه خلقها وفي الفرقان من تفصيل افمال العباد التي
يقولهم وغيرها وانه تعالى هو يحدث من ذلك ما يطول وصفه مثل

قوله فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة وقوله والكن الله حبيب اليكم
 الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان
 ومعلوم انه لم يرد بذلك الهداية المشتركة بين المؤمنين والكافرين مثل ارسال
 الرسل والتمكين من الفعل وغير ذلك بل اراد ما يختص به المؤمن مثل
 قولنا في الصلوة اهدنا الصراط المستقيم فان الهداية المشتركة حاصلة
 دون ان تسئل ومن تناول ذلك بمعنى زيادة الهدى والتثييث وقال كان ذلك
 جزاء كان متناقضا فانه يقال هذا المطلوب ان لم يكن خالصا باختيار العبد
 لم يثب عليه فقد ثبت ان الله يحدث الفعل الذي يختاره العبد وهو مذهب
 اهل السنة وهم يتناولون جميع ما في الفرقان من اياته التي دلت على ان الله
 يهدي ويضل بانه يجزى بذلك الناس على ما تقدم من اعمالهم وطامه ما
 يتناولونه مما علم بالضرورة ان الله ورسوله لم يرد به بقوله وان جازعندهم ان
 الله يثيب العبد على ما انعم عليه من فعله باختياره جاز ان يثبته بانعامه عليه
 باختيار الطاعة وفي الجملة في الفرقان العظيم ما يبين ان الله خالق افعال
 العباد وانه هو المنعم على من انعم عليه بالهدى ما يتعذر استقصائه في
 المقام وفيه ما يبين عموم خلقه لكل شئ كقوله الله خالق كل شئ وغيره
 وفيه ما يبين انه فعال لما يريد وغير ذلك فان قيل هذه متاولة عند القدرية
 قيل نجيب عن ذلك بوجهين احدهما انها مقابلة بما تناوله الجبرية وهو لم
 يذكر غير النصوص فذكرنا النصوص من الطرفين وثانيهما انه قد بين فساد
 ما تناوله على التفصيل في مقام معمله وفي تاويلهم من تحريف ومن لم يخلفها

السكام ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة اجماع السلف ما يبين بعضه
فساد تحريفاتهم انتهى ما خصا قلت وفيه من العجائب ما نشير اليها
بوجوه احدها ما نقله عن جمهور من تسمى باهل السنة من
القول بان العبد فاعل لفعله حقيقة فانك قد عرفت فيما صر بهتانه في
هذه النسبة لزمهم ان فاعل فعل العبد فيه هو الله سبحانه وقدرة العبد
غير مؤثرة فيه وثانيها ما قاله من حقيقة كون العبد هو فاعل فعله
حقيقة فانه مناقض لما مضى منه في مقامات عديدة وفي نفس المقام من
تصريحه بان فاعل فعل العبد هو الله سبحانه وجعل يبرهن عليه في
العبارة التي هي بعد هذه العبارة الى تمام مقاله وعليه بنى مسئلة اليمين
التي قالها وما هو نظيرها من المسائل وفساد ذلك قد عرفت بالضرورة
وغيرها وثالثها ما نسبته الى طائفة من القول بان العبد غير فاعل
لفعله فقد عرفت بهتانه في ذلك ومناقضته لنفسه فيما مضى لذهاب
الجمهور منه الى ما نسبته هو هنا الى طائفة وذهاب الطائفة الى ما نسبته هنا الى
الجمهور فهو فيما قاله قد افترى مرتين مرة على الجمهور ومرة على
الطائفة قال السبكي في طبقاته وغيره من عديم ان جمهور من قال بامامة
الثلاثة قائلون بجميع ما قال اشعريهم به من العقائد لزمهم انه مشيد لما
وردت به الشريعة هذا حاصل مقاله السبكي وغيره في ترجمته
ورابعها ما زعمه بقوله فتجب ان تؤمن به جميعه فانه من يحمل القول
الذي لم يظهر مقصوده منه فان قصد به كون الله سبحانه هو فاعل فعل

العباد حقيقة" مثل قوله بأن العبد هو فاعل فعله حقيقة. فذلك من
التناقض المنزه عنه الفرقان فإنه باطل بين وهو منزّه عن الباطل فما
زعمه تكذيب بعض الكتاب قال الله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه ولو قصد بأن إحدى هاتين السبطين حقيقة والثانية
مجازية تنزيها للفرقان من التناقض بل يجب عليه الذهاب إلى ذلك بهذه
الجهة قال ذهب إلى كون النسبة إلى الله سبحانه هي الحقيقية وإلى الصِدِّ
مجازية لزمه عبثية بحث الله رسالة إلى الخلق يدعوهم إلى معرفته وطاعته
لما فرض من أنه هو الخالق فيهم معرفته وعبادته فمن خالق ذلك فيه تبرز
منه وليس له دعوة الرسل فيه تأثير ومن لم يخلق ذلك فيه لم تكن له دعوة
الرسل ثمرة له فدعوة الرسل بعد بعثتهم حجة قاطعة ذلك على كون العباد
مفاعلين لما يصدر عنهم ويزيد ذلك وضوحا وثبوتا ما تقدم بيانه من
الضرورة التي ذات على التفرقة بين ما يفعله العباد باختيارهم وقدرتهم
وبين ما يصدر عنهم بدون ذلك مثل حركة الشمس خلقه فثبت بضرورة
بعثه الرسل يدعوون الخلق إلى معرفة الله وطاعته وبهذه الضرورة
الفارقة كون العباد مفاعلين أفعالهم باختيارهم فيلزم حمل ما دل بظاهره
على كون الله سبحانه هو الخالق ذلك فيهم على المجاز من دون ريب
والتماني المجازية مختلفة فيصار إليها على حسب المقامات ولو يتناول التمرض
لما خرجنا من مقام البحث فهي موكولة إلى محالها فإن المقصود يسأل
كون الفاعل أفعال العباد هم أنفسهم باختيارهم وقد ثبت ذلك تأييدا وبه

تخصص العمومات التي دلت على ان الله سبحانه خالق كل شيء ومن هنا
تعلم فساد ملازمه من معارضة ما بيناه من الحمل على المجاز بما تقوله الجبرية
من تاويل مادل على كون العباد المفاعلين بحفى مجازى مناسب كون الله
سبحانه هو الفاعل حقيقة فان مقالاتهم هذه ضرورية الفساد من حيث
مخالفتها لما نهىنا عليه من الغرور وتين فثبت مما قررناه كون ايمان المسلم
بالكتاب جميعه موقوفا على حمل خصوص مادل منه على خلق الله لفعول
العباد على الممانى المجازية دون الحقيقية صوننا من الباطل وتزيينا الله
سبحانه من فعل الميت وهو ميت رسلنا الى العباد وخصمها ما حكام
من الفرقن العظيم مما خلاهم كون المادى والمفضل هو الله سبحانه فليس
ممثله انه خالق لذلك في العباد حسبما زعمه السني اماهم قوله سبحانه
قد جئناكم بصائر من ربكم فمن ابصر فلنفسه ومن عمى فعليها و قوله سبحانه
يا ايها الناس قد جئناكم الحق من ربكم فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن
ضل فانما يضل عليها الى غير ذلك مما دل على كون الله سبحانه بين الناس
مليقودهم من اياته الى المدى فمن قبل ذلك فتابعه فقد اهتدى ومن لم يتابعه
فقد ضل ولو كان الله سبحانه هو خالق ذلك فلى ثمرة في بيان اياته اهم اهل
نظر الى قوله سبحانه فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا الى قوله كلما
دخلت امة لعنت اختها الى قوله ربنا هؤلاء اضلونا الى قوله سبحانه
وما اضلنا الا الجرمون وما هو مثله مما دل على كون الصادق للناس عن
متابعة الحق سادتهم ولذلك قال سبحانه عنهم ربنا انا اضلنا ساداتنا

وكبرائنا فاضلونا السبيلا فلو كان هو الخالق ذلك فيهم لصار كذبا محكما
سبحانه عن الكفرة وقوله سبحانه عنهم فاغويننا لم انا كنا ظاوين الى
غير ذلك مما حكاه عن الشيطان من حلقه بالله سبحانه ليضل ذرية آدم
سوى المختارين منهم ومما قاله في حق فرعون واصل فرعون قومه وما هدى
وقال سبحانه فاما من ظنى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى واما
من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى
فاسند سبحانه فعل الطغيان واشار الحياة الدنيا وخوف مقام الرب ونهى
النفس عن الهوى الى العباد واما قوله سبحانه وخلقناهم من مثله ما يركون
وقوله والله خلقكم وما تعملون فمن الضروري كون المقصود خلق المادة
ومن هذه الجهة ذمهم سبحانه على عبادة ما محتوه كما اعترف به السني وجرت
فطرته الى ان قال فانه تعالى ذمهم على العبادة وهي من اعمالهم فلم يكن
في ذكر كونه خالق اعمالهم ما يناسب الذم بل هو الى العذر اقرب ولكنه
لم يستقم على هذا القون بل عدل عنه فزعم ان الاية الكريمة تدل على انه
تعالى خالق اعمال العباد من وجه اخر قال وهو انه اذا خلق الممول الذي
عملوه وهو الصنم المنحوت فقد خلق التاليف القائم به قلت من اين يثبت
انه تعالى خلق ذلك التاليف وما وجه الملازمة بين خلق الممول وخلق
التاليف وهل ذلك الادعوى مجردة عن البرهان ثم قال السني وذلك يعني
التاليف مسبب عن عمل بني ادم وخالق السبب خالق المسبب بطريق
اول قلنا هذا ما ساقه في انشاؤه ذلك الممول

حتى يترتب عليه انه خالق المسبب اى التالىف بطريق اولى اليس ذلك هو محل البحث المزمع ان الاية تدل عليه فلم يذكر الوجه الذى زعم انها تدل من جهته ولماذا اقتصر على مجرد الدعوى التى لا شاهد عليها بل الشاهد على خلافها ضرورة ان صورة المادة الخشبية وتاليفها انما هو ناشئ من فعل بنى آدم بالمشاهدة والعيان لانهم هم الذين نحتوه كما اضاف الله اليهم حقيقة فعال اتعبدون ماتحتون فنسب اليهم العبادة والنعت مما اولنا ذمهم على ذلك فالاية الشريفة شاهد صدق على بطلان زعمه وزعم الجمهور من اهل مذهبه وهكذا سار ما يصنعه البشر من ابتيهم ولباسهم حيا وحلا وغير ذلك فانه لا يرتاب ذو شعور فى كونها افعالهم حقيقة فتدبر وساوسها ما ذكره من اية فريقا هدى واية حجب واية اهدانا وما هو مثابا فانه بينات قاطعات دلت على فساد زعمهم ان الله خالق فعل العبد فاما اية فريقا هدى فى السنى قدم كرفيها حيث لم يات بها جميعها فان آخرها قد دل على ان فريق الضالين منهم انما حق عليهم ذلك من جهة اتخاذهم الشياطين اولياءهم من دون الله فالله سبحانه لم يخلقهم ضالين بل انما دعاهم الشياطين الى الضلال فاطاعوهم حسبما قال ذلك ابليس لمن تابعه بانه دعاهم الى المعاصى فاجابوه وتابعوه ونفى سلطته عليهم فعلم انهم تابعوهم باختيارهم واما اية حجب فهي مناقضة لما زعموه بنفسها فان معنى تحجب الشئ الى التغير بيان ما يترتب عليه من الحسن فبعد النظر الى ذلك يميل اليه العاقل ويحبه فيفعله اينال بفعله ما يلزمه من الحسن ومعنى كره

اليكفم الكفر والفسوق والمعصيان بيان ما يترتب عليها من المفاسد التي
ينغضها ويتأذى منها الماقل فهو للنجاة منها يتباعد عن المعاصي الموجبة لها
واما ايه آهدنا فمن الضروري عدم طلب المصلي لذلك من حيث تقدم
حصول الهدى له الى الحق قبل فعله للصلاة ولذا صدر منه فعل الصلاة
فهو لم يطلب الهدى قطعا بل طلب التثبيت عليه وهو امر ليس لقدرة العبد
فيه مدخلية بل هو فعل الله مثل طلبنا زيادة العمر والرزق وغير ذلك
منه سبحانه ولم يتقدم منا عمل حتى نجزي به من الله سبحانه بل نطلب ذلك
منه تعالى من باب سعة رحمته فمن نسب الى اشي عشرية الشيعة الى غير
ذلك فقد افترى عليهم حسبا افترى السني عليهم هنا ويأعجب منه حيث
زعم ان المصلي يطلب الهدى من الله سبحانه وهو محال فانه يحصل
للحاصل لما عرفته من ضرورة كون الباعث له على الصلاة هو حصول
الهدى له وثبوته في قلبه وامله لم يحصل للسني الهدى الى طريق الحق
فاخذ يطلب من الله الهدى اليه في صلواته حتى يموت طالبا ذلك فاما نحن
فقد من الله سبحانه علينا بالهدى الى الحق باياته وبيناته ونسئله برحمته
التثبيت عليه وزيادة وسابغها ملازمه بقوله وطامة ما يتولونه مما
علي بالضرورة ان الله ورسوله لم يرده فانه من عجب من اقصاء الشيعة
عليه لانه قد تقدم منه التصديق بالضرورة الفارقة بين ما يصدر من المبدأ
بإختيارهم ومشيئتهم وقدرتهم وبين غيره والشيعة بهذه الضرورة
يتولون ما يورثهم ظاهره خلق الله لفعل المبدأ فان ما خالف الضرورة

بالكل لم يرذله الله ورسوله ولو صح ما زعموه لما قامت الضرورة على ما خالفه
فعلم بالضرورة وجوب ما قالوه من التساويل وصحته وفساد ما خالفه
وثامنها ما زعمه بقوله وان جاز عندهم ان الله يثيب العبد الى اخره فانه
من عجايبه لان الله سبحانه لم يزل مبتدئاً على عباده بالنعيم الم يعلم السني ان
نفس خلقه لهم من العدم الى الوجود نعمة منه عظيمة عليهم مبتدئة منه
وهي ام سائر نعمه عليهم ثم تغذية لهم باقسام رزقه وحفظه وتديره الى حين
وشدهم هي نعم عظيمة جسيمة بدون تقدم حمل منهم يستحقون به ذلك
منه ثم بعثه رساله اليهم بهد رشدهم باياته وبيئاته من اعظم نعمه عليهم
يدعونهم بذلك الى نيل السعادة العظمى ولم يصدر منهم حمل يستحقون به
هذه النعمة مثل ما حجبها نعم لسمعه رحمة وزيادة فضله عليهم وعد ذوى
الطاقة منهم بالثوبات عليها ولكن الموفق لها وخالق اسبابها هو سبحانه
ولذلك قال وما بكم من نعمة فمن الله هو سبحانه المبتدئ لهم بالنعيم التي
يحتازون بها الطاعة حيث عرفهم نفسه بايجاده لهم بعد العدم وبتريته لهم
برزقه وبتدبيره لهم في دنياهم وبارساله رساله اليهم باياته الباهرة جلبا لهم
الى اختيار طاعته وردعهم عن معصيته فوعدهم بالثوبة على تلك
وبالعقوبة فلي هذه جلبا لهم الى ما فيه سعادتهم ودفعا لهم عما فيه شقاوتهم
فقول السني جاز ان يتبد العبد بانعامه باختياره الطاعة ان اراد به ما ذكرناه
فهو سبحانه قد فعل ذلك وابته بانعامه حسب ما عرفت وان اراد به
الجلد العبد الى الطاعة وجعله مجبولا عليه بزرع ان ذلك انما على العبد

فهو فاسد لانه محض الجبر الباطل بضرورة العقل والدين وتاسعها
ما زعمه من ان تاويلهم معارض بتاويل الجبرية فانه من عجائب غشه ومكره
بالغفلة من حيث علمه بان الجبرية تخالفون لضرورة العقول في تاويلهم
وهي الضرورة الفارقة بين فعل المختار من العباد وبين المجبور منهم مخالفون
والضرورة كل دين فانه على فرض كون الخلق قد خلقهم الله مجبورين على
ما يصدر منهم من الفعل فاي معنى لبعث الرسل حينئذ فضرورة بهم
بآياته التي دلت على صدقهم في دعوتهم الخالق الى معرفته الله وطاعته حجة
قائمة دلت على ان العباد غير مجبورين فيما يبرز منهم بل مختارون ولهم
قدرة بها يتمكنون من متابعتها الرسل فان قال ان الشيعي لم يذكر سوى
النصوص ونحن ذكرناها من الجانبين قيل له بعد ذكر الشيعي للضرورة
الفارقة علم منها ان قوله سبحانه الذي يفهم من ظاهره خلق الله فعل العباد لا بد
ان يكون مقصود به غير ظاهره وعاشرها ما زعمه من انه بين في عمله
من فساد ما تاوله الشيعة وكونه مخالف للغة والمتفق عليه بين السلف الى غير
ذلك من عجائب مناقضاته ومفترياته فمن يصدق بهذه الدعوى منه بعد
علمه بانها مخالفة للضرورة وهما المتقدمين وهل يصدق طافل بان اللغة وخيار
امه المصطفى تخالف الضرورة وهل يتصور تناقض في المعاني المطابقة
لها تين الضرورتين فليت شعري ما باله يتناقض حيث يعترف بالضرورة ثم
يزعم بان التاويل المطابق للضرورة مخالف للغة والمتفق عليه بين السلف
ومتناقض المعاني قال الشيعي قال الحزم القادر يتمتع ان يرجع

احد مقدوريه بدون مرجح ومع الترجيح يجب الفعل فليس حيث نشد
قدرة والزم كون البشر مشاركاله واقلوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
ونجيب عن اولها بالمعارضة بالله تعالى فانما تعالى قادر فان افتقرت القدرة
الى المرجح وكان موجب الامر لزم ان يكون الله موجبا غير مختار وهو كافر
ومن الثاني اي شركة هذا والله هو القادر على قهر العبد وعمله ان السلطان
اذولى شخصا بقدرة فظلم ونهب وقهر فان السلطان متمكن من قتله
وامتداده فاما اخذه واپس يكون شيرا كالهو عن الثالث انه اشارة الى ما يحتوه
بأيديهم من احسانهم فعبادها فانكر عليهم وقال اتعبدون ما تحتون والله
خلقكم وما تعملون قال السني فيقال هو لم يذكر من ادلة المثبتين
سوى اليسير ولم يذكر تقرير ادلتهم على وجهها ومعه فهذه الثلاثة ليس
بعضها رد صحيح فاما اولها فان المستدل به ينفي القدرة والمثبتون لا يقدر
يقولون بان العبد له قدرة لكنه غير مؤثرة في مقدورها واكثر
المثبتين يقولون بعدم ترجيح القادر بمجرد القدرة بل بعشية معها وكثير
منهم قال ذلك في حق العبد ولدايل المذكور يوجب محالية ترجيح القادر
احد مقدوريه بدون مرجح فان كان المرجح قدرة العبد فالقادر يستحيل
منه الترجيح بغير مرجح فيجب ان يكون المرجح من الله وعند وجود
المرجح يجب وجود الفعل فيصير فعل العبد مثل سائر ما حدث في العالم
من امور التي تحدث باسباب يخلقها الله تعالى فيجب وجود الحادث عندها
ومعنى ذلك ان الله يخلق في العبد القدرة التامة وعندها يجب للفعل

والله هو الخالق للسبب مثل ما انه متى خلق النار في الثوب لزم وجود
الحريق عقيب ذلك والسكل مخلوق لله تعالى انتهى ملخصا مما ليس من
المقام ومن تكريره في البيان قلت وفيه وجوه من العجائب احدها
مازحه من عدم ذكر الشيعة من ادلتهم سوى اليسير فان ذلك معلوم
الوجه لدى المنصف البصير لان ما لم يتعرض له غاية في الضعف وما نقله
عنهم هو العمدة وستعرض لما اهمله الشيعة عند تمام البحث في هذه
الثلاثة اعلم المنصف وجه تركها وثانها مازحه من عدم تقرير الشيعة
لهذه الوجوه على وجهها فانه فرية منه شنيعة يعرفها من نظر الى صحف
اهل مذهبه المبين فيها مثل هذه المطالب وليقل من له ادنى شعور وانصاف
ما وجه عدم تقرير هذه على وجهها فهل زيد فيها ما يضر بمعانيها وهل
نقص منها ما يهدم مبانيها وهل غير عبارها فاجل بذلك معانيها ولم
يشر السني الى شيء من ذلك ولو بسطر مختصر ومن له ادنى شعور يعلم
بعد نظره الى هذه الشبهات الثلاث ان مقررها قد ينهبا بحسن بيان وباوضحه
ولم ينقص منها شيئا ولم يزد عليها شيئا قدبر وثالثها ما قاله من ان المستدل
باول هذه الثلاثة ينفي القدرة فان الشيعة قد نقضت مازمونه من نفي
القدرة بفعل الله سبحانه فانه بعد وجوب الفعل بالمرجح اما ان يقال بانه
سبحانه مجبور فيلزم الكفر حيثئذ واما ان يقال بانه مختار وهو الحق فيلزم
عدم وجود الفرق بين القادرين من هذه الجهة بالضرورة فالعبد اذن
غير مجبور على الفعل بعد وجوب المرجح مثل الله سبحانه فالنقض المزبور

في متمى الصحة قد فسده مازموم من تقي القدرة بعد الوجوب
ورابعها ما نقله عن المثبتين للقدر من زعمهم بان قدرة العبد غير مؤثرة
في مقدوره فقد عرفت فيما مضى مخالفتهم في هذه الدعوى للضرورة
ولعل مخالفتهم لها من حيث زعمهم ان الوجوب ينفي القدرة وفساد ذلك
بين لمن اتى السمع وهو شهيد وبيانه ان يقال ان من نظر منا الى ما يريد فعله
من جهة الباعث له على الفعل وهو المصلحة المترتبة على ذلك الفعل فانه
بالضرورة من نفسه يرى ان ترتب المصلحة على فعله يلزمه بان يصرف
قدرته في فعله دون صرفها في تركه وليس يسلبه القدرة على تركه فهو
يوجد باختياره فالوجوب المفروض يتعلق باختيار صرف القدرة في
الجهة التي تترتب عليها المصلحة ولذلك يصدر منا الجزم بترتب المصلحة
على فعل معين فنشتغل فيه باحاطها وفي وسطها يتبين ضرره فنتكلمه حيث نذ
وعلى زعمهم تذهب القدرة بمجرد الوجوب فتدبر نعم مازموم ياتي في
الفاعل طبعاً مثل النار فانها طبعاً محرقة لما ياتي فيها وسياتي التنبيه في المقام
على ذلك والبحث انما هو في الفاعل المختار وخامسها ما نقله عن
جمهور المثبتين للقدر هنا من زعمهم استعالة الترجيح بدون مرجع فانه
منافض لما نقله جماعة من مشيدي طريقتهم عن جمهور من تجويزه
بدون مرجع مثل صاحب كف وشارحيه وشارح المقاصد والقوشجي
في شرحه للتجريد وفضل بن رويبه في رده وغيرهم مثل السني نفسه
فيما سلف في بحث تباين فعل الله بالحكمة بل مذهب جمهور تحقيقاً

حسبما مضى بيانه كون الله يفعل أفعاله بحكمة ومن هذه الجهة ترموا تجوز
تعذيب الله المطيعين وتثويب العصاة وهل يجتمع القول باشتغال الله
الترجيح بدون مرجح والقول بمازعموه هناك من هاتين المسئلتين فانظر
الى ما ذكره السني بقوله والدليل المذكور يوجب محالية ترجيح القادر
احد مقدوريه بدون مرجح والى ما زعمه الجمهور منهم في حق الله
سبحانه فانه يلزم من ذلك نفيهم الى الله سبحانه ما هم معترفون بامتلاكه
وساكنها ما زعمه بقوله فان كان المرجح قدرة العبد الى قوله فيجب
ان يكون المرجح من الله فانه تدليس منه باجمال العبارة لان كون المرجح
من الله تعالى ان اراد به انه سبحانه فاعل الترجيح فهو محل البحث وباطل
بالضرورة وان اراد به ان نفس سبب الترجيح من الله سبحانه فهو حق
لكنه لا يلزم منه كون الله سبحانه فاعل الترجيح بل فاعل الترجيح هو
العبد وذلك ضروري لدى من له ادنى شعور فان العباد في امور
ديارهم وعقباتهم مشغولون على ما جعله الله سبحانه لهم من المنفعة فيفعلون
ما يرون فيه المنفعة لمفاعله ويحذرون ما يرون فيه المضره لمفاعله فانه
سبحانه قد جعل اطاعه امره ونهيه سببا للفوز بمَرْضاته وجناته وجعل
التوبه سببا لمغفرة الذنوب فالعباد يطيعون امره ونهيه ويتوبون
اليه لعلهم يحصلون مَرْضاته وجناته ومغفرة ذنوبهم بذلك فالسبب
المرجح لهم فعل الطاعات ومجانبة المنهيات هو من الله سبحانه وهو
الفضل لهم ومضاهي وعفقتهم وحسناته ورحمته ذلك فمما

طاعته والتوبة اليه ومثل هذه الحال حالهم في امور الدنيا وهي من اعظم
الضروريات عندهم بل هذه حال سائر من جعل له سبحانه حياة محسوسة
من الطيور والوحوش وغيرها فان سيرتها جارية على تناول ما ترى فيه
منفعة لها من مطعم ومشرب وغير ذلك وعلى مجانبه ما ترى فيه مضرة
لها فعند تصور المنفعة التي هي السبب الباعث للعبد على اختيار الفعل
يختار وجوده بمشيئته وقدرته فلم بهذه الضرورة فساد ما زعمه السني من
ان السبب والمسبب فعل الله بل السبب الذي هو المنفعة التي جعلها الله
مترتبة على الطاعة فعله سبحانه والمسبب الذي هو الطاعة فعل العبد
باختياره لها من جهة ما يشه عليها من حصول رضا الله ومغفرة عليه
وسابغها ما زعمه من خلق النار في الثوب وحرقها له وجميعه خلق الله فان
النار بالضرورة ليست محرقة باختيارها بل جعلها سبحانه سببا لحرق ما يليق
فيها فكل من جعل الثوب فيها فقد احرقه بها ومن هذه الجهة من التي متاحا
لغيره فيها ظلما فاحرقه بها ضمنه لان تلقه قد حصل بالقائه فيها فوجود الحريق
في الثوب وغيره قد حصل بفعل العبد وهو القائه ذلك في النار ومثله
القول في السم فانه سبب القتل والقتال به من سقام غيره فانه لو لم يسقه
لما قتله ولو لم يلق العالم ثوب المظلوم في النار لم تحرقه بالضرورة وهذه حال
غير الثوب قال السني واما معارضته بفعل الله فتجيب عنه من
وجود احدها ان هذه الحجة برهان عقلي يقيني وما هو يقيني يستحيل وجود
معارض له بطله وقد ران المحتج به ينفي الصفات فهو ليس بقطع بما ذكره

انتهى ملخصا قلت وفيه وجوه من الفساد احدها ما زعمه من كون
هذه الحجة عقلية يقينية فيستحيل وجود معارض لها فانه عجيب كيف
تكون يقينية وقد عرفت مخالفتها للضرورة حسبما بينا ذلك في البحث
السابق ونقول هنا من الضروري ان مجرد علم العبد بترتب حكمه
ومصلحته على فعل من الافعال غير جابر له على فعل ذلك الفعل بل هو
باعت على فعله له باختياره بل وبعض الفسقة يملأون بان طاعة الله سبحانه
فيها حكم عظيم لهم وباختيارهم يصونونه ترجيحاً لهوى نفوسهم على ذلك
فالسني يتكلم بدون تصور فانه زعم ان هذه الشبهة يقينية ولم يتصور
مخالفتها للضرورة الخلق وهو منهم فاحال من يزعم ما هو مخالف
للضرورة نفسه وغيره وثانيها ما قاله من استحالة وجود معارض مبطل
لما هو يقيني فانه اعجب من سابقه لان وجود المعارض دليل على وجود
الخطا اما في المعارض نفسه واما فيما زعمه انه يقيني فيجب النظر فيهما
فليس مجرد دعوى كون الدليل يقينيا ودعوى فساد معارضه حجة
قطعية ونحن قد نظرنا فوجدنا المعارض يقينيا وما زعمه يقينيا مخالفا
للضرورة فاي ثمرة له بهذه الدعوى وثالثها ما زعمه بقوله قد والى اخره
فانه باطل لان دعوى كون الدليل يقينيا تقضى كونه بنفسه يقيناً اليقين
بدون نظر الى مبنى مذهب مدعيه واما لو فرض كونه يقينيا على منساه
على فرض تصوره فهو ليس بحجة على من خالف ذلك المبني من دون
ويب ونقول له قد قلت بان الدليل عقلي يقيني وهو شامل لمسامه

القادرين فامعنى تخصيص عدم انقطاع المستدل بما لو كان نافيا لصفات
وقد علمت ان المستدل به ممن اثبت الصفات وهو فاسد عند النفاة فتدبر
فى قوله فانه خال من المعنى المقبول قال السننى الثانى ان يقال ان
قدرة الرب انما يفعل بهامع وجود مشيئته وليس كل مقدور له يفعله وقد
دل على ذلك كتاب الله والسنة وحيثئذ فقوله قدرة الرب تقتصر الى
مرجح لكن المرجح مشيئته وهى منه سبحانه ومشيه العبد ليست منه
بل من الله فاذا كانت مشيه الله منه فهو فاعل باختياره وليس بموجب
فلم يلزم الكفر انتهى ملخصا مما ليس المقام محتاجا اليه قلت فيه
وجوه احدها ان مقاله من عدم فعل الرب سبحانه كل مقدور له
ليس له دخل فى مقام البحث فانه مختص فى بيان محاليه ترجيح مطلق
القادر لمقدوره بدون مرجح بل لا بد من وجود المرجح فاين هو من
مسئلة عدم صدور كل مقدور من الله بل ومن غير الله وهم عباده فانه من
الضرورى عدم صدور كل مقدور لهم منهم وثانيها ان ما زعمه من كون
قدرة الرب سبحانه غير كافية فى صدور المقدور عنه بل بانضمام مشيئته
اليها يصدر المقدور ليس لتخصيصه بالرب وحده وجه بل هذه حال عامة
القادرين من العباد المختارين وهو من الضروريات وثالثها ان مقاله
من الفرق بين مشيئة الرب تعالى من حيث كونها من نفسه وبين مشيئة
العبد من حيث كونها من غيره ليس بفارق فى مقام البحث فانه مختص فى
ان الفاعل بعد حصول المشيئة له التى هى عبارة عن العلم بما يترتب على

الفعل من المصاحبة الملزمة لا يجاده هل هو مجبور على إيجاد ذلك
 الفعل أم هو مختار بعد حصول المشية وهذه الجهة ليس بتفاوت الحال فيها
 بين كون المشية من نفس الفاعل وبين كونها من غيره قد خلقت فيه فائدة
 سبحانه قد علم بأن في خالق خير الرسل ومن سبقه في البعثة من الرسل
 حكما عظيمة فغاثهم لذلك والعباد الذين خلق فيهم سبحانه العلم والقدرة
 قد بان أهم بما خلقه سبحانه فيهم من العلم أن في التجارة والصياغة والتجارة
 والصلوة والصيام والزكاة مثلا حكما عظيمة ففعلوها لذلك ومن
 الضروري كون علمهم بذلك ليس بجبر لهم على فعلها فإله سبحانه ليس
 بمجبور بعد العلم المزبور ومثله العباد من هذه الجهة وهم غيره من جهات
 آخر كحدوثهم وحدوث قدرتهم وحدوث علمهم وغير ذلك من
 الصفات فالسني قد اعترف بأن الله سبحانه بعد المرجح ليس بمجبور
 فيلزمه الاعتراف بمثله في حق العباد لعدم الفرق بين هذه الجهة
قال السني الثالث قوله يلزم كون الله موجبا ظاهرا أنه متى
 حصلت المشية مع القدرة وجب وجود متعلقها فهو حق سميته موجبا
 أم لم قسمه وهو مذهب المسلمين فإن ما شاء الله كان ولم يشئ لم يكن
 انتهى نقل مقاله تعلق بقول خصمه منه هنا بالمتى قلت غير خفي على
 المعارف عدم مدخلية مقاله السني هنا بقول خصمه فإن خصمه معترف
 بوجوب الفعل بعد وجود المرجح والقدرة وبمحلته انما هو في أن الوجوب
 المشار إليه هنا بجمل الفاعل موجبا أم هو غير متناهي لصدور الفعل

باختيار الفاعل ومن الضروري كون الفعل قد وجب باختيار الفاعل
فليس يتصور جبر في ذلك فان من شرب السم بعد علمه به وبانه قاتله فترتب
عليه موته من حيث وجوب وجود الموت الذي هو اثر شرب السم فقد قتل
نفسه باختياره من دون ريب فصيرورة حياته ممتنعة بعد شربه للسم باختياره
انما هو لترتب السبب على السبب الموجود باختيار فاعله قال السبني
الرابع ان يقال انه سبحانه قادر فان اراد حدوث مقدوره فلما ان يجب
وجوده واما ان لا يجب فان وجب حصل المطلوب وتبين وجوب اثره
هنا المرجح سميته موجبا او لم تسمه وان لم يجب وجوده كان وجوده
ممكنا فيفتقر الى مرجح فان قدر ذلك مثل سابقه افتقر الى مرجح فيبقى
الى غير النهاية فتبين ان كل ما وجد فقد وجب وجوده بمشيئة الله وقدرته
وهو المطلوب والشيعة وطائفة من القدرية والجهمية وغيرهم من الفرق
يقولون القادر يرجح مقدوره بغير مرجح ويجعلون ارادة الله حادثة
في غير محل ويجعلون الفعل ممكنا وهدموا اصولهم التي اضطربت
فيها انظارهم في مسألة فعل الله وحدوث العالم وحدوث فعل المبدأ انتهى
ملخصا من بعض ما ليس له دخل في المقام قلت في هذه وجوه من العجائب
احدها ما زعمه بقوله وهو المطلوب فانه تكرير منه لمعنى شبهته الثانية
والثالثة من لزوم وجود ما شأنه سبحانه من المقدور وقد عرفت خروجه
بهذه الجهة عن مقام البحث فانه ليس في نفس وجوب وجود المقدور
بل في كون فاعل ذلك الفعل هل هو موجب ام مختار وثانيها ما زعمه

بقوله وان لم يجب وجوده الى اخره فانه تطويل منه بدون طائل لخروجه
به عن محل البحث فان الوجوب مسلم عند المتخاصمين وبعد تسلمه فالبحث
حسبا عرفت في غيره وثالثها مانسبه الى الشيعة هنا فانك قد
عرفت كذبه في هذه النسبة اليهم فيما مضى وقد بينا فيما سلف من
المقام قواهم في هذه المسئلة فان الترجيح بدون مرجح عندهم محال
بضرورة العقل ومن هذه الجهة بنى مذهبهم على مناطق به الفرقان
المعظم من كون الله سبحانه يفعل لحكمة ومصاحبة وياصر من جهتهما
وكون ما لم يفعله وما نهى عنه انما هو من حيث ترتب مفسدة على ذلك
ورابعها مانسبه من هذه النسبة الى الشيعة فانه مضافا الى ما عرفت
هو مذهب الجمهور منهم لذهابهم الى انه سبحانه يفعل لغير حكمة حسبا
مضى بيان ذلك في بيان قول الشيعي وقوله في المجلد السابق وهنالك قد
نسب ما يلزم منه ذلك الى طائفة من المعتزلة والى الشيعة مفتريا عليهم
بذلك وخامسها مانسبه الى الشيعة من حدوث ارادته سبحانه
وقيامها بنفسها فانه بهتان بين عليهم يعرفه من نظر في كتبهم بل وفي
كتب من تسمى باهل السنة فقد نقل صاحب قف وشارحوه وغيرهم
عن طائفتين من القائلين امامة الثلاثة ذلك وخصوه بهما احديهما السكرامية
فالهم هم من القائلون بحدوث ارادته سبحانه فيه والثانية الجبائية
وعبد الجبار وهم من المعتزلة لذهابهم الى حدوثها وقيامها بنفسها وقد
نسب بعض الناس ذلك الى ابي الحسين البصري وبالجملة فهذه المسئلة

ليس لها دخل بمقام البحث مثل ما سبق وسادسها ما زعمه من
كون من عدمهم من الفرق مضطربين في هذه المسائل فانك قد عرفت
كذبه على الشيعة في ذلك حسبما بينا سيرهم على الطريق المستقيم وعملهم
بالدين القويم في هذه المسائل وغيرها وقد عرفت مناقضات من قال
بامامة الثلاثة ومبتدعاتهم وغير ذلك الى هنا وستعرف ذلك فيما بعد
بتوفيق الله وتسديده لبيان الحق وتمييزه عن الباطل ورد شبهات
البدعيين ومفترياتهم عن شريعة سيد المرسلين **قال السنن الخامس**
ان يقال لفظه الموجب فيها اجمال فان عني بها ما قالته جماعة الفلاسفة من
انه سبحانه علة تاممة مستلزم للعالم فهو باطل فان العلة التامة تستلزم
مملولها ولو كان العالم مسببا عن علة ازاله لم يتجدد وجود ما فيه وحدوثه
شيئا فشيئا وطبقة بعد طبقة فان فسر الموجب بانه موجب بمشيئته كل
مخلوق في الوقت الذي احده فيه فهو دين المسلمين وغيرهم من اهل
الملل ومذهب اهل السنة في قولهم انه يوجب افعال العباد وغيرها
بمشيئته وقدرته مطابق لذلك دون المعنى الذي قالته الدهرية انتهى
ملخصا قلت هذه الشبهة ساقطة من اصلها فان الشيعي قد بين
كلمة موجب ببيان صريحها ليس يعتره شبهة بقوله موجبا غير مختار
فبعد بيانه لهذه الكلمة بهذه الصفة هل يتصور فيها اجمال مضافا
الى قرينة المقام فانها قد دلت على كون المقصود من هذه اللفظة اسم
المفعول خاصة ولو اريد منها اسم الفاعل لكان في معزل عن مقام

البحث فانه مختص بان القدرة بعد وجوب متعلقها بالمرجح هل هي باقية
 ام منتهية فأي مدخلية لما زعمه به وقد مضى بيان فساد ما زعمه هنا بقوله بان
 الله موجب افعال العباد وغيرها بقدرته ومشيتيه بما اعترف هو به من
 الضرورة وبضرورة بعث الرسل وبغير ذلك مما بيناه من الشناعات
 التي لزم من قال بان الله خالق افعال العباد **قال السني** السادس
 ان يقال ان ما ذكرته انت من الحجة العقلية على استناد افعالنا باختيارنا
 اليها معارض بما ليس من افعالنا مثل جعل اللون في الثوب وغيره فان
 الصباغ يحصل اللون الذي يريد وجوده في الثوب بحسب اختياره وهو
 مستند الى طبيعته وصنعتة وفعله فليس اللون مفعوله ومثله ما ينبت من
 الزرع والشجر فانه قد يحصل باختيار البشر وهو مستند الى زرعهم له
 وليس انباته من فعلهم فليس كل ما استند الى العبد وصار باختياره كان
 مفعوله وهذه المعارضات اصح من تلك فانها معارضة عقلية بنفس
 عبارة الدليل وتلك ليست معارضة عقلية وليست بعبارة الدليل
قلت في هذه من العجائب ما نشير اليها بوجوه احدها ما زعمه
 من المعارضة بما ليس من افعالنا مثل اللون فانه من غريب غلطه لما هو
 ضروري من ان الله سبحانه قد جعل في بعض المخلوقات خاصيات منها
 اللون فانه بعد جعل الثوب وغيره فيها مع بعض المايعات منعما بتلون
 بلونها ومن الضروري كون جاعل لون النيل والبقم والوسمة وغيرها

الثوب في المايعات التي فيها شيء مما له لون وليس يتوقف صبغهم للثوب وغيره على خلقهم لاون بالضرورة مثل حرقهم الحطب وغيره بالنار فانها طبعاً محترقة لما باقى فيها فالحرق لذلك فيها هو ملقيها فيها وليس يلزم من ذلك خلقه لنفس النار نعم قد يحصل من ضم البشر شيئاً فيه لون مخصوص الى غيره مما فيه لون غير ذلك لون ثالث فصيروته ثالثاً من جهة الخاصية التي قد جعلها سبحانه في اللونين بعد خلطهما الذي هو فعل البشر وهو سبب الحصول لون ثالث فان لم يخلطهما البشر لم يحصل ذلك اللون وثانيها ما زعمه من مسألة الزرع فان البشر انما يفعلون بعض المقدمات التي جرت عادة الله سبحانه على خلق الزرع بعدها وهي حرث ارضه وجعل البذر فيها وسقيه على مقتضى العادة وحفظه بقدر وسعهم من الفساد له فينبه سبحانه بهذه المقدمات ومن الضروري كون انباته ليس فعل العبد ولم يقل قائل بان النبات فعل العبد الذي حصل منه باختياره بل الذي فعله العبد بعض المقدمات التي جرت عادة الله سبحانه على خلق الزرع بعدها فلم يفسد نازعه من صحة هذه المعارضة فانها على ما بيناه ليست بمعارضة وثالثها ما زعمه من كون معارضة الشيعي ليست معارضة بعبارة الدليل فانه من غريب مكابرتة لان عبارة الدليل هي ان القادر يمتنع ان يرجع احدهم قدورية من غير مرجع ومع الترجيح يجب الفعل فاذن لا قدرة فهذه وبما عمنها من العبارة عبارة الدليل وتغيير العبارة بعد فرض وحدة المعنى وعدم تغييره غير مضر بشيء فاجاب الشيعي

بالمعارضة بالله من حيث جريان الدليل في حقه بتمامه فانه سبحانه قادر
 ويمتنع عليه الترجيح بدون مرجح ومع الترجيح يجب الفعل فان نفيت
 قدرته بعدم وجوب الفعل لزم كونه موجبا غير مختار فثبت كون المعارضة
 بنفس الدليل وبعبارة من حيث صدقها على الله سبحانه من اولها الى
 اخرها فليس يلزم التعبير بها بعدم العلم فانها شاملة لمورد النقص ومن هنا
 عرفت كذبه في زعمه انها ليست بمعارضة عقلية فانها نقض بين فرد من
 دخل في عموم عبارة الدليل وفي معناه بل هو الفرد الغير المتناهي كماله
قال السني السابع ان يقال ان الشيعي وامثاله متناقضون فانه قد ذكر
 في مقام اخر عدم وجوب الفعل بعدم القدرة والمرجح فعلم ان القوم
 يتكلمون بما ينصر قولهم بدون اعتماد على حق يعلمونه وبغير معرفة
 حق ينصرونه انتهى نقله بالمعنى قلت في هذه من المعجائب وجوه
فاحدها ان مانسبه من التناقض الى الشيعي وامثاله هو افتراء
 عليهم وهو واهل مذهبه اولي بهذه النسبة لما تقدم بيانه من تناقضات
 السني وتناقضات اهل مذهبه في عدة مقامات بمد ثبوت تاسس
 مذهبهم على مانافض الشريعة ولما مضى بيانه من مطابقة مذهب
 الشيعي وامثاله للشريعة وتنزهه من التناقض **وثانيها** ان ما قاله من
 ذكر الشيعي في مقام اخر الى اخره من اعاجيبه فان مجرد ذكر الرجل للباطل
 في كتابه غير موجب لنقص فيه ما لم ينص على اختياره له فكيف به لو
 نص على كون الحق غيره فاختره فهل ينقم عليه بذكره له وهاهنا نسب

لهبانه متناقض فالسني قد تحامل على الشيعي الى هذه الدرجة وبيان
ذلك ان اشيعي له كتاب نهج الحق قديين فيه هذه المطالب وغيرها
فتمرض فيه لدليل الخصم الذي نقله هنا ثم جعل يرد عليه فن جملة ماورد
به ما نقله عنه السني هنا فانه بمدنقله لدليل خصمه فيه قال ويجاب بوجوه
احدها وهو الحق فذكر مايدل على وجوب الفعل بمدتحقق المرجح ثم
عقبه بما نقله عنه السني وغيره فعلم من قوله وهو الحق ان مايتاتي بعده
من الوجوه ليست بحق فلماذا يفترى عليه السني ويصفه بانه متناقض
بمدعلمه بانه خص الحق بما ناقضه فابان بالتخصيص المذكور فساد غيره
من الوجوه وانه باطل وثالثها ان ما زعمه من قوله فعلم ان القوم
يتكلمون بما ينصر قواهم الى اخره من عجائب بهتانهم عليهم لعلمه بانهم
يقولون بالحق وينصرونه ويرفضون الباطل ويفسدونه حسبما تبين ذلك
بما نقلناه من السنن المعتمدة عنده وعند اهل مذهبه من صحيحها وحسنها
ومن النقول المعمول عليها لديهم **قال السني** واما قوله اي شركة هذا
الى اخره فيقال اذا كانت الحوادث حادثه بغير فعل الله وقدرته فهذه
مشاركة لله صريحة ولذلك شبه النفاسة للتقدير بالجوس الذين يعملون
فاعل اشر غير فاعل الخير فيجعلون لله شريكا اخر وما ذكره من التمثيل
بالسلطان بقرر المشاركة فان نائبه شريكه وهو في حاجة اليه وليس هو
ربه وخالقه وليس بخالق قدرته بل هو معارن له على تدبير الملك فمن
جعل افعال العباد مع الله بمنزلة نائب السلطان معه فهو صريح الشرك

الذي لم يكن يرتضيه عباد الاصنام فانه شرك في الربوبية قال ابن عباس
 الايمان بالقدر نظام التوحيد فمن وحد الله وامن بالقدر ثم توحيده ومن
 وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده تكذيبه وقول القدرية يتضمن
 الشرك والتعطيل لتضمنه خروج بعض الحوادث عن ان يكون لها فاعل
 ويتضمن اثبات فاعل مستقل غير الله وهاتان شعبتان من شعب الكفر
 فان اصل كل كفر التعطيل والشرك وبيان ذلك انهم يقولون ان البشر
 قد صار صريدا يفعل بارادته بعد ان لم يكن كذلك بدون محدث احدث ذلك
 وهذا اصل التعطيل واما الشرك فانهم يقولون بان العبد مستقل بايجاد
 الفعل من غير ان يكون الله جعله محدثا له وهاتان الشعبتان لزممت كل من
 قال بوجود فاعل غير الله مستقل مثل اهل الفلسفة الذين يقولون بان
 الفلك يتحرك باختياره الى اخر مقالته الذي ليس له دخل بمحل البحث
 فانه مختص بافعال البشر دون غيرهم فالتعرض لما تعرض له من مذهب
 هذه الفرقه ولغير ذلك من المطالب من حيث عدم ربطها بما نحن فيه
 خروج عن المقصود وبيان حقها من باطلها مقام غير المقام وفيما نقلناه عنه
 مما له تعلق في محل البحث وجوه من المعجائب احدها ان مازعمه
 بقوله فهذه مشاركة لله صريحة مناقض لماضي منه من تصديقه
 بالضرورة الفارقة بين ما يصدر من العباد باختيارهم وبغير اختيارهم ولو
 فرض صحة مازعمه من المشاكة لزم عدم الفرق فيما يبرز من العباد من
 الفعل واصارت جميعها من باب حركة المرتمش خالقة والمزوم قد عرفت

فساده بهذه الضرورة وثانيها ان المشاركة في الفعل تتصور على وجهين احدهما المعاونة على فعل معين من فاعلين مثل حمل شيء ثقيل ليس يقدر على حمله سوى رجلين ومثل تسيير سفينة في البحر وغير ذلك مما يستحيل وجوده عادة بدون مشاركة رجال في ايجاده فهذه المشاركة متفنية فيما نحن فيه فان العبد وحده بنفسه يصلي ويصوم ويتصدق ويعطى ويشرب ويقوم ويقعد الى غيرها مما هو فعله وحده بغير معاون له على فعله وثانيهما فعل احد الفاعلين اسباب ومقدمات الفعل الذي يفعله غيره وحجسه عنه ما يمنعه من صدور الفعل منه مثل تسليم الرجل الى غيره الف دينار ليشتري بها من بلدة بعيدة حنطة ونسليمه له سفينة يركبها وضمه اليه بعض الشجران ليحفظوه من شر السارقين فاخذ ذلك حتى وصل الى تلك البلدة فاشترى بتلك الدنانير حنطة ثم حملها في السفينة ومعه الشجران فحفظوه من السارقين ذهابا ورجوعا فوصل سالما بما معه الى محله فن الضرورى كونه هو المشتري الحنطة وحده لم يشاركه في ذلك من فعل له هذه المقدمات التي لو لم يوجد هاله ذلك الرجل لما قدر على ان يشتري الحنطة فهذه الشركة ضرورية عند النفاة وغيرهم في مسألة فعل العباد فان الله سبحانه هو الذي خالق قدرتهم وغيرها من القوى والمقدمات التي لها مدخلية في صدور الفعل من العباد وحجز ما يمنهم من ايجاده ولو لم يخلق فيهم القدرة والمشيئة وقوة يختارون بها وغير ذلك لما صدر الفعل عنهم من دون ريب فاختيارهم وقدرتهم ومشيتهم

وغيرها قد خلقها سبحانه فيهم ليصدر بآحادهم فما صدر منهم فلم
 لم يشاركهم فيه الله سبحانه حسب ما عرفته من مثال الخطيئة وغيره وما يتناه
 من الضروريات التي يلتفت اليها كل احد باذنا بيان بدون صعوبة وانقلا
 العلامة عن غالب ضروريات نفوسهم قتلوا عن ذلك لكانهم يخشون
 اليه باذني تنبيه وبالله ان ما وصف به النفاة لا قدر من كونهم
 مجوسا هو من عظيم تحريمهم الحكم فان القدي وود من طرفهم وطرق
 الشيعة وصف القدورية بالمجوس ومن المعلوم كون هذه النسبة نسبة
 لا قدر لافه وعرفا وشرطا وليست نسبة الى نقاته فقول عبر طاقل سوقى
 بالحقبة عن انهم فير حنفيه وباليديية عن انهم غير زيديية وبالشافعية
 والحرورية والمالكية الى غير ذلك وقصدت في هذه المأني من هذه
 الكلمات عنها فليت شمرى اى لغة وعرف وشريعة ذات على ذلك
 وهل وود نص خاص دل صريحا على ما زعموه في خصوص لفظة
 القدورية وهل يتصور وود نص مناقض لسلطنت به اللغة والعرف
 والشريعة نعم هم فسروها متابعة للهوى بما نأص منهاها فاقول فا
 معنى وصف القدورية بالمجوس حيث هو وهم قائلون بوحدة الرب القائل
 للغير والشر والمجوس يزعمون ان خالق الخير غير خالق الشر فهم يزعمون
 بوجود وبين قائلين قيل ان وصف القدورية بالمجوس انما هو لاسنادهم
 الخير والشرعما الى ربهم كما صنع المجوس وان افترقوا من جهة قول
 القدورية بوحدة ربهم وقول المجوس بتعدد فان تشبيه انما هو في تنزيه

نقومهم عن الشر واضافته الى ربه ولم يقصد به التشبيه في القول بتعدد
 الفاعل بقربته "اضافه" لفظه "مجرس الى امته من فانه شاهد على ان
 المقصود منهم معنى غير المعنى المستفاد من لفظه "مجرس وحدها وليس
 ذلك المعنى الا ما بينناك عليه من نسبتهم الشر الى ربهم تعالى الله عن
 ذلك علوا كبيرا ورابعها ان ما زعمه من مسئلة التمثيل بالسلطان
 في كونها مقررة للمشاوره جهل منه عجيب اما نظر الى ضرورة نفسه
 وضرورة غيره ليلتفت الى حقيقة الحال لينجيها من هذه الطامة الشنيعة
 عليه اما تدبر في حال نائب السلطان قبل صيرورته في درجة النيابة فانه
 مثل غيره من الرعايا ليس له حق التصرف في حقوق الناس وليس له
 حق الطاعة عليهم فلو طلب منهم شيئا ونهاهم عن شيء فلم يطيعوه فليس
 له عقوبتهم وليس له حق التمايز عليهم والتوقيف وبعد جعل السلطان له
 في منصب النيابة ثبت له طامة ما بيننا عليه من حيث كونه نائبا عن
 السلطان فاجابه من ذلك انما اجابه من جهة نصب السلطان له فهو انما
 يرتق ويفتق ويأمر وينهى ويعاقب من اطاعه ويثيب من عصاه
 وينتصر للمظلوم بقوة السلطان دون قوة نفسه وقدرتها فهل يصير من
 هذه حال سيرته وسياسته شريكا لمن جعل هذه القوة له حاشي اما جرب
 السني ونظر الى حال من عزله السلطان عن النيابة فانه بمحض العزل
 يذهب منه وقد حصل له من الرفعة والسطوة والطاعة على الخلق حال
 النيابة فالنائب خادم للسلطان بقوة السلطان فتي ما عزله ذهبت

قوته ليس كذلك ومعنى الشريك فان له قوة مستقلة عن قوة شريكه
يتعاونان بهما على فعل ما فيه مصلحتهما فان تفارقا سالت لكل منهما قوته
فيدير بها اموره فعلم بما ينهيه مخالفة السنن الضرورية نفسه وضرورية غيره
من الخلق ومن المعلوم فساد الدعوى المخالفة للضرورة ومكابرة مدعيها
ومخالفته للحق عن علم ومحمد وخامسها ان ما نقله عن ابن عباس ليس له حجة
به فانه لم يفسر كلمة القدر التي في قوله وحملها على معنى خلق الله سبحانه افعال
العباد حمل باطل بالضرورة لما عرفت من مخالفة ذلك لضرورة بعث الرسل
وضرورة الفرق بين ما يصدر عن العباد باختيارهم وبين غيره والعاى
المنصف يحل عن المخالفة لضرورتين معلومتين لديه وشان مثل ابن عباس يحل
عن المخالفة ما هو معلوم لديه فكيف حال ما هو ضرورى عنده من جهتين فهل
يخالفهما ويلتزم بما ينهيه من الشناعات التي تقدمت وغيرها ولو فرض ثبوت
ما زعموه عن ابن عباس فهل عاقل يقتدى بمن خالف ما ينهى عليه ويجعل
قوله المخالف للضرورة وغيرها من المعلومات الشرعية ديناله
وسماحها ان ما زعموه من تضمن قول نفاة القدر للشرك من حيث
قولهم بان العبد فاعل مستقل تدليس منه من جهة وبهتان من جهة فاما
تدليسه فمن حيث ذهاب المعزلة الى ذلك لزعمهم بان العبد مفوض
اليه فعلة فهو مستقل فيه يفعل حسبما يريد وهو لم يسهم ومفرقة ممن
قال بامامة الثلثة واما بهتانهم فمن حيث نسبته ذلك الى جميع نفاة القدر
وامامية الشيعة منهم وهو نقول ان العبد غير مستقل في اتخاذ فعله بل

هو مفتقر الى الله سبحانه في ذلك لسكن ليس على وجه يصير غير مختار
 في ايجاد الفعل بل بمعنى انه يفعل بما جملته الله سبحانه فيه من القدرة
 والمشيئة وباسباب جعلها سبحانه مقدمات لوجود الفعل بحيث لو فقد
 بعضها لم يحصل الفعل من العبد فالجهاد في سبيل الله يفتقر الى اسلحة
 وهي اسباب جهاده وهي مخلوقة لله من الحديد وغيره والى فرس وغيره
 يركبه والى قوة يقدر بها على ذلك والى مشيئة تبثه عليه والى رد ما يمنه
 عنه من مرض وغيره وهذه جميعها قد خلقها الله سبحانه في العبد لسكن
 على وجه يقدر العبد على صرفها في الحرب وعلى عدم صرفها وعلى صرفها
 في سبيل الله وعلى صرفها في سبيل الشيطان ولولم يوجد الله سبحانه
 هذه المقدمات لما قدر العبد على الجهاد وبعدم وجودها فهو ليس بمجبور
 على صرفها فيه وغير مجبور على صرفها في جهة معينة بل يجوز في حقه
 باختيار منه صرفها في سبيل الله وفي سبيل غيره بل ويجوز في حقه
 صرفها برهه من الزمن في سبيل الشيطان وبرهه في سبيل الرحمن
 حسبما صدر ذلك من غالب الناس في صدر البعثة وبعده وهذه حال
 غير الجهاد من افعال الخلق فتدبر ومن هذه حاله في فعله ليس له شركة
 مع ربه لما عرفت من توقف صدور الفعل عنه على خلق الله سبحانه تلك
 المقدمات له فهو يفعل بما خلقه الله له فهو غير مستقل في ايجاد الفعل وليس
 له شركة معه فيه فافهم حسنا من المثال الذي قد بيناه هنا وفي مسألة نائب
 السلطان ومبايعها ان ما زعمه من تضمن قول النفاة للتعطيل وهو

بزعمه كون البشر يفصل بمشيته بعد ان لم يكن كذلك بدون محدث
 احدث ذلك هو من عظيم بهتانه عليهم فانه صريحاً يقولون ان العبد
 والقوى التي فيه من قدرته ومشيته واختياره ورضاه ومروءه وغضبه
 وحزنه وشجاعته وخوفه وحلمه وجودها الى غيرها وقد خلقها الله سبحانه
 وجميع ما يصدر عنه انما يصدر بهذه القوى التي احدثها سبحانه بقدرته فيه
 نعم يقولون ان العبد هو الصارف لهذه القوى التي جعلها الله سبحانه فيه
 في شؤنه ومقاصده فيوصف بالطاعة لو صرفها فها طاعة الله سبحانه
 منه ويوصف بالمعصية عند صرفها فها حرمة الله عليه فاسباب فعل العبد
 والقوى التي بها يصدر الفعل عنه قد خلقها الله سبحانه فليس ما حدث منه
 قد صدر بغير محدث حاشي فان مشيته وغيرها قد خلقها القديم سبحانه
 فيه اما فهم السني قوله سبحانه فتبارك الله احسن الخالقين وقوله سبحانه
 عن عيسى انا اخلق لكم من الطين كهيئة الطير وقوله سبحانه في حق
 الكفرة انما تعبدون من دون الله اوثانا وتخلقون افكا فان هذه باجمها
 قد دلت على وجود خالق غير الله سبحانه والله سبحانه احسن الخالقين
 لسكونه منشي الخلق من العدم بقدرته ومديرهم برحمته وغيره خالقون
 بالقوى التي خلقهم فيها وباسبابها التي ابدعها وقررها لهم وبمنميه عنهم
 ما يحول بينهم وبين ما يريدون فله **قال السني** واما اجاب عن
 احتجاجهم باية والله خالقكم وما تعملون بانه يريد بذلك اصنامهم فلهنا
 تنازعه في ذلك فان السياق يدل عليه فانه قال اتعبدون ما تبتغون والله

خلقكم وما تعملون فانكر عليهم عبادة المنصوت فالتناسب ان يذكر ما يتعلق
بالمنصوت والتقدير والله خالق العباد والمعبود فانه لو قال والله خلقكم
ومما لكم لم يكن فيه ما يقتضي ذمهم على الشرك بل قد يقال انه افاده
عذرهم فان جملة والله خلقكم حالته وهي تتضمن معنى التعديل فهي
مثل قول هل يذم زيد وهو محسن اليك تريد بذلك ردعه عن ذمه وهو
سبعائه ينكر عليهم عبادة ما ينحتونه بقوله ذلك ولو اريد بذلك خلق
عملهم من الكفر وغيره لم يكن في ذلك ما يناسب ذمهم لكن يقال انها
تدل على ان اعمال العباد مخلوقة لقوله والله خلقكم وما تعملون من
اصنامكم وهي التي تحتوها وذلك غير خال اما انه يريد خلقه لها قبل النحت
والعمل واما يريد قبل النحت وبعده فان قصد اولها فليس فيه حجة على
ان المخلوق هو الصنم المعمول بل المخلوق ما لم يعمل ولم ينحت ولو قصد
خلقها بعملهم فمن المعلوم كون النحت عملهم وعند النفاة ان المتولد
من فعل العبد فعله ليس فعل الله فالنحت والتصوير فعلهم فاذا ثبت
ان الله خلقها بما فيها من التصوير والنحت ثبت انه خالق ما تولد من فعلهم
فدللت على انه خالق فعلهم القائم بهم وما تولد منه وخالق العبد التي قام
بها التولد وايضا فانفس حركاتهم تدخل في قوله تعالى والله خلقكم فانها
عرض فتدخل في مسمى اسمائهم والله خلقهم وما يعرض لهم وحركاتهم
من ذلك انتهى ما خصا من تكريره وغيره مما لم يضر حذفه بمقصوده
قلت وفي هذه وجوه اولها ان ما زعمه بقوله وليسكن يقال انها تدل

على ان اعمال العباد مخلوقة مناقض لما اعترف به السني من منافاة كونها
مخلوقة لله سبحانه لذمهم اهم على عبادتهم لها بل يصير خلقه لعملهم اقامة
عذرهم فكيف يتصور كونه سبحانه هو الخالق لعملهم وهو ينكره عليهم
ويذمهم عليه وثانيها ان مازعمة من كون اعمال العباد مخلوقة له
سبحانه مناف لما وردت به الشريعة من النهي عن صناعة الصنم
والنهي عن عبادته لان ذلك خلقه فيستحيل نهيه سبحانه غيره عن فعل
نفسه بضرورة الدين والعقل وثالثها ان مازعمة بقوله من ان الله
خالق العابد والمعبود ان قصد بالمعبود المين التي يصورها الخلق اصناما
فهي قبل تصويرهم لها غير معبودة بالضرورة وان قصد به نفس الصورة
المنجوتة فهي بالضرورة انما وجدت خارجا تحت الخلق او او تصويرهم
باختيارهم وقدرتهم ومشيئتهم ومن المعلوم عدم تصوير الله لها بل قد
حرم على الخلق تصويرها حسبما تبيننا على ذلك في الوجه السابق فعلم
عدم خلق الله سبحانه فعل عبادته وحينئذ فقوله سبحانه والله خلقكم
وما تعملون معناه خالقكم وخالق الصخر وغيره الذي تعملونه اصناما
ورابعها ان مازعمة بقوله فنفس حركاتهم تدخل في قوله تعالى والله
خلقكم الى اخره من عجائبه فانه لو كانت حركاتهم مخلوقة لله سبحانه فاي
معنى يتصور حينئذ لاومه وذمه الكفرة على قتلهم رسله وفرضه على
عباده الصالحين قتل الكافرين والمنافقين اكون ذلك جميعه فعلمه
قالوم وغيره غير توجه عليهم ومن الضروري كون حركة البشر

لقتل غيره وغير ذلك انما تصدر عنه باختياره ومشيئته وليست حركته
في ذلك مثل حركة المرتعش خلقة ومن هنا يعلم كون الذي خلقه الله
سبحانه في البشر القوة التي نبتت عنها الحركة منهم ومن هذه الجهة
امر سبحانه عباده بالحركة في جهاد الكفرة وفي الصلوة وفي الحج
 وغير ذلك ونهى سبحانه عن الحركة في سرقة مال المسلمين وفي الزنا
 وفي شرب الخمر وغير ذلك فعلم كون حركاتهم في معاشهم ومعادهم
 باختيارهم فهي ليست مخلوقة لله سبحانه وخامسها ان ما زعمه من
 كون حركات العباد مخلوقة لله سبحانه لسكونها عرضاتهم هو من
 تناقضه البين لما تقدم منه من تصديقه بالضرورة الفارقة بين حركة المرتعش
 خلقة وبين حركة المختار والفرق داليل ضروري على ان الله سبحانه
 لم يخلق حركات عباده التي تصدر باختيارهم ومشيئتهم وعلى انه خلق ما لم
 يصدر باختيارهم ومشيئتهم مثل حركة المرتعش وحركة النبض ولمحات
 البصر وغير ذلك مما خلقه سبحانه فيهم مثل حركة القلب والريه فانها
 قد خلقت متحركة بدون مشية العباد وليس لهم قدرة على تسكينها
 فهذه نهاية ما برهنا به على فساد ما ناقش به السني في اجوبته هذه الشبه
 الثالث ولتعرض لباقي شبههم في المقام حتى تتم الفائدة لمن نظر الى هذه
 المسئلة هنا وهي سبع فيصير مجموع ما زعموه عشر شبه فبها زعمهم
 ان العبد لو كان هو الموجد لفعله لكان طالما بتفاصيله فان ايجاد الشيء
 غير متصور بدون العلم به والتالي باطل لانا حال الحركة نفعل حركات

جزئية لانعقادها وانما قصد الحركة الى المنتهى وان لم يقصد جزئيات تلك الحركة ورد بان الابدان لا يستلزم العلم بالوجود فانه قد يحصل الفعل من الفاعل طبعاً فان النار تحرق طبعاً من غير علم وتوقف ايجاد الشيء على العلم به من فاعله مختص بالفاعل المختار القاصد الى الفعل وليس يلزم من ذلك ان يعلم بتفاصيل الفعل بل يجزى العلم به في الجملة حسبما يجده من انفسنا ضرورياً لصدور ما نفعله باختيارنا من غير تقدم علم تفصيلي لنا بتمام خصوصياته وهذه الضرورة هي القاضية بفساد قول من زعم لزوم العلم التفصيلي فيما نفعله باختيارنا قبل فعله { ومنها } زعمهم انه لو كان العبد هو الموجد لفعله وفرضنا تعلق مشيئة العبد بتحريك شيء وتعلق مشيئة الله سبحانه به بتسكينه فوقوعهما معاً محال وعدمهما معاً محال فان الجسم يستحيل خلوه عنهما فلو صدر احدهما لكان ترجيحاً بدون مرجح لما فرضنا من كون كل منهما علة تامّة في التأثير ورد بانه في الفرض الزبور انما يصدر ما تعلق به مشيئة الله سبحانه من حيث عدم تناهي قدرته في الشدة ولايس ينافي ذلك كون كل منهما علة في التأثير لما هو ضروري من غلبة القوى الضعيف فالضعيف علة تامّة تام لم يعارضه القوى فان عارضه صارت قوته مانعة من تأثيره { ومنها } زعمهم ان الفاعل يجب ان يكون مخالفاً لفعله في الجهة التي يتعلق بها الفعل وهو الحدوث والعبد محدث فهو غير قابل لتأثيره في الحدث ورد بان الحدوث امر اعتباري والفاعل غيره وثر فيه بل هو مؤثر في الماهية ومعنى تأثيره

بالمجاهدة لها { ومنها } زعمهم ان العبد لو كان هو الموجد لفعله لجازمته
صدور الجسم فان المجوز لصدور الفعل منه امكانه وهو متحقق في الجسم
ورد بان عدم وجود الجسم منه ليس لعدم صحته فاعليه العبد بل لما هو
مقرر ومسلم عند الطرفين من محالية صدور الجسم عن الجسم فكون
الشيء جسما مانع من صدوره من فاعل هو جسم { ومنها } زعمهم ان
العبد لو كان هو الموجد لفعله لقدر على فعل مثله من جميع الجهات ومن
المعلوم لدينا تماثل المماثلة ولو بذلتا تمام الجهد والقادر على الفعل يقدر
على مثله ورد بان المماثلة غير متميزة مطلقا بل قد وجدنا بعض المجيدين في
الكتابة فوجدنا الحروف المتجانسة متماثلة في نسخهم اما بدون فرق
بينها ومن المعلوم تحقق المماثلة على تقدير علم الفاعل على وجه التفصيل
بما فعله اول دفعة وعدم وجود المماثل منه انما يثبت عن غفاته عن
بعض خصوصيات ما فعله سابقا ومن هذه الجهة نجد بعض الماهرين
في صناعاتهم يماثلون في الجزئيات التي تصدر عنهم { ومنها } زعمهم
ان العبد لو كان هو الفاعل لفعله لثبت خيريته ما يفعله من بعض ما فعله الله
سبحانه فان من جملة فعله خلق الموفيات من الحيات والمقارب والسموم
ومن جملة فعل العبد ايمانه بالله ورسله وكتبه وعمله صالحا ورد بان هدى
العبد الى ذلك وتوفيقه الى فعله والقوى التي قد صدر بها ذلك منه جميعها
من الله سبحانه وانما صارت هذه فيها خيرية عظيمة لامن جهة نفسها
بل من جهة تفضل الله سبحانه على فاعلها بالثوابات وهي فعل الله سبحانه

ولا يست بفعل العبد ولو قصد بالخيرية " انفعية ايمان العبد من خالق المؤذيات
 فان ايمانه موجب لسعادته والمؤذيات مضره في الدنيا لا لبعاد فيجانبون
 بان المؤمن يتحمل المشاق في الدنيا من التعب في فعل الطاعة وصعوبة
 المجاهدة في الجانية عن المحرمات وذلك نظير ضرر المؤذيات في الدنيا فانه
 من المعلوم كون الضرر الحاصل من المؤذيات دون ما يترتب عليهما من
 الحكم العظيمة ومن هذه الجهة خلقها سبحانه فزعمهم ان ايمان العبد
 خير من خلق الله المؤذيات من غلظهم وجبرتهم على البهتان فان ايمان العبد
 مصلحته تعود الى نفسه وخلق المؤذيات مصلحتها تعود الى عامة العباد
 لما في خلقها من الحكم العظيمة " اهم من دون ريب { ومنها } زعمهم
 ان العبد لو كان هو الفاعل لفعله لم يناسب صدور الشكر منه لله على
 الطاعة وعلى معرفته الله والمسلمون مجمعون على الصحة وعلى الوجوب
 فاي معنى لشكر الله سبحانه على فعل غيره ورد بان الشكر ليس على نفس
 المعرفة والطاعة بل على المقدمات وهي خلق الله سبحانه من القدرة
 على ذلك والتوفيق اليه وبعث الرسل بايات بينات وغيرها من المقدمات
 التي هي نعم عظيمة يمجز الخلق عن تاديه شكرها قلت هذه هي
 الشبه التي قد ذم السني خصمه على تركها واناسف على عدم تعرضه لها
 وهي حسبما ترى شبهها ضئيفة ليس يليق بمن يزعم العلم والمعرفة التفوه
 بها قال الشيعي وذهبت اشاعتهم الى ان الله يرى بالعين مع انه
 مجرد عن الحواس وقد قال الله تعالى لا تدركه الابصار ولا يحيطه

لان المدرك بالعين يكون مقابلا وفي حكمه وخالفوا جميع العقلاء وذهبوا الى تجويز ان يكون بين ايدينا جبال شاهقة من الارض الى السماء مختلفة الالوان ولانشاهدنا واصوات هائلة ولانسمعها وعساكر مختلفة متعاربة بحيث تفس اجسامنا اجسامهم ولانشاهد صورهم ولا حركاتهم ولانسمع اصواتهم الهائلة وان نشاهد جسماني غاية الصغر كالذرة في المشرق ونحن في المغرب مع كثرة الحائل يتناوبينه وهذه هي السفسطة قال السنن ونجيب بوجوه احدها ما اثبات رؤية الله بالبصر في الآخرة فهو قول سلف الامة وانتمها وقد تواترت الاخبار بذلك عن النبي ص وجهه والقائلين بما يقولون يرى عيانا مواجبه كما هو المعروف بالعقل فان كان بعض اهل السنة اخطا في بعض احكامها لم يكن ذلك قدحا في مذهب اهل السنة فانما السنادعي العصمة لكل صنف منهم وانما ندعي انهم غير متفقين على ضلالة وان كل مسألة اختلف فيها اهل السنة والرفضه فالحق فيها مع اهل السنة ولم تنفرد الرفضه عن اهل السنة بالحق وليس في الرفضه قول قد خالفهم فيه اهل السنة غير خطا امامه اثني عشر وعصمتهم انتهى ملخصا مما ليس يضر حذفه بمطالبه قلت غير خفي على من نظر الى ما في هذه الشبهة والى ما تقدم منه ومنافاته يجد تكريره لها ونحن هنا نشير الى فسادها من حيث تقدم بيان الحق منافيتها وذلك من وجوه احدها ان ما زعمه من ان الرؤية مذهب السلف وانهم المسلمين دعوى منه غير نافعه له على فرض

ثبوتها من حيث عدم وجود دلائل يدل على وجوب متابعتها من نـسب اليهم ذلك بل قد دل الدلائل مثل خبر الثقلين وغيره على عدم العبرة بقول من خالف المترة وقد مضى بيان مخالفتهم من عندهم للمترة فان قال قد تظاهرت السنة بذلك قيل من المعلوم عدم حجتيه ما تفردتم به نقله على من خالفكم من حيث انه من باب الشهادة لنفس ولو قطعنا النظر عن هذه الجهة فمن المعلوم كذب ما زعموه سنة من حيث مخالفتهم لنص الفرقان العظيم حسب ما مضى تحقيق ذلك وثانيها ان ما نقله عن جمهور القائلين بالرؤية بانهم يرونه عيانا بالمقابلة يخالف لضرورة العقل لتوقف ذلك على انه في جهة حتى تقابل فيرى فيها وقد مضى بيان محالية كونه سبحانه في جهة لتنزهه سبحانه عن الحاجة الى غيره وعن فعل العبث وللزوم تعدد القديم فان كونه في جهة يستلزم قدمها من دون ريب وبضرورة العقل والدين قد ثبتت اوليته سبحانه وعلم تقدمه على عامة الموجودات وتأخرها عنه وثالثها ان ما ذكره من خطأ بعض اهل السنة في احكام الرؤية الى اخره انما يريد به قول من زعم منهم انه سبحانه يرى بدون وجوده في جهة ومن المعلوم خطئهم في ذلك لمخالفتهم الضرورة في ذلك من حيث توقف الرؤية بالضرورة على ان المرئي في جهة ولو تبعا لوجود معروضه فيها وما زعمه من دعوى عدم اتفاق من تسمى باهل السنة على خطأ مثل اتفاق الشيعة عليه قد عرفت فساد هاتين الدعويتين

قال السني الثاني ان القائلين بان الله يرى بغير مقابلة هم القائلون
بان الله ليس فوق العالم الى اخر ما مر سابقا منه فاطال هنا بدون طائل
وقد تقدم فيما مضى بيان فساد هذه الشبهة فافى نقله هنا من ثمرة سوى زيادة
التكرار وعند التحقيق هذه الشبهة شرح لما نقله في الشبهة المتقدمة
من هذه الجماعة **قال السني** الثالث ان يقال اهل الحديث والسنة
المحضة متفقون على ان الله على العرش مباينا خلقه وعلى الرؤية وحيث
فن اثبت احدهما اقرب الى الشرع والعقل ممن نفاها جميعا ثم كرر
ما مره سابقا من ان الرؤية قد ثبتت بايات الفرقان العظيم وبالسنة
وبما نقل عن الصحابة وليس عند النفاة سوى العقل بزعمهم وقول
المتنافذين وهم اشعريتهم من حيث قولهم بالرؤية ونفى الجهة اقرب
من قول من نفى الرؤية فان اثبات موجود غير مشار اليه ولا يقرب منه
شيء ولا يصعد اليه شيء ولا ينزل منه شيء ولا يدخل في العالم ولا هو
خارجه وغير ذلك تنكره الفطرة السليمة فاثبات وجود الرب على
العرش من غير ان يكون جسما اقرب الى العقل واولى بالقبول من قول
النفاة انتهى ما خصا قلت وهذه الشبهة دعاوى محضة قد مر
ذكرها وما وبيان فسادها وهي عبارة في المعنى عن اول شبهة في المقام
وشرحه لها بما قدم في بيانه منه من الباطل الذي قد شرحناه **قال**
السني الرابع ان اشعريتهم يقولون بان الله قادر على ان يخلق
بمحضرتنا ما ليس بشاهد وما نسمعه من اجسام واصوات وان يرينا

ما بعدنا ولم يقل منهم قائل بان ذلك موجود بالفعل بل قيل لهم بعد
تجوزكم الرؤية بغير جهة لزمكم تجوز ذلك فاجابوهم باننا نجوزه
نعم قد وقعت المنازعة في رؤية النبي ص في الدنيا وقد ثبت في صحيح
مسلم ان النبي ص قال انه ان يرى احد منكم ربه حتى يموت وقد سئل
موسي الرؤية فتنها وما آحاد الناس افضل من موسى انتهى ملخصا
من حشوه وتكريره قلت وفيه وفيما قبله وجوه من الباطل
احدها مازعه من اتفاق اهل الحديث والسنة المحضة على القول
بالرؤية وبان الله فوق العرش فقد عرفت بهتانه في ذلك وما ناسبه اليهم
هو مذهب الحشوية المجسمة خاصة ولذلك نقل السبكي في طبقاته
في ترجمة اشعريهم عن الجمهور منهم ان ما ذهب اليه من العقائد التي منها
القول بالرؤية وحدها هو مذهب اهل السنة الخلف منهم والسلف
ومثله نقل عنهم صاحب قف وشارحوه وثانيتها مازعه من كون الله
سبحانه على عرشه فقد عرفت فيما مضى مخالفة هذه الدعوى للشريعة
والعقل فهي باطلة والمجيب الغريب من السني حيث زعم ان مدعى
الرؤية النافي للجهة اقرب الى الحق من نقاتها وذلك من حيث
مخالفته في هذه الدعوى لضرورة نفسه وضرورة عامة ذوي العقول
وهل يتصور وجود حق في دعوى قد خالفت الضرورة التي قد قامت
على حاجة المرئي الى كونه في جهة ليتوجه اليها ناظره فينظره فيها
وثالثها مازعه من ان اثبات موجود غيره شار اليه الى اخر قوله

فانه محبوبه ليس مثلها اعجوبة لما علم بالضرورة الشرعية والمقلية
ان الله سبحانه اقرب الى البشر من جبل للوريد وهو الذي يحول بينه
وبين قلبه ومصره بين لسكونه علة موجودة للعالم باجمعه وليس يتصور
اقرب الى الشئ من علته وما درى السنى بان الله سبحانه متفرد بالقدم
فهو سبحانه موجود وحده فهل يتصور ان يشا اشارة حسية الى
الموجود الذي جل عن الحلول في جهة لوجوده قبلها وقبل غيرها وغناه
عن المالمين وتنزهه عن فعل المعبث فالنزول والصمود الحسى في حق
من هذه منزلة لطفه في حق عباده محال فمعنى الصمود اليه قبوله من
عباده الجبرى على مقتضى طاعته ثم رضاه عن فاعليها واثابهم عليها
ومعنى النزول من عنده ايصال لطفه الى عباده ووصول رحمة اليهم
وتسديدهم الى ما يرخصيه ومعنى عدم خروجه من العالم انهم يزل يديره
بنعمه وفضله ومعنى عدم دخوله استحالة دخول العلة في معلولها
ولو جوده قبل وجود العالم وغناه عنه فاي معنى لدخوله فيه حينئذ
ورابعها ما زعمه بقوله انهم يقولون بان الله قادر على ذلك ولم يقل
منهم قائل بانهم موجود في الفعل فانه عار عظيم عليه من حيث نقضه له
بنفسه في العبارة التي بعدها حيث قال فيها بانهم جوزوه مثل تجويزم
لرؤيته سبحانه ورؤيته عنده متحققة فهذه جميعها عندهم متحققة وهي
حسبنا ترى ضرورية الفساد عند من له ادنى شعور يفرق به بين الظلمة
والنور والظل والحرور فملم من هاتين المبدأتين بستانه على اهل مذهبه

وعلى الشيعي وتناقضه من حيث تصديقه للشيعي في العبارة الثانية
 فيما نقله عن اهل مذهبه وخامسها ما نقله من منازعتهم في رؤية
 النبي ص فانه من عظيم مفترياتهم لما عرفته من الشريعة ومن ضرورة
 العقل فانهما قد تطابقا على استحالة رؤيته سبحانه وسادسها
 ما نقله من خبر مسلم الذي دل على عدم الرؤية في الدنيا خاصة فانه من
 عجيب مفترياتهم فان الجهة المانعة عن الرؤية في الدنيا هي بينهما
 موجودة في يوم القيمة لما هو ضروري من لزوم كون المرئي اما جسما
 واما جسمانيا والله سبحانه منزّه عن ذلك ومن لزوم كونه في جهة حتى
 يتوجه نظر المبصر اليها وقد عرفت تزعمه سبحانه عنها فاذعموه من
 تقوية بصر المؤمن يوم القيمة الى حد يرى الله فيه ليس يجديهم نفعا
 من حيث عدم وجود شرط الرؤية قال الشيعي وذهبت
 اشاعتهم الى ان الله امرنا ونهاانا في الازل وليس عنده مخلوق فقال
 يا ايها الناس اتقوا وبكم يا ايها النبي اتق الله ولو جلس شخص في مكان
 خال وليس عنده خادم فقال يا سالم قم يا غانم كل يا نجاح ادخل قيل لمن
 تنادي قال لعبيد اشترتهم بعد عشرين سنة نسبة كل عاقل الى نفسه
 والحق فكيف يحسن منهم نسبة ذلك الى الله في الازل قال
 السنّي ونجيب عنه بوجود احدها ان يقال هذا قول الكلاية وهم
 طائفة من الذين يقولون ان القران مخلوق مثل المعتزلة وليس هو قول

الحديث وغيرهم قلت في هذه وجوه من العجائب أحدها
ان مازمه من ان مقاله الشيعي هو مذهب طائفة من القائلين بان
الفرقان مخلوق من اعجب البهتان واشنعها لضرورة المناقضة بين كونه
مخلوقا حادثا وبين كون الله سبحانه قد نهانا وامرنا في ازاله ومن المعلوم
كون السفه انما يلزم من زعم انه قديم غير مخلوق وثانيها ان مانسبه
الى هذه الطائفة من القول بانه مخلوق بهتان بين عليهم فانه بنفسه قد
نص على انهم قائلون بقدمه في الشبهة الثالثة الالية في المقام وفي
مجموعه الذي زعمه مطابقا بين المعقول والمنقول وهو مطبوع في هامش
منهاجه فنسب الى هذه الفرقة القول بقدمه مثل ما قاله اشاعرتهم
ونقل عنهم رجوعهم عن القول بقدم عبارته وكلماته ومخالفتهم لسلفهم
في ذلك لما حصرهم المعتزلة بقولهم لهم ان حروفه وكلماته حادثه لوجودها
شيئا فشيئا ثم يعدم المتقدم منها بعد وجود المتأخر منها وذلك ضروري
عياني فان قيل القديم منه النفس الذي هو عبارة عن قيام الطالب بنفس
الطالب ولولم يوجد المطلوب منه وبعد وجوده هو مأمور بنفس ذلك
الطلب الموجود قبله من غير تجديد طلب فكم من رجل ليس له ولد
ويقوم في نفسه طلب تحصيل العلم منه بعد وجوده وذلك بين قيل هذه
الجملة معنى مازمه شارح كف وغيره من مصنفيهام وهي غير نافعة لهم
في المقام ولودفع بها فخر الدين في عقايد والقاضي عضد الدين في كف
وغيرهما بعض المحاذير على زعمهم لما قاله بعض المحققين حسبما نقله عنه

مما لوحقت من ان ما يجده العاقل في نفسه قبل وجود المأمور المطلوب منه هو المزمع على الطلب به وجود المطلوب منه لما هو ضروري من ان الطلب امر نفسي موقوف وجوده خارجا على وجود طالب وجود مطلوب منه حتى يطلب منه فان المعاني المؤلفة من معان عديدة موقوف وجودها على وجود ما تلقت منه فلو وجد بعضها ولم يوجد بعض لم يوجد المعنى المؤلف من جميعها فان سيرورة الرجل ابا موقوفه على وجود امرئ وتزوجه بها وحملها منه ثم وضعها حملها فامالو لم يتزوجها بل لو تزوجها ولم تلد منه فليس باب وجوده حال تمام المعاني النفسية ومنها ما نحن فيه حسبما عرفت فلم فساد ما زعموه من قدم الطلب بالضرورة المشار اليها وثالثها ان ما نسبته الى السكرامية من القول بانه غير مخلوق جهتان فايهم للنقله صاحب فف وشارحوه والقوشجي في شرحه فتجريد وغيرهم من قولهم بحدوثه وعدم قدمه لكنه قائم به سبحانه قال النسفي الثاني ان يقال اكثر ائمة الشيعة يقولون بانه غير مخلوق وهو الثابت من ائمة اهل البيت وحينئذ فهو قول من اتاويلهم فان لم يكن حقا لمسكن ان يقال بغيره منها قلت فيها وجود من الباطل احدلها ما نسبته الى اكثر ائمة الشيعة من انه غير مخلوق فان ذلك من مفترياته الشفعية عليه هذه كتبهم تنادي بجهتانه عليهم ومثلها كتب اهل مذهبه فانهم مشحونون بالنقل عنهم بانه حدث مخلوق وثانيها ما نسبته الى ائمة اهل البيت فانهم مثل سابقه ماوم البهتان ويشتم لذلك كتب الطرفين وثالثها

فلزمه من قوله فان لم يكن حقا يمكن القول بغيره فانه ليس له دخل بعمل
البحث فان الخصم قد نسب الى الجمهور القول بقدم الفرقان العظيم فثبت
عليهم ما قد عرفته من الطامة ونجوز غيرهم القول بمحموثة على تقدير فساد
القول بقدمه ليس بجدي جمهورهم نعماقى ثمرة فيماز عمه وما مدخلية في
مقام البحث قلب السني الثالث ان يقال ان السكالية والاشعرية انما قالوا
ذلك من جهة متابعتهم للاعتزلة في قولهم بعدم قيام الحادث بالله سبحانه وهم
طامون بادل يقينية ان الكلام يقوم بالتكلم مثل ما يقوم العلم بالعلم والقدرة
بالقدرة والحركة بالتحرك وانما يخالف الله منه في غير موصوف لذلك الغير
فان الصفة القائمة بمحل عاد حكمها على ذلك المحل فتكون الشجرة هي
المنادية انى انا الله دون الله ويلزم ان تسمى هي المنادية المكلمة لموسى
وايضالو لم يكن متكلم في القدم لزم اتصافه بتيضحه من السكوت او
الحرص ولو كان تكلمه قائما بنفسه لزم ان تقوم الصفة بنفسها وان خالفه في
نفسه لزم ان تكون نفسه موصفا لما هو حادث وهذه جميعها باطلية فلزم
قدمه والصوت قدمه مما تنعم لعدم بقاء زمانين فلزم ان يكون القديم معنى
ليس بحرف وصوت وحيث قد فهو معنى واحد فانه لو فرض زيادته عليه لم
يصل الى حد محدود ويمتنع وجود معان ليس لها نهاية انتهى فلهذا من
حشوه وتكريره وفيه وجوه من العجائب تشير الى هنا وقد تقدم بيان
قالها احد ها ان ما نسبته الى اولى هاتين الفرقتين من القول بان الفرقان
العظيم قد تم مناقض لما نقله عنه في اول شبهة من القول بانه حادث

وما ندرى ما الباعث له على الكذب والتناقض وثانيها ان ما نسبته الى المانعين من قيام الحادث بالله سبحانه بانهم عالمون بان التكلم يقوم بالتكلم من عجب كذبه عليهم كيف ينسب اليهم ذلك بعد علمه بانهم يقول بان التكلم فعل لله سبحانه قد خلقه في غيره مثل الشجرة وغيرها وهذه كتبهم تناوى بذلك وهو بنفسه قد نقل ذلك عنهم في المقام وفيما مضى فواجه كذبه عليهم فان قال قد قامت ادلة يقينية على قيام التكلم بالتكلم قيل له ان ذلك في البشر وغيرهم من المخلوقات ومن المعلوم عدم مشابهة الله سبحانه خلقه حتى يجري عليه ما جرى فيهم بل قد عرفت فيما مضى محالية قيام الحادث بالقديم بمعنى صروحه له ومحالية تعدد القديم وليت شعري ما الدليل اليقيني الذي دل على قيام تكلم الله به مثل البشر فان قال قياس الغائب على الحاضر قيل له قياس الغائب على الحاضر ليس بدليل من حيث عدم العلم بحال الغائب فكيف بالغائب الذي قد علمنا باننا ليس كمثل شئ وقد نص هو في كتابه العزيز على انه قد خلق تكلمه في الشجرة فنطقت عنه باتى انا الله وثالثهما ان ما زعمه من لزوم وصفه بالسكوت او الخرس هو من عجابه لما هو ضروري من ان التكلم ليس بصفة له سبحانه بل هو فعل مثل خلقه سبحانه للبشر وغيرهم فتى وجدت المصلحة فعله فهو سبحانه موصوف بالقدرة على حاملة الممكنات ومنها خلقه ما ينبغي عن مقصوده في بعض مخلوقاته نعم لو فرض كونه من صفاته القائمة به لتوجه ما زعمه وقد عرفت فيما مضى كون المخلوق مثل الشجرة وغيرها تارة تنطق خلق الله سبحانه

فيهما مقصوده مثل قولها انا الله فانه من الضروري كون نطقها بذلك عن الله
وليس عن نفسها لعدم كونها الله بالضرورة وتارة تنطق عن نفسها مثل
نطق الناقة وشهادتها بالتوحيد والرسالة لخير الرسل ومثل نطق الضب
بذلك وخالق نطقها جميعا هو الله سبحانه فتقول السني فتكون الشجرة
هي المنادية اني انا الله ينقض به على خصمه معلوم الفساد لقولها ذلك
عن الله حسبما ينهنا عليه وهو معنى معلوم الصحة خال من المحاذير ومن
هنا وجب المصير اليه ورابعها ان مازعه من لزوم كون القديم معنى
ليس حرفا وصوتا قد عرفت استحداثه من حيث لزوم تعدد القديم ومن
حيث كون اتكامل الذي هو الطالب معنى من المعاني النسيية فيستحيل
وجوده بدون وجود ما يتوقف عليه معناه من وجود المطلوب منه الذي
هو حادث من دون ريب وخامسها ان مازعه من وحدة معناه
مخالف لضرورة الدين والعقل لتعدد معناه نوما فانه منقسم الى طلب
وخبر وهما معنيان متناضيان وصنفا مثل صل وصم وزك وغيرهما من
اصناف الطالب المتعددة بحسب تعدد متعلقاتها وهي معان مختلفة
بالضرورة ومثلها اصناف معاني الخبر ولذلك قال سبحانه انا نزلنا عليك
الكتاب تبينا لكل شئ وغيره مما هو في معناه وسماي سمها ان
مازعه من امتناع وجود معان ليس لها نهاية هو من عجائب خبطه فان
كمال الباري سبحانه ليس له نهاية وهو موجود بضرورة الدين والعقل
ويستحيل تناهيه وذلك يدهي لاستلزام التناهي محدودية الباري

تعالى وامتاع ذلك من اعظم الضروريات ولعل السني قد تائق من بعض
 الطلبة قاعدة محالية وجود معان غير متناهية وهي محصورة بين حدين
 اول واخر فلم يثبت الى معنى هذه القاعدة فجعل معانها مطلقا قال
 السني الرابع ان يقال الخطاب لعدوم لم يوجد بعد مشروطا فيه وجوده
 اقرب الى العقل من متكمم ليس يقوم بكلمة به واما خطاب من لم يره
 مشروطا وجوده فان الموصى قد يوصي بامور ويقول انا امر الوصى بعد
 موتي بصرف ثلثي في سبيل الله فان باغ ولدي فهو الوصى وانا امره
 باعمال الخير لي بل يقف وقفا يقي بعده سنين عديدة ويا امر الناظر الذي
 يخلفه بعد بامور واما القائل يا سالم يا غانم فان قصده خطاب حاضر ليس
 بموجود فهو محال واما ان قصده خطاب من سيكون بعد مثل ان يقول
 قد اخبرني الصديق ان امتي تله صيبا يسمى غانم فان ولده فهو حرو وقد
 جعلته وصيا على ولدي وانا امرك يا غانم بان تحسن اليهم لم يكن ذلك محتما
 فان الخطاب فيه لحاضر وقد يخاطب العاقل من يستحضره ويتذكر
 اشخاصا فيقول اما امرتكم بالمعروف ونهيتكم عن المنكر وقد روى
 الشيخه واهل السنة ان عليا ع لما امر بالطف قال اصبر يا حسين لعلمه
 بانه سيقتل والنبي ص ذكر الدجال وخروجه وامر العباد بالثبات وبعد
 لم يوجد العباد الذين امرهم والمسلمون في صلواتهم يسامون على النبي
 مخاطبين له بذلك وهو ليس بحاضر عندهم ولما كان حاضر في قلوبهم وقد
 قال تملأ انما امره اذا ادششتا ان تقه ليله كنز فكه ذ وهو عندا كثر

اهل العلم خطاب لمن يعلمه الرب تعالى في نفسه وان لم يوجد معدوم قال
انه عبارة عن شرعه التكويني قد خالف مفهوم الخطاب وبالجمله فنحن
لم نقصد هنا صرف قول من زعم ان الفرقان قديم واحد وغيره من السلف
يقولون ان الله يتكلم بصوت لكن لم يقل احد منهم ان ذلك الصوت
المعين قديم انتهى ملخصا من تكريره وحشوه وفيه وجوه من العجائب
احدها ما زعمه من اقربيه خطاب المعدوم الى اخره فقد عرفت
الحق في هاتين المسئلتين بالبرهان الضروري العقلي والسني هنا لعلمه
بذلك لم يقدر على ازيد من دعوى اقربيه خطاب المعدوم من متكلم ليس
يقوم تكلمه به لما عرفته من مخالفة هاتين الدعويين للعقل والشرع فليت
شمري ما الدليل الذي دل على ما زعمه فلم يشر اليه عوض تطويله المقام
بما ليس ينبغي ونحن قد حذفناه وثانيها ما زعمه من مسئلة خطاب الموصي
فان قصده به تحقق الخطاب منه له وهو معدوم فقد عرفت استحالة ذلك
ولو قصده به انه قد فرض وجوده فخطبه فن المعلوم كون الفرض مناقض
لا وجود العقلي فيصير الخطاب مفروضا ليس حقيقيا فيعود الى الوجه
السابق والمنصف يعلم بان مقصود الموصي من ذلك امر من حضر عنده
واخبار غير الموجود بما قد اوصى به ايعمل عليه وليس في ذلك خطاب
لغير الحاضرين ومنه بيان مسائل الشريعة التي صدرت من النبي ص
لمن حضر عنده وقوله اهم فليبلغ الحاضر الغائب من حيث علمه بعدم
شمول خطابه لمن غاب عن مجلسه فاحال من لم يوجد وبالجمله فالقصد

من الطلب اما امتثال المطلوب منه واما قيام الحجة عليه به لو لم يمثل له
وليس شيء منهما يتصور في حق الممدوم فان وجد طالب عاقل من ممدوم
وجب صرفه الى ان المقصود منه بيان ما تضمنه للحاضر بن ليوصله الباقي
منهم الى زمان وجود الممدوم حتى يعمل على مقتضاه ولو لم يقصد منه ذلك
لثبت سفة الطالب من دون ريب وثالثها ما زعمه بقوله واما قول القائل
يا سالم يا غانم فان قصد به خطاب حاضر ليس بموجود الى اخره فانه معلوم
الفساد لما عرفته من كون المقصود بالخطاب اما حمل المخاطب بما خوطب به
واما اقامه الحجة به عليه فما الثمرة في خطاب من هو حاضر في العلم دون
المعين فان فرض حضوره حسبما عرفت فيما مر غير موجب لتوجه
الخطاب اليه حقيقة بل يتوجه فرضا وهو سفة فانه يعترض على من
هذه حاله بان من تخاطبه ليس بموجود فاوص من يخاطبه عنك بعدم وجوده
قالذي يخرج عن السفة امره شخصا بان يعتق غائما عنه وبان يجعله وصيا
على ولده بعدم وجوده ورشده وهو المعنى الذي بيناه في الوجه الثاني فان
قال قد يخاطب العاقل من يستحضره الى اخر قوله قيل له هذه ليست من
باب الخطاب لما بيناه من انه معنى من المعاني النسبية واعدم الفائدة في
ذلك بل هو من باب حديث النفس وما يتصوره وتقرضه ولذلك يعد
من يظهر ذلك بلسانه وهو في محل ايسر منه مخاطب سفيها من دون ريب
فان قال قدروى الشيمة وغيرهم قول على ع اصبر يا حسين قيل له من
المعلم ما ان الحسن ع قد كان معه لسانا لصفه فبالطاف فخطابه له

بذلك تصور على وجهين أحدهما أنه حاضر لديه فخطابه قاصره بالصبر
على ما يصدر عليه فيما بعد من المصائب في الطاف فالحطاب حينئذ على وجه
وثانيهما أنه قد صدر ذلك منه ونجمله غائب عن مجاسه وحينئذ فتصوده
من ذلك ما يلزم الخطاب وهو اتصال من حضر عنده ذلك له مثل قول
الموصى المعروف من لزوم السفه لو لم نحمله على ذلك قدبر ورابعها
ما نقله من خبر الدجال قاصر بالثبات لمن لم يوجد من المسلمين فإنه من
عجيب تدائسه وبهتانه على خير الرسل ص بيانه لقوله الشريف بمعنى
مخاف لما ثبت عنه صحيحا من طرق عديدة منها ما نقله مسلم في صحيحه
فانه روى فيه حديثا دل على تجويز النبي ص خروجه في زمانه لقوله
فيه فان خرج وانا فيكم فانا جميعه دونكم الخبر قاصره ص بالثبات مختص
بمن حضر عنده دون من يأتي بعد وامره بالثبات بعد ما نقلناه من هذه
العبارة من الخبر بعد قوله فيه فن ادرك منكم فليقرء عليه فواتح سورة
الكهف الى قوله يا عباد الله فاثبتوا الى اخره فعلم من نفس الخبر ان
الخطابين بالثبات هم الحاضرون وعلى فرض صحة ما زعمه في معنى الخبر
فهو محمول على ما قلناه من باب تبليغ الموجود لمن يوجد بعد ومن باب تبليغ
الحاضر الغائب لما بيناه فيما مضى من الوجوه وخامسها ما ذكره من
تسليم المسلمين على النبي في الصلوة فانه من عجيب غشه للفظة فانه
يسلمون عليه من حيث علمهم بوجوده في عالم البرزخ لحلول روحه
الشريفة في قالب لطيف مثل قالبه الديوى وهي متعممة بالاطاف الله

سبحانه الى يوم القيمة" وهذه حال سائر الرسل وعباد الله الصالحين فاین من هذه حاله ممن هو معدوم صرف لم يوجد بعد ورساں سبها ما زعمه بقوله ان كن خطاب لمن يعلمه الله فانه من عجائبه لان اية المقام مسوقة لبيان كمال قدرة الله سبحانه على ايجاد الممكنات وعدم الحاجة الى الله ومباشرة ومهملة بل يوجد الممكن بمحض مشيئته سبحانه به وحيث لم يكن اتقريب ذلك الى عقول العامة اظهر من قول كن عبرة سبحانه لقيام الضرورة العقلية والشرعية على عدم الحاجة فيما يوجد الى قول كن وغيره ولذلك عقبه بقوله سبحانه فسبحان الذي بيده ملكوت كل شئ واليه ترجعون وسابحها مانقله عن احمد وغيره من السلف من تكلمه سبحانه بصوت فان قصده منه خاتمه سبحانه ذلك في غيره فهو الحق حسبما مضى بيانه ولو قصده به قيامه بنفسه سبحانه فقد صرفت فسادة وعلى التقديرين فقدمه محال لضرورة حدوث الصوت قال الشيعي وذهب جميع من عدى الامامية والاسماعيلية الى ان الرسل واوصياهم غير مصومين فجوزوا به من يجوز عليه الكذب والخطا والسرقة فأي وثوق يبقى للعامة في اقوالهم وكيف يتقادون لهم وكيف يجب اتباعهم مع تجوز ان يكون ما يأمرون به خطا ولم يحصروا الاثمة في عدد معين بل كل من بايع قرشيًا انما قدت امامته عندهم ووجبت طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا الحال وان كان على غاية من الكفر والفسق والنفاق قال السمع ، ونجيب بان ما ذكرته من الجمهور من نفي العصمة عن

الرسول وتجوز السرقة عليهم والكذب والخطأ كذب على الجمهور
فإنهم متفقون على أن الرسول معصومون فيما يلقونه عن الله وليس يجوز
أن يستقر في شيء من ذلك خطأ باتفاق المسلمين والجمهور الذين
يجوزون الصغار عليهم ومن يجوز الكبار يقولون بأنهم غير مقرين
عليها بل يجعل لهم بالتوبة منها من المنزلة اعظم مما كان قبل ذلك فليس
في المسلمين من يقول يجب طاعة الرسول مع تجوز أن يكون أمره
خطأ وأما عصمة خلفائهم فلم يقل بها غير من ذكرهم ولم يتابعهم عليها سوى
الباطنية المنافقين الذين هم شيوخهم الكبار أكفر من اليهود والنصارى
والمشركين وهذه سيرة أهل الرفض يتجاوزون عن جماعة المسلمين
إلى اليهود وغيرهم من الكافرين فيتولونهم ويتابعونهم ويماونونهم في
القتال وغيره وليس المنافقون في طائفة أكثر منهم في الرفضة حتى أنه
ليس فيهم من لم يكن فيه شعبة من شعب التناق قال ص أربع من كن
فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من التناق
أن حدث كذب وأن أثنى خان وأن ما هدغدر وأن خاصم فجرا أخرجاه
في الصحيحين ثم سرد آيات تدل على النهي عن تولي الكفرة وتعرض
للمهدي حسبما تعرض له في الماضي وتعرض لمسئلة عصمة أئمة الخلق
وغير ذلك مما سلف وليس في نقل ذلك ثمرة لتقدم بيان الحق فيه جميعه
ولنشر إلى فساد ما نقلناه عنه هنا بوجوه أحدها ما زعمه في مسئلة
عصمة الرسل فقد عرفت بهتانه على الجمهور فيما نسب به إليهم هنا في الماضي

وثانيها ما زعمه في مسئلة عصمة ائمة الخلق بعد الرسل فقد تقدم بيان عصمتهم على التحقيق وان حالهم حال الرسل في ذلك وثالثها ما وصف به الرفضه من متابعتهم الكفرة فان قصد بهم مطلق من نسب نفسه الى الشيعة فليس بحجة معهم وليس يضر ذهاب جماعة بل فرق منهم الى الباطل بالفرقة التي قد قابلها هو بالبحث ولو قصد بها وحدها فقد عرفت بالبينات القاطمات الى هنا كون هذه الفرقة وهي اثني عشرية الشيعة هي جماعة المسلمين العاملة بالشريعة وهي الفرقة الناجية من بين ثلث وسبعين فرقة ومن خالفها دخل في قوله ص والباقي في النار ومن هنا يعلم بهتان على هذه الفرقة بحملها معاونه للكفرة فان السنن التي قد صحت من طرق اهل مذهبه وقد مضى انتفيه على نبذة منها قد دلت على ان معاون المنافقين وغيرهم من الكفرة هم من قال بامامة الثلاثة وغيرهم ممن خالف اثني عشرية الشيعة وقد عرفت قيام الحجة بهذه السنن على من خالف اثني عشرية الشيعة ثبت مما تقدم من السنن الصحيحة بهتان ما نسبته السنن الى هذه الفرقة المحقة من النفاق ومتابعة اهل الشقاق العتاة المردة عن الحق ورابعها ما نقله من خبر خصال النفاق فانه حجة بينه على عامة من قال بامامة الثلاثة ثبوتها جميعها فيهم فان حديثهم بامامة الثلاثة وما يلزمها كذب على الله ورسوله حسبما تقدريانه وحديثهم عنهم بانهم افضل من سائر الصحابة بل وبان اهم منزلة نرب وفضل مثل سابقه قد تقدم بيان كذبه بنفس ما صدر منهم

من المشاقات لله ورسوله وما جعلوه من المبتدعات في شريعة خير البريات وحديثهم عن الثلاثة ومن تابعهم بانهم اهل السنة قد علمت من السنن الصحيحة والنقول الثابتة المعلومه انهم اهل المبتدعات والمناكير الى غير ذلك مما مضى ومما ياتي ثبوت كذبهم فيه واما الخيانة فهم الخونة لله ورسوله في الدين من حيث تغييرهم له حسبما صر بيان ذلك ومن الضروري كون الدين الحق امانة الله ورسوله عند الخلق فاعظم الخونة من خان الدين الحق واما القدر فان الثلاثة ومن تابعهم بعد المعاهدة لله ورسوله بالمحافظة على الدين وعلى العترة صدر منهم القدر بعد فوت خير الرسل ص بوثوبهم على الدين في تغييرهم له وبغصبهم حقوق عترة وتذليلهم وجعلهم رعايا لهم واما الفجور في الحكم فمن ذلك حكمهم بامامة الثلاثة وحكمهم بوجوب بيعه اهل البيت لهم وحكمهم بمحاربة مانعي الزكاة وتعديل عامه الصحابة وبان من سب عليا وولديه ومن حاربهم مسلم الى غير ذلك من فجورهم في الحكم فعلم مما نبهنا عليه كونهم هم المنافقين الخالصين من حيث ثبوت هذه الخصال جميعها فيهم من نفس ما رووه من السنن وصححوه وحسنوه فبحمد الله قد قامت الحجة عليهم وظهرت المحجة بما هو معتمد لديهم وخامسها ما زعمه من اكثريه النفاق في الرفضه فانه من عظيم بهتانه على عباد الله الصالحين لما قد بيناه الى هنا من ان اثني عشرية الشيعة الذينهم قد ردوا عليهم بزعمه انهم رفضه هم المتقون العاملون بالشريعة وهم اهل الكتاب والسنة

وقد علم هو وغيره ذلك بآيات الفرقان العظيم وبما ثبت صحيحا من طرق
 اهل مذهبه من السنة وغيرها من المنقول ونحن قد نقلنا ذلك عنهم
 وبه عينا سيل الحق وميزناه عن الباطل والنفاق واما سائر من يعزى
 نفسه الى الشيعة فهم منافقون وليس يضر نفاقهم بأشئ عصرية الشيعة
 من حيث متابعتها هذه الفرقة فشرعية وغيرها من الفرق اهل
 المبتدعات الشنيعة **قال السني** واما قوله ولم يجعلوا الاثمة
 محصورين في عدد معين فهو حق قد دل عليه الكتاب والسنة من حيث
 عدم تعيينهم بعدد فيهما مثل اية اطاعة الله والرسول والولي من بعده
 ومثل ما في الصحيحين عن ابي ذر من الخبر الذي دل على وجوب الطاعة
 ولولم يحد شي ومثله عن ام الحصين والبخاري روى عنه عن انس
 وفي الصحيحين ما دل على ان امامه الخلق في قریش ولو بقي من الناس
 اثنان وفيهما عن جابر وابي هريرة ما دل على ان الناس تبع لقریش في الخير
 والشر وغير ذلك انتهى نقل حاصله بالمعنى وفيه من الباطل والتليس
 وكتمان الحق ما نشير اليها بوجوه احدها ما نقله عن الفرقان العظيم
 فانه تليس منه على الغفلة انه سبحانه في مقام بيان وجوب طاعته ووجوب
 طاعته رسوله وخلفائه من بعده وليس في مقام بيان عدم حصرهم في
 عدد مثل ما نقله عن الصحيحين قالذي يجدي في المقام اقامه دليل يدل
 على عدم الحصر وما نقله فيه انما دل على وجوب طاعة الولي خاصة ولم
 يثبت في ذلك ما يثبت في غيره من الملوك والامراء والسيوف والارباب

السنة السنه التي قد بينت المقصود من قریش فيما نقله وهي مثل خبر
الثقلين فانه خبر متظافر مشهور وبالصححة والحسن ماثور وقديين فيه
كون الهادين لاحق بمدخير الخلق هم عترته دون غيرهم من بطون قریش
ومن المعلوم وجوب حل العام على الخاص والمطابق على المقيد شرعا وعرفا
بل العقل دل على ذلك لوجوب العمل بالدلائل بقدر ما يمكن فعلم من هذه
السنن كون علم الشريعة عند العتره دون غيرهم من سائر قریش ولذلك
نص في خبر الثقلين على ان متابعتهم مهتدى وغيره ضال والمتقدم عليهم
هالك والمتاخر عنهم هالك فمن لم يعمل بمثل خبر الثقلين ضال من دون ريب
لجانبته سبيل الهدى ومتابعته سبيل الردى وثالثها مارووه من السنه
الصحيحه التي دلت على كون اثنى عشر خليفه من قریش وفي خبر منها
للمسلم قد تضمن ان الدين لم يزل قائما حتى الساعة او يكون عليكم اثنى عشر
خليفه كلهم من قریش وقد ورد من طرق من تسمى باهل السنه بيان
ايمان خلفائه ص باسمائهم ونعوتهم حسبما تقدم بيان الشيعي لهم وعدم
بالمد الذي يشمل الثلثة قد عرفت فساد باده باده عديدة دلت على عدم
لياقة الثلثة لهذه المنزلة بل منزلتهم كتمان الحق وتشديد المبتدعات
والحكم بغير ما نزل من عند الله ومتابعتهم لهوى نفوسهم وتبديلهم
لثبته من الشريعة وهذه حال من جرى على سبيلهم من المتخالفين بعدهم
من بني امية وبني العباس فان خليفه الرسول من يقوم مقام الرسول في
بيان شريعته للناس وفي حفظها من التغير والتبدل ومن هذه الجاهه

وجبت طاعته على الخلق فعلم مما تقدم بيانه من مشاقت الثلاثة ومن تابعهم
على مبتدعاتهم من المتخلفين بعدهم كون المقصود من اثني عشر خليفة
انهم من عترته الذين قال ص في حقهم بان متابعتهم مهتدى ومخالفهم
ضال والمتقدم عليهم هالك والمتأخر عنهم هالك والمنصف يعلم علم يقينا
بان امامه الثلاثة وما ترتب عليها باطل بين معلوم بعد نظره الى ما قدمنا نقله
من السنن وغيرها وبعد علمه بذلك يعلم بان مرجعه الى خبر الثقلين وما
بمعناه وبعد رجوعه الى الحق يعلم بتفاصيله من اهل الحق واهل مذهب
السني في المقام مضطربون في بيان معنى اثني عشر خليفة من حيث عدم
جريهم على ما جرينا عليه من السنن الصحيحة جميعها وجمعنا بينها بما نبهنا عليه
في المقام **ورابعها** ان ما نقله من خبر ولوقى من الناس اثنان حجة بيته
عليهم دلت على فساد مذهبهم من اصله فانه من زمن السني الى اليوم وهو
بعد القرن الثالث عشر ايس في الدنيا خليفة قرشي على غير مذهب اثني
عشرية الشيعة لذهابهم تبعا لما ثبت من طرقهم ومن طرق من تسمى
باهل السنة على ما ياتي نقل وبيان ذلك الى وجود الخليفة القرشي وغيبته
عن الناس وحسب المنصف في معرفته فساد مذهب من تسمى باهل
السنة ما نبهنا عليه هنا فكيف لو نظر الى ما تقدم نقله وبيانه منا الى ما ياتي
بتوفيق الله سبحانه وتسديده **وخامسها** ان ما نقله عن ابي ذر وعن
ام الحصين وانس مناقض بحسب الظاهر لما نقله مما دل على ان ائمة الخلق من
قريش فاين الحبشة من قریش وامل بل المقصود منها على فرض صدور ما

العمال الذين يجمعهم القرشي الذي هو خليفة من تحت يده على الناس
يامروهم وينهونهم وحينئذ فيذهب التناقض ويصير خارجا بذكر ذلك
عن محل البحث **قال السني** واما قوله عنهم كل من بايع قرشيا
انمقدت امامته ووجبت طاعته الى اخره فنجيب عنه بوجوه احدها
ان مقاله ليس هو قول اهل السنة والجماعة وهو ولو قاله بعض النظار
فليس هو قول ائمة اهل السنة وقد قال عمر من بايع بغير مشورة
من المسلمين الخبر وسياتي نقله بتمامه انتهى ملخصا وفيه وجوه
من العجائب

احدها ان ما زعمه من ان ما نقله الشيعي ليس قول اهل
السنة قد عرفت بهتان في ذلك لما قاله شارح المقاصد وغيره من
ضرورة الرجل اماما بمبايعة رجل ولم يخالف في ذلك سوى الشيعة
واكثر المعتزلة لذهابهم الى لزوم مبايعة خمسة وهذه المسئلة قد مر
بيانها وثانيتها ان ما زعمه من ذهاب بعض المتكلمين الى القول بثبوت
امامة الرجل ببيعة رجل بهتان منه لما قلناه في الوجه السابق من ذهاب
الجمهور الى ذلك ومن ذهاب اكثر المعتزلة الى لزوم خمسة وعبد الجبار
المعتزلي قال بلزوم مبايعة اربعة حسب ما مضى نقله عنه سابقا فان البعض
الذي عناه السني وثالثها ان ما نقله عن عمر من النهي عن مبايعة رجل
لرجل بغير مشورة من عجائب المناقضات فانه هادم لبني مذهبهم من
حيث ثبوت امامة ابي بكر بنفس مبايعة عمر له بغير مشورة فان كانت

المشورة شرطاً في صحة البيعة ولزومها في بيعته إياها فاسدة لعدم
سبقتها بمشورة ولو كانت البيعة بدون مشورة صحيحة فأي معنى لنهي
عمر عنها وعقوبة فاعليها بالقتل فلم من قول عمر كون دينهم ملابسة ناشئة
عن هوى نفوسهم فمافيه ثبوت رياستهم على الناس ورياسة من يحبونه
حسن عندهم بحب قبوله والعمل به ومافيه توهم نقض ما يحبونه يصدونه
فيما يحرم قبوله ويقتل فاعله ولذلك مضى عمر وجماعته من النار والخطب
لحرق أهل البيت لو لم يبايعوهم خوفاً من تفرق الناس عن بيعة أمام
السقيفة وهم الذين طهرهم الله من الرجس وفرض على الخلق محبتهم
ومتابعتهم حسبما عرفت بمضى ما دل على امامة أهل البيت فيما مضى
ويأتي زيادة على ذلك **قال السني** الثاني أنهم يحبون طاعة الخليفة
فيما يصر به من طاعة الله من الصلوة والقيام والجهاد وغير ذلك فهم في
الحقيقة مطيعون لله والفاسق والكافر إن صر بطاعة الله لم تحرم طاعة الله
من حيث امره بها فالله سبحانه قد امر بطاعة نفسه وطاعة رسوله وجعل
طاعة ولي الرسول من طاعته ولم يجعل لنا طاعة ثالثه وقال ص إنما
الطاعة في المعروف ونهى الطاعة في المعصية وقول الرافضة القائلين
بطاعة الخليفة مطلقاً في كل أمر به أفسد من قول شيعة عثمان من أهل
الشام القائلين بطاعة الولي مطلقاً من حيث قولهم بطاعة ذي السلطان
الموجود والرفضه يوجبون طاعة معصوم مفعولاً انتهى ما خلاصه من حشوه

يوجبون طاعة الولي فيما يصر به من طاعة الله دون معصيته فانك قد عرفت بهتاناً في هذه الدعوى الى هنا من حيث متابعتهم للثلاثة ومن بعدهم على المبتدعات والمحرمات وقد بينا نبذة من ذلك في التنبهات وما بعده الى هنا فاول ذلك متابعتهم لهم على امامتهم التي هي ام المشااقت لله ولرسوله التي قد تولد منها المبتدعات في هذه الشريعة المقدسة وثانيها ما زعمه من عدم حرمة الطاعة التي يصر بها الفاسق والكافر فانه من عجيب غشه فان البحث في تجويز كون الفاسق اماماً وقد جعلتموه اماماً وهجرتم امام الحق المعصوم ولم تطيعوه فاطاعة من ليس بامام وعدم اطاعة من هو امام محرم من دون ريب لحرمة الركون الى الظلمة ونفى امامة الظالم حسبما مضى بيان ذلك بل وجود امام الحق وقد هجرتموه وجعلتموه رعية للظلمة الغصبة لحقه فعلم من هذه الكلمات عدم مدخلية ما قاله السني في مقام البحث فاي مدخلية له في عدم حرمة الطاعة التي يصر بها الظالم وثالثها ما قاله من ان الله سبحانه لم يجعل لنا طاعة ثلاثة فانه حجة بينه عليه لان دخول طاعة الولي في طاعة الرسول دليل يقيني دل على عدم الفرق بينهما فيلزم من ذلك عصمة الولي مثل عصمة النبي فانه لو لم يكن معصوماً لجملة في مرتبة ثلاثة من حيث عدم وجوب طاعته في جميع ما يصر به ووجوب طاعة الرسول في جميع ما يصر به فعدم تقييد طاعة الولي بما يدل على انه قد يخطئ برهان بين دل على مشاركته لرسول من هذه الجهة ويشهد لذلك شهادة

حق خبر الثقلين فانه قد دل على ان المقتدى بالعترة مهتدى وغيره ضال
وعلى ان المتقدم عليهم هالك والمتأخر عنهم هالك فلو فرض حصول
خطا منهم لعدم عصمتهم لصار المقتدى بهم في صورة خطيئهم هالكا
ومخالفهم حينئذ مهتديا فيبانه لذلك بدون تقييد دليل على عصمة العترة
ورابعها ما زعمه من ان قول الرضا في المقام افسد من قول شيعة
عثمان فانك قد عرفت فساد ما مضى على وجه التفصيل **قال السني**
الثالث انه قد تنازع الناس في طاعة الولي الفاسق الى اخر قوله وقد
عرفت فساد ما مضى مما دل على تعيين من هو امام على الخلق وان
غالب من تولى فسقة ظلمة وعرفت تزويرهم لما نقلوه في المقام مما دل
على وجوب طاعة الفاسق فيما يامر به من طاعة الله والصبر على ظلمه
وعدم امره بالمعروف ونهيه عن المنكر وهذه المطالب باجمها قد مضى
بيانها قال السني الرابع انه اذا قدرنا كون العدل شرطا في كل
متول فهو ليس باعظم من شرطه في الشهود ومعلوم ان الظلم غير مانع
من فعل الطاعة ومن امر الظالم بها وامامية الشيعة يقولون بذلك
فانهم ينفون تخليد اهل الكبار فالفسق عندهم ليس يذهب بالحسنات
فالمتصور هنا ان الفسق مانع من قبول خبر صاحبه غير مانع من فعل كل
حسنة وقد ثبت في الكتاب والسنة انه يعتبر في عدل الشاهد حسن
الظاهر ففى الولي كفاية حسن الظاهر اولى ويبين ذلك ان اثني

فان النبي ص قدولى الوليد بن عقبة وهو فاسق وعلى ع كان كثير
من عماله يخونه ومنهم من هرب منه وله معهم سير معلومة فعلم انه ليس
فى كون الخليفة معصوما ما يمنع اعتبار الظاهر ووجود مثل هذه
المفاسد وكون ائمة الخلق شرطهم العصمة ليس بمقدور عليه وغير
ماوربه انتهى ما خصا من حشوه وفيه وجوه من المجائب احدها
ما زعمه من تقدير شرطية العدل فى كل متول فانه ليس له دخل بمقام
البحث فانه مختص فى بيان عصمة امام الخلق المطلق والعدل ليس له
دخل فى العصمة فان العادل قد يخطئ وينسى والمعصوم منزّه من ذلك
وثانيها ما زعمه من ان شرطية العدل فى المتولى ليست باعظم
منها فى الشاهد فانه قياس مع الفارق لان خطأ المتولى العام فى
الدين ضرره عام لعامة المسلمين من حيث متابعتهم له على خطئه حسبا
عرفت ذلك فى متابعي الشيعة فى عمالهم على مبتدعاتهم المناقضة للشريعة
واما خطأ الشاهد فانما يضر فى مقامات خاصة ببعض الناس فى مقام
منازعة بعضهم مع بعض فضرره ضرر شخصى خاص ببعض المتنازعين
وغيرهم فانه هو من الضرر العام المتابعى من ليس بمعصوم الثابت
خطئه فى عدة من المسائل الشرعية وثالثها ما زعمه من ان الظلم
غير مانع من امر الظالم بالطاعة وفعله لها فانه ليس له دخل فى المقام لما
صر من انه مختص بعصمة امام الخلق عن الخطا وغيره من حيث انه
مبين للناس الشريعة فخطئه فى شي منها يوجب مخالفته جميعهم اوها

من حيث متابعتهم له والظالم قد يعمد المخالفة لها ويخطأ من دون تعمد
 مثل العادل فيلزم من ذلك ذهاب بعض الشريعة وعمل الخلق على ما
 خالفها وذلك نقض المقصود الله سبحانه منها وهو قادر على جعل معصوم
 بينهما جميعها للخلق من غير خطأ في شيء منها وهو المقصود من جعلها
 فان قال يكتفى في الشاهد بحسن الظاهر ففي المتولى بطريق اولى قيل
 له حسن الظاهر ليس مانعا من خطأ صاحبه بل حتى لو علمنا بانه عادل
 حقيقة وقد عرفت الفرق بين ضرر خطأ الشاهد وضرر خطأ المتولى
 الامام فقول له في المقام اولى من غريب خطئه فانه اولى بمنع كفايه العادل
 الحقيقي لما عرفت من عموم خطئه امامة الناس ورابعها ما قلناه من
 تجويز الشيعة كون عمال المعصوم غير معصومين الى اخره فانه من عجائبه
 اما علم بان عدم عصمتهم بل وفسقهم غير مضر من حيث وجود المعصوم
 فيلزمه خطأ عماله في رفعه فاما لو فرض عدم عصمة امام الخلق وعماله جميعهم
 فنورد خطأه بقدر صدور منه ومن يرد خطأ عماله فعلم وجود الفرق
 القاضى بلزوم عصمة امام الخلق دون عماله وخامسها ما زعمه من
 كون العصمة شرطا غير مقدور فانه من عجائب قول الزور فان قصد به
 انه غير مقدور فعلم الله سبحانه في بعض عبادته بان يسددم الى رشد الخلق
 الى الحق ويحفظهم من المعاصي والخطايا والنسيان فهو كقراخرو ومقدرته
 سبحانه على ذلك وقد فعله في رساله وان قصد بانه غير مقدور معرفته للعباد
 لان العصمة ليست مشاهدة بالعيان بل هي حالة باطنية غير معلومة

لغير فاعلها ففساد ما بين يدي من له ادنى شعور فانها تعلم من ادلة الشريعة
تارة لزوما من مثلية الطاعة لله ورسوله وولي امره من بعده ومن
اية افن يهدي الى الحق احق ان يتبع الى غير ذلك فمادل على وجوب
معرفته الحق والعمل به فانه مستلزم عصمة من بينه زمانا بعد زمان من
حيث عروضا النسبان والخطا لمن حمل العلم عن الرسول وهو غير مصوم
بل قد يتعبد به ضم المخالفة فيلزم وجود المصوم زمانا بعد زمان اية يهدي
الخلق بتابعته الى الشريعة جميعها وتقوم به الحجة على من خالفه وقد
عرفت مادل عليه خبر الثقلين وغيره من عصمة العترة وتارة صريحا
مثل السنة التي دلت على عصمة امام الخلق صريحا فان قال امام الخلق
يتعلم المسائل الشرعية من غيره قيل له فهو من حيث جهله ليس بامام
اقوله سبحانه افن يهدي الى الحق احق ان يتبع الى غير ذلك ولخبر
فقد غش الله ورسوله وجماعة المؤمنين المتقدم نقله ثم نقل البحث في
معلمه فان ثبت عصمته فهو امام الخلق ولو لم تثبت عصمته فليس له لياقة
التعليم مثل عدم ثبوت امامة المتعلم منه لمعلومية صدور الخطا منها ولو
عن غفلة ونسيان فيفوت المقصود من امامة المعلم والمتعلم من دون ريب
فتقرر مما بيناه لزوم كون الخليفة مصوما فانفتحت به امامة غير عترته
المصطفى لعدم عصمتهم بنفس ما صدر منهم من المبتدعات والفساد
والظلم وكتمان الحق وتشديد الباطل وفعل المناكير على ما صريحا نبذة
من ذلك وثبت امامة العترة بخبر الثقلين وغيره من السنن قال

الشيعة وذهب الجميع منهم الى القول بالقياس ومتابعة الراي
 فادخلوا في دين الله ما ليس منه وحرّفوا احكام الشريعة واتخذوا
 مذاهب اربعة لم تكن في زمن النبي ص ولا في زمن الصحابة واهملوا
 ما قالوا من الصحابة مسمّاهم نصوا على ترك القياس وقالوا اول من قاس
 ابليس قال السنّي ونجيب عنه بوجود احدها ان نقله عن اهل السنة
 جميعهم القول بالقياس بهتان فقد عرف منهم فرق يشققون القياس مثل
 المعتزلة والظاهرية وطائفة من اهل الحديث والتصوف وايضا في الشيعة
 من يقول بالقياس مثل الزيدية انتهى ملخصا من حشوه وفيه وجوه
 من الباطل احدها ما زعمه من عدم ذهاب جميع من قال بامامة
 الثلاثة الى القول بالقياس فانه بهتان معلوم لما نقله البغوي وغيره عن امام
 السقيفة وعمر من حكمها بانظارهما فيما لم يعرفا حكمه من الكتاب
 والسنة فيجمعان وجوه الصحابة فيتشاورون في ذلك ويحكمان بما
 يرجحه نظر جميعهم فمن هذه حال من يقتدون به هل يتصور في حقهم
 هجر القياس والقول بالنظر فالذين ينسب اليهم رفض القياس مثل
 الظاهرية قوم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم كيف يتصور في
 حقهم الصدق وهم متابعون الجهالة بنبذة من الشريعة العاملين فيما
 قد جعلوه منها بالقياس والنظر فان قيل قد روى معاذ ما دل على صحته
 القياس قيل له قال السيوطي في مرقاة المصنوع بعد نقله لخبر معاذ

من لقيت من اهل العلم فلم تجد غير سنده المشهور الذي ليس يعتمد
عليه في اصل من اصول الشريعة واهل الفقه جميعهم يوردونه في كتبهم
معتمدين عليه بسنده المشهور خلفا عن سلف فان ثبت بطريق يعتمد
عليه رجعنا اليه وهو غير ممكن لهم البته قلت وقد رده البخاري
والترمذي والذهبي وصاحب التقریب وشاه عبید العزيز والسكاكيلي
وغیرهم من حيث الجهل ببعض نقلته وبقطع في سنده وقد نص الجوزقاني
وصاحب تنزيه الشريعة وغيرهما من معاريف نقاد السنة على وضعه
بل العاقل يعلم بوضعه ولو علم بصحة سنده من حيث منافاته لنص الفرقان
الناهي عن متابعة غير العلم وعن متابعة الظن وثانيها ما نقله عن
بعض الفرق من رفضهم العمل بالقياس فانه مناف لما نقله الجوزقاني
والسيوطي وغيرهما عن اهل الفقه جميعهم من العمل به والفرق
التي نقل عنها السني رفضه ما من اهل الفقه بل قد عرفت فيما مر من
السني وغيره ذهابهم الى العمل بقياس الغائب على الحاضر حتى بالنسبة
الى الله سبحانه نعم نقل خاتمة حفاظهم في فتح الباري عن ابن بطال انه
قال اول منكر لقياس هو النظام وتبعه بعض المعتزلة ومن ينسب الى
الفقه مثل الظاهرية وما اتفق عليه الجماعة هو الحجة فقد قاس الصحابة
ومن بعدهم من الناس واهل الفقه ثم قال تعقب بعضهم قول ابن بطال بان
انكار القياس ثبت عن ابن مسعود ومن الصحابة ومن التابعين عن الشعبي
وابن سيرين والحسن البصري وغيرهم قلت فعلم مما نقلنا شذوذ منكري

القياس منهم وقتلهم ومن هذه الجهة لم يتعرض لهم جل مصنفيهـم
 وثالثها ما نقله عن الزيدية من العمل بالقياس فانه على تقدير صدقه
 في ذلك ليس له دخل في مقام البحث فان بحثه في قبـال اثني عشرية
 الشيعة وهم نافون للقياس فاي ضرر يصل اليهم بذهاب غيرهم
 من الفرق الى القول به فهو قد داس في المقام في جملة الشيعة على
 قسمين بعد علمه بان الزيدية خارجون عن فرقة خصمه قال
 السني الثاني القياس ولو انه ضعيف فهو خير من تقليد من
 لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين فان كل من له علم وانصاف يعلم ان
 مثل مالك والليث بن سعد وابي حنيفة والثوري وابن ابي ليلى ومثل
 الشافعي واحمد وغيرهم اعلم وافقه من مثل العسكريين وامثالهما
 وخير من المنتظر فقد كان عندهم نص منقول عن النبي صلى الله
 عليه واله وسلم والنص الثابت عنه خير من القياس ومقدم عليه ومن
 لم يكن منهم عنده نص ولم يقل بالقياس فهو جاهل والقياس الذي
 يفيد الظن خير من الجهل انتهى ملخصا وفيه من العجائب وجوه
 احدها ما قاله من ضعف القياس فانه خطأ منه عظيم لانه حسبما
 مضى بيانه باطل بين مخالفته لنص الفرقان والسنة التي دلت على
 وجوب متابعة العترة الذين عندهم تفصيل كل شئ من حيث ان خير
 الرسل من جعلهم وحدهم مقارنين لما فيه ذلك حتى ورودها عليه
 الطوض فهو مسلم بحسنه على القول بان القياس دال على ضعف

بعد ما علمه من هذه السنة الشريفة فما لكم كيف تحكمون والكتاب
الله وسنة رسوله عن علم وحمد مخالفون اما روى البخاري عن ابن
عمر حديثا مرفوعا فيه فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون براهم
فيضلون ويضلون وبعثناه روى ابن حزم والخطيب وابن شيرويه
الديلمي عن انس مرفوعا فاهذه حاله كيف يتصور فيه وجود خير
وثانيها ما زعمه من خير به القياس من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ
المجتهدين فانه من عظيم جرثته على رد نصوص الفرقان العظيم والسنة
الصحيحة لما عرفت منهما في الوجه السابق من فساد القياس من حيث
ان العامل به متابع لغير العلم وحاكم بغير ما نزل من عند الله ومشاق
لرسول بعد تبين الهدى له وضال في نفسه مضل لغيره ومن لعنه الله
ورسوله وكل نبي مجاب من حيث تركه السنة التي دلت على حرمة القياس
فهل يتصور وجود خير في شيء هذه حاله وثالثها ما زعمه من ان
جميع من له علم وانصاف يعلم بان مثل مالك والليث الى اخر من
عدهم اعلم وافقه من العسكريين وامثالهما يعني بهما علي بن محمد بن
علي الرضا وابنه الحسن بن علي وهما من ائمة الخلق الذين قد تضمنهم خبر
عدد اثني عشر خليفة باسمائهم ع فان ذلك من عظيم مشاقاته
ورسوله من حيث علمه بان من عدهم نار كون السنة الصحيحة التي قد دلت
على امامة اهل البيت ووجوب متابعتهم من خبر الثقلين وخبر السفينة
وخبر العدد وما بعثناها فمن خالف هذه السنن وعمل على مخالفتها من

الابتدعات متابعاً لمبدعيها المشافين لله ورسوله المحرفين لدينه هل
يتصور صيرورته افقه واعلم من امامه الذي عنده علم الفرقان الذي فيه
تفصيل كل شيء **ورابعها** مازعمه من خيرية من عداهم من المنتظر
فانه دعوى مثل سابقتها باطلة من دون ريب والقول فيها مثل القول
فيها وقد تقدم البحث في وجود المنتظر عجل الله فرجه وفي ثمرة
وجوده قبل غيبته وفي ثمرة في غيبته **وخامسها** مازعمه من خيرية
القياس الظني من الجهل فانه من عجائب المشاقات لله ورسوله وهل
بقى جهل في العالم بعد بيان الرسول ص للخلق جميع ما يحتاجون اليه
الى يوم القيمة وقد انزل سبحانه عليه الكتاب الذي فيه بيان وتفصيل
كل شيء فهل يتصور وجود جهل حينئذ اماروى البخارى وغيره انه
ص بين الناس جميع ما يحتاجونه الى يوم القيمة نعم اهل مذهبه من
حيث عدم متابعتهم للمثيرة لزمهم الجهل ومن هذه الجهة قادتهم
الضرورة الى مخالفة ما رووه من السنن الصحيحة من العمل بالقياس
الذي قد عرفت حاله **قال السني** الثالث ان المدخلين في دين الله
ما ليس منه والمحرفين احكام الشريعة عمدتهم الرفضة فانه ليس في
الفرق فرقة اكثر منهم كذبا على الله ورسوله وهم اكثر تحريف الكتاب
الله من غيرهم مثل قولهم بنزول اية انما وليكم الله ورسوله الى اخرها
في حق علي لما تصدق بخاتمته في الصلوة واية وكل شيء احصيناه في
امام معين فيه ان الله اصطفى آدم ونوحا وال ابراهيم وال عمران علي

العالمين آل ابى طالب واسم ابى طالب عمران وقوله مرج البحرين
يلتقيان يخرج منهما الاثؤر والمرجان على وفاطمة يخرج منهما الحسنان
فقاتلوا ائمة الكفر طاحه والزبير والشجرة الملعونة ال امية ان الله
ياصركم ان تذبحوا بقرة اى عائشة ولئن اشركت ليعطين مملك اى
بين ابى بكر وعلى فى التوايه وجدت هذه وامثالها فى كتبهم ومن
تدبر ما عندهم وجد فيه من الكفر بالمنقول والتكذيب بالحق والتعريف
لمعانى المنقول ما لم يوجد فى صنف من المسلمين انتهى ملخصا من حشوه
وفيه من المعائب ما نبينها بوجوه احدها ما زعمه من ان الشيعة
مدخلون فى الدين ما ليس منه فان قصد بهم خصوص اهل مذهب خصمه
فقد عرفت شناعة بهتانهم عليهم الى هنا من ثبوت متابعتهم للدين
بالبينات الباهرة القاطعة وردهم مبتدعات المبدعين بادلته القاطعة وقد
علمت من السنن الصحيحة العديدة انهم هم الفرقة الناجية من بين ثلاث
وسبعين فرقة وان قصد بهم غيرهم ممن يعزى نفسه اليهم فليس يضرهم
ذلك بعد ثبوت انهم على الحق وثانها ما وصفهم به من هذه الصفة
الردية الشنيعة من اعظم ظلمه لهم فانه من باب وصف باقل لقس
بالفهاه لعلمه بان المدخل فى الدين ما ليس منه هم من قال بامامة الثلاثة
لمعرفته من السنن العديدة الصحيحة التى قد دلت على ان امامتهم وما
ترتب عليها من المبتدعات والمناكير والظلم والفساد خارجه عن الدين
بل نفس ما صدر من الثلاثة من المبتدعات وغيرها ومما دل على نفي امامة

نفوسهم مما قد نقلناه سابقا كاف للمنتصف في معرفته شدة تحامل السني على الحق وكتمانه وظلمه أهله ومتابعيه ومشيديه وثالثها ما نسبته إلى الشيعة من تحريف المنقول فانه من عجيب بهتانه وغريبه وشذيمه فان ما نقله هنا عنهم من التاويل على قسمين قسم منه مروى عن اهل مذهبه في كتبهم المعتبرة وقسم منه لم تروه اثنا عشرية الشيعة فاما سابقهما فمثل اية انما وليكم الله ورسوله وسياتي بيان الصادق فيهما من المقرئ المناهض ومثل اية يخرج منهما الاول والثاني فانه قد روى تفسيرها بذلك جماعة من معارف محمد بن محمد بن ابي نعيم في حليته والشعبي في تفسيره وصاحب الفصول المهمة وابن مردويه روى ذلك مرفوعا عن ابن عباس وعن انس واما تفسير الشجرة الملعونة ببني امية فقد روى ذلك النيسابوري في تفسيره عن ابن عباس وروى الطبري في تاريخه وغيره كتاب المعتضد العباسي الذي صنعه في سب معاوية فانه قد نص فيه صريحاً على كون الشجرة الملعونة هم بني امية باتفاق المفسرين وفي الدر المنثور عن ابن ابي حاتم مرفوعاً انها الحكم وولده وفيه عن ابن مردويه حديث عن عائشة انها خاطبت فيه ابن الحكم بانها سمعت النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول انه واهله الحكم الشجرة الملعونة وقال القمزي في تفسيره انه الحكم ابن ابي العاص واما نقله عنهم في تفسير اية وكل شيء احصيناه في امام مبين بعلي وحده فهو بهتان عليهم بل هي مفسرة

تفسيره انه يدعى كل اناس بابام زمانهم وقد روى ذلك البغوي عن ابن عباس وفي الدر المنثور روى مثل ما روى البغوي عن ابن مردويه عن علي بن مرفوعا فانظر يا طالب الحق الى بهتان السنن على الشيعة في نسبتهم هذه التفسير لهم وحدهم وهو عالم بان جماعة من عمد اهل مذهبه يروون تفسيرها بذلك واما باقى ما نسب اليهم من التفسير مثل تفسير البقرة وتفسير اية اثن اشركت فقد ظلمهم بذلك لعدم وجوده عندهم وقوله بانه وجد ذلك في كتبهم من عجائب فلم لم يسم كتابا منها ولم لم ينسبه الى رجل منهم فعلى تابعيه بيان ذلك فان كتب الشيعة معروفة مشهورة وبايدى الخلق منشورة في اى كتاب وجد ذلك شيخهم فليذكروه وهيات ذلك عليهم واما اية ان الله اصطفى ففما قبله فيها عنهم تحريف بل هي مفسرة عند اهل مذهبه بما فسرتها به الشيعة في الجمع بين صحاحهم الستة باسناد ثابت الصحة عن ابن عباس انه قال آل ابراهيم وآل عمران المؤمنون من آل ابراهيم وآل عمران وآل محمد صل الله عليهم جميعا وسلم وروى الثعلبي عن مصحف ابن مسعود ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل محمد على العالمين وفي الدر المنثور عن ابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم من طريق علي بن ابن عباس في قوله سبحانه وآل ابراهيم وآل عمران هم المؤمنون من آل ابراهيم وآل عمران وآل يس وآل محمد وحسب المنصف هذه التبعة من تفسير اهل مذهب السنن وقد ورد من طرق الشيعة بمناها وسر ذلك بين فان

ال محمد من آل ابراهيم فهم مقصودون من دون ريب واما اسم
ابى طالب فعند الشيعة عبد مناف وقد نص على ذلك عبدالمطلب فى
شعر له فمن نسب اليهم غيره فقد افترى عليهم وظلمهم ورابعها
ان ما زعمه بقوله ومن تدبر ما عندهم وجد فيه من الكفر بالنقول الى
اخره من عجائب ظالمه وبهتانه للشيعة حيث وصفهم بما هو صفتهم
وصفه اهل مذهبه من مناقضة الحق وتحريف معانى آيات الفرقان
العظيم وترك ما روه صحيحا من السنن من جهات عديدة { منها } زعمهم
صدق ونزول آيات مادحة لثلاثة ومن تابعهم وقد بينا بنصوص آيات
الفرقان وبما ورد من السنن الصحيحة بهتان ذلك وبمقدم عما فيه
شبهة فضل ومدحة { ومنها } زعمهم ورود سنن عديدة دلت على فضل
الثلاثة ومتابعيهم قد جعلوها فى صحاحهم ومساندهم وقد دللنا فيما مضى
على بهتان جميعها بمشقاتهم لله ورسوله { ومنها } تركهم للسنن التى دلت
على امامة العترة ووجوب متابعتهم والتعلم منهم وحرمة التقدم عليهم
والتاخر عنهم { ومنها } تركهم للسنن التى دلت على تقدم العترة على غيرهم
بالفضل بتقديم غيرهم عليهم به { ومنها } مخالفتهم لنصوص الفرقان
العظيم والسنن الصحيحة التى دلت على كون الصحابة على قسمين قسم
منهم ثابت على الدين وقسم منهم صرطدون عنه وهم قد عدلواهم حتى من
رمى منهم حرم خير الرسل بالفاحشة وامام الدعاة الى النار ومن تابعه منهم
على ذلك { ومنها } رفضهم ما دل من الفرقان والسنن من ان العباد فاعلون

بمشيئتهم وقدرتهم والله سبحانه لم يخلق فعلهم فيهم و { منها } رفضهم
مادل من الفرقان العظيم والسنة الشريفة على كمال الدين على عهد سيد
المرسلين وبيانها للناس جميع ما يحتاجونه الى يوم القيمة وعلى حرمة القياس
ومتابعة غير العلم وهم على ما عرفت قد جرت سيرتهم على القياس و { منها }
مخالفتهم في تحليل ما حرمه الله وتحريم ما حله بالفرقان العظيم والسنة
الشريفة الى غير هذه من جهات كفرهم بايات الفرقان العظيم والسنة
الشريفة التي قد تقدم بيانها على التفصيل الى هنا ويأتي بيان نبذ من ذلك
فيما يأتي بتوفيق الله سبحانه وتسديده لمعرفة الحق وتشديده والعمل به
وخامسها ما قد تبين الى هنا وحال ما يأتي مثل ما مضى من مطابقة
تفسير ائمة شريفة الشيعة لفرقان العظيم وبيانهم له وللسنة بما علم
ثبوتهم من الشريعة ولم تصدر منهم في ذلك مخالفة لها بل قد عرفت
ثبوت ما هم عليه بادلة صريحة معلومة من ايات الفرقان العظيم ومن
السنن المعروفة المشهورة وبالصححة والحسن عند من تسمى باهل السنة
ماثورة وبنقلهم التي في معتد صفحهم مسطورة فهل ينقم من يستحي
وينصف الحق من نفسه على معشر هذه صفة تبني مذهبهم في الظهور
والثبوت **قال السني** الرابع قوله واحد ثلوا مذاهب اربعة الى اخره
فيقال لهم متى كانت مخالفة الصحابة من المنكر عندكم لعدم حاكمهم
وعدم تفضيلكم لهم على سائر القرون وليس اجماعهم عندكم حجة
بل طاعة المجتهدين من اهل السنة يصرحون بانه ليس لنا الخروج عن

أما قول الصحابة فكيف يطمعن عليهم من يقول بأن إجماع الصحابة ليس بحجة وينسبهم إلى التكفر والظلم فإن كان إجماع الصحابة حجة فهو حجة على الطرفين وإن لم يكن حجة فكيف يحتاجه عليهم فإن قال أهل السنة قد جعلوه حجة وقد خالفوه قبل أهل السنة غير متصور اتفاقهم على مخالفة إجماع الصحابة وأما امامية الشيعة فإنهم متفقون على مخالفة العترة النبوية ومخالفة إجماع الصحابة فإن لم يكن في العترة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وعهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى من يقول بامامة اثني عشر وبمعصية غير النبي صلى الله عليه وآله والهوس لم يأيس من يكفر الثلاثة ومن يطمعن بامامتهم ومن ينكر الصفات ومن يكذب بالقدر انتهى ملخصا من حشوه وتكريه وفيه من المعجائب وجوه أحدها ما زعمه بقوله متى كانت مخالفة الصحابة من المنكر عند الشيعة فإنه من غريب بهتانهم وشنيعه لعلمه بأنهم متابعون لعترة من الصحابة ومن تابعهم من غيرهم فمخالفة جميعهم عندهم محظورة من حيث سموها لمخالفة أهل الحق منهم ومن دخل في خبر الثقلين وخبر السفينة وخبر العدد ومن تابعهم مثل سلمان وأبي ذر ومحمار وغيرهم وثانيها ما زعمه من أن إجماع الصحابة عند الشيعة ليس بحجة فإنه بهتان بين عليهم لما عرفت في الوجه الماضي فإنه يتضمن دخول من فيهم من العترة وقواهم الحجة عندهم فإن تحقق إجماعهم فهو حجة من هذه الجهة ولعدم دخول العترة في إجماع السقيفة لمخالفتهم عنه علم فسادهم وترتب عليه ما مضى بيانه من الطلقات وثالثها ما زعمه من

تكفير الشيعة للصحابه فانه تضليل منه لاغفلة ووقد منه نار الفتنة والفساد
 بين الجبهة السوقة من الطرفين فان الجاهل المفلور يستمد بان مقال السنن
 هو الحق وما خالفه باطل ولم يدرك بان السنن في هذه النسبة مفتر من جهة
 وغاش باظهار الباطل لباس الحق من جهة اخرى فاما جهة فريته فلعلمه
 بان الشيعة متابعون لما دل عليه خبر الثقلين وما معناه وفي الصحابة جماعة
 من معناه على والحسن والحسين ع وجماعة من متابعيهم فهل يتصور في
 حقهم نسبة الظلم الى منهم متابعوه في دينهم لما ثبت من السنن في وجوب
 متابعتهم ومحبتهم وهما من خالفه ولم ينصره ولم يحبه وهذه صفاتهم تنادي
 بوجوب متابعتهم وتعظيمهم وتوقيرهم واما جهة غشه فانه قد جمل الصحابة
 باجمعهم صالحين متقين وقد علم هو واهل مذهبه من اية انقلبتم واية
 وقليل من عبادي الشكور واية ومن يشاقق الرسول واية ومن لم يحكم
 بما انزل الله وخبر الخوض وخبر البطانة وخبر لتركبن سنن من كان قبلكم
 وخبر الثقلين وخبر ولي كل مؤمن بمدى وخبر السقيفة وخبر تخاف على
 وجماعة بني هاشم ونفر غيرهم عنها وغير ذلك مما مضى نقله ان غالب
 الصحابة مرتدون على لعقابهم القهقري فمن هذه حالهم بهذه النصوص
 وغيرها فاي ذنب للشيعة في رفضهم لهم متابعتهم منهم لقول الله ورسوله
 واربعها ما زعمه بقوله فهو حجة على الطرفين فانه تدليس منه بين لما
 عرفته من هذا الوجه الثالث من ان حجية اجماع الصحابة منوطه باهل البيت
 عليه باثبات متابعتهم لهم فمن تتبعه على ذلك وهيئات له بذلك اما ثبت في

الصحيحين وغيرهما مدلل على تخلف على ع عن بيعة امام السقيفة مدة
 وجاهته عند الناس وهي ستة أشهر وبمسدها استنكره الناس فتخلف
 من يدور الحق معه حيث يدور في هذه المدة دليل جلي على فسادها
 كيف وقد تقدم بيان عدة ادلة على فسادها وخامسها مازعه من ان
 الشيعة متفقون على مخافة اجماع العترة فانه فريه شذيمة عليه لما هو
 ضروري عند اثني عشرية الشيعة من ذهابهم الى امامه العدو المتقدم من
 العترة ووجوب متابعتها كل فرد فرد منهم يعرف ذلك من نظر الى
 اخبارهم وصحفهم ومن سئل حتى من سؤقتهم فان قال قد روي عن
 العترة ما دل على تعظيم امام السقيفة وعمر وعثمان وتفضيلهم وتقديمهم
 قيل له ما رويتموه فريه عظيمة على العترة لما رويتموه وتقدم نقل جملة
 منه مما دل على امامة العترة وعلى ظلم النخبة لهم وعلى مشاققتهم لله
 ورسوله في تغيير الدين بجمل المبتدعات فيه وترويجها وتضليل الجاهلة
 ونحن نفرض صدور تعظيم من بعض العترة لهم في مقامات فليس في
 ذلك دليل على حسن حالهم لما قد صدر عنهم من الطامات فيحمل ذلك
 على التقية من دون ريب وسال سألها مازعه من عدم قول صحابي
 بامامة اثني عشر فانك قد عرفت كذبه فيما مر وسياتي نقل ما يدل على
 ذلك صريحا من السنة التي قد وردت من طرق اهل مذهبه
 وسابغها مازعه من عدم القول بعصمة غير النبي ص الى اخر
 مازعه من مسئلة الصفات والقدر فانك قد عرفت كذبه في ذلك

وفساد ما زعمه فيما مضى على وجه التفصيل فتدبر قال السني
الخامس ما نسبته اليهم من جعلهم اربعة مذاهب لم تكن في عصر النبي
ان قصد اتفاقهم على جعلها مع مخالفة الصحابة فهو كذب عليهم من
حيث عدم كونهم في عصر واحد لوفات ابي حنيفة سنة خمسين ومائة
ومالك سنة تسع وسبعين ومائة والشافعي سنة اربع ومائتين واهمدين
حنبل سنة احدى واربعين ومائتين وليس فيهم من دعى الى تقليد
نفسه بل كل منهم دعا الى متابعة الكتاب والسنة وان قال بانهم
اتبعهم الناس قيل له لم يكن في ذلك اتفاق اهل السنة على باطل بل
كل قوم منهم ينكرون على ما عند غيرهم من الخطا بل جمهورهم
ما ياصرون العاصي بتقاييد شخص معين غير النبي ص في كل ما يقوله والله
سبحانه قد ضمن عصمة امه محمد ص فمن تمام العصمة جعل عدد من
اهل العلم فان اخطا احدهم في شيء كان غيرهم قد اصاب فيه واما خطا
بعضهم في بعض الدين فقد قدمنا غير مرة انه غير مضر واما الشيعة
فهم مخطئون في جميع ما ثبت فيه مخالفتهم اهل السنة مثل خطا اليهود
والنصارى في جميع مخالفتهم المسلمين انتهى ما خصا من حشوه وفيه
وجوه من العجائب احدها ان ما زعمه من عدم وحدة عصرهم
تدليس بين منه على الغفلة لعدم المناقاة بين تعدد عصرهم وبين حصر
التقليد بهم في العصر المتأخر عن عصر جميعهم ولو بعد ممات جميعهم حسبها

فعله اهل مذهبه فانه على ما نقله المقرئ في خطه وغيره
من صدور اتفاقهم على وجوب تقليد المشار اليهم دون غيرهم في
القرن السابع في سلطنة بيبرس الملك الظاهر وذلك في سنة خمس
وستين وستمائة حيث جبر الناس على التمهيد بها وعلى تركهم غيرها
فاتفق اهل عصره الى عصر السني الى عصرنا على ذلك بدون هدى
من الله وهل يجدي السني الهرب من هذه الطامة الشنيعة تعدد
عصرهم فيقال له ما مذهب النبي وخير القرون هل هو حنفي
ام مالكي ام شافعي ام حنبلي حتى يتبعه الناس وهل اتى من عند الله
وحى بوجوب متابعة احدهم وثانيها ان ما زعمه من عدم امر
رجل منهم بان يقلده الناس تدليس منه بين خروجه به عن محل البحث
فانه مختص بان غيرهم من الناس متفقون على تقليدهم فانظر اين محل
البحث من قوله هنا وثالثها ان ما زعمه من دعوة كل منهم الى متابعة
الكتاب والسنة ليس له دخل بمحل البحث حسبما عرفت ومعه
فهو بهتان منه عليهم لما تقدم من مبتدعاتهم وذهابهم الى القياس وهجرهم
لمن عندهم علم الكتاب بل قد عرفت نبذة من مخالفاتهم للكتاب
والسنة عن علم وعمد في بعض التزيهات وغيره وسياتي بيان نبذة
ومن هنا علم اتفاق من تسمى باهل السنة على الباطل لزعمهم وجوب
تقليد المشار اليهم ومضى بيان اتفاقهم على الباطل في جملة من المسائل
وذهاب بعضهم اليه في بعضها فان قال كل قوم منهم يشكرون على

فغيرهم خطئهم في بعض المسائل دليل له قدينا انفسهم على الخطا في
بعض المسائل وثبوت خطأ بعضهم في بعض المسائل قائم حيث
متفقون على وجوب متابعتهم على الخطا من دون رب ورابعها
ان مازعهم من ضمانه سبحانه عصمة امته ص هو من عجيب تدليسه
لما عرفته من ثبوت عصمة طائفة خاصة وهم عترة اهل بيته لحكمه
ص بان متابعتهم مهتد وغيره ضال والمتقدم عليهم هالك والمتاخر
عنهم هالك وخبر السفينة قد جعل تاركهم والمتخلف عنهم هالكا
فعلم من ذلك كونهم هم المعصومون دون غيرهم من امته بل غيرهم
انما يبتدى بهم ومن هنا علمت مخالفة الجمهور لخبار الثقلين وخبر السفينة
وخبار الله انصر من نصره الى اخره وخبر من خرج عن السلطان بشبر
الى غيرها مما مضى من حيث نقل السنن عنهم مازعوه من عدم قولهم
بوجوب متابعة شخص معين غير النبي ص فانه لو لم يكن السلطان
معصوما لما ترتب على البعد عنه بشبر ميته الجاهلية ولما دبا ص
لمن نصره بان نصره الله وعلى من خذله بان يخذله الله ولما صار المتخلف
عنه هالكا وخامسها ان مازعهم بقوله فن تمام العصمة الى اخره
قد بان فساد مما بيناه من جهات منها عدم متابعة من عناهم من اهل
العلم لمن قد ثبت امامتهم ووجوب طاعتهم بل قد هجروهم ومنها
ما عرفته من ثبوت مخالفتهم للشريعة وعملهم على المبتدعات ومنها
ما عرفته من ان العصمة منحصرة في عدد معين مخصوص وغيرهم

ليس بمعصوم ومسا لها ان مازعه من خطا الشيعة في جميع ما خالفوه في اهل السنة قد عرفت بهتانه في هذه الدعوى غير مبررة وعلمت بان اثني عشرية الشيعة وحدهم اهل الكتاب والسنة وان غيرهم من الفرق مخالفون للكتاب والسنة فهم جميعهم اهل البدعة

قال السنن السادس قوله ان هذه المذاهب لم تكن في زمن النبي ص والصحابة ان قصد ان اقاويلها لم تنقل عن النبي وعن الصحابة فهو كذب بين لعدم اتفاقهم على مخالفة الصحابة بل هم وسائر اهل السنة متبعون للصحابة في اقاويلهم وان قدر ان بعض اهل السنة خالف الصحابة لعدم علمه باقاويلهم فالباقون لم يخالفوه وان قصد ان اصحابها متاخرون عن ذلك الزمان فليس فيه محذور فمن المعلوم ان كل قرن ياتي بعد القرن الذي قبله انتهى ملخصا من حشوه وفيه وجوه من الفساد احدها ان مازعه من الترديد غير حاصر بل هنا شق اخر وهو انه ما وجه متابعة رجل منهم دون غيرهم ممن هو اعلم منهم وافضل عندكم مثل فقهاءكم السبعة الذين هم ليس لهم نظير عندكم في الفقه بعد الصحابة وشق آخر وهو ما وجه متابعتهم وحدهم وبقاوى خير القرون محفوظة لديكم وهم اعلم وافقه واتقى من غيرهم عندكم فلم ما اخترتم متابعة معارفهم وشق آخر في البين وهو الحق البين بما قد رويتموه من السنن التي قد تقدم التنبيه عليها وهي ما دلت على وجوب متابعة العترة فلم خالفتموها وتركتموها وجعلتم

عوضها هذه البدعة الشنيعة وثانيها انما زعمه من عدم اتفاقهم
على مخالفة الصحابة كذب بين منه لما سبق من اتفاقهم على تجويز المسح
على العمامة وصحابة النبي ص متابعون له في مسحهم على رؤوسهم
وقد ثبت اتفاقهم على تطليق الزوجة من زوجها لو قال لها نصفك طالق
ومثله لو قال لها انت طالق نصف طلقه الى غير هذه من المسائل التي
ابتدعوها وقد وردت السنن وعمل الصحابة على ما خالفها وثالثها
قوله ان مخالفة بعض اهل السنة للصحابة لعدم علمهم باقاويلهم الى
اخره من بهتانه البين فان ابا حنيفة ومالك قد خالفوا الصحابة في تركهما
العمل بخبر البيعان بالخيار ما لم يفترقا عن علم وعهد وقد نقل احمد بن حنبل
الهيتمي مفتي الحجاز في عصره عن ابي حنيفة انه خالف الصحابة عن علم
ومحمد في رسالته التي عملها لبيان حاله وخالف مالك الصحابة في حكمه
بطهارة السكاب واباحه لحمه عن علم وعهد الى غير ذلك من المسائل التي قد
تقدم بيان نبذة منها في بعض التنبيهات وسياتي بيان غيرها وما قلناه من وجود
قرن بعد قرن ليس له دخل بمقام البحث وما ندري ما الباعث له على التفوه به
قال السني السابع قوله باهمالهم اقاويل الصحابة كذب منه بل
كتبهم مشحونه بذلك وهم يستدلون بها وان كان عند كل طائفة منهم ليس
ما عند غيرها فان اردت انهم غير قائلين بمذهب ابي بكر وعمر ومثل ذلك
فسببه ان احدهم جمع اثارهم وما استنبطه منها فاضيف ذلك اليه مثل اضافته

كتب الحديث الى من جمعها وغالب ما يقولون منقول عن قبلهم وفي قول بعضهم ما ليس بمنقول عن قبله لكنه استنبطه من اقوالهم ونقلهم ثم انى بعدهم من تعقب قولهم فبين ما كان خطا منه عنده حفظا للدين حتى يكون اهله على ما وصفهم سبحانه يا صرون بالاعرف وينهون عن المنكر وثبت في الصحيحين عن عمران النبي ص قال للصحابه يوم الخندق انها لم عن صلوٰة المص في غير بنى قريظة فادركتهم الصلوٰة في الطريق فقال بعضهم لم يردنا نفويت الصلوٰة فصلوها في الطريق وقال بعضهم انما صلى في بنى قريظة فصلوها بعد ما غربت الشمس ولم يعنف احدى الطائفتين وهو دليل على ان المجتهدين يتسارعون في فهم قول النبي ص انتهى ما خلا وفيه من العجائب وجوه احدها ان ما زعمه من انهم مستعملون اقوال الصحابه وغير مهملين لها كذب منه بين وهو بنفسه قد اعترف بانهم مهملون لها فنقض قوله بنفسه من حيث تصديقه بعدم قولهم بمذهب ابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم ومعنى اهل اقوالهم عدم تعرضهم لها وقد علم ذلك بقول مذهب ابي حنيفة ومذهب الشافعي ومذهب مالك فان قال قد اضيف الى اقوالهم ما استنبطوه فاضيف ذلك اليهم مثل اضافته كتب الحديث وغيرها الى مؤلفيها قيل له اما قياسك ما نحن فيه بجامى الكتب وغيرها فهو باطل للفرق بين فان معنى صحيح البخارى وصحيح غيره ما ثبت عنده من المنقول على وجه الصحة فبعضه منقول صرفا عن ابن عباس وبعضه عن ابن مسعود وبعضه عن ابن عمر

وغير ذلك ومعنى مذهب ابي حنيفة ومذهب الشافعي ومذهب مالك
ومذهب احمد مختارهم وما عليه عملهم ومع فرض كون مختارهم وما عليه
عملهم هو مختار الصحابة فان قولهم مهمل لعدم وجود ذكره وعدم كونه
هو الممول به في العمل وقوله غالب ما يقولون منقول عن قبلهم حجة
عليه بيته من حيث اهل اربعة اثمتهم لذلك وعدم بيان القائلين به من
الصحابة فعلم صدق الشيعي فيما نسب اليهم وثبت كونهم منزهين بمذهب
كل منهم ومعتدين عليه في العمل ومهملين اقاويل الصحابة وغير معتنين
بشانهم وثانيها ان مازعه من انه موجود عند كل طائفة من اقاويل
الصحابة ما ليس بموجود عند غيرهم تصديق منه بان فرق اهل مذهبه
باجمعهم على باطل من حيث عدم فحصهم عن اقاويل الصحابة ومستنداتها
على ما هو حقه من بحث كل فرقة عما عند غيرها من المسائل ومستنداتها
الذي لم يوجد عندها وطريق ذلك بين فان جملة المنقول معلومون مشهورون
ومثلهم ارباب كل مذهب ومشيدوه فلو فرض ان اهل مذهبه تصدقهم
معرفته الحق وتروى به لزمهم الفحص عن مستند من خالفهم فان وجدوه
هو الحجة دون ما عندهم تابعوه بعد بيان فساد ما عندهم ولو وجدوه
ليس بحجة لزمهم بيان ضعفه وفساده فلما لم تجر هذه السيرة منهم علمنا
بانهم على باطل مقصودهم الشهرة والجاه عند الخلق فتدبر وثالثها ان
ما زعمه من محبي ناس بعدهم يبينون خطئهم حفظ الدين من عيب
مكره بالغفلة فانه لو كان في اهل مذهبه من ياصر بالمعروف وينهى عن

المنكر لما جرت سيرتهم على متابعة الثلاثة وتشديد مبتدعاتهم وهجرهم
 اهل البيت الذين هم يمتدو المبتدون حسبما نطق بذلك مما مضى نقله من
 السنن **ورابعها** ان ما نقله من الصحيحين مما دل على منازعة المجتهدين
 من عجابه فان ما روي في هذه القصة قد دل على ان رسول الله ص معهم
 فلم يسئلوه عن ذلك وقد قال سبحانه فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
 والرسول فواجه مصيبتهم في ذلك وعملهم بانظارهم ولو قطعنا النظر
 عن هذه الجهة فهل يتصور في حق من عصاه الله سبحانه بالوحي امره
 الصحابة بالصلوة في محل بمدة وقتها وهم قادرون على فعلها في وقتها ولو
 في الطريق حسبما فعلوا فيه بعضهم بل حاشى من حرص على فعل الصلوة
 في وقتها صدور نقيضه منه بدون ضرورة دعت اليه ومن العجيب الغريب
 قواهم بانه لم يعنف احدي الطائفتين فانه لو ثبت ذلك عنه والعياذ بالله لزم
 عصيانه لله سبحانه في تركه النهي عن المنكر وهو عملهم بانظارهم بدون
 ردهم مسألة منازعتهم اليه فالخبر الذي يلزم منه هذه الطامات بهتان معلوم
 نعم يتصور كون الصلوة في حال الحرب نفوت فاما في الطريق الى الحرب
 بدون خوف وضرورة فتركها محرم من دون ريب **قال السني**
 الثامن ان اهل السنة لم يقل احد منهم ان اجماع اربعة فقهائهم حجة
 معصومة ولم يقل بان الحق منحصر فيهم وان ما خرج عنهم باطل بل اذا
 قال من ليس من اتباعهم كسفيان الثوري واليث بن سعد وغيرهما ممن
 تقدم وممن تاخر من المجتهدين ما يخالف قول اربعة ردت منازعتهم الى

الله ورسوله فالقول الذي دل عليه الدليل هو الحق قلت في هذه
وجود من الجانب احدها ما زعمه من عدم حجية اجماع اربعتهم
فانه فرية منه على اهل مذهبه من حيث تحقق اجماعهم في القرن السابع
حسبما نقلناه عن قريب على وجوب العمل بفتوى احدهم وقد نص
صاحب طبقات الخنفية على ان متابعتهم باقية الى ظهور المهدي فيعلم من
قوله بعدم حجية فتواهم الاربعة تجوز كون الحق عند غيرهم فيبطل
حينئذ اجماعهم على وجوب متابعتهم وثانيها ما قاله من عدم قول احد
بان الحق منحصر باربعتهم فانه يستلزم كون متابعتهم اهم بالخصوص من
الزم المشار اليه على غير هدى من الله وبزيد المنصف عجا زعمهم انهم على
الحق وهم يجوزون كونهم على الباطل ومن خالفهم على الحق ومعه يعملون
من لم يعمل بقول احدهم مبدعا بل رجال كل مذهب منهم يستدل بزعمه
على ان مذهبه هو الحق ويبين فساد مذهب غيره حسبما فعله القفال في
مذهب ابي حنيفة من مسألة الصلوة وسياتي التعرض لها وثالثها
ما زعمه من الرد الى الله ورسوله فانه فرية منه على اهل مذهبه من حيث
عدم رد ذلك الى الله ورسوله حسبما صرح في المبحث السابق من عدم رد من
زعمهم خير القرون مسألة منازعتهم في الصلوة بل وعدم رد منازعتهم
في تعيين الخليفة يوم السقيفة وما بعدها وعدم رد من تابعهم على ذلك
الى الله ورسوله ولوردوها لحصل اهم العلم اليقيني من خبر الثقلين وغيره
بالخليفة قال السنن التاسع ان الصحابة قد ثبت عنهم العمل

بالقياس والنظر مثل ما ثبت عنهم فم ذلك وهو باجمعه حق فالمدعوم
 القياس المخالف للنص مثل قول الكفرة انما البيع مثل الربا وقول ابيدس
 انا خير منه ومثل ذلك القياس الذي ليس فيه جهة مشاركة بين المقيس
 والمقيس عليه واما القياس الذي يستويان في جهة الحكم فيه فهو جاز
 وهم يثبتون قياس الطرد وهو اثبات مثل حكم المقيس عليه في المقيس من
 حيث شركتها في علة الحكم وقياس العكس وهو نفي حكم المقيس عليه من
 المقيس لعدم المشاركة في علة الحكم انتهى ملخصا من حشوه وفيه وجوه
 من المجائب احدها ما زعمه من طريق جمعه بين ذم القياس ومدحه
 بما بينه فانك قد عرفت فساد مصادره ومادله على كمال الدين على عهد
 رسول رب العالمين وبيانه لهم جميع ما يحتاجون اليه الى يوم القيمة فاي
 حاجة لهم في القياس ومن هذه الجهة ثبت ذم الصحابة له ومن حيث
 هجرهم من عندهم علم الشريعة قادتهم ضرورة الجهل الى العمل بالقياس
 مخالفين للسنة التي وردت في ذمه وحرمة ومن عجب مشافاته لله
 ورسوله حملة لعلمهم بالقياس على ما لم يخالف النص منه من حيث علمه
 بورود النصوص في جميع ما يحتاجه الناس الى يوم القيمة فهل يبقى حينئذ
 شيء ليس فيه حكم حتى يعمل فيه على مقتضى القياس وتاويلها ما ذكره
 من تجويز القياس الذي يستوي فيه المقيس والمقيس عليه في جهة الحكم
 فانه مخالف لما عمل به اهل مذهبه من حيث قياسهم بدون ذلك فان ما قاله
 اما ان يفهم من لحن الخطاب وهو ما دل على بيان علة الحكم في المقيس عليه

فثبت ذلك الحكم في كل ما وجدت فيه هذه العلة مثل قول القائل
حرمت الخمر باسكارها وكل الرمان لموضته وعظم موسى لسيادته وغير ذلك
فانه يتسرى الحكم من هذه الموضوعات الخاصة الى غيرها مما فيه هذه العلة
فان معنى هذه كل مسكر محرم وكل حرام مأمور باكله وكل سيد يجب
تعظيمه وانما ان يفهم من فعوى الخطاب وهو لزوم ثبوت الحكم في الشديد
من جهة ثبوت ذلك في الضعيف مثل ثبوت حرمة شتم الرجل ابويه
وصبيهما وضربهما وطردهما طرمة قول اف ايها وايس ايها شق ثالث
واهل مذهبه يقيسون ببعض تخيل المشاركة بدون برهان وهدى من الله
وثالثها ما زعمه بقوله وهم يثبتون قياس الطردو والعكس لم يعلم مقصوده منه
فان قصد ما يبينه من لحن الخطاب وفعوى الخطاب فهو حسبما عرفت
حكم شرعي عن الدليل الشرعي وليس بقياس وان قصد به غيرها فهو
بهتان منه على اثني عشرية الشيعة يعرفه من نظر الى صحفهم في مسألة
القياس **قال الشيعي** وبسبب ذلك جرت منهم امور شنيعة مثل
اباحة البنات المخلوقة من الزنا واسقاطهم الخدم من نكح امه واخته
وبنته مع علمه بالتحريم والنسب بجهة عقد يعقده وهو يعلم بانه باطل
ومن اف على ذكره غرقة وزنى بامه واخته ومن الاوطى وهو
افحش من الزنا والحاق نسب المشرقيه بالمغربى فان زوج الرجل بنته
وهي في المشرق برجل هو و ابوها في المغرب ولم يفتراقا حتى ولدت
البنت لسته اشهر وهي في المشرق التحق الولد بالرجل وهو و ابوها

في المغرب بعد العلم بعدم إمكان وصوله اليها بدون طي مسافته
تفتقر الى مضي سنين بل لو حبسه السلطان من حين العقد وقيده وجعل
عليه حنطة مدة خمسين سنة ثم وصل بعد ذلك الى بلد المرثية فوجد
جماعة كثيرة من ولدها وولد ولدها الى عدة بطون التحق جميعهم به
وهو لم يرها ولم تره قبل ذلك واباحه التبيذ وهو مسكر مثل الخمر
والتوضي به والصاوة في جلد الكلب وعلى العذرة اليابسة وحكى
بعض اهل الفقه لبعض الملوك وعنده بعض اهل الفقه من الحنفية
صاوة الحنفية فدخل بيتا منصوبا وتوضا بالتبيذ وكبر من غير نية
وقرأ بالفارسية وترجم كلمة مدها متان وحدها بالفارسية ثم طأطأ راسه
بغير طمثنية وسجد من دونها ورفع راسه بقدر حد السيف ثم سجد ثم
قام ففعل مثل ذلك ثانية ثم احدث بضرطة عوض التسليم فقبضه الملك
من مذهبه وكان حنفيا ولو غير الغاصب صفة المصوب صار عندهم مباحا
فلو ان سارقا دخل بيت شخص فيه حنطة ورحى وبهيمه قطعن السارق
الحنطة بذلك ملك ذلك الطحين فان اتى المالك ونازعه كان المالك ظالما
والسارق مظلوما فان تحاربا وقتل المالك فدمه هدر ولو قتل السارق
فهو شهيد ولو كذب من زنى الشهود حدوده ولو صدقهم لم يحدوه
مسقطين للحد مع هاتين الحجتين وهذه الطامة سبب تعطيل الحدود
فان كل من زنى وقامت عليه البينة وصدقه اليس عليه حد قاي فاسق
يتباعد عن ذلك واباحه كل الكلب والواط بالبيد واباحه الملهيات

كالشطرنج والتغني وغير ذلك من المسائل التي لم يحتملها هذا المختصر
قال السني ونجيب من وجوه احدها ان في هذه المسائل ما هو كذب
على سائر اهل السنة واما سائرها فالجمهور مخالفون فيها وان كان قد قالها
بعضهم فان كان قوله حقا فالحق عند اهل السنة وان كان خطأ فالحق قد
قاله جمهورهم فلم يخرج الحق منهم قلت فيه وجوه احدها ان
ما زعمه بقوله احدها كذب منه فان ما زعمه في هذه الشبهة بمحمل
ما سيذكره في الشبهة الثالثة حسبما ياتي نقلها وثانيها ان ما زعمه من
ان بعضها كذب على جميعهم فربه منه سيأتي بيانها وثالثها ان ما زعمه
من عدم خروج الحق عن اهل مذهبه قد عرفت غير مرة تحامله في هذه
الدعوى على خصمه وثبوت كون الباطل فيهم وعدم خروجه عنهم قال
السني الثاني ان يقال ان الرفضة يوجد فيهم ما ليس بقوله مسلم فنه
ما يتفقون عليه ومنه ما يقوله بعضهم مثل ترك الجمعة والجماعة فيمطلون
المساجد التي امر الله ان ترفع وبذكرفيها اسمه عن الجمعة والجماعات
ويعمرون المشاهد ومنها ما خير صلوة المغرب مضاهاة لليهود ومنها تحريم
ذبايح اهل الكتاب وتحريم شئ من السمك وتحريم بعضهم لحم الحمل
واعتبار بعضهم الشهود في التطليق وايجابهم اخذ خمس مكاسب المسلمين
وتوريث البنت دون العم وغيره من العصبية وجريان سيرتهم على الجمع
بين الصلوتين ومثل صوم بعضهم بالعدد ومثل ذلك من المسائل التي
يعلم علمائنا انها مخالفة لدين المسلمين الذي قد بعث الله به رسوله وانزل به

كتابيه وقد قدمنا ذكر بعض امورهم التي هي من اظهر المناكير في الشرع
والعقل واهم عقايد باطلة ومساائل فاسدة وان تابهم عليها بعض
المتقدمين مثل اباحه المتعة وان التطبيق المعلق على ما يشترطه المطلق
فيه باطل وعدم وقوعه بالكنايات وان صحته مشترطه بان يشهد عليه
قلت في هذه وجوه من العجائب احدها ما زعمه من تركهم
الجمعة والجماعة فانه قدم مضى بيان كذبه في ذلك من بعض التنبيهات في
صدر الكتاب وعلم هناك وجه تعييرهم لما شاهدوا كذبه في نسبه اليهم
تاخير المغرب وغير ذلك وعرفت الوجه في تحريم ما يذبحه الكتابي وتحريم
ما ليس له فلس من السمك ووجه جمعهم بين الصلوتين غالباً ووجه اعتبار
اشهادهم في التطبيق واباحه المتعة سيأتي التعرض لها واما تحريم بعضهم
الحمل فليس فيهم من يقوله وانما ذلك منسوب الى ابى الخطاب وهو
رجل زنديق ادعى النبوة في اخر امره واما صيغهم بالعدد فليس
بقول لهم بل على فرض ثبوت قائله ليس منهم يشهد بذلك ما حرروه في زبرهم
وثانيها ما نسب اليهم من مسئلة الخس وتوريث البنت وهداها وفساد
التطبيق المعلق وفساده بالكنايات فانه ليس يضربهم لورود السنه
بذلك من طرقهم وعدم وجود دليل يدل على صحه التطبيق المعلق
وبالكنايات وهل يحسر المسلم على متابعتهم شيء ليس عليه دليل فاي
شانه تلحق من هذه سيرتهم وجريهم على مقتضى الدليل بل الشناعات
تترجم من خالف كتاب الله وسنة نبيه عن علم ومجد حسماً تبين الى

هنا ما لزمه ولزم اهل مذهبه من الشناعات ونقول له هنا ما الدليل الذي
دل على صحة التطبيق المعلق وبالكنايات حتى زعم بان من لم يعمل به جأته
الشناعة ومثله القول في مسألة الخمس وتوريث البنات بل نحن نفرض
ورود ما دل على ذلك من طرقكم فاي حجة فيه على من خالفكم وقد بان
بنفس ما رووه تأسس مذهبكم على الباطل ومذهبه على الحق فهل
يتصور كونكم على الحق فيما قد خالفتموه فيه حينئذ قال لكم كيف تحكمون
ونالها ما زعمه بقوله ومثل ذلك من المسائل التي يعلم علماءنا انها
مخالفة لدين المسلمين فان ذلك من بهتان العظيم لما بيناه الى هنا من مطابقة
ما هم عليه للشريعة كتابها وسنتها بل قد صرفت اتصافه واتصاف اهل
مذهبه بالمخالفة لدين المسلمين وجريهم على مبتدعات المبدعين قال
السني الثالث ان يقال هذه المسائل لها ماخذ عند من قالها فالخلق
من الزنا قد اباحها الشافعي وحرمها الجمهور والشافعي وابن الماجشون
اباحها لعدم ثبوت النسب بعدم التوريث فانتفت احكامه كلها
ومحرموها يقولون احكام النسب تختلف فانه يحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب فالخلق من مائة اولى بالتحريم والتوريث يختص بمن ينسب
الى الميت من ولده فيثبت لولد البنين دون ولد البنات واما هذه المحرم
فابو حنيفة جعل ذلك شبهة مستطابها الحد وجود صورة المقد والجور
ينظرون الحرمة ويوجبون قتل الاوطى مطلقا وان لم يكن محصنا وقول
الخران عدم حد الزنا وهو قول ابى يوسف ومحمد والشافعي واحمد في

أحد قوليهما وأما الحاق النسب في تزويج المشرقية بالمغربى فهو مما انفرد به
 أبو حنيفة وأصله في ذلك أن النسب يقصد به المال وحقيقته مذهبه أنه
 ليس يعتبر في النسب ثبوت التولد حقيقة بل الولد عنده للزوج بعد قطعه
 بأنه لم يجل أمه وهو يقول قد ثبت ببعض أحكام غير النسب كما يقول فيما
 لو قال له لوكه الذى هو أكبر منه أنت أبى يجعل ذلك كسنايه فى عتقه والجمهور
 يقولون قد اقرب بشئ علم كذبه فليس يترتب عليه شئ فالشناعة التى شنع
 بها على أبى حنيفة يعلم منها أنه يقول قد خاق من ماله وليس يقول ذلك
 أقل الناس فهما كيف أبى حنيفة وكذلك حال المسكر فإن الجمهور
 يحرمون كل مسكر وقول الشيمى وإباحة النبيذ مع مشاركتة للخمر
 فى حصول السكر منه احتجاج منه على أبى حنيفة بالقياس فإن كان
 القياس حقا بطل إنكاره وإن كان من الباطل بطلت هذه الحجة ولو
 احتج عليه بقول النبى ص كل مسكر خمر وكل خمر محرم لكان أجودا أما
 التوضى بالنبيذ فجاءه من أهل العلم ينكرونه وعن أبى حنيفة نقل على
 عدم متابعتهم ومستنده فى ذلك خبر ضعيف وعلى فرض صحته فقد
 نسخته إياه بتحريم الخمر وغيرها مع أنه قد يكون لم يتغير بحيث يخرج به عن
 المائة بل ولو صار مضافا على قول من يجوز التوضى به وهو مذهب أبى
 حنيفة وأحمد وهو أقوى فى الحجة من قول من لم يجوز التوضى به فإن
 قوله تعالى فإن لم تجدوا ماء فامسكوا فى سبيل الله فتمم ما تغير بجمل هذه
 فيه مثل عمومها لما تغير بأصل خلقته مثل المياه المالحه والمره والزهره فالتغير

بالتأهر حاله أحسن منها والفرق أن تقريرها أصلي ومحل البحث تقريره
عارضى انتهى نقل هذه النبذة من قوله ماخصا وفيه وجوه من العجائب
أحدها زعمه أن هذه المسائل لها ماخذ عند من قالها باطل فإن
الفرق الضالة تزعم ثبوت ماخذها فهل يلزم من ذلك كون ماخذها
حقا فإباحة إمامهم الشافعي المخلوقة من الزنا لمن خلقت من مائه لعدم
ثبوت النسب من جهة عدم التورث معلومة الفساد من وجهين أحدهما
صدق بنته عليها لغة وعرفا وشرعا أتولدها من مائه فإدله على حرمة
البنت شرعا دل على حرمتها وثانيهما عدم الملازمة بين حرمة النكاح
والتورث شرعا فإن البنت القائلة بإباحة وأما ظلمها ليس لها ارث منهما
ومثلها الكافرة ليس لها ارث من إبيها وإبيها المسلمين باتفاق المسلمين
وهم يزعمون أن البنت المسلمة لن ترث من إبيها الكافر ومن المعلوم
كونها بنتا يحرم نكاحها فليت شعري لم لم يقس إمامهم هذه البنت على
هاتين البنتين وعلى القائمة بل ولم يقسها على البنت الرضاعية فإنها لم تخلق
من مائه بل شربت القليل من لبنه فحرم نكاحها عليه وهي ليس لها
ارث منه باتفاق المسلمين فهل يتصور في مذهبه إباحة من خلقت من
مائه وحرمة من شربت القليل من لبنه وثانيها أن ما زعمه من عدم ارث
ولد البنات هو من طاماتهم المخالفة لنصوص كتاب الله المجيد فإنه سبحانه
قد بين فيه ارث البنين والبنات إباؤهم وولد البنين ولديقومون مقام أبائهم
مثل ولد البنات فمن مات وإيس له سوى ولد بنين وولد بنات فمن

المعلوم كون تركته ثلاثاً منها لولد البنين وثلاث لولد البنات فمأذرى
 ما الذى حرم ولد البنات من تركه جدم فان قيل ابن البنت يباحق بابيه
 قيل هذه عصبية جاهلية قد نسخها الله سبحانه في فرقائه العظيم بابه
 المباحة وغيرها وبالله ان ما زعمه من جعل ابى حنيفة القعد على
 المحارم من باب الشبهة هو من عجيب المزخرفات لما هو ضرورى من
 ان الشبهة مأخوذ في معناها الجهل بالشئ لجهل من الجهات فإى جهل
 يتصور في حق من علم بتحريم محارمه عليه وفساد المقدم عليهم وثبوت
 الحد على من زنا فهل يقال في حق من هذه حاله وطئه وطى شبهة
 فانظر يا طالب الحق الى هذه الفتوى الشيعية فانها تجر غالب من تسمى
 باهل السنة الى الزنا بمحارمهم فانهم انما يعتصمون عن ذلك هرباً من
 الحد ومن زيادة شناعة ذلك عليهم وبعد الذى عرفت من فتوى امامهم
 ذهب هاتان الجهتان فإى صاد لمن هو حنفى المذهب وغيره ممن قد
 اباحنيفة في هذه المسئلة عن الزنا بامه وبنته واخته وعمته وخالته
 وزوجه ابیه وزوجه ابنة فانظر هل ترتب على هذه الفتوى الشيعية
 سوى الزنا بالمحارم وايت شرى ما منعهم من جعل المتعة من باب
 الشبهة فواجه تشنيعهم بها على الشيعة بعد علمهم بان المحرم لها عمر
 وحده حسبما حققنا ذلك في رسالة مفردة وياتى بيان ذلك فيما بعد
 ورابعها ان ما نسبته الى اكثر السلف من قتل اللوطى تدليس
 منه فان البحث في بيان مخالفته من نفي الحد عنه للشريعة والسنى قد

زعم وجود المأخذ لمن يفتى بهذه المخرقات فليقل له المذهب مما أخذ
فتوى امامكم ابي حنيفة في هذه الفتوى الشنيعة ثم ماخذ الحكم
بغير ما نزل من عند الله و متا بعه غير العلم ومشاهدة الرسول بعد
تبين الهدى فانه قد روى اهل السنن حديثا دل على قتل الاوطى
فغير مسته لعنتهم والله شامل لصاحب هذه الفتوى من حيث
تركه لاسنه التي قد دلت على قتل الاوطى و شامل لمن نقل عنهم
من ان حده حد الزنا فانهم مثل اما مهم في المخالفة لما نهينا عليه من
آيات الفرقان العظيم كيف جاز لهم القياس على الزنا وخبر السنن
ثابت الصحة لديهم وقد ثبت في سند اما مهم احمد وخرجه الحاكم
والبیهقي وهو قد دل على قتل الفاعل والمفعول وقد ثبت من
الصحابه العمل به في قتل الفاعل والمفعول من بكر وغيره فان قيل
قد روى رجم البكر قيل لم يثبت ذلك فان قيل قد روى حرقه بالنار
عن ابي بكر وروى رميه من شاهر عن بعض الصحابة قيل لم تقم بهذه
الحجة لديكم في قبال خبر السنن وخامسها ان ما زعمه من ان
اصل ابي حنيفة في النسب قصد المال هو من عجيب الباطل لعدم
الدليل له على ذلك بل قد وردت الشريعة باحكام عديدة في مسألة
النسب منها ثبوت الحرمة النكاحية في عدة من مصا ديقه ومنها
وجوب النفقة في جملة منها ووجوب تربيته بعضهم على بعض ومنها
توليته بعضهم على بعض ومنها وجوب طاعته بعضهم لبعض منهم

ومنها تورث بعض لبعض الى غير ذلك فهذه وغيرها جميعها ثابتة
 في النسب متساوية النسبة فيه ليس لبعضها ترتب على بعض حتى
 يتصور اصلية بعضها و فرعية بعض وسالاسها انا لو فرضنا
 ثبوت ما زعمه فلا بد من ثبوت النسب حتى يترتب عليه المال
 ففي المثال الذي بينه عدم النسب فيه معلوم فباى وجه يثبت به
 المال فان العقد وحده ليس بسبب بل ثبوت النسب موقوف
 على دخول الرجل بالمرثه اما لزوجيتها له او لملكها لها او لشبهه
 فقا ئدة هذه الفتوى الشيعيه زياده الزنا وشيوعه في مذهب الحنفية
 لعلم امامهم و علم متأبعيه بعدم الدخول في المرثه الذي هو سبب
 النسل وزعمه ان اقل الناس فهما لن يصدر عنه القول بان الولد
 مخلوق من منى ذلك الرجل من غريب المزخرفات فاي فرق بين
 ثبوت المال وغيره فانه لو لم يقل امامهم بانه مخلوق من مائه فباى
 وجه يرثه وهو ليس بولد له فزعمه بآرثه له موقوف على انه مخلوق
 من مائه فشناعة الشيعي على امامهم في عملها وهل من له ادنى
 شعور وفهم يقلد من هذه بعض مبتدعاته الشيعيه المناقضه
 لما ثبت بضرورة العقل و الشريعه وسابعا ان ما نقله عن
 الجمهور من تحريم كل مسكر تدليس منه لاعلمه بان من بين هذه
 لم يرد نسبتها الى الجمهور فان قال بان احتجاجه على حرمة النبيذ
 بمشاور كته للخمر في السكر احتجاج على ابي حنيفة بالقياس الى

آخره قيل له من المعلوم كون حجة المسلم على المسلم الكتاب
والسنة وحيث علم من حال ابي حنيفة عدم اعتناؤه بالسنة حسبا
تقدم بيان ذلك في بعض وجوه التذبيحات ومنها المقام فانه لم يعمل
بالسنة التي دلت على حرمة كل مسكر فانه خصه بما هو عنده
حجة وهو القياس فاستدل عليه بما هو معتن فيه وعامل به فهو ملزم به
ولعله قد يحصل من يعتذر عنه بان امامه لم يثر على خبر تحريم كل مسكر
لكن عذره عنه في مسألة القياس فاسد من دون ريب فعلم مما بيناه وجه
اعتماد الشيعي على القياس في قبال ابي حنيفة وهو ثبوت حجتيه عنده
فليس له بد من تصديقه بانه منافي في مسألة حجة القياس فليس يلزم
من اعتماد الخصم عليه كونه حجة عنده وثانها ان ملازمه في مسألة
التوضي بالنبيذ وقوله بان مذهب ابي حنيفة واحمد التوضي بالمضاف الى
اخر ملازمه في المقام من غريب من خرافاته التي يتجنب التفوه بها حتى
السوقة فانهم يعلمون بان لكل كلمة معنى قد وضعت له فهي غير شاملة لغيره
فما حال اهل العلم ومن المعلوم كون المياه تسمين مطلقة وهي التي لم تنزع
بغيرها ولم تنصر من شيء مثل الرمان وغيره ولم تصعد مثل مياه الورد
والنعناع والطلع وغيرها وهي معنى كلمة ما بدون اضافة شيء اليه يدل على
تركبه منه فان وقعت هذه اللفظة في سياق النفي فانما تعني مصاديق معناها
فانها هي المنفية دون غيرها من المعاني فان قول القائل ليس عندي ماء انما
نفي معنى هذه الكلمة وما تصدق عليه وهي لم تدل على غير المطلق

والمضاف لم يدخل في معناها حتى ينفى فان كان عنده جميع المضافات فهو في قوله صادق لعدم كونها من معاني هذه الكلمة بل لكل معنى منها لفظه مركبة تبينه مثل ماء الورد وماء النعناع وماء الطلع الى غير ذلك فعلم مما ينافس ما قول من جوز الترضي بالمضافات وفساد صلواته لو صاها بوضوئه بها وما قاله من ان المضاف تغيره عارضى دون غيره حجة بينة عليه قد خصم بها نفسه فان معنى العارضى صيرورة المعنى معنى غير اصلي بسببه بل قد تركب منه ومن شئ خارجي فالذى يدل عليه كلمتان كل منهما تدل على معنى منهما هو بالضرورة قد خرج بسبب تركبه عن اصله ولذلك لا يطلق عليه كلمة ماء وحدها وازداده البحر والنهر والين والين والمطر الى هذه الكلمة من جهة بيان الصنف دون النوع لعدم وجود تركيب في البين لعدم تركبه من البحر والنهر الى اخرها فتدبر فقد فسد قول السني بنفس ما ذكره من الحجة **قال السني** واما الصاوة في جلد الكلب فانما يجوز ذلك ابو حنيفة لو كان مدبوغا وجماعة غيره والحجة قوله ص ايما اهاب دبغ فقد طهر وهذه مسألة اجتهادية ليست من مسائل الشناعات ولو قيل للمنكرهات حجة على ذلك لم يجدها بل لو طواب بدليل على تحريم الكلب ليرد به على مالك لم يكن الرد من صناعته والصحيح عند الجمهور عدم طهارة جلد الكلب وسائر السباع بالدباغ لما روى عن النبي ص من وجوه عديدة انتهى عن جلود السباع وخبر الطهارة بالدباغ ضعفه احمد وغيره من ائمة الحديث ومثله تحريم الكلب

دلت عليه ادلة شرعية ليس يعرفها الشيعي واما الصلوة على المذرة
اليابسة فليست بمذهب احد من اربعتهم واما الصلوة التي قد ذكرها
على مذهب ابي حنيفة فليست حجة على اهل السنة لقولهم بان الحق غير
خارج منهم والسلطان الذي ذكره هو محمود بن سبكتكين وهو من خيار
الملوك وكان من اشد الناس قياما على المبدعين خصوصا الرافضة وكان
قد اصر بلعنهم واما مسألة المنصوب التي ذكرها فهي ليست قول جمهور
اهل السنة ثم انه كذب في نقله لقوله لو تخاربا كان المالك ظالما فانه
لو فرض تاول المالك لم يكن ظالما ولم يجز مقاتلته بل لو تنازعا وجب رفعهما
الى من يفصل بينهما وبالجملة فهذه المسائل التي انكرها جميعها من مذهب
ابي حنيفة سوى البتة المخلوقة من الزنا فيقال له ان الشيعة يقولون ان
مذهب ابي حنيفة اصح من مذهب غيره وهم انفورم عن الحديث والسنة
يقررون ممن هوا كثر تمسكا بالحديث والسنة فهذه الشناعات في مذهب
ابي حنيفة فهم متناقضون من حيث تكثيرهم التشنيع في المذهب الذي
رجعانه على غيره لديهم معلوم والتناقض منهم غير بعيد لتفريطهم في
الجهل ومسئلة عدم الحد على من زنا لو صدق الشهود فهي من مختصات
ابي حنيفة وما اخذه انه متى افرق قد ذهب حكم الشهادة والمقر انما يحسد
لو اقرار بما واما قوله وابعاه اكل الكلب الى اخره فيقال نقله ذلك عن
جميع اهل السنة ككذب بل فيه ما قاله بعض المقرين بامامة الثلاثة وفيه
ما هو كذب عليهم ثم الموجود في الشيعة من الشناعات المخالفة للشرعية

اعظم من ذلك واظنه قصد التشنيع على مالك في مسألة آتيان العبيد فاني وجدت بعض الجاهل يروونه عن مالك واصل ذلك ما روي عنه في خشوش النسوة فنقل عنه الحل تارة والحرمة اخرى فظن الجاهل ذلك ومن المعلوم رفعة قدر مالك وشرف مذهبه وكمال صيانتة عن كل فاحشة وايس يختلف في مذهبه ان من استحل آتيان المماليك يكفر ومذهبه ان فاعل ذلك يقتل رجما ولو كان غير محصن ويقتل عنده الفاعل والمفعول دل عليه ما ثبت في السنن واما الاهويات فالجمهور على تحريمها مثل الشطنج وقد ثبت عن علي ع انه صر بقوم يلعبون به فقال ما هذه التماثيل التي اتم لها ما كفون وقد تنازع الصحابة وغيرهم في انه ايها اشد تحرهما الشطنج ام النرد فقال مالك الشطنج اشد من النرد واما الشافعي فتوقف في حرمة الشطنج ومتابعوه لهم مذهب ان الحل والحرمة واما قوله وابطاح الغنم فهو كذب منه فان اربعة منهم متفقون على تحريم النود وغيره ويحرم عندهم اتخاذها ولو اتفهامت ان لم يضمن صورتهما وبعض المتأخرين من اصحاب الشافعي مختارهم باحتها واما المجرى منه الذي هو عبارة عن الصوت فحرم عند ابى حنيفة ومالك وهو احد القواين في مذهب الشافعي واحمد والثاني انه مكروه وذهبت طائفة من اصحاب احمد الى اباحته انتهى ما خصنا من خشوه ومما ليس له دخل فيه ومن تكرره وفيه وجوه من العجائب احدها ما زعمه من ان مستند ابى حنيفة في طهارة جلد الكلب هو الخبر فانه فريه منه علم امامه لما نقله هو عن امامه احمد وغيره

من تضعيف الخبر ولمدم ذهاب امامه الى طهارة جلد الخنزير بالدبغ
فان امامه لو كان مستنده الخبر لم يفرق الحال بين السكاب والخنزير
وسائر السباع اشمول الخبر للجلود جميعها وليس في البين دليل خاص
يوجب نفي ذلك عن بعضها ومن هنا علمت ان هذه المسئلة من مسائل
الشناعات من حيث مخالفة القائل بها للشريعة عن علم وعمد والمجتهد
من يستخرج الفرع من دليله الشرعي ليس هو من يخالف الدليل الشرعي
فيفتي نظره فمن جرى على هذه السيرة وجب التشنيع عليه ليلتفت من
حسن ظنه به الى مخالفته للشريعة عن علم وعمد فيعلم انه على باطل
فيهجره فمن باب وجوب تشييد الدين وقم المبدعين ورشد الجاهلين
الى الحق المبين وجب التشنيع على ابي حنيفة وغيره ممن سار بمثل سيرته
على الفتوى بالمبتدعات وتشييدها وثانيها ان قوله ولو قيل
للمنكرهات حجة على ذلك لم يجدها من ضريب بهتانه فان حجة
ما ثبت عند من تسمى باهل السنة مما دل على عدم طهارة جلود السباع
بالدبغ والشيبي قد روى ذلك وغيره من اخبار اهل السنة عن
مشايخه عنهم فاي معنى لقوله لم يجدها وثالثها ان قوله لو طواب بدليل
يرد به على مالك لم يكن الرد من صناعته مثل سابقه من عجيب بهتانه
ومكابرتة فانه قد رد على عامة من قال بامامة الثلاثة على مقتضى الصناعة
حيث الزعم بما ثبت عندهم من السنن والنقول التي دلت على فساد
مذهبهم حسبما عرفت الى هنا وستعرفه فيما بعد وعلمت بان الرد عليه

ليس من صناعة السني لأجهات التي تقدم بيانها على الوجه التفصيلي
 بعد اجمال ذلك في بعض مقدمات الكتاب فواصف به الشيعي هو
 المتصف به واهل نخلته ورابعها ان مازعه من عدم تجويز الصلوة
 على المذرة عند ابي حنيفة وغيره بهتان على امامه فلقد نقل صاحب
 العناية محمد بن محمود الحنفي تلميذ السكمال في بحث مكان المصلي منها
 عن ابي يوسف عن شيخه ابي حنيفة انه جوز السجود على النجاسة التي
 تزيد على الدرهم ونقل عنه من غير طريق ابي يوسف القول بصحة
 الصلوة لو سجد فيها على نجاسة لم تزد على الدرهم انتهى ومن المعلوم
 ثبوت ذلك من نفس صلوة القفال وسجوده على النجاسة في محضر
 جماعة من اهل العلم من الحنفية في محضر السلطان من حيث عدم ردم
 عليه وخامسها ان ما ذكره من انكار الجمهور الصلوة التي فعلت
 في محضر السلطان مناقض لما نقله عن اربعتهم من عدم تجويز السجود
 على النجاسة فانه هنا قد زعم صحتها على مذهب ابي حنيفة وسادسها
 ان ما وصف به سلطان محمود من فوره لرفضه ان تصد بهم اثني عشرية
 الشيعة فقد عرفت مما سلف انهم الفرقة الناجية دون غيرهم
 من الفرق فظالمهم مذموم عند الله ورسوله ومعاقب على ظلمه لهم
 وسابعها ان مازعه في مسألة ملك المصوب بانه ليس قول جمهورهم
 من عجابه بل هي من قول جميعهم لما عرفته فيما مضى من اجراءهم على وجوب
 تقليد احدى اربعتهم فهم يجمعون على صحة ما يقوله اربعتهم من القناوي

فيلزم من ذلك تحقق اجماعهم على مجيئ الشريعة بالمتناقضات لذهب ابي حنيفة الى ملك المصوب بتغيير صفته وذهب غيره منهم الى بقاءه على ملكية المصوب منه ومن الضروري كون الحق احدهما وثانيهما باطل وهم مجمعون على حقيتهما جميعا وهذه حال عامة المسائل المختلف فيها بين اربعتهم ولو قطعنا النظر عن هذه الجهة فالشيعي لم ينسب ذلك الى الجمهور حتى يجاب بعدم ذهابهم اليه فان قال لم يخرج الحق عنهم قيل له لم يخرج الباطل عنهم لذهب بعضهم اليه في عدة مقامات وذهب جميعهم اليه في المقامات المخالفة لما عليه اثني عشرية الشيعة حسبما مر فتدبر وثامنها ان ما زعمه من كذب الشيعي في نقله لمسئلة المقاتلة من عجائبه فانه قد اعترف بان المصوب يملكه الفاصب لو غير صفته وقد نص على ذلك صاحب العنايه وغيره في باب السرقة والغصب وقد روى ابن حبان في صحيحه واهل السنن غير ابن ماجه عن سعيد بن زيد مرفوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وحسنه الترمذي والسيوطي في جامعه الصغير وروى النسائي والمقدسي في المختارة عن سويد بن مقرن مرفوعا من قتل دون مظلمة فهو شهيد وصححه السيوطي في جامعهه فعلم ثبوت الشهادة له بنفس قتله دون ماله والتأول ليس بجديده نفعا بعد ثبوت هذه الفتوى من امامه فان قال يجب رجوعهما الى ثالث قيل له لو لم يرجعا اليه وتحاربا فقل لنا من الظالم منهما ومن المظلوم الشهيد على فتوى ابي حنيفة هذه التي قدم كرها في الدين فاغار بها المفسدين على مال عباد الله الصالحين

ودمائهم فصيرهم بعد ذهاب سالهم ظالمين مفسدين ، وهذه ذريعة الى
عظم ظهور الفساد بقتل النفوس ونهب المال فانهم يذبحونه ويغيرون
صفته فيما يكونه ويقاثلون من طابه منهم فان قتلوه فدمه هدر ولوقتاهم
فهم من المستشهدين في سبيل الله فاي مفسد ينتهي عن الفساد والحال
هذه ومن هذه الفتوى وغيرها نقض امامهم النعمان الدين عروة
عروة حسبا نقلناه في بعض التنبيهات عن بعض ائمتهم وتاسعها ان
مانسبه الى الشيعة من ترجيح مذهب النعمان من عظيم البرهان فهذه
صفهم قد نادت بان مذهبهم ابعده من غيره عن مطابقة الفرقان وعن
متابعة سنة سيد بني عدنان وقد جرت سيرته على القياس وقد بين
فساد قياسه امام زمانه الصادق ونقل ذلك عنه الشيعة واهل مذهب
السني منهم الدميري في حياته وغيره لما دخل عليه هو وابن شهر مبه
وبالجملة فعاله في البعد عنهم اظهر من ان تبين والذي في قلبه ريب فليتنظر
الى ما دسموه في حقه وعاشرها ان مانسبه الى الشيعة من الجهل
والتناقض اقترأ عليهم لما عرفته الى هنا من تنزه امام عليه من المذهب
عن الجهل والتناقض وانهم بالخصوص اهل العلم بالدين والعمل به وان
من قالى بامامه الثلاثة اهل الجهل والتناقض والمبتدعات في الدين فالسني
قد ظلم الشيعة وبهتهم من جهتين من جهة تسلبه لهم امام اهل العلم
والعمل به ومن جهة وصفه لهم بشي اهل مذهبهم وهو معهم المتصفون به
وقد منا ذلك بانات الفاذ العظم والسنة الصحيحة والحسنة فقلت

الحق وزهق الباطل وحادي عشرها ان ما ذكره من ماخذ
ابى حنيفة في نفي الحد عن قد زنا وصدق الشهود ليس يجدي به نفع العلم
ان الشهادة ليس يسقطها شيء فن قال بسقوطها بنفس تصديق المشهود
عليه فقد حكم بغير ما نزل من عند الله ومن ضروريات الدين والعقل
كون قيام دليلين في مسألة من المسائل اعظم حجة من قيام احدهما
وقول القائل بذهاب احدهما بعد قيام ما طابقه من اسخف المقال من حيث
مخالفة قوله لما نهرنا عليه من الضروريتين وثمرة هذه الفتوى الشيعية
مخالفات عديدة للشريعة { منها } رد قول من جاءت للشريعة
بوجوب قبول قولهم والعمل به { ومنها } نسخه بذلك الحد العظيم من
حدود الله سبحانه فان جميع الزناة يصدقون الشهود هربا من الحد
{ ومنها } شيوع الزنا في الحنفية فان الفسقة انما تنتهي عن الفسق
والفجور من جهة العقوبات الدنيوية فان علمت بعدم العقوبة تجرت
سيرتها على فعلها وهل مسلم يقتدى بمن هذه سيرته في نقض الشريعة
فتدبر وثاني عشرها ان ما زعمه من ان الموجود من الشناعات
في الشيعة اعظم من ذلك من بهتان العظيم لما بيننا بادلة ساطعة قاطعة
الى هنا من متابعت اشي مشربة الشيعة للشريعة من جميع الجهات فن
نسب اليهم شيئا من المخالفات فقد ظلمهم بهتانهم عليهم وثالث
عشرها ان ما كذب به من اتيان العبيد في ادبارهم على مذهب مالك
مثل ما سبق منه محض عناد فانه متقول عن مختصر مالك وقد نص

السيوطي على انه له وفي كتاب معيد النعم للسبكي ما دل على صحة هذه النسبة فانه نقل فيه من الشعر الذي جمع فيه جملة من شذاعات اربعتهم ومنها هذه البدعة الشذيفة قد نسبها الشاعر الى مالك فاخذ يذم من جعل تلك جميعها مذها فانه يعلم منه قباحة جعل جميعها مذها وقد ذهب الى كل منها امام من اربعتهم ونقل صاحب الضربة الحيدرية عن بعض عمدهم من الشعر الفارسي الذي دل صريحا على اباحه مالك ذلك وفي شرح الكبير عن ابن عبد الحكم تلميذ الشافعي ما حاصله لم يصح عن النبي ص شئ في وطى القلمان والقياس قاض باباحه فلم عدم اختصاص مالك بذلك ورابع عشرها ان ما نسب به الى مالك من حرمة وطى المرأة في دبرها من جملة كذبه فانه لم يثبت عنه نقل بانتهريم في الدور المشهور عن قطني ان نقل الحل عنه ثابت صحيح وروى من السنة فيه بزعمه ما دل على الحل وما دل على الحرمة وخامس عشرها ان ما زعمه من رفعه قدر مالك هو من مناقضاته الشذيفة من حيث ذمه للشذيفة بعدم حضور الجمعة والجماعة وقد ثبت ترك مالك لذلك ما يزيد على اربع سنين لما نقله عنه صاحب الوفيات وصاحب كتاب المعارف وغيرها من تركه الجمعة والجماعة والمضى الى المسجد ومشابعة الجنائز وعبادة المرضى وتأديته الحقوق مدة من اخر عمره ومات على ذلك وانما العبرة بالخاتمة وسادس عشرها ما نسب به الى مالك من رجم الاوطى على تقدير صدقه فهو منه بدعة لما رووه من قتل الفاعل والمفعول وليس على الرجم

دليل وسابع عشرها ان ما نسبته الى الجمهور من تحريم الشطرنج
والترديد ليس منه فان الشيعي لم ينسب اباحه ذلك الى الجمهور بل نسب
اباحته اليهم وهو صادق في ذهاب جماعة منهم الى اباحته وقد نسب
فضل بن روز بهان وغيره اباحه الشطرنج الى جماعة من الصحابة والتابعين
ولم يهمل به والشافعي لم يترقب في حرمة بل عنده مكروه وكل مكروه
جائز نقل ذلك عنه ابن كثير وصاحب التبايع وغيرها وقد روى ابن
كثير في تفسيره عن علي ع انه من الميسر وروى عن ابن عمر انه شر من
النرد وفي الدر المنثور عن ابن ابي شيبة وابن المنذر وابن ابي حاتم عن
علي ع انه قال النرد والشطرنج من الميسر وفيه عن ابي عبيد والبخاري
في ادبه وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم عن ابن عمر انه قال الميسر
القمار وفيه عن جماعة عن ابن عباس انه قال الميسر القمار وفيه
عن ابن ابي حاتم عن يزيد بن شريح ان النبي صلى الله عليه واله
قال ثلاث من الميسر الصغير بالحمام والقمار والضرب بالكعب الى غيرها
مما روي في الكتب المعتبرة مما دل على حرمة هذه الملاهيات وثامن
عشرها ان ما زعمه من كذب الشيعي حيث نسب اليهم اباحه
الغناء وفصره بالعود وغيرها من عجايبه فان الغناء عبارة عن الصوت
المعروف عند اهله فقد يقرن بغيره من الملاهيات وقد يفرد وليس معناه
ضرب العود والدف والمزمار والطبل وغيرها حتى يقال بان من نسب
اليهم حليتها كاذب وقد عرفت ما نقله عن الشافعي واحمد من انه مكروه

قال صاحب النبايع وغيره هو مكروه ما لم يصير سبب فتنة فيحرم مثل
صدوره من اجنبية وصبي انتهى قلت وقد وردت عدة اخبار من طرقهم
دلت على تحريمه نقل بعضها البغوي في معالم التنزيل والسيوطي في الدرر
المنثور نقل غالبها في تفسير قوله سبحانه ومن الناس من يشتري لهو
الحديث وفيها عن ابن مسعود مرفوعا انه يثبت النفاق في القلب وعن
ابي امامة مرفوعا ما رفع احد صوته به الا بعث الله اليه شيطانين يجاسان
على منكبيه يضربان باعقابهما صدره حتى يسكت وعن عائشة مرفوعا
ان الله حرم القينه وبيعها وطمعها وتعليمها والاستماع اليها ثم قرء ومن الناس
من يشتري لهو الحديث الى غيرها مما روي في الباب وحسب المنصف
في معرفته مخالفة من قال انه مكروه ومن اباحه سابعنا عليه من السنة المفسرة
الكتاب الله سبحانه فلهذا يذم من مخالفاتهم ناشريه ومضى غيرها وياتي
فيما بعد زيادة على ذلك ومن الله سبحانه التوفيق الى معرفة الحق ومتابعته
قال الشيعي الوجه الثاني مما دل على وجوب اتباع مذهب
الامامية ما قاله شيخنا الامام الاعظم فواجبه نصير الملة والحق والدين
محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه وقد سئل عن المذاهب فقال
بحسبنا عنها ومن قول رسول الله ص متفق حتى على ثلث وسبعين
فرقة منها فرقة ناجية والباقي في النار وقد بين الفرقة الناجية والهاكية
في حديث آخر صحيح متفق عليه وهو قول مثل اهل بيتي فيكم كمثل
سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق فوجدنا الفرقة

الناجية هي فرقة الانامية لمبايتهم جميع المذاهب وجميع المذاهب قد
 اشتركت في اصول العقائد **قال السني** ونجيب بوجوه احدها
 ان الشيعي قد كفر من قال بان الله موجب بالذات كما تقدم والذي قد
 جعله شيخه الاعظم واحتج بقوله هو ممن يقول ان الله موجب بالذات
 ويقول بقدم العالم محسبها ذكر ذلك في شرحه اشارات ابن سينا فيلزم
 كفر شيخه الذي قد احتج بقوله وانكافر ليس يقبل قوله في دين المسلمين
 انتهى بالخصا وفيه وجوه من المجائب **احلها** ما نسبته الى مشيد
 مباني الدين ومفسد شهادات الملحدين وقامع المبدعين فانه بهتان منه
 ناش من دأبه لنوى الحق وظهوره للناس ومروجه بينهم وهو الذي
 قد نص في مقدمة كتاب التجريد على ان ما يخار فيه هو الدين الذي يدعي
 الله سبحانه به وقد شجنته بادلة التوحيد المطابقة لما جاءت به الشريعة
 منها ما دل على ان الله سبحانه فاعل مختار ومنها ما دل على حدوث ما سوى
 الله سبحانه الى غير ذلك وليس بين ما ذكره في شرحه المشار اليه وبين
 ما بينه في التجريد منسافات تضربحه في مقدمة شرحه المذكور بانه
 شارح ومبين مقصود صاحب الكتاب وليس بمعتقد لما فيه من الباطل
 وقد قال في حق شارحه السابق انه جارح وليس بشارح فعلم من قوله
 انه لم يعتقد بما في الكتاب من الباطل فهل من نص على ذلك يقال في حقه
 انه معتقد بما شرحه فيه ولا يصدق في تضريحه بان ما في التجريد هو
 معتقده وثانيها ما زعمه بقوله واحتج بقوله فانه من عجيب بهتانه لان

الشيعة لم يجعل الحجة قول شيخه بل جعلها مقوله وهو الحديثان المعروفان
المتفق عليهما عند الشيعة ومن تسمى بأهل السنة وهما مانص عليهما
من خبر الثالث والسبعين فرقة وخبر السفينة وهما حجة بينة على من
تسمى بأهل السنة ملزمة لهم بمتابعتهم مذهب امامية الشيعة وحيث
لم يقدر السني على المناقشة في هذه الحجة جعل يفترى فيما ليس بحججه
نفعاً وثالثها ما زعمه من عدم قبول قول الكافر في دين المسلمين فانه
من غريب عجائبه فان البخاري قد روى في صحيحه عن جماعة من المارقة
عن الدين وهم من دون ريب كفرة وهو عمدة صحاحهم بل قد روى عن
غيرهم من المنافقين المرتدين عن الدين حسبا بان لدى من نظر الى ما
شرحناه فما وجه اعتماده على ائمة الدعاة الى النار وهو بنفسه قد روى
عنهم في مجموعته يستدل به على خصمه فلم لم ينصف نفسه ولم ينصف
خصمه **قال السني** الثاني ان شيخه قد اشتهر عند الخاص والعام
انه كان وزير الباطنية الملحدين ثم لما قدم الترك المشركون اشار على
سلطانهم بقتل الخليفة واهل العلم والدين وعدم قتل اهل الصناعات
والتاجر الذين ينفعونه في الدنيا وانه استولى على الوقف الذي للمسلمين
فاخذ يبطئ منه ذوى العلم من المشركين ولما بنى الرصد على طريقته
الصائبة المشركين كان اخس الناس نصيبا الذين هم اقرب الى اهل الملل
والمشهور عنه وعن اتباعه مخالفة الدين وفعلهم المحرمات ومجانبتهم عن
عن المفروضات ولذلك كان هو واتباعه انقص الناس منزلة عند الساطان

تورون المجاهد في سبيل الله الشهيد لكن قد قيل انه في آخر عمره صار
محافظا على الصلوة وشغل نفسه بتفسير البغوى والفقه وغير ذلك فان
كان قد تاب فانه يقبل التوبة من عباده فان لم يتب من الرفض فان يقبل
قوله فمن يقدح في ابى بكر وعمر وعثمان وغيرهم من السابقين ويظلم على
مثل ملائكة الشافعى وابى حنيفة واحمد بن حنبل واتباعهم ويعيرهم
بغلطت بعضهم مثل اباحة الشطرنج وغيره يلقى به ان يستدل لمذهبه
بمثل قول من عرف حاله انتهى ملخصا من تكريره وفيه وجوه من البهتان
أجلها ان ما ذكرهنا عبارة عن شرح ما بهت به خصمه في الوجه
السابق فتسميته ثانيا لا وجه له اذ لم يأت فيه بشئ جديد غير ما ذكره في
الوجه الاول وثانيها ان ملزمه من ان امام عصره في التحقيق ونصرة
الحق الطوسى قدس الله روحه كان وزير الباطنية فريه منه بينه لما هو
معلوم من شدة تصلبه في نصرة الدين وقد ذكر جماعة من اهل مذهب
السنى مثل خاتمة حفاظهم في الدرر الكامنة ومحمود شاكر في ذيل
الوفيات وغيرها في ترجمته ما حاصل بعضه انه اختفى مدة من الزمان في
دولة الباطنية خوفا من شرهم حتى بعث في طلبه ناصر الدين محشم
حاكم قوهستان من قبل الباطنية فلم يسمعه التغلب ومضى اليه فاغتنم
المحشم صحبته وبعضه فبذقه من فضله وبقى عنده زمانا ولما علم سلطان
الباطنية انه قد عزم على المسير حبسه عنده في قلعة الموت فكثرت زمانا
هناك وجفف كتابها كتاب المجسطى ثم لما سار لفتح ممالكهم ايلخان

وقرب من ديارهم خرج اليه ولد السلطان باصر الحق قدس سره فاقبل
 بخدمة ولما علم اياخان بانه قد جاءه باصره فاتحاه القلعة قرب الحق اليه
 فاكرمه الى الغاية وصحبه وسيره الى بغداد معه بعد ترغيب الحق له في
 فتحها فأتاها وجرى ما هو محدد على التفصيل في محله ومن نظر الى تجريده
 وغيره علم بان مذهبه منافض لمذهب الباطنية وعلم مما قلناه هنا حبس
 الباطنية له ومن هذه حاله ما معنى انه وزير لهم وثالثها ان مازعه
 من ان المغل الترك مشركون بهتان بين عليهم لما نقله عنهم اهل مذهبه
 من المكاتبات التي قد دلت على انهم مسلمون موحدون لله سبحانه وقد
 نقل اهل مذهبه عن سلطانهم كتابات على ايمانه وايمان متابعيه بالله
 سبحانه منها كتابه الى الناصر صاحب دمشق وفيه فقتلناهم بسيف الله
 ومن كتابه ثانيا له فلا تكن من الذين نسوا الله فانساهم انفسهم ومن
 كتابه ثالثا اما بعد فنحن جنود الله بنا ينتقم ممن عتا وتجبى وطغى وتكبر
 وباصر الله ما انتم بهذه مضامين وعبار بعض كتبه نقلها السيوطي في
 تاريخه ومن تقدم عليه وهم ينقلون هذه عنهم ويقولون في حقهم انهم
 كفرة يسجدون للشمس وايس عندهم شيء محرم وما ندرى ما وجه
 مناقضتهم والناس على دين ملوكهم بالمشاهدة ثابت معلوم وهذه حال
 ملكهم فيلزم متابعه الجمهور له على ذلك ولو تنزلنا فنقول سلطانهم مسلم
 وباصر قد جرى ما جرى قاله سبحانه قد انتقم ممن عتا وتجبى وطغى وتكبر
 بسلطان مسلم فاعانه مثله فرض على عامة المسلمين ورابعها ان

ما زعمه بقوله وأشار على سلطانهم بقتل الخليفة من عجائب بهتانه فانه قد
نقل السيوطي في تاريخه وغيره من عهدهم ان سلطانهم كتب الى الناصر
صاحب دمشق في هذه القصة في حق المستعصم العباسي واما ما كان
من امر صاحب البلدة فانه خرج الى خدمتنا ودخل تحت عبوديتنا فسلناه
عن امور كذبت فيها وكذبه ظاهر بها فاستحق ان نمسكه انتهى فان
ظاهر مقاله ان كذبه هو سبب لقتله بدون ضم شيء غيره اليه ولو فرض
صدور قتله باصره وحنه على ذلك فاي ذم يتوجه على الحاث عليه بعد
علمه بانه مفسد معلوم الفساد من جهات عديدة منها الذي هو اظهرها
ما قبله بشيعة السكرخ من اباحه دماءهم وهتك عرضهم ونهب ماله
بدون ذنب صدر منهم بل ظلمناهم وحنقنا عليهم من حيث انهم مخالفون له
في المذهب مخالفه غير موجهه لشيء من ذلك وهذه حال من قتل معه
من حيث متابعتهم له ومعاونته على الفساد وخامسها ان ما زعمه من
عدم قتله اهل التجارة والصناعات على فرض ثبوت ذلك محمول على معرفته
بانهم خارجون عن معاونه المفسدين على قتل عباد الله الصالحين بل هم
قوم مشغولون بما يصلحهم وليس يتأتى منهم النهي عن المنكر من حيث
انهم قوم مستضعفون فان قال قدامناهم لنفهمه الذي قيل له من المعلوم
فريه هذه فان المحقق لم يكن سلطانا وليس بامير ووزير وليس بعالم مقلد
حتى يتصور احتياجه الى تجارة الناس وصناعاتهم بل وصف مثل
القوشجي له ومحمود شاكر وخاتمه حفاظكم بانه نصير الملة والحق والدين

دليل بين دل على عناد و بهتان من نسب اليه هذه الصفة الرذيلة وغيرها
وسايسها ان مازعه بقوله وانه لما استولى الوقت الى اخره من
جلى بهتانه و عناده و دخوله فى قوله سبحانه و بل اسكل افالك اثم من حيث
تسمه الكذب على من نزهه الله سبحانه من الظلم و المعاونة عليه و سنده
الى فعل العدل و المعاونة عليه فانه قد ذكر محمود شاكر فى ذيل الوفيات
ما حاصله و كان للمحقق الطوسى قدس سره فى كل بلد نائب يحمل اليه
عشر الوقت فيصرفه على المقيمين فى الرصد و هم من اعيان ذوى العلم
من المسلمين منهم المؤيد العوضى من دمشق و الفخر من الموصل و الفخر
من تاليس و النجم القزوينى و كان للمسلمين به نفع خصوصا الشيعة
والمواليين منهم و ذوى الحكمة فانه كان يبرهم و يقضى اشغالهم
و يحمى اوقافهم انتهى و قل غيره من عمده من تسمى باهل السنة مثل
ما قل فى حقه و حسب من رزقه الله سبحانه اذنى شعور لمعرفته فريه
السنى و تحمله على المحقق ما قلنا من الجماعة المتقدم ذكرهم و غيرهم
فى الوجه السابق من وصفهم له بنصير الملة و الدين و الحق و سابجها
ان ما رمى به المحقق من عدم المحافظة على المفروضات و من الكونف على
الحرمان من افك اليمين الذى قد بان كذبه عليه من نفس و صفت من هو
خير منه علماء و ديانته و صدق فى مذهبه بما قد سمعته و ليقلى لنا ما الحجة
على ذلك بل و هل يتصور وجود حجة له على هذه الدعوى ولو شهد له
جماعة من اهل مذهبه على امثلى المسكر و غيره فانه غلط فاته فقد

افترى مثل السني عليه فان شهادتهم غير مقبولة بتصديق من السني
وعامة اهل مذهبه لكونها من باب شهادة الخصم على خصمه وسينص
عن قريب على عدم قبولها وثانها ان مازعته في حق اميره تورون
من الجهاد والشهادة في سبيل الله فريه منه فان تورون على ما ذكره محمود
شاكر في كتابه المقدم ذكره وغيره من محدثهم هو ابن الملك نجم الدين
قام بالسلطنة بعد ابيه وكان بحسن كفاقة قدم دمشق فدخلها بابيه
السلطنة ونزل القلعة وبذل المال فاحبه الناس ثم سار الى مصر فاتفق
مخلوبيه النصارى عند قدومه فاستر الناس بقدمه من هذه الجهة التي هي
بصادفه قدومه اليها بالمخلوبيه النصارى فزعموه بمناو بركة لاسكن ظهرت
منه مخازي نفرت الناس عنه { منها } انه كان فيه خفة وطيش قال محمد
الدين ابن خيمونه لما قدم تورون طال لسان كل من كان خامل الله كرفي
حيوة ابيه حيث وجدوه مختل العقل سي التدبير وكان متى سكر ضرب
الشمة بالسيف وقال فلي بجمالك ابي مثله وتهدد الحاكم بالقتل فشوش
قلوب الكل وصادف ذلك بخلة فقتلوه { ومنها } انه احتجب عن الناس
مهم مكابا فسوق وانهم جاور مع العلمان على ما قيل ويقال انه تعرض لخطايا
ايه { ومنها } انه قدم كل بر ذليل واخر خاصه ابيه وكان شجرة الدر زوجة
ايه ذهبت من القاهرة الى المنصورة فارسل اليها يهددها ويطلبها
بالمال فقامت عليه فضربه بعض البغرية وهو على سماعه فلقى الضربة
وقام فدخل برج الخشب الذي هناك فدخلوه عليه فهرب الى اعلى

البرج فرموه بالنار وبالنشاب فرمى بنفسه وهرب الى النيل وهو يقول
 ما يريد ملكا دعوني اعود الى حصن كيفا يا مسلمون وازل في البحر الى
 حلقة فقتلوه وبقى لمقى الى جانب النيل ثلاثة ايام حتى شفم فيه رسول الخليفة
 فدفنوه انتهى ملخصا فلينظر المنصف الى من قال السنن في حقه بانه
 مجاهد شهيد في سبيل الله فاي جهاد صدر منه واي صنم كسره وما
 البدخانات التي خربها ولو فرضنا صدر ذلك من مثله فان الله ايؤيد الدين
 بالرجل الفاجر وان قصده تورق شاه بن ايوب اخا السلطان يوسف
 بن ايوب فانه قد ذكر صاحب الكامل وغيره ان اخاه ارسله الى اليمن
 وقتل من قتل من اهلها وهم من الشيعة الزيدية وفعل غير ذلك
 فليس يجدي نفعا فانه مثل اخيه من اهل الباطل لذهابهم الى امامة الثلاثة
 وتشديد همل ذلك ولو قد حصل في زمانهم بعض الغلبة على النصاري
 وتاسعها ان مازعه من عدم توبه نصير الملة والحق والدين من
 الرفض من عجائبه ومفترياته على الله ورسوله لعلمه بان ما قصده من
 الرفض هو الدين الحق على ما صريانه بايات الفرقان العظيم وبالسنان
 الصحيحة لدى اهل مذهبه والحسنه فالجبه قد قامت بذلك على اهل
 مذهبه وعليه على ما عرفت وهل يتوب المسلم من رفض الباطل فمن
 قدح في الثلاثة وفيمن تابهم قد صدق بالكتاب كله وعمل بالسنة
 والظن على من سماهم قد اتى من جهات منها زعمهم بامامة الثلاثة وهي
 حسم عرفت ام المبتدعات في هذه الشريعة ومنها متابعتهم له

على بدعهم التي نهبنا على نبذة منها فيما مضى ومنها مخا لقاتهم الشيعية
للشريعة وقد عرفت جملة منها فمن هذه حالهم وسيرتهم قد در فضعهم الله
ورسوله فهم المستحقون لاطمن بهذه الجهات الثالث قال السني
الثالث انه قد عرف كل احد ان الباطنية والنصيرية هم من الفرق
الذين يظهرون التشيع وهم في الباطن كفرية ومن هذه الجهة صار انتمهم
من اهل الفلسفة مثل النصير الطوسي وسنان البصري فان كانت الباطنية
انما تظاهر بالتشيع علم ان شهادتهم للشيعه انهم على الحق شهادة مردودة
فان مرجعها الى شهادة الرجل لنفسه فهي غير مقبولة لما في السنن مما دل
على ان شهادة الخصم على خصمه غير مقبولة والظنين وذى الغمز على
اخيه وهذه جميعها موجودة في الشيعة على اهل السنة انتهى ملخصا
من حشوه وفيه وجوه من العجائب احدها ما تعرض له من بعض
فرق من تسمى باسم الشيعة فانه ليس له دخل بمقام البحث لعلامة بانهم
خارجون عن الحق عند فرقة خصمه بل هم عندهم ملحدون ضالون
مضلون فواجه تعرضه لهم هنا وثانيها ما زعمه في حق نصير الملة والحق
والدين الطوسي قدس سره من انه من ائمة الباطنية فانه تكرير منه محض
وقد عرفت بهتانه عليه هنا في نسبة ذلك اليه وثالثها ما قاله من عدم
قبول شهادة الخصم على خصمه فانك قد عرفت فيما مر ان الشيعي لم يستدل
بقول شيخه نفسه بل بالسنة المعروفة المشهورة عند المسلمين شيعيهم وسنيهم
فهو قد كرر هذه الدعوى الفاسدة لعدم انصافه وشدة تحامله على خصمه

فليس في البين شهادة الخصم ورابعها ما قاله عدم قبول هذه الشهادة فانه
 نقض منها. كتابه هذا وعوامله اثبت فيه فان حجة من باب شهادة الخصم على
 خصمه فلم اقترى وجعل ما زخر فيه في قبال خصمه حجة له عليه وهو قد علم
 بان ما قاله به من هذه الشهادة الغير المقبولة فلم خالف هذه السنة التي دلت
 على عدم لبول هذه الشهادة في مقابله لخصمه وصرفه ممره مدة من الزمان
 في تدوين ما ليس بحجة ولم حمل بالسنة في رده لخصمه في المقام بمتركه
 ايها هو بنفسه في طاعة ما رده على خصمه بل هو عالم بان خصمه لم يخالف
 هذه السنة بل جرى في كتابه جميعه على ما طابقها من جملة شهوده
 على حقيقته مذهب السنن والنقول الثابتة من طرق اهل مذهب خصمه
 وهو قد كتم ذلك جميعه وقابله بما قد علم بانه باطل حسبما بيناه قال
 السني الرابع ان يقال انكم غير محتجين باخبار اهل السنة
 والحديث انما يرويه اهل السنة وهو ليس في الصحيحين بل قد طعن
 فيه بعض اهل الحديث كابن حزم وغيره وهو ثابت عند اهل السنن
 وغيرهم مثل احمد في مسنده وغيره من المساند فمن اين لكم على
 اصولكم صيrote حجة تستندون اليها وعلى تقدير ثبوته فهو خبر
 احاد فكيف يثبت به اصل من اصول الدين وتضليل طائفة المسلمين
 سوى فرقة فعلم تناقضهم وجهلهم انتهى ما خصا من حشوه وفيه
 وجوه من المعائب احدها ان ما زعمه من عدم احتجاج الشيعة
 باخبار من تسمى باهل السنة من غريب بهتان وشذوذه اما علم بما علم به

حتى السوقه بان الشيعة لم تزل تخصم من تسمى باهل السنة وغيرهم
وتلزمهم بفساد ما هم عليه من المذهب بنفس ما ثبت عندهم من النقول
وهذه طريقه الحق في مقام المخاصمة وهي الصناعة التي يجري عليها
المنصف الحق من حيث عدم حجية ما تقدم به الخصم على خصمه فانه من
ياب الشهادة لنفسه وقد دلت السنة على عدم قبولها حسبما نبه السني
على ذلك في الوجه السابق وثانيها ان مازعته من اختصاص اهل مذهبه
بنقل الخبر المزبور من عجيب بهتانه ثبوت نقله من طرق الشيعة فهو من
المتفق عليه عند الفريقين نعم هو حجة على من تسمى باهل السنة من حيث
ثبوته من طرقهم وثالثها ان مازعته من عدم وجوده في الصحيحين
من عجابه فان المستدل به لم ينسبه اليهما ومن المعلوم لدى من تسمى باهل
السنة ثبوت عدة سنن صحيحة موجودة في السنن والمسند وم
يستدلون بها ويستدلون بما هو حسن فيها والخبر المزبور خبر معروف
مشهور وبالصححة لديهم ماثور صححه مثل الترمذي وغيره من مشاهير
عدهم وهو حجة لديهم وعليه بنى اهل المال والنحل منهم كتبهم فايضر
بما هذه حاله طمن بعضهم خصوصا بعدم مطابقة معناه لما قد حققه وبينه
ارباب العلم والمعرفة من عدد الفرق من حيث ثبوت بلوغها لثلاث وسبعين
فرقة وعدم تجاوزها ذلك فالخبر معلوم الصححة والصدق من حيث
مطابقته معناه لفظه خارجا ورابعها ان مازعته من انه خبر آحاد من
عجيب بهتانه قال عبد القاهر صاحب كتاب الفرق ان لا خبر المشار اليه

اصليده كثيرة. وقد نقله عن النبي من جماعته من الصحابة كانس بن
مالك وابي هريرة حتى عدتسعة من الصحابة ثم قال وغيرهم فانظر
يا طالب الحق الى عمن نقل الخبر وتذكر في قول السني بانه غير آحاد ولو
توزناوا قلنا بانه عندهم غير متطافز فهو لديهم حجة وحسب المستدل به
حجيته عندهم فانه يصير حجة له عليهم وخامسها ان ما زعمه من
ان الخبر احاد وليس ثبت به اصل من اصول الدين من عجايبه فاني اصل
من اصول الدين قد ثبت بالخبر اما علم بان اصل الشئ هو ما يثبت ذلك
الشئ عليه ومن المعلوم كون هذه الفرق مبنية على اصول مختلفة
لم يثبت شئ منها بخبر عدها من حيث عدم تعرضه لذلك فلم يثبت بالخبر
سوى عدد الفرق فتدبر في جهله الى هذه الدرجة وهو قد عرض نفسه
الى حبله ليس حق الثلاثة ومن تابعهم من اهلها لما عرفته من ثبوت
كونهم على الباطل من نفس ما رووه وقالوه تصديقاً منهم لما رووه فقامت
بنك الحجة عليهم فهل لهم اياقة وهدى على مخالفتك ونقضه نعم
قد عرفت مقابلة ذلك بكتمان الحق والبهتان وسال سبها ان ما زعمه
من عدم ثبوت اصل الدين بخبر آحاد هاجم لمذهبه من اصله لما ثبت في
التصحيحين وغيرها من تاسس مذهب من تسمى باهل السنة على خبر
آحاد عام شامل لجميع قريش نقله لهم امام السقيفة فيها وهو قد دل على ان
الخليفة من قريش وبند نقله لهم امام السقيفة فيها وهو قد دل على ان
الخليفة من قريش وبند نقله قال ابن قتيبة حضر فيها اني اختار الحكمة

أحد هذين الرجلين يشير إلى نأبي عبدة ومعرفة قال له عمر بن الخطاب
 مدينتك فديده فبايعه ونأبه جمهور من سفير فيها وهم يعلمون بأن ما نقله
 لهم من الخبر على تقدير صدقه مخصص بخبر الثقلين وخبر السفينة
 وخبر العدد وخبر القدير وخبر رولى كل مؤمن بمضى وخبر المنزلة وخبر
 خليفة فيكم إلى غيرها فيألفى عليهم حيث تأسس مذهبهم على مثل
 الخبر الذى هذه حاله وهم زعمون بأن ما قاله الشيعى خبر آحاد بعد علمهم
 بورد جميع هذه السنن على حقه مذهب الشيعى وسابغها بأن
 ما زعمه من نسبة التناقض والجهل إلى أئمة شريعة الشيعة من بهتانته
 عليهم وصفهم بملهو وأهل مذهب متصفون به من الجهل الذى قد
 عى قته إلى هنا والمناقضات لشريعة وجعل المبتدعات فيها وكتمان الحق
 وجعلهم الباطل لباس الحق وتروى على العقلة وتضليلهم بذلك عن سبيل
 الهدى وقودهم إلى سبيل الشقاوة والردى ونحن بحمد الله وأطهقه قد
 من قناشمل باطلهم بأدلة الحق وخبرناشمل مبتدعاتهم ببيئات الصديق
 فلان بفضل الله سبحانه الحق لذوى البصائر وزهق الباطل انما كان وهو
 قال السمنى الخلفاء من أن الخبر ووى تفسيره من وجهين أحدهما
 أنه من سئل عن الفرقة الناجية فقال من كان على مثل ما أنا عليه اليوم
 وأصحابى ونأبه ما أنه قال في الجماعة وكل من التفسيرين يتناقض ما عليه الشيعة
 ويشقى أنهم خارجون عن الفرقة الناجية فانهم خارجون عن جماعة
 المسلمين لرفضهم إمام بكر وعمر وعثمان ومن تابعهم وهم بإمد الناس

عن معرفة الصحابة ومتابعتهم فان ذلك مخصوص باهل العلم بالحديث والمنقول وهم من اجهل الناس بالحديث فالفرقة الناجية اتباع الصحابة على عهد رسول الله ص وذلك شعار اهل السنة والجماعة واما الجماعة فهم المجتمعون من الغير المفرقين دينهم فان قيل قد قال في الحديث على مثل ما انا عليه اليوم واصحابي فمن خرج عن تلك الطريقة بعده لم يكن من الفرقة الناجية وقد ارتد بعده ناس فهم خارجون عنها قلنا نعم واشهر الناس بالردة خصوم ابي بكر واتباعه مثل مسيلمة اللعين واتباعه وقد تولتهم الرفضة لزعمتهم بانهم على الحق وان ابا بكر قاتلهم بغير حق ثم اظهر الناس ردة بعدهم الذين حرقهم على ع بالناد بسبب دعوى الهيتة وهم السبائية ومثاهم النصيرية والباطنية وليس يستريب احدان جنس المرتدين المنتسبين الى التشيع اعظم وافحش زندقته من جنس المرتدين المنتسبين الى اهل السنة والجماعة ان كان فيهم مرتد انتهى ملخصا عن حشوه ومن بعض ما تقدم ذكره له وبين ان فسادا منا وفيه وجوه من العجائب احدها ما زعمه من ان الحديث روى تفسيره من وجهين فانه من جملة مناقضاته فانه قد مضى منه قريبا بيان ان قول الخصم ليس حجة على خصمه ومن المعلوم ان تفسيره بذلك مما انفرد به اهل مذهبه فهو من باب الشهادة للنفس ليس بحجة على الخصم ومن هنا يعلم تحامله على الحق ومتابسته لهوى نفسه حيث ينطق في كل مقام بما يزعم وجود منفعة له

• ثانيا انا مسلمنا صحة ما فسد به قلب محمد بن نعمان فان الذي عليه

النبي ص الحق والصادقون في صحبته مثله على الحق لما نهى عليه من خبر
البطانة فيما مضى ومن الضروري كون المقصود من الجماعه هم الذين على
الحق فينحسرون بمن قد عمل على مقتضى خبر الثقلين وما بعده من السنن
وهم خصوص اشي عشرية الشيعة فقيرهم خارجون عن متابعه الحق
حسبما تقدم بيان ذلك على وجه التفصيل وقد مضى بيان ما دل على عدم
ابن بكر وعمر وعثمان عن الحق وخروجهم عنه الى الباطل حتى بنفس
ما قد ثبت عنهم من القول والفعل وثالثها ما زعمه من بعد اشي
عشرية الشيعة عن معرفه الصحابة فانه من عجب بهتانه لما عرفته من
حسن معرفتهم بهم من نصوص الفرقان العظيم مثل ايه انقلبتم و غيرها
ومن السنن الصحيحه المعروفه مثل خبر الحوض وخبر البطانه وخبر
الثقلين وغيرها ومن النقول المأثوره من قصه السقيفه ومن تمنى ابن بكر
المسئله عن الخليفه ومن تصديقه للحسن وتصديق عمر للحسين ع بان
اباهما هو الخليفه الى غير ذلك مما مضى نقله ورابعها ما زعمه من ان
الشيعة من اجهل الناس بالحديث فانه من غريب عجائبه وبهتانه الذي
يقوى الغفلة به لما عرفته من حسن تقديمه له ولغيره من المنقول وعمامهم
على الصادق منه المطابق لنصوص الفرقان العظيم فنحن نفرض وجود
معرفه لمن تسمى باهل السنه بالمنقول فاي ثمره لهم في ذلك وقد عرفت
على التفصيل مخالفه لما رووه من السنن وصححوه ولغيرها من النقول
وخامسها ما زعمه من ان اشهر الناس بالردة خصوم ابن بكر ومتابعيه

ومسيلمة ومتابعيه فانه من عجائب بهتانه على الله ورسوله لقوله سبحانه افان مات
او قتل انقلبتم على اعقابكم فانه قد خاطب سبحانه الصحابة بانهم يقتلون على
اعقابهم بعد رحلة سيد رساله من عن الدنيا وايس يبق منهم سوى القليل ما بقا
على الدين ولما دل عليه خبر الحوض الثابت في صحاحهم ومساندهم عن
جماعة من الصحابة من ان ردتهم عن الدين منذ فارقتهم خاتم الدين من
واله اجمعين ومن المعلوم كون ردة مسيلمة ومتابعيه كانت على عهد حياة
النبي ص ومن المعلوم كون الردة التي وقعت بعد موته ومنذ فارقتهم
صلى الله عليه واله وسلم انما تحقت بالمضي الى السقيفة والمبايعه فيها غير
الخليفه لما علمته من السنن الشريفه التي دلت على ان الدين الحق امامه
على وولده دون غيرهم فاول ردة وظهرها بعد وفات الرسول ص هي
هذه وسال سها مازعه من تولى رفضه لمسيلمة ومتابعيه فانه
من فاحش بهتانه عليهم وشنيعه فهذه كتيبهم تنادى بكفره واعنه وكفر
متابعيه واعنه وامن من هو مثله مثل طليحه ومتابعيه والعنسى ومتابعيه فظهر
مثل مسيلمه في الردة عن الدين على عهد خاتم النبيين ص نعم قد تواتر الشيعة
من قبل نظاما وهم مالك بن نويرة ونومه ومن هو مثلهم من جهة منهم
بابكر ركة مالهم حسبا ياتي بيان ذلك ولو فرض ردتهم عن الدين
فحاربهم يستحق ابي بكر بل هي حق الخليفة المقاتل على التاويل
وسال سها مازعه بقوله ثم اظهر الناس ردة بعدهم السبائية فانه مضنفا
الى عدم مدخلية ذلك في المقام اعلمه بان السبائية عند فرقة خذعه

كفره بهتان منه بل اظهرهم ردة اهل وحدة الوجود والخلواية وهدم من
 القائلين بامامة الاثنى عشرية فان شناعة فساد هاتين العقيدتين اعظم من
 شناعة قول من زعم الهية البشر ومن هنا تعلم بهتانه في قوله ان
 جنس المرتدين المنتسبين الى التشيع اعظم وافحش زندقته فيما زعمه
 فاي ضرر يصل الى اثني عشرية الشيعة بسبب ذلك لما نبهنا عليه فيما
 مضى من ان الفرق المنتسبة الى التشيع غير اثني عشرية الشيعة جميعهم
 على باطل **قال السني السادس** ان يقال ان هذه الحجة التي
 ذكرها وهي مباينتهم لكل مذهب في اصول العقائد الى اخرها فانه
 لو يريد بانهم مباينون في خصائص مذهبهم لكل مذهب فهو شأن
 كل مذهب ولو يريد انهم مختصون بجميع اقوالهم فهو مخالف لما عليه
 قائمهم في التوحيد مطابقون للمعتزلة وكان كثير من قدمائهم يثبتون القدر
 وانكاره في قدمائهم اشهر من انكار الصفات وبالجملة اهم اقوالهم
 يختصون بها واقوال شاركم فيها غيرهم واما اهل الحديث والسنة فهم
 متفقون على اتباعهم الكتاب والسنة ومختصون بذلك والرفضه
 يظنون في الصحابة ونقلهم وباطن امرهم الظعن بالرسالة قال
 اشعر بهم جملة ما عليه اصحاب الحديث واهل السنة التصديق بالله
 وملائكته وكتبه ورسله وما اتى من عند الله وما نقله المقات عن
 رسول الله (ص) وان الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى
 وان له يدان يغير كنفهما كما قال خلقت يدي وان قال ان مقصوده

بالمباينة انهم يكفرون كل اهل ديارهم كما افق به جماعة من شيوخهم
 بانها لو كان فيها الظاهر النصب مثل المسح على الخفين وحلية شرب
 القناع وتحريم المتعة كانت ديار كفر وحكم بنجاسة ما فيها من المايات
 قبل قد شاركهم في ذلك الما رقة ونقل عن اشعريهم اتفاق الرضا
 على ابطال الجهاد ولو كانت حتى يظهر امامها وياصرها بذلك انتهى
 ما خصا ما ليس له دخل بالشيعة ومن حشوه وفيه من العجائب وجوه
احدها ان مازعه من التردد في المقصود من عبارة خصمه
 امام المحققين امام جهله بما هو المقصود من عبارته وامام تجاهله فان
 الذي يستفاد منها ان اصول عقايد اثني عشرية الشيعة مطابقة حسبما صر
 بيانها جميعا للشريعة واصول عقايد سائر الفرق مشاركة في المخالفة
 للشريعة وقد مضى تحقيق ذلك بادلة ساطعة قاطعة قائمة وثانيها
 ان مازعه من مطابقة بعض عقايد المعتزلة لعقايدهم ليس بجديهم نعم الما
 صرقة فيما مضى من مخالفتهم لهم في جملة من اصول العقايد فهم مشاركون
 انهم من سائر الفرق في المخالفة للشريعة وهذه حال غير المعتزلة في
 المخالفة للشريعة في جملة من اصول العقايد المخالفة لما عليه الشيعة وثالثها
 ان ما نسبته الى كثير من متقدمي الشيعة من القول بالقدر ومن اثبات
 الصفات قد بينا فيما سلف قريبه عليهم في ذلك ورابعها ان مازعه
 من كون من تسمى باهل السنة هم المختصين بمطابقة الكتاب والسنة
 من اعظم بهتان الذي يغوي به الغفلة عن متابعة الحق وقد تقدم بيان ذلك

الى هنا وعرفت ان اهل مذهبه من اعظم الناس مخالفة للكتاب والسنة
ورخامسها ان مازعه من كون اهل نحلته المتابعين لما عليه الصحابة فحس
منه الغفلة عن حقيقة الحال لما عرفت من نصوص الفرقان العظيم والسنن
الصحيحة من طرقهم والنقول الثابتة ان الصحابة على قسمين بطانة
خير وبطانة شر ثابتون على الدين ومتقابلون عنه بعد موت سيد المرسلين
وقد بينا فيما سبق ان اهل مذهبه وهو معهم متابعون لبطانة الشر منهم
ومخالفون لبطانة الخير وسادسها ان مازعه من ان مبني الطمن في
الصحابة الطمن في الرسالة من عجيب تدليس وبهتان لو قصد الطمن في
جميعهم فان الشيعة منزهون عن ذلك ويرثون ممن يطمن في جميعهم
واما الطمن في الجمهور منهم فهو معنى التصديق بالرسالة لما نقلناه
وشرحناه سابقا من ان من جملة الرسالة ردة غالب الصحابة عن الدين
ومخالفهم لشريعة سيد المرسلين فمن عدل جميعهم فقد طمن في الرسالة
من حيث تكذيبه ببعض الكتاب ونبذة من السنن المتظفرة والنقول
الثابتة التي قد دلت على مخالفة جمهور الصحابة للشريعة وتحريفهم
لنبذة منها وجعلها بدلها مبتدعات قد تقدم بيان نبذة منها وسابعها
ان ما نقله عن اشعريهم قد عرفت كذبه فيه فان الذي قاله من العقائد
غير مطابق لما جاءت به الشريعة فان ربه على العرش ومفتقر الى صفات
هي غيره مشاركة له في القدم وان له يدين جارحتين وانه يتزل من عرشه
وهو سبحانه ايسر كنهه شيء وقد عرفت تكذيبهم ببعض الفرقان العظيم

بل قد شوش الحجاز وغيره مما هو تحت سلطنته المشار اليه اهل السنة
بمخروجهم عليه ومعاونتهم النصارى على ذلك بزعم ان سلطانهم المشار
اليه وعماله ظلمه لهم وهم يرون حرمة الخروج على الظالم ووجوب
الصبر على ظلمه فانظر الى ما بيناه وتعجب من بهتانهم على الشيعة ومخالفتهم
لما رووه صحيحا بزعمهم **قال السني** السابع ان يقال مبايحتهم لكل
مذهب على فساد قولهم ادل منه على صحته فان مجرد نفرد طائفة عن
جميع الفرق بقول ليس يدل على انه هو الحق ومشاركة الباقي فيه ليس
يدل على انه باطل والحديث ليس فيه سوى مبايحتهم الثلث والسبعين
فرقة بعضهم البعض وحيث قد فاعلم ان جهة الفرقه هي جهة الذم فان اذنه
سبحانه امر بالجماعة واذم التفرق قال ابن عباس وغيره في تفسير قوله
سبحانه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه الى اخره تبيض وجوه اهل
السنة وتسود وجوه اهل البدعة والفرقة واعظم الفرق مفارقة
لجماعة وتفرقا في نفسها اولى الفرق بالذم فاذا كانت امامية للشيعة
اولى بمفارقة سائر الفرق فهم ابعد عن الحق سيما وهم في انفسهم اكثر
تفرقا من سائر فرق المسلمين حتى يقال انهم ثلثان وسيمون فرقة وهو
منقول عن شيخه الطوسي المشار اليه واما اهل الجماعة فهم اقل تفرقا
في اصول دينهم من غيرهم وهم اقرب الى كل طائفة من كل طائفة فهم
اوسطها قال صلى الله عليه واله وسلم خير الامور لوسطها انتهى ملخصا من
حشوه وفيه وجوه من المجائب احدها ما زعمه بقوله مبايحتهم لكل

مذهب على فساد قواهم اذل فان الحسم قد قال بان سائر الفرق مشتركة
 في اصول مذهبها والشيعة قد خالفتهم في ذلك فهي معنى فرقة ناجية
 لتفردها عن سائرهم بالخلافه لهم وسائر الفرق مشتركة في اصول دينها
 فخير ستفرق منطبق على ما بهنا عليه فتدبر فهم متفردون في مطابقة
 اصول دينهم للشريعة وسائر الفرق مخالفون في اصول دينها للشريعة على
 ما مضى بيان الكثير من ذلك وفرق من تسمى باهل السنة مشتركون
 جميعهم في المخالفة للشريعة في امام الخلق الذي قد عرفته سابقا وعلمت
 بان امام الخلق مثل نبيها اصل من اصولها وحسب المذهب في ثبوت
 معنى الشريعة مخالفة جميعهم بل ومخالفة غيرهم من الفرق للشريعة في
 هذه المسئلة وحدها وبعضهم خالف في غيرها مثل المجسمة واللولية
 واهل وحدة الوجود مثل محي الدين بن عربي ومتابعيه الى غير ذلك
 وثانيها ما زعمه بقوله والحديث ليس فيه سوى مباينة الثالث
 والسبعين فرقة بعضها لبعض فانه اما جهل منه واما تجهل بمعنى الحديث
 الذي يلتفت اليه حتى السوقة لقوله من فرقة منا ناجية والباقي في
 النار فانه يعلم منه ان الناجية هي المتابعة للشريعة باصول مذهبها
 جميعها والفرق التي هي في النار غير المتابعة لها بجميع اصول دينها فيلزم من
 ذلك مشاركة غير الناجية في المخالفة للشريعة ولو في اصل من اصول
 دينها ولو تفرقت من جهة المخالفة في غيره فالناجية قد تفرقت غيرها
 في اصول دينها وحدها بالحق وله في بعض اصول الدين والهاوية

منها فذهبت الى النار من جهة هذه المخالفة للناجية ولو فارقت بعضها
بعضاً من جهات اخرى وثالثها مازمه من امر الله سبحانه بالجماعة وذم
التفرق فانه من عجيب غشيه لانه سبحانه لم يامر بمطابق الجماعة ولم ينه عن
مطابق التفرق بل امر سبحانه بالجماعة على الحق دون الباطل ونهى عن
التفرق عنه وقد صرفت ان جماعة من تسمى باهل السنة على الباطل
لقد هابهم الى امامة الشيعة التي هي باطل بمقتضى ما رووه وقلوه وتفرقتهم
عن الحق الذي هو امامة علي ع ومن بعده ولده وقد مضى بيان ذلك
بادلته القائمة القاطعة عذر من خالفها وسياتي بحول الله وتوفيقه زيادة
على ذلك ورابعها ما نقله من الخبر في تفسير اية يوم تبيض وجوه
فانه حق بين وهو حجة على السني وعلى سائر اهل مذهبه فاضحه لهم فان
اهل السنة هم العاملون بهادون من سمي نفسه باهل السنة وقد عمل
على ما خالفها حسبما بين لك الى هنا بالبيانات القاطعات مخالفة من قال
بامامة الثلاثة لخصوص الكتاب وسنن خير البريات وعملهم في قبيل
ذلك على المبتدعات فمرفت من ذلك بحمد الله وفضله ان اهل السنة
العاملون بها هم الشيعة واهل البدعة هم المسمون نفوسهم باهل السنة
وخامسها مازمه من تفرق الشيعة وبلوغهم ثنتين وسبعين فرقة
فانه غش منه للفظة ويهتان لان الشيعة حقاهم الذين عرفتهم بادلة الشريعة
وهم اثنا عشرية الشيعة وغيرهم من الفرق يسمون نفوسهم باسم
الشيعة وفي المعنى هم خارجون عنهم وهم من الفرق الضالة وبمضهم

ملحدون كفرة وهم من زعم الهية بعض اهل البيت ومن زعم نبوة
بعضهم ومن زعم بانهم الخالقون المدبرون للعالم بمدد الله سبحانه وقد
انتهى صاحب قف وغيره عدد من تسمى باسم الشيعة الى عشرين فرقة
وما نسبته السنن من عددهم الى سلطان المحققين وامام المتكلمين نصير
الحق والملة والدين من بهتانه المبين من جهة عدم بلوغهم الى احدي
وعشرين وهذه كتب اهل مذهبه تشهد بفرقيته ولو كان صادقا لسمى الناقل
ولعين كتابه وسال سبها ما زعمه من ان اهل نحلته اقل تفرقا في اصول
دينهم من غيرهم فانه على فرض صدقه في ذلك ليس بحديثي نعماء بعد ثبوت
مخالفة ما عرفته سابقا من عقايد اهل مذهبه في اصول الدين والشريعة
ومن المعلوم كون الباطل بعضه من بعض قريب لمشاركة جميعه في
المخالفة للحق فقولهم اقرب الى كل طائفة من كل طائفة تصديق
منه بان اهل مذهبه على الباطل لما عرفته من معنى القرب وسابعا
ما نقله من الخبر عن سيد البشر فانه تدليس منه على الغفلة بكيفية
نقله بقوله قال من بل فريه بينه منه فان الناقل الصادق انما يقول
قال بعد ثبوت صحة الخبر ومشهوريته بذلك فاما مع عدم صحته فيقول
روى وقيل ونقل الى غيرها مما يدل على عدم صحة الخبر ومخرجه اليه
وهو خبر معضل قد ذهب من سنده طبقتان يعني اثنان لم يعلم من هما
فما هذه حاله كيف يجوز لمن يرويه اسناده الى الرسول من على سبيل
الجزم وليعجب المنصف من السنن حيث بنى خيرية مذهبه على خير

هذه حاله وهل يتصور وجود الخير في مذهب بنى على خبر ليس
بحجة عند أهل ذلك المذهب وثامنها ما لو فرضنا صحة الخبر وفرضنا
كون مذهبه اوسطها فاستاده اليه مناقض لما قاله مفتريا على خصمه
به من ان خبر ثلث وسبعين فرقة احاد فكيف يثبت به اصل الدين وتضليل
غالب فرق المسلمين فان خبره هنا خبر احاد حقيقة وهو قد اثبت به
خبرية فرقة من فرق المسلمين وضلل غيرها قال السني الثامن
ان يقال ان الشيعة غير متفقين في اصول الدين وما ذكره الشيعي قول
من اقاويلهم وفيهم فرق تخالف ذلك في التوحيد والعدل كما تقدم
حكاية ذلك وفيهم فرق تخالفه في امامة اثني عشر قال الناقلون اقاويل
الناس الشيعة ثلثة اقسام وانما سموهم شيعة لما اشتهم عليا وتقدمهم
له على سائر الصحابة فمنهم الغالية لغلوهم في علي وجعله الها اونيا وم
اصناف عديدة والصنف الثاني منهم الرفضة لرفضهم امامة ابي بكر
وعمر وعثمان والحق ان تسميتهم بذلك لرفضهم زيد بن علي بن الحسين
ع وكان يفضل جده عليا على سائر الصحابة ويتولى ابا بكر وعمر وقد
بويع له بالكوفة في ايام هشام بن عبد الملك وهم يجمعون على ان النبي ص
نص على امامة علي بعده وعلى ان عليا ع لم يخطا في شئ من اموره
لمصمته سوى الكاملية منهم لتكفيرهم الناس بعدم متابعتهم علي وتكفيرهم
عليا لعدم مطالبته بحقه وهم اقاتلون بحرمة الجهاد مع ائمة الجور وهم
سوى الكاملية اربع وعشرون فرقة وجعل اسم اثني عشرية القطامية

لقطعهم بامامة علي واحد عشر من ولده وعدم على حسب ما مضى
ثم ذكر فرقا اخرى وليس لنا حاجة في ذكرهم فان البحث ليس معهم وفيما
نخلصناه وجوه من العجائب احدها ان هذا الوجه الثامن تدليس
منه وبهتان فان ما فيه تفصيل بعض الوجه السابق الذي هو زعمه بفرق
اقاويل الشيعة ولم يزد في هذه الشبهة غير تفصيل ما قدمه وثانيها ان
ما زعمه من ان الشيعة غير متفقين في اصول الدين والثالث ان ما قاله من
وجه التسمية بل الرفضه دعوى منه ايسر له عليها دليل بالرفضه اسم وصفه
لمن رفض الباطل ومثله قوله بتولي زيد ابن علي ابابكر وعمر من حيث علم
زيد وسائر اهل البيت بان الخليفة علي ع وبما صدر من المشافقات لله
ورسوله والمبتدعات من ابي بكر وعمر فكيف يتولونهما ورابعها ان
ما زعمه من الحق وهو ان الرفضه اسم لمن بغض زيد بن علي مناقض لما ساف
منه في مقام بيان عدم وجود طريق لنقل الشيعة مسائل الشريعة بقوله
لعدم وجود كثير رفضه في الصحابة بحيث يتظافر نقلهم حتى يحصل
العلم اهم بالسنة فان معنى قوله بعدم وجود كثير رفضه في الصحابة وجود
قليل منهم فيصير الحق ما قلناه من رفضهم امامة الثلاثة وخامسها ان
ما قاله من ان الشيعة يجمعون على النص على علي ع وعلى عصمته غش منه
لانقله بكتابه الحق عليهم لما صرقت من ثبوت امامته وعدم ايقافه من
تقدمه لذلك بما رووه هم من السنن والنقول وهذه حال عصمته حسبما
مضى بيانها وقد علمت بما ثبت عندهم من السنن فتدبر فان مستند

اجماعهم في هاتين المسئلتين هو ما مضى التنبيه عليه من السنن نعم طابقها
ما نقله الشيعة من طرفهم وسادسها ان ما نسب به الى الكاملية
هنا من حرمة الجهاد مع ائمة الجور وخصمهم به هو الذي طاب به مطلق
الشيعة في بعض وجوه المقام والتفاضل يعتقد بان المحرم لذلك هم الفرقة
التي قابلهما السنن في الردفليت شمري لم يداس ويكنم الحق وسابعها
ان ما زعمه من ان فرق الشيعة خمس وعشرون فرقة كذب منه فلم
لم يعدم جميعهم ولم لم يسند ذلك الى قائل وكتاب يعول عليهما ومن حيث
انا جربناه فوجدناه شديد الجرئة على البهتان لم يبق لنا وثوق بصدقه
ما لم تقم بينة حادثة تشهد له في صدق نقله وقد عرفت ما نقلناه عن قف من
انهم عشرون فرقة وليس لنا مقصد في التعرض لهم لخروجهم عن محل
البحث قال الشيعي الوجه الثالث ان اثني عشرية الشيعة جازمون
بمحصل النجاة لهم مع ائمتهم وبمحصل ضدها لغيرهم واهل السنة غير
جازمين بذلك لهم فيكون اسباع او ائمتك متعين فانالو فرضنا خروج
شخص من البصرة يريد الكوفة ومعه شخص مثله فاعترضهما طريقان
فسلك كل منهما طريقا فاتي ثالث يطلب الكوفة فسئل احدهما
اين تذهب فقال الى الكوفة فقال له هل طريقك يوصلك اليها وهل هو
آمن ام مخوف وهل طريق صاحبك يؤديه الى الكوفة وهل هو آمن
ام مخوف فقال لست اعلم شيئا من ذلك ثم سئل صاحبه عن ذلك فقال
اعلم ان طريق يوصلني الى الكوفة وانه آمن واعلم ان طريق صاحبي

غير آمن وغير موصل الى السكوفه فان الثالث لو تابع اولهما عدة اولاب
العقل سفيها وان تابع ثانيهما عدوه حازما قال السنن ونجيب
بوجود احدها ان يقال ان كان اتباع ائمة الدين تدعى لهم الطاعة المطلقة
وان ذلك يوجب لهم النجاة كان اتباع من تخلف من نبي امية الموجبون
طاعة ائمتهم مطلقا ويقولون ان ذلك يوجب النجاة مصيبين وفي سبهم
عليا وغيره وقتالهم لمن قاتلوه من شيعة على مصيبين بل اولئك بالحجة
اولى من الشيعة لطاعتهم ائمة اقامهم الله ونصبتهم وايدهم وملكهم
فان كان اعتقاد القدورية ان الله يفعل ما هو مصلحته لباده كان توليهم
اولئك مصلحة لباده لحصول الاطاف بهم اعظم من الاطاف الذي حصل
بامام معدوم او طاجز فان اتباع نبي امية قد حصل لهم من المصلحة في
دينهم ودنياهم اعظم مما حصل لمتابعي المنتظر لعدم حصول امام لهم
ياصرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر وقد حصل لمتابعي نبي امية ذلك
وحصلت لهم منافع دنيوية وهم لهم ائمة يباشرونهم بالخطاب والشيعة
ليس لهم سوى شيوخهم الذين ياكلون مالهم بالباطل انتهى مانعنا
وغالبه قد تقدم بيان فسادهم ونشر الى فساد ذلك بوجود احدها
ان ما زعمه من قول متابعي نبي امية ليس له دخل في مقام البحث فانه
مختص باهل مذهبه الذين يجوزون خطأ غير النبي من البشر فهم غير
جائزين بنجاتهم ونجاة ائمتهم لتجوزهم خطيئهم وقد عرفت ما قالوه من
عدم حجبية اجماع اربعة ائمتهم من حيث تجوز خطيئهم فالسني قد هرب

عن مقام البحث الى ما ليس بحديثه نفعا وثاثيرها ان مازعمه من اصابة
 بني امية ومتابعيه في سب علي وغيره الى اخره من عجيب تدليس
 وكتمانه الحق لعلهم يخفون من هذه حالهم وبان الحق عند علي ومتابعيه
 من السنن التي تقدم نقلها او علم بني امية ومتابعيهم بانهم على الباطل
 فحين الجزم الذي زعمه وما سببه والسنن المشار اليها سابقا قاضيه بالجزم لهم
 بانهم على سبيل هلكة وثالثها ان مازعمه من ان الله سبحانه اعلم بني
 امية ونصيبهم وايدم وملسهم من عجائب بهتانه على الله سبحانه
 لعلهم يانه سبحانه لعن الظالمين بعد تحريمه على عامة الخلق الركون اليهم
 ومن المعلوم ظلم بني امية وعما لهم فكيف يتصور تايد الله سبحانه لهم
 ونصيبهم ثمة واما حصول الملائم في معاونة الجمهور لهم على الباطل
 والظلم لما عرفته من بعدهم عن مقام السلطنة الشرعية وانهم مثل غيرهم
 رعية لعنة غير البرية فاي لطف حصل بمن قد شيد المبتدعات والمناكير
 وقتل النفوس المحترمة بغير حق وتسلم المال من غير حله وصرفه في غير محله
 وساس المباد بالظلم فليس في سياستهم سوى المبتدعات والمناكير والظلم
 ورابعها ان مازعمه من عدم حصول لطف الشيعة امامة المنتظر وغيره من
 ابانه لمجزم باطل وقد عرف الحق في هذه المسئلة ليما مضى وخامسها ان
 مازعمه في حق شيوخ الشيعة ليست باول فريه منه عليهم لعلهم وعلم اهل
 مذهبه بان اهل التقى والمتابعة لا شريعة هم ارباب العلم من الشيعة وما
 يتسامونه من الحقوق المالية من الخمس والصدقات بصرفونه في محله

الذى قد جعله الله وهم منزهون عن اخذ الرشا ولو على الحكم بين الخلق
 بالحق والقضايا المنتظـافر نقلها عن قضاة اهل مذهبه من اخذ الرشا على
 الحكم يمسر ضبطها وحيل قضائهم فى ذلك معروفة مشهورة وقد ثبت
 الرشا الى نفس منصب القضاة عند فيرشى الذى ليس له لياقة القضاة
 الحاكم ليجمله قاضيا وهذه الجهة من الجهات المشهورة المعلومـة لدى
 حتى السوقة وهذه حال متولى الوقف وقيم الصغار وغير ذلك وقد نبه
 السنى على ذلك فيما مضى من قوله سابقا بان السلطان قد يجعل قاضيا وامام
 جماعة وولى الوقف وقيم الصغار جماعة وغيرهم اولى بذلك منهم انتهى
 حاصل قوله ومن المعلوم كون الباعث لذلك تقديم الرشا الى السلطان او
 الى الوزير على ذلك فانه لو لم يكن فى البين رشوة لم يتفاوت عند السلطان
 تقديم من هو اولى وتقديم غيره بل جعل من هو اولى متعين شرطا وعند
 ارباب العقل فالمدول عنه لما نبهنا عليه وهو مشاهد لدى الخلق مـعلوم
 مشهور واما الشيعة فكل عالم منهم مجتهد له هذه المناصب شرطا يقضى
 بين الناس ويصلى جماعة ويتولى الوقف وله نصب غيره لتوليته ذلك وهو
 قيم الصغار وولى مال الغائب وغير ذلك **قال السنى** الثانى ان
 مماثل به انما يكون مطابقا لو ثبت مقدمتان احديهما ان لنا اماما معصوما
 والثانية امر بامور وكلتا المقدمتين غير معلومة بل باطلة دع
 اوليهما بل الثانية فان الموت قد ذهب بغالب من يدعون عصمتهم والمتنظر
 غائب اكثر من اذ بمائة وخمسين سنة والذين يطعنونهم شبهة غير

الرفضه او كتب صنفها بعض شيوخهم يذكرون ان ما فيها منقول
عن اولئك المعصومين والمصنفون غير معصومين وليس لهم جزم
بالنجاه فتابعوهم من الرفضه غير جازمين بنجاه من ياصرونهم وينهونهم
بالمباشرة فهم غير جازمين بنجاه نفوسهم فهم مثل متابعي كثير من متابعي
شيوخهم الذين ينتسبون الى شيخ قدماء من مدقه ولم يثبت لديهم ما صروبه
وما نهى عنه بل لهم اتباع يا كلون ما لهم بالباطل ويصدونهم عن سبيل الله
ياصرونهم باتخاذ ذلك الشيخ وخلفائه اربابا من دون الله مثل ما امر شيوخ
الشيعة متابعيهم وشيوخ النصاري متابعيهم والطاعة انما هي لشخص
حاضر يامر بما يريد وكان الميت مشبها بالله والحي مشبها برسول الله ص
فيخرجون بذلك عن الدين وكثير منهم يتعقون بحكايات تنقل عن
ذلك الشيخ وكثير منها كذب عليه وبعضها خطا منه فيعدلون عن النقل
الصدق عن القائل المعصوم الى نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم
وخطا الشيعة اعظم من خطتهم وان قدر ان طريق الشيعة فيه قطع
بالنجاه فطريق المشايخيه مثله في ذلك فحينئذ يكون طريق من يعتقد
بنبوته يزيد وان الحرم بما حشر به لها ومن قاتله كافرا فالحسين كافرا لخروجه على
النبي وهو يزيد فان كان يجب متابعه الجازم وجب متابعه من جزم بنبوته
يزيد ويقال لهذين الطرفين فان كانت متابعه اهل الجزم حقا اولى من
متابعه من يامر بطاعة الله ورسوله خاصة ويضمنون السعادة لمن اطاعهما
وجب متابعه الشيعة ومتابعه المشايخيه وكل منهما يقدح في طريقه

مقابلهم فيلزم ان كلا الطريقتين حق وباطل وهو جمع بين التقيضين ولزوم
 فلك من حيث فساد اصلهم واما الذين اصلهم ثابت الصحة فالتناقض
 عنهم بعيد وافتة اعلم انتهى ملخصا من حشوه وبعض تكريره وفيه وجوه من
 العجائب احلها مازعه من توقف دعوى الشيعي على ما قاله السني من
 المقدمتين فانه قد مضى بيان ثبوتها باذلة عديدة مثل خبر الثقلين وغيره
 فان قلل قدمات غالب المعصومين وخاتمهم قد غاب عن الخلق قيل له
 قد بينا فيما مضى انه لم يغيب حتى بين للناس ما يصنعون من بعده فهم
 متابعون لما قاله المعصوم فان قال من تسمى باهل السنة متابعون للمعصوم
 وهو النبي ص قيل له قد بينا فيما مضى بان هذه الدعوى باذلة عديدة
 من جهة متابعتهم لمز شاكاله ورسوله وحرف شريعته وجري على
 الابتدعات والمناكير وما فيها مازعه من متابعة الشيعة شيوخهم
 وكتبهم وهم غير معصومين فانه من عجائبه لعله باق المسائل الدينية
 على قسمين قسم منها اصول الدين وهذه عند خاص الشيعة وطامهم
 ضرورية متفق عليها قد ثبتت لديهم بالفرقان العظيم وبالعقل الفطري
 وبالنقل المعظاف طبقة عن طبقة حتى تصل الطبقات الى المعصوم وقسم
 منها فروعه وهي على قسمين قسم منها متفق عليه عند علمائهم لتناولهم
 له طبقة عن طبقة حتى تصل طبقاتهم الى المعصوم واسم منها مختلف
 فيه بينهم لتماوض ادلتهم وترجيح بعضهم غير ما رجحه غيره بحسب
 نظام العالم بقوله الحق في هذه القصة والحكمة بالحق يدور على

اصول الدين وسائر ضرورياته وهي غير مختلفة فيها عند ائمة مشريه
الشيعة فهم جازمون بها جزما يقينيا عن ائمة معلومه واما عند
من قال بامامه الثلاثة فهي مختلف فيها بحسب ما مضى بيان نبأه
من مخالفتهم في اصول الدين فقد خالفت المئزلة اشهرتهم في التوحيد
والعدل وغير ذلك وغير هاتين الفرقتين من فرقهم مختلفون في اصول
دينهم قدبر وثالثها ما زعمه من ان الطاعة لشخص حاضر ياصر
بما يريد فان ذلك من عجائبه النافسه لمذهبه من حيث متابعه اهل
مذهبه لما قاله الثلاثة وغيرهم من ائمتهم وهم يتون بعد علمه وعلم اهل
مذهبه بان الرسول ص لياصر بمتابعتهم بل اصر بمتابعه فترته فحال
من تسمى باهل السنه جميعهم حال من ذكرهم السنن من فرقته مشايخيتهم
في اتخاذهم ائمتهم اربابا من دون الله ففرقهم جميعها مشتركة في هذه
الطاعة المظني ورابعها ما زعمه بقوله انما اطاعة لشخص حاضر
فانه من غريب عجائبه لما هو ضروري المقول والمطل من ان الطاعة
لله وحده ورسله وخلفائهم وعماله انما يطاعون باصر وسبعانه ووجوب
طاعته فالشيعة وغيرهم من ذوى العقل والشعور انما يطيعون الرسول
وخلفائه ومن نصبوه قاضيا ومفتيا حتى بعد موتهم من بعيت انهم
مواصلون اليهم ما قاله الله سبحانه وحيثما فاق فرق على تحقق هذه
الطاعة منهم للمشار اليهم بين حياتهم ومماتهم فانها طاعة لله وحده
على تقدير حياتهم ومماتهم فمن علم بما امر الله به وما نهى عنه من كتابه

ليت وجب عليه العمل به طاعة لله وحده نم بليّة طاعة الخلق من دون
الله ممن قد ابتلى بها وشيدها من قال بامامة الثالثة لعلمهم بان الثالثة
ومن تابعهم لم يامر الله سبحانه بطاعتهم ومعه قد اطاعوهم في مبتدعاتهم
ومنا كيرم وخامسها مازحمه بقوله فيمدلون عن النقل الصدق
الى تمام قوله فانه من غريب بهتانه لعلمه وعلم اهل مذهبه بان من زعمهم
صادقين في النقل عن المعصوم وهم جمهور الصحابة ومن تابعهم من
التابعين وغيرهم الى زمانه والى زماننا متابعون لمن حرف الدين وبذل
نبذة منه بعد علمهم بذلك وهم قد اطاعوهم على مبتدعاتهم وعلى كتمان الحق
فمن يصدق بنقل من هذه مشاققتهم لله ورسوله وقد عرفت نبذة من
مبتدعاتهم التي قد خالفت ما رووه هم من السنن الصحيحة فعلم عدم
صدق النقل وعدم وصوله الى المعصوم وعرفت صدق النقل الشيعة
وعصمة من نقلوه عنهم من حيث مطابقة ما نقلوه لنصوص الفرقان
العظيم والسنن الصحيحة المتفق على صحتها عند الطرفين وسال سها
ما زحمه من التساوى بين الشيعة وبين المشايخية من حيث الجزم
بمصول النجاة فانه تدليس منه على الغفلة فان الشيعى انما ساق هذه الحجة
فى قبال جمهور اهل السنة وهم المجوزون تعذيب المطيعين وتشويب
العاصين فالمشايخية امامن المجوزين لذلك فالبحث شامل لهم واما من
الجازمين بالنجاة فهم خارجون عن محل البحث فيخصمون بغير هذه
الحجة وحيث قد ثبت كفر يزيد بنفس تحليله الحظر التي حرمتها من

ضروريات الدين وبنفس استباحته المدنية المنورة في قصة الحرة وبقتله
 عترة الرسول ص الذين حبهم ايمان وبنقضهم نفاق وبخروجه على امامه
 الحسين ع الذي هو من اهل البيت الذين المتقدم عليهم هالك والمتاخر
 عنهم هالك ومن الذين مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف
 عنها غرق وبجرتة على حرم الله سبحانه السكينة المعظمة في تخريبها
 ومن خروجه عن محل البحث علمت فساد ما رتبته عليه من لزوم التناقض
 فالمشايخية على باطل بغير هذه الحجة مما تقدم ومما ياتي بيانه وسماذجها
 ما قاله من ان الذين اصلهم ثابت الصحة فالتناقض عنهم بعيد فانه حجة
 بينة عليه وعلى اهل مذهبه لما تقدم بيانه من تناقضاتهم وتناقضاته فلم
 ان اصله معلوم الفساد من حيث لزومه للتناقض قال السني
 الثالث منع الحكم في المثل الذي ضربه وقاس عليه فانه من الجائز عند
 ارباب العقل ان مقصود القائل بان طريق موصل وآمن خدعه الرجل
 ليتبعه فيسابه ماله ومن الجائز جهله بما في الطريق من الخوف فاما ذلك
 الرجل فلم يضمن له شيئا بل رده الى نظره فالحزم في ذلك ان ينظر الرجل
 اى الطريقين اولى سلوكه لا باتباع رجل سلكها ولو ان كل من قال طريق
 آمن موصل يكون اولى بالمتابعة تمن توقف لكان كل مفتر وجاهل يدعى
 في المسائل المشبهة ان قولي فيها هو الحق وانا قاطع بذلك فيكون
 اتباعه اولى من طريق الذين ينظرون ويستدلون وكان الشيوخ
 الكاذبة الذين يضمنون لمريدكم الجنة اولى من اتباع ذوى العلم

والصدق والعدل الذين يضمنون ماضئهم الله ورسوله لمن اطاعه وكان
ايضا ينبغي ان يكون ائمة الباطنية مثل الحاكم والممزر وامثالهما اولى من
ائمة الشيعة بالمتابعة فانهم ممن يدعون علم الغيب وكشف باطن الشريعة
ورفعه الدرجة اعظم مما تدعيه الشيعة في ائمتهم فتبين ان مجرد دعوى
النجاة غير موجهة لعلم صاحبها وصدقه وان التوقف حتى يتبين الدليل
هو مادة ذوى العقول انتهى ما خصص من حشوه وفيه من العجائب وجوه
احدها ما زعمه من منع الحكم في المثل فان منعه يخالف لضرورة
العقول وذويها لضرورة جرى ذوى العقول في معاشهم ومعادهم
على متابعة الجزم وعلى متابعة الجازم فيما لو ينحصر امرهم بين متابعة
الجازم وبين متابعة غيره ومن هنا يعلم خروجه عن محل البحث بقوله
فالجزم في ذلك ان ينظر الرجل اى الطريقين سلوكه اولى الى اخر قوله
وثانيها ما زعمه من تجويز الكذب على القائل بان طريقى بوصانى
وهو آمن فانه تدليس منه لخروجه به عن محل البحث فانه محض لنفس
متابعة الجازم لجزمه دون متابعة غيره بعد العلم بعدم وجود ما ينقض
ذلك مثل مصادفة الرجل صديقين له يعرف محبتهم له احدهما اثنى
عشرى وثانيهما سنى فهو مأمون من غدرهما به وسئلهما عن
طريق البطرة فاجابه الشيعى بالجزم والسنى بعدمه وثالثها ما زعمه بقوله
وان كل من قال طريقى آمن الى اخره فانه من عجائبه لما عرفته من ان المسئلة
شخصية غير نوعية شاملة لكافة يدعي الجزم الذين جعلتهم معلوم

حالهم في الجهل حسبما ذكر ذلك هو بنفسه وحال ما مثل به من قول
المشايخ والباطنية حال ما مثل به من الجاهل المدعى ان طريقه هو
الموصل الى الحق لخروجه في هذه جميعها عن مقام البحث فتدبر
قال السني الرابع ان يقال قولهم انهم جازمون بمحصول النجاة لهم
دون اهل السنة فان اراد بذلك ان كل واحد ممن اعتقد اعتقادهم يدخل
الجنة وان ترك الواجبات وفعل المحرمات فليس ذلك قول اثني عشرية
الشيعة وان اراد ان حب على حسنة لا يضر معه اسديته فليس يضره
ترك المفروضات والفجور بالعلويات وسفك دم بني هاشم فان قال المجبة
الصادقة تستلزم العمل بما جاءت به الشريعة عاد امرهم الى فعل
المفروضات وترك المحرمات فمن جرى على ذلك دخل الجنة فهو قول
اهل السنة لجزمهم بالنجاة لكل من اتقى الله انتهى ملخصا مما ليس له
دخل في المقام مما قد ذكره غير مرة ومما لم يكرره فالتعرض له تطويل
من غير طائل وفيما نقلناه وجوه من الفساد احدها ان ما زعمه من
التريد في مقصود خصمه تدليس منه لعلنا بان الخصم لم يرد ان النجاة
مسببة عن محض العقائد من دون العمل على مقتضاها في الجملة فان ذلك
ضروري الفساد في الشريعة نعم على تقدير ثبوت العقائد الصحيحة
وموت المعتقدها عليها بعد عدم صدور عمل منه على مقتضاها عصيانا
تحصل له النجاة بعد ذوقه للجملة من العقوبات ثم تناله الشفاعة فانها
للمذنبين ولو بعد عقوبات طويلة للنصوص الصحيحة التي دللت على

دخول من مات ولم يشرك بالله الجنة روى ما دل عليه احمد في مسنده
 والبخارى ومسلم في صحيحهما وغيرهم في العامل على مقتضى عقائده
 الصحيحة يدخل الجنة بوعده سبحانه على ذلك ومن مات تابعا
 المعاصي مثله ومن حسنة تزيد على سيئاته من اهل الجنة بدون ورود
 للنار وغيرهم ممن خالف ذلك ومات مؤمنا يدخل الجنة ان ناله الشفاعة
 وان لم تنله فهو يدخل الجنة بعد دخول النار حسبما وردت بذلك السنن
 الصحيحة وثانيها ان ما قاله من خبر حب على حسنة قد عرفت في
 صدر الكتاب المقصود منه وهو احد معاني فيها عدم تخليده في النار
 لحبه لعل ع بل يعاقب على تركه المفروضات وفعلة المحرمات مدة ثم
 تناله الشفاعة وثالثها ان ما مثله به من الفجور بالعلويات ما ندري
 ما مقصوده من هذه الجرثة العظيمة على ذرية خير البريات الذين قد
 طهرهم الله من الرجس فهل يتصور صدور فجور فيمن قد ترهّن الله
 سبحانه عن ذلك وهل يتقوه بهذه الطامة غير من تقوه بمثلها بهتنا على
 حرم الرسالة المقدس وهل الذرية الذين عصبتهم خير الرسل يقرب اليهم
 الدنس بفرية السني ومن هو مثله والخبر الذي دل على انه من عصبة
 ولد على ع وفاطمة ثابت الصحة لديهم وقد ثبت عن عمر مرفوعا على وجه
 الصحة ما دل على ان ولد فاطمة رسول الله ص عصبتهم وابوهم وعلى ان كل
 سبب ونسب ينقطع يوم القيمة غير نسبه ص وسيد وروى السيوطي
 في جامعه الصغير ما دل على ذلك عن ابن عساكر عن ابن عمر وصححه

وما تقدم قد ثبت صرفها عن عمر وفي منتخب كنز العمال عن الحاكم
وابن عساكر عن جابر صرفها عن لكل بنى اب عصبه ينتمون اليها سوى
ولد غاطمة فان اوليهم وعصبتهم وهم عترتي خلقهم الله من طينتي فويل
للكاذبين بفضاهم من احبهم احبه الله ومن ابغضهم ابغضه الله وقد ثبت
من عدة طرق صحيحة نص على ذلك ابن حجر مفتي الحجاز في عصره
وغيره ما دل على ان من لم يحب اهل البيت لن يدخل في قلبه ايمان فاحال
من انتهى بغضه لهم الى حد رمى نسائهم العلويات بالفجور اما علم السني بان
مادون هذه الفرية في عترته واذل رسول الله ص وقد توعد سبحانه المؤذي له
بالمقوبة المؤلمة فاحال من يؤذيه بهذه الطامة وليقل المذنب المتألم
اما علم هو وغيره بان من نسب هذه الفاحشة الى بعض المسلمين
والمسلمات بدون اقامة اربعة شهود حدد المفرغى فاي شهادة قامت
على فجور رجل بعلوية وفي اى زمان وقعت ومن خدما فان قيل قد
مثل السني بما قاله في حق العلويات ولم يرد من ذلك صدور الفجور ولو
في بعض قيل له لم يمثل بزوجات وامهات وبنات ائمه الذين قد فضاهم
على عتره المصطفى فانهم اولى بالتمثيل من العلويات من حيث افضايه
ابائهم وافضليتهم فالفجور بهم اشد حرمة وليت شعري ما يجيب
المالويين لو قال قائلهم له نحن قد حفظنا حرماننا من الفجور فاقم بيعة
على فجور احدي نسائنا ومن المعلوم عجزه عن ذلك وهل جازله هذه
النسبة الشنيعة على مقام طهارة ذرية صفوة الله من خلقه دون غيرهم من

خلق الله سبحانه وإمامه النعمان بن ثابت قد جاوز القجور لبساته
وزوجاته وأمهاته وغيرهن من محارمه بأن يفجر هو بنفسه بهن بأن
يمقد عليهن ويدخل بهن وليس عليه حد بعد علمه بحرمتهن عليه وفساد
العقد فهنيئله ولتأبى به بذلك فإن كل حنفى يرى تناهى أمه وأخته وبنته
وعمته وخالته وبنت ابنه وبنت أخيه وبنت اخته وبنت بنته وغيرهن
فى الجمال وعديمت النظر فيه يرغب فى القجور بهن فيعقد عليهن
ويدخل بهن فانظر الى نسبة الصدق من أليهم والى نسبة البهتان منهم
الى ذرية سيد بنى عدنان وتبصروا قد خرجنا عن السيرة المألوفة فى مقام
المناظرة لكن المنصف يعذونا من حيث ان السنن ومن مدحه على رده
هم الذين جرونا الى تغيير السيرة ونحن بحمد الله سبحانه قابلنا بهتانهم
بالصدق ودفننا باطلهم بالحق ولم نرد الباطل بمثل له والبهتان بتغييره
ورابعها ان ما قاله من سفك دم بنى هاشم قائما صدر ذلك من سلفه
الذين زعموهم أمية مثل معاوية وغيره من بنى أمية وبنى العباس الذين
خلق منهم العرب بالمسلمين من حيث زعمهم بأنهم مسلمون وهم يقتلون
ذرية نبيهم ويسبون صبيته ونسأله من بلد الى بلد سبي الكفرة بعد
علمهم بأنه من لم يجب ذرية المصطفى ص لم يدخل فى قلبه إيمان
وخامسها ان ما زعمه من ان اهل السنة جازمون بالنجاة لكل
من اتقى الله قد عرفت بهتان فى هذه فيما مضى سابقا من حيث تجوز
اهل مذهبه تعذيب الله المطيعين جميعهم وتشويب العاصين فان الجزم

حيث بذل النجاة للمطيعين **قال السني** الخامس ان اهل السنة جازمون
 بنجاة ائمتهم اعظم من جزم الرفضه وذلك ان ائمتهم بعد النبي ص
 السابقون فانهم يشهدون ان العشرة في الجنة ويقولون بانه لن يدخل
 احد النار ممن بايع تحت الشجرة وان الله ضمن دخول الجنة لابدر بين
 واذن لهم في عمل ماشاؤه حسبما دل على ذلك الكتاب والسنة وهي
 شهادة بعلم انتهى ملخصا وقد تقدم بيان فساد مازعه فيه ولنشر الى
 ما فيه من العجائب هنا بوجوه **احدها** مازعه من ان اهل السنة
 جازمون بنجاة ائمتهم فانه من عجيب بهتانهم لانه عليه في المقام من تجويز
 تعذيب المطيعين والجزم بشئ مع تجويز ضده ان يجتمع البتة **وثانيها**
 مازعه من جزمهم بان العشرة في الجنة فانك قد عرفت حال تسميته
 منهم في المشاقة لله ورسوله بعدتين الهدى لهم فمن اين يحصل الجزم
 بالنجاة لهم **وثالثها** مازعه من عدم دخول احد النار من المبايعين تحت
 الشجرة فانه قد مضى بيان بهتانهم في هذه الدعوى بنصوص الفرقان
 العظيم وسنة خير رسل رب العالمين مثل اية انقلابهم واية ومن يشاقق
 الرسول وايات ومن لم يحكم بما انزل الله وغيرها ومثل خبر الخوض وخبر
 الثقلين وخبر السفينة وغيرها فالمبايعون تحتها اسمان منهم المبايعون
 في السفينة وهم اكثر من غير المبايعين ومنهم المتخلفون عنها عند علي
 عليه السلام فالمرضى عنهم على ع ومن تخلف معه حسبما بينا ذلك على
 التفصيل فيما مضى **ورابعها** مازعه من دخول من حضر في بدر

الجنة المرووه في الصحيحين وغيرها فانه من جملة بهتانهم على خير
 الرسل ص لما عرفته من ردة جماعته من اهل بدر بعد خير الرسل ص
 عن الدين واندل خبر الحوض وغيره على دخولهم النار وخامسها
 مارووه صحيحا بزعمهم من اذنه سبحانه للبدرين في فعل ماشائوه فانه
 من عظيم فرياتهم على الله كيف يتصور اذنه سبحانه لطافته معينة من
 الخلق في فعل بعض ما حرمه عليهم بدون ضرورة تجرم الى ذلك بل
 ظاهر الخبر اذنه سبحانه لهم في فعل جميع ما حرمه وهو القائل في كتابه
 بان من يعمل مثقال ذرة من الشريرة بل قد عرفت ما دل عليه خبر
 الحوض وخبر الثقلين من دخول جماعته من البدرين النار وعرفت
 ذلك من اية ومن يشاقق الرسول وايات ومن لم يحكم بما انزل الله
 وخبر القضاة وخبر سبته لعنتهم وغير ذلك مما مضى بيانه فعلم من هذه
 وغيرها من الينات الساطعة كذب ما زعموه من اذنه سبحانه للبدرين
 في فعل ماشائوه ومغفرته لهم فشهادة السني بذلك شهادة مخافة لما قاله
 سبحانه في فرقانه العظيم وما قاله نبيه في سنته قال السني السادس
 ان يقال اهل السنة يشهدون بالنجاة امام طائفا وامامينا شهادة مستندة
 الى علم والرفضه يشهدون بالزور لذي يلمون انه كذب فهم مثل ما قال
 الشافعي لم ارقوما اشهد بالزور من الرفضة قلت فيه وجوه من
 الميجاب احدها ان هذا الوجه عين ما ذكره في الوجه الخامس
 الثاني ان هذا الوجه عين ما ذكره في الوجه الخامس

كذب في هذه الدعوى في الوجه السابق وثانيتها ان نازعه من
 ان الرضا يشهدون الزور قد عرفت بهتانه في هذه الدعوى غير مرة
 وان شهادة الزور شعار اهل مذهبه وعليها قد تأسس مذهبهم حسبما
 تقدم تفصيل ذلك وثالثها ان ما نقله عن امامه الشافعي مضافا الى
 انه من باب الشهادة للنفس قد عرفت مما مضى ثبوت شهادة من زعمهم
 رفضه وهم اثناء شريفة الشيعة على وجه الصدق وبالخلق فمن نسب اليهم
 شهادة زور فهو الشاهد عليهم شهادة الزور فاول شهادة للشافعي وسلفه
 ومن هو على مذهبه بالزور شهادتهم بامامه الثلاثة التي صارت لهم منبعا
 للشهادة بما يعسر ضبطه من الزور وقد مضى بيان الكثير من ذلك
 ويأتي بيان غيره قال السنن السابع ان الذي يشهد له بالنجاة انما ان
 يكون اماما مطاعا في كل شيء وان نازعه غيره من المؤمنين او هو مطاع
 فيما يامر به من طاعة الله ورسوله وفيما يقوله باجتهاد لو لم يعلم ان غيره
 اولى منه فان قصد به السابق فلنظام اهل السنة منحصر برسول الله ص
 وهم يقولون مثل ما قال مجاهد والحكم ومالك وغيرهم كل احد يؤخذ من
 قوله ويترك سوى رسول الله ص ويشهدون بان كل من اتم به طاعته دخل
 الجنة وهذه الشهادة اتم من شهادة الرضا للمسكرين وامثالهم ابان
 من اطاعهما دخل الجنة وان قصد به الامام بالمعنى الثاني فاهل السنة
 يوجبون طاعته فيما طلبه من طاعة الله دون معصيته وايس يضرهم توقفهم
 في انه هل هو في الجنة ام ليس فيها مثل عدم حصول ضرر في طاعته

ممال المعصوم فانهم قد يكونون من اهل النار سيما هم غير عالمين بان
 ما يطلبونه هو مما طلبه المعصوم واما ما قاله الرسول ص فهو معلوم فن
 اصر به علم انه قد تابعه ومن اصر بما خالفه علم انه مخالف له وما اختلف
 فيه منها فاجتهد فيه نائبه فهو خير من طاعة نائب لمن يدعى العصمة ولم
 يعلم احد بشئ مما قاله من يدعون عصمته فن ادعى بان المجتهدين
 من الشيعة نأبون عن سلف المنتظر فعلم اهل العلم من اهل السنة
 باصر رسول الله ص اتموا كل من علم الرفضة بقول من يدعون عصمته
 ولو طواب اخدم بنقل صحيح ثابت بما يقولونه عن احد اهل البيت لما
 وجد الى ذلك طريقا وليس لهم علم بالرجال وباسانيد المنقول مثل ما لمن
 قال بامامة الثلثة انتهى ملخصا وهو عند من تأمل معانيه وجدها عبارة
 عن معاني الوجه الثاني بتغيير اسلوب الفاظه ثم زيد فيه بعض المعجائب
 الخارجة عن محل البحث فهو ليس وجها غيره في المعنى ومعه فتحن نشير
 الى ما فيه من المعجائب بوجوه احدها ان ما زعمه من ان الذي
 يشهد له بالنجاة الى اخره قد عرفت كذبه في هذه الدعوى من حيث
 تجوز اهل مذهبه تعذيب الله المطيعين باجمعهم فاي معنى حينئذ يحزنهم
 بدخول الرسول ص ومطيعه الجنة واثابها ان ما زعمه من منازعة
 بعض المؤمنين الذي وجبت طاعته في كل شئ من عجايبه وهل يوصف
 بايمان من نازع الرسول الذي وجبت طاعته مطلقا ما فهم السني قول الله
 سبحانه وما يشاقت السماء من بعد ما سئل الله المدعي بغير سلطان

المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وسائت مصيرا وقوله سبحانه وما ينطق
عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وقوله سبحانه وما كان المؤمن ولا مؤمنة
اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم فما حال من
ينسب الهذيان الى من هذه منزلته ويقول هجر في نقل وحسبنا كتاب
الله في نقل بل وما حال من خطاه فجعل في مقام سفته بدعته بتحريمه المتعتين
وحى على خير العمل وجعله الثالث في قول القائل انت طالق ثلاثا وغير
ذلك وهذه الجهة خارجة عن محل البحث وثالثها ان مازمه من
انحصار العصمة برسول الله ص قد عرفت مخافته في هذه الدعوى
للشريعة فيما سبق بثبوت عصمة عترته الطاهرين الذين هم خلفائه وهذه
المسئلة مثل سابقتها ليس لها دخل بمقام البحث ورابعها ان مازمه
من اتمية شهادة اهل نحلته من شهادة الشيعة بان المطيعين للمسكرين
يدخلون الجنة من عجائب مشاققه للرسول ص بعدتين الهدى له
بحديث الثقلين وحديث السفينة بان المعتصم بعترته على سبيل نجاة
ومن لم يعتصم بهم هلك ضال ومن هنا يعلم ان قول عترته قوله ص جميعه
حق وما خالفه باطل وخامسها ان مقاله من ان كل من اتم بالرسول ص
فاطاعه دخل الجنة ليس له دخل باهل مذهبه لما عرفت من مخالفتهم
الشيعة له ص وعرفت ان الملتزمين به المطيعين لهم انا عشيرة الشيعة
وسادسها ان مقاله من اطاعتهم غير الرسول فيما يامر به من طاعة
الله دون معصيته قد عرفت بهتانه في هذه الدعوى من حيث ثبوت

طاعتهم لثلاثة وغيرهم على مبتدعاتهم وهذه الجهة ليس لها دخل بمقام
البحث فتدبر وسابغها ان ما زعمه من عدم حصول ضرر لهم
في توقفهم في انه هل هو من اهل الجنة من عجائبه لعلهم من ايات
الفرقان العظيم التي قد مضى التنبيه عليها ومن السنن التي عرفت
الى هنا ان من تابعهم من اهل النار لو لم يقم الله لهم ما فعلوه لثبوت
تغيرهم للدين ومشاقاتهم لله ورسوله وهم قد تابعوهم على مبتدعاتهم
بعد علمهم بان المعصوم قد طالب ما خالف قول ائمتهم فقوله بان ما امر
به المعصوم معلوم وما خالفه معلوم حجة بينة عليه وعلى اهل مذهبه
من حيث مخالفتهم لما امر به المعصوم ومتابعتهم لمن امر بما خالف قول
المعصوم الميامر المعصوم بمتابعة العترة فباي وجه خالفتموه وتابعتم من
خالف قوله على تبديله للشرعية وثامنها ان ما زعمه بقوله وما اختلف
فيه منها فاجتهد نأيه من عجائبه فمن الذي جعل شخصا ممن خالف العترة
نأيه حتى يجوز لمن خالفهم ان يجتهد وقد عرفت فيما مضى نائب المعصوم
وهذه المسئلة مثل سابقتها ليس لها دخل بمقام البحث فتدبر وتاسعها
ان ما زعمه بقوله ولم يعلم احدا بمقاله من يدعون عصمته قد عرفت كذبه
في هذه الدعوى فيما مضى عند تعرضه للحجة المنتظر عجل الله فرجه وهذه
مثل سابقتها ليس لها دخل بمقام البحث وعاشرها ان مقاله من ان
علم اهل العلم من اهل السنة باصر رسول الله ص اتم من علم الرافضة
بقول من يدعون عصمته من عجيب مناقضاته الشذيمة وغريب مفترياته

السمجة لما هو ضروري لدى المسلمين من كمال الدين على عهد سيد
المرسلين ومعلومية بيانه للناس جميع ما يحتاجونه الى يوم القيمة فاي معنى
حيث لقياس ائمة السنة في دين الله حسب انص على ذلك السني بنفسه
فيما مضى فمن هو اعلم من غيره بالدين كيف يقيس فيما جهله منه ومن هو
غير اعلم زعمه قد رفض القياس بما عنده من العلم المنقول عن المعصومين
من عترة الرسول وهذه الجهة ليس لها دخل بمقام البحث فعلم مما نبهنا عليه
تناقض السني وحادي عشرها انا وفرضنا من باب المباشرة مع
الحصم ائمة واكمية علم من تسمى باهل السنة من علم الشيعة فاي ثمرة
لهم في ذلك بعد ثبوت مخالفتهم لما قد علموه من الشريعة فان العلم انما يوجب
النجاة لصاحبه بعد العمل به فاما من لم يعمل بما قد علمه وخالفه الى العمل بخيضه
حاله حال ابليس وارباب العلم من اليهود والنصارى من حيث مخالفتهم لعلمهم
في العمل وقد عرفت مخالفة عمل من تسمى باهل السنة لما علموه ومتابعة
اى عشرية الشيعة لما علموه من الشريعة وهذه مثل سابقتهما ليس لها
دخل في محل البحث وثاني عشرها ان ما زعمه بقوله ولو طواب
احد الشيعة بنقل ثابت الصحة بما يقولونه عن احد من اهل البيت لما
قدروا عليه الى اخره قد بينا بهتانه في هذه الدعوى فيما مضى وهذه كتبهم
الرجالية والحديثية تشهد بانهم فتر مكابر لما هو مشاهد بالحس وحسبهم
معرفة في هذين العلمين وصولهم الى الحق بهما وعلمهم به بتوفيق الله
سبحانه ونحن نفرض معرفة اهل مذهبه بهذين العلمين فاي ثمرة لهم

بما هم مشيدون للباطل وكاتمون للحق وتاركوه على ما تبين ذلك مما
 مضى نقله وشرحه **قال السني الثامن** ان يقال ان الله قد ضمن
 السعادة لمن اطاعه واطاع رسوله وتوعد بالشقاوة لمن لم يفعل ذلك
 فمن اجتهد في طاعة الله ورسوله دخل الجنة فقول الشيعي لن يدخل
 الجنة غير من كان اماميا مثل قول اليهود والنصارى بانه لن يدخل
 الجنة غير من وطاعة الرسول هي التي تدور عليها السعادة وهي الفارقة
 بين اهل الجنة والنار ومحمد ص قد دل الخلق على طاعته بما بينه لهم
 فدل على ان اهل السنة جازمون بالنجاة لمن كان من اهل السنة انتهى
 ملخصا ومعنى جميعه قد تقدم فيما سبقه من الوجوه وهو مثل ما سبقه
 دعاوى كاذبة قد دل نفس مارووه على كذبها ونشر الى ذلك بوجوه
 قعلا باطل وترويج الحق **فاحدها** ما قاله من ضمان الله السعادة لمن
 اطاعه واطاع رسوله الى اخره فانه ليس له دخل باهل مذهبه لما عرفته
 من تجوزهم على الله تشويب العصاة وسعادتهم وتعذيب المطيعين وشقاوتهم
 وما قاله انما ياتي ويثبت على مذهب اثني عشرية الشيعة حسبما مضى بيان
 ذلك وثانيها ما لوقلنا بالحق وهو الضمان ولم تجوز ضده في حقه
 سبحانه وهو المعلوم من الشريعة فاهل السنة خارجون عن ذلك لما
 عرفته من عدم طاعتهم لله ورسوله وثالثها ما زعمه من ان قول الشيعي
 بانه لن يدخل الجنة غير من هو امامي مثل قول اليهود والنصارى فانه
 في سنة منه منافق لما قاله من ان السعادة تدور على طاعة الرسول

فانه قد تقدم بيان طاعته اثني عشرية الشيعه لرسول من وانهم الفرقه
الناجيه ذون غيرها من الفرق فانظر هل يصير العالم بالشريعه العامل
بما علمه مثل من لم يعمل بها بعد علمه بما جاءت به بل قد عصى الله ورسوله
عن علم ومحمد قال الشيعي الرابع ان الاماميه اخذوا مذهبهم
عن الأئمة المعصومين المشهورين بالفضل والعلم والزهد والورع
والاشتغال في كل وقت بالعبادة والدعاء وتلاوة القرآن والمداومه على
ذلك من زمن الطفولية الى آخر العمر ومنهم من يعلم الناس العلوم
ونزل في حقهم هل اتى وايه الطهاره وايجاب الموده لهم وايه المباهله
وغير ذلك وكان على ع يصلي في كل يوم وليله الف ركعه ويتلوا القرآن
مع شدة ابتلاؤه بالحروب والجهاد فاولهم على بن ابي طالب كان افضل
الناس بعد رسول الله من وجمله الله نفس رسوله حيث قال وانفسنا
وانفسكم وواخاه رسول الله وزوجه ابنته وفضله ليس يحصى وظهرت
منه معاجز كثيرة حتى ادعى قوم فيه الربوبية وقتلهم وكان ابنه سبطا
رسول الله من سيدا شباب اهل الجنة امامين بنص النبي من وكانا
ازهد الناس واعلمهم في زمانهما وجاهدا في الله عني جهاده حتى قتلا
وابس الحسين الصوف تحت ثيابه الفاخرة من غير ان يشعر بذلك احد
واخذ النبي من الحسين يوما فوضعه على فخذه اليمنى وابراهيم على
فخذ اليسرى فنزل جبرئيل ع وقال ان الله لم يكن ليجمع بينهما لك
فاختر من شئت منهما فقال النبي من اذامات الحسين بكيت انا وعلى

وفاطمة واذا مات ابراهيم بكيت انا فاختار موت ابراهيم فمات بعد
ثلاثة ايام وكان اذا جاء الحسين عليه السلام يقبله ويقول اهـ لا بمن
فديته بابني ابراهيم وكان علي بن الحسين عليه السلام زين العابدين
يصوم نهاره ويقوم ليله ويتلو الكتاب العزيز ويصلي كل يوم
ولاية الف ركعة ويدعو بعد كل ركعتين بالادعية المنقولة عنه وعن
ابائه ثم يرمى الصحيفة كالتضجر ويقول اني لى بمهابة على وكان يهكي
كثيرا حتى اخذت الدموع من لحم خديه وسجد ع حتى سعى ذا
الثغفات وسماه رسول الله ص سيد العابدين وكان قد حج هشام
بن عبد الملك فاجتهد على ان يستلم الركن فلم يمكنه من الزحام فأتى
زين العابدين ع فوقف الناس له متنحنين عن الحجر حتى استلمه ولم
يبق عند الحجر غيره فقال هشام من هذا فقال الفرزدق

هذا الذي تعرف البطحاء وطئته	والبيت بعرفه والحل والحرم
هذا ابن خير عباد الله كلهم	هذا التقى التقى الطاهر العلم
يسكاه يمسكه عرفان راحته	ركن الحطيم اذا ماجاء يستلم
اذا رآه قريش قال قائما	الى مكارم هذا ينتهى الكرم
ان بعد اهل التقى كانوا ائمتهم	او قيل من خير اهل الارض قيل هم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله	بجسده انبياء الله قد ختموا
يفضى حياء ويفضى من مهابة	فتلا يكلم الاحدين يتسم
فأبى الله من عباد الله	كالشمس تخرج من افق الظلم

مشتقة من رسول الله نبعته
 الله شرفه قدرا و فضله
 من معشر حبيبهم دين و بغضهم
 لا يستطيع جواد بعد غايتهم
 هم القويوث اذا ما ازمته ازمته
 لا يقبض العسر بسطامن ا كفهم
 ما قال لا قط الا في تشمده
 يستدفع السوء والبلوى بحبهم
 مقدم بعد ذكر الله ذكركم
 من يعرف الله يعرف اوليه ذا
 وليس قولك من هذا بضائره
 فغضب هشام وامر بحبس الفرزدق بين مكة والمدينة وقال الفرزدق
 هذين البيتين من الشعر وبعث بهما اليه وهما

اتحبسني بين المدينة والتي
 اليها تلوب الخلق يهوى منيها
 تقاب راسا لم يكن راس سيد
 وعينا له حواء باد عيو بها
 لمبعث اليه زين العابدين ع بالف دينار فردها وقال انما قلت هذا غضبا
 لله ورسوله فما آخذ عليه المال فقال علي بن الحسين ع نحن اهل البيت لن
 يعود الينا ما خرج منا فقبلها الفرزدق وكان بالمدينة قوم ياتيهم رزقهم
 بالليل وما يعرفون ممن هو فلما مات سيدنا زين العابدين انقطع عنهم

ذلك فمرفوا أنه كان منه وكان ابنه محمد الباقر ع اعظم الناس زهدا
وعبادة بقر السجود جبهته وكان اعلم اهل وقته سماه رسول الله ص
الباقر وجأه جابر بن عبد الله وهو صغير فقال له جدك رسول الله ص
يسلم عليك فقال وعلى جدى السلام فتقبل جابر كيف ذاك قال جابر
كنت جالسا عند رسول الله ص والحسين فى حجره وهو يداعبه فقال
يا جابر يولد له ولد اسمه على فاذا كان يوم القيمة نادى مناد ليقيم سيده
العابدين فيقوم ولده ثم يولد له ولد اسمه محمد الباقر يقر العلم بقرافاذا
رايته فاقرنه عنى السلام وروى عنه ابو حنيفة وغيره وكان ابنه جعفر
الصادق ع افضل اهل زمانه واعبدهم قال اهل السير انه اشتغل بالعبادة
عن طلب الرياسة وقال عمر بن ابي المقدام كنت اذا نظرت الى جعفر بن
محمد الصادق علمت انه من سلالة التبيين وهو الذى نشر فقه اثنى عشرية
الشيعة والمعارف الحقيقية والعقائد اليقينية وكان كلما اخبر بامر وقع وبه
سموه الصادق وكان ابنه موسى الكاظم يدعى بالعبد الصالح وكان اعبد
اهل زمانه يقوم الليل ويصوم النهار وسمى الكاظم من حيث انه اذا
بلغه عن احد شئ بعث اليه بحال نقل فضله الشيعة واهل السنة وقصته
مع شقيق الباغي وغيره معروفة وعلى يده تاب بشر الحافى فانه اجتاز
على منزله فسمع الملهيات فيه فخرجت جارية وبيدها قمامة فرمت بها
فقال يا جارية صاحب المنزل حر ام عبد فقالت بل حر فقال صدقت لو كان
وقال خاف من سيده فدخلت الجارية فقال لها بشر وهو على مائدة السكر

قد أبطلت فأخبرته بالقصه فخرج عافيا حتى لقي أمانا موسى بن جعفر
 فتاب على يده انتهى ملخصا **قال السني** ونجيب من وجوه أحدها
 لسنا نسلم بأخذ شيء من شريعة الشيعة مذهبهم من أهل البيت فإن الثابت
 عن علي وأئمة أهل البيت من إثبات الصفات وإثبات القدر وإثبات
 إمامة الثلاثة وإثبات فضيلة أبي بكر وعمر وغير ذلك يناقض مذهب
 الرافضة والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم بحيث أن
 معرفه المنقول في ذلك عنهم يقيد علماء ضروريا بأن الرافضة مخالفون لهم
 انتهى ملخصا قلت قد عرفت مما مضى بيانه استحالة مخالفته من
 جهات الله ورسوله معدنا للدينه وعصمه من الزوال للشريعة بهند
 المبتدعات الشيعية فأنقلوه عنهم من هذه المسائل وغيرها من المخالفات
 والمبتدعات بهتان معلوم **قال السني** الثاني أن الشيعة مختلفون في
 تعيين أئمتهم والصفات وأقمارهم وغير ذلك من أصول دينهم فأي قول لهم
 المأخوذ عن أئمتهم المعصومين انتهى ملخصا قلت قد علم مما مضى أن
 شيء من شريعة الشيعة وحدهم المأخوذ مذهبهم عن أهل البيت وقد
 عرفت اتفاقهم في أصول الدين وكذب من زعم أنهم مختلفون في أصول
 الدين فمن قال فيهم غير ذلك فقد فترى عليهم وأيس يضرهم مناقضه تسائر
 الفرق المنتسبة إلى الشيعة في أصول الدين من حيث أنهم جميعهم
 على الباطل فتمرض السني لبعض الفرق المنتسبة إلى الشيعة في المقام
 ليس بجديبه نعمافاته في قبال خصوص شيء من شريعة الشيعة دون غيرهم

قال السني الثالث هب ان عليا كان معصوما فن اين يعلم قوله
والشيعة مختلفون فيما بينهم وكل فرقة منهم تدعى ان قولها هو المأخوذ
عن المعصوم وليس للشيعة اسانيد بالرجال المعروفين مثل اسانيد اهل
السنة انتهى ملخصا قلت وفيه ما ليس يخفى على الناقد فانه مختصر
ما زخره في الوجه الثاني وليس بينهما في المعنى فرق وقد عرفت ما فيه
قال السني الرابع انهم في مذهبهم محتاجون الى مقدمتين اوليهما
عصمة من يضيقون اليه المذهب والثانية ثبوت النقل عن المعصوم
وكلنا المقدمتين باطلة انتهى ملخصا قلت وفيه ما مضى في رده للوجه
الثالث من بيان ثبوت هاتين المقدمتين فانه قد تعرض لهما هناك ونحن
قد بينا فيه على ثبوتهما مضافا الى انه في المعنى عين ما سبقه **قال السني**
الخامس ان يقال قد ثبت لعل بن ابي طالب والحسن والحسين وعلى بن
الحسين وابنه محمد وجعفر بن محمد من المنافق والغضائل ما لم يذكره
الشيعة وما ذكره كذب يدل على جهل نافلة مثل قوله نزل في حقهم
هل اتى فان هل اتى مكية باتفاق اهل العلم وعلى انما تزوج بالمدينة
بعد الهجرة وولده الحسن في السنة الثانية منها والحسين في الرابعة
بعد نزول هل اتى بسنين كثيرة وامايه الطهارة فليس فيها اخبار بطهارة
اهل البيت بل هي مثل اية ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج واية يريد
الله ليبين لكم وقوله يريد ان يتوب عليكم وقوله يريد ان يخفف عنكم
فان المقصود بمناس الطهارة بغسل المسامحة وترك المحظور وهو متعلة.

بمشيقتهم وافعالهم فان صدر منهم ما اصرم به وتركهم ما اناهم عنه خصات
اهم الطهارة وذهاب الرجس فهو مما اصرم به ولم يخبرهم بوقوعه وقد ثبت
في صحيح مسلم عن عائشة وفي السنن عن ام سلمة ان النبي ص جعل
كسائه على فاطمة وعلى وحسن وحسين ثم قال انهم اهل بيتي فاذهب عنهم
الرجس وطهرهم وهو يدل على ضد قول الرضا من وجهين احدهما انه
دعاهم بذلك فانه لو كان قد وقع لكان يثنى على الله بوقوعه وبشكره على
ذلك الثاني انه يدل على انه خالق افعال العباد ومما يدل على انها متضمنة
لطابه منهم قوله في سياق ايه يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة
الى قوله واطمن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الى
قوله واذا كن مايتى في يوتكن من ايات الله والحكمة فالسياق فدل
على ان ذلك اصر ونهى ويدل على ان الزوجات من اهل بيته فان السياق
انما هو للمخاطبين ويدل على ان قوله ليذهب عنكم الرجس ويطهركم عم
غير الزوجات كملى وفاطمة وحسن وحسين فانه ذكره بصيغة التذكير
لما اجتمع المذكر والمؤنث ولكونهم اولى من الزوجات بانهم اهل بيته
خصهم بدعائه لهم كما ان مسجد قبا اسس على التقوى ومسجده ص مثله
اسس على التقوى وكان قوله لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق
ان تقوم فيه بسبب مسجد قبا تناول لفظه لمسجد قبا ومسجده ص
بطريق اولى وقد تنازع اهل العلم في ان زوجاته من آل علي فولين
اصحهما انهن من آل واهل البيت كما دل على ذلك ما في الصحيحين من

قوله اللهم صلى على محمد وعلى أزواجه وذريته وأمامنا اليك من فهم خارجون
 من أهل البيت ولذلك حلت الصدقة لبريرة وحرمت على أبي ذافع
 لكونه من ممالك أهل البيت ولذلك نهى عن الصدقة وقال له أنها
 أوساخ الناس انتهى ملخصا مما ليس لمطلبه توقف عليه قلت وفيه من
 العجائب وجوه أحدها أن مازعه من عدم ذكر خصمه إفضائهم
 الثابتة معلوم الوجه فانه ليس في مقام بيانها بل سياتي نقله لنبذة منها
 ومقصوده في المقام أن يشير إلى تقدمهم بالفضل على غيرهم وثانيها
 أن مازعه من كذب نزول هل أتى في حق أهل البيت لكونها مكية
 وعلى ع أنما تزوج بالمدينة فمن كذبه البين لما قاله السيوطي في إقائه
 من أنهما من المختلف فيه ونقل في الدر المنثور عن ابن عباس من وجه أنها
 مكية ومن وجه أنها مدنية ونقل في معالم التنزيل عن مجاهد وقادة
 أنها مدنية وعن الحسن وعكرمة هي مدنية سوى إيه قاصبر لحكم
 ربك وفي تفسير الخازن نقل عن الجمهور أنها مدنية ونحن بعضهم مكية
 وعن بعضهم فيها مكى وفيها مدنى فهاهنا حاله كيف يزعم السنى أنها
 مكية باتفاق أهل العلم وبالعجب منه ومنهم حيث ينادون بالمسكى والمدنى
 وليس عندهم نص يدل على ذلك وإنما يعرف عندهم ذلك بأسباب النزول
 وهم مختلفون في معنى المسكى والمدنى حسب إياي بيانه وثالثها أن مازعه من
 أن إيه التطهير ليست تدل على العصمة محض عند فانه لو كان المقصود
 أنهم مأمورون بإتيان ما يوجب ظهورهم لصار حالهم حال غيرهم فإن الخلق

باجتماعهم ما يورون بفعل المفروضات ومنه يرون عن فعل المحرمات فاي
معنى لحصره سبحانه اذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم خاصة فيعلم من ذلك
كون مقصوده سبحانه باذهاب الرجس والتطهير معنى غير مباشر لهم
فيه غيرهم وليس ذلك غير العصمة وبما بيناه علم الفرق بين اية التطهير
وبين غيرها مما نقله السني عن الفرقان العظيم مما فيه كماله يريد ومن هذه
الجهة قال البيضاوي وهو من اعظم مفسريهم انها دلت على عصمتهم
ويدل على كذب السني ما في الدر المنثور عن الحكيم الترمذي وطب
وابن مردويه وابي نعيم والبيهقي عن ابن عباس في حديث عن النبي
صلى الله عليه واله وسلم قال فيه ثم جعل للقبائل بيوتا فجعلني في خيرها
بيتا فذلك قوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت فانا واهل
بيتي مطهرون من الذنوب ورابعها انما زعمه من انه سبحانه دعا
اهلهم من عجايبه فانه بدعائه ص نزل انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
فعلم منه استجابة دعائه فيهم فان قال لو كان قد وقع لشكر الله سبحانه
قيل له من المعلوم وقوعه بنفس ما بيناه من الحصر ومن الخبر وعدم نقل
النقلة له انما هو للملومية صدور الشكر من خير الرسل ص على صفات النعم
فما حال كبارها فان قال قد دلت على خالق الله سبحانه لفعل عبادته قيل له
لو عرفت معنى العصمة ولو من المسئلة من اهل العلم بما لما زعمت ان الله
سبحانه خالق فعل العباد فان معناها توفيق الله سبحانه لبعض عباد
وتسديد جميع ما يرضيه فله وتركه منهم وحقه فله اهم من الخطا والزلل وليس

معناها خلقه لهم على هذه الجهة بحيث يستحيل منهم صدور ما خالف
 رضاه بل على ما بيناه من معناها هم قادرون على فعل ما يخطئه مثل قدرتهم
 على فعل ما يرضيه لكنه سبحانه يسددهم ويوفقهم الى فعل ما يرضيه
 باختيارهم له وخامسها ان ما زعمه من ان السياق قد دل على دخول
 الزوجات مردود بان من المعلوم ان المرتب لسور الفرقان العظيم واياته
 وجامعه على هذه الكيفية هو عثمان دون من امر ص بتعلم الفرقان
 العظيم منهم وبدون عرضة على من قرأهم به وهم عترته فاي حجة في
 سياق لم يثبت انه من صاحب الشريعة بل ثبت انه من غيره ولو زلنا عن
 هذه الدرجة لقلنا بان السياق حجة لو لم يقم دليل يخافه وقد وردت
 السنة الصحيحة في المقام على نزول اية التطهير في علي وفاطمة وولديهما
 فان قال قد ورد نزولها في الزوجات قلنا من المعلوم ان ما ورد بنزولها
 فيهن جميعه امام موقوف على ابن عباس روى ذلك عنه السيوطي عن ابن
 ابي حاتم وابن عساكر من طريق عكرمة عنه وعن ابن مردويه من
 طريق سعيد ابن جبير عنه وامام موقوف على عكرمة حسب ما روى ذلك
 فيه عن ابن جرير وابن مردويه عنه وامام اروود مرفوعا في نزولها فهو
 مختص باهل البيت وهو من عدة طرق منها ما في الدر المنثور عن ابن ابي
 شيبه واحمد ومسلم وابن جرير وابن ابي حاتم والحاكم عن عائشة حدث
 دل على نزولها في بيتها حيث قالت بان النبي ص ادخل عليا وفاطمة
 والحسن والحسين تحت كساءه وقال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس

اهل البيت الى اخرها ولم يدخلهم فلو كانت عامة لجلها معهم تحت
كسائه وفيه عن الترمذي وصححه وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه
وابن مردويه والبيهقي من طرق عن ام سلمة قالت في بيتي نزلت انما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس الى اخرها وفي البيت فاطمة وعلي والحسن
والحسين فجلهم النبي ص بكسائه ثم قال هم اهل بيتي فاذهب عنهم
الرجس الى اخرها ولم يدخل ام سلمة معهم وفيه عن ابن جرير وابن
المنذر وابن ابي حاتم وطب وابن مردويه عن ام سلمة مثل ما صروفي
اخره فقلت يا رسول الله وانا معكم فقال انك الى خير مرتين ولم يقل
انك معنا وروى فيه عن طب حديثا عن اهل بيتها رفعت كسائه لتدخل
معه فجنده ص من يدها وقال لها انك على خير وفيه عن ابن مردويه
حديث مثل ما ص لكن في اخره قالت الست من اهل البيت قال ص
انك الى خير انك من زوجات النبي فالزوجات لسن من اهل البيت
وفيه عن ابن مردويه والخطيب عن ابي سعيد الخدري قال كان يوم ام
سلمة فنزل انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الى اخر ما ص عنها
وعن عائشة قالت ام سلمة فانا معهم يا رسول الله قال انت على مكانك
وانك على خير الى غير ذلك مما روه مرفوعا في نزولها فيهم خاصة
وهل يمرض الخبر المرفوع الثابت الصحة عن جملة من الصحابة بخبر
موقوف على صحابي وبعض التابعين فاحال من يقدم الموقوف المشار
اليه على ثابت الصحة ورفعه بين من وجوه وقد روي في الدر المنثور

عن ابن جرير وابن أبي حاتم وطب عن أبي سعيد قال قال رسول الله ص
 نزل انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت الى اخره في خمسة
 في وفي علي وفاطمة وحسن وحسين فالمسلم المنتصف بعد نظره الى هذه
 السنن وما علمناها يعلم علمنا يقينا بان اية التطهير نزات في خصوص اهل
 البيت وسائر سبها ان ما زعمه من منازعتهم في دخول زوجاته في
 الهيص من عجائبهم قال صاحب النهاية قد اختلف في ال النبي ص فاكثرهم
 على انهم اهل بيته قال الشافعي دل عليه الحديث ان ال محمد بن النبي ص حرمت
 عليهم الصدقة وعروضهم الله عنها الخس وهم صبية بني هاشم وبني
 المطالب انتهى محل الحاجة منه والخبر الذي نقله في المقام محتجابه لم يدل
 على دخول الزوجات في اله لئلا كرهن وحدهن وذكر ذريته وحدهم
 ويشهد لخروجهن عن اله واهل بيته ما تقدم في الوجه السابق مما دل على
 ان الزوجات لسن من اهل البيت ولو فرضنا ورود ما دل على ذلك من
 طرق من تسمى باهل السنة فهو ليس بحجة على خصمهم انه من باب
 الشهادة للنفس وهي غير مقبولة كيف وقد قامت الحجة عليهم بما رووه
 مما دل على خروجهن من اهل البيت وسائر سبها ان ما زعمه من تحريم
 الصدقة على مولى اهل البيت من عجائبه فان الصدقة على ما هو محرم
 في محله محرمة على بني هاشم خاصة وليس له حجة على خصمه في هذه
 الدعوى وثانها ان ما ذكره من مسألة تولد الحسن والحسين ع
 ليس بصحيح فانها مختلفة فيما قبل حافظهم الله وفي استنباطه اصح

ما قيل في تولد الحسن انه في النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من
الهجرة وقال في تولد الحسين انه سنة اربع من الهجرة وقيل سنة ثلاث
منها في الخامس من شعبان وقال خاتمة حفاظهم في اصابته بتولد الحسن
سنة ثلاث من الهجرة ونقله عن ابن سعد وابن البرقي وغير واحد قال
وقيل سنة اربع وقيل سنة خمس واولها اثبت وقال في تولد الحسين سنة
اربع قال وقيل سنة سبع وليس بشئ وقال في التهذيب بتولد الحسن سنة
ثلاث من الهجرة في النصف من شهر رمضان نقله عن خليفه وجماعه
ونقل عن قتاده تولده بعد اربع سنين وتسعة اشهر ونصف من الهجرة
وقال صاحب التذكرة ولد الحسن ع في النصف من رمضان سنة ثلاث
من الهجرة وقال في الحسين ع انه ولد في شعبان سنة اربع من الهجرة
وذكر مثله صاحب الفصول المهمة في المقامين غير انه قال ولد الحسين
في الخامس من شعبان سنة اربع من الهجرة ولم ينثر على تولد الحسن
في السنة الثانية من الهجرة والحسين في الرابعة عند اهل مذهبه نعم
في الشيعة قائل بذلك وبان الحسين تولد في السنة الثالثة من الهجرة
قال السنن وكذلك توله وايجاب المودة من فاطمه فقد ثبت صحيحا
عن سعيد بن المسيب ان ابن عباس سئل عن قوله تعالى قل لا اسئلكم
عليه اجر الا المودة في القربى قال فقلت الا ان تودوا ذوى قربي محمد
صلى الله عليه واله وسلم فقال ابن عباس عجبت لم يكن بطن من قريش الا
لرسول الله فيه قرابة اي الا ان تودوني في القرابة التي بيني وبينكم فان

عباس كان من كبار اهل البيت واعلمهم بتفسير القران ويدل على ذلك
 انه لم يقل الا المودة لدى القربى الم تر انه لما اراد ذوى قرياه قال واعلموا
 انما غنمتم من شئ فان الله جسمه ولدى القربى ولا يقال المودة فى ذى القربى
 وانما يقال المودة لدى القربى ويبين ذلك ان الرسول ص لا يستل اجرا
 انما اجره على الله وعلى المسلمين مودة اهل البيت بادلة اخرى غير اية
 المقام وايضا فانها مكية ولم يكن على ع بعد تزوج بفاطمة وامايه
 المباهلة فى الصحيح انها لما نزلت اخذ النبي ص بيد على وفاطمة والحسن
 والحسين ليباهل بهم لـكن خصمهم بذلك من حيث انهم اقرب اليه من
 غيرهم فانه لم يكن له ولد ذ كرىومثذعى معه ولـكن كان يقول ان الحسن
 ابنى فهم ابناؤه ونسائه اذ لم يكن بقى له بنت غير فاطمة فان المباهلة كانت
 سنة تسم فمذه تدل على كمال اتصالهم ولـكن ذلك ليس يدل على انهم
 افضل واعلم من سائر المؤمنين فان الفضيلة بكمال تقوى الرجل وایمانه
 دون القرب فى النسب قال تعالى انا كرمكم عند الله اتقاكم وقد ثبت ان
 الصديق كان اتقى الامة بالكتاب والسنة وقد تغافر عن النبي ص
 انه قال لو كنت متخذاً من اهل الارض خليلاً لاتخذت ابا بكر خليلاً
 قلت فى هذه من المعجائب وجوه أحدها ما زعمه من تفسير اية
 المودة عن ابن عباس فانه معارض بتفسير سعيد بن جبیر لها وما دل على
 وجوب محبة اهل البيت وانا طه ايمان الناس بمحبتهم فمن لم يحبهم ليس
 بمؤمن يوجب تقديم قول سعيد بن جبیر على قول ابن عباس وليس بين

اعلمية ابن عباس من سعيد بن جبير وبين تقديم قول سعيد بن جبير على قوله منافاة لعدم عصمة ابن عباس فقد يخطئ وقد ينسى وقد شهد ما نهنا عليه من السنن الصحيحة في المقام على خطأ ابن عباس واصابه سعيد بن جبير ومن هنا ثبت صحة معنى ما رووه عن النبي ص من تفسيره لها بمودة اهل بيته ولو ضاعفوه من حيث السند وثالثها ما زعمه من الفرق بين في القربى ولدى القربى في ايه الخمس فانه ليس بحديثه نعم لان المقصود من ايه الخمس بيان اختصاصه بالله سبحانه ورسوله وبذي القربى فاتي بالحرف الذي يفيد ذلك والمقصود من ايه المقام بيان الطرف الذي تجعل فيه المودة فاتي بالحرف الذي يدل عليه فبين المقامين فرق بين من غير الوجهة التي زعمها السني وثالثها ما زعمه من ان الرسول ص ليس بسائل اجرا من الناس على تاديه الرسالة فانه من عظيم طاماته ومشاقاته ورسوله وتكذيباته به بعض الفرقان العظيم قال سبحانه قل ما سئلكم من اجر فهو لکم فانه يعلم منه انه سئلكم ذلك لکن نعمه عند اليهم وهو ما عرفته من انه سئلكم مودة قرياه ونعمه اهلهم من حيث انه لا يدخل ثواب رجل ايمان ما لم يحب اهل البيت فنعمه محبتهم انما تعود على من يحبهم ولم تعد اليه ص ورابعها ما زعمه من ان ايه المودة مكية فانه غش للغة بل وبهتان لعدم ورود نص عند اهل مذهبه عن النبي ص يدل على تعيين المكي والمدني قال السيوطي في اتقانه وغيره من عدم انه لم يرد نص عن النبي ص في بيان ذلك ونقل هو عن اهل مذهبه بمصطلحات

ثلاثة أشهرها ان المكي منازل قبل الهجرة والمدني منازل بعدها والثاني
ان المكي منازل في مكة ولو بعد الهجرة والمدني منازل في المدينة
والثالث المكي منازل لخطاب اهل مكة والمدني منازل لخطاب اهل
المدينة وهذه على ما ترى ليس اها ماخذ شرعي فعلى المسلم المنصف النظر
في السنة فان وجد فيها ما يمين شيئا من ذلك جرى عليه ولو لم يرف في السنة
ما يشير الى شيء من ذلك فليس له التفوه بشيء من ذلك فانه قول بغير
علم وحيث ان قاي محذور يلزم من نزول اية المقام في مكة بعد تولد الحسن
والحسين ع فانه يحتمل نزولها فيها بعد تولداهما فتصير مكية من هذه
الجهة ويحتمل نزولها في المدينة بعد تولداهما فتصير مدينية
وبالجملة فليس له حجة على نزولها قبل تولد الحسنين كيف وقد روى من
طريق فيه ضعف نزولها في خصوص علي وفاطمة والحسن والحسين
نعم روى ابن حجر وغيره صحيحا عن علي بن الحسين ع نزولها قبهم واهل
البيت ادرى من غيرهم بما فيه وخامسها ما زعمه من انهم اقرب من
غيرهم الى النبي ص لكمال اتصالهم به فانه من طاماته القريبة فان المقام
مقام مباهلة الى الله سبحانه فيلزم فيه تقديم اكرم الخلق عند الله فانه اصبر
اجابة واعظم نكايه بالعدى وهل يتصور مسلم في حق العدل
الحكيم تقديم المفضول في مثل المقام على الفاضل بل وهل يتصور كون
غيرهم افضل منهم والحال ان من لم يحبهم لم يدخل في قلبه ايمان بل
قد عرفت ما دل على عصمتهم صريحا ولزوما بينا وهل يتصور ان غير

المصوم افضل ممن قد عصمه الله سبحانه وحسب المنصف في معرفة
 هذه الطامة وجه من هذه الوجوه وسال سبها مازعمه من انه
 قد خصهم بذلك لعدم وجود ولد له وعدم وجود بنت له غير فاطمة
 يومئذ فانه من عجائبه ومفترياته فانه ص لم يخصهم بذلك بل الله
 سبحانه قد خصهم به وهو سبحانه المعين لهم ومن الضروري كون
 المقرب عند الله بل وعند رسوله هو التقوى فلو كان عند الله اتقى منهم
 لقربهم دونهم والعباس اقرب نسبا من علي ع وولده حالهم في قرب
 النسب حال علي في النسب ولم ياخذهم معه وامامة بنت زينب بنت رسول
 الله ص كانت موجودة يومئذ وكذا علي اخوها علي ما نقل ابن عساكر
 عن بعض اهل العلم انه قتل يوم البرمك ولم يخرجهما ص للمباهلة
 وهما من حيث النسب مثل سبطيه الحسن والحسين ع فعلم كون القرب
 النسبي في المقام ايسر له مدخاياه وسابعها مازعمه من ان الصديق
 يعني ابن ابي قحافة اتقى خيرامة فانه من عظيم مشاقتهم لله ورسوله
 ومفترياتهم لما عرفته فيما مضى من ادلة عديده قامت باجمعها على بطلان
 عن مقام التقوى وبها ثبت كذب جميع ما رووه في حقه من الفضل بل
 قد عرفت انه هو اول من سن الظلم ومخالفه الشريعة وتغييرها في
 خير امه فهل يتصور فيمن هذه حاله وجود فضل وخير وتقوى
 قال السني واما قوله انه كان يصلي في اليوم واليلة الف ركعة
 فهو دليل على جهل قائله بسنة خير الرسل ص فانه قد ثبت صحبائه

كان يصلي في الليل ثلاث عشرة ركعة بدون زيادة عليها وثبت عنه صحيحا
 انه قال افضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام
 سدسه وثبت عنه ص انه كان يقوم عند سماعه الصارخ فجر يان السيرة
 على قيام جميع الليل ايسر بمسح بل هو مكروه ومثله الصيام فان
 افضل صيام يوم وافطار يوم والذي ثبت عن النبي ص انه كان يصلي
 في اليوم واليلة اربعين ركعة وعلى اعلم بسنته واتبع لهديه وابعد من
 ان يخالف هذه المخالفة لو كان ذلك ممكنا فكيف وصلاة الف ركعة
 في اليوم واليلة مع القيام بسائر المفروضات غير ممكن بعد القيام بما
 يلزم من اكل وشرب ونوم وبما يحتاجه العيال والرعية من الحقوق
 وغير ذلك مما يستوعب نصف الزمان او اقل من ذلك او اكثر
 والساعة ليست تسع مائتي ركعة بغير النقر كنقر الطير الخائف
 وعلى اجل من ان يصلي صلاة المنافقين بترقب الشمس حتى تكون بين
 قرني الشيطان قام فنقر اربعا ثم قيام الليل بالتهجد وقراءة القرآن في
 ركعة هو ثابت عن عثمان فهو عنه اظهر من غيره انتهى ما خصا من
 تطويله قلت وفيه من العجائب وجوه احدها ان ما نقله مما دل
 على النهي عن قيام الليل كله وصيام كل يوم تطويل من دون طائل لعدم
 مدخلية بمقام البحث فان الخضم لم يقل بذلك ولم يشعربه قوله وثانيها
 ان ما نقله عن النبي ص من عدم زيادته في الليل على ثلاث عشرة ركعة
 جتان بين معلوم لو لم يحمل على معنى حسن وهو ما وجب عليه من صلاة

الليل الملحمة بنافلة القجر وذلك لما في الجامع الصغير للسيوطي عن
 الصحيحين وسنن الترمذي والنسائي وابن ماجه انه ص كان يقوم من
 الليل حتى تنفطر قدماه وروى مسلم في صحيحه حتى استنضت قدماه وفيه
 عن عائشة حديث دل على تفطر وجليه من كثرة صلواته الى غير ذلك فهذه
 وما شابهها من السنن تدل على كثرة صلواته ص الى هذه الدرجة التي
 لم تعرض لمن يصلي من الناس ما يزيد على ثمانية ركعة حسبما يرى
 بالمشاهدة للمتعبدين في عصرنا ممن يصلي الثمانية فما يزيد فان جملة منهم
 يصلون السنة في اثني عشرة يوما وبعضهم يصايها باقل من ذلك ولم
 تنفطر قدم رجل منهم مضافا الى صلواتهم المتعلقة بهم فيلزم ممارووه
 صحيحا ومما هو مشاهد من حال المتعبدين بهتان ممارووه من عدم زيادته
 في الصلوة في الليل على ثلث عشر ركعة ومن صلواته في النهار والليل اربعين
 ركعة وبالثبها ان ما قاله من ان عليا ع اولى من غيره في متابعة
 السنة والقدوة بهدي خير الرسل ص من عجايبه فانه قد جعل السنة
 البهتان الذي عرفته فرتب عليه متابعة عليا ع له ولم يدر بان عليا ع لم يرد
 فيه تورم القدمين وتفطرهما وهو الذي ورد فيه صلوة الف ركعة في
 اليوم والليلة فانه يعلم من ذلك زيادة صلواته ص فيهما على الف ركعة
 وان تورم قدميه الشريفين وتفطرهما من نفس قيامه بالليل وحده ومرشدة
 مطلوبة الزيادة منها دون غيرها ما نزل به الفرقان العظيم من انها تنهى
 عن كل فاحشة ومنكروا من هذه الجهة ورد في السنة الصلوة قربان كل

تقى وورد الصلوة خير، وضوع فن استطاع ان يستكثر فليستكثر فاقى
خير وقربان يصل الى خير وقربان ينهى عن كل فاحشة ومنكر فانه
لم يرد فى الشريعة من العمل ماله هذه الفضيلة غير الصلوة وخير الرسل
وخليفته وسائر خلفائه اولى من غيرهم بتأدية هذه الوظيفة ونيل هذه
المنزلة الشريفة من غيرهم فـ اندرى ما الباعث لـنى على نفي نيابهم اهـ هذه
المنزلة العظيمة التى هى حقهم وشانهم ومن هنا علم افضالية التكثير منها
بل قد روى فى الجامع الصغير عن مسند احمد وطب حديثا صحيحا دل
على ان كل سجدة موجبة لرفعة درجة ومغفرة خطيئة فاقى عاقل
يستقل من العمل الذى هذه فضيلة جزؤه فما حال افضل الخلق بالنسبة
اليه فتدبر ورابعها ان مازعمه من ان صلوة الف ركعة فى اليوم
والليلة على تقدير القيام بـ اثر الحقوق غير ممكن من عجايبه لما هو بديهي
من سعة الساعة مائة ركعة فما يزيد فاقبل من خمس ساعات يفعل فيها
خمس مائة ركعة فيبقى من الليل والنهار اربع عشر ساعة وزيادة بل الزيادة
دعها فاربع عشر ساعة تقضى فيها جميع الحقوق من دون ريب نعم لو قلنا
بان الساعة يفعل فيها مائتى ركعة وما يقرب منها لازم مازعمه السنى من
النقر مثل نقر الطير فالنقر انما يأتى على ما فرضه هو ويأعجبى منه حيث
جعل النقر مثل نقر الطير عيبا فى الصلوة بعد علمه بصلوة امامه النعمان
التى فعلها القفال فى محضر السلطان فانها قد تضمنت بدعا عديدة منها
انها نقر مثل نقر الطير بل صلوة أئمتهم باجمعهم هذه حالها لعدم وجوب

الذكر عندهم فبمجرد وصول الجبهة الى المعيا وغيرها يرفعونها فهي تقر معلوم قال سبحانه انا امرون الناس بالبر وتذنون انفسكم وبعده علم السني بان صلوته وصلوة اهل مذهبه تقر مثل تقر الطير زعم ما عرفت حاله وخامسها ان ما زعمه في حق عثمان من باب حب الشيء يعنى ويصم فان ليل الصيف ليس يسم ذلك بعد تادية صلوتي المغرب والتمه فان ختم طاق الله ان للفرقان العظيم على وجه يفهم هو ما يقول ويميز سامعه منه كلماته وحروفه متوقف على سبع ساعات ونصف بل ثمانى ساعات وما يزيد ولله من دون الثمان ساعات الى التسع ونصف فان شغل نفسه بركعة في مدة ثمانى ساعات فباقي منه لباقى الحقوق وامان ليس بطاق اللسان وهم غاب الخلق فان الطلق هو الفرد النادر فيتوقف ختمه لكتاب الله سبحانه على عشرات فانظر هل يفي بذلك الليل بعد تادية سائر الحقوق نعم ذلك يستوعب اطول لياليه جميعها ونفرضه اقدر شهر ونصف فاما باقى لياليه فقير ممكن ذلك فيها وقد عرفت حال صلوة الخمسة ركعة فيه بل قل يصلى فى القصار من لياليه دون الخمسة محافضة على سائر الحقوق والباقي يصلى فى النهار لطوله وسادسها ان ما ذكره من ان قيام الليل باجمعه مكروه على تقدير جملة له سيرة مناقض لما نقله من سيرة عثمان فلم يخالف عثمان سنة خير الرسل ص بما قد صدق السني به وليته قد خالف بهذه ومثله ولم يعمل فى الشريعة بدعا ولم يشاق الرسول بعد تبين الهدى له حسب ما مضى بعض

مشافاته ويأتى بعض فالسنى قد جعل الحجة على نفسه بما نسبته الى امامه
 من المخالفة لسنة الرسول ص وسابعاها ان الو فرضنا صدق ما نسبوه
 الى عثمان من جريان سيرته على قيام التليل باجمعه وثبوت مطلوبيه ذلك
 فليس يجديهم نفعا بعد ثبوت مشافاته لله ورسوله وتقدمه على العترة الذين
 من تقدم عليهم هالك وبعده وانه وليس في عنقه بيمة امامه قال السنى
 وقوله ان عليا كان افضل الخلق بعد رسول الله ص دعوى مجردة تنازع
 فيها جمهور المسلمين قلت غير خفى على من نظر الى السنن المتقدمة
 الصادرة في حق على ع من خبرولى كل مؤمن بعدى وغيره ثبوت
 امامه على ع بعد خير الوسل ص وافضليته من سائر الخلق بعده
 وثبوت عناده من خالف ذلك وكتمانه لاحق وهل يجدى السنى قوله بان
 المسلمين متنازعون في افضليه على ع بعد قوله سبحانه فان تنازعتم في
 شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله الى تمامه فان السنى
 وسائر القائلين بامامة الثلثة عالمون من اقاويل الرسول عن الله سبحانه
 التى قد ثبتت لديهم على وجه الصحة حسبا نبهنا فيما مضى على نبذه منها
 بان من قدم على على وعلى سائر العترة غيرهم مشاق لله ورسوله ومزور
 بهما وغير ممتن بشأنهما ومستخف بهما فاي ثمره في قول من شاق الله
 ورسوله وخالفهما عن علم وعمد بل قد عرفت الطامة العظمى وهى تقديم
 من تسمى باهل السنة على من طهرهم الله سبحانه من الرجس وعصمهم
 من الذنوب وجعل متابعتهم مهتديا ناجيا الجماعة الذين قد ثبتت لديهم

مشافاتهم لله ورسوله ومبتدعاتهم وتحريفاتهم لنبذة من الدين فهل
يتصور فيمن هذه صفاتهم وجود خير وفضل حتى يقال بانهم افضل بل
مساوون ادنى المسلمين فكيف يصدق من يزعم بانهم افضل ممن مثلهم
مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق فتدبر قال السني
واما قوله جملة الله نفس رسوله ص حيث قال وانفسنا وانفسكم فيقال
اما حديث اخائه فباطل موضوع فان النبي ص ما آخى بينه وبين احد
وما آخى بين مهاجري اصحابه بعضهم من بعض وبين انصارهم بعضهم من
بعض ولكن آخى بين مهاجريهم وانصارهم واما قوله وانفسنا وانفسكم
مثل قوله لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم خيرا فان
الفرد من المؤمنين من نفس المؤمنين والمؤمنات ومثل قوله فاقتلوا انفسكم
اي يقتل بعضكم بعضا فاما قصود بانفسكم اما اخوة الدين واما اخوة
الذنب وقد قال النبي لعلي انت مني وانا منك وقال لقوم ابي موسى هم
منى وانا منهم وقال لخبيب انه مني وانا منه انتهى ما خصا قلبي وفيه من
كتمان الحق وتشديد الباطل وجوه احدها ان ما زعمه من كذب
خبر اخائه ص لعلي ع ليس باول جحد منه للحق ورد لسنة الرسول
الصادق المصدق فتدروى ذلك امامه احمد في مسنده وهم مجمعون على
عدم وجود خبر كذب فيه عن زيد بن ابي اوفى قال لما آخى النبي ص
بين اصحابه قال لعلي ع يا رسول الله آخيت بين اصحابك وتركتني فقال والذي
بعثني بالحق نديا ما اخرجتك لسوى نفسى فانت منى بمنزلة هرون من موسى

في سوى النبوة انت اخي ووادئي وانت معي في قصرى في الجنة تسمع
 ابنتي فاطمة وانت اخي ورفيقي وفي سنن الترمذي عن ابن ابي اوفى وابن
 عمر مثله وقال حافظهم المغربي في استيعابه وخاتمة حفاظهم في اصابته
 وغيرهما من عدهم ولما اخى رسول الله ص بين اصحابه قال لعلى انت اخي
 وبالجملة فليس المقام مقام بيان طرق الحديث ومخرجه بل المقام مقام
 التنبيه على انه من السنن الصحيحة المعروفة لدى المسلمين الثابتة في جملة
 من محمد كتبهم وقال خاتمة حفاظهم في فتح الباري ان ابن تيمية انكر ذلك
 وقد خرجه المقدسي في المختارة وهو قد نص على ان ما في كتاب المختارة
 احاديث معتمدة انتهى نقله بالمعنى وقد حكى بصحته المهرقة النقاد لسنن
 خير العباد وقد بين مخرجه ووثاقهم طبقة الى طبقة الى طبقة الصحابة عن
 جماعة منهم صاحب المبعثات في مجلد ضخيم فنظر الى تعدد طرقه ووثاقه
 نقله يعلم يقينا بصدوره وثانيتها ان ما زعمه في ايه المباهلة مثل ما صر
 من جرده للحق قال ابن الجوزي في تذكرته روى اهل السير عن جابر ان
 النبي ص بعد نزول ايه المباهلة اخرج الحسن والحسين ع وقال هما
 ابناؤنا وفاطمة عليها السلام وقال هي نساؤنا وعاليا ع وقال هو انفسنا
 نقلناه انحصار وفي الدر المنثور عن الحاكم وصححه وابن مردويه وابي نعيم
 من جابر فيهما ان انفسنا النبي وعلى ص وابناؤنا الحسن والحسين ونساؤنا
 فاطمة قلت وذلك معلوم لدى المسلمين لتظفر النقل لديهم على ان
 الذي اخبرهم به من مع المباهلة بعد نزول آياتها هو خصه من المشايخ

فهم المقصودون بـ"ما شرحه النبي ص من الفاظها الشريفة" وبينه جابراما
قول السني في ايه تولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بانفسهم
خيرا فان انفرد من المؤمنين من نفس المؤمنين والمؤمنات فهو هذيان
منه وتفسير الاية بما يوحيه العناد والبهتان اذ لا يستريب من له ادنى
خبرة باللسان العربي ان المفهوم منها تولا اذ سمعتموه ظن كل مؤمن بنفسه
خيرا وظنت كل مؤمنة بنفسها خيرا لان كل مؤمن ظن باخيه خيرا وكل
مؤمنة ظنت باختها خيرا فان ذلك معنى لا يفهم من الاية وكذا قوله تعالى
فاقتلو انفسكم اى يقتل كل واحد منكم نفسه بان يعرضه للقتل فالانفس فى
اليتين مستعملة فى المعنى المعروف لافى معنى الاخوة مثل قوله تعالى قوا
انفسكم واهليكم نار الى ابق كل واحد منكم نفسه واهله فالانفس فى ايه
المباهلة يراد بها نفسه ص ونفس على ع وحيث اضافها الى ذاته الشريفة
كما اضاف الابناء والذناء دل ذلك على ان نفسيهما واحدة فنفس على ع
مضافة الى رسول الله ص وهو المعنى المقصود من الاية كما قال الشيعى
وجله الله نفس رسوله حيث قال وانفسنا وانفسكم فمن اين جاء معنى
الاخوة حتى يقول السني فالمقصود بانفسكم اما اخوة الدين واما اخوة
النسب وهل هذا الا جهل منه او عناد مع ان الترديد بين اخوة الدين
واخوة النسب غلط واضح لانتماء الاخوة الدينية بين رسول الله ص
وعلى ع واخوة الدين على فرض ارادتها هى مجاز قطعاً وليس فى البين
علاقة مصححة لتجاوز الا المشابهة فى الدين وكون على ع شيها

برسول الله ص في ذلك هو معنى افضاليته من غيره وهو المقصود من التعبير
 عنه بكلمة "انفسنا وعلى اى تقدير فالاية الكريمة" دالة على ان عليا افضل
 الناس بعد رسول الله ص وثالثها ان مازعه من تساوى قول انت
 منى وانا منك لعلى وغيره من عجيب جهله اما علم بان الله سبحانه يقول آمن
 الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه
 ورسله حيث اطلق سبحانه آمن على رسوله وعلى غيره من امته ومن
 المعلوم ثبوت الفرق بين ايمان الرسول وبين ايمان غيره وعدم وصول
 درجه "ايمان الرعية" الى درجه ايمان الرسول والرايا ايمانهم مختلف
 الدرجات فكذا قوله ص لعلى ع انت منى وانا منك لا يساويه قوله ص
 ذلك لغيره وهل يتصور وصول خبيب او قوم ابى موسى الى ما وصل
 اليه على حيث جعله الله سبحانه نفس رسوله وجعله الرسول اخاه دون
 غيره وجعله ولى كل مؤمن بعده الى غير ذلك من المناف التي دلت
 على عدم مشابه ومقاربه في المحاسن التي قضت بشده "اقربيته" الى
 رسول الله ص من غيره حتى صار على منه وهو من على فكيف يساويه
 بذلك غيره وان عبر عنه بتلك العبارة فان الاقربيه من رسول الله ص
 مختلفة كما ان ايمان المؤمنين مختلف وان عبر عنه بعبارة واحدة في الاية
 المقدمة **قال السني** واما تزويجه فاطمة ففضيلة لعلى ع كما ان
 تزويجه عثمان ابنته فضيلة لعثمان ولذلك سمي بذى النورين ومثله تزوجه بنت
 ابى بكر وعمر فضيلة لهما فمهما صهاره ص قلت في هذه وجوه

من المكر والبهتان والعجائب أحدها ما قاله من أن تزويج فاطمة عليها السلام فضيلة له فإنه من مكره البين حيث كتم بيان الحق في هذه المصاهرة الشريفة فقد روى عن أبي الحجاز في مصره ابن حجر عن إمامه أحمد وابن أبي حاتم وغيرهما ما دل على خطبة ابن أبي قحافة وابن الخطاب لها فسكت ص ولم يجبهما فمضيا إلى علي ع فبعثاه ليخطبها فمضى علي وخطبها فقال له النبي ص وما عندك فقال فرسى وبدني الخبر وفي خبر السجستاني أن أبا بكر خطبها فأعرض النبي ص عنه وخطبها عمر فأعرض عنه وفي الرياض المنصورة عن أبي الخير القزويني وغيره خبر فيه أن الله سبحانه بعث جبرئيل إلى النبي ص يأمره بتزويجها من علي إلى غيرها مما روي في تزويجها وقد دل ذلك على عدم لياقة ابن أبي قحافة وعمر لتزوجها وإن أهل ذلك علي ع وثانيها ما روي من أن تزويج بنتيه عثمان فضيلة له من عجائبه من حيث ثبوت المنازعة في أنهما بنتاه ومن حيث تزويجه زينب اختيهما من أبي العاص ومن حيث أن مبني التزويج فالباشر على التظاهر بالشهادتين ومن حيث وجود الفرق العظيم بين فاطمة سيدة نساء العالمين وسيدة نسوة أهل الحنة وبين غيرها قال صاحب الفتاوى الحديثية ابن حجر الهيتمي بعد ما سئل عن سبب تقدم ولد فاطمة ع على غيره فاجاب بأنها قد خصت بمناقب كثيرة دون أخواتها { منها } ما ورد من تزويج الله سبحانه لها من علي في سماه قبل تزويجها في أرضه { ومنها } تميزها عنهن بأنها سيدة نسوة أهل

الجنة { ومنها } تسميتها بالزهراء اما لعدم رؤيتها الحيض واما من حيث انها على لون الحور البين ونحوها مما امتازت به من الفضائل وليس بعيد ان تكون هي الحكمة في ان نسلها امان للعالم من الفتن وان بقائه بقاءهم انتهى ما خلا قلت { ومنها } انها بضعة المصطفى التي برضيه ما يرضيها وبغضيه ما يغضبها { ومنها } انها التي يرضى الله لرضاها وبغضها لغضبها { ومنها } انها من قال فيهم الرسول ص انا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم { ومنها } انها من قد عصمهم الله من الذنوب وطهرهم من الرجس { ومنها } انها هي التي خرج بها للمباهلة { ومنها } انها ام سيدى شباب اهل الجنة { ومنها } انها زوجة اولهم ساما واكثرهم علما واعظمهم حلما { ومنها } انها التي قد زوجها الرسول من الرجل الذي هو ثانيه في الفضل والقرب عند الله حسب ما مضى الخبر الحسن الذي دل على ذلك { ومنها } انها من ولدها احد عشر اماما للخلق الى غير ذلك ولم يرد شيء من ذلك في حق غيرها بل ولم يرد شيء من الفضل في حق من زعموهن شقيقاتها بحيث يمتز به ولو عن بعض النسوة فاي شرف لعثمان وابي العاص بتصور في هذه المصاهرة ولو كان فيهن شيء من الفضل الذي يمتز به على بعض النسوة لينه من هو بالموثنين رؤوف رحيم والنسب بما هو نسب ليس فيه شرف ما لم ينضم اليه شيء من الفضل وبالله ما زعمه من تسميته عثمان بن النورين فانه من عجيب بهتانهم ومكرهم بالغفلة فان التسمية بامثال ذلك انما تدل على الفضل لو صدرت من الله

ورسوله ومن المعلوم عدم ورود خبر يدل على ذلك تنزاعاً عن هذه الدرجة
 لكن التسمية لشخص بصفة من الصفات الشريفة انما توجب الرفع
 لو كانت تلك الصفة ثابتة في المسمى فاما لو لم تكن ثابتة فليس في التسمية
 المحضة وجود فضل وقد عرفت عدم ثبوت انهما بنتا خير الرسل ص
 وعدم وجود فضل لهما تستحقان به الشرف والتقدم على غيرهما ولو
 فرض ثبوت فضل لهما فاي مدخلية له بعثمان الذي قدم في بيان نبذة
 من مشاققاته ورسوله وبعده عن مقام الفضل ورحمة الله سبحانه فهل
 يجدي فرعون فضل زوجته اسية بل تسمية ابى العاص بنى النور حق
 وصدق فانه لم يشاق الله ورسوله بعدما اسلم والمنصف يعلم بان هذه التسمية
 خاصة بمن هو ولى كل مؤمن ومؤمنة بعد خير الرسل ص فان زوجته
 من حيث النسب نور معلوم لدى عامة المسلمين ونور معلوم من جهة
 الفضل لما نبهنا عليه في المقام من جملة مقامات فضائلها التي خصها الله سبحانه
 بها وحسبها شرفاً وعظماً فضل ورفعة درجة ان الله سبحانه يرضى
 لرضاها ويفضّل لفضيلتها فتسمية غير علي ع بنى النورين بهتان بين
 وظلم له من حيث عدم تسميتهم له بذلك وتسمية غيره به فتدبر **ورابعها**
 ما زعمه من ان تزوجه ص بنتى ابى بكر وعمر فضيلة لهما فانه من عجائب
 المكر بالغفلة فاي فضل يتصور لمن قد ثبتت مشاققاتها لله ورسوله بهذه
 المصاهرة وهل ينال الفضل حى ابن اخطب من جهة تزوجه ص بنته
 صفية وهل يصل الفضل الى القبطيين من جهة مارية اما علم السني بان

الفضل بالتقوى وان رحمة الله قريب من المحسنين اما علم بحال عائشة
 وحفصة في مظاهرتيهما على خير الرسل بالبهتان حسبما روى ذلك البخارى
 وغيره ولم تثبت توبتهما من ذلك بل قد نص سبحانه على ان قلوبهما قد
 مالت الى الباطل ولم يخبر عن توبتهما بل قال ان تتوبا الى الله فقد صغت
 قلوبكما ولو كانتا ثابتين بعد هذه القرية لبين سبحانه توبتهما مثل
 ما بين مصيئتهما فاي فضيلة لبعثتهما ولهما في هذه المصاهرة والحال هذه
 بل كانت عائشة تغضب عليه حسبما روى ذلك مسلم في صحيحه ومثله
 البخارى وغيرهما واهل مسلم ومسلمة يغضبون على من وصفه الله سبحانه
 بالحق العظيم وبانه بعث رحمة للعالمين وعامة حركاته وسكناته حق
 وصدق وحفصة هي التي افشت سر رسول الله ص حتى هجر نسائه
 تسعة وعشرين يوما روى ذلك البخارى وغيره قال السنن
 واما قوله وظهرت منه معاجز كثيرة فيقال على افضل من كثير ممن
 ظهر ذلك منه وهي متظافرة عن كثير من عامة اهل السنة الذي يفضلون
 ابا بكر وعمر ولايس في ظهورها ما يدل على انه افضل من غيره واما قوله
 حتى ادعى قوم فيه الربوبية وقتلهم فهو مقالة جاهل لوجود { احدها } ان
 معاجز انبي ص اعظم بكثير وما ادعى فيه احد من الصحابة ذلك
 { الثانى } ان معاجز الخليل وموسى اعظم وما ادعى فيهم احد ذلك
 { الثالث } ان معاجز نبينا ومعاجز موسى اعظم من معاجز المسيح
 وما ادعى فيهما ذلك كما ادعت في المسيح { الرابع } ان المسيح

ادعيت فيه الربوبية ولم يدعها احد في محمد و ابراهيم وموسى ولم يدل
على انه افضل { الخامس } ان دعوى الربوبية فيها باطلة قابلهما دعوى
باطلة وهى دعوى اليهود فى المسيح و دعوى المارقة فى على فان جاز
ان يقال انما ادعيت فيه الربوبية لقوة الشبهة جاز ان يقال انما ادعى فيه
الكفر لقوة الشبهة وان المارقة من الغالية فالمارقة اعظم الناس صلوة
وصياما وعبادة ولهم جيوش وعسا كريدينون بالدين الخفيف فى
الباطن والظاهر والغالية كفار باتفاق اهل العلم واما المارقة فلم
يكفرهم غير من كفر اماميه الشيعة وعلى لم يكفرهم ولم ياصربقتالهم
حتى قتلت جماعتهم بقولها عبد الله ابن الحباب واغارت على مروح الناس
فعلم ان هذه الحجة انما يستند اليها جاهل ثم تعود عليه انتهى ملخصا من
حشوه قلت وفيه وجوه من المعجائب احدها ان مازعه من ان
عليه افضل من كثير ممن صدر منه المعاجز من عجيب تدليسه من حيث
خروجه بهذه الدعوى عن مقام البحث فانه لم يحرر لبيان تساويه مع غيره
بالفضل من هذه الجهة حتى يقال بانه افضل من كثير ممن صدر منهم
ذلك بل البحث فى بيان قربته الى الله سبحانه باستجابته دعائه له فى صدور
المعاجز الجزيلة على يديه دون غيره من الصحابة فيعلم من ذلك افضليته
فان قال قد صدر الجزيل من ذلك على ايدى من قال بامامة الثلاثة حتى
العامى منهم قيل له هذه دعوى قد دل ماضى بيانه بايات الفرقان العظيم
والسنة الشريفة الصحيحة والنقول الثابتة باجماعها على ان امامة الثلاثة

باطلة ومن تابعهم على باطل ومن الحال جريان المعجز على يد ذوى الباطل
وبدعائهم اما فهم السنن قوله سبحانه ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقوله
ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله انما يتقبل الله من المتقين واهل
الباطل بعيدون من هذه الدرجات ومن المشاهد المحسوس لدى
عامة المسلمين الى اليوم ظهور المعجزات العظيمة لمن توسل بقبره الشريف
في النجف واذا ذكر جملة مما شاهدته الناس جماعة ومنهم ابن بطوطه
في رحلته وهو من المعاصرين للسنن قال فيها قد جرت سيرتهم على
التشرف في القبر الشريف كل سنة في يوم النيروز من الديار البعيدة
من ذوى العاهات والعلل الصعبة فيتوسلون بقبره الشريف فيما فيهم
الله سبحانه من ذلك انتهى ما خلا وهذه حال المتقربين الى الله سبحانه
بقبور ولده وظهور الخارقات لاعادة لمن قد توسل بهم من الضروريات
عند من تسمى باهل السنن والشيعة من حيث مشاهدتهم ذلك ولم
يشاهد اقل شيء لمن توسل بمن قال بامامة الثلثة من عظمائهم مثل ابي
حنيفة ومالك والشافعي واحمد بن حنبل وغيرهم بل ولم يشاهد شيء من
ذلك من الثلثة وسره ما عرفت من تاسيس مذهبهم على الباطل
ومحال على الله سبحانه ان يجري الحق على يد المبطل فيظن الناس انه محق
فيؤمنون طريقته فيضلون عن الحق ومما يثناه تعرف فرية جميع ما نسبته
من تسمى باهل السنن الى عظمائهم الثلثة ومن تابعهم من الخارق للعادة
وقد نقل السبكي في طبقاته نبذة من هذه المزخرفات المغتربات ومثله

غيره منهم فتدبر وثانيها ان مازعمة من عدم جوت افضليته بذلك
من عجيب بهتانها لما هو ضروري للمسلمين من ان ظهور افضليته للعبد
وشدة قربها عند الله باستجابته دعائه فيظهر بذلك المعجز على يده وبهذه
المنزلة ظهرت رفعة شان الرسل عند الله وبان تقدمهم بالفضل عند الله
على سائر الناس وهذه احدى سبل معرفة افضلية الرجل من غيره
فانها كثيرة { منها } نص من علم نطقه عن الوحي على افضليته مثل قوله
صل الله عليه واله في حق علي اولهم سالما واكثرهم علما واعظمهم حاكما وقوله
في حقه بك يهتدى المهتدون بعدي وقوله في حقه ولي كل مؤمن ومؤمنة
بعدي الى غير ذلك { ومنها } وصف الرجل بصفة حسن غيره فاقتد
لها مثل قوله ص فانا واهل بيتي مطهرون من الذنوب { ومنها } جعل
الرجل في مقام ليس لغيره ذلك مثل قوله ص في حق اهل بيته اني تارك
فيكم خليفتين الى اخره وقوله مثل اهل بيتي فيكم مثل سفيته توح { ومنها }
جعل الرجل قريبا للرجل ليس له في الفضل شبيه فانه يعلم من ذلك اقربيه
ذلك الرجل اليه من غيره في الفضل مثل اخائه ص لعل دون غيره من
الصحابه وقوله له انت مني بمنزلة هرون من موسى وما بعناك الى غير
ذلك من الجهات التي تدل على افضلية صاحبها من غيره وثالثها ان
ما زعمه من الوجوه الخمسة من بهتانه البين فان الثالث قد ركبته من
اولها وهو اعظمية معاجز نبينا ومن بعض الثاني وهو اعظمية معاجز
موسى وما بعده قد جمعه من الثالث ومن الثاني ومن اولها فاولها وثانيها

وثالثها عبارة عن غير الخامس ففي الحقيقة الخمسة وجهان أحدهما دعوى
 أن عيسى الله وعدم دعوى ذلك في حق إبراهيم ومحمد وموسى ولم يدل
 ذلك على افضليته منهم وعلى إيهية معاجزه وثانيهما أنها دعوى باطلة
 قوالت بمثلها فلم من نفس بيانه للخمسة أنها اثنتان ورابعها أن
 ما زعمه من اعظمية معاجز من ذكرهم وعدم دعوى الناس الوهيتهم
 تدليس منه لخروجه به عن محل البحث فإن الخصم لم يقل بأن لرجل الذي
 معاجزه اعظم من معاجز غيره ادعى فيه الربوبية حتى يقال بعدم دعوى
 ذلك في حق محمد وإبراهيم وموسى مع اعظمية معاجزهم من معاجز
 عيسى وعلى ص جمعا وسلم بل قال لكثرة صدور المعاجز من على ادعى
 قوم الوهيتة وليس يلزم من ذلك اعظمية معاجزه من معاجز غيره وليس
 يتوقف دعوى الربوبية فيه على دعوى الربوبية فيمن معاجزه اعظم
 فإنها قد ادعت في عيسى ومعاجز محمد وإبراهيم وموسى اعظم من
 معاجزه ولم يدعها أحد فيهم وخامسها أن ما قاله من أن دعوى
 الربوبية فيها باطلة من عجيب كيد فأن الخصم لم يقل بأنها حق وليس في
 صدور بيان حقيقة ذلك وفساده بل هو في صدور بيان افضلية على من
 غيره من حيث كثرة صدور المعاجز عنه وعدم صدور شيء منها من سائر
 الصحابة فيعلم من ذلك أقر بيته منهم إلى مرضات الله سبحانه ومعاجزه
 بلغت في الكثرة حتى زعم قوم بأنه له عنهم الله فتدبر وسائلها
 أن ما زعمه من عدم تكفير على ع المارقة من عجائب ما هو معلوم من

بعضهم له وقد وردت السنة بشناق مبغضه والمنافق من دون ريب
 كما فر وقد ثبت خروجهم على امامهم و محاربتهم له ومن خرج عن
 السلطان بشبر ومن مات وليس في عنقه بيعة ومن مات وليس عليه امام
 فينته ميتة جاهلية وقد روى مسلم في صحيحه في حقهم وغيره من طرق
 انهم يمرقون من الدين مثل ما يمرق السهم من القوس فعلام من هذه
 الوجوه الثلاثة التي هي معاني السنن الصحيحة كفرهم ولذلك حاربهم
 من يدور الحق معه حيث يدور المنصور من نصره المخذول من خذله
 ومن هنا عرفت كذبه على على ع في نسبه اليه عدم تكفيرهم فان قال
 هو لم يحاربهم حتى اجابه جميعهم بانهم المستحلون دم عبيد الله بن الحباب
 قيل فعل ذلك اقامه للحجة عليهم بانهم مارقون عن الدين وسابعها
 ان مازمه من انه لم يكفر المارقة سوى من كفر امامية الشيعة من اعظام
 البهتان على الله ورسوله وعباده الصالحين فانهم حسبما عرفت انهم هم
 المكفرون للمارقة واما اثنا عشرية الشيعة فقد عرفت من ايات
 الفرقان العظيم والسنن الشريفة انهم هم الفرقة الناجية فهم المؤمنون
 حقا فن كفرهم من اهل القبلة هوى في جهنم وصار بذلك من الفرق
 الهالكة فهذه الدعوى من السنن مخالفة لعامة ما تقدم من ايات الفرقان
 و سنن سيد بنى عدنان و ثامنها ان مازمه من ان المارقة مسلمون في
 الظاهر والباطن دون الغالية من عجائب مشاقته للرسول ص لعامة
 من السنن التي قد نقلها مسلم في صحيحه وغيره بانهم يمرقون عن الدين

مثل ما يغرق السهم من الرمية. وانه يقتلهم اولى الناس بالحق ومعه زعم
بانهم متدينون بدين المسلمين في الباطن والظاهر فانظر الى رده لقول
الرسول عليه وحكمه بما خالف حكمه اما بلغه قوله سبحانه ومن لم يحكم
بما انزل الله الى اخرها وهي ايات ثلث في سورة المائدة اما بلغه قوله
سبحانه ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى الى اخره اما بلغه
قوله سبحانه ومن يعص الله ورسوله فان له نارجهم الى اخره الى غير
ذلك واعلمه قد قلده امامه عمر حيث قال في حق خير البشر غلبه الوجع
وهجر حسبنا كتاب الله واما تعرضه لكفر الغالية وخدم دون كفر
الناصية الذينهم المارقة فهو من جملة مخالفاته لاسنه المعروفة وهي ما دل
على ثبوت الهلكة لحب على العالي فيه ولم يغضه قال السني واما
قوله وكان ابنه سبطا رسول الله ص الى آخره فيقال الذي ثبت صحيحا
ان ابنه الحسن سيد و سيصالح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وهو
يدل على ان ما فعله الحسن من المصالحة هو المحبوب لله ورسوله وقد
دعاه ومعه اسامة بقوله اللهم اني احبهما واحب من احبهما وهما قد كرها
القتال فان اسامة اعتزل عن الجانبين والحسن كان يشير على ابيه بتركه وهو
تقيض ما عليه الرخصة من ان المصالحة كانت مصيبة ولو كان هناك امام
معصوم لوجب على كل احد طاعته فاي فضيلة للحسن حيثئذ حتى يثنى
عليه من جهة المصالحة وانما غايته انه يمدد راضعه عن القتال ولم يكن
الحسن اعجز من الحسين عن القتال بل اقدر منه والحسين قاتل حتى قتل

فان كان فعل الحسين افضل ماوجب لكان ما فعله الحسن محرما وتركه
 ماوجب عليه وان كان ترك القتال افضل كان ما فعله الحسن افضل والله
 يرفع درجات المتقين بعضهم على بعض واما كونهما ازهد الناس واعلمهم
 في زمانهما فهو قول بدون دليل انتهى ملخصا من التطويل قلت
 وفيه من العجائب وجوه احدها ما زعمه من صحه خبر سيصالح الله به
 بين فئتين من المسلمين فقد عرفت انه بهتان معلوم على سيد الرسل ص
 بأدلة عديدة معلومه { منها } خبر ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم
 الى الجنة ويدعونه الى النار وهل المسلمون يدعون الى النار ويحاربون
 من يدعوهم الى الجنة فيقتلونه من حيث دعوتهم اليها { ومنها } خبر
 اللهم انصر من نصره واخذل من خذله فهل يصير خاذل على مسامحا
 فاحال من حاربه { ومنها } خبر حصر محبة بالمومن ومبغضه بالمنافق
 فاحال من وصات به شدة بغضه الى محاربه وسبه { ومنها } خبر من
 خرج عن السلطان بشير وما بعثناه الى غير ذلك فهذه دلت على تقاق من
 حارب ايا ع وثانيها ما زعمه من ان الحسن ع كان يشير على ابيه
 بترك القتال فانه من بهتانه البين المناقض لنفس ما فعله الحسن من خروجه
 مع ابيه لقتالهم ومن خروجه بعده لقتالهم وحاشى الحسن من القعود
 عن محاربه المنافقين الدعاة الى النار ومن المعلوم محاربة اهل الشام
 لسبلى الرسول ص وقد روى امامه احمد في مسنده والترمذي في سننه
 وصححه عن النبي ص انه اخذ بيدي الحسن والحسين وقال من احبني

واحب هذين واحب اباهما وامهما كان معي في درجتي يوم القيمة وفي
 سنن الترمذي عن عبد الله بن عمر وصححه قال سمعت رسول الله ص
 يقول الحسن والحسين ريحائتي من الدنيا قال وعن ابى هريرة وعن
 عبد الرحمن بن ابى نعيم نحوه فانظر هل المحارب لمن هذه منزلتهما مسلم
 وثالثها ما زعمه من محبوبة ما فعله الحسن لله سبحانه ورسوله من
 ترك القتال فانه من عظيم البهتان على الله ورسوله كيف وقد فرض
 سبحانه على رسوله جهاد المنافقين والغلظة عليهم في ذلك وقد عرفت
 ثبوت نفاق اهل الشام واولى الناس بمتابعة الرسول وتشبيد سنته
 سبطاء الذين قد عرفت شيئا من فضلهما ولذلك خرجا الى محاربة اهل
 الشام مرتين مرة زمانا بينهما معه ومرة بعده وقد عرفت فيما مضى
 ان رضا الحسن ع بالمصالحة بعد خروجه للمحاربة ضعفه عنهما بخيانة
 صحبه وغدرهم به وحملةهم عليه ونهبهم فسطاطه والمصلى الذي تحته وضرب
 بعضهم له بخنجر في رجله نقل ذلك العمدة منهم ابن حجر في اصابته وغيره
 فمن هذه حال صحبه معه ليس له سبيل للنجاة من اسرهم وتسليمهم له الى
 عدوه لو لم يقتلوه سوى المصالحة فهي لم تصدر عن قدرة ومكنة على
 المحاربة البته والسنى قد كتم الحق والصدق حيث لم بين الجهة التي اضطر
 الحسن من اجلاها الى مصالحة المنافقين الدعاة الى النار ومن هنا عرفت
 قدرة الحسين ع على القتال دون الحسن ع لقيام الشجعان المعلومين
 والفرسان المعروفين بنصرته في كمال النصيحة فلزمه بهم القتال اقامه لدين

وقم المتابعي الشياطين ورابعها ما نقله من الخبر في حق اسلامه ومن تركه
القتال فانه من التناقض البين على تقدير ثبوتها فيجب حمل تركه القتال على
عذر شرعي من مرض وغيره فاي مسلم يرضى لنفسه بان يخذل عليا ع الذي
قال فيه ص اللهم انصر من نصره واخذل من خذله وهل مثل محبوب
الرسول يرغب عن قتال الدعاة الى النار ما لم يصدده عن ذلك عذر
شرعي وخامسها ما زعمه من ان امامتهما واعلميتهما وازهديتهما
دعوى بغير دلائل فانه من عجيب بهتان وغشه للغفلة لكتمانه الحق البين
عليهم وحسب المنصف حجة على ذلك خبر الثقلين وخبر السفينة
حسبما مضى التنبيه على ذلك وخبر العدد الذي ياتي بيانه وبيان بعض
مخرجه من عمد اهل مذهبه قال السنن واما قوله بجهادها
وشهادتهما في سبيل الله فهو كذب فاما الحسن فقد تخلى عن السلطنة
وجعلها لمعوية ومعه جيوش وما كان يختار القتال واماموته فليل انه
مات مسموما وهذه شهادته لـكن لم يمت وهو مجاهد والحسين لم
يخرج للجهاد ولـكن ظن ان الناس يطيعونه فلما وجد منصرفين عنه
طاب العود الى وطنه او المضي الى ثغر اوتيان يزيد فلم يمكنه اولاك
الظلمة من شيء من ذلك لياخذوه باسرهم الى يزيد فابي ذلك وقاتل
حتى قتل وهو مظلوم شهيد انتهى ملخصا وفيه وجوه من العجائب
احدها ان مازعمه من كذب جهادها وشهادتهما مناقض لقوله
في حق الحسن ع وهذه شهادته وفي حق الحسين ع بانه مظلوم

شهيد واما جهادهما في سبيل الله فهو ضروري لدى المسلمين في يوم
الجل والصفين وللمارقين وجهاد الحسين ع يوم الطف معلوم وليس
يضر بجهاده فيه خروجه لغيره وهو اجابته دعوة اهل الكوفة ولما
قرب منها بان له غدرهم فمن يومئذ عزم على الجهاد بعد عدم رضا المنافقين
بمخيلة من الخصال التي قالها لهم وطلبها منهم فلم يمايئنا بهتتان السني
وتناقضه وثانيها ان مازعه من تخلي الحسن ع عن منصبه الذي قد
جعله الله سبحانه له من عجب مكره فانه لم يتخل عنه برضا منه و باختيار
بل لما عرفته من قدر صحبه به وضرب بعضهم له بخنجر في رجله ذكرك ذلك
اهل السير من اهل مذهبه مثل صاحب الفصول المهمة والحموي في
مناقبه وصاحب الكامل وصاحب عمدة الطالب وغيرهم وهل يتصور
في محبوب الرسول وريحاته فعل ذلك باختيار منه وجعل منصبه لمن
قد ثبت نفاقه وانه امام الدعاة الى النار وثالثها ان مازعه يقوله وقيل
انه مات مسموما غش منه للغفلة فان تعبيره بالقتيل يدل على عدم ثبوته
وقد نقل حافظهم الجليل في استيعابه عن قتادة وابي بكر بن حفص انه
سم سمته زوجته جمدة ونقل عن طائفة ان معاوية دس السم اليها فسمته
وقال ابن سعد سمه معاوية دفعات وذكرك صاحب الفصول المهمة ان
معاوية دس الى جمدة السم وبذل لها على سمه مائة ألف درهم وقال في
التبصرة قال الشعبي دس اليها معاوية سما وقال لها سمى الحسن

عن جده من كتاب الصفوة عن يعقوب بن سفيان في تاريخه ان جمعة
هي التي سمته الى غير ذلك من كلماتهم في المقام فان الناظر اليها يرى موته
مسموما من المطالب المعلومه المسلمه لدى ارباب العلم بالسير **قال**
السني واما قوله عن الحسن انه لبس الصوف تحت ثيابه الفاخرة
فهو من جنس قوله في علي من صلوة الف ركعة فانه ليس فيه فضيلة
وهو كذب فانه لو كان في لبس الصوف تحت ثياب القطن فضل
لشرعه النبي ص للناس اما بقوله واما بفعله فلما لم يصدر شي من ذلك منه
علم عدم وجود فضل فيه نعم لبس في السفر جبه من صوف فوق ثيابه
وقصد لبس الصوف دون القطن وغيره ليس بمستحب في شريعتنا وقد
قبل لمحمد بن سيرين ان قوما يلبسون الصوف ويقولون ان عيسى ابسه
فقال هدي نبينا احب الينا وقد وقعت المنازعة في انه هل يكره لبس
الصوف في الحضر من دون حاجة ام ليس يكره واما لبسه في السفر
فحسن فانه مظنه الحاجة اليه ثم بتقدير ان يكون لبس الصوف طاعة
وقربه لله فاظهاره اولي من اخفائه تحت الثياب من باب ضمة الرجل
نفسه فانه ليس في اخفائه سوى تعذيب النفس والله سبحانه لم يامر
بتعذيب ليس فيه فائدة انتهى **ما خلا قلت** وفيه وجوه من العجائب
احدها ما زعمه من قياسه لبس الصوف على صلوة الف ركعة فانه
قياس فاسد لما عرفته من شرعية صلوة الف ركعة وانها ممكنة ولما
ثبت من النقل عن النبي ص قال امامهم في احيائه كان ص يلبس الثوب

وحده والجهة وحدها وكان يلبس شملتين بيضاويين من صوف وعن
سنان بن سعد قال حيك رسول الله ص جبة من صوف انار وسودت
حاشيتهم فلما لبسها قال ما احسنها والينها الخبر وفيه عن جابر خبر دل على ان
فاطمة لبست الصوف فلما نظر اليها النبي ص قال لم تجرعي المرفى الدنيا
لنعم العقبى وروى مسلم في صحيحه حديثا دل على انه ص خرج من بيته
وقد جعل عليه صرطا من شعر قال النووي عن الخطابي هو ما يؤثر به
وفي فتح الباري عن السجستاني والنسائي في سننهما والحاكم من حديث
عائشة انها صنعت لرسول الله ص جبة صوف فلبسها بعد نقله لحديث
البخاري الذي دل على ان انس دخل على النبي ص وعليه خيصة وهي
على ما في النهاية ثوب امام خز وامام صوف ومثله نقل في فتح الباري
عن غيره وروى مسلم في صحيحه انه ص في خيصة قال النووي اي كساء
مربع من صوف وهذه الكلمات وما شابهها دلت على لبس النبي ص
الصوف في الحضر والسفر في الصلوة وغيرها فالمنكر لبس الصوف
على مؤمن منكر له على صاحب الشريعة من حيث لبسه له بل قد لبس
الشعر الذي هو اشد خشونة واذية للجسد من الصوف وثانيها
ما نقله عن محمد بن سيرين فانه قد لبس منه لعله بانه ليس بحجة على خصمه
على تقدير عدم مخالفته لسنه كيف وقد عرفت مخالفة قوله لما نقله الرسول
صلى الله عليه واله وسلم وهل مسلم يخشى الله ويؤمر رسوله ياخذ بقول رجل
قد خالفه له ما سنه الله ص وثالثها ما عرفت من ان عظماء

مكروهية لئس الصوف فانه من جملة عجائبهم لعدم وجود ما يدل على ان
 لئسه مكروه عندهم بل لئس اثبي ص له في الصلوة وغيرها حجة قائمة
 دلت على ان من قال بان لئسه مكروه مفتر على الله ورسوله ففي فتح
 الباري عن ابن بطال ان مالكاً كره لئس الصوف لمن يجد غيره لما فيه من
 الشهرة بالزهد فان ستر العمل اولى انتهى وهو من العجب العجائب فان
 اعظم من تظاهر بالزهد بين الخلق خير الرسل ص ومن الضروري ان
 مقصوده ضمة نفسه لله سبحانه وتعليم الخلق ذلك والتامى بما فعله ص
 مطلوب لمن قصده ذلك فاما من هو ليس بمقتدى للخلق بحسب الظاهر
 فتظاهره بئسه الزهد بينهم ربما يجر الى الشهرة وغيرها فستره اولى
 حسبما فعله الحسن عليه السلام ومن هنا عرفت فساد ما زعمه السني
 من ان اظهار لئسه مطلقاً اولى من اخفائه فان قال ليس في اخفائه سوى
 التعذيب بغير فائدة قيل له تحقير النفس وضمتها حاصل بنفس لئسه من
 دون ريب فان ترتبت على اظهاره للخلق فائدة اخرى حسن اظهاره ولولم
 تترتب على اظهاره فائدة بل قد تترتب عليه مفسدة من الشهرة وغيرها
 فاخفائه خير والتجمل بحسب الظاهر باظهار النعمة بحسن اللباس
 ولطافته من باب واما بئسه ربك فحدثه مطلوب شرماً والذي ورد
 من طرقنا دل على ان لئس الصوف مكروه ولبس الخشن من الثياب قد
 ندب اليه ولعل في نسخة الشيمى تحريف فتدبر ولبسه ضمة لنفس وهضم
 لها في الباطن وهو الحسن شرماً قال السني واما الخبر الذي

نقله في سبب موت ابراهيم فلم يروه احد من اهل العلم ولم يعرف له اسناد
وايس يعرف في شيء من كتب الحديث وهو لم يسنده ولم يعزه الى
كتب الحديث لكن ذكره على عادته من نقله احاديث سائبة غريبة
من الخطام والزام فان الحديث انما يعرف صدقه وكذبه باسناده ثم يقال
هو كذب باتفاق اهل المعرفة بالحديث وهو من احاديث الجهال فان
الله سبحانه ليس في جمعه بين ابراهيم والحسين اعظم من جمعه بين
الحسن والحسين على مقتضى الحديث فان موت الحسن والحسين ان
كان اعظم من موت ابراهيم فحياة الحسن اعظم من حياة ابراهيم
وقد بقى الحسن فحق رسول الله اعظم من حق غيره وعلى بعلم بانه اولى
به من نفسه وهو يحب النبي اكثر مما يحب نفسه فيكون لو مات ابراهيم
لكان بكائه اكثر والنبي ص قال لما مات ابراهيم تدمع العين ويحزن
القلب ولست اقول غير ما يرضى الرب فكيف يكون قد اختار موته وفدى
غيره به ثم هل يجوز شخص ان يجعل من هو معصوم الدم فدية لمن هو
معصوم الدم ولو يجوز ذلك لوجب العكس لوجوب النفقة على الولد
دون ولد البنت لو لم يكن عند الرجل ما يقوم بنفقة ما ولو تميز رد الضرب
اول الموت عن ابنة او ابن بنته لكان دفعه عن ابنته هو المشروع سيما وهم
يجملون العمدة في الفضل القرب بالنسب من الرسول ص ثم لو كان
ابراهيم فدية للحسين فلم يكن فدية للحسن وهو افضل من الحسين
وقد قال انس لو قضى الله نبوة رجل بعد خير الرسل لكان هو ابراهيم

وغير ائس نازعه في ذلك انتهى مائسا مما ليس يتوقف عليه مقصده قلت وفيه من المجاب وجوه اولها مازعه من عدم نقل احد من اهل العلم للخبر المشار اليه فهو بهتان منه فانقل له مثل حافظهم الخطيب نقله باسناد متصل الى ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه واله وسلم ونقله السيوطي في موضوعاته عن الخطيب باسناده ونقل عن قطنى انه باطل قال واحسبه وقع للنقاش موضوعا على ابن صاعد فظنه من صحيح حديثه وانه سمعه منه انتهى قلت فالحديث قد نقله مثل هذين الحافظين في كتابهما صرفوا وحينئذ فيقال لمن زعم انه باطل باى داييل قلت بانه باطل فان الباطل اما ان يخالف اية من الفرقان العظيم حسبا خالف ما رويتموه في فضل الثلاثة ايات من الفرقان تقدم التنبيه عليها واما ان يخالف سنة معلومة حسبا خالف ما رويتموه من الفضل الثلاثة ومن تابعهم لاسنن المعلومة المتقدمة وما المحذور الذى يلزم من نزول جبرئيل باصر الرب الجليل على الهادى الى خير سبيل في تخييره في قبض نفس احد ولديه فيختار موت ولده ابراهيم للجهنم المسطورة في متن الخبر فهل يلزم من ذلك محال عقلى او محال شرعى فما لكم كيف تحكمون نصفنا يا من تسمى باهل السنة هل ما هذه حاله باطل ام خبر الصلوة خلف ابن ابى عمارة وخبر ان من امن الناس على وخبر ان عمر يحدث وفاروق وخبر سيصالح الله به بين فثنين وما هو بمعنى هذه مما مضى بيان بهتانه على خير الرسل ص مما قد جملموه في صحاحكم تقولون بذلك

الغفلة بل خبر سيدي شباب اهل الجنة وخبر من احب هذين وخبر امامة
 اهل البيت شاهد صدق على رفعة شان الحسين ع على شان ابراهيم
 ومن هذه الجهة فـدى الفاضل بالمنفـول فتـدبر ثم تبصر وثانـيها
 مازعمه من جريان عادة الشيعة على ذكر احاديث سائبة فانه من عجائبه
 لكونه من باب تعبير باقل قسا بالقهاهة فان مازعمه احاديث سائبة قد
 صرفت الى هنا ان خطامها وزمامها الصدق والحق فهو لم يذم خصمه
 بالمعنى بل قصد ذمه بالبهتان فظهر والله سبحانه بالعيان بل ان وصف نفسه
 بذلك لما عرفته من ان خطام وزمام احاديثه التي قد قابل بها الشيعة هو
 ما بين حجة الشيعة عليه وما بين ما هو هـذيان وبهتان فما قابل به الشيعة
 من احاديثه جملها من احاديث المبدعين الناقضين بها شريعة سيد المرسلين
 حسبما مضى بيان ذلك ويأتى زيادة عليه وثالثها مازعمه بقوله فان الله
 ليس في جمعه بين ابراهيم والحسين اعظم من جمعه بين الحسن والحسين
 الى اخره فانه من عجائبه لان تقدير الله سبحانه وقضائه ليس له دخل باعظمية
 شئ من شئ بل مرجعه الى حكم غير ذلك يعلمه الله فان قدر الله سبحانه
 موت اما ابراهيم واما الحسين وقدر حياة الحسن والحسين فاي محذور
 يصدر في العالم واي مخالفة في ذلك للعقل والشرع فهذه الجهة من
 البحث ليس له عليها دليل حتى يلزم موت من هو اعظم او حياة من هو
 اعظم ورابعها مازعمه بقوله فحق رسول الله ص اعظم من حق
 غيره وعلم يعلم انه اولي به من نفسه الى اخره فانه من عجائب تدائسه لان

ما زعمه بهذه الجملة ليس له دخل بالخبر بل نص الخبر ان التخيير لرسول الله ص
 في موت احدهما فاي مدخلية اعلى في ذلك نعم لو كان التخيير لعل اصدار
 لما زعمه وجه وقد نص صريحاً في الخبر على ان موت الحسين موجب لحزن
 ثلثه لكونه ولد جميعهم وموت الولد طبعاً يصعد الكبد وموت ابراهيم
 يصعد كبدايته وحده قابوه ص بموت ابيهما ينصعد كبده وموت
 الحسين ينصعد كبده على وفاطمة معه فلم يرض ص من نفسه تنصعد
 كبدهما فاي مدخلية اعلى وغير على في ذلك اما علم السني من كتاب الله
 انه ليس لمؤمن من امره الخيرة بعدما يختار الله ورسوله ما خالف ذلك
 وقد اختار الله ورسوله موت ابراهيم وليس ينا في ذلك شدة حزن
 على علي ابراهيم لحبه للنبي وخامسها ما زعمه من عدم تجويز تفدية
 شخص معصوم الدم بشخص مثله معصوم الدم فانه من عجيب من خرافاته
 لان الخبر قد نص صريحاً على ان عمر احدهما قد نفذ وجعل التعمين الى
 الرسول فهو قد عين من قد تم عمره فاي مدخلية لما زعمه بمعنى الخبر
 وياعجب منه حيث حاول بهذه المزخرفات افساد معنى الخبر يريدون
 تشييد الباطل ويريد الله تشييد الحق والله غالب على امره وعلم مما بيناه
 عدم مدخلية ما زعمه من وجوب النفقة على الولد دون ولد البنت في
 المقام ووجوب رد الضرب والموت عنه دون ولدها فان المقام مقام
 الرضا بموت ولده الذي هو اعز لديه طبعاً من ولدته مضافاً لوجه المرقومة
 في متن الخبر وسادسها ما زعمه عن الشيعة من انهم يحملون

العمدة في الفضل القرب بالنسب فإنه من عظيم بهتانهم فلهذه صفهم
قد فاضت بادلة الشريعة كتابها وسننها من أن الفضل بالتقوى قال
سبحانه أن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال سبحانه أن رحمه الله قريب من
الحسنين نعم شرف النسب المجتمع مع شرف التقوى وزيادتهما نور على
نور فاما النسب في قبائل التقوى فليس فيها شرف بل ليس بينه وبين
التقوى جهة من جهات التفاضل وسابغها ما نقله من الخبر عن
أنس من نبوة إبراهيم فإنه من عجايبه فينايذم خصمه بأنه ينقل أحاديث
سأبه أذوجه القدم على نفسه فإنه لم يسند خبر أنس وهو ليس في صحاحهم
بل قد خرج السيوطي عن الباوردى عن أنس وعن ابن عساكر عن
جابر ومن ابن عباس وعن ابن أبي أوفى وأفظه لو عاش إبراهيم لكان صديقا
نبيًا وحكم بضعف جميعها ونقله في كنوز الدقائق عن مسند امامه أحمد
وابن عساكر ونقله خاتمة حفاظهم من طرق منها عن ابن أبي أوفى وأفظه
لو قضى أن يكون بعد محمد نبي عاش ابنه إبراهيم ومنها عن أنس لو نبي
لكان نبيًا وابن عبد البر نقله في استيعابه بمثل هذين لكن جعل عوض
لو قضى لو قدر ولم نثر على لفظه الذي نقله السنن وأمله قد نقله بالمعنى فتدبر
قال السنن وأما علي بن الحسين فمن كبار التابعين ومن ساداتهم
علماء ديننا أخذ عن أبيه وابن عباس والمسور بن مخرمة وغيرهم وعنه
جماعة مثل أبي سلمة بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد والزهرى وغيرهم
قال يحيى بن سعيد هو أفضل هاشمي وجدته في المدينة وقال محمد بن

سمع في الطبقات كان ثقة تامونا كثير الحديث عاليار فيما وروى عن
 حماد بن زيد انه قال كان افضل هاشمي ادر كته وعن شيبة بن نمارة قال كان
 علي بن الحسين يخل فلما مات وجدوه يقول مائة اهل بيت في المدينة
 في السر له من الحشوع وصدق السر وغير ذلك من الفضائل ما هو
 معروف واما ذكره من صلوة الفركعة فقد عرفت عدم امكان فعلها
 على غير الوجه المكروه وما ذكره من التسمية بسيد العابدين فهو شيء
 ليس له اصل ولم يروه احده من اهل العلم والدين انتهى ما خصا
 قلت وفيه وجوه احدها ان مازعه من انه من كبار التابعين
 من عجيب عناده اسيد المرسلين فانه على ما عرفته من خبر الثقلين وخبر
 السفينة وخبر العدد امام زمانه وحجة على اهل عصره من الصحابة
 وغيرهم فمن لم يتابعه منهم فهو ضالها لك ليس في عنقه بيعة امامه
 وثانيها ان مازعه من حمله العلم من غير اية دعوى كاذبة لما نبهنا
 عليه في الوجه المتقدم وقد نهى صلى الله عليه واله وسلم في بعض
 متون خبر الثقلين المروي عند طب باسناد رجاله ثقات عن تعليم
 الصحابة لغيره وعلمه بانهم اعلم منهم فمن هو اعلم من الصحابة كيف
 يتصور تعلمه اشئ منهم بل عليهم وعلى غيرهم التعليم منه ولو فرض
 ثبوت نقله عن بعضهم فيجب حمله على غير جهة التعليم صونا لسنة
 الرسول ص من لزوم الكذب فيها وثالثها ان ما ناقش فيه من
 صلوة الفركعة قد عرفت فسادها ثم تدبر فيما نسبوه من الممتنعات

الى انتم وتعجب من تحاملهم على اهل البيت فمنها ما نسبوه الى الشافعي من ختمه الفرقان العظيم في الليل مرة وفي النهار مرة على كثرة شغله بالعلم وعلى ما فيه من المرض العائق له عن ذلك واءجب من ذلك نسبة ختمه في الليل مرتين وفي النهار مرتين الى جماعة منهم وفوقه ختمه في الليل اربعا وفي النهار اربعا نقل ذلك عنهم صاحب الفتاوى الحديثية وقد عرفت فيما مضى ان صلاة خمسمائة ركعة تقتصر الى زمان ليس يصدر فيه ختمه مرة والتجربة شاهد صدق ومن العجيب الغريب عدم هذه الممتلكات من المناقب والفضائل ويفخرون بها وهم يروون صحيحا انتهى عن الختم باقل من ثلاثة ايام روى صاحب الفصول المهمة عن ابي حمزة صلاة الف وركعة عن السيد سيد العابدين وروى غيره ذلك في تهذيب التهذيب وقال مصعب الزيري عن مالك قال بائني انه كان يصلي الف ركعة في اليوم واليلة الى ان مات ورابعها انما زعمه من ان تسميه النبي ص له بسيد العابدين فشيء ليس له اصل من عجايبه فانه قد روى ذلك جماعة من مشاهير اهل مذهبه بالعلم ومن نقاد المنقول منهم صاحب التذكرة فانه ذكر ذلك عن جابر ومثله صاحب الفصول المهمة وصاحب مطالب السؤل ومفتي الحجاز في عصره ابن حجر الهيتمي في رده على الشيعة الذي قد رد دناؤه وغيرهم قال السني واما ابو جعفر محمد بن علي فمن خيار اهل العلم والدين وقادس السالك لسكرته العالم واما كونه اعلم اهل زمانه فمحتاج

الى دليل والزهرى قرينه وهو عند الناس اعلم منه ونقل تسميته بالباقر
 عن النبي ص وتسليمه عليه من الموضوعات عند اهل العلم بالحديث
 لكن هو روى عن جابر وانس بن مالك وابن عباس وغيرهم وعن جماعة
 من التابعين وعدم انتهى ملخصا قلت وفيه وجوه احدها
 ما زعمه بقوله فن خيار اهل العلم والدين فانه عناديين منه لرسول الله ص
 لانه لو كان في الناس من هو مثل عترته في التقوى والديانة والعلم لما فرض
 على عامة الخلق متابعتهم والتعلم منهم بخبر الثقلين وغيره وثانيها
 ما زعمه بقوله قيل سعى بالباقر فانه عناد ثان منه لما نقله المشار اليهم عن جابر
 ان المسعى له بذلك هو النبي ص وقد امر جابر ابن عبد الله بان يسلم له
 عليه فسلم جابر عليه نيابة عن جده المصطفى ص فليس يصحني الى قول
 من عاند الحق بان الحديث من الموضوعات كيف وخبر الثقلين وغيره
 شاهد صدق على انه امام الخلق بعد ابيه ومن هذه منزلته حقه بان يسلم
 عليه جده ومن ذلك يعام شدة جرته السني على رد السنة التي دلت على
 اعلمية المعترة من غيرهم بقوله والزهرى عند الناس اعلم منه قال صاحب
 التذكرة عن عطاء قال ما وجدت اهل العلم عند احد اصغر علما منهم عند
 ابي جعفر لقد رايت الحكم عنده كانه عصفور مغلوب يعني به الحكم بن
 عيينه وهو عالم نبيل جليل في زمانه فان قوله عام شامل للزهرى ومن
 هو فوقه في العلم وثالثها ما زعمه من نقل الباقر ع العلم عن المشار
 اليه فانه على فرض ثبوته ليس من باب التعلم منهم لما عرفته من اعلمية

المترة من غيرهم قال السنن جعفر الصادق من خيار اهل العلم
والدين اخذ العلم عن جده ابي امامة فروة بنت القاسم بن محمد بن ابي بكر
وعن محمد بن المكندر ونافع مولى ابن عمرو الزهرى وغيرهم وروى
عنه يحيى بن سعيد ومالك ابن انس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة
وغيرهم وقوله اشتغل بالعبادة عن الرياسة تناقض منهم فان امام الحاق
عندهم يجب ان يقوم باعبائها وقوله هو الذي نشر فقه الشيعة ومعارف
الشريعة وعقائد الحق يستلزم احدا صرين اما انه مبتدع في العلم مالم
يكن يعلمه من قبله واما ان يكون الذي قبله قصر فيما يجب من نشر العلم
وهل يشك عاقل ان النبي ص بين للناس المعاف الحقيقية والمعقائد اليقينية
اكمل بيان وان اصحابه تلقوها عنه وبلغوها الى المسلمين بل قد كذب على
جعفر الصادق اكثر مما كذب على من قبله ولذلك نسب اليه كتاب
البطاقة والجفر والهمف والقول في النجوم وفي مقدمة المعرفة من جهة
العود والبرق وغير ذلك انتهى ملخصا من ذكره عدة مطالب منسوبة
اليه كذبا قلت وفيما لخصناه وجره من الباطل احدها ما زعمه
من ان الصادق من خيار اهل العلم والدين فانك قد عرفت مما صرفي
بيان امامه ابيه وجده فساد ما زعمه هنا في حقه فانه امام اهل زمانه وحجة
الله على خلقه في عصره بخبر الثقاتين وخبر العدد وغير ذلك وثانيها
ما زعمه من تناقض عبارتي الشيعي فانه اما جهل منه او تجاهل لعلمه بان
الظلمة قد غصبت الصادق ع حقه وهو التصرف بامور الخلق

هذا هو
المتروك

كتاب
المتروك

وسياستهم بالشريعة فصار حاله حال غيره من الناس ليس له ذلك ظاهرا
 من العتاة فجعل في محال ذلك العبادة فاجتهد فيها فانها خير محض بعد
 فصب الظلمة حقه فان المناقضة فانها انما تتصور لو كان تاركا سياسته
 الخلق باختياره فيصير حينئذ تاركا ما وجب عليه فله وثالثها مازعه
 من لزوم اما كونه مبدعا واما كون الذي قبله عاصيا في عدم نشره لعلوم
 فانه جهل منه بين حيث لم يفهم معنى العبادة فان معناها قد كثر في عصره
 طلبه العلم فينبه لهم فانتشر بين الناس ومن ذلك ترى الناقلين عنها كثر
 من الناقلين عن غيره من آباءه وقد صنف العالم المعروف احمد بن محمد بن
 عقدة كتابا ذكر فيه الوفا اربعة من مشاهير اهل العلم النقلة عنه ولم يتفق
 ذلك غيره والسني لجهله لم يفرق بين نشر العلم وبين العلم وما زعمه من
 المخذورين انما يتوجه احدهما لوقال القائل بين من العلم فاما نشر فان
 معناه ان من قبله قد بينه ليكن اقله حملته وطايبه لم ينتشر ولو طاب كتابا
 من اخبار اهل البيت فنظر فيه لوجد ما قلناه عيانا ورابعها مازعه
 من تاتي الصحابة الشريعة من الرسول ص وتبليغها جميعها لمن بعدم
 فانه من عجيب بهتان المشاق فيه للرسول فانه لو كان مازعه حقلا اوجب
 صلى الله عليه واله وسلم على الصحابة متابعة الثقلين من بعده وبين لهم
 ان الهدى بمتابعتهم وان عترة اعلم منهم فعلم من ذلك ان الصحابة ليس
 لهم هذه الايافة بل هم ممن وجب عليهم التعلم من العترة وخامسها
 مازعه من تبليغ الصحابة الشريعة جميعها لمن بعدم فانه من عجيب

البهتان لما عرفته الى هنا من ان الجمهور منهم مبلغون للخلق بالقول
والفعل ماخالف الشريعة من المبتدعات مثل امامة الثلاثة و ماؤها
من المناكير والمفاسد ولذلك حتم ص عليهم متابعة عترته هدى لهم
واقامة الحجج عليهم وسائل سمها ماقاله من كثرة الكذب على
الصادق ع فانه من عجائبه حيث خصه بكثرة الكذب لما تقدم نقله
عن اهل مذهبه من كثرة كذبهم على جده المصطفى ص حتى صارت
فرياتهم عليه ديناً لهم يتدينون به والكذب على الصادق لم يصرد لنا لو ثبت
ذلك فانه غالباً في امور ليس لها دخل في الديانة ومن كذب عليه
في مسائل الديانة قليل مكذوباً وكاذباً بالنسبة الى ما كذب به من نسمى
به اهل السنة على جده وسابغها مازمه من انه كذب على الصادق ع
من مسألة الجفر والجامعة ومقدمة المعرفة وغيرها فذلك دعوى
منه ليس له عليها بينة فان ما كان من ذلك حقاً فهم اهلها وليس يختص
علمه بالصادق وحده فهو عند جميعنا ولذلك قال صاحب كشف
الظنون بعد ما بين معنى الجفر والجامعة وقد ادعى جماعة ان
امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهما السلام وضع الحروف الثمانية
والعشرين على وجه مخصوص في جلد الجفر بطرق مخصوصة يستخرج
منها ما في لوح قدر الله وفضائه وهو علم يرثه اهل البيت ومن اتهم
اليهم بعض من بعض انتهى مخلصاً وقال ابن طلحة الجفر والجامعة
كتابتها عظماء اعدوا هذه الامم المؤمنين على من ادعاه

يخطب بالكوفة على المنبر والثاني اسره اليه رسول الله صلى الله عليه وآله
واله وسلم وامره بتدوينه فكتبه حروفا متفرقة على طريق سفر آدم
في جفر يعنى في رق عمل من جلد البعير فاشتهر بين الناس فيه ماجرى
لهم من اواهم الى اخرهم فامن قضيه في العالم صدرت او تصدر فيه ليس
فيه فقيه ماجرى للناس ومايجرى الى يوم القيامة والناس مختلفون
في تكسيره فمنهم من كسره بالتكسير الصغير وهو جعفر الصادق
عليه السلام الى اخر قوله وقال ابن قتيبة في كتاب ادب الكاتب
وكتاب الجفر كتبه امام عصره جعفر الصادق بن محمد الباقر فيه
كل ما يحتاجون اليه الى يوم القيامة والى ذلك يشير المعري بهذين
البيتين من الشعر ونم ما قال فيهما وهما

لقد عجبوا لال البيت لما اتاهم علمهم في جلد جفر

ومرناة المنجم وهى صغرى تراه كل طامرة و قفر

قال السننى واما من بعد جعفر فموسى بن جعفر قال فيه

ابوها تم ثقة امين من ائمة المسلمين قلت ولد موسى بالمدينة سنة

بضع وعشرين ومائة واقدمه المهدي الى بغداد ثم رده الى المدينة

ثم حمله هرون منها معه الى بغداد وحبس بها الى ان توفي وليس له كثير

حديث روى عن ابيه جعفر وروى عنه اخوه على وروى له الترمذى

وابن ماجه واما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به

اخبارهم في كتب المشهورين واما اوائلك الثلاثة توجد احاديثهم في

الصحيح والسنن والمساند وتوجد فتاويهم في الكتب المصنفة في
السلف وامامهم فليس لهم حديث في امهات كتب الحديث وليس
لهم فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف وليس لهم
تفسير واسكنهم من الفضائل والחסن ما هم له اهل وموسى بن جعفر
مشهور بالعبادة والذكاء واما الحكاية المشهورة عن شقيق الباخي
فكذب فانها تخالف المعروف من حال موسى فانه كان مقيما بالمدينة بعد
موت ابيه وابوه مات سنة ثمانى واربعين ولم يكن قسداى ذلك الزمان
الى العراق حتى يصير بالقادسية ولم يكن ينفرد في المنزل اشهرته وكثرة
من يغشاه وتعظيم الناس له وهو معروف ومتهم بالملك واما توبه بشر
الجافى على يده فن كذب من لم يعرف حاله وحال بشر فان موسى لما قدم
به الرشيد حبسه فلم يكن ممن يجتاز على بيت بشر وامثاله في العادة قلت
في هذه من العجائب ما تشير اليها بوجوه احدها ما نقله عن ابي حاتم
فانه لو قصد به انه من ائمة المسلمين مثل ابيه من حيث ثبوت امامته كل
فرد منهم لمن هو في عصرهم من الناس ومن تجب طاعتهم ومتابعتهم
والتعلم منهم على عامة الخلق حسبما دل على ذلك خبر الثقلين وخبر
السفينة وخبر عديم فهو الحق الذي ليس عنه محيد لكنه لم يرد بل
قصد به انه امام مثل غيره من اهل عصره مثل مالك والشافعي وابي
حنيفة وغيرهم ولذلك لم يجلوه مرجعا وحده في التعلم منه والمتابعة له
والتقدم له على غيره بل المقدم عنده علمه من سنان وغيره مخالفين في

ذلك لما نهى عليه من السنن فإنه لو كان في غير العترة مثلهم في العلم الشرعي والتقوى لما خص العترة من بعث رحمة للعالمين بهذه السنن فتدبر فيما القيت سنة سيد البشر وعترة الذين جعلهم أمته من بعده فاعذر السني وأهل نحله لو سئلهم النبي ص عن هذه السنة وعن هجرهم لعترة والعجيب الغريب من السني حيث جمل يستدل على امامة موسى بن جعفر بقول أبي حاتم بعد علمه بأن امامته قد ثبتت من نفس ما نهى عليه من السنن فهو يكتم ما نزل الله من البينات والهدى ليجعل حال امام الخلق حال غيره في ثبوت امامتهم بقول مثل أبي حاتم وابن معين وابن مهدي وغيرهم وتأنيها ما زعمه من عدم كثرة النقل عنه فإنه من مكره البين بالغفلة فاما الشيعة فإن كتبهم قد فاضت من النقل عنه من حيث متابعتهم في ذلك لما نهى عليه من السنة هنا في الوجه السابق واما من تسمى بأهل السنة فهم من حيث تركهم لهذه السنة ومتابعتهم لمن هو مثلهم في تركها مثل مالك وغيره لم يكثر نقلهم عنه وذلك مضربهم من حيث هجرهم امامهم الذي قد وجب عليهم التعلم منه وطاعته ومتابعتة وليس يضربه وبعلمه عدم النقل عنه البتة وهل وصل ضرر الخير الرسل وغيره من رسل الله وخلفائهم ص به جرح غالب الخلق لهم وعدم التعلم منهم وهذه حال سائر أمته أهل البيت فإنه لم ينقص من قدرهم ووفور علمهم متابعة الناس لغيرهم وعدم تعلمهم منهم فإن من لم يقتد بأهل الحق ولم يتعلمه منهم انما يضر نفسه قال سبحانه يا ايها الناس قد جاءكم الحق من ربكم

فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن ضل فانما يضل عليها
 ونالها ما زعمه من كذب حكاية شقيق الباخي فانه من عجيب
 زخرفه فاي محذور يلزم من ذلك لو ان هذه القضية وقعت بعد
 رجوعه من عند المهدي فانه يجوز عوده من عنده حاجا الى بيت
 الله سبحانه ويجوز خروجه من المدينة الى بعض الجهات فعاد
 على ذلك الطريق حاجا فانه لم يدل دليل على لزومه المدينة وعدم
 خروجه منها وهذه الحكاية قد اسندها صاحب التذكرة باسناد
 معتمد الى شقيق وذكرها جده والعجنا بذى فى العالم العترة النبوية
 وغيرهم فالحكم بانها كذب من جهة ما زعمه السنى من التوهيات
 محض عناد ومتابعة لاوى وليس يضر بصحتها ما هو معلوم من معروفية
 ومشهورية امامنا موسى بن جعفر عند الخلق وتعظيمهم له فان مرتبة
 العبادة والنسك قد تقضي بان صاحبها يتكرر وينفرد عن الخلق ليقضى
 مطلوبه بالوحدة من العبادة وقد جرى ذلك لكثير من اهل الله
 المعاريف والذى يستفاد من نقل حسام بن حاتم هذه القصة وقوعها فى
 زمن الصادق ع لقوله قال شقيق خرجت حاجا سنة ست واربعين ومائة
 ورابعها ما زعمه من كذب توبة بشر الخافى على يد امام عصره
 موسى بن جعفر ع من حيث كونه محبوسا عند المهدي وهرون فلم يتفق
 له ذلك فانه مثل قوله فيما سبقها فانه يجوز صدور هذه عند خروجه الى
 المدينة من عند المهدي فانفق له ذلك ويجوز وقوعها عند خروجه من

الحبس لحمام وغيره فالمسارعة الى القوم بانها كذب والحال هذه
محض عناد وهي ليست بمنقبة عظيمة ولا يبعد صدورها عن من
هودون اما منا في التقوى والزهد فانه ليس فيها سوى تأثير وعظته في
بشر وهو الذي قال في حقه اهل مذهبه مثل خاتمة حفا ظهم
في تهذيب التهذيب وغيره من معارف اهل العلم منهم ومناقبه كثيرة
وانه كان يدعى العبد الصالح من عبادته واجتهاده قال الشيعي
وكان ولده على الرضا ازهد اهل زمانه واعلمهم واخذ عنه ارباب الفقه
المشهورون الكثير وجعله المأمون ولي عهده لعلمه بما هو فيه من الكمال
والفضل ووعظ يوما اخاه فقال له يا زيد ما انت قائل لرسول الله ص
اذ سفكت الدم واخذت المال من غير حله واخفت السبل وغرقت حمقى اهل
الكوفة بان رسول الله ص قال ان فاطمة احصنت فرجها فخرها الله
وذريتها على النار والله ما نال احد ذلك منهم بغير طاعة الله فان اردت
ان تنال ما نالوه بمصيبة الله فانت اكرم على الله منهم وقيل يا ابا نواس
لم تمدح الرضا عليه السلام فقال

قيل لي انت افضل الناس طرا في المعاني وفي المقال البديع
لك من جوهر المقال بدیع يثمر الدر في يدي مجتنيه
فلما ذركت مدح ابن موسى والخصال التي تجمع من فيه
قلت لن استطيع مدح امام كان جبريل خادما لآبيه

قال السني فيقال من المصائب التي ابتلي بها اولاد الحسين انتساب

الرفضه اليهم وتمثيلهم ومدحهم لهم فانهم بمدحونهم بما ليس بمدح
و يدعون دعاوى ليس فيها حجة و يذكرون من القول ما لو لم يعرف
فضله من قول غيرهم لكان ما ذكره الرفضه باقداش شبه منه بالمدح
فان علي بن موسى له من المحاسن والمكارم المعروفة والمادح المناسبة
لشأنه ما يعرفه بها اهل المعرفة واما الشيعي فلم يذكر له فضيلة بحجة
اما قوله كان ازهد اهل زمانه واعلمهم فدعوى مجردة عن الدليل
وكل غال في شخص امكنه ان يدعي له هذه الدعوى كيف والناس يعلمون
انه كان في زمانه من هو اعلم منه وازهد مثل الشافعي واسحق واحمد
ابن حنبل وغيرهم ولم ياخذ عنه احد من اهل العلم بالحديث شيئا بل ولم ينقل
له حديث في كتب السنة وانما يروى له مثل ابى الصلت الهروي نسخا
عن ابائه فيها من الكذب ما نزه الله عنه الصادقين منهم واما قوله انه
اخذ عنه اهل الفقه المشهورون فهو من اظهر الكذب لعدم اخذ اهل الفقه
المشهورين من الجمهور ما هو معروف وانما اخذ عنه من ليس يعرف
منهم وما يذكروه بعض الناس من ان معروفا الكرخي كان خادما له او انه اسلم
على يديه او ان الخرقه متصلة منه اليه فكله كذب باتفاق من له معرفة
بالمنقول والحديث الذي ذكره في حق فاطمة كذب باتفاق اهل المعرفة
بالحديث ويظهر كذب به لغير اهل المعرفة فان قوله ان فاطمة احصت
فرجها الى آخره باطل قطعا فان سارة احصت فرجها ولم يحرم الله
جهيم ذريتها على النار وبالجملة النسوة التي احصن فروجهن

ليس يحصى عددهن غير الله وفي ذريتهن البر والفاجر والمؤمن والكافر
وفاطمة ليست فضيحتها بمجرد احسان الفرج لمشاركة غيرها اياها في ذلك
وهي لم تكن سيدتنا سودة العالمين بهذه الصفة بل باخص منها وذرية
فاطمة فيهم البر والفاجر فليس جميعهم محرما على النار والرفضه يشهد
على كثير منهم بالكفر والفسق وهم المتولون ابا بكر وعمر مثل زيد بن علي
وامثاله والرفضه رفضوه من حيث توليه ابا بكر وعمر والرفضه اشدد
الناس بغضا لولد فاطمة اما بالجهل واما بالعماد ثم الموعظة التي ذكرها
عن الرضا لزيد اخيه تدل على ان ذرية فاطمة فيهم البر والفاجر واما
ما ذكره من توليه الاممون له فهو معلوم الصحة ولكن لم يتم بل استمر
الى ان توفي علي بن موسى ولم يخلفه من عهد وهم يزعمون انه قتله بالسم فان
كان اول ما فعله الاممون حجة فافعله ثانيا حجة وان لم يكن حجة لم يصلح
عد ذلك في مناقب علي بن موسى ولكن القوم جهال بحقيقة المناقب
والمطالب والطرق التي يعلم بها ذلك ومن هذه الجهة استشهد بقول
الشاعر وهو لو كان صدقا لم ثبت به فضائل شخص بشهادة شاعر
معروف بالكذب والفجور والذي مدحه فيه معنى مشترك بين من
كان من ذرية علي وغيره من النبيين فان الناس كلهم من ذرية نوح ومن
ذرية آدم ومن ذرية يعقوب وتسمية جبرئيل رسول الله الى محمد ص
خادما عبارة من لم يعرف قدر الملكة ولكن الرفضه غالب حججهم
اشعار تليق بجهلهم وظلمهم وحكايات مكذوبة تليق بجهلهم وكذبهم

وما ثبت اصول الدين باشعار غير من ليس محسوباً من اهل البصائر انتهى ملخصاً من تطويله **قلت** وفيه من العجائب وجوه **أحدها** ان مازعه بقوله من المصائب التي ابتلى بها ولد الحسين الى آخره من عظيم عجايبه وافتريانه لما عرفته الى هنا من متابعة اثني عشرية الشيعة للشرعية بدون زيادة وتقيصه حتى في وصفهم اهل البيت بما قد وصفهم به الله ورسوله وتزييمهم اهم مما قد تزههم الله ورسوله عنه فهذه من اعظم منن الله عليهم سبحانه في الجري على مقتضى الشريعة في عترة خير الرسل بل قد عرفت مطابقة ما يعتقده من العقائد باجمها وما يصدر منهم من العمل لما علم ثبوته في الشريعة وهذه اعظم نعم الله سبحانه عليهم من حيث جريهم على ما قصده من خالق الخلق وهو معرفة الحق والعمل به وقد سددم الله سبحانه الى ذلك بآياته وبياناته حسبما بيناه الى هنا وسياتي بيانه فيما بقي بتوفيق الله سبحانه وتسيده ونافيا ان مازعه في حق الشيعة هو واهل مذهبه المتصفون به بالنسبة الى خير الرسل وعترة وشريعته فانهم يزعمون بانهم متابعون للكتاب والسنة وقد صرفت مناقضاتهم لهما من هذه الجهات الثلاث فان الله سبحانه قد خص نطق رسوله بالوحى وفرض طاعة رسوله ومن يلى بعبده ومقتد وصفوه بانه يجر اخلبه وجمه عليه فلم ياتوه بما يكتب اهم به كتابا يهتدون به من بعده ويخرجهم به عن فريق الضالين فهل ترى رزية مثل هذه الرزية حيث يعاملون خير رسوله بهذه المعاملة الشنيعة بالارواح

يجسرون هذه الجسارة العظمى على الله سبحانه في تكذيبهم له بما أنزل له في كتابه وهتكهم لحرمته من عظمه وعصمه وفرض طاعته من حيث أن نطقه مختص بالوحى وقد عرفت عصبهم منصب عترته منهم وجعلهم رعيه وتبعا لجهلة من رعاياهم وعرفت نبذة من مخالفا لهم لنصوص الكتاب والسنة وغلوهم في حق مدافعهم بعد علمهم بأنهم جهلة مبدعون في الدين محرفون لأشريعة سيد المرسلين فانظر الى شدة ظلم السنن لخصمه وبهتانه عليه وكتمانه للحق الى هذه الدرجة حيث ينسب الى خصمه ما هو برى منه ومذهبه مناقض له ويتزده نفسه ومن جرى على مذهبه عن ذلك وهم أهله المتصفون به الفاعلون به قال سبحانه ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم وثالثها ان ما زعمه من ان قول القائل بان الرضا اعلم اهل زمانه وازهدم دعوى بدون دليل قد عرفت كتمانها للحق وبهتانها في ذلك بما نهى عليه من السنن في حق من تقدمه وهي شاملة له ولمن ياتي بعده ومن هنا تعلم بهتانها في دعوى اعلمية من عددهم ومن لم يعددهم من معاصريه فان النبي ص قد بين في خبر الثقلين اعلمية عترته من غيرهم ووجوب متابعتها لغيرهم ومن المعلوم من الخبر وغيره جهل من زعمهم اعلم ومخالفتهم لأشريعة من حيث قولهم بامامة الثلاثة وما ألزمها من المبتدعات والمناكير وهل مسلم عاقل يخالف سنن الرسول ص ويعمل بقول المبدعين في دينه ويتابعهم ويعظمهم اما قال سبحانه ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى

ويقتبع غير سبيل المؤمنين نوله ساتولى ونصله جهنم اما قال ص سنته
لعنتهم ولعنهم الله وكل نبى مجاب وعدمهم تاركى سنته ورابعها ان
ما زعمه من ان معروف الكرخی لم يسلم على يدى الرضا ع فريه منه
على اهل السير وارباب المعرفة بالخبر من اهل مذهبه من حيث ثبوت
ذلك لديهم قال ابن حجر مفتى الحجاز فى عصره فى ترجمته فى رده على
الشيعة ومعروف الكرخی اسلم على يديه فهو من مواليه وغيره قال مثله
وابس الخرقه منه ينقله عنه المتصوفة منهم من القادرية وغيرهم ونحن
نعلم بان ذلك بهتان عليه من حيث عدم ورود ما زعمه المتصوفة شرطا
فهم مبتدعون انفوسهم ديناً غير الدين الخفيف وخامسها ان ما زعمه
من دعوى كذب الخبر باتفاق اهل المعرفة بالحديث بهتان منه وعناد
فانه صروى فى الجامع الصغير للسيوطى وقد نص فى اوله على عدم نقله فيه
ما تردد به كاذب وضاع وقد صححه الحاكم وبعقبه الذهبي وقال الحديث
ضعيف ونقله ابن شاهين وابن عساكر من غير طريق الحاكم باسناد فيه
تليد وقد روى عنه الترمذى فى سننه لكنه شيعى واخرجه قطنى باسناد
فيه عمر بن غياث وضعفه وقال فيه انه من شيوخ الشيعة قال السيوطى
فى موضوعاته بعد نقل هذه وغيرها قال الخطيب وسرد السند الى الرضا
عليه السلام انه قال حديث ان فاطمة احصنت فرجها فحرم الله ذريتها
على النار خاص للحسن والحسين قال السيوطى وللحديث شاهد قال
طب وسرد السند الى ابن عباس قال قال رسول الله ص لفاطمة يا فاطمة

ان الله غير معذبك وغير معذب ولدك انتهى فانظري يا طالب الحق هل
يقول مسلم في الحديث الذي هو من حيث السند ضعيف وشاهده
ثابت الصحة بانه كذب باتفاق اهل المعرفة بالحديث وسامعها
ان ما طول به المقام من بيان كذب الحديث من حيث عمومته من عجائبه
فان خصمه لم يقل بعمومه بل قال بخصوصه بالصالحين من نفس ما نقله من
موعظه الرضا ع اخاه وهو غير مناف لعمومه ذرية فاطمة جميعهم
فان الله سبحانه هو الموفق لمعرفة الحق وهو غفار الذنوب فيفضل على
من لم يعرف الحق من ولدها بالمعرفة قبل الموت ويفقر ذنوب العصاة
منهم بسبب توفيقه لهم للتوبة قبل الموت وعلى ذلك يحمل عموم الحديث
وعموم شاهده فليت شعري لم يخل السني بفضل الله سبحانه على ذرية
سيدة نسوة العالمين وسيدة نسوة الجنة ولو بقى على بعضهم تبعات
الذنوب فهم اولى بالشفاعة من غيرهم وسابعها ان ما زعمه من ان
سارية وغيرها من المحصنات فروجهن لم يحرم الله ذريتهن على النار من
عجائبه فان الخبر قد دل على ان احسان فاطمة هو السبب لذلك في حق
ولدها وسببه معلوم لزيادة رفعة قدرها عند الله على غيرها من المحصنات
فهل ورد في حق غيرها ان الله يرضى لرضاك وينضب لغضبك وغيره
من خصائصها وثامنها ان ما قلناه من ان الشيعة يقولون بان المأمون
سم الرضا ع من عجائبه فان صاحب التذكرة وغيره قد نسب ذلك الى
جماعة من اهل مذهبه ونسبه صاحب الوفيات اليه ومثله صاحب التاريخ

الغري وغيرهم وليس في ذلك منافات فان المامون على ما نقله اهل
 مذهب السني ولخص ذلك السيوطي لم يراعلم وافضل وازهد واتق
 وادين واصالح في العلويين والعباسيين من الرضا لعله خليفة بعده فجعله
 ولي عهده انتهى فلما جعله صار له صيت عند الناس ووجاهة وعظمة
 فخشي المامون من ذهاب السلطنة زمن حيوته منه بشم ذلك ما نقله
 جماعة من اهل المعرفة بالسير منهم صاحب مطالب السؤل الشافعي
 وصاحب الفصول المهمة المالكى من طلب المامون منه المضى الى صلوة
 العيد فابى عليه فاصرو حتم عليه بالصلوة فاجابه الى ذلك فخرج على هيئة
 عظيمة فبعث خاصه المامون اليه لولم ترجمه قبل الوصول الى المصلى
 فخرجت السلطنة من يدك فبعث اليه فرده قبل وصوله الى محل الصلوة
 والناس خلفه يبكون ويمولون ويذكرون الله سبحانه قدام قلوبهم
 بنفس ما هو عليه من الهيئة ومن المعلوم ان الشيعة لم يستدل على امامة
 الرضا وفضله بفعل المامون بل بين تفرد الرضا بالفضل وتقدمه به على
 سائر من في عصره ولذلك لم يقدر احد على معارضة المامون من الخلق
 في جعله ولي عهده لما قاله اهل مذهب السني حسبما نقلنا مختصر عن
 السيوطي فحب الرياسة قد دعى المامون الى ما فعله به ثانيا وتاسعيا
 ان ما نسبته الى الشيعة عن عدم التفرقة بين المشايخ والمناقب من عظيم
 زخارفه فان هذه المصيبة هو المبتلى بها واهل مذهبه من علم ومعد لما عرفته
 من تقديمهم للثلاثة الذين قد عرفت نبذة من مبتدعاتهم ومناكيرهم

الموجبة لتأخيرهم عن سائر الناس وجعلهم مبتدعاتهم مناقبهم وتأخيرهم
أهل الفضل والعلم والزهد والتقى أرباب المناقب العظيمة والمحسنين
الجسيمة حسبما مضى شطر منها فيما سلف وعاشرها أنما ناقش
به من ذكر قول الشاعر في المقام من غريب تجاهله بالجهة التي استشهد
من أجلها بقول الشاعر لما هو ضروري العقول والدين من عدم ثبوت
فضل وغيره اشخص بقول شاعر ما لم يعلم منه ثبوت ذلك بينات
شرعية فامانفس قول الشاعر فليس بدليل فالقصور من نقل قول
الشاعر بيان أن معلومية فضل الشخص ومعرفة وقته وتقدمه به على غيره
لدى الناس عن البيانات الشرعية وصلت إلى حد عرفها حتى من ليس هو
في صدد معرفته ذلك فإن أرباب الشعر هم غالباً نظم الشعر حتى يحصل
لهم الفوز بمال ممدوحهم وغالبهم كذبة في مدحهم وليس لهم دخل في
مسئلة الديانة وبالخصوص من عرف منهم حاله في الفسق والفجور
وشرب الخمر فمن هذه حاله متى قال الشعر صادقاً في قوله علم سامعه
علماً ضرورياً بأن ممدوحه معلوم التقدم بالفضل على سائر من في زمانه
فإن قال قدم مدح به شيء مشترك بينه وبين غيره من الخلق فإن الخلق جميعهم
ولم آدم قيل له يا عجباه من الذهاب إلى هذه الفضيحة فإن الشاعر الذي
قد وصفته بالفسق والفجور قد صدق في قوله متابعاً لما عرفه من
السنن الذي هو معنى قول الرسول ص حيث وصفه بوصفين غالب
الخلق فأندوزهما وهما امام جبريل خدام أبيه يشير بذلك إلى حديث

الثقلين وما بعثناه ولم يقل بانه ابن من جبريل خادم ابيه حتى يشمل ولد
آدم وغيره جميعهم اتساوى بهم وقا جرم في ذلك والوصفان المشار اليهما
مختصان في عصر الرضا به من دون ريب لخبر المسدد وغيره فالشيعي لم
يجعل حجة قوله قول شاعر بل قد عرفت جريان سيرته على ذكر البينات
من آيات الفرقان وسنن سيد بني عدنان وهذه سيرة غيره من اهل مذهبه
فتدبر **وحادي عشرها** ان مازعه من تسميه جبريل خادما
عبارة من لم يعرف قدر الملائكة من عجائبه فان آدم الذي هو مفضل بالنسبة
الى خاتم الرسل ص افضل من الملائكة بنص كتاب الله من حيث انه اعلم
منهم ومن هو معصوم واعلم افضل من معصوم ليس باعلم وفي المقام ادلة
كثيرة دلت على افضلية اهل البيت ورسول الله سبحانه من الملائكة
محررة في محلها وادلة دلت على افضلية اهل البيت من الرسل سوى
خاتمهم منها ما نقل عن البيهقي في صحيحه الذي الفه من السنن الصحيحة
الشهيرة التي وردت في مناقب معاريف الصحابة ومشاهيرهم باسناده
الى النبي ص انه قال من اراد ان ينظر الى آدم في علمه والى نوح في عزمه
والى ابراهيم في حلمه والى موسى في هيئته والى عيسى في زهده فليتنظر
الى علي بن ابي طالب فمن جمع هذه الخصال الحميدة افضل ممن لم يجمعها
من دون ريب والخبر مروى بطرق عديدة عن جماعة من
الصحابة وقد بين طريقه صاحب العقبات قدس سره وثاني
عشرها ان مازعه بانه لم ياخذ عنه احد من اهل العلم شيئا من عظيم

كذبه حتى على اهل مذهبه فاما الشيعة فنقلهم عنه معلوم معروف
 موجود في عمد كتبهم قال صاحب تهذيب التهذيب عن الحاكم عن الرضا
 عليه السلام كان يفتي في مسجد رسول الله ص وهو ابن ثيف وعشرين
 سنة وروى عنه من ائمة الحديث آدم بن ابي آماس ونصر بن علي الجهمي
 ومحمد بن رافع القشيري وغيرهم قال وسامت محمد بن المؤمل بن الحسن بن
 عيسى يقول خرجنا مع امام اهل الحديث ابي بكر بن خزيمة وعديله ابي
 علي الثقفي مع جماعة من مشايخنا كثيرين الى زيارة قبر علي بن موسى
 الرضا بطوس فرأيت من تعظيم ابن خزيمة لتلك البقعة وخضوعه لها
 وتضرعه عندها ما تحيرنا قلت ومن هذه النبذة يعلم اعلمية الرضا من
 اهل عصره وانه اتقى الله من جميعهم ولذلك قصد زيارة قبره مثل امام
 اهل الحديث لدى من تسمى باهل السنة في عصره ابن خزيمة وتعظيمه له
 الى حد تحير غيره منه ونقل ابن حجر في رده وغيره من عمد عن تاريخ
 ينسابور انه لما دخل الرضا ع نيسابور وشق سوقها تعرض له الحافظان
 ابو زرعة ومحمد بن اسلم ومعهما من طلبه العلم والحديث ما ليس يحصى
 عددهم غير الله فنضر حاله ان يريهم وجهه ويروى لهم حديثا عن ابيه
 فاستوقف البغلة وامر غلامه بكف المظلة واقرا عيون الخلق برؤية
 طاعته المباركة والناس بين صارخ وبالك ومتعرج في الترب ومقبل
 لحافر بغلته فنادى اهل العلم ايها الناس انصتوا فانصت الناس واستملي
 منه الحافظان المرقومان فقال حدثني ابي موسى الكاظم عن ابيه جعفر

الصادق عن ابيه محمد الباقر عن ابيه زين العابدين عن ابيه الحسين عن ابيه
علي بن ابي طالب صلى الله عليهم جميعا قال حدثني حبيبي ورقة عيني رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم قال حدثني جبرئيل قال سمعت رب العزة يقول
لا اله الا الله حصني فمن قالها دخل حصني ومن دخل حصني امن من
عذابي ثم ارخى الستر وسار فعد اهل الحبار والدوى الكاتبون في ذلك
اليوم فحدث المذكور فاناف عدهم على عشرين الفا قلت ومن هذه
القضية وحدها يعلم بان الرضا هو اهل علم اهل عصره من حيث شدة تعظيم
الحافظين ومن معهما من اهل العلم بنفس تضرعهما اليه ان يريهما
وجهه ويروى لهم حديثا عن ابيه **قال الشيعي** وكان محمد بن علي
الجواد علي منهاج ابيه في العلم والتقى والجلود والمهمات ابوه الرضا شغف
بحبه المامون لكثرة علمه ودينه ووفور عقله مع صغر سنه وعزمه على
ان يزوجه ابنته ام الفضل مثل ما زوج اياه ابنته ام حبيب فصعب ذلك على
العباسيين واستنكروه خوفا من ان يجعله ولي عهده فيمضي الملك منهم
فكلمه اذ نام اليه بانه صغير السن ليس له علم فقال لهم اني اعرف به منكم
فامتحنوه فحصل رضام بذلك جاء ابن للقاضي يحيى بن اكرم المال الكثير
لوقطعه في مسألة يعجز عنها وعين لذلك مجلس فاحضره المامون فيه
وحضر القاضي وجماعة العباسيين فقال له القاضي اسئلك عن شيء فقال
سل فقال ما تقول في محرم قتل صيدا فقال له قتله في حل او حرم طالما
او جاهلا مبتدئا بقتله طالما من صغار الصيد او كبارها عدا كان الله

محمد بن علي

ام حرا صغيرا كان ام كبيرا من ذوات الطير كان الصيد ام من غيرها فتحير
يحيى بن اكنم وبان العجز في وجهه فالتفت المامون الى قومه وقال لهم
هل عرفتم ما كنتم تشكرون ثم اقبل على امامنا التقي فقال اتخطب قال نعم
فقال اخطب لنفسك خطبة النكاح فخطب وعقد على خمسمائة درهم
حياد مهر فاطمة ع ثم تزوج بها قال السدي ونجيب بن محمد بن علي
كان من اعيان بني هاشم وهو معروف بالجرود والسود فاما ما ذكره فهو
مثل ما قبله فان الرفضة ليس لهم عقل صريح ونقل صحيح فانه ليس فيما
ذكره ثبوت فضيلة لمحمد فكيف بثبوت امامته فان هذه الحكاية التي
حكاه عن يحيى من الكذب الذي ليس يفرح به غير الجاهل ويحى افقه
واعلم وافضل من ان يطالب تمجيز شخص فيسئله عن محرم قتل الصيد
فان صفار طابه العالم يعلمون حكم هذه المسئلة وليست هي من دقيق العلم
وغريبه الذي يختص به المبرزون فيه ثم ان ما ذكره ليس فيه سوى مجرد
تقسيم حال القتاتل ليس فيه بيان حكم ذلك ومجرد التقسيم غير قاض
بمعرفة حكم ما قسمه وانما يدل على علم السائل وحسن مسئلته وليس
كل من سئل احسن ان يجيب ثم انه كان يجب ان يستوفي جميع اقسام المسئلة
فلم يستوف هو جميعها لعدم تعرضه للمتعمد والمخطى وهو احق بالذکر
من العالم والجاهل فان الفرق بالذنب بين المخطى والعامد ثابت باتفاق
الناس وفي لزوم انفديه في الخطا منازعه وكان ينبغي ذكره بصورة علمه
بانه محرم او اناس لصدور المنازعه في ذل اعظم من المنازعه في الجاهل

والصورة انه قتله لصياله عليه اول كونه اضطر الى مخمصة اوة تله بمباضلما
وان لم يجب ذكر جميع اقسام المسئلة فاي حاجة الى ما ذكره وفي هذه
التقسيم ما بين جهل السائل وقد تزه الله من هو امام معصوم عن الجهل
وهو قوله افى حل قتله ام فى حرم فان الحرم القاتل للصيد تجب عليه
الفدية با تفاق المسلمين فى حل قتله ام فى حرم والحرمه تتوكد فى
الحرم القاتل الصيد الحرمى والفدية متحدة فى الحرم والمحل واما قوله
مبتدا او عائدا فالفرق بينهما ضعيف لم يذهب اليه انسان من اهل العلم
واما الجاهير فعلى ان الفدية على كل منهما وقوله سبحانه ومن عاد فينتقم
الله منه فليل فيه من عاد الى ذلك وهو مسلم بعد ما عفى الله عنه فى
الجاهلية وقيل لو كان المقصود عفى الله عن اول مرة لما اوجب عليه فدية
ولم ينتقم منه وقد اوجبها عليه اول مرة وقال لا يذوق وبال امره
فكيف يكون فدية عفى الله وقوله عفى الله محاسن عام والعام المجرد
عن التخصيص ليس يقصده المرة ولو قدر ان المقصود عفى عن اول مرة
ومن عاد العود الى القتل فان انتقام الله غير موجب لذهاب الفدية فان
شدة الذنب غير موجبه لذهاب ما اوجب من الكفارة وقوله ان مهر فاطمة
خمسمائة درهم لم يثبت وانما الثابت ان رسول الله ص لم يصدق امرته
من نسائه وبناته اكثر من خمسمائة درهم اثني عشر اوقية ونش والنش
هو النصف وهو المعروف عن عمر وغيره لكن ام جيبه زوجة بها النجاشي

ثابته بدون هذه انتهى ما يخص من حشوه قلت وفيه من العجائب وجوه
أحدها أن ما زعمه من أن التقى من أعيان بني هاشم من بهتانه اليين
مثل ما سبق منه في حق أبيه ومن تقدمه فانه حسبما نبهنا عليه من السنن
هو امام زمانه ومن تجب طاعته على عامة الخلق وقد نص جماعة من فحول
ارباب العلم من اهل مذهب السني على وفور علمه وعقله وفضله وظهور
برهانه على صغر سنه مثل صاحب الفصول المهمة وصاحب مطالب
السؤل وصاحب التذكرة وغيرهم وقد ذكر المتقدمان ومفتي الحجاز في عصره
ابن حجر الهيتمي وغيرهم بعض ما جرى له مع المأمون على صغره ومخلص
ذلك أنه مر المأمون يوما في طريق خارجا الى الصيد وفيه صبيان يلعبون
ففر الصبيان والتقى في القرب منهم فلم يفر فقال له المأمون لم لم تنصرف
وعمره يومئذ تسع سنين فاجابه بقوله ليس في الطريق ضيق فإوسعه ولم
يصدر مني ذنب فإخاف والظن بك حسن في عدم عقوبة من ليس له جرم
فأعجبه قوله وحسن صورته فسأله عن نسبه فأنسب له فترحم على أبيه ومضى
فأرسل بازيه على صيد فغاب عنه البازي ثم عاد وفي منقاره سمكة صغيرة
وفيه حياة فأخذها وتمجب ثم رجم فرجد التقى مكانه وفر الصبيان فقال
له المأمون ما في يدي فقال له إن الله سبحانه خلق في بحر قدرته من صفار السمك
فيصيد بهضم البازي الملوك فيمتحن بها آل بيت النبوة فقال له أنت ابن الرضا
حقا فأخذه معه وضمه اليه وجعل يعضه ويقره الى الغاية لما ظهر له من
تقدمه على غيره وتفوقه على سائر اهل العلم والفضل والتقى والزهد

والجود وكمال عظامته وظهور برها نه وصمم الما مون على تزويجه با بنته
 ام الفضل فتمه العباسيون من ذلك خوفا من انه يعهد اليه فقال
 لهم انما اخترته لتقدمه على طامة اهل الفضل والعلم والمعرفة والحلم مع
 صغرسنه فنارعهوه في ذلك فقال لهم امتحنوه فانفق نظرم على ان
 يختبره القاضي يحيى بن اكرم فوعده القوم بمال كثير لو قطعه لهم فحضروهم
 والقاضي وخاصة الدولة فسئله القاضي عن مسائل فاجاب عنها باحسن قول
 بلسان طاق ذاق فمجب القوم من فصاحة لسانه وحسن منطقته ونظامه
 فقال الما مون اجدت يا ابا جعفر فان احببت ان تسئل يحيى كما سئلت ولوعن
 مسألة فقال ذلك اليه فقال يحيى يسئل فان كان عندي رد فيها وان لم يكن
 تعلمت منه فقال عليه السلام ما تقول في رجل نظر الى امرئته اول النهار
 بشهوة فكان نظره اليها محرما فلما ارتفع النهار حلت له ووقت الظهر حرمت عليه
 ووقت العصر حلت له ووقت المغرب حرمت عليه ووقت العتمة حلت له
 ونصف الليل حرمت عليه ووقت الفجر حلت له فقيم حرمت عليه
 وفيم حلت له فقال يحيى لست ادرى فان شئت ان تقيسنا فافدنا
 فقال عليه السلام هذه امة ليعض الناس نظر اليها الجنبى اول النهار بشهوة وهو
 محرم عليه فلما ارتفع النهار ابتاعها من ما اسكنها فحلت له ووقت الظهر اعتقها
 فحرمت عليه ووقت العصر تزوجها فحلت له ووقت المغرب ظاهر منها
 فحرمت عليه ووقت العتمة كفر فحلت له ونصف الليل طلقها طائقة فحرمت
 عليه وانجس وجهها فحلت له فاقبل الما مون على اهل بيته وقل لهم اهل

سنة

فيكم من يستحضر ان يحجب عن هذه المسائل فاجا بوجه ذلك فضل الله
بؤتيه من يشاء فقال لهم قد عرفتم ما انكرتموه وتبين الخجل في وجه
القاضي عرف ذلك منه جميع من حضر ثم خطب انفسه فقال الخبر وما نقله
الشيعة عنه في مسألة الصيد لم تره عيني في كتب من تسمى باهل السنة
المبذولة بايدي الناس ووجدته في بعض كتب الشيعة المعروفة وعله
مروى في بعض كتبهم الغير المبذولة فعلم من ذلك ان علم التقى علماء رايها
الهاميا فانه على صغر سنه قد علم ما ليس يعلمه غيره فهو من مصدايق خبر
الثقلين الذي قد دل على اعلمية العترة من غيرهم وعلى وجوب متابعة الغير
لهم ومن هنا تعرف تقدم التقى في العلم والفضل ومعروفية بذلك مثل تقدمه
في الجود والسودد وثانيها ان ما ذم به الرضا قد صدر منه غير مرة
وقد عرفت ظلمه لهم في ذلك وبوتانه عليهم بما وضخناه من ايات الفرقان
المظيم والسنن الصحيحة المطابقة له والنقول الثابتة من طرق اهل
مذهبه وان من زعمهم رفضه هم اهل الحق والاملون به وان اهل مذهب
هم اهل الباطل والمشيرون له وجاهلوه بلباس الحق فصحة النقل والجري
على مقتضى العقل من مختصات اثني عشرية الشيعة دون غيرهم حسبما عرفت
ذلك على التفصيل وغيرهم مثل من تسمى باهل السنة وغيرهم مستندون الى
المفتري من النقل والى ما خالف العقل فتدبر وثالثها ان ما زعمه من كذب
مسألة الصيد من حيث رفعه شأن محي عن طلبة تعجيز شخص في مسألة
صيد المحرم وقتله له من حيث علم صغار اهل الفقه بذلك من عجائبه فانه

لو ينصف لعرف بان يحكى من ادهى اهل العلم في مقام المناظرة فانه قد امتحن
 التقى في مسألة لو لم يكن علمه الهاميا من قبل الله سبحانه لما قدر على بيانها على
 كثرة شقوقها وذلك لجهات منها قلة البلوى بها فهي بعيدة عن ذهن
 الفقيه ومنها صغر سن المسؤول عنها الذي مثله ليس في محل الفتوى بها
 وليس ينبغي مسألة مثله بها ومنها كثرة شقوقها التي يعسر حضورها
 لدى من ليس بمسبوق عن المسئلة بها حتى يجدد النظر فيها ومنها نفس
 هيئة المجلس وهيئته بابه السلطنة وشهرة السائل في العلم فانه قد يعرض
 للمسؤل البهتة فينسى محفظاته لو لم يكن عالما ربا نيا فهذه جميعها مخالفة
 لاسرعه التقى في بيان الشقوق بدون توقف في شئ منها ولذا كانت القاضى
 وخجل وسكت ولم يقل شيئا حيث علم من هذه الخصوصيات ان المسؤول
 علمه خارق العادة وايت شمري ما وجه جزم السنى بكذب هذه القضية بعد
 علمه بخبر الثقلين وغيره **ورابعها** ان مازعمه من ان مجرد التقسيم ليس
 يدل على علم المقسم بحكم كل قسم من عجائبه ما هو معلوم لدى من له ادنا شعور
 ومعرفة ثبوت علم من قسم ذلك باحكام ما قسمه بعد العلم بانه غير مسبوق
 بما قد سئل عنه انه سيسئل عنه بل سئل بفتة فيبين الشقوق ايرى مقصود
 السائل منها حتى يبين له حكمه فحالها تدل على علمه بجميعها ولذلك لما سكت
 القاضى سئله المامون عن بيان حكم كل ما قسم فبين له ذلك من غير توقف
 وتامل فان قال الفخر كل الفخر للسائل حيث سئل عن مثل هذه المسئلة
 الكثيرة الشقوق قيل له لو تنصف اقلت الفخر كل الفخر للمسؤل بها بفتة

المقسم لها سريعا بدون توقف المبين لحكم كل قسم منها فاما السائل فانه قد
نظر في المسئلة قبل ان يسئل عنها وحفظها وخطها لكن بهت من حالة
المسؤل الغير العالم بما يسئل عنه ودفعه سئل عن هذه المسئلة في ذلك المجلس
الذي لم ير مثله وهو على صغر سنه فاخذ يقسم ثم لما سئل عن حكم ما قسمه
جعل يبينه بدون توقف فان قال ليس كل من سئل احسن ان يجيب قيل له
هذه حجة بينه عليك في مسئلة المربة حيث جهلها قاضى الدولة العباسية في
عصره ومن حضر معه من اهل العلم في المجلس وفي مسئلة الصيد حيث
سئل اتقى عن مقصوده منه اى قسم منها فهمت و سكت فسئل المأمون
بعد ذلك فاجابه وخامسها ان مازعه من عدم تعرض التقي لكل
قسم من عجابه فان العالم المسؤل عن مسئلة صاحبة صور مختلفة الحكم
عليه ان بين الصور لمساألة يرى ما مقصوده فان قال له مقصودى بيان
حكم جميع صورها بينها وان عين له بعض صورها بينه له نعم نسخة
كتاب الشيعى التى قد نقل عنها السنن سقيمة والنسخة الصحيحة المطابقة
لما قد نقل عنه الشيعى هذه عبارتها قتله فى حل او حرم عالما جاهلا قتله
عمدا او خطأ حرا كان المحرم ام عبدا صغيرا كان ام كبيرا مبتدئا بالقتل ام
معيدا من الطير كان الصيد ام من غيره من كبارها ام صغارها مصر كان على
ما فعله ام نادما محرما كان بالعمره اذ قتله او بالحج انتهى فهذه العبارة الصحيحة
الجامعة لجميع ما يختلف حكمه ولو من حيث المعصية حسب ما يأتى بيان ذلك
وسانسمها ان مازعه من شهرة المنازعة فى قتل الخطا فيه من الميكر

ما ليس يخفى على اهل المعرفة فان السائل لم يسئل عن المختلف فيه من
 هذه المسائل حتى بين المسؤول ذلك له ولم يقل المسؤول بان الفدية في
 قتل الخطا ثبتت بالفرقان حتى يقال له بل ثبتت بالسنة وايه الفرقان التي
 تعرض لها السني ذات على شيئين ثبوت الفدية والحرمه على المتعمد
 وذلك غير مناف اثبوت الفدية وحدها من السنة على المخطئ فايه قتل
 العمد ليس لها دخل في المقام فالبحث فيها تطويل فيه بدون طائل وكمله من
 مثاها ولذلك وغيره صار مجموع ضحما وسابعا ان مازعه من
 اولوية التمرض لذكر الحرم المتعمد للقتل والحرم المخطئ من الحرم
 العالم والحرم الناسي الى اخره قد عرفت بيانه في النسخة الصحيحة
 المطابقة لما اخذها واثامنها ان مازعه بقوله ويسئل هل قتله لصياله
 عليه من عجايبه فان مذهب الحق المعروف عند الشيعة هو ان قتل مطلق
 المؤذي صال او لم يصل جائز والمشهور عند من تسمى باهل السنة ان
 قتل غير ما كول اللحم سبعا كان او غيره ليس بموجب اشئ بل هو جائز
 شرعا وقد ذهب الى ذلك مالك والشافعي واحمد ولم يخالف غير ابى
 حنيفة في غير قتل الدب وفيه لم يخالف وعلى المسؤول بيان الحق فانه في
 مقام الفتوى فان قال قد روى عن عمر فيمن قتل سبعا وهو محرم فاوجب
 عليه الفدية وعلمه بانه لم يصل عليه قبله هذه الفتوى من عمر لو ثبتت
 فليست بحجة لعدم وجود مستند لها وتاسعها ان مازعه من نسبة
 الحمار الى المقسم من حديث تفرقة بين قتل الحرم الصيد والحرم وبين

قتله في الحل جهل منه بين مناض لما نص هو عليه في المقام من تصريحه
بتو كد الحرمة ومن الضروري ثبوت الفرق بين الحرمة وبين تو كدها
مضافا الى تضاعف الفدية في قتل المحرم الصيد في الحرم على قتله في
الحل ولتنقل ما خص ما قاله التقي ع من الحكم فيما قسمه فان المأمون لما
شاهد سكوت القاضي يحى توجه الى امامه التقي وقال له فان شئت ذكر
الفقه فيما فصلته من الوجوه حتى نعلمه ونستفيد فقال نعم المحرم القاتل للصيد
في الحل وهو من كبار الطيور فعليه شاة ولو قتله في الحرم فعليه شاتان ولو
قتل فرخا في الحل فعليه حمل فند قطع من اللبن وعليه الحمل وقيمة الفرخ لو قتله
في الحرم ولو كان من الوحش فعليه بقرة في الحمار منها وبذنه في النعامة وشاة
في الظبي ويتضاعف ذلك في الحرم هديا بالغ الكعبة ولو قتل المحرم
ما فيه عليه الهدى وكان محرما بالحبج نحره بمنى ولو كان محرما بالعمرة نحره
بمكة وفدية الصيد على العالم والجاهل متساوية وفي العمدة عليه الذنب
وليس في الخطا ثم والكفارة على الحر في ماله وعلى سيد العبد والصغير
ليس عليه كفارة والناهم يزيل ندمه عنه عقوبة القيمة والمضر يستحقها
انتهى وعاشرها ان ما زعمه من عدم ثبوت كون مهر فاطمة خمسمائة
درهم من عجيب تناقضه فانه قد قال صريحاً في العبارة المتصلة بها وهي قوله
وانما الثابت ان رسول الله ص لم يصدق امرته من نسله وبناته اكثر
من خمسمائة درهم وقد ثبت الخبر على وجه القبح ان مهر فاطمة خمسمائة
درهم قل ذلك صاحب المتقى وغيره والخبر الذي اشار اليه السني مروي

سواب

في سنن الترمذي وليس معناه ثبوت أقل من خمسمائة درهم لما قدروى
مسلم في صحيحه عن عائشة من الخبر الذي دل صريحاً على أن النبي ص
أصدق نساءه اثني عشر أوقية ونشأ وهي خمسمائة درهم قال النووي
وغيره لذلك قال أصحابنا باستحباب كون المهر خمسمائة درهم فعلم من خبر
مسلم المقصود من خبر الترمذي نعم في المنتقى أن ما دل على أن مهر فاطمة
أربعمائة وثمانون درهماً أصح مما دل على أنه خمسمائة درهم والمنصف
ينظره إلى خبر مسلم يعلم بأن الخمسمائة هي السنة المطلوبة شرعاً ولذلك
جرى عليها أفضل المسارعين إلى الخبر في نسائه ولم يختار غيرها فعلم
من ذلك أن ما هو أقل منها دونها في الفضل فكيف يختارها لسيدة نسوة
العالمين وسيدة نسوة أهل الجنة وقد ثبت عن أهل البيت أن مهرهم
خمسمائة وأهل البيت أدري بما فيه فتدبر **وحياتي عشرها**
أن ما زعمه من أن تعيين المهر بذلك ليس يدل على فضيلة لتتقى عليه السلام من
عجائبه فانه قد دل على شدة تصلبه في المتابعة للسنة وبيانه للمامون وغيره
بأن الفضل كل الفضل في المتابعة للسنة فإنه المامون باقت ما بلغت من
الشرف فهي دون سيدة نسوة العالمين بدرجات وقد عين لها من المهر
خمسمائة درهم **وثناني عشرها** أن ما ذكره بقوله وإن كانت له
فضائل بدون هذه لم يعلم مقصوده فإن قصد به أن ذلك ليس فضيلة فقد
عرفت كذبه فيه ولو قصد به وجود فضائل له أعلى من هذه فاي منافاة

من فضائله الثابتة فهو جهل منه فان نفس ما نقله عن المأمون من القول
ومن تزويجه بنته دليل على جمعه للفضائل وتفرد به عن اهل زمانه وعدم
وصول احد منهم الى درجته لظهور فضله وبرهانه على الخلق بنفس
ما نقلناه عن المأمون والقاضي يحيى عنه على صغر سنه وبيان بعض
فضائله محل مخصوص قد فصل فيه وحسبه من الفضل انه امام الخلق
وخليفه الحق بمدايه حسبما دل على ذلك خبر العدد قال الشيعي
وكان ولده علي الهادي افضل اهل زمانه علما وورعا وعبادة ويقال له
المسكري فان المتوكل جملته في محل من سامرة يقال له المسكر
فاقام هناك عشرين سنة وتسعة اشهر وانما اشخصه بغضه عليا وبغضه
مقام الهادي بالمدينة وميل الناس اليه فخاف منه فدعى يحيى بن هبيرة
واصره باحضاره فضج اهل المدينة خوف عليه لازومه العبادة واحسانه
اليهم فحلف يحيى لهم انه ليس عليه باس ثم فتش منزله فلم يجد فيه سوى
مصاحف وادعية وكتب العلم فعظم في عينه وتولى خدمته بنفسه
فلما قدم بغداد مضى الى حاكمها اسحق بن ابراهيم الطائي فقال له يا يحيى
ان الرجل ممن ولده رسول الله ص والمتوكل من تعلم فان حرصته عليه قتله
وكان رسول الله ص خصمك يوم القيمة فقال له يحيى والله ما وقعت له
على سوى الخير قال فلما دخلت على المتوكل اخبرته بحسن سيرته وورعه
وزهده فاكرمه ثم مرض المتوكل فنذر ان عوفي تصدق بدراهم كثيرة
فستل اهل الفقه عن ذلك فلم يجد عندهم علما فبعث الى علي الهادي فستله

فقال تصدق بثلاثة وثمانين درهما فسئل عن السبب فقال لقوله تعالى
لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وكانت هذه الجملة فان لاني ص سبعا
وعشرين غزوة وبعث ستا وخمسين سرية قال المسعودي ونمي الى
المتوكل ان في بيت علي الهادي اسلحة من شيعة من اهل قم وانه طازم
على الملك فبعث اليه جماعة من الترك فهجمت عليه في الليل فما وجدت
في منزله شيئا ووجدته في بيت مظلم فمقق تاليا لكتاب الله عليه مدرعة
من صوف وهو جالس على الرمل والحصى متوجها الى الله فحمل على
حافته تلك الى المتوكل وهو في مجلس الشرب والكأس في يده فعضمه
واجاسه الى جانبه وناولته الكأس فقال والله ما خاصر لحي ودمي فاعفني
فاعفاه عنه وقال له اسمعني صوتا فقال كم تركوا من جنات وعيون الى

اخرها فقال انشدني من الشعر فقال

باتوا على قبال الاجبال تحرسهم	غلب الرجال فما غنتم القبال
واستنزلوا بعد عن من معاقلم	واستبدلوا حفر ايا بلئس ما نزلوا
ناذاهم صارخ من بعد دفنهم	اين الاسرة والتيجان والحلل
اين الوجوه الذي كانت منعمه	من دونها تضرب الاستار والكال
فافصح القبر عنهم حين سائلهم	تلك الوجوه عليها الدور ينقل
قد طال ما كلوا دهرها وما شربوا	فاصبحوا بعد طول الاكل قد اكلوا

فبكى المتوكل حتى بلت دموعه لحية قال السني فيقال لم يذكر
منه تحججه صحجة فهو من جنس ما قبله لا ذكر ما على اهل العلم انه باطل

فانه ذكر في الحكاية ان حاكم بغداد كان اسحق بن ابراهيم الطائي وهو
 من جهلم فانه خزاعي معروف هو واهل بيته فانه اسحق بن ابراهيم بن
 الحسين بن مصعب وابن عمه عبدالله بن طاهر بن الحسين بن مصعب
 امير خراسان المعلوم المشهور وابنه محمد بن عبدالله بن طاهر كان نائبا
 على بغداد ايام المتوكل وغيره وهو الذي صلى على احمد بن حنبل لما مات
 واسحق المذکور كان نائبا لهم في امارة المعتصم والواثق وبعض ايام
 المتوكل واما الفتيا التي ذكرها فهي امان الكذب واما من الجهل ممن
 افتى بها لعدم ذهاب احد من اهل العلم من المسلمين الى ذلك لوجوه
 احدها ان قول القائل ان النبي ص سبعا وعشرين غزوة ليس بصحيح
 باتفاق اهل العلم بل اقل من ذلك الثاني ان اية ولقد نصركم الله ذات
 في يوم حنين فيجب ان يكون قبل ذلك ثلث وثمانون وكان بعد حنين
 غزوة الطائف وغزوة تبوك وسرية جرير الى ذي الحليفة وغيرها
 وجرير انما اسلم قبل موت النبي ص بقرب سنة الثالث ان الله لم ينصرهم في
 جميع المغازي لتوليهم يوم احد ويوم مودة لم ينصرهم فان فرض وصول
 المغازي والبعوث الى العدد المزبور فانه سبحانه لم ينصرهم في جميعها
 الرابع على تقدير كون المقصود بالكثيرة ثمانين فحملها في النذر على
 ذلك تحكم من حيث صدقها على ازيد من ذلك من الف والفين الى غيرها
 لكونها عام شامل لمعان عديدة الخامس ان الله تعالى قال من الذي يقرض
 الله قرضا حسنا فيضاعفه له اضعافا كثيرة والله يضاعف الحسنه الى

سبعمانه ضعف بنص الحديث وقد روى انه يضاعفها التي حسنة والقلة
والكثرة امر اضافي قال سبعمانه كم من ثمة قليلة غلبت ثمة كثيرة باذن الله
فالكثرة ههنا تناول معاني كثيرة غير محصورة في عدد ولذلك تنازع
اهل الفقه فيما لو قال له على مال كبير هل يرجع في تفسيره اليه فيفسر بما
يتمول كما قال الشافعي وطائفة من اصحاب احمد او يتعين تفسيره بماله خطر
هو قول ابي حنيفة ومالك وبعض اصحاب احمد فمنهم من قدره بنصاب
السرقه ومنهم من قدره بنصاب الزكاة ومنهم من قدره بالديه واما
المسئلة المذكورة فالوجه فيها الرجوع الى عرف القائل فيحمل مطلق قوله
على اقل معانيه في عرفه خاصة والخليفة لو قال كثيرة في نذر نذره
لم يكن عرفه في ذلك مائة درهم ونحوها بل هو يستقل ذلك بل حمله
على قدر الديه اثني عشرة الف درهم ادلى من حمله على مادونه واللفظة
تحتل اكثر من ذلك لكن ماذا قدر النفس المسلمة شرعا وليس
يكون عوض المسلم غير الكثير واما الحكاية التي نقلها عن المسعودي
فهي منقطعة السند وتاريخه فيه من الكذب ما ليس يحصىه غير افة
فكيف يوثق بها حيثئذ وايس فيها فضيلة سوى ما يوجد في طامة
المسلمين ويوجد فيهم ما هو اعظم منها انتهى ملخصا من حشوه
قلت وفيه وجوه من العجائب احدها ان مازعه من ان اسحق
ليس بطائي مردود عليه اشهادة ابن الجوزي وابن الصباغ المالكي
وغيرهما من معاريف اهل المعرفة بالخبر والسير انه طائي والشيبي

قد مثل ذلك عن السابق من كتابيهما وهما قد رويًا ذلك عن أهل السير
فلو فرض الخطأ في ذلك فهو ليس من الناقل ولو سلمنا الخطأ في ذلك
منه فهو غير مضر وقد يخطأ العالم بما فيه ضرر ديني حسبما صدر ذلك
من عهد أهل مذهبه في التوثيق والضعيف فقد يوثق بعضهم الرجل
في مقام ويعتمد على حديثه وقد يضعفه في مقام ويعرض عن حديثه
والخطأ على فرضه في المقام إنما هو في نفس نسبة الرجل إلى غير قبيلته
والسني لم يقم بينه على نسبته إلى تلك الطائفة بالخصوص بقوله مردود
عليه ونأنيها أن ما زعمه من أن الفتيا المشار إليها منقولة عن الرضا
من عجابه فإن مجرد دعوى ذلك غير موجبة لثبوت صدورها عن
الرضا خاصة فمن روى ذلك وفي أي كتاب رسمت فليكن شعري بينا
هو ينتقد على الشيعي ما نقله ويرميه بالبهتان والضعف وعدم نسبته إلى
ناقل وكتاب بعد علمه بأن ما نقله الشيعي له ما خذ معتمد جعل ينقل بنفسه
بدون زمام وبغير خطام وما المناقاة بين صدور هذه الفتيا عن الرضا صراحة
وعن الهادي لو ثبت ما نسبته السني عن الرضا ونحن لم نثر على صدورها
عن الرضا في شيء من كتب أهل مذهبه وفي شيء من كتب الشيعة
قد برر ونأنيها أن ما زعمه من الترديد بين البهتان نسبة هذه الفتوى
إلى إمام الخلق وبين جملة من عجابه فإن الناقل لها جماعة من عهد المعاريف
من أهل مذهبه منهم السمعاني في السابغ في ترجمته العسكري على
الهادي بن محمد التقي بن علي الرضا وعلمها ابن الجوزي في تذكرته عن أهل

السير وحسب المذهب في معرفته صدق نسبة هذه الفتيا ما قاله الثاني
منهما فإنه نقلها عن أهل العلم بالسير وأما ما زعمه من جهل المفتي فمن
ظلمه فإن الجهل إنما يتصور لو خالفت الفتيا برهانا وحجة شرعية
معلومة ومن المعلوم عدم وجود دليل شرعي بل شبهة دليل تخالف
هذه الفتيا بل من خالفها حسبما تفصل ذلك إنما خالفها بنير برهان من
الله ورجاء بالغيب أما علم السني بالعترة هم أهل العلم بالشريعة وأعلم من
غيرهم بخبر الثقلين وخبر السفينة وغيرهما فالفتي منهم بفتوى لم يعرفها
المسلمون تجب متابعتها عليها فإن معنى أعلم هو العالم بما لم يعلمه غيره
فالحجة لهم بذلك على المسلمين فمن خالف ذلك فهو من تارك سنة خير
الرسول ص ومن المماندين للحق والظالمين لعترة والمذلين لهم بعدم
قبول قولهم والمزين لمن خالفهم بتقديم قولهم على قول العترة وذلك
مشافة لارسول بعديين الهدى ورابعها أن ما زعمه من أن
النبي ص لم يقرب سبع وعشرين غزوة باتفاق أهل العلم بالسير من عجيب
بهتان وشنيعه عليه قال النووي في منهاجه قال ابن سعد وغيره أنها سبع
وعشرون غزوة وفي فتح الباري نقل ذلك عن ابن سعد وعن شيخه
وعن ابن اسحق ومثله نقل ابن هشام في سيرته عن ابن اسحق وعدها
باسمائها ونقل ذلك صاحب الكامل وغيره فمأذرى ما الباعث لاني
الى هذه القرية بعد علمه بأن معارف أهل السير وعمدهم لدى أهل
مذهبه هم النافلون أنها سبع وعشرون غزوة ومن العجب منه عدم تعرضه

لعدد البعوث من حيث ذهاب جماعة من اهل مذهبه الى نقصانها
 عن ست وخمسين سرية وعند بعضهم زيادة على ذلك فان ابن اسحق
 زعمها ستا وثلاثين وبعضهم زعمها ثمانيا واربعين وبعضهم مثل صاحب نظم
 السيرة زعمها سبعين الى غير ذلك فتدبر **وخامسها** ان مازعه من
 نزول ايه ولقد نصركم الله الى يوم حنين دعوى منه لم يات عليها بينه فهي
 مردودة بل هي كذب منه على الله سبحانه قال البخاري في صحيحه باب
 قول الله تعالى ويوم حنين اذا عجزتكم كثرتم ثم روى باسانيده ما صدر
 في يوم حنين من القرعة والكره وهزيمة الكفرة بمعدا وغنيمة
 المسلمين سيدهم ومالههم ومنه يعلم نزول خصوص هذه في ذلك اليوم
 وانفصالها عما قبلها من قوله ولقد نصركم الله وفي الدر المنثور عن البيهقي
 عن الربيع انه قال رجل يوم حنين لن تغلب اليوم من قلة فشق ذلك على
 رسول الله ص فانزل الله تعالى يوم حنين اذا عجزتكم كثرتم وفيه عن
 ابي الشيخ عن محمد بن عبد الله ابن عمير الليثي قال كان مع رسول الله وعد
 اثنى عشر الفا الى قوله وفيها انزل الله ويوم حنين اذا عجزتكم كثرتم فلم
 تقن منكم شيئا وروى السيوطي في كتابه لباب النقول في اسباب النزول
 نزول ايه ويوم حنين اذا عجزتكم كثرتم الى اخرها في يوم حنين عن
 البيهقي عن الربيع ولم يترض لما قبلها من ايه ولقد نصركم الله
وسادسها انالوفر ضائبوت نزول ولقد نصركم الله في يوم حنين
 فلا يسجد به نفع المدم حجيته على خصمه فانه من باب الشهادة لا من باب

قل هو ليس بحجة من حيث مخالفته لما ثبت عن العترة من أن المغازي
والبعوث ثاث وثمانون وعلى تقدير نزولها يوم حنين يلزم الزيادة على
ذلك من حيث صدور بعض المغازي والبعوث بعد ذلك على تقدير كون
المقصود بآية ولقد نصركم الله الخبر عن الماضي فاما على تقدير كون المقصود
من التعبير بالماضي من حيث تحقق صدور الخبر به ولو في المستقبل مثل
قوله سبحانه ونفخ في الصور فليس كونها جميعا ثلاثا وثمانين بنافي نزول
ولقد نصركم الله في يوم حنين على ما قررناه والغريب العجيب منه حيث
زعم امتناع نزولها يوم حنين بعد علمه بصحة الخبر بالماضي عن الشيء
الحقق الوقوع وهو في لسان العرب مشهور معلوم ونطبق به الفرقان
في مقامات عديدة منه ماسر ومثله قوله سبحانه وقال الذين في النار
خزنة جهنم الى اخره الى غيره وسابعتها انما زعمه من ان جرير
بن عبد الله اسلم قبل موت النبي ص بخمسة من عجيب بهتانه لعدم
الثمرة له به فان حافظهم المغربي قد جزم بانه اسلم قبل موت النبي باربعةين
يوما وغلطه خاتمة حفاظهم في اصابته ثم نقل عن بعضهم انه اسلم في شهر
رمضان سنة عشر وتنظر فيه فيكون ذلك قبل موته ص عليه بسة
اشهر اما بزيادة ايام واما بنقصان ايام وبين وجه النظر في ذلك من حيث
ثبوت نقل جرير عن النبي ص ان اخاكم النجاشي قد مات الخبر ونقل
في موته عن طب وجماعة انه في رجب سنة تسع ونقل عن غيره انه قبل

على قول طاب قبل موت النبي ص بسنة وما يقرب من سبعة أشهر
على جهة اليقين ويحتمل الزيادة بأيام وعلى قول من قال انه قبل الفتح فوته
قبل موته ص بسنتين وخمسة أشهر ويجوز الزيادة عليها فإزعمه السني
غير مطابق لما نقله أهل مذهبه في المقام وثأمنها ان مازعه من عدم
ثبوت النصر في المغازي والبعوث جميعها من عجيب بهتانه فاما في احد
فقد روى البخاري وغيره تحقق النصر للمسلمين على الكافرين والظفر
لهم عليهم حتى فر الكفرة وجعل المسلمون يتهبون ما لهم ولما عصي الذين
جعلهم الرسول ص تحت طاعة عبد الله بن جبير فاصرم بالمقام هناك
وعدم الحركة منه ففارقوه مسرعين الى الغنائم ولم يبق معه سوى نفر
قليل فاتهم عدوم من خلفهم فهرب المسلمون وجري ماجرى وثبت
من ثبت من العترة فقتل صناديد القوم ثم كر المنزومون فآله سبحانه قد
نصرهم وما صدر انما صدر بعد نصره بسبب معصية بعض المسلمين طالبي
حطام الدنيا وامام سريته موته فانه ولو قتل عمدة سادته السرية فيها
جعفر وصاحبه رضي الله عنهم لكن بعد شهادتهم ظفر المسلمون بالروم
روى ذلك البخاري وغيره وهو لم يتعرض لغير هاتين فيينا كذبه
فيهما ويعلم من عدم تعرضه لغيرهما تصديقه بالظفر فيما بقي وتأسسها
ان مازعه من عدم وجود دليل يعين العدد المشار اليه في المقام من مجانبه
لما هو معلوم من ان مصاديق العام كثيرة وحمله على بعضها الممين يفتقر
الى دليل وبعد ثبوت استعماله في خصوص عدد معين في مقام من

المقامات شرعا يلزم حملها على ذلك بما لذلك فان باقى معانيه لم يستعمل فيها
بالخصوص وما زعمه السنى انما يأتى فى العام الذى لم يستعمل فى معنى معين
فى مقام من المقامات وعاشرها ان ما قلناه من مضاعفة الحسنه الى
سبعمائه ضعف ايسر له دخل فى مقام البحث فان الخصم لم يثبت تفضل الله
سبعائه بذلك وباضعافه على المقرض قرضا حسنا ومن المعلوم صدق
كثيرة على ذلك وما فرقه وما دونه لكن حملها على ما استعمل فيه كثيرة باقل
من ذلك على سبيل التعيين وهو ثلث وثمانون هو المتعين فانه القدر المتيقن
من استعمال هذه الكلمة فى هذين العددين بالخصوص وما يزيد عليه
وهو العدد الثانى مشكوك فيه ومثله استعمال كثرة فى اثنى عشرة الفا
حسبا ورد ذلك فى تفسيره اذ عجبتمكم كثر تكمل ما بيناه من ان القدر
المتيقن هو اقل عدد استعملت فيه الكلمة بالخصوص وايسر يتانى
ما بيناه ما قلناه من ان القلة والكثرة اضافيتان فان المقام مقام النظر الى
الكثرة فى حد نفسها ومعانيها كثيرة وقد اطلقت شرعا على كم معنى
معين العدد بالخصوص فيحمل لفظها على اقلها حين يطابق من باب القدر
المتيقن وحادي عشرها ان ما زعمه من منازعه فقهاءهم فى
قول القائل له على مال كثير من عجائبه لعدم ركونهم فى ذلك الى
دليل بل قال بقول ودائله عليه القياس الباطل فاقى مدخله بقول من
يعترف بان لغيره عليه مالا كثير انصباب السرقة ونصباب الزكاة والدية
وما المناسبه بين المقيس والمقيس عليه فان لكل من هذه شيئا معينا معلوما

شرعا غير سبب غيره وهذه جميعها لدى المئصف من نفسه قول بغير علم
من دون ريب و **ثاني عشرها** ان مازعه من ارجحية تحمل ذلك
على صرف الناذر والمقر من عجائبه فان الله سبحانه قد ساوى في دينه
بين عباده العظيم منهم والحقير والشريف والدني وذى الثروة والفقير في
مثل نصاب السرقة والزكوة والديات والقصاص وغير ذلك ولم يجمل
لشرف والعظم الثروة والرياسة في ذلك مدخلية فن ان زعم السني
مازعه وبأى جهة رجحه ولو نظمنا النظر عن ذلك فالحمل على المعنى العرفي
وغيره موقوف على تعدد الحمل على المعنى الشرعى فالألفرض وجود
معنى شرعى للكلمة بمعنى استعمالها فيه شرعا بالخصوص من بين مطلق
معانيها حملت عليه من دون ريب وعلى فرض تعدد استعمالها فى معان
مختلفة خاصة حملت على القدر المتيقن منها حسب ما فعله امام الخلق فى المقام
ثم صرف الناذر والمقر انما يثبت ويجوز الحمل عليه ويلزم به لو ثبت استعماله
لكلمة خاصة فى معنى معين من معانيها فالألفرض ان ذلك فى علم من
استعمالها متابفة العرف فى ذلك فىلزم حينئذ حملها على القدر المتيقن
منها الذى علم وهذه المقدمة مفقودة فى المقام لعدم ثبوت استعمال
الناذر لهذه الكلمة فى معنى خاص من معانيها بل هو غير متصور لها فى
معنى حينئذ لمسلته من اهل العلم عن معناها فسلته منهم دليل على عدم
وجود عرف له فعلم جهل السني فى مورد حمل الكلمة على عرف الخلق
بها وفساد ما رجحه من هذه الجهة و **ثالث عشرها** ان مازعه

من ان الحكاية المنقولة عن المسمودي ليس لها سند غش عجيب منه
 للنفلة فان محضت السند غير موجب لو هن السند فان الكثير من
 المطالب لشدة ثبوتها ومعروفيتها غير مفتقرة الى سند ولذلك ذكر هذه
 الحكاية صاحب الوفيات القاضي ابن خالكان فيها على سبيل الجزم ولم
 يسندها ولم يحلها الى ناقل وكتاب فيعلم من ذلك ثبوتها لدى اهل
 المعرفة بالمنقول **ورابع عشرها** ان مازعمة من وجود الكذب
 الذي ليس بحصيه غير الله في كتاب المسمودي من غريب البهتان وشنيعه
 عليه لما هو ضروري حسي من ان كتاب المسمودي وسائر الكتب
 مثله اول وله اخر كلماته وحروفه معلومة يقدر على عدّها وضبتها من
 يتلوها ومن يسمعهما فلو فرض ان حروفه باجمها كذب لقدرت اليه وسامعه
 على عدّها وعدّ غيره من الكتب وما هذه حاله هل يتصور عدم احاطة
 غير الله سبحانه بكذبه فانظر الى شدة تحامله الى هذه الدرجة التي لزمته
 هذه القرية الشنيعة منها **وخامس عشرها** ان مازعمة من
 معروفية كتاب المسمودي بالكذب بهتان منه وظلم ليس يخفى على من
 نظر الى كتب اهل مذهب التي قد صنعت متأخرة عن كتاب المسمودي
 فانه يجدها مشحونة بالنقل عنه واهلها متلقون لما فيه بالقبول وقد وصفه
 المشاهير من اهل مذهب السني بالجميل مثل السبكي في طبقاته وغيره
وسادس عشرها ان مازعمة من عدم وجود فضيلة الهادي فيها
 من عجيب الجهل بل العناد فانها قد دلت على ان عليا الهادي معروف بانه

امام عصره حتى عند الجبارة من بنى العباس مثل المتوكل وغيره وهم في
خوف وحذر منه ولذلك بمجرد ما نعى اليه بان في بيته اسلحة وهو عازم
على الخروج ارسل اليه في الليل بفته جماعة فوجدوه حسب ما مضى نقله
ومن المعلوم ان مقصود المتوكل بقوله اسمعنى صوتا توهينه بذلك ليرى
الحاضرين وغيرهم انه يفتنى فتذهب عظمتهم من القلوب فوعظهم بما
سمعت واهذه الحكاية تنمى قد نقلها المسمودي ونقلها عنه صاحب التذكرة
وغيره وهى مسألة خلق آدم على نينا والى عليه ص فلم يكن عند علمائهم
علم بذلك فسئل الهادى فاجاب بان جبرئيل نزل بياقوته من الجنة فخلق
بها آدم وبين بسبب ذلك معنى حرم مكة بقوله فتناثر الشعر منه فحيث
بالغ نوره صار حرما روى ذلك عن ابيه عن جده الى اخر سلسلتهم الشريفة
ومما نقلناه ثبت اعلميته من اهل زمانه **قال الشيعى** وكان ولده
الحسن العسكري افضل اهل زمانه فى العلم والزهد والعبادة والفضل
وروى عنه الامام الكبير **قال السنى** ما قاله هنا مثل قوله فيمن
قبله من الدعاوى الكاذبة فان اهل العلم بالمنقول الذين هم فى زمان
العسكري وقربا منه ليس لهم حديث عنه مثل البخارى ومسلم
والسجستاني والترمذى والفسائى وابن ماجه وهم يروون عن الوفاء من
اهل الحديث انتهى ملخصا من حشوه قلت وفيه وجوه من المجائب
احدها ما زعمه من عدم نقل من عدم عنه فانه غش منه لقفلة فان
الخصم لم يقل بان المشار اليهم ممن نقل عنه بل قال روى الامامة عنه الكبير

قال في التذكرة في وصفه وكان عالماً ثقة روى الحديث عن أبيه عن جده
ومن جملة مسانيد حديث في الخمر عن بزذ كره جدى في كتابه المسمى
بـتحریم الخمر ونقلته من خطه ثم سرد السند الى قوله سمعت احمد بن عبد الله
السديمي يقول اشهد بالله لقد سمعت الحسن بن علي العسكري يقول
اشهد بالله لقد سمعت ابي علي بن محمد يقول الى تمام سلسلته الشريفة
الى جدم لرسول ص الى ان ينتهي السند الى الاصح انه قال لقد سمعت
الله يقول شارب الخمر كما بد الوثن قال جدى بعد نقله له قال فضل بن دكين
انه حديث ثابت الصحة رويته المترة الطيبة الطاهرة قلت ويعلم
من قول عبد الرحمن بن الجوزي ومن مسانيد وجود مساند عديدة له
معروفة عند اهل العلم بالحديث وقال ناصر السني صاحب التحفة
عبد العزيز الدهلوي فيها ما ترجمته بالعربي روى اهل السنة الكثير في
التفسير عن العسكري وسلفه الماضين كما هي مبسوطه في الدر المنثور
وفي تفسير الشاهي مجموعة ومضبوطه وروى عن أبيه الشاه ولي الله
عن كتابه المسمى بالفضل المبين حديثاً عن ثقاتهم وحفاظهم المثني عليهم
لديهم بالجميل تنتهي سلسلته الى قوله حدثنا محمد المحجوب امام عصره
حدثنا الحسن بن علي عن أبيه عن جده الى تمام السلسلة الشريفة ومن
هذه النبذة علم غش السني وبهتانها وتأنيها ملازمه من التكذيب بانه
افضل اهل زمانه فانك قد عرفت ملازمه من هذه الطامة وهو التكذيب
بمثل خبر النقاين وخبر السفينة وخبر العبد وما بمنها وبالثبا

سنة
١٢٠٠

انما لو قطعنا النظر عن السنن فقد شهد له بأنه امام اهل عصره مثل صاحب الفصول المهمة وغيره من معاريف اهل العلم بالرجال والسنن والمنقول فانه من جملة وصفه له قوله فيه شيخ وقته غير منازع وسيد اهل عصره وامام اهل زمانه فان كانت افضل اهل عصره قصيدة فهو بيت القصيدة ويدل على ذلك ما نقله هو ومفتى الحجاز في عصره احمد ابن حنبل الهيثمي وغيرهما من معاريف اهل السنن بعلم المنقول من الفضيلة التي قد تضمنت عدة فضائل ودلت على انه من الذين قال الله سبحانه فيهم وكل شيء احصينا في امام مبين ومختصر هاته اجذب الناس فامر السلطان العباسي الناس بالخروج الى البر يستسقون فمضى الخلق ثلثة ايام يستسقون فلم يستجب دعائهم والحسن العسكري يومئذ محبوب فخرج النصارى بعد ذلك ومعهم جاثليق يستسقون فديده فنزل المطر وفي اليوم الثاني جرى مثل ذلك فارتاب الضعفة وصبا بعضهم الى ملة النصارى فارسل العباسي الى امام الخلق الحسن العسكري فاخرجه من الحبس وقال له ادرك امه تجدك فامر ع بان يخرج النصارى في اليوم الثالث على عاداتهم فاخرجهم السلطان ومعه امام الزمان وجماعته من المسلمين فاستسقى النصارى ومسيديه ذلك لجاثليق فأتى الغيم ونزل المطر فامر الحسن ع بالقبض على يد ذلك الجاثليق وباخذ ما فيه من فخره فيهما عظم فاخذوه وانه بخرقه وقال له استسقى فديده ودعا فذهب الغيم وطلعت الشمس فبان الحق وزهق الباطل وسر المسلمون بذلك وعاد من

صبا الى دين النصارى الى الدين الخفيف فستل عن العظم ع فقال هو
 عظم نبي اثريه الجماعة في قبره ومتى ماظهر عظم النبي نزل المطر فجربوه
 فوجدوه على ما قال وفي هذه المتقبة جهات من علم النبوة { منها } علمه
 عليه السلام بان الباءث لنزول المطر هو ما في يد ذلك الرجل المعين دون
 غيره من الرهبان { ومنها } علمه بان ذلك العظم عظم نبي { ومنها } علمه
 بان خاصية عظم النبي ذلك تدبر **قال الشيعي** وولده امام الخلق
 سيدنا المهدي محمد ع **قال السني** فيقال قدمضي عليه اكثر من
 اربعمائة وخمسين سنة وهم يدعون الله في ظهوره فلم يظهر وعمر رجل
 من المسلمين هذه المدة يعرف كذبه بالمادة المطردة في امه محمد ص
 فام يعرف احد ولد بعد مجيئ دين خير الرسل عاش مائة وعشرين سنة
 وقد ثبت صحبها ان النبي ص قال في آخر عمره ان يعيش من ولد في تلك
 الالة اكثر من مائة سنة نقلناه بالمعنى ثم اعمار خير امه من الستين
 الى السبعين واحتجاجهم بحياة الخضر باطل على باطل فمن يسلم لهم
 بقاءه وعلى تقديره فهو ليس من خير امه انتهى ما خصا من تكريره
 وحشوه قلت وفيه وجوه من العجائب احلها ما زعمه من عدم
 استجابة دعائهم في ظهوره هذه المدة فانه من عجيب مكره لان الله
 سبحانه قد طلب من عباده دعائه وسأه في فرقائه العظيم عبادة وتوعد
 المتكبر عنها دخول جهنم فيجب على كل مسلم دعائه فانه عبادة واي
 عبادة وليس يجب على الله سبحانه اجابة دعائهم بل هو يجب دعائهم

لوعلم فيه مصلحة وعدم وجود مفسدة ولما لم يجب دعائهم علمنا بان في ذلك مصلحة وليس يلزم من عدم اجابته تركهم لهذه العبادة العظيمة وهذه الحال في دعائهم غير هذه المسئلة من مسائل الدين والدنياء انه على العبد التضرع الى الله سبحانه في قضاها وليس على الرحمن الرحيم قضاها بالعلم بما هو خير امباده فيفعله بهم ولوعلم غير الخير لم يفعله ولم يستجب دعائهم وثانيها ما زعمه من تكذيب العادة بطول عمر رجل من المسلمين الى هذه الدرجة فانه من عجائبه اما علم بان الله سبحانه خرق العادة اما درى ما لزمه من هذه الدعوى الباطلة وهو رد السنة المشهورة المعروفة لدى اهل قبيله ومذهبه التي دلت على ظهور المهدي فانه قد مضى النقل عن معارفهم في ثبوت تولده وعن جماعته منهم ثبوت غيبته فليس في الحقيقة بد من ظهوره بعد غيبته لعدم وجود ما يدل على موته فيلزم من ذلك بقاءه وحياته الى وقت الظهور وثالثها انما لقطنا النظر عن هذه الجهة من الدليل فقد روى جماعة من معارفهم من المهرة في علم المنقول ما دل على ان ائمة الخلق بعد الرسول الصادق المصدق اثني عشرة على حسب ما تقوله الشيعة وان ثاني عشرهم له غيبتان فمن روى ذلك حافظهم المعروف ابن ابى الفوارس في اربعينه على ما نقل عنه الثقات فانه روى ذلك باسناد رجاله ثقات عن الرضا عن ابيه عن نص فيه على ائمة الهدى بعد خير الرسل اثني عشرة اما ما بنص النبي ص وبين لكل فرد فرد منهم من على الى المهدي خاصية وفائدة في يوم القيمة وهو

خبر شريث طويل { ومنهم } موفق بن احمد المكي فانه روى ذلك
 في مناقبه باسناده عن ابي سليمان وهو الذي روى عن رسول الله ص
 عن رسول الله في خبر طويل وعندهم على حسب ما رويته الشيعة
 { ومنهم } شيخ الاسلام ابراهيم بن محمد الحويني في مناقبه ممن روى ذلك
 شهاب الدين بن عمر الهندي في مناقبه عن النبي ص انه قال من ولد
 الحسين بن علي عليه السلام ائمة تسعة تاسمهم قائمهم وروي فيه عن جابر
 بن عبدالله انه قال دخلت على فاطمة بنت رسول الله ص ولديها لوح فيه
 ذكر ائمة الخلق من ولدها فعددتهم فوجدتهم احدى عشرة اماما آخرهم
 القائم عليه السلام { ومن روى } ذلك عبدالله بن احمد المعروف بابن
 الخشاب في كتابه الذي وضعه لبيان تاريخ تولد ائمة اهل البيت فانه
 روى فيه باسناده الى الرضا عليه السلام انه قال خلف الصالح المهدي
 صاحب الزمان هو ابن ابي محمد الحسن بن علي العسكري عليهم السلام
 وقريبا منه روى عن الصادق عليه السلام { ومن روى } ذلك عن
 الحسن العسكري عليه السلام نور الدين علي بن محمد المكي المالكي المعروف
 بابن الصباغ بطريقين انه قال ان خلف من بعده ابنته الحجة محمد
 المهدي { ومن } روى ذلك حافظهم الكنجي في البيان وطبق ما ثبت من
 السنن الموجودة في صحاحهم في حق المهدي على ما نقوله اثني عشرية الشيعة
 في حق المهدي وآبائه وذكر غيبته في حديث طويل قد استند الى جابر بن
 عبدالله عن النبي ص وقال في آخره ان شيعته المنتقمون به مشاء انتفاع الخلق

بالشمس حين يظلم السحاب وروى الحريني ابراهيم بن محمد شيخ
 الاسلام في مناقبه باسناده عن الرضا انه سئل عن قائمهم اهل البيت فقال هو
 الرابع من ولدي وهو الذي يشك الناس في تولده وهو صاحب الغيبة قبل
 خروجه وروى { باسناده } انه عليه السلام قال لدعبل الشاعر ان امام
 الخلق بعده ابنه محمد ومن بعده ابنه علي ومن بعده ولده الحسن وبعده ولده
 الحجة القائم المنتظر في غيبته المطاع في ظهوره وروى موفق بن
 احمد المكي الحنفي في مناقبه عن سامان الحمدي حديثا عن النبي ص فيه
 قوله للحسين انت امام ابن امام اخو امام ابوائمه تسعة تاسعهم قائمهم
 { ومن } روى ذلك الشيخ اسعد بن ابراهيم بن حسن بن علي الحنبلي في
 اربعينه باسناده عن محمد النوفلي قال اخبرني ابي عن الرضا وكان خادما
 الرضا عليه السلام قال اخبرني ابي الكاظم الى تمام سلسلتهم الشريفة الى
 اخر ما نقله محمد بن ابي الفوارس في اربعينه و { ممن } روى ذلك حافظهم
 محمد بن محمد البخاري الحنفي المعروف بخواجه يارساني كتابه فصل الخطاب
 بعدما ذكر تولده عن السيدة حكيمه انها قالت دخلت بعد ذلك على
 ابي محمد الحسن فقلت له اين سيدنا ومنتظرنا فقال اودعته الذي اودعته ام
 موسى موسى عنده وروى غيرهم من معارف اهل السنة بمعنى ذلك
 وحسب النصف طالب الحق ما نقلناه باختصارهنا من السنة فانه
 ولو وجد ضعف في بعض طرقه لكن بعضها صحيحة ثابتة ويشهد
 لصحتها جميعها خبر الثقلين وما هو بمعناه فان قيل ما وجه ذهاب من

خواجه يارساني

تسمى بأهل السنة إلى ما خالف هذه السنن لو فرض صحتها فإنه من
 البعيد إلى الغاية مخالفة جمهور المسلمين للحق عن علم ومحمد فيعلم من
 ذلك عدم ثبوت صحة هذه السنن لدى جميعهم قلنا قد عرفت من
 بعض المقدمات في صدر الكتاب ومما بعد ذلك مخالفاً لهم لتصوص
 الثمران العظيم والسنن المملوكة الصحة لدى جميعهم بل قد عرفت
 ناس من مذهبهم على عشر مخالفاً للشريعة مملوكة مخالفة لها لديهم
 وليس حالهم بأعظم من حال غالب الخلق في عدم المتابعة للرسول بعد
 علمهم بصدقهم بمشاهدة المعجز التي صدرت على أيديهم ومن تدبر
 في ذلك علم يقيناً بأن من تسمى بأهل السنة مخالفاً لقول لما قد علموه
 صحاح من السنة عن علم ومحمد وقديين تولده وعين من ناب عنه في غيبته
 الصغرى نصر بن علي الجهضمي البصري الذي قدم مدحه الخطيب في تاريخه
 وعظمه إلى الغاية وقال حافظهم الكنجي في مناقبه هو شيخ إمامي أهل
 الحديث البغاري ومسلم حيث قال بعد بيان أنه ولد الحسن العسكري
 وغير ذلك مما دل على عظم قدرة الله سبحانه في تولده وحفظه وعدم قدرة
 الظلمة على اذيتهم ثم قال والقائم باب عثمان بن سعيد ومن بعده ابنه محمد
 بن عثمان ومن بعده الحسين بن روح ومن بعده علي السمرى ومن بعده
 انسد الباب انتهى ورابعها ما زعمه من عدم وجود من عرف أنه ولد
 في خیرامه وقد عاش مائة وعشرين سنة فإنه من عجيب بستانه لما هو
 مملوم من في صحف أهل مذهبه من تعمير عدة رجال معارف من

مستطاب
 بن خزيمة

از باب الحديث من اهل مذهبه الى مائة وعشرين سنة وما يزيد عليها
منهم ما في تذكرة الذهبي وغيره فانه قد نص على جملة منهم فيها مثل غيره
مثل ابي عمر حافظهم المعروف بعلام تغلب عبد الواحد بن ابي هاشم فقد ذكر
انه ولد سنة احدى وستين ومائة ومات سنة خمس واربعين وثلاث مائة
فيصير عمره مائة وثلثين وثمانين سنة ومثل حافظهم المعروف خشمه بن
سليمان فانه قال بان اصح القواين في تولده سنة مائتين وخمس وقد قال
بانه مات باتفاق سنة ثمانمائة وثلاث واربعين فيصير عمره مائة وثمانين
وثلاثين سنة ومثل حافظهم المعروف محمد بن حبان فانه قد ذكره
الذهبي بانه مات سنة اربع وخمسين وثمانمائة وهو في عشر المائتين
يعني في العشر التي باقها يتم عمره مائتين فنحن نقرض انه عمر
احدى وتسعين ومائة فانه اقل ما يصدق انه في عشر المائتين فتأمل
ومثل {شيخ} المقرن باصطخزا بن العباس الحسن بن سعيد المطوعي
فانه نص على موته عن مائة وستين سنة {ومثل} حافظهم المعروف
عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي الوشاطي فانه نص على انه قتل سنة
ثلثين واربعين وخمسمائة وعلى ان مولده سنة ست واربع مائة فيصير
عمره مائة وستين وثلثين سنة وذكر خاتمة حفاظهم في التقريب سليم
بن جابر الحمصي من الطبقة الثالثة يعني الوسطى من طبقة التابعين
عاش مائة وثلثين سنة ومعروف بن عبد الله الديلمي من الخامسة
عاش مائة وثلثين سنة وفي متنبه كنز العمال روي حديثا عن

المجالس المكية وفي سنده سالم بن عبد الله بن سالم قال فيه وعاش مائة
وثلاثين سنة فهذه نبذة من صنف خاص من ارباب العلم من خصوص
من تسمى باهل السنة قد تجاوز عمرهم المائة والعشرين سنة ونحن
لم نستوفهم واما من عمر من هذه الطائفة مائة وعشرين فجماعة
تعرض لنبذة منهم فمنهم من ذكره الذهبي في طبقاته وغيره مثل (المروزي)
بن سويد فانه عاش مائة وعشرين سنة وهو من ثاني طبقة التابعين
ومنهم من نص عليه صاحب التقريب وغيره فقيه اسحق المعروف بابي
عمر والشيباني من الثامنة عاش مائة وعشرين وفيه سلمة بن
الفضل قال البخاري مات بعد السبعين ومائة قال ابن سعد سلمة بن
الفضل عاش مائة وعشرين سنة وفيه الحسن بن عرفة من العاشرة
وفي التمهيد عاش الحسن بن عرفة مائة وعشرين سنة وفي منتخب
كنز العمال حديث عن المجالس المكية في سنده محمد بن سعيد
الزنجاني قال وعاش مائة وعشرين سنة فعمر من عرفت من هذه
النبذة القليلة من صنف المحدثين دون غيرهم من اصناف ارباب العلوم
والصناعات والمتاجر وغيرهم من الناس فان فيهم من وصل الى ما بيناه
من العمر اضعاضا مضاعفة فعلام شدة جرثة السني على البهتان وليست
هذه باول فريضة شنيعة عليه بل قد جرت عادة على البهتان حسبا
مضى بيان ذلك في المباحث المتقدمة ويأتي بيان زيادة عليه في المباحث
المتأخرة بتوفيق الله سبحانه وخامسها مازعه من ورود الحديث

الثالثة صحته على عدم تجاوز عمر بشر من خير امه عن مائة سنة
فانه من عجيب غشه من حيث علمه بعدم حجيته على خصمه فانه مما
قد تفرد اهل مذهبه بنقله ولو فرضنا صحته وصدوره فهو محمول
على خصوص من ولد في تلك الليلة بانه ان بقي حيا زيادة على مائة سنة
حسبما حمله الجمهور من اهل مذهبه على ذلك نقله عنهم النووي في
منهاجه في مقام بيانه للحديث المشار اليه والقريضة على ذلك ما نقلناه
في الوجه السابق من زيادة عمر جماعة متأخرين عن ذلك القرن على المائة
ومن هو مثلهم من سائر طبقات الناس وما لم نقله سابقا ممن تجاوز
المائة ولم يصل في تجاوزه الى العشرين مثل محمد بن اسحق الضبي فانه
عمر مائة واربع سنين ومثله المصمري بن هبة الله واحمد بن محمد الخليلي عمر
مائة سنة وسنة فوقها وعبد الله بن مرزوق عمر مائة سنة وست عشر سنة
والسافي عمر مائة سنة وست سنين وعمر بن علي بن احمد عمر مائة سنة
وستين واسماعيل القاضي عمر مائة سنة وثلاث سنين ومثله البغوي
واحمد بن اسحق عمر مائة واثنى عشر سنة وعبد الملك بن عمير عمر ازيد
من مائة سنة نقلنا هذه عن طبقات الذهبي وفي تهذيب التهذيب قال
احمد بن القاسم ابن نصر حدثنا محمد بن سليمان سنة اربعين ومائتين ثم
قال قال له ابي كم لك قال مائة وثلاث عشرة ثم نقل قواين في سنة موته سنة
ست واربعين وسنة خمس واربعين فعمره مائة وعشرون سنة ينقص
منها مائة واما سفيان وعصام بن بشير الكوفي الحارثي قال البخاري

وصل عمره مائة سنة وعشرين سنين وقال ابن حبان تجاوز المائة وعشرين
سنين وعطيه بن قيس الحمصي قال سمعت بن عطية مات ابي سنة احدى
وعشرين ومائة وله مائة سنة واربع سنين وعبد الله بن معوية بن موسى
الحمصي البصري قال الحسن بن احمد بن الهيث كان لعبد الله الحمصي ما يزيد
على مائة وعشرين سنين فبنى في جارية تزوجها فافتضها قال موسى
ابن هرون مات بالبصرة سنة ثلث واربعين ومائتين واسحق بن
شاهين جاوز المائة ومثله محمد بن زياد البصري جاوزها انتهى ما
نقلناه عن التهذيب وفي غير صنف المحدثين اضعاف ما نقلناه وغيره
مما لم نقله فهذه تشهد بصحة حمل الخبر على من ولد في تلك الليلة ووجوبه
وسان سها ما نسبته الى الشيعة من انهم يستدلون بوجود
الخضر على وجود المهدي فانه من عجيب كذبه فهذه كتبهم موجودة
بايدي الناس تنادي بانه موجود لما ثبت من السنن الصحيحة على وجوده
وطول غيبته من طرقهم ومن طرق اهل مذهبه ثم قد يقربون وجوده
الى قلوب وعقول بعض القاصرين عن معرفة قدرة رب العالمين ببيان
ان الخضر موجود فاما اهل المعرفة بقدرته الله فهم عالمون بان الله على
كل شيء قدير فان ثبت لديهم على وجه الصحة اطالة الله سبحانه عمر
رجل بالوف سنين في زمن قد جرت العادة فيه للناس على عمر سبعين
سنة والقليل منهم يصل اليها وتجاوزها الى دون المائتين يصدقون
بذلك ويعتقدون به بهاتين المقدمتين اعلم بان الله قادر على ذلك وبورود

السنة الصحيحة بطول عمر المهدي حتى ينزل عيسى ويصلي خلفه
وسابغها مازعه من ان وجود الخضر باطل فانه من عظيم جرثوته
على البهتان فقد نقل النووي في تهذيبه ومنهاجه عن جمهور علمائهم
حياة الخضر ووجوده ونقله عنه خاتمة حفاظهم في اصابته وحكي عن
صاحب علوم الحديث في فتاويه انه سئل عند جماهير ذوي العلم والصالحين
والعامة ثم قال وانما شذ بانكاره بعض الحديثين ومثله نقل الدميري
وغیره ثلث معاريف ذوي العلم ممن تسمى باهل السنة فعلم شذوذ
بعض الحديثين القائمين بموته ومستند من زعم موته الخضر الذي عرفت
فان قال بانه قد زعم كثير انهم الخضر مثل كثرة من زعم انه المهدي
فيل له ماضر ذلك وهل كثرة الكذبة تدل على عدم الصدق في ذلك
فكم قد صدر مثل ذلك في العالم من مدعى العلم والزهد والتقى وبعد
قليل علم فريتهم في ذلك وماضرت هذه القرية بوجود ارباب العلم
والزهد والتقى وكم من منتسب غير ابيه وسيده وقبيله وبلده وصنعتهم
بهتافهم لوجب ذلك كذب من ينتسب الى هذه صدقا وثامنها
مازعه من ان الخضر من غير امته فانه من عجيب عجائب مخالفة هذه
الطامة لضرورة الدين فانها قد قامت على ان خير الرسل قد بعثت الى
من هو في عصره من الجنة والناس ومن ياتي بعدهم الى يوم القيمة
فالطائفتان جميعا من يوم بعثته الى يوم القيمة امته ومن جعلتهم الخضر فانه
بهذه الضرورة من خيرا مة فتدبر في مخالفته لما هو ضروري الدين

تروى بإبطه قال الشعبي وروى ابن الجوزي بإسناده ابن عمر قال
 قال رسول الله ص يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه كاسمي
 وكنيته كنيته يملأ الأرض عدلاً كما ممت جوار فذات المهدي قال
 السنن ونجيب من وجوه أحدها أنكم لا تحتجون بأحاديث أهل
 السنة فالحديث ليس يفيدكم شيئاً وإن قلتم هو حجة على أهل السنة فنذكر
 مقالهم فيه الثاني أنه من آحاد الخبر فكيف يثبت به أصل الدين الثالث أن إفظه
 حجة عليكم فإنه يواطى اسمه اسمي واسم أبيه واسم أبي فهو محمد بن عبد الله
 وليس بمحمد بن الحسن وقد روى عن علي أنه قال هو من ولد الحسن بن
 علي دون الحسين وأحاديث المهدي معروفة ثابتة في مسند أحمد وسنن
 السجستاني والترمذي وغيرها مثل حديث عبد الله بن مسعود عن
 النبي ص أنه قال لو لم يبق من الدنيا غير يوم أطول الله ذلك اليوم حتى
 يبعث فيه رجلاً من أهل بيتي يواطى اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي الخبر
 الرابع الحديث الذي ذكره وقوله اسمه كاسمي وكنيته كنيته لم يره
 أحد من أهل العلم بالحديث في كتب الحديث المعروفة فهو لم يذكره
 بإفظه المعروف في كتب الحديث المعروفة مثل مسند أحمد وسنن
 السجستاني والترمذي وغير ذلك بل ذكره بمبارة مكذوبة وقوله بأن
 ابن الجوزي روى ذلك فإن قصد به العالم المعروف صاحب المصنفات
 الكثيرة عبد الرحمن فهو كذب عليه وإن قصد به سبطه يوسف الذي
 قد صنف كتاباً في الأئمة عشر سماه اعلام الخواص فهو يذكرك في

بمصنفاته الفث والسمين با حاديت كثيرة ضعيفة وموضوعة انتهى
ملخصها ليس له دخل بأشي عشرية الشيعة ومن هذه الجهة حذفناه
فان التعرض له وبيان الحق والصدق فيه ايس فيه فائدة تتعلق بمقام البحث
وفيما لحصناه وجوه من العجائب **احدها** ان مازعه من ان الشيعة
غير محتجين باحاديث من تسمى باهل السنة من بهتان شناعة عليه
لعلمه بجريان سيرة الشيعة على مقابلة من تسمى باهل السنة باخبارهم
ليفهمهم ويلزمهم بما هو حجة مسلمة لديهم قاطعة لهم فانهم ليس لهم
بدمن قبول ذلك وسياتي بيان فساد ما زخره من القول في معنى
الحديث وثانيها ان مازعه من ان الخبر احاد من عظيم بهتانه وغشه
من حيث علمه بان ما ورد في حق المهدي متظافر ومعناه متواتر نص على
ذلك صاحب نفع قوت المعتزدي على جامع الترمذي وغيره من المعاريف
فباي وجه يزعم انه خبر احاد وثالثها اننا لنتزانا وفرضا انه خبر احاد فهو
حجة عليكم لتاسس امامه ابي بكر على خبر احاد هو بنفسه نقله في
السقيفة وقال بعده اني اختار لكم احده هذين الرجلين يشير الى ابي
عبيدة وعمر فقال له عمر بل نحن نبايعك الخبر ورواه في الصحيحين وقد
نقضه هو بنفسه في مرض موته حيث تمنى فيه مسئلة رسول الله ص عن
الخليفة بعده وعن انصاره هل لهم في ذلك حق فان تعينه مناقض للخبر
الذي نقله في السقيفة الذي دل على ان الخليفة من قریش وبه غلب من
قال منا امير ومنكم امير وقد مضى نقل ذلك عنه عن جماعة منهم فانظر

الى شدة تحامل السني على الحق حيث زعم امامه رجل هذه حال مبني
امامته ورد امامه رجل ثبت بالخبر الثابت الصحة الذي لم ينقضه شيء
ورابعها ان مازعهم من المناقشة في متن الخبر بزعمه نقصان ما نقله
الشيعة من كلمة واسم ابيه اسم ابى مردود لمامه بان الخبر بالعبارة التي
نقلها الشيعة قد نقلها عن حاصم بن بهدلة ثلثون ثقة من معارفهم حفاظهم
وائمتهم مثل السفينانيين وفطرين خليفة وغيرهم ولم يات بهذه الزيادة
سوى زائدة وقد جرت سيرته على الزيادة في الحديث نص على زيادته
في الحديث حافظهم محمد بن حسين بن ابراهيم بن حاصم في كتاب مناقب
الشافعي انتهى ما قلناه من مخصص كتاب البيان لحافظهم الكنجي
وهو يتصور ما قل خطاثنين من معارف جملة الحديث وحفظته
الثقات بتركهم هذه العبارة وتفرد زائدة بحفظها وهو وهم جميعا ناقلون
لاخبر عن حاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال في
تهذيب التهذيب زائدة بن ابى الرقاد الباهلي البصري البصري في روى عن
حاصم وثابت البناني وزيد النيري قال البخاري منكر الحديث وقال
السجستاني لست اعرف خبره وقال النسائي لست ادري من هو وقال
في كتاب الضعفة منكر الحديث وفي الكنى ليس بشقة وقال ابن خبان
يروى المناكير عن المشاهير انتهى ما خصا فانظر هل ترى من له من الديانة
اقل القليل يستند الى خبر هذه حال ناقله عند ارباب علم الرجال الذين
علموا المعاملة في هذه المسئلة

خالفه وهم يزيدون على الثلاثين ثقة وفيهم جماعة هم عمد حفظه السنن لدى
 اهل مذهبه وقد تعرض لهم حافظهم الكنجي في كتابه البيان بذكره
 لهم على وجه التفصيل وقد روى الترمذي الخبر في سننه عن جماعة من
 الصحابة وصحبه وحسنه بدون هذه الزيادة ومثله غيره نعم هي في
 سنن السجستاني وقد عرفت ما قاله في حق زائده بنفسه بانه ما عرف
 خبره وهو مثل غيره قد روى الخبر بدون الزيادة فعلم مما بيناه شدة عناد
 السنن للحق حيث كتبه فاستند الى ما خالفه بخبر رجل منكر الحديث
 وخالفها ان ما مضى نقله من السنن التي نقلها من عرفت من
 معاريف ذوي العلم والمهارة في الحديث فدوات من طرق عديدة على
 ان المهدي هو محمد بن الحسن العسكري الحجة المنتظر صاحب الغيبة
 فعلى فرض صحة خبر زائده فهو ليس له لياقة الممارسة هذه السنن المؤيدة
 بما روته الشيعة من طرقهم فانه يصير متفقاً على انه محمد بن الحسن
 العسكري لدى الفريقين وما خالف المتفق عليه غريب شاذ ليس بحجة
 ولذلك وصف ما روى انه من ولد الحسن بن علي بن ابي طالب بانه غريب
 ومثله ما روى انه من ولد العباس بن عبد المطلب صاحب نفع قوت
 المفتدي على جامع الترمذي وغيره وقد حقق انه من ولد الحسين باحسن
 بيان حافظهم الكنجي في كتاب البيان وحسب المنصف ما تقدم نقله
 من السنن وغيرها المعينة له وسال سبها ان ما زعمه من عدم نقل
 الخبر بل حفظه المشهور عند الحديثين قول بارد فاسد لما هو معلوم عند ارباب

المعتبر في
 السنن
 وهو ما في
 الكتاب

العلم والمعرفة بالحديث وغيره من المنقول انه يجوز النقل بالمعنى فنحن
نفرض عدم وروده بالعبارة التي قد قالها الشيعي فليس يلزم من ذلك
عيب في المعنى فانه شئ متحد قد علم من كل من العبارتين والعجيب
الغريب من بهتانه حيث زعم ان لفظة المعروف عند المحدثين مشتمل
على عبارة واسم ابيه اسم ابي وقد عرفت ان المشهور عند الحنفية
والمحدثين هو المعنى الذي نقله الشيعي واما هذه الزيادة فقد فرد فيها
رجل منكر الحديث يروي اننا كبر عن المشاهير ولم يتابعه عليها بشر
والذي روى عنه الزيادة قال بنفسه بأنه ما عرف خبره وروى عن غيره
من معارف الحنفية الثقة بدون الزيادة وسابعها ان ما ذم به ابن
الجوزي و ذم به كتابه بهتان بين ياتفت اليه حتى العاصي الذي ينظر في
كتابته المشار اليه فانه يجد من معارف نقاد الخبر ونقله ما فيه عن معارف
اهل الحديث وقد يوجد فيه مثل غيره بعض ما فيه مقال في سنده في
بعض الرجال فهو ثابت الصحة من حيث ثبوت شاهده فاما وجود خبر
كذب فيه مما يتعلق بفضل اهل البيت فغير معلوم بل معلوم العدم نعم
فيه بعض ما ليس له دخل باهل البيت من النقل فذلك هو الكذب حسبما
يظهر ذلك لمن قد عرف صادق المنقول من كاذبه وصحيحه من سقيم
قال الشيعي فمن عددناهم هم ائمة الخلق اهل الفضل المعصومون
البالغون الغاية في الكمال الغير المتخفين ما اتخذهم غيرهم ممن زعموا هم ائمة
المشتغلين بالملك وضروب المعاصي والهوىات وشرب الخمر والفجور

وقتل النفوس المحترمة ظالما من اقرارهم ومحبي اقرارهم ما هو معلوم
لدى الناس بانتمل المنظارات الشيعة فائمة يحكم بيتنا وبينهم وهو
خير الخاكين وما احسن قول الشاعر

اذا شئت ان ترضى لنفسك مذهباً وتعلم ان الناس في نقل اخبار
فدع عنك قول الشافعي وما لك واحمد والمروى عن كعب اخبار

وشايخ انا ساقولهم واحد يشهد روى جدينا عن جبرئيل عن الباري
قال السني ونجيب بوجوه احدها ان يقال اما دعوى العصمة

فيهم فلم يذكر عليها حجة سوى ما ادعاه من انه يحب على الله ان يجعل
لناس اماما معصوما ليكون اظفا ومصلحه في التكليف وقد تبين فساد

هذه الحجة من وجوه ادناها ان ذلك مفقود لعدم وجود امام معصوم
حصل به اطلب انتهى ملخصا قلت قدمضي مشروحا بيان ما دل على

عصمتهم وحصول اللطف بهم في بحث بيان عصمتهم وقد بان الحق
هنا قال السني الثاني قوله ان كل فرد منهم قد بلغ الغاية في

الكمال دعوى مجردة عن الدلائل انتهى ملخصا قلت هذه مثل
سابقتهما قد تقدم بيان كمالهم وفضلهم وجوب متابعتهم الناس لهم والتعلم

منهم وان من خالفهم من الصحابة والتابعين وغيرهم طاعون لله ورسوله
قال السني الثالث قوله انهم ائمة الخلق ان قصده انهم اهل

القدرة واهل السلطان والسيف فهو بهتان وهم بنفونه نعم قد حصلت
قدرة على غير تامه وان قصد انهم ائمة لهم ودينهم يستحقون ذلك

فهذه الدعوى غير موجبة أنهم أئمة تجب طاعتهم على الناس انتهى
 ملخصا قلت وهذه مثل ما سبقها قد تقدم بيان فسادها على وجه
 التفصيل قال السنى الرابع ان يقال ماتعون بانهم مستحقون فان
 عنيتم بان كل فرد منهم يجب ان يحمل اماما دون سائر قریش ام تريدون
 انهم من جملة من له اية الله لذلك فان عنيتم اولهما فهو ممنوع ولو عنيتم
 الثانى فهو قدر مشترك بينهم وبين خلق كثير من قریش قلت قد
 تقدم بيان فساد هذه الشبهة بان الله سبحانه قد جعلهم أئمة خلقه على
 لسان رسوله وان سائر الخلق من قریش وغيرهم رعايا لهم تجب عليهم
 طاعتهم ومتابعتهم قال السنى الخامس ان يقال ان معنى امام من
 يقتدى به وذلك على وجهين احدهما ان يرجع اليه فى العلم والدين بحيث
 يطاع باختيار المطيع له لكونه عالما دينا والثانى ان يكون صاحب قدرة
 وسيف بحيث يطاع طرعا ركرها الى اخر ما قاله من زعمه التسوية بين
 أئمة اهل البيت وبين غيرهم فى العلم والديانة من الصحابة وذوى
 العلم من التابعين وغيرهم بل قدم بعضهم فى العلم على الصادق وغيره
 انتهى ملخصا قلت وقد عرفت فساد هذه الشبهة مشروحا بادلة
 عديدة من خبر الثقلين وغيره وان امام الخلق الذى يقتدون به على
 ضربين احدهما من جملة الله سبحانه اماماهم مثل الرسل وخلفائهم
 وثانيهما من لم يحمل له سبحانه اماما عليهم ولم يوجب طاعته وهم مثل فرعون
 وغيره من أئمة الدعاة الى النار قال السنى السادس ان يقال

قوله الغير المتخذين ما اتخذوه غيرهم الى اخره قرأ باطل ان قصده ان
 اهل السنة يقولون بمتابعة من تخلف وصار اماما على معصية الله فانهم
 متفقون على عدم متابعة احد في معصية الله انتهى ما خصا قلت قد
 تقدم معنى هذه الشبهة وتقدم بيان بهتانها وبهتان اهل مذهبه في دعوى
 عدم متابعتهم من زعموا انه على معصية الله اجل فمن اثم باني بكر وعمر
 وعثمان في مبتدعاتهم الشنيعة المناقضة لما علموه من الشريعة ومن
 المحارب امامه الذي يدور الحق معه الذي قد دعا خير الرسل له بان يعادى الله
 عدوه وينصر من نصره ويخذل من خذله يوم الجمل وصفين ومن
 الماضي الى بيته ليحرق من طهرهم الله من الرجس وفرض مودتهم على
 الخلق لو لم يبايعوه ومن قتل الحسين ومن قتل سائر ذرية الرسول
 ومن سب نساؤه من بلد الى بلد ومن جعل شعاره المبتدعات الى اليوم من
 امامة الثلاثة وما ترتب عليها ولزمها من الطامات وقد مضى بيان
 نبذة من ذلك فهي تبصرة لطالب الحق وعبرة لمن ينصف نفسه من الخلق
قال السني السابع ان يقال ان من عدم لم يحصل اهم سلطان
 تحصل به المقاصد المطلوبة من امام الحق ومن حصلت منه غيرهم
 فلزم من ذلك متابعة من له سلطان يحصل به المقصود انتهى ملخصا
 قلت وقد تقدم منه سابقا بيانه ومضى منا بيان فساد بعض بيان
 الخلق امامهم وعدم متابعتهم له حتى تحصل اهم المنفعة المقصودة
 وبعدم حصول المنفعة المقصودة من غيرهم بل الذي حصل لمن تابعهم

الشر والفساد بفعل المبتدعات وظلم العباد قال السنن الثامن
 لن يقال دعوى كون جميع ذوى السلطان مشتغلين بما ذكره من الجور
 والفجور كذب عليهم وقد علم ان فيهم اهل العدل والزهد مثل عمر بن
 عبد العزيز والمهتدى بالله واكثرهم لم يكن يظهر هذه المناكير من بنى
 امية وبنى العباس وان كان بعضهم قد يتلى ببعض الذنوب وقد يكون
 قد تاب منها ونحن لسنا نقول بانهم سالعون من ذلك بل نقول وجود
 الظلم والمعاصي من بعض ائمة المسلمين وطاعتهم ليس بما نعم من ان
 يماون على ما يعمل من طاعة الله في طاعة الله فان تفرد بمصيبة لم يشركه
 فيها احد وهذه كانت سيرة اهل البيت مع غيرهم انتهى ملخصا
 قلت قد تقدم منه بيان هذه الشبهة وتقدم منا بيان فسادها
 ونشرها الى فسادها بوجوه احدها ما زعمه من تعدل بعض
 ذوى السلطنة وبنى العباس وتنزيهم عن الفسق والفجور فانه من
 عجائبه لان الشيعي قد وصف غير اهل البيت من ائمة من تسمى
 باهل السنة بانهم مشغولون بالملك وبالفسق والفجور وليس يلزم
 من ذلك وجود هذين الوصفين جميعهما في جميعهم فان المقصود بيان
 مخالفة جميعهم لشرعية فبعضهم طلب الملك وشغل نفسه بالرياسة
 بعد علمه بان امام الخلق غيره فغصب حقه وبعضهم ضم الي
 ذلك الفسق والفجور وثانيها ما زعمه من ان اكثرهم لم يكن يظهر
 ذلك فانه تدليس منه على الغفلة لان الشعب لم تقا ما هو متظاهرون

بذلك بل قال مشغولون بالمعاصي فبشمل من تظاهروا منهم بذلك ومن
لم يتظاهروا بل فعلها بيده وبين خاصته وبالشها ما زعمه من ان صدور
المعصية منه غير موجب لعدم المشاركة له في الطاعة فانه من عجايبه
اما دري بقوله سبحانه ان آمن يهدي الى الحق الحق ان يتبع الى اخره فانه
قد بين سبحانه ان الحق الحق بالمتابعة هو الهادي الى الحق فاما من
يهدي به غيره الى الحق فياصره بالمعروف وينهاه عن المنكر فليس له
حق المتابعة ومنها يعلم بوجود هادي الحق معصوم في كل زمان
فان غيره قد يخطئ فيفتقر الى من يهديه الى الحق فان لم يوجد لم يبق
معنى لقوله سبحانه المشار اليه فتدبر في معناها ولم تقم الحجة لله
على افضال عن الحق في الزمان الخالي عن المعصوم اهدى اليه
فيه فلزم وجود المعصوم الهادي في كل زمان ورابعها ما زعمه من
عدم متابعتة على المعصية فانا قد نبهنا في المقام وبيتنا فيما مضى كذب
في هذه الدعوى على وجه التفصيل نعم سيرة اهل البيت رشد الخلق
الى الطاعة وعدم متابعتة احد على المعصية اما ثبت في الصحيحين
وغيرها تخلف على عليه السلام عن بيعة امام السقيفة ستة اشهر مدة
وجاهته عند الناس اما روى اهل مذهبه صحيحا ان الحسن بن علي
عليه السلام دخل المسجد فوجد ابن ابي قحافة على المنبر فقال له
انزل عن منبر ابي فقال له والله انه لمنبر ابيك اما ثبت عند هم صحيحا
صدور مثل هذه القضية للاحسين عليه السلام مع عمر بن الخطاب

حسبما مضى نقل ذلك الى غير ذلك مما صدر من اهل البيت من بيان الحق وارشاد الخلق اليه عند انهم من الضرر وهي سيرة عامة المؤمن **قال السنن** التاسع ان يقال امام قادر بنظم به اصر الناس في اكثر مصالحهم خير من امام معدوم ليس له حقيقة والرفضه يدعون الى امام معصوم وليس عندهم باطنا غير امام معدوم انتهى ملخصا من حشوه وهذه الشبهة قد تقدمت منه غير مرة وقد بينا فسادها بان من زعمه امام قادر هو ظالم امامه وغاصب لحقه ومشيده للابتدعات والناكبات ومن زعمه معدوم ما هو حي موجود قد قامت الحجة على اهل عصره فمن جهله مات ميتة جاهلية **قال السنن** العاشر ان يقال ما ذكره الشيعي يمكن لكل سني ان يمارضه بما هو اقوى منه فانه يقول عن مثل سعيد بن المسيب وعلقمة والحسن البصري وغيرهم من التابعين وتابعيهم اثمة فيما يمكن ان يؤتم فيه بهم من الدين وعلى ابن الحسين وابنه محمد بن علي وابنه جعفر بن محمد وغيرهم اثمة اهل السنة والجماعة بالمعنى المذكور انتهى ملخصا وقد تقدم منه معناه غير مرة وبيننا فساداه وتقول له هنا وهل ينطق مسلم بامامة غير اهل البيت بعد ثبوت خبر الثقلين لديه ووروده عن نيف وعشرين صحابيا وكثير من طرقه صحيحة وحسنة وهو قد دل على ان التابعين اهل البيت مهتدون وغيرهم ضالون وبمعناه خبر السفينة وما بمعنى ذلك فهل

يبقى معنى امامته لمن عدم السنن وغيرهم ممن تقدم عليهم ومن عاصرهم
ومن تاخر عنهم فباي دليل زعمتم امامته غير اهل البيت بل الدليل قد
دل على ان من زعمهم انتمه من غير اهل البيت قوم مخالفون للشريعة
بنفس عملهم بالمبتدعات وتركهم اسنن خير البريات حسبما مضى بيان ذلك
في صدر الكتاب وما بعده الى هنا **قال السنن** الحادى عشر قوله
قالت الشيعة قاله يحكم بيننا وبينهم وهو خير الحاكمين فيقال لهم ان الله
قد حكم في الدنيا بما اظهره من اليينات وبما يظهره اهل الحق عليكم
فهم ظاهررون عليكم بالحجة والبيان وباليدين والالسان ولا يظهر دين محمد
على غيره بسوى اهل السنه في سلطنته ابى بكر وعمر وعثمان واما على
فلم يظهر في امامته سوى الفتنه والفساد بين اهل القبلة انتهى ملخصا
من حشوه وقد عرفت بهتان المتناهى في الشناعة عليه الى هنا بظهور
الشيعة على من تسمى باهل السنه بايات الفرقان العظيم وبالسنن
الصحيحة والحسنة والنقول اثابته من طرق اهل مذهبه وعلمت بان
الذى شيدته الثلثة ومن تابهم هو ظلم خيرة العباد وتشديد الفساد في
الدين والدنيا لما بيناهم من مبتدعاتهم وجودهم الفاحش وبان المكتمين المؤمنين
من المنافق والطيب من الخبيث عند عود الحق الى اهله ووقوفه في عمله
حسبما فصلنا ذلك فيما سلف فانظر الى شدة وقاحه السنن وغريب
مكابرتة وعجيب بهتانه حيث وصف اهل مذهبه بما هم بعيدون عنه
وبريئون منه متصفون بنقيضه نجى الله سبحانه الغفلة من شربهتانه ثم

اهل مذهبه لكثرتهم وشوكتهم بهم الغلبة باليد وحدها على الشيعة
 ظلما منهم لهم حسبما فعل بهم معاوية وعمله وغيرهم ممن اتى بعدهم على
 ما هو مبين في محاله وليس ذلك بنقص في الشيعة بل هذه السيرة قد
 جرت من العتاة المردة على رسل الله ومتابعيهم قاله هو الحاكم بين الظالم
 وبين المظلوم وهو العدل الحكيم **قال السني الثاني** بشر ان
 يقال ممن تظلمتم فان قاتم ممن ظلم عليا مثل ابي بكر وعمر وعثمان على
 زعمكم فيقال لسكم ان الخصم في ذلك على وقدمات مثل مامات من
 ظلمه وهو امر ليس يتماق باحد الطرفين من غير جهة بيان الحق ونحن
 نبين بالبينات الباهرة ان ابا بكر وعمر اولى بالعدل من كل احد من
 المسلمين وان عليا لم يكن يعتد به امام المسلمين وسائر الخلق بعد خير
 المرسلين ولو قاتم نحن نتظلم من الملوك الذين ظلمونا بمنعهم اثمتنا من
 التصرف فذلك مبنى على ان من قاتم بانهم يعتقدون ذلك بانفسهم وهو
 كذب على القوم ولو فرض صدقه فانه يحكم بين الطائفتين ولو قاتم
 نحن نتظلم من بعض الملوك الغاصبين مالنا وغير ذلك فانه يقينا يحكم
 بين جميعهم ولو قاتم نحن نتظلم من الذين يروجون مذهب من تسمى
 باهل السنة بادلتهم التي يدنوها فليس يشك من له ادنى عقل انه من شبه
 مثل مالك والثوري وابي حنيفة وامثالهم بمثل هشام بن الحكم وعشام
 بن سالم ومحمد بن النعمان وامثالهم فن اظلم الظالمين ثم كرر بعض دعاويه
 السابقة من نسبة اليه التان الى الشيعة والجهل وغير ذلك من مزخرفاته

التي منها ظلم من شبه شيخنا المفيد والمرتضى والطوسي وغيرهم عن
عاصرهم من اهل العلم من اهل مذهبه مثل ابي علي وابي هاشم وعبد
الجبار وغيرهم انتهى ملخصا وغالب ما زخر فيه قد عرفت فساد
بالسنن الصحيحة وغيرها واما التظلم فترديده فيه تجاهل منه نقول
الشيعة عنهم فانه يحكم بيننا وبينهم فيلزم من ذلك انهم يتظلمون من
ورود الظلم عليهم من اهل السنة وذلك من جهات منها حيلوتهم
بينهم وبين سياسة ائمة الحق لهم بالدين الحنيف فانهم من حيث غصبهم
الحق من اهل هذه السياسة الشرعية منهم الى حد لم يقدر احد
منهم على الظاهر في دين الحق زمن بنى امية وبنى العباس وغيرهم
والذي من هذه السنة السيئة ابن ابي عمارة ونابعه على ذلك من اتى
بعده ومنها ظلم من قال بامامة الثلثة للشيعة بالقتل ونهب المال وهتك
العرض وغير ذلك من الظلم حسبما غلوه في يوم صفين والجل والظلم
والكرخ والحلة وغير ذلك ومنها الخائفهم امامهم الثاني عشر حتى غاب
عن البصر وبسبب غيبته وتقيه اباه لزم الجهل بنزلة من الشريرة
لتعارض ما روى فيها وفقد بعضه ولم يبق لهم سبيل الى تعيينه فجهات
التظلم هذه وما قاربها فاما ظلمهم اهل البيت فانهم في ذلك والمتظام
هم دون شيعة بل ولهم التظام لشيعةهم والخصومة عنهم من حيث
صدور الظلم عليهم من المتأفة الطغاة بسبب متابعتهم اهل البيت وقولهم
بامامتهم ووجوب طاعتهم ونفى امامة غيرهم وذلك حسبما عرفت

هو دين الله الحق الذي من خاتمه فقد شاق الله ورسوله بمدتين الهدى
 له بخبر الثقلين وغيره وبجمل الثلثة المبتدعات عوض السنن الساطعات
 وبفعلهم المناكير اليئسات وتركهم سنن خير البريات فمن هذه سيرته
 ليس متبعاً سبيل المؤمنين بل هو جار على سبيل الشياطين قال السني
 الثالث عشر ان يقال ان الشمر الذي استشهد به واستحسنه هو قول جاهل
 فان اهل السنة متفقون على قبول ما روى عن جدم عن جبريل
 عن الباري بل هم يقبلون مجرد قول رسول الله ص وبؤمنون به لعلمهم
 بانه معصوم نطقه مختص بالوحي وتسميهم باهل السنة من هذه الجهة
 وهي متابعتهم سنته امكن الشان في معرفته المروى عن جدم فان كان
 عند العلويين شيء منه تناولوه ولو كان عند غيرهم شيء منه حملوه فهم
 يطلبون ذلك من الثقات ولم ياخذ الناس قول مالك والشافعي واحمد
 وغيرهم لغير هذه الجهة من حيث اسنادهم ما قالوه الى ما ورد عن النبي
 صلى الله عليه واله وسلم ومثالهم غيرهم ونرى كثير من العلويين جهلة ليس
 بهم علم فيجب عليهم وعلى غيرهم التعلم من اهل العلم فان قال مقصودي
 من ذلك ائمة اهل البيت وهم من عددناهم قيل له الذي يرويه مثل علي بن
 الحسين وابنه محمد وابنه جعفر من حديث جدمهم فمقبول مثل ما يرويه
 امثالهم ولو لم يجدوا الناس عند مالك والشافعي واحمد اكثر مما وجدوه
 عند موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي لما تركوهم حاديين الى
 اولئك فاي غرض لدرى العلم والدين في السدول عن موسى بن جعفر

الى مالك بن انس وهما في بلد واحد وعصر واحد والناس لهم رغبة
تامة في علم الرسول والشافعي اتى بعد مالك وقد خالفه في مسائل
ردها عليه وهو اقرب نسبا الى بنى هاشم من مالك ومن احرص الناس
على ما يستفيد من علم رسول الله ص من بنى عمه وغير بنى عمه ولو
وجد من العلم عند احد بنى هاشم اعظم من العلم الذي وجد عند مالك
انقل عنهم ولم يقل بانه لم يأخذ عن احد اعلم من مالك وسفيان ابن عيينة
وكتبه مشحونه من النقل عن هذين وغيرهما وليس فيها شيء عن
موسى بن جعفر وامثله ومثله احمد بن حنبل انتهى ملخصا مما قد كرره
وبينافسه فيما مضى قلت معاني هذه النبذة قد تقدمت منه وهي
مشملة على جملة مفتريات منها زعمه من اتفاق اهل مذهبه على قبول
ما روى عن الرسول ص وقد يثار تركهم لنبذة كثيرة من سنته
الصحيحة من طرفهم حسبما مضى تفصيل ذلك ومن جهة تركهم
لبعض ما بنى مذهبهم يوم السقيفة فاما ابن ابى قحافة بدعة بيته
من حيث منافضتها للسنة الصحيحة وقد ترتب عليها ولزومها مبتدعات
فهم اهل البدعة دون السنة ومنها زعمه وجود مثل لعلى بن الحسين
وابنه محمد بن على وابنه جعفر بن محمد في العلم والديانة من اهل عصرهم فان
ذلك بهتان بين مستلزم لرد خبر الثقاتين وخبر السفينة وخبر العدد وغيرها
مما دل على تقدم اهل البيت على غيرهم بالعلم والفضل ووجوب متابعتهم الغير
لهم وتعلمهم منهم فالذى يزعم انه مصدق بقول الرسول ومتبعه

كيف يزعم وجود مثل لبعض عقته في العلم والفضل بعد ثبوت قول
الرسول لديه على وجه الصحة من طرق عديدة وهو ما قد دل على
وجوب متابعتها الخلق لعقته وتعلمهم منهم فمن لم يفعل ذلك فهو ضال
هالك ومنها زعمه تقدم مالك وسفيان ومن مثلها على موسى بن جعفر
وعلى بن موسى ومحمد بن علي في العلم والفضل فانه فريضة بينة مثل
ما سبقها من حيث مخالفتها لما نبهنا عليه من السنن ومنها زعمه ان
الناس مثل مالك والشافعي واحمد وسائر من قال بامامة الثلاثة لهم
تمام الرغبة في تعلم سنة رسول الله ص فانه بهتان معلوم يعرفه حتى
السوقة اليس ما نبهنا عليه هنا من السنن الصحيحة والحسنة من
جملة السنن المعروفة الشهورة لديهم ومثلها ماضى نقله سابقا من
خبر ولي كل مؤمن وخبر القدير وخبر المنزلة وما دل على مبتدعات
الثلاثة وعدم اياقتهم لسياسة بعض المسلمين وتقدم مثل اسامة بن زيد
وابن عبيدة وابن العاص عليهم فانها قد دلت على تمام رغبته في
المخالفة للسنة والمتابعة للبدعة فلم يفترى السنن علما على ائمة
مذهبه وينسب اليهم ما هم بريئون منه وقد صدر منهم تقيضة فان العلم
برغبة رجل في شيء هو قوف على طلبه له وعمله به فتي وجد انه قد
خالف ما تظاهر بطلبه علم انه لغرض شيطاني في طلبه وبهذه
السنن وغيرها قد علمنا بان طالب من قال بامامة الثلاثة لا علم ليس
لله فانه لو فرض انه لله لما رضى رجل منهم بامامة الثلاثة ولما تابعتهم

على مبتدعاهم ومناكيرهم من حيث مخالفة ذلك جميعه لما علموه من
السنن الصحيحة فيا حبيبي اعرف الحق تعرف اهله واصرف الباطل
تعرف مشيديه وتابعيه فعلم مما بيناه كتمان السنن للحق وغشه لغفلة
الخلق حيث لبس لهم البتاز بلباس الصدق **قال السني** واما
الشعر فقد قيل في معارضته

اذا شئت ان ترضى لنفسك مذها تنال به الزلفى وتتجو من النار
فدن بكتاب الله والسننه التي اتت عن رسول الله من نقل اخبار
ودع عنك دين الرفض والبدع التي يقودك داعيها الى النار والعار
وسر خلف اصحاب الرسول فانهم نجوم هدى في ضوئها يهتدى السارى
وعج عن طريق الرفض فهو مؤسس على الكفر تاسيسا على جرف هار
هما خطتان اما هدى وسما دة واما شقاء مع ضلالة كفار
فاى فر يقيسنا احق با منه واهدى طريقا عندما يحكم البارى
امن سب اصحاب الرسول وخالف الكتاب ولم يعاين ثابت الاخبار

ام المقتدى بالوحى بسلك منهج الصحابة مع حب القرابة الاطهار
قلت من المعلوم لدى من نظر الى ماد لنا به من آيات الفرقان
المظيم ومن السنن الصحيحة والحسنة والنقول الثابتة الى هنا
بهتان مازعه الشاعر في قوله وكفره ببعض الكتاب وتركه لكثير
من السنن التي هي حجة عليه وركونه الى المرتدين على العقب
وتشييده المبتدعات وعمله بها وجمعه بين المتنافضين وذلك لتضمن

شعره لمطالب منها دعوته الى العمل بكتاب الله وسنة رسوله وقد عرفت
مخالفته من قال بامامة الثلاثة لذلك وعملهم بالمبتدعات والمناكير وان
العمل بهما والتدين بما قد ورد فيهما مختص بأئمة عشرية الشيعة دون
غيرهم من الفرق ومنها نهيهم عن متابعة من دعى الى رفض الثلاثة ومن
تابعهم على زعم امامتهم وعلى العمل بمبتدعاتهم وقد عرفت مما سلف
بيانه وزهر برهانه ان الرفض بالمعنى المقرر هو دين الله الحق فمن دعا الى
التدين بكتاب الله وسنة رسوله ونهى عن الرفض المشار اليه فقد
تناقض تناقضا بينافحشا ومنها جعله من صحب الرسول باجمعهم نجوم
هدى فانه بهتان معلوم مناقض للفرقان العظيم وللسنن العديدة حسبا
سلف بيان ذلك { ومنها } نهيهم عن المبتدعات لقودها الى العار والنار
وذلك حق معلوم وقد عرفت مناقضة نهيهم عن المبتدعات لزعمه امامة
الثلاثة وعمله بما يؤمها وترتب عليهما من المبتدعات والظلم والفساد { ومنها }
زعمه ان الرفض مؤسس على الكفر فانه بهتان بين مناقض لقوله
بوجوب التدين بكتاب الله وسنة رسوله لما قدمنا بيان ذلك بأبواب
مطابقة الرفض المعلوم لكتاب الله وسنة رسوله وتأسيسه عليها باجلى
دليل من نصوص الفرقان وبأبسط حجة وبرهان من سنة سيد بنى
عدنا { ومنها } زعمه ان سب بعض من اتى الرسول وصحبه مخالف
لكتاب الله وسنة رسوله فانه بهتان بين مناقض لما تقدم نقله من السنة
الصحيحة التي دللت على سب الرسول الكثر منهم وثأخه الحاضر

وخبرسته لعنتهم بل وقد نزل الفرقان بسب قوم كثير من الصحابة
 منهم وهم الذين يكتمون ما نزل الله ليكتان جمهور الصحابة امامه على
 وولده وغيرها من المسائل الشرعية وعملهم على المبتدعات دونها مثل
 تحريم المتعتين وحى على خير العمل وحساب الثالث في مسئلة التطليق
 وغير ذلك { ومنها } زعمه ان الوحي قد نزل بوجوب متابعتها سبيل
 الصحابة ووجوب حب اهل البيت فانه بهتان معلوم على ما عرفت
 ومناقضته بيده بين متابعتها الثلاثة فانها باطل معلوم وبدعته عظيمة وبين
 حب اهل البيت فانه ايمان وحق ثابت معلوم فالجمع بينهما محال من دون
 ريب وقد نبهنا على فساد ما اتى به من انتظام بايات نظمناها وهي

لوشئت غير الشقا ما حزت لامار	في نقض حق زها يروى عن البارى
خالفت خير الورى في هجر عترته	من شرعه لا يرى من عندهم جارى
في حق من خبر الثقلين قد ثبتا	يقضى بخزى الذى من طوعهم طارى
هل للسفينه مثل غير عترته	للحق يهدى بهم من خلفهم سارى
هل ضم من صحبه نارا لعترته	يسدون للحق من قربى وانصار
يوم القدير بمن اولى بكم صدحا	هل قال اولى بكم من خاف في الغار
هل قال تيمها بعدى وليكم	ام قال فى المرتضى يا ايها القارى
هل غيره لا يرى من بعد سيده	هاد عن الوحي قرطنا باخبار
من غيرهم حبه دين وفضهم	كفر بصاحبه يرمى الى النار
هل عصبه هذه مبنى دياتهم	يرميه ممشى في دين كفار

حاشي لمن سنة المختار شرعتهم من ورد غير الهدي من سؤراطها
يا ليت شمري متى صارت صحابته نجوم رشدهدي في ضوئها الساري
فاجل منهم بنص الوحي منقلب عن خير دين خير الرسل مختار
فانظر حديثاتي في الحوض صحته معلومة تعرفن من حاز للعار
فالمصطفى سبهم فيه فلست ترى من قال في حقهم سحقا باخبار
هل يصدق المدعى حبا لعترة وهو المنادي بهم بالحرق بالنار
فالرفض فرض اصحاب الهدي رفضت مختارة للردى في شر مضار
هل يقتضى شرعه تمت باجمها من قاس من جهله فيها بانظار
بالوحي هل يقتدى من دينه علنا مؤسس فائته في جرفه الهار
فالسير من خلفهم بنى ومهلكه هل يقتدى عاقل في دين جبار
هل مال لحق من هدى شنايمه حاشي فخذها غنى عن سر دطومار
ومعاني هذه العباير قد تقدمت بادلها على وجه التفصيل بتوفيق الله
سبحانه وتسديده وتبين بها وبغيرها الحق وتميز عن الباطل وعرف
منها الحق من المبطل **قال الشيعي** وما ظن باحد المحصلين وقف
علي ما نقلناه وبيناه واختار غير مذهب اثني عشرية الشيعة باطنا وان
كاف في الظاهر يصير الى غيره طلبا لدنيا حيث وضعت لهم بيوت
التدريس والوقف وغير ذلك حتى تستمر ابني العباس الدعوة ويشيد
للإمامة اعتقاد امامتهم **قال السني** فيقال هذه عقالة ما يقواها
سوى من هو من اجهل الناس بحال اهل السنة ومن هو من اعظم

الناس كذبا ومماندة وفساده ظاهر من وجوه كثيرة فانه من المعلوم ان السنة كانت قبل ان تبني بيوت العلم اقوى واظهر فاتها بنيت فيما بين المائة الخامسة بنيت النظامية في حدود الستين واربعمائة ولم تكن على كل مذهب بل بنيت على احدها ومذهب مالك وابي حنيفة والشافعي واحمد قد طبقت الدنيا وليس لرجل منهم مدرسة والمالكية في الغرب لم يذكروا عندهم ولد العباس ثم السنة كانت قبل دولة بني العباس اظهر منها واقوى في دولتهم لدخول كثير من الشيعة وغيرهم من المبتدعين فيها ثم اهل السنة متفقون على ان امامة الخلق غير مختصة ببني العباس ثم ان اهل العلم من اهل السنة مثل مالك واحمد من ابعد الناس عن مقاربه الملوك ثم اهل السنة انما يعظمون ابا بكر وعمر وعثمان وعليه وليس فيهم من بني العباس احدهم من المعلوم انه ليس في اهل العلم المعروفين احد من الرافضة بل جميعهم متفقون على تجهيل الرافضة وتضليلهم والكتب مشحونة في ذلك والله يعلم اني على كثرة بحثي عن اتاويل الناس وفرقهم ما علمت برجل له في المسلمين قدم صدق متها بمذهب الشيعة انتهى ملخصا وفيه من العجائب وجوه احدها مازعه من ان قول الشيعي هذا مقال رجل من اجهل الناس بحال اهل السنة فانه قد بان الى هنا فريته في هذه الدعوى لعلمه بان من تسمى باهل السنة على الباطل ومن المعلوم لدى من له ادنى شعور ان ذهاب الرجل الى الباطل بعد تبين الحق لديه منحصر في طالب الدنيا من

رياسة وجاء وصيت وسمعه ومال والذي يخشى الله ويطلب رحمته
يتظاهر بالباطل ويخفي الحق لجملات { منها } تحصيل الجاه والمال
والرياسة { ومنها } الخوف من شر الظلمة لتو تظاهر بالحق فان الدولة
والسلطة لهم فحفظ النفس وعرضه وماله من شرم يتظاهر بمذهبهم
{ ومنها } رشد العقلة عن الحق اليه { ومنها } المحافظة على اهل الحق
بذب الشر عنهم وتسامح حقوقهم الى غير ذلك من الجملات ومن المعلوم
ان الرياسة من حين السقيفة الى زمن السني وما بعده لم ينل بالمامنة
الشيعة وتشيد ما زعموه ديناً من المبتدعات فالتظاهر بمذهبهم سبب
لحصول ما يبتاه من الجملات فلم يمتان السني وصدق الشيعي وثانيهما
ما زعمه من ان السنة كانت قبل ذلك اقوى واظهر فان قصده زمن
التابعين وتابعيهم فقد نص الذهبي وغيره على كثرة التشيع في التابعين
الى حد لم ينقل عنهم - اروه لذهبت اثار النبوة واندرست رسوم
الشريعة ومن المعلوم لدى كل عارف بالمنقول ظهور مذهب الشيعة
زمن سيد العابدين وولده الباقر وولده الصادق وولده الكاظم الى زمن
الكايني والصدوق والمفيد المرتضى وغيرهم وصنفت فيه الكتب حتى
خشى ارباب الساطنة من بني امية وبني العباس من الشيعة ولذلك
حمل زين العابدين الى الشام الى عبد الملك وحمل الصادق زمن المنصور
الى بغداد وحبس ولده الكاظم زمن الهادي وهرون وقد خرج
لحار باتهم جماعات من بني الحسن وبني الحسين يامر ونهم بالمعروف

وينهونهم عن المنكر وقد ضعف مذهب من تسمى بأهل السنة زمن
 الحنة بزعمهم حتى عمل جماعة منهم بالتقية روى ذلك عنهم السبكي في
 طبقاته وصاحب الوفيات والسيوطي في تاريخه وغيرهم نعم قوة مذهبهم
 في زمن الثلاثة وزمن معوية والشيعي منصور قوله عن ذلك لعدم
 وقف يومئذ اطالبي العلم وعدم وجود بيوت يطلبون العلم فيها ولذلك
 خص بنى العباس بازدياد الدعوة لهم ومآله من زمن القادر بالله إلى
 آخر دولتهم قد تحقق وثالثها مازعه من أن أول مدرسته بنيت هي
 النظامية في مازعه من تاريخها فإنه بهتان منه لما قاله السيوطي في تاريخه
 وغيره من عدمه من أن وزير القادر بالله سنة ثنتين وثمانين وثلاثمائة بنى
 بيتاً عظيماً في الكرخ وجعله وقفاً على أهل العلم وجعل فيه كتباً كثيرة
 وقفها عليهم وقال السيوطي فيه مثل غيره من عدمه كتب المتوكل سنة أربع
 وثلثين ومائتين برفع الحنة وطلب المحدثين فاستقدمهم إلى سامرة
 فاجزل عطايهم وعظمهم وطلب منهم التحديث بأحاديث الصفات فجلس
 ابن أبي شيبة في مسجد الرصافة فاجتمع إليه ثلثون الفا وجلس أخوه
 في مسجد المنصور فاجتمع إليه مثل ذلك فدعوا الناس للمتوكل مبالغين
 في تعظيمه حتى قال قائم خلفائهم الثلاثة مقاتل أهل الردة وهو ابن أبي
 قحافة ومن رد المظالم وهو عمر بن عبد العزيز والمتوكل في تشييد السنة بعد
 علمهم بأن المتوكل منافق من حيث تظاهروا بيفض على عليه السلام
 فانظر يا طالب الحق إلى المال ما يفعل بالناس لتعظيمهم لمن هذه حاله من

جهته ودعوتهم له فان المتوكل قد جره بنفسه اعلى الى بعض ولديه سبطى
خير الرسل الى حد قد هدم به قبر الحسين وحرثه وزرع ماحوله ومنع
من زيارته وفضل ولديه على الحسن والحسين حتى قتل امام العربية
يعقوب بن السكيت باشر قتله حيث لم يفضل من فضله المتوكل وهما ابناه
على ويحاشى الرسول ذكر ذلك كله السيوطى في تاريخه ووصف المتوكل
فيه بقوله وكان معروفًا بالنصب فا نظر الى المذهب الذى يعترف اهله
بان امامهم فيه والخليفة عليهم متظاهرين بالنفاق والله سبحانه قد فرض
على رسوله جهاد المنافقين والغلظة عليهم ولعنهم الله ورسوله ومن
تسمى باهل السنة يزعمون انهم عاملون بالكتاب والسنة وهم يحملون
الخليفة عليهم وامامهم من فرض الله فى كتابه جهاده وقتله ونص
فيه على لعنه فهم مناقضون لكتاب الله وسنة رسوله ودفقرون على
نفوسهم بدعوى انهم عاملون بهما وبالجملة فالجامعان المشار اليهما
وغيرهما قد شيدوها وعمروها بالدعوة لبنى العباس سيما من عرفوه
ووصفوه بالنفاق منهم وهو من نبهنا عليه فاخذ اهل العلم منهم العطايا
الجزيلة العظيمة منه لذلك والسنى يفترى علنا ويتقى ذلك عن اهل
مذهبه ورابعها ما زعمه من عدم وجود مدوسة لهم وقتا ويهم
قد طبقت الدنيا فانه بهتان بين لان تعميرهم البيوت لذوى العلم قد صدر
قبل تعين اربعتهم للفتوى بما يقرب من مائتى سنة لما قال المقرئ فى خطظه
فلما كانت سلطنة الملك الظاهر بيبرس ولى بمصر والقاهرة اربعة

قضاة شافعي ومالكي وحنبلي وحنفي وجبر الناس على العمل بفتوى رجل
من اربعتهم ونهاهم عن العمل بفتاوى غيرهم بعد حكمه بعدم توليه
من عمل بفتوى غيرهم شيئاً من المناصب الشرعية مثل القضاة وامامه
الجماعة والتدريس ونظارة الوقف وقيومه اليتامى وغير ذلك فالجأ
اهل العلم وغيرهم الى تشييد فتاوى ابي حنيفة ومالك وشافعي واحمد
دون غيرهم ممن حاصروهم ومن تقدم عليهم ومن تاخر عنهم فاخذ الناس
يفتون بفتاويهم في عامه مساً كن المسلمين وذلك في سنة الخمس
والستين والسماة ومن يومئذ الى زمن السني والى اليوم هذه السيرة
جارية منهم وقبل ذلك في سنة خمس وعشرين وخمسائة قد رتب في
مصر اربعة قضاة اثنان احدهما امامي واثانيهما اسماعيلي واثنان
احدهما مالكي واثانيهما شافعي وفي سنة اربعمائة وقبلها كان الظهور
لمذهب الشيعة في مصر وفي سنة ثمان وستين وخمس مائة بنيت
مدورستان للشافعية والمالكية وصرف قضاة مصر الشيعة انتهى
ويعلم من مقاله ان ظهور المذهب وخوله بامر السلطان دون قسام
البرهان الشرعي عليه فاما بحسب البرهان فقد ثبت كون مذهب الحق
هو مذهب اثني عشرية الشيعة وخامسها مازعه من ان المالكية
في الغرب لم يذكروا عندهم ولد العباس فانه لم يعلم مقصوده منه فان قصد به
عدم دعوة جماعة من متابعي مالك الى بني العباس فليس يضر ذلك
بقول خصمه فانه لم يقل بان عامه متابعيهم يدعون اليهم حتى ينقض عليه

بذلك بل قوله صدق على تقدير دعوة الجمهور منهم اليهم فان قال بان
 اهل مذهبه غير قائلين بتخصيص امامة الناس بنبي العباس قيل له لم
 ينسب الخلفاء ذلك بل حكى حالة الناس بالنسبة الى بنى العباس في زمانهم
 وبذل المال لدوى العلم وترويجهم لهم فان ذلك موجب لدعوة اهل العلم
 ومتابعيهم بان تدوم دولتهم حتى جرم الى الدعوة لمن عرفوه منهم بالتظاهر
 بالتفاني الى تلك الدرجة التي قدسناها عليها فيما سر وسأحييها
 ما زعمه من تنزه مالك واحمد وغيرهما عن مماشاة الملوك وهم يعبدون
 عنهم فانه من هيب غشه للنفلة لان اهل العلم منهم الغير المقاربين ملوكهم
 ليس من جهة طلب ما عند الله من المثوبات بل من حيث علمهم بان
 من قاربهم يحققه الناس وتذهب عظمتهم وحرمتهم لديهم فهو يتباعد عنهم
 لذلك ولقد قبض مالك على جمعه للموطا من بنى العباس الوفا من
 الدناير قال ذلك ابن قتيبة في كتاب السياسة وغيره من مذهبهم وسر ذلك
 بين فان العالم بما عند من تسعى باهل السنة من السنن التي قد تقدم
 التنبيه عليها وغيرها من النقول وبماياتي نقله وبيانه ومعه يختار امامة
 الله ويتظاهر به حاله حال من علم بصدق الرسول ص ولكن لم يتبعه
 اما لذهاب ماله من سيادة ورياسة بذلك واما تعصبا لسلفه وقومته
 فيتابعهم على دينهم واما لحسد يجره الى ذلك واما لغير ذلك من الجهات
 فانظر لو فرض تظاهر ابني ابي شيبة بمذهب الشيعة لما حصل لهم
 العطايا الخزينة والرياسة في التدريس في المساجد المتقدمة في العدد

المعلوم ومثلها غيرها من مآلات وغيره فالعزة والمظنة والرياسة إنما
 حصت في دول من تسمى بأهل السنة لمن عرفوه عالمًا بقول ويعتقد
 بإمامة النشئة وهذه جميعها تذهب وتزول حتى ممن يتهم بأنه عالم شيعي
 بل لو علموه بأنه عالم سني خادم لمذهبهم لكن جرى على غير ما هم عليه من
 الباطل لو هو عندهم والصغرة - دره بل له تكوره فاعتبر في حال إمامهم
 الجليل المعروف المشهور لديهم أحمد بن شعيب بن علي ابن سنان بن بحر
 النسائي صاحب السنن أحد صحاح الستة فإنه دخل دمشق فسئل عن
 معوية ففضل عليا عليه فاخرج من المسجد وحمل إلى الرملة وانكر عليه
 تصنيفه كتاب الخصائص على وفيل له كوف تركت تصنيف فضائل
 الشيخين فقال دخلت لى دمشق والمنحرف فيها عن علي كثير فصنفت
 كتاب الخصائص ورجوت أن يهديهم الله به انتهى نقله عن طبقات
 السبكي وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته حسده أهل مصر على علمه
 فمضى إلى الرملة فسئل عن فضائل معوية فامسك فضربوه في الجامع
 فقال اخرجوني إلى مكة فاخرجوه فمن هذه حالهم بالنسبة إلى من هو
 إمام وقدوة لهم حيث جرى على غير مبادئهم فاعسام يصنعون فيمن علموه
 في الباطن شيئا وسابحها مازعهم من عدم وجود عالم شيعي معروف
 فإنه من عجيب المكابرة المحس والمجاهدة فهذه كتب الشيعة في كل
 قرن قد شهدت شهادة حق بأن علم الشريعة من معقولها ومنقولها
 تفسيرها وحديثها أصولها وفروعها وغير ذلك عند أتى عشيرة الشيعة

وعدم هذه كتبهم في علم المناظرة وبيان أنهم هم الفرقة الناجية من بين نيف وسبعين فرقة موجودة في اليد وحسب المنصف ما شر حناه نحن في هذه المحاكمة من تحقيق الحق وبرهنا عليه بادلة ظاهرة ليس لأخصم يد من قبولها اثبوت حجيتها عنده ومن يريد الوقوف على ما قلناه فليتنظر في كتب رجال اهل العلم التي وضعت لبيان مصنفاتهم في العلوم فانه يجدها اكثرها يسر ضبطها وهي في كل صنف من العلوم وحسبهم علما وضبطا وحفظا وديانة ما قاله الذهبي في حقهم زمن التابعين وتابعيهم من قوله واقعد كثر التشيع في التابعين وتابعيهم فلولا لم يقبل حديثهم لذهبت آثار النبوة واندرست فان قيل مقصوده منهم من فضل عليا على عثمان دون الرفضة قيل وهل عاى قد عرف ما رويتموه يتوهم ذلك فكيف بمن هو عالم قد عرف ما فعله الثلاثة من المبتدعات والمنساكير والمشاقات لله ورسوله وثامنها ما زعمه من اتفاق اهل مذهبه على تجهيل وتضليل اثنى عشرية الشيعة فانه من اعظم العناد واسمجه واشنع له لما بيناه وبرهنا عليه بايات الفرقان العظيم والسنن الصحيحة والنقول الثابتة من ان الدين القويم وشريعة النبي الرؤف الرحيم هو مذهب الشيعة القائلين بامامة علي وبامامة احد عشر من ولده اولهم ابنه الحسن واخرهم المهدي فمن زعم جهالهم وتضليلهم فقد قضى والمياذ بالله بجهل الله وجاهل رسوله وبان الله نستجير باطفه وتزعمه عن هذه المنقصة الشنيعة ضال ورسوله المعصوم حق

من الخطا زال وهل يتفوه من في قلبه مثقال ذرة ايمان بقول يستلزم
هذه الطامات التي ليس مثلها طامات فالكلم كيف تحكمون
حيث تعلمون مما رويتموه من السنن الصحيحة ومما صدر من
اثمتكم من المشافقات لله ورسوله ومما سنوه من المبتدعات وقد
تابستموم عليها بانهم على الباطل وبان اثني عشرية الشيعة هم اهل الحق
والعاملون به والمشيرون له ومعه تزعمون انهم جهلة ضالون فيا الهني عليكم
حيث لزمكم افحش العار والشنار بما زعمتموه وجريتم عليه ومما فيها
عليه تعرف بهتان السنن في زعمه عدم عثوره على رجل ذي لسان صدق بذهب
الى مذهب اثني عشرية الشيعة قال الشيعي ووجدنا الكثير
ممن يتدين في الباطن بدين اثني عشرية الشيعة ويمنعه عن اظهاره
حب الدنيا والرياسة وقد رايت بعض ائمة الخنابلة يقول اني على
مذهب الشيعة فقاتله لم تدرس على مذهب الخنابلة فقال ليس عندكم
البغال والشهريات وكان اعظم مدرسي الشافعية في زمانه حيث
توفي اوصى بان يتولى امره في غيبته ونجهيزه بعض الشيعة وان
يدفن في مشهد سيدنا الكاظم واشهد على نفسه انه كان شيعيا
قال السنن ونجيب بان قوله ووجدنا الكثير كذب بل قد يوجد
في بعض المنتسبين الى السنة من هو شيعي باطنا كما يوجد في المظهرين
للسهادتين من هو منافق وان يتصور ان يكون الرجل في الباطن شيعيا
ليس بزندق او جاهل بدين خير الرسل والحكاية التي نقلها حكى لي

البدع أنها كذب مفترى وإن فرض أنه صادق فيما نقله فليس يبعد وجود من هو زنديق ملحد وهو ينسب نفسه إلى الشافعي وغيره ومن استدلل بزندقته بعض أهل العلم على أن عامة أهل العلم زنادقة كان من أجهل الناس مثل من استدلل برفض بعضهم على رفض جميعهم انتهى ما خلا قلنا غير خفي على الناقد ما في هذه من الباطل بعد النظر إلى ما قدمناه من ثبوت حقيقة مذهب اثني عشرية الشيعة بنفس ما ورد من طرق من تسمى بأهل السنة فالمنصف نفسه ممن قد تظاهر بمذهبهم ولو من المائة عشرة بل وخمسة يصير المتدين منهم بدين الحق الكثير وتكذيبه ما نقله الشيعي عن المدرسين مناقض لما صدق به من وجود بعض من يتظاهر بالتسنن وهو باطن شيعي وليس لما قاله الشيعي دخل بمقالة السني من وجود بعض الزنادقة في الباطن وهم في الظاهر مسلمون لما عرفته من أن الحق هو مذهب الشيعة وأما الزندقه فباطل بين فقياس الباطل على الحق باطل معلوم ونص قول الشيعي قد دل على وجود الكثير من الشيعة فيمن يتظاهر بالتسنن ولم يقل بأن وجود من هذه حالهم يستلزم كون عامة من يتظاهر بالتسنن شيعة فإنه لم يستدل بوجود البدع على لزوم ذلك لجميعهم وليس يلزم من قوله وجود الشيعة في صحب الشافعي وصحب أبي حنيفة وصحب مالك وغيرهم بل يجوز وجودهم فيهم ويجوز العدم والمنصف يعلم بأن منازعة السني للشيعة في هذه المسئلة محض عناد بعد تصديق السني له بوجود

ما قاله غايته انه نائمه في الكثرة وقد بينا وجه صحة دعوى الكثرة
قال الشيعي الوجه الخامس في بيان متابعتهم مذهب اثني عشرية
 الشيعة وهو عدم ذهابهم الى التعصب بل هم مقتصرون على الحق
 وخالفهم غيرهم في ذلك فقد ذكر الغزالي والماوردي وهما امامان
 لشافعية ان السنة تسطيع القبور لكن لما جعلته الرخصة شامرا
 عد لنا عنه الى التسنيم وذكر الرخصة وهو من ائمة الحنفية في
 تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته انه بمقتضاها يجوز
 الصلوة على آحاد المسلمين لكن لما اتخذت الرخصة ذلك في انتم
 منعه وذكر بعضهم ان المشروع هو التختيم باليمين ولما اتخذته الرخصة
 جعلناه في اليسار وامثال ذلك كثير فانظر الى من يبدل الشريعة
 ويغير ما علم بوروده عن النبي ص ويذهب الى الباطل معاندة لقوم معينين
 فهل يجوز اتباعه والمصير الى ما قاله **قال السني** ونجيب من وجهين
 احدهما اننا لسنا نعلم طائفة اعظم تعصبا في الباطل من الرخصة حتى انهم عرف
 منهم شهادة الزور لذوى مذاهبهم على من خالفهم ومنه جعلهم ثابت
 اوث المال جميعه ليثبت ان فاطمة ورثت النبي صلى الله عليه واله وسلم دون
 عمه العباس وسرد ما نسب اليهم من البهتان الذي بيناه في بعض التنبيهات
 وتعرض لما زعموه من قصد على التزوج بابنته ابي جهل وتمطيهم
 من تسمى بعلي والحسن والحسين وجعفر ولو كان فاسقا وجعل من
 تعصبتهم عدم صيام يوم نذب الله سبحانه صومه وهو اليوم العاشر من

الزور من الكبار الموقفة ولو قطعنا النظر عن ذلك فعلى من نسب اليهم هذه الطامة سوق بيته تدل على صدقه فليقل من جوز ذلك منهم ومن نقله عنه وما الكتاب الذى وجد فيه وما القضية التى ثبتت بذلك فان السنى فى مقام الخصومة والدعوى منه فى قبال خصمه مردودة عليه ما لم يأت عليها بحجة فإين حجته على هذه الدعوى والمناصف يعلم بهتانه من عدم بيانه لما يدل على صدقه فى هذه الدعوى مثل سائر دعاويه التى تقدمت والتى تاتى وثالثها ان نازعه من شهادة الزور هو من شمار اهل مذهبه من حيث ناس مذهبهم عليه فان قولهم بائعاه الثلاثة وبان مبتدعاتهم حق بحسب العمل عليه وبان طامة الصحابة عدول وغير ذلك مما مضى بيان منافضته لاشريعه شهادة زور معلومه لديهم ولدى غيرهم ممن نظر الى ما نقناه عنهم من السنن الصحيحة وغيرها التى دلت على ذلك فانظر الى شدة ظلم السنى وعنادهم قدينى دينهم على الحق والصدق حتى وصفهم بما هو واهل مذهبه متصفون به وهو شمارهم وعليه قدينى مذهبهم ورابعها ان مارووه مصدقين بصحته من الخبر الذى دل على قصد على ع التزوج بابنه ابى جهل من عظيم شهادتهم بالزور على خير الرسل ص وذلك من وجوه عديدة { منها } ما هو معلوم من استحالة عزم من يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله المنصور من نصره والمخذول من خذله الذى يدور الحق معه حيث يدور على شئ يتأذى منه خير الرسل ص

فان الجولة الطغام بعد النظر الى صفاته هذه دون غيرها يعلمون علما
يقينا بانه ليس يخطر في قلبه العزم على ما فيه اذيه لمؤمن اقل المؤمنين
ايمانا من حيث منافات اذيته لحب الله ورسوله وللاحق فهل يتصور
عزمه على شيء فيه اذيه خير الرسل بل هل الرجل الذي قد ورد في
حقه النظر اليه عبادة وذكره عبادة يتصور في حقه العزم على ذلك
فالسكم كيف تحكمون وبالزور البين تشهدون { ومنها } ما يقضى المسلم
منه عجباً وهو نسبتهم الى خير الرسل من التاذي من شيء قد اتى هوبه
من عند الله وجملة سبحانه دينه الذي ارتضاه لعباده فاحل لهم التزوج
باربع نسوة فهل يتصور في حق من عصمه الله اذيته مما قد قضاه الله
سبحانه وشرعه وندب اليه بل يتزه عن ذلك اضعف المؤمنين ايمانا
فكيف بافضل الرسل قدس وتزه وتعالى جنبه السامى عن نسبة
هذه الطامة العظمى اليه { ومنها } ما بينوه في الخبر المفتري من
حصول الريب لبعضه خير الرسل من تزوج بها وتاذيها من ذلك
وهى التى رضى الله لرضاها ويغضب انغضبها فهل من هذه شدة ديانتها
ورفعه شأنها ترتاب وتتاذى من شيء شرعه الله سبحانه وندب اليه
وقد فعله ابوها وتابعه عليه خيار الصحابة { ومنها } ما نسبوه اليه
صلى الله عليه واله وسلم في الخبر من خوفه على بعضته الفتنة في دينها فانه
من فاحش البهتان وشذيمه عليهم فان الله سبحانه قد جوز ذلك في حق
من هم دونها في العقل والمعرفة والديانة والتقوى وبلغه رسوله

وفعله المسلمون ولم تصدر فتنة له ضمن في الدين فان الفتنة انما تلحق
وتضر من ضعف ايمانه فاما من قوى ايمانه فذجاته منها معلومة ثم قد
يصدر شقاق بين الزوجات ورفعه يحصل بالمباعدة بينهما فاما من هي
في الدرجة التي عرفتها فنزها حتى عن صدور الشقاق بينها وبين
شريكتها فانها الشدة ايمانها تصبر على ظلم شريكتها وتحمل ما تفعله معها
من الجور طالبة بذلك ما وعد به سبحانه من صبر قال سبحانه انما يوفى
الصابرون اجرهم بغير حساب { ومنها } ما نسبوه اليه ص فيما افتروه
من عدم تحريمه ما حمله الله سبحانه وعدم تحليله ما حرمه الله فانه مناقض
لما نسبوه اليه فيه من عدم اذنه لهم في تزويجهم بنتم من على ما لم يطلق
على بضعته وهل معنى تحريم ما شرعه الله غير ذلك من حيث منعه لهم
من تزويجهم بنتم عليا وعنده فاطمة وهل من حصر نطقه سبحانه
بالوحي يخالف ما نزل به الوحي ثم يتناقض فالسكم كيف تفترون والى
هذه الدرجة بمن قد عصمه الله تزرون { ومنها } ما نسبوه اليه ص
في الخبر من الخلف على عدم الجمع بين بنت رسول الله وبين بنت
المعادي لله فانه من فاحش بهتانهم على رسول الله ص فاي ضرر يصل
الى بنت ابي جهل المؤمن بالله ورسوله من جهة ايها الشدة طغيانه وعتوه
وبغضه لله ورسوله وهل يتصور في حقه الخفافه لما نزل عليه من ربه في
الفرقان العظيم الذي دل على عدم وصول ضرر الله تعالى الى الحق بسبب
من ضل فآزعموه في حقه منافض لما نزل عليه من ربه تنزهه وتقدسيه

وتحاشى مقام عصمته من هذا الطامة وما دونها { ومنها } ما نسبوه فى الخبر
 اليه ص من حمده صهره الكافر بانه محسن بمصاهرته له من حيث صدقه فى
 حديثه معه ووفائه له بعده ووعده يعرض بلى ع الذى هو احب الخلق
 الى الله واليه والذى قد حل له من المسجد ما حل له دون غيره من الصحابة
 روى ذلك السيوطى فى خصائصه الكبرى وفى تاريخه وصححه عن عبد الله
 بن مھر وعن ابيه عمر وعن سعد والذى هو منه بمنزلة هرون من موسى
 فى غير النبوة ولي كل مؤمن بعده الشبيه بادم ونوح وابراهيم وموسى
 وعيسى والذى جعله اخاه دون غيره من الصحابة والذى وصفه بالحسن
 فى الله والخشوش فى الله الى غير ذلك فهل من هذه حاله وصفاته التى
 قد بينها من نطقه مختص بالوحى يعرض به برجل كافر ومعنى يعرض به
 مدحه لذلك الكافر وذمه لعل ع فهل تجد من هذه مرتبة فريتهم
 على خير الرسل فى الخبر المشار اليه لهم لسان صدق وشهادة حق والخبر
 المشار اليه المشتمل على هذه الطامات العظيمة قدرووه فى الصحيحين
 وغيرها فانظر الى شهادتهما بالزور الفلحش حيث يشهدون بان هذين
 الكتابين صحيحان وفيهما الخبر المشار اليه وغيره من المفتريات وقد
 تقدم نبذة منها فليت شمرى لم يعرضوه وما هو مثله على ايات الفرقان
 العظيم والسنة الشريفة حتى يتبين لهم الصدق من البهتان وخامسها
 ان ما نسبوه اليهم من تعظيم من سمي بما ذكره ولو كان فاسقا بهتان منه فانهم
 علنا يلعنون من تسمى بذلك وهوية جاهر بالفسق مثل المتوكل وعلم

ابن ابي حمزة البطائني والحسن بن علي المدوي الدجال والحسين بن
 ابراهيم الدجال وغيرهم من النصاب والدجاجة وغير خفي حالهم على من
 نظر الى كتب رجالهم في انهم يعظمون اهل التقوى والدين ويحقرون
 ارباب النفاق المفتريين وليس لذلك دخل باسمائهم وسادسها
 ان ما نسبته الى الشيعة من انهم يتعصبون في عدم صوم يوم نذبا لله
 سبحانه الى صومه وهو العاشر من المحرم بهتان منه على الله وعليهم
 وتناقض منه فانه قد ورد من طرقهم النذب الى صيامه الى بعد صلاة
 العصر بساعة والنهي عن صيامه تاما وقد اعترف هو بنفسه بان ما فرد
 اهل مذهبه بنقله ليس بحجة على خصمه فنحن نفرض ورود صومه
 تاما من طرق اهل مذهبه فليس يجديهم فلم يفترى وينسب التعصب
 الى من لم يفت باستحباب صوم يوم العاشر من المحرم ولم تناقض بسبب
 هذه القرينة فتدبر في شدة تحامله على خصمه الى حد صار به يفترى
 ويتناقض تاما بهتانه على الله فانه لم يثبت استحباب صوم ذلك اليوم حتى
 من طرق اهل مذهبه لما في الصحيحين عن عائشة ما دل على صيام النبي
 صلى الله عليه واله وسلم وامره بصيام الناس له قبل فرض صيام شهر
 رمضان فلما فرض صيامه تركه وخير الناس بين صيامه وعدم صيامه
 وروى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو عبد الله بن مسعود مثل ذلك
 وروى عنه ما دل على ترك صيامه بعد فرض صوم شهر رمضان وروى فيه
 عن عبد الله بن عباس انه اليوم التاسع دون العاشر وروى فيه عنه ما دل على

قول الصحابة "لنبي ص ان يوم العاشر منه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال ص محييا لهم فان كان العام المقبل صمنا اليوم التاسع فلم يات العام المقبل حتى توفي ص وروى فيه عن جابر بن سمرة ما دل على امره ص لهم بصيامه وحثهم عليه وتماهدم عنده قبل فرض صيام شهر رمضان فلما فرض صيامه لم يامر بصيام العاشر من المحرم ولم ينه عنه ولم يتماهدم وبالجمله فنظر الى ما روه في الباب جزم بان صيامه ليس بمندوب اليه لتركه ص له ومتابعه ابن مسعود وابن عمره في تركه ما صيامه وخبر ابن عباس الذي دل على عزمه صلى الله عليه و له وسلم على صيام اليوم التاسع وخبر جابر بن سمرة الذي دل على انه ص لم يامر بصومه ولم ينه عنه فانه لو كان مندوبا اليه لصامه بنفسه وامر ص حبه بصومه فعمل مما روه بهتان السني على الله ورسوله في زعمه بان صومه مندوب اليه فتدبر

قال السني الثاني ان الذي عليه ائمة المسلمين ان ما كان مشروعا لم يترك لمجرد فعل المبدعين له و اصول ائمتهم على ذلك مثل تسطيع القبور فان مذهب ابي حنيفة واحمد ان تسطيعها افضل لما ثبت صحيحا ان قبره ص مسنم والشافعي يستحب تسطيعها لما روى من امره ص بتسويتها وبعض اصحابه قال انه شمار الرفضه فكره ذلك والجهر بالبسملة هو مذهب الرفضه وجهر بها الشافعي وبعضهم قدحه بسببها وبسبب القنوت ونسبه الى مذهبهم حتى ان سفيا ن وغيره من ائمتنا يذكرون في عقايدهم عدم الجهر بها لذلك مثل ذكرهم المسح على الحنن فان تركه

شمار الرفضه ومالك يضيف المسح على الخفين وان طابق ذلك قولهم
ومذهب احمد ليس للمحرم ان يستظل بالمحمل وان كان ذلك قولهم وقال
مالك يكره السجود على غير القاع والرفضه يمنعون من السجود على
غيرها واحمد يستحب متعة الحج ومذهب ابى حنيفة ان الصلوة تجوز
على غير النبي وهو المخصوص عن احمد ودليله ما نقله عن علي انه قال لعمر
صلى الله عليك ونقل عن مالك والشافعي منعها لما روى عن ابن عباس
من انها مختصة بالنبي ص والذى قاله ابن عباس لما صارت الشيعة
تخص عاليا بذلك دون غيره والذى قاله الحنفية وغيرهم يكره الصلوة
على علي عند قوم يخصصونه بها فانه لو صلى عليه يظن به انه منهم و به
يقول سائرنا فانه لو ترتب على فعل مستحب مفسدة لم يصح مستحبا
ومن هنا ذهب من ذهب من اهل الفقه الى ترك المستحب الذي صار
شما رم فتحصل المشابهة بين السني والشيعة وهي منافية لمصلحة
التمييز عنهم اوجرم ونحلفهم فانها اعظم من فعل ذلك المستحب
انتهى. لخصنا من حشوه قلت وفيه من العجائب وجوه احدها
ما قصده من ائمة المسلمين مثل ابى حنيفة ومالك والشافعي واحمد
وسفيان وغيرهم فانه من عظيم بهتانهم على المسلمين لما علمه هو واهل
مذهبه من ان المشار اليهم ومن جرى على سيرتهم وقال بقولهم وشيد
ذلك مبدعون في الدين ومغيرون له ومن هذه سيرته في تشييد ما خالف
الدين موصوف بامام المبدعين فوصفه بامام المسلمين بهتان مبین

وثانيها مانسبه الى ائمته من عدم تركهم المشروع بمجر دفع المبدعين له فانه من دقيق مكره الذي قد خرج به عن مقام البحث فانه مختص بالمشروعات التي صارت شعار الرفضة بزعمه وزعم اهل مذهبه دون مطلق ما يفعله الرفضة من المشروعات ومن هذه الجهة نقل عن سفيان وغيره من ائمتهم في عقابهم عدم الجهر بالبسملة من حيث صيرورته شعار الرفضة فعلم من نقله عن سفيان وغيره شدة تعصبهم **قباطل وثالثها** ما نقله عن مالك في تضعيفه المسح على الخفين وعن الشافعي من الجهر بالبسملة وعن احمد من استحبابه متمه الحج وغير ذلك من المسائل التي هي من شعار الشيعة وقد فعله بعض ائمتهم فانه ليس له دخل في محل البحث فان الخصم لم يقل بمخالفته من تسمى باهل السنة للشيعة في جميع المشروعات التي صارت شعار الشيعة حتى يرد النقض عليه بذلك بل مداهم عدم ذهاب الشيعة الى التعصب وذهاب من قال بامامة الثلثة اليه وذلك يصدق في ذهاب جماعة منهم اليه في بعض المسائل وقد ثبت بنفس ما نقله عن سفيان وغيره **ورابعها** مانسبه الى ابي حنيفة واحمد من افضاليه تسنيم القبور بما زعمه من الدليل فانه فتوى عن غير هدى من الله بل الهدى قد ثبت لديهم على وجه الصحة بالخبر الذي نقله السنن سابقا عن مسلم في صحيفته فانه دل على تسوية القبور باصره ص واما تسنيم قبره الشريف فعلى فرض ثبوته فليس باصره وبآذنه لعدم ورود ما دل على ذلك في الشريعة فحال حال غيره

من القبور في دخوله تحت امره بتسويته فتسليمه مخالف لسنته وهل
 مسلم يجعل سنه خير الرسل ص خلف ظهره ويعمل بما خالفه فما حال
 من يزعم في حقه انه امام المسلمين وخامسها مانسبه الى الرفضه
 من منهم السجود على غير القيمان فانه من بهتانه البين عليهم فهذه كتبهم
 وفتاويهم قد ملئت الدنيا من تجويزهم السجود عليها وعلى نبأها الغير
 الماكول بحسب العادة للبشر وغير الملبوس منه ومنهم من السجود
 على مما دنها مثل النورة والجلس والقيرو والحديد وغيرها ومستندهم في
 ذلك ما رووه من طرقهم عن اهل البيت ع وسادسها ما نقله
 عن علي ع من القول لعمر صلى الله عليه فالك قد عرفت عدم لياقته
 الثالثه لذلك بادهة عديدة تقدمت وسابعها ما نقله عن مالك
 والشافعي من عدم تجويز الصلوة على غير النبي ص لقول ابن عباس
 فانه من عظيم العجايب من حيث تقديمهم لقول ابن عباس على فرض
 ثبوته عنه على قول الله سبحانه هو الذي يصلي عليكم وملائكته وعلى
 قول رسوله على ما في الصحيحين حيث قال اللهم صل على آل ابي اوفى
 فان قال ابن عباس قال ذلك لما صارت الشيعة تخص عليا بالصلوة
 قيل له حاشى مقام علم ابن عباس وديانته من مخالفته قول الله ورسوله
 ثم ان الشيعة لم تخص عليا بالصلوة بل تصلى عليه وعلى ولده وعلى
 سائر المؤمنين متابعه لقول الله ورسوله وثامنها ما زعمه من لزوم
 هجر الشيعة فانه من عجيب طاماته التي يغوى بها الغفلة لعمامه بما مضى

نقله بان الشيعة هم الفرقة الناجية فان عاشروهم وباشروهم الغفلة من اهل
 مذهبه الحسن الظن باهل العلم منهم جرتهم معاشرتهم الى القول
 والخرص في امامة القشة وما ترتب عليها من المبتدعات فيعرفون الحق
 ويتابعونه حسبما جرى لكثير منهم فقصد السني بذلك منهم عن معرفة
 الحق وما بهته وهذه من اشد تعصباته للباطل بمنعه الغفلة من العدول
 عنه الى الحق بما شرة اهله وتاسعها ما زعموه من صيرورة
 المستحب مرجوحا بنفس صيرورته شعار بعض المبدعين فان القول
 بذلك من عظيم مشاقاتهم لله ورسوله فاي مفسدة ترتبت علي توجعه
 النبي ص وتوجه صحبه في الصلوة الى جهة البيت المقدس الذي هو
 شعار اليهود فهل حصات مشابهم بذلك بينهم وبين المسلمين فنحن
 قد فرطنا ان الشيعة حسبما زعمتم يبدعون فما الضرر الذي يصل اليكم
 منهم في فعل بعض المستحبات التي هي شعارهم فانكم تمتازون عنهم
 بافعال عديدة مبتدعة تدل على انكم خارجون عنهم فانتم تحتصون
 حال الصلوة بافعال تدل على انكم استم منهم ولو جهرتهم بالسملة
 وتختتم باليمين وغير ذلك مثل قول آمين بعد اتمام الفاتحة وترك
 القنوت والسجود على المنكبوس وغيره وغير ذلك من الفروق ولو فرطنا
 عدم وجود فارق في البين فاي دليل دل على مرجوحية المستحب
 لو صار شعار بعض المبتدعين الله اذن لكم ام على الله تفترون فلم دخلتم في
 آيات ومن لم يحكم بما انزل الله وايه ومن يشاقق الرسول وايه ان الذين

يكنمون ما ازلنا وخبرسته لعنتهم وخبر القضاة ثلثة قاضى قضى بالجور
وهو يعلم فهو فى النار وغير ذلك فما تجيبون الله ورسوله عن تغيير الدين
ونقضكم لحكم الله ورسوله فان قال متعاقب خبر من تلبس بلباس قوم
فهو منهم يدل على ذلك وهو خبر حسنة السيوطى وغيره قيل له من
المعلوم ان الذى صار شعار الرضا هو من شريعة سيد الرسل ومن
شعار امته فعمله دليل على ان فاعله من خير امه وذلك غاية الشرف
والرفعة والعزة لفاعله فانه سبحانه لم يخصه بقوم دون قوم من خير امه
بل هم جميعا متساوون فيه فان خبر المشار اليه حجة على من تسمى باهل السنة
فان قال مثل القنوت فى الصلوة وغيره من مختصات الشيعة وشعارهم
وهم مبدعون فمن فعله من غيرهم فقد تشبه بالمبدعين قيل له ما زعمته
موقوف على مقدمتين احدهما انه من مختصات الشيعة والثانية
انهم مبدعون وقد مضى بيان فسادهما بما قد رويتموه من السنن
والقول وقد علم الى هنا ان اثني عشرية الشيعة هي الفرقة الناجية
العاملون باشرعية والاعاملون بها دون غيرهم من سائر الفرق
فشعارهم شعار الدين الحق من دون ريب

قال الشيعي مع صدور مبتدعات منهم وهم معترفون بانها بدعة
وبان النبي ص قال كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فان مصيرها الى النار وقال
صلى الله عليه واله وسلم من ادخل فى ديننا فهو رد ولوردم عنها احد
كرهته نفوسهم ونفرت منه قلوبهم كذكر خلفائهم فى خطبهم وجامع

المسلمين ان ذلك لم يكن في زمن النبي ولم يفعله الصحابة والتابعون ولم
 يكن في زمن بني امية وفي صدور دولة العباسيين بل شيء احده
 المنصور لما جرى بينه وبين الملويين ما جرى قال والله لا رغبني اني
 وانوفهم برفع بني تميم وعدى عليهم وذكرهم في خطبته واستمرت الى
 اليوم **قال السني** ونجيب من وجوه احدها ان ذكرهم على المنبر
 كان على عهد عمر بن عبد العزيز بل قد روي انه كان على عهد عمر بن الخطاب
 وحديث ضبة مشهور فروى الطائفة ان اباموسى كان متى خطب بالبصرة
 يوم الجمعة وكان عامها ص ودعا بعده امر بن الخطاب فقام ضبة بن حصين
 الغزى فقال له فاين انت عن ذكر صاحبك تفضله عليه وفعل ذلك مرة
 بعد مرة فكتب ابو موسى الى عمر ان ضبة يطعن علينا فكتب عمر الى
 ضبة ان ياتي به فانه ودخل عليه وقال له بم استحللت اشخاصي وليس
 لي ذنب فقال له ما الذي جرى بينك وبين حاكمك فاخبره بذلك فاخذ
 عمر بيكي وقال والله لليلة من ابى بكر ويوم خير من عمر وال عمر فاماليته
 فانه لما خرج النبي ص الى الغار خرج خلفه فجعل تارة يمشي امامه
 ومرة خلفه ومرة عن يمينه ومرة عن يساره فسأله رسول الله ص
 عن ذلك فقال اذ كر الرصد فاكون امامك واذا كر الطاب فاكون تارة
 عن يمينك وتارة عن شمالك وتارة خلفك فمضى رسول الله ص على
 اصابه فحق فعمله ابو بكر حتى انزله باب الغار ودخله قبله فان كان فيه
 شيء اصابه ولم يصب النبي ص فلما دخله لم يرفيه شيئا يريه فعمله فادخله

فلما دخل وجد الصديق حجر اقمى فاقمه عقبه فأسسته وجعلت دموعه
تتحدّر على خديه من الم ما يجد ور رسول الله ص يقول له لا تحزن ان الله
معنا فانزل الله سكينته على ابي بكر فهذه ليلته واما يومه فلما تو في
رسول الله ص ارتدت العرب فقال بعض لسنا نركى وقال بعض ليس
علينا شئ من صلوة وزكوة وقال بعض غير ذلك فآتته انصحه وفات له
تألف الناس وارفق بهم فابى وقال والله لو منموني شيئا مما عليهم شرعا
لحاربته ثم كتب الى ابي موسى يلومه انتهى ما خصا من حشوه
قلت وفيه وجوه من العجائب **احدها** مازعه من ان عمر بن
عبد العزيز ذكّر خلفائهم في خطبته فانه دعوى منه بدون بينه قليات
عليها بحجة وهيئات له بذلك بل لو فرض ورود ذلك من طرق اهل
مذهبه فهو من باب الشهادة للنفس ليست بحجة على من خالفهم
وثانيها انه لو فرض تسليم ذكّر عمر بن عبد العزيز لهم في الخطبة فهي
بدعة منه بينه لعدم ذكّر في زمن النبي ص وعدم اذنه في ذكّر
بعده ومثله القول في ذكّر ابي موسى ابا بكر وعمر فيها على فرض صحته
ما نقله من خبر ضيقه فلم ان ذكّر فيها بدعة بتصديق من السني واهل
مذهبه من حيث عدم وجود مستند لهم على ذكّر سوى ما زخرفه
السني هنا وقد عرفت حاله وثالثها ما هو معلوم لدى المسلمين ومسلم
لديهم من ان نبى امية كانت تسب عاليا في خطبها ولما ولي عمر بن عبد
العزيز نهى عن ذلك وجعل مكانه اية ان الله يامر بالعدل فقله السيوطي

في تاريخه وغيره ولم يثبت عن عمر غيره **ورأى بها ما نقله عن ضبة**
 فعلى فرض ثبوته من طرق اهل مذهبه فهو ليس بحجة على الخصم لما
 بيناه غير مرة ولو فرض حججه على الخصم فليس يجدى السنن في ما خرج به
 به عن محل البحث فانه مختص بان سيرة من تسمى باهل السنة وشعارهم
 في خطبهم ذكر خلفائهم من زمن المنصور الى اليوم فاي دخل لذلك
 بذكر ابي موسى وحده لعمر وحده من حيث انه عامله وتعرض ضبة له
 بان ذكر صاحبه ابي بكر اولى فلم يمتن به بل شكاه الى عمر فانظر الى محل
 البحث ما هو والى ما يستدل به السنن عاينه وتعجب من تدليسهم وقصد
 تقدم ذم السنن ولومه للشيعي على نقل ما ليس له زمام وخطام بمسند
 علمه بان ما نقله ثابت الصحة اما الثقة نقلته واما لصحة شاهده فان
 زمام وخطام خبر ضبة ووصفه بالشيعة ليس يوجب صحته فكيف من مشهور
 ليس له اصل مثل شهرة ابي بكر لديهم بخليفة رسول الله وبانه افضل
 المسلمين وغير ذلك مما مضى ذكره من القضايا المشهورة وهي كذب
 مفترى **وخامسها** ما نقله عن عمر من مسألة اهل الردة فقد مضى
 بيان الحق فيها وانه قد خالف امام السقيفة باسمه باذنه من ان المقاتل
 على التاويل على ع. دونه ودون عمر وعمرات بان امامته باطلة فامرهم
 بالحرب وتقدمه على المسلمين باطل **وسادسها** ما نقله عن
 عمر من ليلة ويوم ابي بكر فانه من البهتان البين الذي قد علم احدهما مما
 تقدم بيانه من فساد امامته ومحاربه وسياتي بيان بهتان ثانيهما **قال**

السني الثاني انه قد قيل ان عمر بن عبد العزيز ذكرهم اربعتهم لما كان بهض
بنى امية يسبون عليا فموضع عن ذلك بذكرهم والترحم عليهم ليزيل
تلك السنة الفاسدة قلت قد اقدرى بقوله الثاني فانه صدر ما قلناه في
لوجه السابق غايته انه شرحه ولم يزد عليه بشئ وهو قد نسبته الى
القبيل فيعلم منه عدم صحة ذلك وهل ما ليس ثابت حجة على احد ونحن قد
بيننا الثابت عنه في رد الوجه السابق قال السني الثالث ان ما ذكره
من ان قصدا المنصور بذلك رغم انه وانوف بنى على باطل فان ابا بكر وعمر
قدوليا قبل المنصور وقبل بنى امية فلم يكن في ذكرهما ارغام له ولهم
لعدم منازعة بعض بنى تيم وبنى عدي له ولهم في السلطنة قلت غير
خفى على الناقد فساد ما زخر فيه في هذه النبذة لما هو معلوم لدى بنى على
ولدى غيرهم من ان امامته الخاق حق جدهم على وولده فذكر غيره على المنبر
في الخطبة صرغم لهم ولبنى عمهم من دون ريب فان ذلك شرف عظيم
وقد سلمه المنصور منهم وجعله في ادنى قریش واحقرهم واذلهم بطنا ولايس
يتفاوت الحال في ذلك بين موت المنزه باسمه منهم حال حياته وبعد
مماته وبين وجود من يدعى من عقبه مقامه وبين عدمه من حيث حصول
الرغم لدى الحق وولدهم وبنى عمهم بنفس ذكر خسيس الحسب
والنسب في مقام ابيهم وسيدهم قال السني الرابع ان اهل السنة
غير قائلين بان ذكر خلفائهم في الخطبة فرض بل بقولون ذكر على
وحده وذكروا له من الحسن الى المهدي معه هو البدعة المنكرة وان

كان ذكر على اسكونه امير المؤمنين مستحبا فذكر اربعتهم اولى بذلك
انتهى بمد تلخيصه من حشوه ومن تكريره لما زعمه فيما مضى من قوة
الدين في زمن الثلاثة وحصول النصرة بهم على الكفرة وحصول
الفرقة زمن امامه على بين اهل القبلة وقد عرفت فساد ذلك فيما مضى
بادلة ساطعة قاطعة والاميدعين فاضحة قائمة وفيما لخصناه هنا وجوه
من العجائب احدها انما زعمه من عدم قول اهل السنة بفرض
ذكر خلفائهم في الخطبة من عجائبه لخروجه بهذه الدعوى عن محل
البحث فان المحم لم ينسب اليهم غير جريان سيرتهم على ذكرهم من
زمن المنصور الى اليوم بدون دليل ولم يتعرض لقرض وندب فان نفس
ذكرهم لهم فيها بدون دليل هو معنى البدعة وثانيها انما زعمه من ان
ذكر على وولده فيها بدعة منكورة مثل سابقه ليس له دخل بمقام البحث
لعدم ذكر شيى لهم في الخطبة على التفصيل فليقل لنا من ذكرهم وفي
اى عصر صدر ذلك فان هذه كتب الشيعة خالية من ذلك وليس
اهم مفت به نعم ورد من طرقهم الصلوة على محمد وآله في خطبة يوم الجمعة
وفي يوم العيدين وبه قال الشافعى ومالك فان الصلوة عليه شاملة للصلوة
على آله حسبما ثبت ذلك فى الصحيحين وغيرهما فهم منذ كورون فيها
بأعلى وجه وباحسنه وهو على سبيل المشاركة لارسول ص فلو ذكرهم
الخطيب باسمائهم على التفصيل لم يكن مبدعا من حيث ثبوت ذكرهم بوجه
عامهم ومن المعلوم كون الذكر العام بمنزلة ذكر خاص خاص

والعام يؤتي به من حيث اختصاره قال سبحانه بعث الله النبيين مبشرين
ومنذرين وقال سبحانه اقدرضى الله عن المؤمنين وقال سبحانه ان رحمة الله
قريب من المحسنين فان معناها بعث الله ادم ونوحا و ابراهيم الى اخرهم ورضى
عن على وحزمة وعبيدة وسلمان وابى ذر الى اخرهم ورحمته سبحانه قريب
من محمد و ابراهيم وموسى وعيسى وعلى والحسن والحسين الى اخر المحسنين
ونالها ان مازعه من اولويه ذكر الثلثة في الخطبة من غيرهم قد عرفت
فساده مما دل على انهم غاصبون لحق على ع ومبدعون فى الدين وحاكون
بغير ما نزل من عند الله فليس لهم حق الذكر فى غيره فقام الذم والتقصيد ببيان
مبتدعاتهم ومشاقاتهم لله ورسوله ليلتفت الغفلة الى حالهم فيتباعدون
عن متابعتهم ويرفضونهم وذكروا على هذه الجهة من باب رشد الجاهل
ومن باب النهى عن المنكر فرض على كل مؤمن وما بقى من منكر خرافاته
التي نقاهما عن عرسياتى فى مقامها بيسان بهتانها فيها وتناقض مازعموه
ببسطها فتدبر قال السننى الخامس انه ليس كل خطيب فاسنه
يذ كر خلفائهم بل كثير منهم فى الغرب وغيرها يذ كرون ابا بكر وعمر
وعثمان ومعهبة بدوز ذ كر على ويقولون بان المسلمين متفقون على
امامتهم دون على فان كان ذ كرم جميعهم حسنا فبعض اهل السنة يقول
وان لم يكن حسنا فبعض اهل السنة يتركه فلم يخرج الحق منهم قلت
وفيه وجوه من المعائب احدها ما نقاه عن بعض اهل السنة من
ذ كر خلفائهم فى الخطبة فانه من عجيب مكره لان البحث فى بدعه ذ كر

الثلاثة بل النبي والمدوي وهو نص عبارة المنصور التي نقلها الشيعة
والزيادة على ذلك زيادة بدعة على بدعة فهم باجماعهم متفقون على ذكر
ابي بكر وعمر وعثمان وبعضهم يزيد معاوية امام للدعابة الى النار والذي
يزيد على ذلك يد كوسلطان الوقت فهو انما يذكر بدعة بعد بدعة
فعلهم اتفقهم على البدعة وجعلهم لها شعارهم وثانيتها ما زعمه من
اتفاق المسلمين على امامتهم قلته بهتان بين قد عرفته بما رويوه ونقلوه من
ان بني المسلمين وامام المسلمين ومن بعده من لغتهم ومن تابعهم من
الشيعة نافعون امامة الثلاثة ومعاوية ومن تاصر بعدهم على الناس من
بني امية وبني العباس فان اتفقا المسلمين وبنيتهم وانتمهم من بعدهم
ومتابعوهم مخالفون له وهل يعنى مسلم بوحده الله ويصدق برسوله
باتفاق مخالف لقول الرسول صلى الله عليه وسلم حاشى المسلم من
مشاققة الرسول بعديين الهدى له وبالثها ما زعمه من عدم خروج
الحق من اهل السنة فانك قد عرفت فساد غير مره توفي المقام بعد
ثبت ذهابهم جميعهم الى الباطل بنفس ذكر الثلاثة في الخطبة قال
السني السادس ان يقال ان من اختار ذكرهم في الخطبة على المنبر يوم
الجمعة من باب التعويض عن سبهم ويسبهم فاف في ذلك فساد في
الدين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عليكم بسنتي وسنة
خلفائي من بعدي الخبر والمقامات الرفضية في دولة خدائده الذي
كتب الشيعة له الكتاب مظهرين مذهب الرفض وخطفين مذهب

السنة عادين الويه "لفتنه" ومطابقين عنان البدعه. ومظهرين من الشر
والفساد ما ليس يعلمه غير رب العباد ومن جملة حيلهم استفتائهم ببعض
المفتيين الى السنة في انه هل يجب ذكر خلفائهم في الخطبة فاجابوهم
بعدم الوجوب اما لجهلهم بمقصودهم واما لخوفهم منهم وهم انما كان
قصدهم منع ذكرهم والتمويض بذكر علي وولده والمفتي لو يعلم
ذلك منهم مضافا الى قول حى على خير العمل ليطل به اذن للصلاه
المتظافر قوله عن النبي ص والى منع التحديث باحاديثه الثابتة
الصحيحة ويموض عنها بتقل المقتريات وبابطال الشرفيات المعلومات
من دين خير البريات ويموض عنها بالبدعه المضلة ويتوصل بذلك
الى اظهار دين اهل النفاق الملحدين الذين يبطنون دين الفلاسفة الذين
هم شر من اليهود والنصارى الى غير ذلك من مفاصد اهل الجهل والظلم
لحرم عليه ان يفتي بما يجر الى هذه المفاصد انتهى ملخصا من حشوه
قلت فيما زخره هنا من المقتريات والمبتدعات وجوه احدها
مازعمه من ان سبب ذكرهم في الخطبة التمويض عن سببهم فانه من
غريب غشه اقله الخاق فاقى دليل شرعى دل على تعظيم الثلاثة حتى يلزم
الذب عنهم اما ورويت من وجوه عديدة مشاققتهم لله ورسوله حسبما سر
نقل ذلك وعلمت من ذلك بدخواهم في خبر الخوض وبطائنه الشر
وقضاة الجور وايه انقلبتم وايات ومن لم يحكم بما انزل الله وايه ومن
يشاقق الرسول وايه ان الذين يكتنون ما انزلنا من الهدى والبينات

الى غير ذلك مما مضى فانها قد دلت على ذمهم وقدحهم والتحذير من
توليتهم ومتابعتهم حفظ الدين من مبتدعاتهم وطاماتهم ومناكيرهم ونجاة
للمغفلة من شرهم وشر وساوس متابعتهم وثانيها ما زعم من قيام الرافضة
زمن السلطان الذي صنف له الكتاب الى اخر مقالته فانه من عجيب بهتان
على فرض وجود سطوة وصولته لهم فانهم حسبما شرعناه الى هنا قد دون
الويه الرشاد ومطعون عنان هدى خير العباد ومن يلون طامات الشر
وانفساد فالسني قد بهتهم ولنشر الى مختصر قصة السلطان المشار اليه
في المقام حتى يعلم سبب شدة عناد السني للشيعة وذلك انه كان من اهل
السنه وصروجا امامه اثلاثه وماترتب عليها من المبتدعات وكانت له
زوجه شديد الحب لها فغضب عليها يوما وقال لها انت طالق ثلاثا ثم ندم
فدلى اهل مذهبه عن الرجمه فاجابوه بانها محرمة ما لم ينكحها محلل ثم
يطاقها فمظم عليه ذلك ثم سئل حاشيته هل يوجد عالم في الدنيا غير من هم
عندنا فلعله عنده اباحة الرجمه بدون محلل فاجابه بعضهم بان في الحلة
اهل علم يسمون بالجعفرية فابعث اليهم فاعل عندهم ما تريد فبعث يستلهم
قدوم رجل منهم فانا الشيعي المصنف شكر الله سعيه فلما اجتمع مع اهل
العلم منهم ونص عليه تطبيق زوجته وتحريم علمائهم رجمته فيها بدون
محلل التفت الى من حضر من اهل العلم منهم وسئلهم عن ذلك وعن
دليله فاجابوه بالحرمة لقول عمر فقتلهم فعلى عهد رسول الله ص هل
كانت تحسب ثلثا فاجابوه كانت تحسب طلقة واحدة يجوز الرجوع فيها

فقال لهم قد كل الدين على عهد سيد المرسلين وليس لبشر تغيير شيء منه
 فلم يحكم عمر بغير ما نزل من عند الله ولم شاق الرسول بعد تبين الهدى
 له فافهمهم بذلك ولم يقدر احد على معارضته بشيء لقيام الحجة على عمر
 وعلى من تابعه بما قرره لهم ثم اتت الى السلطان وقال له يجوز لك الرجعة
 فيها فسله السلطان ان يرقى المنبر ويخطب الناس فسمعوه وخطب وبين
 ما دل على ان الفرقه الناجيه هم اثنا عشرية الشيعة وخدم من اخبار
 من تسمى باهل السنة في حضور علمائهم فدخل ذلك اليوم سبعون
 الفا ممن تسمى باهل السنة في مذهب الشيعة منهم السلطان وثالثها
 مازعه من التعويض عن ذكر خلفائهم بذكر علي وولده فانه على فرض
 صدقه في هذه الدعوى لانه لم يثبت من طرق الشيعة قد عرفت انه
 ليس ببدعه لذكرهم في الخطبة على احسن وجه ورابعها مازعه
 من حرمة فتوى المفتي بعدم وجوب ذكرهم فانه من عجائب اعاظم
 بايات ومن لم يحكم بما انزل الله فان الفتوى بالوجوب حكم بغير ما نزل
 من عند الله وكتمان لما نزل من عنده نعم يجوز ذلك في مقام التقيه لما دل
 عليه الفرقان العظيم من وجوب التقوى على العباد بقدر ما يستطيعون
 وخامسها مقاله من جهل المفتي او خوفه منهم فانه ناقض لما قاله سابقا
 من ان التقيه تفادى وبدعه وهنا قد جوزها بمدزعها ان مقاله المفتي بسببها
 يخالف لشرعية وسائلها مازعه من ان قول حتى على خير العمل
 يخالف لاسنن المتظافرة فانه من بهتان المعلوم لعدم ورود خبر يدل على ذلك

بل الثابت عند محمد بن شيبان مذهبهم نقيض ما قاله قال سعد الدين في حاشيته علي المضدي وفي شرحه للمقا صد قال عمر ثبت كنه علي عهد رسول الله انا انبى عنن واعاق عليهم متعة الحج وعتبة انكاح وحي على خير العمل ونقله عن اليعقوب ونقل ذلك عن عمر شارح التجريد القديم والجديد وغيرهم فبان بهتان علي خير الرسل من نفس قول امامه عمر فعلم ان المبطل اذ ان الصلوة من لم يقل فيه حي علي خير العمل ومن قالها صحيحة اذانه معلومة من حيث عمله بما قد سنه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حتى يتصدق من الحرمه وسابحها ما نسيه الى الشيعة من منهم نشر السنن الصحيحة وجمعهم وكانها المفتريات فان ذلك من اعظم طاماته اعلمه بان ما يختص به اهل مذهبهم من النقل ولم يرد منه شيء من طريقي اثني عشرية الشيعة بهتان بين حسبا تبين الكثير من ذلك الى هنا فهم معوضون عن المبتدعات والمفتريات بالسنن المملومات والدعاوى الصادقات عن البيئات القاطعات وثامنها ما نقله من حديث عليكم بسنتي وسنة خلفائي من بعدي فانه من غريب البهتان وشنيعة علي من وضعه وعلي من نقله وعلي من يستدل به فان نفس متنه يناهض بوضعه فهل ابقى من شيئا فيه مصلحة للمباد لم يسنه ولم يبينه لهم حتي ياتي بعده رسل من الله يبينونه لهم فان الخليفة هو المسيس للناس بعد الرسول بشرعيته وليس الخليفة من يسن ما لم يسنه الرسول ومن الضروري كمال الدين علي عهد سيد المرسلين وبيانه للناس باجمعه وهو من خاتم

النبيين على شيء يسته خلفائه من بعده فأنظر إلى ما ينسبونه لخير الرسول
 من وتجب وتامعها أنا لو نظرنا النظر عن تناقض معنى الخبر نقول
 لهم قد سن الرسول من حتى على خير العمل والمتعين وطائفة واحدة في
 قول القائل أنت طالق ثلثا والتسوية في المطايا والقصر في معنى وغير ذلك
 مما خلقه فيها من زعمهم خلفائه على سنة حبيذ نجيب متابعها فان
 قلتم سنة الرسول فلام تابعهم هم على ما سنه مخالفنا فيه لارسل ولوقلتم
 سنة عمر وغيره نقدر لكم ما لم يلتزم به مسلم وهو نبوة عمر وغيره من حيث
 نسخكم بما سنوه لسنة خير الرسل من وقد جرى فيما عدونا وغيره على
 سنة عمر وغيره وتركتم سنة الرسول فلزمكم الوعيد الذي في له تو من يشان
 الرسول من بعد ما تبين له الهدى والذي في قوله من سنة لعنتهم
 ولعنهم الله وكل نبي مجاب وغير ذلك نعم السني وتلميذه ابن القيم لم
 يتابع فيما سنه عمر من الثلاث طلقات في قول القائل أنت طالق ثلثا
 وقد ذمهم اهل مذهبه على ذلك وضالوه قد بر في شدة تمصهم
 للباطل حيث يضالون من لوم السنة او عمل بها وهجر البدعة وتباعد عنها
 قال السنن السابع ان يقال القول في ذكرهم على المنبر وذكر
 سلطان الوقت وغير ذلك انما يتكلم به اهل العلم والدين بموجب
 الديلت الشرعية وقولهم في ذلك مقبول وقد جعل الله سبحانه للمصيب
 اجرين وللمخطئ اجرا واما من يعيب ذلك ويروى عنه من هو شر مثل طائفة
 محددين الثومرت لدى ادعى فيه انه المهدي الموعود ويصفونه

لا يابن في

بالصفات الباطلة ويتركون ذكر ابي بكر وعثمان وعلى الذين ثبت لهم
 بالكتاب والسنة واجماع السابقين والتابعين لهم باحسان انهم افضل
 خير امه وخيرها من خير قرونها فهو مردود عليه غاية الرد فانه لم
 يشك احد يؤمن بالله واليوم الموعود ان ابا بكر وعمر وعثمان افضل منه
 بل ذكر عن واحد من بنى اميه وبني العباس المتخلفين اولي منه واعظم
 من ذلك انكار اثني عشرية الشيعة ذكر الثلثة ويذكرون اثني عشرة
 اما ما بزعمهم كل رجل من الثلثة افضل من افضلهم واما ساثرهم فهم
 اصناف منهم من هو من الصحابة المشهورا بهم بالجنة ومنهم مثل الحسن
 والحسين وشاركهم في ذلك خلق كثير وفي السابقين من هو افضل
 منهما مثل اهل بدروها ولو كانا سيدي شباب اهل الجنة فان ابي
 قحافة وعمر سيدا كهول اهل الجنة ومنهم من هو مشهور بالعلم
 والدين مثل علي بن الحسين وابنه ابي جعفر وابنه جعفر واهم حكم
 امثالهم فقي المسلمين خلق كثير مثاهم وافضل منهم وفيهم المتظر الذي
 ليس له وجود ومنفعته واما ساثرهم فقي بني هاشم من العلويين
 والعباسيين جماعات مثاهم في العلم والدين ومن هو اعلم وادين
 منهم فكيف يجوز عيب ذكر الثلثة الذين ليس في المسلمين افضل منهم
 ويعوض بذكر قوم في المسلمين خلق كثير افضل منهم انتهى ملخصا
 من حشوه قلت وغالب دعاويه التي فيه قد تقدمت منه وبيننا
 فسادها ونشرها الى ما فيه من عجائب المسكر بوجوه احدها

مازعه من ان ذكرهم على المنبر انما يتكلم به اهل العلم والدين فانه من
 عجائب مكره وبهتانه فان مقصوده من ذكرهم تعظيمهم والترضى عنهم
 والترحم عليهم وقد صرفت از ذكرهم بذلك مخالف للدين فانهم حسبما عرفت
 من مبتدعاتهم وطاماتهم ومناكيرهم مستحقون للذم والتقص والامن
 من حيث دخولهم في آيات ومن لم يحكم بما انزل الله وفي آية ان الذين
 يكتُمون ما انزلنا من البينات والهدى وفي آية ومن يشاقق الرسول
 وغير ذلك مما مضى بيانه وفي خبرسته لعنتهم من جهات عديدة وغيره
 فاي عالم ذي دين معتق بالمعاد يعظم من هذه حالهم فالكف تفترون
 وبايات الفرقان العظيم وسنة الرسول الرحيم تكذبون وثانيها
 ما زعمه من ان تكلمهم في ذلك من جهة البينات الشرعية فانه فربه منه
 بينه عليهم لما مضى بيانه من البينات الشرعية التي دلت على بعد الثلاثة
 عن مقامات الفضل وترديهم باردية المبتدعات وكتمان الحق وتشديد
 الباطل وغش غفلة الحق وايس لهم قدم صدق في الدين بل قد جرت
 سيرتهم على نقض شريعة رب العالمين فالبيانات شرعية حسبما عرفت
 قد دلت على دخولهم في قوله ص في خبر الخوض سحقا سحقا لمن بدل
 بعدي وفي بطائه الشر وفي الهما امكن المتقدمين على عترته وفي
 الضالين الغير المتمسكين بهم وبالثالث ما زعمه من ان ذكر محمد بن
 التومرت بالخطبة شرفا منه من عجيب مكره فاي مدخلية لذكره في المقام
 فانه رجل منافق للشريعة منحرف عنهم ولم يعلم باي دين تدين

عجابه لما عرفته من ذكر خير الرسل ص لهم في الخطبة وهو اصل وليس
بموضع عن ذكر الغير فان ذكر الغير حسبما بيناه بايات الفرقان العظيم
والسنة الشريفة بدعة عظيمة فيها غاية المشاقة لله ورسوله من حيث
تعظيم المحرفين لدين الله بمبتدعاتهم فيحصل من ذلك تضليل الغفلة فانهم
حيث يسمعون تعظيمهم بحبوتهم ويتابعونهم على ما كبرهم وقد عرفت
مما مضى من خبر الثقلين وخبر السفينة وخبر العدد وغيرها امامه
اهل البيت علي عامة الخلق وهلك من لم يتابعهم فهل من هذه رفعة
شانهم وعظمت قدرهم يتصور وجود مثيل لهم بالفضل فكيف بوجود من
هو افضل منهم وسال سمها ما زعمه من خبر سيدي كهول اهل الجنة
فانه بهتان معلوم بنفس ما صدر منهما من عظيم المشاقات لله ورسوله وما
سناه من المبتدعات ولو ثبت في مسند امامه احمد وسنن الترمذي
وابن ماجه وغيرها المناقضة معناه لسيرتهما التي قد عرفتها والعجيب
الغريب من امامه احمد والترمذي حيث رويا خبر الثقلين على وجه الصحة
من طرق عديدة وقد علما بما صدر من الشيخين من المخالفات للثقلين
ومعه يرويان ما نافي ذلك مثل الخبر المشار اليه وغيره مما دل على وجود
فضل في ابي بكر وعمر وفيمن تابعهما وشيئ بدعتهما ثم ان هذا الخبر
الذي قصده مقابلة قول رسول الله ص في الحسن والحسين ع هما
سيد شباب اهل الجنة كان واضحه في غاية الجهل ومته شاهد بكذبه اذ
ليس في الجنة كهول لما ورد من انهم كلهم شباب سرور فان اريد انهما

سيد السكحول في الدنيا الذين هم من اهل الجنة فمن المعلوم ان السكحول
يصير شيخا في الدنيا فهل سيادتهما عليه تزول بزوال كهولته فقال لهم
كيف تحكمون وقد خاب من افتري **قال الشيعي** ومثل مسح
الرجلين الذي نص الله سبحانه في كتابه على مسحهما وقال ابن عباس
بهـل عضوين ومسح عضوين فغيروه موجبين الغسل **قال السني**
فيقال ان التاقلين عن النبي ص وضوئه بالقول والفعل ومن فعله على
عهده وهو ينظر اليهم ويقرروهم عليه ونقلوه الى من بعدهم اكثر من نقله
آيته لتوضي جميع المسلمين على عهده وهو عمل جديد لم يعهد في الجاهلية
وجميعهم نقل غسل الرجلين فلو كان الفرض مسحهما لكان غسلهما كلفة
تباعده وتفرق منها الطباع ونسبه الخطا اليهم في نقل وضوئه ص ليس
بأقرب من خطئهم في نقل آيته وهي غير مخالفة لما تظاهر من السنة
فان المسح جنس تحته نوحان اسالة المقتول به وغيرها تقول العرب
تمسحت بالصلوة فما كان اسالة فهو الغسل وما كان غيرها فهو المسح
فالمسح يقال عليهما ويقال على ما ليس فيه اسالة وله نظائر كثيرة مثل
ذوي الارحام فانه يعم المصيبة كلهم اهل الفروض وغيرهم ومثله الجائر
والمباح يعم ما ليس بمحرم ثم قد يخص باحد الحسنة والممكن يقال على ما ليس
بمستتم وقد يخص بما لم يجب ولم يمتنع وجوده الى غير ذلك وفي الكتاب
ما يدل على انه لم يرد المسح الخاص بل العام فانه قال اني الكعابين ولم يقل
الى الكعاب مثل ما قال الى المرافق فمما يدل على انه ليس على الرجل كعب

واحد مثل اليد من ان فيها مرفقا بل في كل رجل كعبان وهما العظامان
 الناثان وفي ذكره الغسل في عضوى الوجه واليدين والمسح في الراس
 والرجلين التثنية على ان هذين العضوين يجب المسح العام فيهما فتارة
 يجزى المسح الخاص فيهما مثل المسح على الراس والعمامة والخفين
 وتارة يلزم المسح الكامل الذى هو الغسل لكفى الرجلين وقد تظافر النقل
 فى المسح على الخفين والرفضه تخالف فى ذلك وتظافره اعظم من
 تظافر قطع اليد فى ربع دينار وغيره وفي ذكر المسح فى الرجلين تثنيه على قلة
 المصب فيهما فان السرف يعتاد فيهما وفيه اختصار فان المطوف والمطوف
 عليه ان كان فعلمهما من جنس واحد اكتفى بذكر احد النوعين
 وذلك مثل قول الشاعر

علمتها بنيا وماء باردا حتى غدت هامة عينها
 فان الماء يسقى لـكن العلف والماء يجمعها معنى الطعام مثل قول الشاعر
 ورايت زوجك فى الوغى متقلها سيفا ورما
 فان الرمح يقتل ولاكن يجمعهما الحمل ومثل قوله سبحانه ويطوف
 عليهم ولدان مخلدون الى قوله وحور عين والصور العين غير مطاف بهن ولكن
 على معنى يؤتى بهذه الجماعة ويؤتى بهذه وهم قديحذفون ما يدل الظاهر على
 جنسه دون نفسه كقوله تعالى والظالمين اعد لهم عذابا اليا والمعنى يمتد
 الظالمين وفى اية المقام قرأتان مشهورتان الخفض والنصب فالنصب
 عن جماعة بالمطاف على ايديكم فيلزم غسلهما ومن قال انه عطاف على محل

الجار والمجور قال بوجوب مسحها وقولك مسحت الرجل ليس مثل
 مسحت بالرجل فان معنى الثانى الصقت بها شيئا فان قيل مسحتم لم يقتض
 ذلك الصاق شئ بها وبالجملة فالكتاب ليس فيه نفى ايجاب الغسل بل فيه
 ايجاب المسح فلو قدر ان السنة اوجبت زيادة على ذلك لم يكن رفعها
 اوجبه كيف وهى مفسرة ومبينه لمناها انتهى ملخصا من حشوه
 وتكريره قلت وفيه وجوه من المجائب غير خفى غالبا على من له
 احاطة بما ذكره اهل مذهبه في المقام **احدها** ما زعمه من تظافر
 النقل من طرقهم على الغسل فانه من عجيب مكروه لعلمه بانه ليس بحجة
 على الخصم حيث نص هو بنفسه فيما مضى على انه من باب الشهادة للنفس
 وليت شعري من يصدق بنقلهم المخالف لظاهر الفرقان العظيم بعد
 العلم بان مذهبهم قدبنى على الكذب ولزمه كثير من المفتريات المناقضة
 لشريعة سيد البريات **وثانيها** ما زعمه من اولوية الخطا في نقل اية
 المقام من الخطا في غسل الرجلين فانه من عجيب المكابرة والبهتان الغريب
 فان اهل القبلة باجمهم من الشيعة ومن تسمى باهل السنة والمارقة
 ناقلون لها على هذه الحالة ونقل غسل الرجلين مختص بجهور من تسمى
 باهل السنة دون جميعهم فكيف يتصور اولوية خطا الكثير من خطا
 القليل واهل يجوز عاقل خطا في المتفق على نقله عند اهل القبلة جميعهم
 دون الخطا فيما نقله جهور فرقة منهم بل عند المنصف المتدبر ان الخطاة متعين
 في نقل فرقة منهم دون المتفق على نقله لدى جميع فرقهم فان المجموع عليه

حق من دون ريب من حيث دخول الفرقة القائمة بالحق فيهم قطعا
وثالثها ما قد عرفت من سابقا من ان فرقة الحق الناجية من بين ثلاث
وسبعين فرقة هي فرقة اثني عشرية الشيعة دون غيرها من الفرقة
ففي مقام مخالفته غيرها لها من الفرق يلحق الخطا من خالفها من دون
رب فانها الفرقة التي لم تزل قائمة بالحق التي ليس يضرها من خالفها
فتدبر ورا بعها ما زعمه من توضى جميع المسلمين على عهد خاتم
النبيين وغسلهم ارجلهم فانه من فاحش بهتان لانه قد نقل النيشابوري في
تفسيره عن القفال في تفسيره عن ابن عباس وانس بن مالك وعكرمة
والشعبي وابي جعفر محمد بن علي الباقر ع انه يجب فيهما المسح وهو
مذهب امامية الشيعة ونقل امامهم فخر الدين في التفسير الكبير ذهاب
ائمة اهل البيت وابن عباس وابن مسعود وسلمان الفارسي وابي ذر
وعمار بن ياسر وانس بن مالك خادم النبي صلى الله عليه واله وسلم المباشر له
في حاجاته فاليها الماض لديه حال وضوئه وغيره الى مسح الرجلين قال
وعليه انه قد مذهب شيعة اهل البيت وحكي عن جماعة من فقهاءهم
الذهاب الى مسحهما مثل ابي العالمة وعكرمة والشعبي وفي الدر
المنثور عن سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وابن جرير عن انس انه قيل له
خطبنا الحجاج فامرنا بغسل الرجلين في وضوئنا فقال انس صدق الله
وكذب الحجاج ان الله فرض مسحهما في كتابه ونقل فيه ذلك عن ابن
عباس ورقاعة وعكرمة وقتادة والشعبي ونقل ابن جرير عنهم ذلك

وعن علقمة ومرثقل النيشابوري في تفسيره عن تفسير القفال عن
انس وابن عباس وابي جعفر محمد بن علي الباقر وعكرمة الشعبي وجوب
مسحهما فعلم من قول انس كذب الحجاج وصدق الله ومن ذهاب ابن
عباس الذي هو عندهم ترجمان كتاب الله الى مسحهما ان بدعه الغسل
قد صارت في عصر الصحابة ومارووه عن النبي ص من الغسل بهتان
عليه مثل مارووه عنه في فضل الثلثة ويشهد لذلك شهادة صدق وحق
ذهاب من قرئهم الله سبحانه بكتابه الى الخوض فاجب على امته من
الصحابة وغيرهم متابعتهم الى مسحهما وخامسها ما زعمه من ان
المسح جنس تحت نوطان فانه دعوى ليس له عليها حجة ولعله قد تلقاها
من ابن قتيبة على ما في المصباح المنير حيث استدلل على ذلك بفعل النبي
صلى الله عليه واله وسلم وقد بينا في الوجه السابق كذبهم عليه وقال
لولم نقل بذلك لزم ان فعل النبي ناسخ الكتاب الله وذلك ممتنع فيقال له
باي حجة ثبت غسل النبي ص اهما ومن جعلهم مرجعا للصحابة وغيرهم
في معرفة كتاب الله وجعل المتقدم عليهم هالكا والمتاخر عنهم هالكا
مجموعون على مسحهما وتابعهم على ذلك ترجمان كتاب الله عندهم وانس
الحاضر غالبا في وضوئات خير الرسل ص وغيرهما من معاريف خيار
الصحابة وجماعة من التابعين فهل يعتنى المسلم بمن خالفهم وما نقله
من النظر ليس بجديده نعم فان المسئلة لغوية والقياس فيها باطل كيف
وقد دل ما بيناه على فساد ما زعموه بل لو فرض صدقه فما زعمه من

المعنى العام فامعنى امره سبحانه بغسل الوجه واليدين وبمسح الباقي
 فان التقابل بين الغسل والمسح فى الآية دليل على تباين المعانى فهما
 متغايران لغة وعرفا ولا يصدق احدهما على الاخر ومع تسليم ان المسح
 جنس تحته نوحان فلا شك ان ذكر احمد النوعين بلفظه الخاص به
 ومقابلته باللفظ العام دليل على ارادة الخصوص من العموم فانه
 لو قيل هذا واجب وهذا جائز فهم منه الجواز بالمعنى الاخص المقابل
 للواجب ويستتبع بمقتضى البلاغة ان يراد به مايم الواجب وغيره
 وكذا مسألة الامكان فان مقابلته بالواجب دليل على ارادة الممكن
 بالمعنى الاخص لا مالميسر بممتنع حتى يشمل الواجب وحينئذ فاللازم
 امره سبحانه بمسح الوجه وعطف الباقي عليه والسنة تبين المختص
 بنوع الغسل ونوع المسح منها حسبما زعمه فى الرأس والرجلين
 فعلى زعمه يلزم زيادة ما دل على وجوب خصوص الغسل لعدم الحاجة
 اليه مثل عدم الحاجة اليه فى الرجلين ومن زعم شيئا يلزم منه ولو زيادة
 حرف فى كتاب الله ليس له قدم صدق فى الدين وسائر سمها ما قاله من
 ان فى الكتاب ما يدل على انه تعالى لم يرد المسح الخاص بل العام الشامل
 للغسل بزعمه فانه لم يذكر الامسألة تعدد الكعب فى كل رجل واقتصر
 على بيانه ولم يبين وجه دلالة ذلك على انه تعالى لم يرد المسح الخاص ولا
 ذكر فائدته فى وجوب المسح او الغسل الذى هو محل البحث فى المقام
 ومن المعلوم ان وحدة الكعب او تعدده لا يدخل له فى ارادة المسح

الخاص او الاعم مضافا الى ان اصل القول بتعدد الكعب في كل رجل
استناد الى ثنيته في الاية الكريمة غلط واضح لان الخطاب فيها انما هو
لجمع المؤمنين فجمع سبحانه الوجوه ومن المعلوم ان لكل فرد منهم
وجها وجمع ايديهم ومن المعلوم ثنية اليد لكل منهم مثل ثنية المرفق
وقد جمعه سبحانه ومثلها ثنية الرجل وقد جمعا فاما الكعب فحيث
ثبت تعدد معناه فانه على ما زعمه السني في كل رجل كعبان وعلى ما ذهب
اليه الشيعة في كل رجل كعب واحد حيث كان مقصوده سبحانه منه قبة
القدم شاهما بالنظر الى رجل كل فرد منهم ليس ذلك على المقصود ولو
فرض ان مقصوده الكعبان في رجل كل منهم وحيث فيصير في الرجلين
اربعة كعاب لازم ذكر الجمع اما بالنظر الى كل فرد منهم واما بالنظر الى جميعهم
فانه على التقديرين معنى الكعب في الرجلين جمع فعلم من عدم جمعه
عدم قصده من كل رجل كعبين فبطل توهمه في ذلك وسابعها
ما زعمه من تجويز المسح على العمامة والخفين فانه دعوى مخالفة لنص
الفرقان فانه نص صريح على ان الرأس والرجلين ممسوحة فاي مدخلة
لمسح العمامة والخفين بذلك فان قال قائل قد رويناه عن النبي ص قيل له
ما رويتموه وحدكم ولو لم يخالف نص الفرقان العظيم ليس بحجة على من
خالفكم فانه من باب الشهادة لنفسه فاحال ما رويتموه وهو مخالف
لنص الفرقان العظيم مضافا الى مناقضته ما رويتموه ببعضه لبعض فقد

سورة محكمة لم ينسخ منها شيء وما رويتموه من المسيحيين فاسح لشيء
منها وذلك تناقض بين ويدل على عدم نسخها ما ثبت عن آباء أهل البيت
من عدم تجويز ذلك فان قال تظافر ما دل على تجويز مسحهما اعظم من
تظافر ما دل على قطع السارق برقع دينار وغيره قيل له على فرض تظافر
ما نقلتموه في مسحهما فاقسم المختصون به وتظافر القطع قد نقله أهل
القبلة باجماعهم من الشيعة والمارقة ومن قال بإمامة الثلاثة ومن المعلوم
اعظمية النقل الذي أهل القبلة جميعهم فيه مشتركون فلم يهتانه في هذه
الدعوى مثل غيرها من دعاويه وثانها ما زعمه من تجويز حذف
فعل المعطوف المتحد في المعنى مع الفعل المعطوف عليه فانه ليس له دخل
في المقام لثبوت المغايرة بين الفعل والمسح افعه وعرفا فان القسـل
معناه افاضه المايح على شيء بحيث يستولي عليه باى وجه اتفق والمسح
معناه وضع شيء على شيء وسحبه عليه ولو بدون مايح وغيره فاي مناسبة
بين هذين المعنيين وما زعمه من الباب المشار اليه فهو من غلطه لانص
النحويون عليه وهو معلوم لدى من له ادنى شعور من ان المجوز لا يحذف
معلومية الفعل المحذوف بدلالة لفضية اوجالية وحيث ان الماء يسقى
ولا يملأ والرمح نالبا يعتقل جاز حذف الفعلين لمعلوميتهما وارتكازهما
في الاذهان فالحذف انما هو لظهور المعنى لالان الفعلين من جنس واحد
فان اطلاق الطعام على سقى الماء لم يعهد في اللغة وكذا التقليد لم يعهد في
الرمح فما استشهد به اجبني مما نحن فيه مع انك صرفت عدم وجود معنى

عام يجوز شموله للغسل والمسح وتاسعها ما زعمه من التفسير في
اية وحوور عين من غشه من حيث انها من المختلف في تركيبه ففي معالم
التنزيل عن ابي جعفر والكسائي وحمة جر حور عين متبعين له ما قبله
من قوله سبحانه واباريق الى ولحم طير فاعربوه بنفس المجاورة ثم قال
وقيل معناه ويكرمون بفاكهة ولحم طير وحوور عين والبايون تلوه
بالرفع اى ويطوف عليهم حور عين ونقل عن بعضهم رفعه على معنى
ولهم حور عين قال وورد في تفسيره حور عين بيض ضخام العيون
انتهى وقال ابن جرير في تفسيره بخفض وحوور عين عن اهل الكوفة
وبعض المدنيين اتباعا لما قبلها من الفاكهة واللحم وهو ولو كان مما
يظف به والكن لما كان معناه معروفا اعرب متابعه قال الشاعر

اذا ما الغايات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
فالعيون تكحل فاعربها بما اعرب به الحاجب لمعرفة السامع معنى ذلك
ونقل عن بعض اهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة رفع حور
عين على معنى ولهم حور عين ولم يرجح شيئا منهما بل خير القارى فيهما
وحكم باصابه كل منهما وقوله لمعرفة السامع ذلك هو معنى ما قلناه من
معلومية الفعل المحذوف التى هى مفقودة فى مقام البحث حسبما
عرفت وهذه حال حذف يذهب من اية والظالمين اعداهم فان المعد
لظالمين جنس العقوبات وعاشرها ما نقله عن جماعة من القارئین
بالنصب الذهاب الى الغسل بالمطف على ايديكم باعادة امر الغسل

فانه معلوم الفساد لقطع امر الفعل بتعقيبه باسم المسح ومن المعلوم لزوم
 العطف على القريب مع وجود الفصل بينه وبين البعيد بما يمنع من عطفه
 عليه بمقتضى البلاغة فان الظاهر من السياق تمامية ما يتعلق باسم الفعل
 والدخول فيما يتعلق باسم المسح من نفس تعبير مادة الخطاب التي هي
 المسح والعطف على المحل لنفسه فصيحته مشهورة فيتمين بمآقر رناه
 مسح الرجلين فان قيل مسحت الرجل ليس بمعنى مسحت بالرجل
 الى اخره قيل له من المعلوم ان الجار هنا لم يؤت به للتعمدية لتعمدي
 الفعل بدونه فيلزم منه قصد شيء غير التعمدية وقد نقل جماعة من اهل
 مذهبه المشيدين له مثل فضل بن روزبهان وغيره قصد التبويض من
 مثل قولهم مسحت برجلي وبيدي وبخائطي وليس يستفاد من ذلك
 معنى الصقت شيئا فانه انما يعلم من ذكر المسوح به مثل قولهم مسحت
 التراب بيدي ومسحت عيني ووجهي بالطيب الى غير ذلك فاما نفس
 مسحت بيدي وبرجلي وبصدرى الى غير ذلك فليست تدل على الصاق
 شيء بها مثل مسح الركن بيده ومسحت الركن بيدي وحادي
 عشرها مازعه بقوله وبالجملة في الكتاب ليس فيه نفي ايجاب الفعل
 بل فيه ايجاب المسح منافض لما زعمه من شمول معنى مسح بمعنى غسل
 فعلى زعمه هو موجب لمعنى عام شامل لنوعين بينت السنة المقصود منه
 بنوع معين منه وايته لم يطول البحث في مزخرفاته التي قرب بها زعمه
 شمول معنى المسح للفعل ولو قطعنا النظر عن ذلك فانه المقام قد دلت

وجوب غير المسح فانه اجلة شرطية قد قضى فيها بالازوم بين من
يقوم الى الصلوة وبين وجوب غسله وجهه ويديه الى المرفقين
ووجوب مسحه راسه ورجليه الى السكبين فلزم من ذلك نفي وجوب
غير ما ذكر من مسح الرجلين على القائم للصلوة فتبوت وجوبه
بالسنة لو قدر مستلزم لنسخ الكتاب وهو باطل في مذهبهم
وثاني عشرها ما لو فرضنا عدم نفي الكتاب وجوب الغسل بل
الذي ثبت به وجوب المسح لما ثبت صحته قول السني فان وجوب
الغسل بالخصوص مستلزم لنسخ ما دل على وجوب المسح فان قال ان
السنة غير ناسخة له بل مفسرة ومثبتة له ومعنى محوم معنى المسح
للفعل قيل له قد بينا تعدد معناها وبيننا عدم حججه ما زعمتموه سنة
على الخصم وبيننا مخالفتكم للكتاب والسنة في هذه المسئلة وغيرها
لذهاب اهل البيت فيها وفي غيرها الى تقيض ما ذهبتم اليه
قال الشيعي وكالمتين اللتين ورد كتاب الله فيهما فقال في
متعة الحج فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى وناسف
النبي ص على فواتها منه وقال لو استقبلت من امرى ما ستدبرت
لما سقت الهدى وقال في متعة النكاح فما استمتعتم به منهن فأتوهن
أجورهن فرضه واستمرت في زمن النبي ص ومدة اماره ابي بكر
وبعض اماره عمر ثم صعد المنبر وقال متعتان كانتا محللتين على عهد
رسول الله ص وانا انهي عنهما **قال السني** فنقول اما متعة الحج

فتفق على ابا حنبلها عند ائمة المسلمين ودعوى ان اهل السنة مبتدعون
 تحريمها كذب عليهم بل غالب علما نهم يستحبونها وما ذكره عن عمر
 فيقال له هب انه قال شي خالفه فيه غيره من الصحابة والتابعين فاهل
 السنة متفقون على ان كل شخص يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله
 ص ولو قصد بذلك الطعن على عمر فهو اقل خطا من على وقد جمع
 اهل العلم مسائل الفقه التي ضعف فيها قول احدهما فوجد الضعيف
 في قول على اكثر مثل افتائه بان الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد
 بابعد الاجلين وسنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المطابقة
 لكتاب الله انها تعتد بوضع الحمل وبذلك افتى عمر وابن مسعود ومثل
 افتائه بان المفوضة مهرها يسقط الموت وقد افتى ابن مسعود وغيره
 ان لها مهر نساها وهو نقل جماعة عن النبي ص في بروع ثبت باشق
 وقد وجد من اقوي على المناقضة في مسائل التطلاق وام الولد وغير ذلك
 اكثر مما وجد من اقوي عمر وان كان قد حرم في عمر لكونه نهى عنها
 فقد حرم في ابى ذر اولى فانه اعظم من عمر نهيا عنها وهم يتولون اباذر
 ويمظموه وعمر افضل منه وافقه واعلم ثم يقال ان عمر لم يحرمها بل ثبت
 عنه ان الصبي بن معبد لما قال انى احرمت بالحج والعمرة جميعا فقال
 له عمر هديت السنة نبيك صلى الله عليه واله وسلم نقله النسائي وغيره وقد
 ثبت عن عمر انه قال لو حججت لتمت وانما كان مقصوده ان يامر بما
 هو افضل وكان الناس لسهولة المتعة تاركين العمرة في اشهر الحج

فأراد أن لا يعرى البيت طول السنة وذلك ثبت عن عمر وعلى أن أتمام
الحج والعمرة أن يحرم بهما من دويرة أهله غنيا قصد سفر لكل منهما
ونقل عن أربعة أئمتهم أفضلية التفريق فنهيه عن المتعة ليس على وجه
التحريم بل على وجه اختيار ما هو أفضل وهو لم يقل أنا أحرمنا وقد
قيل أنه نهي عن الفسخ وهو محرم عند كثير من أهل الفقه مثل أبي
حنيفة ومالك والشافعي لكن أحمد وغيره من أهل الحديث يستحبونه
انتهى ما خلاص من تطويله الذي ليس له مدخلية برده على الشيعي
قلت وفيه من العجائب ما نيينها بوجوه أحدها أن ما زعمه
من اتفاقهم على تجوز متعة الحج التي هي عبارة عن الجمع بين العمرة
والحج في أشهره هو من عجائبه فإن الشيعي لم يرد هذه لما نقله من
قول النبي ص لو استقبلت من أمرى إلى آخر ما نقله بل الذي نسبته إلى
عمر هو تحريمه الفسخ على من لم يسق هديا فقي الصحيحين وغيرهما عن
عائشة وغيرهما دل على أمره ص من لم يسق هديا بفسخه الحج
إلى العمرة وذلك في آخر حجة حجها وفي حاشية السندی على البخاری
ثبوت ذلك عن أربعة عشر صحابيا وتلميذ السني ابن القيم بعد نقل
ذلك في سيرته عن العدد المرقوم قال بصحة طرقه جميعها ثم قال وروى
ذلك جماعات من كبار التابعين بطرق تزيل الشك وتوجب اليقين
وليس يمكن إنكاره والقول بعدم وقوعه وهو مذهب آل بيت
رسول ص إلى آخره له وما نقلناه نعمناه بالمعنى فانظر ما طالب الحق إليه

مخالفة عمر والجمهور منهم لهذه السنة المعروفة لديهم المروية بما سمعته
 من الطرق الصحيحة الغير القابلة لرد والتاويل وثانيها ان ملازمه
 من ان المتعة التي هي عبارة عن الجمع بين العمرة والجمع متفق على
 ابحاثها بين ائمة المسلمين بليته عليه شنيعة حيث لزم من قوله عدم
 دخول اماميه عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان في ائمة المسلمين وخروجهما
 عنهم من حيث تحريرهما اياها فقد ثبت ذلك عنهما صحيحا قال القاضي
 عضد الدين في شرحه المختصر في الصحيح ان عمر نهى عن المتعة
 بين العمرة الى الجمع قال البغوي ثم صار تجريزها من المتفق عليه
 وفي الصحيحين ومسنند احمد وغيرها ما دل على نهى عثمان عن الجمع
 بينهما فلما نظر على ع الى ذلك اهل بها فقال له عثمان لم ترد سوى
 مخالفتي فقال له ما كنت تاركا سنة رسول الله لقول احد وقد ثبت
 ذلك صحيحا عن عمر على وجه متناه في الشناعة حسبا روى مسلم في
 صحيحه وغيره عن ابي موسى وحاصله انه امر بان يبل بهما فقال له رجل
 تامر به وقد نهى عمر عن ذلك فاتي الى عمر فسئله فقال له نعم فعله
 رسول الله ص وقد فعلناه معه لكني كرهت تعريضهم تحت الشجر
 ثم ياتون ورؤسهم تقطر حيث اعترف بان رسول الله ص فعله وفعله
 هو والصحابه معه لكنه كره ذلك فنهاهم عنه فانظر الى نهيه عما
 فعله رسول الله وكرهه لما ترتب عليه وهل مسلم ينهى عن سنة رسول
 الله ص ويكره ما ترتب على سنته فيتركه ويامر بتركه لذللك ومن

الضروري ان ذلك مشاققة منه بينه لارسل ومتابعة تغير سبيل المؤمنين
 وحكم بغير ما نزل من عند الله وكتمان الحق بعد بيانه للناس وبالله انما
 زعمه من انهم متفقون على ان كل شخص يؤخذ من قوله ويترك سوى
 رسول الله ص من فاحش بهتانهم وشنيعه عليهم لتركهم قوله المعلوم
 لديهم من وجوه عديدة عن جهات من الصمما به وهو طامة ما دل
 على امامته على وولاه ووجوب متابعتهم وتركهم ما دل على عصمتهم لما
 زعمه من اتفاههم المشار اليه وتركهم فسخ الحج الى العمرة بعد علمهم
 بتجويزه له فخرمه جمهورهم وتركهم حساب طلاقه فيما لو قال القائل انت
 طالق ثلاثا الى عدائها ثلثا وحرمة المطلقه بها على مطاقتها بدون محال
 وتركهم من قوله ما دل على خير العمل وعلى اباحة متعة النكاح الى غير ذلك
 من تركهم لسننه وقد مضى شطر من ذلك والعجب العجيب
 منهم انهم يقولون بعصمة الرسول ووجوب متابعتهم وينفون عصمة
 غيره وينقضون في العمل ذلك من حيث تركهم لقول رسول الله وعملهم بقول
 غيره المنافي لقول الرسول ص حسبما عرفت ويحسبون انهم يحسنون
 صنعا هذه سيرتهم وهم يسمون انفسهم باهل السنة وفي الحقيقة بالنظر الى
 مخالفاتهم لسنن هذه التسمية من باب تسمية الشئ باسم ضده مثل تسميته
 الماسوع بالسليم ومن عى بالبصير ورابعها ان ما زعمه من ان عمر اقل
 خطا من علي من اعظم عجائبه ومفترياته كيف يتصور خطا من دعا له
 دسه الله ص ان نص الله من نصه ونحننا من خذاه من خذاه

خبر

معه حيث يدور حسبما ورد ذلك عدة طرق من حديث الغدير صححها
الذهبي فالذي يخطأ يحرم غيره نصرتة على خطئه بل يجب عليه بان يخذله
فمن عموم دعائه ص بالنصرة لمن نصره وبان يخذل من خذله علم عدم
خطئه في شئ وخبر الثقلين وخبر السفينة وخبر ولي كل مؤمن بعدى
التي دلت على وجوب متابعتها وطاعته وهما كالتأخر عنهم دلت على
عدم خطئهم فهذه السنن وغيرها مما تقدم ومما ياتي قد قمت من زعم
خطئه فاحال من زعم كثرة خطئه بالنسبة الى خطا عمر وهو عالم
بضده من وجوه عديدة مبناها ثبوت احدها معلومية مخالفة عمر
عن علم وعهد كتاب الله وسنة نبيه في مقامات شتى وقد اتزه على
ع عن ذلك وسياتي بيان بهتانهم في دعوى مخالفته في شئ وثانيه بانفس
قول عمر الثابت صحيحا عنه حسبما نقله خاتمة حفاظهم عنه في اصابته وغيره
من عهد مشيدى مذهبهم وهو تعوزه من معضلة ليس لها على ع فانه داليل
بين دل على عدم خطأ على حتى في المسائل المعضلة وخطا غيره فيها ومن هذه
الجهة خصه عمر بالتعوذ به منها ولم يصحب معه غيره فدل ذلك على انه اعلم
الصحابه حسبما وردت السنة الصحيحة بذلك مثل خبر اكثرهم علما وخبر
بك باعلى يهتدى المهتدون من بعدى وخبر المنزلة وخبر مسائل الله شيئا
وخبر علمه رسول الله ص الف الف كلمة يفتح له من كل كلمة الف الف كلمة
وخبر انما دينه العلم وعلى بابها وما يعنى ذلك وثالثها ما دل على عصمته
من السنن وقد نبهنا على بعضها هنا ولذلك بين خطا عمر في مقامات عديدة

نص عمر فيها على انه لو لم يبين على له الحق فبم الهلاك عمر قال ابن ابى الحديد
 فى شرحه لانهم قال عمر ما دل على ذلك فى نيف وسبعين موضعاً فهل يصدق
 من يزعم خطأ من عنده رفته تشابه وعصمته ووفور علمه ولو فى مسألة من
 المسائل فلم يمان بها عليه كذب ما زعمه اهل العالم منهم من جمعهم المسائل
 التى حصل الخطا فيها اهل فوجدوها تزيد على ما حصل فيه الخطا لعمر بن
 الخطاب وخامسها ان ما نسبته الى ابى ذر من النهى عن المصيبة على فرض
 نقل ذلك من طرفهم عنه ليس بحجة على خصمهم فانه من باب الشهادة بالنفس
 كيف يصدق ظاهراً ينقلهم ذلك عن ابى ذر وهو اصدق لهجة فمن هذه
 صفة يستحيل فى حقه النهى عن شئ سنة النبي صلى الله عليه واله وسلم
 ومن المعلوم متابعة ابى ذر لاهل ع فكيف يخالفه فى النهى عنها وهو ممن
 روى خبر مثل اهل بيتي فيكم مثل سفيته نوح وبالجملة فبعد النظر الى
 ما بيناه بعلم كذبه على ابى ذر فى ذلك وسادسها ان ما زعمه من
 اعلمية عمر واهميتته وافضاليته من ابى ذر من عجيب البهتان لما عرفته من
 عدم وجود فضل فى عمر وقد عرفت نبذة من مخالفاته لشرعية ولم يرد
 فى حق ابى ذر انه خالف شيئاً منها وهو احد اربعة يحبهم الله سبحانه
 وامر وحوله يحبهم وهم على وسلام ان وهو الى اخره ثبت ذلك لديهم صحيحاً
 نقله جماعة منهم الحاكم والترمذى فى سننه وهو القدى ما اظلت
 سمعنا ما اقلت ارضها على دى لهجة اصدق منه وخس ما دل عليه
 الترمذى وغيره وفى سنن الترمذى وغيره وخس ما دل على شبه ابى

ذكر لميسى بن مريم في الزهد وسابغها ان ما نقله من النسائي مما دل
 على عدم تحريم عمر المتعة الحج من عجايبه فانه على فرض صحة ذلك فهو
 محمول على تقدم ذلك منه على تحريمه لها لما عرفت من خبر ابي موسى
 الثابت عند مسلم في صحيحه وهو مروي في صحيح البخاري عن ابن
 الحسين وفي سنن الترمذي عن الضحاك بن قيس بطريق وعن عبد الله
 بن عمر بطريق وصحهما وفي مسند احمد وسنن النسائي وسنن ابن ماجه
 وغيرها قال في فتح الباري اول من نهى عنها عمر وتابعه من بعده عثمان
 ومعاوية قال واستقر تجوز المتعة بعد ذلك وفي كنز العمال عن سعيد
 ابن المسيب قال نهى عمر عن المتعة في اشهر الحج وقال فعلتها مع
 رسول الله ص وانا نهى عنها وروى تلميذ السني ابن القيم في سيرته
 نهى عمر عن هذه المتعة وفي جامع مسانيد ابي حنيفة نهى عمر عن هذه
 المتعة وقال نهى بما في خبر ابي موسى ونقل فيه ما ينقض خبر الصبي بن
 معبد حيث قال فاهل سليمان بن زبد بالحج وحده واهل الصبي بن
 معبد بالحج والعمرة فقال له ويحك تتمم وقد نهى عمر عن المتعة وروى
 النسائي بنفسه في سننه عن ابن عباس عن عمر انه قال سمعت عمر يقول
 اني انما اكم عن المتعة وانما افي كتاب الله وقد فعلها رسول الله ص
 وروى مسلم في صحيحه حديثا دل على منازعة عروة ورجل من
 الصحابة في المتعة في عشرة ذي الحجة فقال عروة ليس فيها عمرة فقال له
 سل املك ففعل عروة لم يفعلها الشيخان فقال الرجل من ههنا ههناكم

أحدثكم عن رسول الله وتخير ونهى عن الشيخين ولذلك روى الترمذي
 عن ابن عمر وصححه ونقل ابن القيم في سيرته وغيره من عدم ما معناه
 أنه سئل عن هذه المتعة فاحلها فقل له إن أباك قد نهى عنها فقال أمر
 رسول الله ص أحق أن يتبع أم نهى أبي فعلم من المقام تحريم عمر لهذه المتعة
 وفسخ الحج إلى العمرة وهما حسبما عرفت سنة رسول الله ص فهو
 لم يفعلها وما نهى الناس عن فعلها فعلم بهتان السنن في دعوى أن عمر لم
 يحرمها وثامنها أن ما زعمه من أن عمر مقصوده رشد الناس إلى ما هو
 أفضل فأمروهم بالتفريق بين العمرة والحج من عجائبه فانه مضافا إلى منافاته
 للتعليل الذي في خبر أبي موسى معلوم انفساد لما تقدم نقله عن الصحيحين
 وغيرهما من السنة التي دلت على أمره ص بفسخ الحج إلى العمرة فانه
 مناف لما زعموه من افضلية التفريق بينهما فانه يستحيل في حق من
 بعث رحمة للعالمين أن يصد الناس عما هو أفضل إلى المفضول ومن هنا
 تعرف مخالفة أربعة أئمتهم مثل عمر لهذه السنة المعلومه الصحة
 باتفاقهم على افضلية التفريق وتاسعها أن ما نسبته إلى علي ع من
 التفريق بين العمرة والحج بهتان بين ولوروى ذلك في الدر المنثور عن
 وكيع وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم
 والنحاس والخالم والبيهقي عن علي ع في آية اتمامهما أنه قال إن تحرم من
 ديرة أهلك ففسره السنن بأن يفرد السفر لكل منهما قلت وهو ليس
 بأولى من تفسيره بأن يجمعهما في سفره ويقصد بهما جميعا منه لما تقدم نقله

عن الصحيحين ومسندهما وغيرهما عن علي ع أنه اهل بهما مخالفا لثمان
 حيث لم يهل بهما فاقتدى علي ع برسول الله ص حيث قال لهما ما كنت
 تاركاهما رسول الله ص لقول احد واقتدى عثمان بسنة عمر فانظر ايها
 على الحق قال السني وامامة النكاح فليس في اية فما استمعتم به
 منهم نص صريح بحماها فانه متناول لكل من دخل بها فهي شاملة للمؤبد
 وغيره فان قيل ففي قرأته طائفة من السانف فما استمعتم به منهم الى اجل
 مسمى قيل لم تتظافر هذه القرأته ونحن لم نذكر حلية المتعة في مصدر
 البعثة ولكن البحث هل الكتاب المجيد دل عليها لم يدل وعلى تقدير
 ثبوت ذلك فهو ليس من القرأته المشهورة فيكون منسوخا انتهى
 والمقصود من حشوه قلت فيه من العجائب ما نشير اليها بوجوه
 احدها ما زعمه من ان اية فما استمعتم به منهم غير صريحة في المتعة
 فانه من عجيب غشه حتى بعد فرض ثبوت ما زعمه اذ ليس بجديده نعمان
 حيث عمودها العامة المستمع بهن على وجه الحلية شرعا بقريته فانوهن
 اجور هن فان البغية ليس لها اجر وصاحبة المتعة مثل المؤبد
 والموطونة بالشبهة قد جعلهن اجور شرعا فهي مثلها فان المتعة
 بضرورة الدين قد اخلت في صدور البعثة فهي مشمولة لعموم اية المقام
 ومن المعلوم حجية العام في جميع ما دخل تحته ما لم يقم على تخصيص بعضه
 دليل فيخرجه عن حكم العام وثانيها ما زعمه من عمودها فانه معلوم
 الفساد لذهاب جمهور المفسرين منهم الى نزولها في خصوص المتعة فانه

لم يقل بعمومها لكل نكاح صحيح سوى الحسن ومجاهد والباثون خصوصها
 بالمتعة نص على ذلك البغوي في معالم التنزيل والخازن في تفسيره
 وروى ابن جرير في تفسيره عن مجاهد بطريق تفسيره لها عاصمت عن
 البغوي والخازن وبطريق غيره تفسيره لها بالمتعة خاصة فذهب الجمهور
 منهم إلى نزولها في ذلك قرينة بينه على نزولها فيها خاصة ويشهد لذلك
 ما نقلوه عن ابن عباس من طرق وعن أبي من قولها ما ينزلها على هذه
 الصفة فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى وإلى أجل في مصحف أبي فان
 قال قد نسخت قبل له اقم حجة تدل على ذلك فقد ثبت لديكم صحيحا
 عن ابن الحبيب وغيره ان كتاب الله نزل بها وفعلها الصحابة ولم ينزل
 ما ينسخها ولم ينه عنها رسول الله ص بل قال رجل بنظره ما قال يعني به
 عمر وثالثها ما زعمه من ان إلى أجل ليس من القراءة المشهورة
 فانه يقال له ما تنفي بذلك فان عنت عدم الشهرة على عهد النبي ص فقد اخبر
 ابن عباس وغيره بنزولها على ذلك وانهم قرؤوها على نزولها ويعلم من قوله
 ان الصحابة باجمعهم قرئوها على ذلك وسياتي في المبحث المتأخر زيادة
 على ما هنا ان عنت به عدم الشهرة زمن التابعين منهم وتابعيهم إلى زمانه
 فأي عبرة بشهرة مخالفته لما هو متفق عليه على عهد النبي ص فأي مسلم
 يهجر المتفق عليه على عهد سيد الرسل ص ويعمل على ما خالفه بدون
 حجة من الله قال السني وأما ما ذكره من تحريم عمر متعة النكاح
 فقد ثبت عن الزمر ص انه ما ثبت ذلك عند الثقات من الصحابة

وغيرهما عن الزهري عن الحسن وعبد الله ولدى محمد بن الحنفية عن
ابيهما محمد عن علي بن ابي طالب ان رسول الله ص حرمها عام خير وليس
في اهل العلم من يظن في صحته وثبت صحيحا انه حرمها عام الفتح الى يوم
القيمة والنقل المستفيض دل على تحريمها بعد اباحتها وصوب السني
تحريمها عام الفتح وعدم تحريمها يوم خير ثم قال فالشيعة مخالفون عليها فيما
يرويه عن النبي ص والله عز وجل انما اباح في كتابه الزوجه وملاك التبيين
قال سبحانه والذين هم لقروجهم حافظون الى فاؤنثك هم العادون والمتتم
بها خارجة منهما لعدم ارثها منه وعدم ارثه منها لعدم وجوب عدة
الوفاة عليها وعدم صحة تطليقها بالثلاث فان هذه ما يلزم من احكام الزوجه
في كتاب الله فان قبل قد تكون زوجه بدون ارث مثل الذمية والمملوكة
لاغير قبل عندهم نكاح الذمية محرم والمملوكة انما يجوز نكاحها للضرورة
وهم يبيحون المتعة مطلقا ثم يقال نكاح الذمية والمملوكة سبب للتوريث
لكن المانع قائم وهو الرق والكفر ولذلك لو اسلمت في حياة زوجها
ورثته ولو اعتقت واختارت نكاحه ورثته باتفاق المسلمين جميعهم فعلم
ان وطي المستمتع به ليس وطي زوجه لكنه باعتقاد الحل مثل الوطي
بشبهة واما كونه وطأ مباحا فهو مورد البحث يفتقر مدعيه الى حجة
من نص وغيره انتهى ملخصا من تكريره ومما ليس له مدخلية بمقام
البحث قلت وفيه من المجائب وجوه احدها ما زعمه من
ثبوت تحريم النبي ص لها فانه من غريب البهتان فانه لو فرض صدق

ذلك لما قال عمر انا احرمهما وما بعنهما بعد تصديقته باباحهما ففي الدر
 المنثور عن ابن ابي شيبة عن سعيد ابن المسيب قال نهى عمر عن متعين
 متعة النكاح ومتمعة الحج وفيه عن مالك وابن همام الصنعاني عن عروة
 بن الزبير في حديث عن عمر قال فيه هذه متعة النكاح ولو كنت تقدمت
 فيها لرجعت وفيه عن ابن همام وابن المنذر عن ابن عباس انه قال المتعة
 رحمة على المسلمين ولو لم ينه عمر عنها لما زنى غير القليل نقلناه بالمعنى
 وفيه عن ابن همام وابن جرير وغيرهما عن الحكم وقد سئل عن اية
 فما استتمتم به منهن هل هي منسوخة فنفي نسخها وقال قال علي ع
 لو لم ينه عمر عن المتعة لما زنى غير قليل وقال ابن حزم قد ثبت صحيحا عن
 عمر نهيه عن المتعة وسرد السند ثم قال قال عمر بن الخطاب متعتان كانتا
 على عهد رسول الله ص وانا انهي عنهما واضرب عليهما ثم روى من
 طريق غيره وبمد نقل السند قال قال عمر بن الخطاب ونقل ذلك الى قوله
 انا انهي عنهما واعاقب عليهما وفي كثر الاعمال عن ابي صالح كاتب الليث
 من نسخته وعن الطحاوي عن عمر مثل حديث ابن حزم السابق وفيه عن
 ابن جرير وابن عساكر مثل حديثه المتأخر وقال ابن القيم تلميذ السني في
 سيرته ثبت عن عمر انه قال متعتان كانتا على عهد رسول الله ص انا انهي
 عنهما ومثله قال السرخسي في بحث الحج الى غيرهم ممن نقلنا عنهم سابقا
 ومن لم نقل فالتقل عنه ، تظافر في انه هو المحرم لها دون الرسول ص
 ولذلك جعل السيوطي وغيره من اوليات عمر تحرمة المتعة فتدبر

وثانيتها شهادة جماعة من الصحابة على ان الحرم اما عمر منهم من تقدم
 مثل علي ع وابن عباس وروى مسلم في صحيحه حديثا عن جابر دل على حليتها
 وعلى ان الحرم اما عمر وروى البخاري عن ابن الحصين حديثا دل على تحريم
 عمر اما وروى العيني في شرحه على البخاري حديثا عن ابي سعيد دل على
 تحريم صمر لها وغيرهم من معارف الصحابة وثالثها شهادة جماعة
 من الصحابة على حليتها على عهد الرسول ص فقي الصحيحين وغيرها
 عن ابن مسعود حديث سئل فيه عنها فاجاب بقوله تعالى قل من
 حرم زينة الله الى قوله والطيبات من الرزق فجعلها من الطيبات قال
 القاضي عياض روى حديث ابا حنيفة المتعمد جماعة من الصحابة
 وهم الذين ذكرهم مسلم ابن عباس وابن مسعود وجابر وسلمة
 وسبرة بن معبد انتهى وعدم ابن حزم مضيفا اليهم ابا سعيد
 ومعوية وسلمة ومعبد بن امية وابن حريث قال وحكام جابر عن طاعة
 الصحابة انتهى فلم من ذلك ان الحرم اما عمر ورابعها ما زعمه
 من نقل الثقات عن الزهري فانه من افحش التعامي عن الحق وشذبه
 فان المادة قاضيه بغيره ما نقله عن ولدي محمد بن الحنفية عن ابيه عن
 ابيه في تحريمها وهل يتصور من له ادنى دين وشعور ثبوت تفرد علي ع
 وحده في نقل حرمة شئ ثابت الحلية عند الصحابة جميعهم ويتفرد بنقل
 ذلك عنه ولده محمد وحده ويتفرد عنه في نقل ذلك ابنا وحدهما ويتفرد
 عنهما الزهري بنقله وحده فان شدة رحمة النبي ص بأمته وعرضه على

تأدية رسالة ربه توجب صعوده على المنبر وجمعه للناس وبيان أهم حرمة ما هو معلوم الحلية لديهم ليتروكوه ويلغوه لمن بعدهم وحينئذ فيرتب على ذلك تظافر النقل عن الصحابة عنه ص بالحرمة كيف وقد نقل جابر عن الصحابة جميعهم الحلية ونقل غيره حليتها عن النبي ص وحال المنقول عن غير علي ع في حرمتها حاله من هذه الجهة في عام الفتح وغيره لتفرد صحابي به وتفرد رجل تابعي عنه به ونحن قد شرحنا هذه المسئلة برسالة مفردة وحسب المصنف في معرفته تزوير ما رويوه في حرمتها ما نبهنا عليه هنا فان حرمتها بزعمهم لم تنتشر ولم ينشرها غير الزهري وقبل ذلك هي مباحة عند الناس فان من بعثه الله لبيان دينه لم يعان بها بل انما اسربها الى رجل وذلك الرجل اسربها الى رجل وذلك الرجل اسربها الى رجلين وهما رويان ذلك للزهري والزهري نزل عليه الوحي بنشرها فنشرها للثقات بزعم السني وغيره ولم ينزل الوحي قبله بنشرها بين الناس فيا لها من العجوبة ليس مثلها العجوبة وخامسها ما زعمه من تظافر النقل بحرمتها فانه من عجيب بهتانه فقد عرفت ما زوروه على علي ع في الوجه المتقدم وحديث سبرة في تحريمها قد تفرد هو بنقله عن النبي ص وتفرد بنقله عن ابنه ومثل خبر سلمة فانظر يا طالب الحق الى تشييد الباطل فهل ما نقل عن ثلثة من الصحابة يوصف بانه متظافر ويكتم ما نقل عن ستة عشر منهم وفيهم من نقل الحلية عن جميعهم ومن له ادنى دين يعلم بان الخبر المتظافر الذي يعلم

صدوره عن النبي ص ما نقله ستة عشرة بعـد ثبوت ما نقلوه شرعا في
صدر البعثة دون ما عزي نقله الى ثلاثة منافض نقلهم لما ثبت في صدر
البعثة ولنقل ستة عشرة بل لو تأملت لوجدت المنقول عنهم الحرمـة
وهم الثلاثة الذين قد نقلت عنهم الحلية حسب ما مضى ذلك عن علي ع وعن
سبرة وسامة لنقل ابن حزم عنهما حليتهما فحصل التعارض في نقل الثلاثة
فان النقل الثابت في الحرمـة حتى بدعي تظافره وحديث جابر وقول
ابن مسعود يرجحان نقل الحلية عن الثلاثة المشار اليهم ويشهد لذلك
ما رواه عن عمر ممدل صربجا على تحريمه لها والله الهادي الى الحق باذنه
وسايسها ما زعمه من ان الله سبحانه حلل في كتابه الزوجية
وملك اليين وهي خارجة عنهما فانه من محابته لانها باتفاق المسلمين قد
كانت مباحة في صدر البعثة فهي ليست بملك يمين من دون ريب فهي
زوجه قطعا فان قال ايس يذنها ارث وليس فيها تطبيق وغير ذلك قيل له
ما الدليل الذي دل على لزوم هذه لكل زوجة وقد اعترفت بانها زوجة
قبل دعوى التحريم ولم يلزمها شيء من ذلك يومئذ فهي باقية على حالها
فعلم فساد ما زعمه من لزوم ما ذكره لكل زوجة وسايسها ما زعمه
من عدم لزوم عدة الوفاة عليها فانه جهل منه لدخولها في العمومات التي
دلت على لزوم عدة الوفاة على الزوجات وليس في البين ما يدل على
خروجها وثانها ما نسبته الى الشيعة من حرمـة تزويجهم بالذمية فانه
يهتان منه عليهم فانهم متفقون على اباحة تزويجها متممة ومختلفون في غير

المتعة فبعض جوزة وبعض منعه وكثيرهم على حرمة غير متعتها
 وتاسعها مانسبه اليهم من تخصيص نكاح المملوكة بالضرورة فانه
 مثل سابقه كذب عليهم فالشهور عندهم تجوز نكاحها مع القدرة على
 تزوج الحرة نعم هو مكروه وذهب بعضهم الى الحرمة وعاشرها
 ما قاله من ان الوطى بالمتعة مثل الوطى بالشبهة فانه مناقض لما قاله عمر من
 التواعد بالمقبوبة عليها بالضرب والرجم نعم زعم اما مهم فخر الدين في
 نهاية العقول ان توعيد عمر لحض التخوين وهو معلوم الفساد فاي ثمرة
 في توعيد يعلم المخوف به والمخوف به بعدم قصد صدوره فهو حينئذ سفيه
 محض وليست شمرى ما وجه تشديدهم بها على الشيعة وتنقيصهم وذمهم
 لهم بسببها بعد قواهم بانها باحة لهم مثل وطى الشبهة بل هم عالمون بما
 نقلناه عنهم بانها باحة شرعا لم يعرضوا لتحريم ومن هذه الجهة ذهب
 الى اباحتها امامهم مالاب نقل ذلك عنه جماعة وشيخه عبد الملك فانه على
 ما قاله الذهبي وغيره تزوج بها قرب تسمين امرئته قال الشيعي
 ومنع ابن ابي قحافة فاطمة ع ارثها فقالت يا ابن ابي قحافة اني كتاب الله
 ان ترث اباك ولست ارث ابي والتجاني ذلك الى خبر انفراد هو به وكان
 الغريم فان الصدقة تحل له فان النبي ص قال بزعمه نحن معاشر الانبياء
 لانورث ما تركناه صدقة والقران يخالف ذلك فان الله تعالى قال يوصيكم
 الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ولم يجعل الله ذلك خاصا بامتته
 دونه ص وكذب خبره فقال تعالى وورث سليمان داود وقال ع :

ذكر يا فهب من لدنك وإياي رثي ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضا
 قال السني ونجيب عن ذلك من وجوه أحدها أن ما ذكره من قول
 فاطمة "أرث أباك" وليست أرث أبي ليس يعلم صحته ولو ثبت فليس فيه
 حجة فإن أباه ليس يقاس بأحد من البشر فإنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم
 وصدقة الفرض والندب محرمة عليه ومحبة مقدمة على محبة الديال
 والولد والمال والفرق بين النبيين وغيرهم معلوم فإنه سبحانه صانهم عن
 تورث الدنيا حفظاً لهم من شبهة من يقدح في نبوتهم بأنهم طالبون لدنيا
 وورثوها لورثتهم وأما غيرهم فليس لهم نبوة يقدح فيها بمثل ذلك انتهى
 ما خصنا من حشوه قلت وفيه وجوه من المعجائب أحدها أن ما زعمه
 من عدم العلم بصحة قول فاطمة "أرث أباك" إلى آخره من عجائبه ففي
 تذكرة ابن الجوزي قال الشعبي ونقل خطبة مختصرة لفاطمة ع قالت
 فيها يا ابن أبي قحافة أرث أباك وليست أرث أبي دو نكها صرحولة
 مزومة فتم إلهاكم الحق والموعود القيمة إلى آخرها وفي فتح الباري
 عن سنن الترمذي عن أبي سلمة عن أبي هريرة جاءت فاطمة إلى أبي
 بكر فقالت من يرثك قال أهلي وولدي فقالت مالي ليست أرث أبي قال
 سمعت رسول الله ص الخبر وعن كتاب السقيفة تأليف أحمد بن عبد
 العزيز الجوهرى وهو من كبار ثقة محدثهم ما نقله الشيعى بعينه
 وبعبارة قد جئتم شيئاً فرياً فدو نكها صرحولة مخطومة مزومة تلقاك
 يوم حشرك فتم الحكم الله والزعيم محمد والموعود القيامة وعند الساعة

ما يؤعدون الخطيئة ولو فرض عدم صدور ذلك فهل في كتاب الله آية
دلت على عدم ارثها حتى تحجم عن ذلك وترضى بما قضاه الله وهل تقدم
اليها رسول الله ص بذلك وقد امره سبحانه بان ينفذ اقرباءه وهي اقرب
الخلق اليه فلم كتبها ما خصه الله سبحانه بها من الحكم حتى تبرز من
خدرها بعدايبها وتدعى الباطل واعلم الصحابة بعلمها لم يقل لها هذه
الدعوى باطلة فهل يتصور طامة مثل هذه من حيث لزوم تقصير خير
الرسل في عدم نأديته رسالة قربى المختصة بآبنته فيدعها تدعى الباطل
بعد ما احكم كيف تحكمون وثانيها ان ما زعمه من عدم حجبية
قواها لو ثبتت صحته من عظيم جرثته على سيد الرسل ص فقد ثبت في
الصحاحين وغيرها انها طالبت ابن ابي قحافة بارثها فاجابها بما سمعت
فوجدت عليه فهجرتة فلم تكلمه حتى ماتت وعاشت بعدايبها ستة اشهر
وقد روى البخاري في صحيحه فاطمة بضعة مني يفضيني ما يفضيها وفي
عبارة فن اغضبها فقد اغضبني وروى مسلم في صحيحه انما فاطمة
بضعة مني يؤذي ما اذيها وروى الترمذي فاطمة بضعة مني
يريني ما ارابها ويؤذي ما اذاها وصححه وحسنه ومن الضروريات
لدى طائفة المسلمين ان رسول الله ص انما ياذي ويفض من الباطل
فن رضاها رضاها واذيتها اذيتها انما تفض من الباطل وتاذي منه فلم
ان غضبها على ابي بكر من جهة فعله للباطل الذي هو منه ارثها من ابيها
ولنصف من له اذن شعورها قول من ينفذ الشيطان تصدق من

نفسه المخالف لنصوص الفرقان حجة وقول من يفضي المعصوم
لنفسه المطابق لنصوص الفرقان العظيم ليس بحجة افحكم الجاهلية
يغنون ومن احسن من الله حكما القوم يوقنون وثالثها ان ما زعمه من
عدم قياس النبي ص بغيره من البشر من غريب مكره وعجيب كيد
وهل يقيسه بغيره في الصفات الحميدة النفسانية مثل العلم والظلم
والشجاعة والسماحة والجلود والرحمة وحسن السيرة والعديل وفعل
المعروف والعبادة وحسن الخلق والرفق والعفة وغير ذلك من محامد
الصفات ومحاسن السجيا سوى الجاهل المخدول فاما انه بشر وسيد
البشر فمن الضروريات عند المسلمين له ما تقتضيه بشريته من ملبوس
ومطعم ومشروب وغيرها ولهذه وغيرها جعل الله سبحانه له شيئا
من الخمس والفقير وقد نهاه سبحانه في كتابه عن بذل ما في يده جميعه
فامر به بالطريقة الوسطى حتى يبقى شيء من ماله لورثته فان قال قد
تحصل شبهة لا قادحين في نبوته بانه طالب الدنيا فهو من عجيب زخرفاته
وهل يتمشى ذلك على الطغام بعد ثبوت نبوته بايات الله العظام وهل قدر
جاهل على التفوه بان سليمان طالب دنيا وقد سخرت له حتى الشياطين
فاى منافات بين ما بينه السني من الصفات وبين تركه ص شيئا من المال
لورثته يصرفون منه على نفوسهم ويصرفون ما بقي منه في سبيل الله
قال السني الثاني قوله والتجا الى خبر انفرجه كذب فان الخبر قد
نقله كثير هو وعمر وعثمان وعلي وطالحة ولزير والعباس ابن عبد المطلب

وسعد وعبد الرحمن بن عوف وزوجات النبي ص وابوهريرة وهو
 ثابت في الصحاح والمساند مشهور بعلمه اهل العلم بالحديث قلت
 فيه وجوه من المجائب **أحدها** مازمه من نقل من سماه للخبر
 فانه من عجيب البهتان فإنهم لما غضبت عليه فاطمة فلم يشهد له بعضهم
 حتى ينجي من غضب الله سبحانه ورسوله عليه بل ليقم عليها الحجة
 فترضى عنه وماله لم يروه لها وقد غضبت عليه من جهة مسا عذته
 ابا بكر على منعه ارثها حسبما نقل ذلك خاتمة حقا ظهم في فتح الباري
 وابن قتيبة في كتاب السياسة ومالين يدور الحق معه حيث يدور لم
 يمنعها من مطالبته ارثها ولم يرشدها الى الحق فما لكم جهرة تفترون
وثانيها مازمه من نقل غير ابن ابي خناسة للخبر فمن عجيب بهتان
 من حيث ذكر مشيدى مذهبههم تفرد ابي بكر بنقل الخبر المشار اليه
 فاستدل عضد الدين في شرحه للمختصر على التعبد شرعا باحد الخبر
 باجماع الصحابة على ذلك وعد من الجمع عليه خبر ابي بكر المشار اليه
 وقال السيوطي في تاريخه وغيره انه لم يوجد علم عند احد يعلم به حال تركه
 رسول صلى الله عليه واله وسلم سوى ابي بكر ونص صاحب المحصول وغيره
 على عمل الصحابة بخبره المشار اليه بعد تفرد بنقله وفي المتخول وغيره
 مثله ونقل ابن حجر مفتي الحجاز في عصره عن ابي القاسم البغوي
 وابي بكر الشافعي وابن عساكر عن عائشة انها قالت اختلف الناس في
 تركه رسول الله ص بعد وفاته فما وجدنا في ذلك عند احد علما غير

ابى بكر الخبر والذى ينظر الى باب وصنهم له بانه اعلم الناس برى ان تفرد به
 بنقل الخبر المشار اليه من المسلمات عندهم ومن قول عائشة علم بان
 زوجات النبي ص ليس هن عام بالخبر وثالثها ما زعمه من ان الخبر
 مروى في صحاحهم ومساندهم مشهور عند اهل العلم بالحديث فانه ليس
 بجديده نعم من حيث تفرد اهل مذهبه بنقله وشاهد الحال حسبما عرفت
 في اول الوجوه وشاهد المقال حسبما عرفت في ثانيها قد قضيا بتفرد
 ابى بكر بنقله فعلم من هاتين الشهادتين فريه ما في صحاحهم ومساند
 مما دل على نقل غير ابى بكر للخبر بل ولو فرض صحة نقل جماعة منهم له فهو
 مزور عليهم لما بيناه في فساد الوجه السابق من تنزه خير الرسل ص عن
 كتمان شئ من الشريعة عن خير نساءها بضعتة من المسائل المختصة بها
 ومن تنزه من يدور الحق معه عن تركها تطالب بالباطل قال السننى
 الثالث قوله وكان هو الغريم لها كذب فانه لم يدع ان ذلك المال له وانما
 هو صدقة المستحقها مثل ما ان المسجد حق للمسلمين والعدل لو شهد
 لرجل انه وصى بان يوقف بيته للمسجد او يعمل بئر مسيلة او ارضه
 مقبرة الى غير ذلك جازت شهادته باتفاق المسلمين وان كان هو ممن
 يجوز له ان يصلى فى المسجد ويشرب من ذلك البئر ويدفن في تلك
 المقبرة فان هذه شهادة لجهة عامة قلت غير خفى على المنصف العارف
 بما رووه فى الباب عناد السننى للصدق فان ما رووه فى هذه المسئلة على
 وجهين وجه ان تركته بعد نفقة نساءه وطامله صدقة تصرف فى

المصالح ووجه ان الذي يختص به من هو لمن يلي بعده ولذلك ذهب
عثمان فدا من ابن عمه الحكم نص على ذلك خاتمة حقاظهم في فتح
البارى وغيره وروى ما دل عليه امامه احمد في مسنده وصاحب
منتخب كنز العمال عن ابن جرير والبيهقي وابي يعلى باسانيدهم عن ابي
بكر انه سمع رسول الله ص انه قال لو اطعم الله رسوله طعمه ثم قبضه
فهي للذي يقوم مقامه بعده فمن هذه الجهة هو الغريم لها قوله مردود
عليه بل وعلى التقدير الثاني شهادته تجر نفعا اليه ليكون ماشه به هو
من مصارفه فتصير الشهادة منه حيثئذ شهادة لنفسه وهي غير مقبولة
وما مثل به على تقدير تطرق التهمة الى الشاهد فشهادته مردودة مثل
المقام **قال السنن** الرابع ان الصديق لم يكن من اهل هذه الصدقة
ولم ينتفع بها بل كان مستغنيا عنها ولم ينتفع اهلها بها قلت من المعلوم ان
معنى هذه الشبهة نفس ماسبة لها نعم هنا زعم استغناؤه عنها هو واهله وهو
مناقض لما روى البخارى في صحيحه عن عائشة حديثا دل على ان معيشة
ايها زمان توليه في بيت مال المسلمين اشغله بامور الناس عن تحصيل
المعاش وروى السيوطي في تاريخه عن ابن سعد صاحب الطبقات مثله
وجمله هو وغيره اول خليفة فرض له رعيته الرزق من بيت المال وبيت
المال عبارة عن الصدقات والوقوف وغيرها فاول رزق جعلوه له ارث
فاطمة لعدم وجود صدقة يومئذ غيره وافحش تناقض في المقام ما
سياتي من السنن من تصريحه بنفسه بان ابا بكر قد فرض له المسلمون

درهمين كل يوم لشغله بالسياسة عن التجارة انتهى ومن المعلوم ان اول
 ما دخل جوفه من المال من ارث فاطمه لعدم وجود مال لهم يومئذ نعم
 بعد مدة جمعت له الصدقات فانظر هل من يروون في حق هذه مستغن
 هو و عياله عن هذه الصدقة في اول امارته فتدبر **قال السنن**
 الخامس ان ما ذكر لو كان يود نفسه على من روى الخبر من الصحابة
 لقبيلته فانه من باب نقل الحديث فانه يتضمن حكما عاما يدخل
 فيه ناقله وغيره انتهى ملخصا من بعض ما روي عليه قلت هذه الشبهة
 في المعنى عبارة عن الوجه الثالث ولم يأت بزيادة عليها فيها وقد عرفت
 فسادها ونقول هنا مما يعتبر في نافي الخبر العدل ومن يعترف من نفسه
 بان شيطانه يغويه ليس بمادل قطعا فغيره غير مقبول ولو لم يكن هو من
 مصاديق معناه بل وقد عرفت فسقه بالبيئات الشرعية التي دلت على
 غصبه حق الخليفة وتصرفه في مال المسلمين بغير حق بل بالظلم **قال**
السنن السادس ان ما ذكره عن الفرقان خطاب شامل للمقصودين
 به وليس فيه ما يوجب دخول النبي ص فيهم فان قيل من المعلوم ان
 الخطاب بالفرقان هو النبي صلى الله عليه واله وسلم والمؤمنون جميعا
 قال سبحانه كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وغيره
 مثل ما ذكر في المقام ونحوه قيل بل كاف الخطاب في الكتاب قد تكون
 للنبي ص والمؤمنين وقد تكون لهم دونه مثل قوله سبحانه لقد جئناكم
 رسول من انفسكم وغيره فلم يجوز ان تكون الكاف في اية يوصيكم

الله من المختص بالآمين ليطلق ظاهر السنة ظاهر الكتاب فان قيل
ما ذكرتموه من آية لقد جائكم وغيرها فيها ما يقتضي اختصاصها بغيره
ص قيل ومثل ذلك آية الفرائض لما قال آباءكم وأبنائكم لا تدرون
أيهم أقرب لكم نفما فريضة وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين
ثم قال تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات إلى آخرها
فلما خاطبهم بعدم الدراية الغير المناسبة لحال الرسول ص وذكر
بعد ذلك ما يجب عليهم من طاعة الله وطاعته فيما ذكره من مقادير
الفرائض وحرمة معصية الله ومعصيته دل ذلك على أن المخاطبين أمته
دونه فان قيل فان مات أحد ولده ص ورثه قيل الخطاب فيها للموروث
دون الورثة فليس يلزم من دخولهم في الكاف لكونهم موروثين
دخولهم من حيث أنهم وارثون يوضح ذلك أنه قال ولا يوبه لكل
واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فذكره بضمير الغيبة وهو
عائد إلى المخاطب وهو الموروث فكل من سوى النبي ص من ولده
وغيرهم موروثون شملهم النص والنبي ص يرث لمن خوطب به ولم
يخاطب هو بان يرث غيره شيئا فان قيل ففي آية الزوجين قال ولكم
ولهن قيل ان الرفضه يقولون ان زوجاته لم يرثنه وعنه العباس لم يرثه
وانما يرثه البنت وحدها ثم بعد نزولها لم يعلم أنه ماتت زوجته له ولها مال
حتى يرثها ويتقدر ذلك فليس يلزم من شمول إحدى الكافين له شمول
الثانية له بل ذلك مع قف عا الدلالة فان قيل فاتهم بقوله ان ماتت

في حقه من احكام الشريعة فقد ثبت في حق امته وبالعكس قيل نعم لكن
 الخطاب بصيغته الجمل قد تنوعت فيه عادة الفرقان العظيم فتارة تناولت
 الرسول ص وتارة لم تتناوله وليس يجب تناول مقام البحث له غاية
 ما يقول المدعى ان القاعدة شمول الكافة مثل ما يقول بان القاعدة
 قاضية بتساوي امته له في احكام الشريعة وبالعكس حتى يقوم الدليل
 على التخصيص ومن المعلوم ان له خصائص كثيرة عن امته واهل السنة
 باجماعهم يقولون من خصائصه عدم التوريث ودليلهم على ذلك السنة
 الصحيحة المستفيضة بل المتظافرة وهي اعظم مما روى في كثير من
 خصائصه مثل اختصاصه بالصفي وغيره انتهى ما خصا بماليس لمسئلة
 المقام توقف على نقله وله غير المقام مقامات يحث فيها مثل تعرضه لمنازعة
 اهل العلم في نبذة من خصائصه وغير ذلك قلت وفيما لخصناه وجوه
 من المعجائب احدها ما زعمه من ان كاف الخطاب قد تاتي للمؤمنين
 وحدهم وقد تاتي للنبي ص ولهم الى اخره فانه من عجائبه لان من المتفق
 عليه عند اهل القبلة جميعهم بل هو ضروري الدين ان احكام الفرقان
 العظيم والسنة الشريفة على ثلثة اقسام منها ما هو مختص بالنبي ص
 دون غيره مثل حليته المرئية التي تهب نفسها له فانها مباحة له بنفس الهبة
 ومثل تزوجه ما يزيد على اربع ومثل عدم وجوب القسمه عليه بين
 زوجاته ومنها ما هو مختص بامته دونه مثل حرمة تزوجهم المرئية بالهبة
 وحرمة الزيادة على اربع وجوب القسمه بين الزوجات الى غير ذلك

في المقامين ومنها ما هو مشترك بينهما ص وبينهم مثل ما تضمنه قوله سبحانه
 حرمت عليكم ما اتاكم الى آخره ومثل قوله سبحانه كتب عليكم الصيام
 وقوله والله على الناس حج البيت الى غير ذلك فإياها ثبت شرعا وجب
 العمل به فإيه يوصيكم الله وإيه فليكنم وإيه الى غير ذلك مثل إيه كتب
 عليكم الصيام وما بعدها عامة شاملة للأنبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيره
 من المؤمنين لعدم تعقيبها بما يخصها بهم وتجويز تخصيصها بهم دونه مثل
 تجويز تخصيص غيرها ليس يلزم منه ثبوت التخصيص بل هو وقوف
 على ورود دليل شرعي يدل عليه فإن قال قدرونا ما دل عليه من خبر
 ابن أبي عمير قيل له ما فردتم بقوله ليس حجة علي من خالفكم بل
 ما رووه بهتان معلوم لما تقدم بيانه ولما ناقضته لنص الفرقان العظيم
 وهو ما دل منه على إرث سايمان من أبيه وإرث يحيى من أبيه وسباني
 بيان ذلك وثانيها ما زعمه من إياه يوصيكم الله فيها ما دل على
 تخصيص الخطاب بالمؤمنين وهو ما دل على عدم علمهم بمن هو
 أقرب إليهم نفسا من ورثتهم فإنه من عجيب تجاهله إمامنا بأن بعض
 المخصصات يؤتى بها مجرد بيان الغالب فإن غالب الموروثين غير طالين
 بذلك مثل أن غالب الربائب يكن في حجور بؤلة إمامتهن ومن المعلوم
 أن التحريم شامل لجميعهن فذكر القيد في المقامين لبيان الغالب وليس
 لبيان نفى الحكم عن غير مورده والسفى قد جرى هنا على أفحام الشيعة
 في عدم علمهم بغيره من عصبته الأسما حقه العاديات من

حيث ذهب اهل مذهبه الى القول بجهل الرسل وخطيئهم في الملاميات
 نقل ذلك عنهم التوروى في منهاجه وغيره من مذهبهم وقد سلف البحث في
 بيان ذهابهم الى عدم عصمتهم حتى في الشرعيات واثبتنا مازعمه من
 تعقيب آية يوصيكم الله بشيء دل على ان المقصود بالخطابات بها المؤمنون
 خاصة فانه من تجاهله البين فانه بعد تسليم مقدمتين له ليس يتم ما توهمه
 بغيرها ومعهما فزعمه فاسد اوليها وصل آية ومن يطمع الله ورسوله الى
 اخرها بما قبلها في النزول والثانية ثبوت ان المقصود بها الطائفة الله
 ورسوله في خصوص ما سبقها وليس له سبيل الى اثباتها من حيث عدم
 جمع الفرقان العظيم على هذه الهيئة والترتيب على عهد من نزل عليه من
 وعدم جمعه بنظر من امر ص بتعلمه منهم وينظر من قرأهم معه الى
 الحوض فلم يثبت نزولها مع ما قبلها من آيات يوصيكم الله حتى تصير
 مخصصة لما قبلها ولم يثبت تفسيرها في خصوص ما تقدمها عن صاحب
 الشريعة وعلى فرض تسليم هاتين المقدمتين فقد يعقب العام بما يعود
 الى بعض معناه مثل قوله سبحانه والمطلقات يتربصن بانفسهن الى
 وبمواتهن احق بردهن فان المطلقات عام يشمل البائعات والرجعيات
 فمقبه سبحانه بما يخص الرجعيات وهو قوله وبمواتهن احق بردهن
 والمقام مثل هذه حيث عقب فيه العام بما يخص بعضه وهم غير النبي من
 فعلم فساد زعمه ورابعها مازعمه بقوله قيل من عدم دخول ولد
 النبي من في خطاب من يرث منه ودخولهم في خطاب من يرث من

هو منهم فانه من عجائبه لما بيناه من محوم كم في يوصيكم وما بعده له ص
واقيره من امته ومثل محوم ضمير ابويه فانه شامل له ص ولغيره وجعله
سبحانه غائبا فانه كناية عن غير مذكور يعني ابوى الميت قاله البغوى
وغيره فانه ليس فى البين ما يتوم منه التعميم فى ابويه وحده وما يتوم
منه التخصيص فى كم فى يوصيكم وما بعدها وقد خاطب سبحانه بعد ذلك
الطرفين بقوله اباؤكم وابنائكم لاتدرون ايهم اقرب لکم نعم فالعموم
مقصود من الطرفين الموروث عام ومن يرث عام فتدبر فان مازمه هنا
من الفرق ليس له مبنى سوى دعوى تخصيص ضمير كم المخاطب به
الموروثون دون ضمير كم المخاطب به من برثهم وليس له دليل على الفرق
سوى ما عرفت فسادها وخامسها ما نسبته الى رفضه الباطل
من عدم توريشهم الزوجات فانه من فاحش المفتریات الشذیعات فان
توريشهم لمن فى جميع الطبقات لديهم من الضروریات يعرفها من سئل
حتى جهلتهم عن ذلك وهذه كتبهم من تفسيرها وحديثها وفقهاها
وسيرها تنطق بان توريشهم لمن من اعظم المسائل المسلمة لديهم فهم
عاملون بقوله سبحانه ولهن الثمن مما تركتم ان كان لکم ولده الى اخره
وسادسها ما نسبته اليهم من عدم توريث الم وللميت ولديهم بذلك
فانه مكر منه لعامة بان ذلك منقول بالطرق الصحيحة المتظافرة من اهل البيت
فن هذه الجهة لم يورثوه وليس فى الفرقان العظيم ما يدل على توريشه عند وجود
الادلة قال الله تعالى لا توريثكم

بيان من يورث ومن ليس يورث بل المقصود بيان قسمة المال الموروث
على الورثة على التفصيل المعلوم ولذلك لم يتعرض فيها لمخصوصيات من
يرث ومن يورث فان الميث المسلم لم يرثه من ذكر من الكفرة باتفاق
المسلمين وبالعكس والعبد غير موروث لقربه الحر وبالعكس والقاتل
المتعمد ليس يرث من قتله عند عامة المسلمين ومثل ذلك قوله سبحانه
واحل الله البيع وحرم الربا فانه قصده بيان الحرمة والحل ولم يقصد به
بيان ما يجوز بيعه وما يحرم انتهى ما خصا من حشوه قلت وفيه
وجوه من الباطل أحدها ان ما زعمه من ان اية يوصيكم الله لم تسق
لبيان العموم هو من جهله القاحش لما هو معلوم من ان ضميركم فيها وفيما
بعدها عامة شاملة لكل فرد فرد من الموصى اليهم في حق كل فرد
فرد من الموصى لهم بما قد عينه سبحانه من الفروض فيها فلم يقتصر سبحانه
على بيان فرض الولد الذي ذكر على تقدير مشاركة اخت له وعلى تقدير عدمه
قال لثلاث لو كانتا بنتين والنصف لو انفردت البنت الى اخر الفروض
بل صدر سبحانه ذلك بمادل على عموم الموروث وبمادل على عموم من
يرث في عامة الفروض حسبما يعلم ذلك من يتلوها وما من تنلى عليه من
اهل العلم وليس له ادخل بآية واحل الله البيع لعدم العموم من حيث
جعل الحل فيها على ماهية البيع والحرمة فيها على ماهية الربا دون كل
فرد فرد من البيوع والربا فان قال يدل على عدم العموم ان بعض الولد ان
يرث وبعض ابائهم وامهاتهم الى غيرهم مثل كافرهم وورثهم وقاتل احدهم عن

محمد فان الكافر ان يرث من المسلم والرق ان يرث من الحر ومتعمدا القتل
 ان يرث من قتله قيل العام يجوز تخصيصه بمخصص منفصل عنه وقد
 ورد ذلك صراحا شرعا بكثرة وثاقيها ان مازعه من عدم ارث المسلم
 من الكافر دعوى ليس له فيها حجة على خصمه والله سبحانه في فرقانه
 العظيم قد نفي السبيل للكافر على المسلم ولم ينف السبيل للمسلم على الكافر
 والمتفق عليه لدى اهل القبلة عدم ارث الكافر من المسلم من حيث
 منافاته لعدم نفي السبيل عنه وثالثها ان مازعه من اتفاق المسلمين
 على عدم ارث الكافر من المسلم ليس مطلقا عند الشيعة بل يرث عندهم
 من مات مورثه المسلم وهو كافر ثم ايسلم قبل قسمته التركة فانه يرث ولو
 تعطلت قسمتها الى مدة طويلة فان اسلم بعد قسمتها فليس له شئ دل
 على ذلك مارووه من طرفهم عن اهل البيت قال السدي الثامن
 ان يقال هب ان لفظها عام فانه خص منها الولد الكافر والعبد والقاتل
 بادلة هي اضعف من الدليل الذي دل على خروجه ص منها فان خبر
 خروجه منها قد تلقته الصحابة بالقبول مجمعين على العمل به والتخصيص
 بالنص المستفيض وباجماع المسلمين متفق عليه انتهى ملخصا من حشوه
 ومما يتوقف عليه البحث قلت فيه وجوه من الفساد احدها
 مازعه من تخصيصها بماعده بادلة هي اضعف من دليل خروجه ص فانه
 من الباطل البين المعلوم حتى لديه لعلمه بان تخصيصها بماعده سوى صورة
 منها من المجمع عليه عند المسلمين من شيعتهم ومنهم والقي زعمه

حجة على خروجه لم تنفق عليه المسلمون بل تفرد به من قال بامامة الثلاثة
 وخدم وخالفهم في صدوره الشيعة فتدبر فيما بيننا فستري بهتان السني
 بينا جليا حيث زعم ان المجمع عليه لدى عامة المسلمين اضعف من الذي
 تفرد به جماعة منهم وثانيها ما زعمه من قوة دليل خروجه ص
 فانك قد عرفت بهتانه بما سلف بيانه مما سادل على فرية مادل على عدم
 توريثه ص وسياتي بيان منافضته لنص الفرقان العظيم عن قريب
 بتوفيق الله سبحانه وتيسيره وثالثها ما زعمه من تاتي الصحابة بالخبر
 بالقبول فانه بهتان بين لعدم قبول من هو اعلام الصحابة واقضاهم والذي
 يدور الحق معه حيث يدور الخبر ومن هذه الجهة لم يحل بيننا فاطمة
 عليها السلام وبين خروجها لمطالبة ائمتها من ايها وقد روى مسلم في
 صحيحه حديثا عن عمر بن الخطاب خاطب به عليا ع وعنه العباس فيما
 يتعلق بدعوى ابي بكر عدم توريث رسول الله ص بانهما قد علما بان
 ابا بكر كاذب آثم غادر خان الخبر ومثله روى اهل السنن وغيرهم فعلم
 عدم تاتي طاعة الصحابة له بالقبول بل من هو اعلامهم واقضاهم وامامهم
 لم يقبله لعلامة بانه كذب مفترى فالعامل به متاخر عن العترة ومخالف لهم
قال السني التاسع ان يقال ان عدم توريث النبي ص قد ثبت
 بالسنة المقطوع بها وباجماع الصحابة وكل منهما دليل قطعي فليس
 يعارض ذلك بما يظن انه عموم وعلى فرض انه عموم فهو مخصوص والخبر
 قد نقله جماعة من الصحابة في اوقات ومجاسد وثلاثة جميعهم بالقبول

ولذلك لم يصراحد من زوجاته على المطالبة بارتها بل من طلب شيئا من
من ذلك واخبر بقول النبي ص رجع عن طلبه واستمر الحال على ذلك
الى على ع فلم يغير شيئا وما قسم له تركته انتهى ما خصا من حشوه
قلت وفيه وجوه من الباطل احدها ما زعمه من ثبوت عدم التورث
بالسنة المقطوع بها وباجماع الصحابة فانا قد بينا بهتانه في هاتين
الدعويين في بيان فساد الوجه السابق وغيره وثانيها ما قاله من عدم
مبالغة الزوجات في مطالبة ارشهن ولم يصررن على ذلك الى اخره فانه
مناقض لما مضى منه من دعوى نقل الزوجات للخبر فانهن على تقدير
صدقه لم تصدق منهن مطالبة من حيث سماعهن للخبر بانفسهن فاي
معنى ا قوله لم يصررن بالمطالبة ومن قوله هنا يعلم عدم سماعهن للخبر
ومستنده هنا خبر البخاري وغيره وهو ما دل على ارسال الزوجات
الى عثمان ليطالب بارشهن قالت عائشة فما زلت بهن ارددن عن ذلك
واقول لهن بان النبي ص لم يورث حتى رجع من الى قولي انتهى نقله بالمعنى
وثالثها ما قاله من ان الزوجات لم يصررن في المطالبة فانه ليس بدل
على قبولهن للخبر بل من القريب بل هو المتعين يا سهن من تأثير المطالبة
بذلك لعلهن بان فاطمة التي هي اولى واحق بان تصدق قد رد قولها
فهن اولى منها بالرد فلذلك لم يبايعن بالمطالبة ورابعها ما زعمه بان
من طاب شيئا من ذلك فاخبر بالخبر رجع عنه فانه فريه منه بينه
لما عرفت من مطالبة فاطمة عليها السلام ومخا صحتها ابا بكر وردها عليه

خبره وموتها وهي غضبا عليه من جهة منعه ارثها وما عرفته من حال
 على عليه السلام والعباس حسبما قال عمرانها يعلمان بكذب ابى بكر في
 الخبر وغدره وخياته فتدبر **وخامسها** ما قاله من عدم تغييره على لذلك
 فانه غش منه للغفلة لان عدم تغييره لشيء من ذلك دليل على عدم قدرته على
 التغيير من حيث ثبوت كذب ابى بكر عنده بنفس قول عمر المشار اليه وبه نفس
 تركه فاطمة تطالبه بارثها ونحلتها وهل قدر على تحليل المتعتين وعلى اعادة
 حى على خير العمل وعلى اعادة الطلقات اثلاث الى طلقه وغير
 ذلك من المبتدعات ومن له ادنى معرفة وشعور بعد نظره الى ما ثبت
 عن على عليه السلام في هذه المسئلة وغيرها يعلم علما يقينا بانه لم
 يقدر على تغيير المبتدعات **قال السنى** العاشر ان يقال ان ابابكر
 وعمر قد اعطيا عليا وولده من المال اضعاف اضعاف ما خلفه النبي ص
 من المال والمال الذى خلفه لم ينتفع واحد منهما منه بشئ بل سلمه عمر
 الى على والعباس ليلياه ويصرفانه فيما كان يصرفه رسول الله ص وذلك
 بعد انهم عنهما قلت فيه وجوه من المجائب احدها ما زعمه
 من انهما اعطيا عليا وولده من المال الى اخره فانه من عجائبه فإى حجة
 له على ما زعمه فان قال قد روينا ذلك قبل فإى حجة فيما رويتموه
 على خصمكم وعلى فرض صحته ذلك فالبحث في معزل عنه بل لو
 صدقتم في هذه الدعوى فلم لم يرضيا فاطمة عنهما بل ماتت
 وهي غضبي عليهما من جهة منعهما ارثها ونحلتها وبالجملة فالبحث

في صدر اماره ابن ابي قحافة حيث ليس يومئذ مال وقد حاربته
العرب ومن هذه الجهة قال له عمر لما كتب لفاطمة ع بفدك فحضر
عمر وعلم بذلك من اين تنفق وقد حاربك العرب فلم يدفعها لهما قبل
ذلك عنه عبدالرحمن بن الجوزي وغيره ونقل عبدالرحمن وحده عليهم
حجة من حيث عظمه ثبته في النقل ومهارته في تمين الصدق والكذب
وتقدم من السني نفسه ما يدل على ذلك فكيف لو شاركه في النقل غيره
وثانيها مازعمه من عدم انتفاعهما بشيء من المال الذي خلفه
رسول الله ص فانه بهتان بين منه لما سمعته من قصة فدك ولما قاله في
فتح الباري بعد تقسيمه لما خلفه رسول الله ص على قسمين فجعل قسما منه
مخصوصا بالصدقة وهو ما يختص به ص من مال بني النضير وجعل قسما
منه لمن يقوم من بعده وهو سهمه من خيبر وفدك فكان ابن ابي قحافة
وعمر يقدمان منه نفقة الزوجات وغيرهن من مصارفه وما فضل جعل
في المصالح انتهى ومن المعلوم ان من اعظم مصالحها صرفه في محاربة
من حاربها بدفعه الى الناس ليعاونوها على المحاربة له وهذه منفعة
حائدة اليهما من حيث قيام رياستهما بذلك وثالثها مازعمه من تسليم
عمر ذلك الى علي والعباس يليانه ويصرفانه في مصارفه فانه دعوى منه
ليس له عليها حجة على خصمه ولو ثبت ما دل عليه في الصحيحين وغيرها
فانه مما انفرد الخصم بنقله بل كيف يليان ذلك وهما عالمان بانه حق ورثة
الرسول ص وليس لغيرهم حق التصرف فيه وقد مر ما دل على ذلك

في المقام من قول عمر لهما انهما يريان كذب ابى بكر وغدوه وخيائته
 في تصرفه بذلك ولو فرض جبره لهما على التولية فای ثمره اهما في ذلك
 سوى التعب اشراطه عليهما بان يصرفاه في مصارفه التي قد بينها صاحب
 فتح الباری وهي ليس لهما دخل بهما فلم مما بيناه عود منفعة قسم من
 ذلك لهما على ما في فتح الباری وغيره **قال السنی الحادى عشر** ان
 يقال قد جرت العادة بان الظلمة من الملوك بعد امارتهم على الناس بعد
 غيرهم من الملوك المحسنين اليهم المربين لهم وقد سلبوا ملكهم على يرم
 واستعطافهم هربا من منازعتهم فلو قدر واليا ذباقة ان ابابكر وعمر
 متغلبان لكانت العادة قاضية بان يسلم التركة لورثة المستحقين للتولية
 بل يعطيانهم ذلك واضعافه واماسلب الساطنة وارث المال جميعا فلنسنا
 نعلم باحد فعله من الملوك الذين هم من اظلم الناس وانجرم انتهى ملخصا
 من حشوه قلت وفيه من المعجائب وجوه احدها مازعه
 من جريان عادة الملوك بل والمؤمنين على ما قاله فانه من عجابه لان البحث
 في المقام ليس له دخل بالعادة بل هو مختص في مسألة شرعية وهي
 دعوى من يزعم انه الخليفة ان تركه الرسول صدقة تصرف عليه وعلى
 غيره ودعوى الورثة انها مثل غيرها من تركات غيره حق لو ورثته فابن
 ابى قحافة اشدة كيد قد جعل المسئلة شرعية يجب الجرى عليها شرعا
 وقد عرفت ما لزمن هذه الدعوى من الطامات له ولان تابعه وثانيها
 ما لو فرضنا صدق ما زعمه من جريان هذه العادة فالعار العظيم والشار

الجسيم على من اعتقد بامانتهم وسلطنتهم من حيث مخالفتهم لهذا المادة.
 باقش ما يتصور وبقبحه فاول سنة شنيعة وصدمة فضيحة سنما ابن
 ابي قحطه وناصبه عمر بعثه لعمرو وجماعة معه من متابعيه بالنار والخطاب
 الى بيت من طهرهم الله سبحانه من الرجز وجعل خبهم ايمان وبغضهم
 نفاق والتقدم عليهم هالك والمثلث عنهم هالك ليحرقهم لو لم يبايعوه
 بعد مسلمهم ارثهم حسبا تقدم نقل ذلك عن جماعة من مشيخي
 طريقتهم ثم جرت هذه السيرة الفضيحة عليهم وعلى ذريتهم من
 رجالهم ونسائهم واطفالهم وعبيدهم بالسب والقتل ونهب المال والحبس
 من بني امية وبني العباس بعد علم جميعهم بان اهل هذه الخلق مختصة بعلي
 وولده حسبا عرفت ذلك مما مضى باذلة عديدة ولو قطعنا النظر عن
 ذلك عنهم جميعا لمون بان حب الى النبي المصطفى ايمان وبغضهم نفاق
 واذيتهم اذيتهم فلو جسدوا ملوهم معهم محال يتفق فعله من عقلة الظلمة في
 حق من قتله عليهم وظلمهم ففقدت سيرهم في حق من هدم رفعة شانهم على
 عدم ايمانهم وعلى عدم عن مقام الرحمة الرحمة والغيرة الجلوسية بعد
 تقدم فضل خير الرسل من في قصة بدر عليهم بقبول الفدية عن
 امرى بن هاشم وشارق قریش وفي فتح مكة بالاستر على نسائهم وبعث
 رجالهم فاطلةهم فياش ما جازوه عن حسن صنيعة في عترته ونظامته
 من اهل بيته بل قد البسهم الشار في الدنيا ويوم القيمة يوردهم النار
 والله اعلم بالصواب

فرجانه ومشاقاته لله ورسوله وتأييده على الغفلة خان الخافض اذا رأى
هذه العبارة يحسب تزه ابى بكر وعمر عن شاذبه يوم التقاب على الرياسة
بغير حق فيالهي على الغفلة من شر وساوس المبدعين على الدين المخوفين
بزخارف قواهم عن الحق المبين وبجملاته سبحانه وحسن توفيقه قد
نجحنا الغفلة من وساوسهم ومن خرافاتهم وقشهم ومفترياتهم بما تقدم نقله
من السنن الصحيحة وغيرها وبيانه مما يدل على ان ابابكر وعمر وعثمان
اشد المتوثبين على اهل الحق بالظلم وقد جرى من تابعهم بعدم على ذلك
من معوية ويزيد وسائر من تاصر من بني امية وبني العباس وهذه كتب
سيرهم وتاريخهم المتعدة بل وصحف تفسيرهم وحديثهم وفقهم وغيرها
قد شهدت بذلك على ما مر وما ياتي **قال السني** الثاني عشر ما ذكره
في اثار سليمان ويحيى ليس يدل على محل البحث فان وراثته ليعنى يشمل
معاني عديدة يقال عليها على وجه الشراكة وليس يدل على معنى خاص
منها فانه يستعمل في اثار النبوة والحكم والملوك وغير ذلك فقولهم وراثته
سليمان الى اخره وقوله يرثني الى اخره ليس يدل على لاث المال
فالذي يستدل به على خصوص اثار المال جاهل انتهى ما خصنا من تطويله
بيان معاني وراثته عن الدليل وبذكر بعض ما مثله معنى جنسي تام مثل
وراثته مثل لفظه خليفة قللت وفيما احصاه وجوه من الجانب
احد لها ما زعمه من ان هذه الملة جنس تحتها من متروكة فانه من
عجابه لما هو معلوم شرعا وعرفا وفاقه من انه متى قبل وراثته

ويرثه و غيرها بدون ضم شيء اليها يدل على نوع الموروث يفهم منها ارث
 المال دون غيره يدل على ذلك ما تقدم من مخاطبة فاطمة ع ابا بكر فانه
 علم منها ان وراثتها بمعنى انتقال المال عن مات الى قريبه الحى من المسلمين
 عند ابى بكر وغيره فتدبر وثانيها ما ذكره يستشهد به على عموم
 معناها من اية ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا و اية وتلك
 الجنة التى اورثتموه بما كنتم تعملون وغير ذلك فانه من عجائبه اما نظر الى
 القرينة التى دلت على ذلك وهى الكتاب والجنة الى غيرها والبحث انما هو
 باستعمال هذه المادة بدون قرينة تدل على الشيء الموروث فالتقييد بهذه
 لبيان ان المقصود منها غير المعنى المعروف فيها وهو مطلق المال بل قد قيد بشيء
 مخصوص من المال من حيث ان معناها مطلق المال من اثاث وعقار واباس
 ونقود واسلحة وغير ذلك ومن هذه الجهة قال سبحانه واورثكم ارضهم
 الى قوله وارضاهم لم تطفوها فخصها وحدها بارثهم وذكره لتفصيل ما قبلها
 لمحض تخصيص هذه بهم قدبر وثالثها ما زعمه من ثنى ارث المال فى ايتى
 سليمان ويحيى فانك قد عرفت فساد ما تقدم ولو ماشيناه وفرضنا عموم
 معناها لعامة ما فيه منفعة فيدخل فى ذلك ارث المال فان منافعه عظيمة
 فى سبيل الله يبذل فى الجهاد وفى الصدقة على اليتامى وسائر ذوى الفقر
 واطانة اهل العلم فى بذلهم على تحصيل العلم وغير ذلك من عظيم منافعه
 فالرسل ممتازون على غيرهم من حيث توريثهم العلم والسياسة به وهى
 السلطنة الشرعية والمال العظيم منافعه وسائر الناس انما يورثون المال

وحده و بعضهم يورث معها السياسة العرفية التي هي الملك
والخصم على ما عرفته ان يقول باختصاص ورث بالمال لو لم تدل
قرينه على غيره وله القول بشموله له ولغيره بذكر قرينه فآيتا المقام
على التقديرين يثبتان توريث الرسل المال قال السني الثالث عشر
ان يقال المقصود بآي ارث سليمان ويحيى ارث العلم والنبوة فانه سبحانه
قال وورث سليمان داود ومعلوم ان داود له ولد كثيرون غير سليمان
فهو وحده غير مختص بارث مال ابيه وايضا فليس في انه ورث مال
ابيه صفة مدح فان اليهود والنصارى يرث ولدهم مال اباؤهم وهي قد
سيقت مدحا لسليمان وما خصه الله به من النعمة وايضا فارث المال
من العاديات التي فيها الناس مشتركة ومثله ليس يقص عن الرسل بل
يقص ما فيه عبرة وثمرة تستفاد ومثله القول عن زكريا يرث ويورث من
آل يعقوب ليس المقصود به ارث المال فان آل يعقوب يرثهم ورثتهم
والنبي ص يجلب عن طلب ولد يرث ماله لو كان مقصوده عدم ارث
ماله غير ولده لو كان موروثا فانه غير مقصود لمن هو ابخل الناس وايضا
فان زكريا لم يعرف له مال بل هو تجار ويحيى ابنه من ازهد الناس وايضا
فانه قال واني خفت الموالي من ورائي ومن المعلوم انه لم يخف ان
ياخذ ماله احد من بعد موته فانه ليس بمخوف قلت وفيه
من العجائب وجوه احدها ما زعمه من ان سليمان ليس مختصا
بارث المال فانه من عجائبه لان خصمه لم يقل بانه مختص به على تقدير

وجود اخوة له غير ممنوعين من ارثهم معه شرعا واشبات ارثه بالذکر وحده ليس يتقى ارث غيره على تقدير مشاركتة له فان ذكر الشئ ليس يتقى غيره في الكشف ومعالم التنزيل لا بغوى وتفسير الیضاوى وغيرها ان سليمان ورث من ابيه الف فرس ونقل الدمیری عن جمهور المفسرين ذلك وفي تفسير الباب تالیف عمر بن عاذل الحنبلی فی تفسیر ایه یرثی ویرث من آل یعقوب نقل عن ابن عباس والحسن والضحاك ارث المال فی الموضعین ونقل من التدی ومجاهد والشعبي یرثی المال ویرث من آل یعقوب النبوة ثم قال وحمله على كل ما فيه منفعة ومصلحة فی الدین اولى وذلك يتناول النبوة والعلم والسيرة الحسنة والمنصب النافع والمال الصالح انتهى فنبت بما نقلناه صحة ما قاله الشعبي عند جمهور المفسرين منهم وثانيها ما زعمه من ان ارث المال من العاديات ومثله ليس يقص عن الرسل فانه من عجابه المتناقضة لما زعموه من عدم توريث الرسل فلم خرقت العادة في حقهم ولو قطعنا النظر عن هذه الجهة التي هي هادئة لما زعمه من دعوى عدم توريثهم فزعمه هنا مخالف لما نزل به الوحي من عند الله من بيان الفروض وبيان اهلها بل ارث المال في شريعة موسى وعيسى وابراهيم وغيرهم شرعى قد بينه الله سبحانه ولو فرضنا صحة ما قاله في بيان ارث سليمان المال لقائدة عظيمة وهي ثبوت توريث الرسل المال حتى يمتاز المفترى عليهم عن غيره وحتى يعلم ان خير الرسل ما كنتم شيئا من رسالة ربه بل

بينها جميعها ولذلك لم يخبر ورثته بأنه ليس يورثهم ماله ولم يخبر اعلم
 امته بذلك ومن هذه الجهة طالبت بضمتته وزوجاته وارثهن فقامت
 الجهة بذلك على من ظلم فان قال قد سبقت اية وورث سليمان سليمان
 مدحه وما خصه الله به من النعمة قيل بقرينة واوتينا من كل شيء يعلم
 ان ورث فيها مستعملة في طاعة ما فيه مصلحته ومنفعة من العلم وحسن
 السيرة والمال وغيرها فن اعظم النعم على الشخص ان يورثه الله
 سبحانه من المال الذي يصرفه في سبيل الطاعة له فقد اثني سبحانه في
 فرقاته العظيم على المنفقين ماله في سبيله في مقامات عديدة ففي ارث
 المال على هذه الجهة مدحه وای مدحه واولي الناس صرفا للمال في
 سبيل الله رسل الله فييان ارثهم للمال من هذه الجهة مدحه لهم
 ورشد الخلق الى متابعتهم في ذلك فتدبر وثالثها ما زعمه ان المقصود
 بآية يرثي ارث غير المال فان اليعقوب انما يرثهم ولهم دون يحيى فانه
 من عجائب ما عرفت من تفسير اهل مذهبه الاول لقوله سبحانه واجعله
 ربي رضيا فان ارث النبوة والعلم يستلزم رضا من يرثهما فاما ارث المال
 فليس يستلزم ذلك بل قد يكون من اجابة العصاة فدعا بان يجعله
 رضيا دليل بين دل على ان المقصود من يرث فيها ارث المال فان زعم بان
 ان يعقوب انما يرثهم ابتائهم قلنا قل اليساوي في تفسيره وغيره الذين
 خاف منهم زكريا عنى بهم بنى محمد وهم شر بنى يعقوب انتهى فبعد معرفة
 ارث المال من ذلك بقرينة رضيا بطريقه ان يرثه من يصرف ماله فيما

يرضى الله سبحانه من البذل في سبيله فانه خشى من ان يصل ماله الى بنى
 عمه فيصرفونه فيما لم يرضى الله سبحانه وهذه غاية ما يتصور من الديانة
 والتقى دون البخل الذي زعمه السني مع ان زكريا لو كان مقصوده طلب
 من يورثه العلم دون المال لم يكن معنى لقوله واجمله رب رضا فتدبر
ورابعها ما زعمه من ان زكريا لم يعرف له مال فانه من عجائبه لان
 ما عرفته من يرث ورضيا دليل على وجود مال له حتى لو فرض انه نجار
 لعدم المناقات بين التجارة وبين الدولة والثروة فان قال ان ولده يحيى
 من ازهد الناس قيل له وما المناقات بين زهده وزهد ابنه يحيى وبين
 ثروتهما فان الزهد ليس معناه الفقر وعدم المال بل الزهد عبارة عن
 التباعد عن الدنيا وزهرتها وتوجه النفس الى فعل ما يرضى الله سبحانه
 من العمل لا مقبي ومن هذه حاله لن يعيل ولن يلتذ بما يعود الى الدنيا من
 مطعم ومشرب وملبوس ورياسة وصيت وجاء ومال ورجال فعلم من
 طامه ما ذكرناه في المقام ظلمهم فاطمة والزوجات في منعهن ارثهن
 وظلمهم فاطمة افحش من حيث دفعهم من التركة نفقات الزوجات
 وعدم دفعهم لها شيئا فتدبر **قال الشيعي** ولما ذكرت فاطمة
 ان اباها رسول الله ص وهبها فداها قال لها ابوبكر هاتي اسودا واحمر
 يشهدك بذلك فأتت بام ايمن فشهدت لها بذلك فقال امرئته قولها غير
 مقبول وقد روى جميعهم ان رسول الله ص قال ام ايمن امرئته من اهل

وقد روى جميعهم ان رسول الله ص قال علي مع الحق والحق مع علي
يدور معه حيث دار ولن يفترقا حتى يردا على الخوض، فنضبت فاطمة
عند ذلك فلم تكلمه ولم تكلم صاحبها فانه على ذلك حتى تاتي اباها وتشكوها
اليه فلما حضرته الوفاة اوصت عليا ع ان يدفنها في الليل بدون ان يعطى
عليها احد منهم وقد روى جميعهم ان النبي ص قال يا فاطمة ان الله
يرضى لرضائك ويغضب لغضبك وانه قال فاطمة بضعة مني من آذاها
فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ولو كان الخبر حقا لما جازله ترك البغلة
التي خانها رسول الله ص وسيفه وعمامته عند امير المؤمنين ع لما حكم
له بها حين ادعاها العباس ولما كان اهل البيت الذين طهرهم الله من
الرجس صرتكبين ما هو محرم لتحريم الصدقة عليهم ولما اتى مال البحرين
وعنده جابر بن عبد الله قال له ان النبي ص قال لي ان اتى مال البحرين
خوت لك ثم خوت لك ثلثا فقال تقدم فخذ بمددها فخذ من بيت
مال المسلمين من غير بينة بل بمجرد قوله قال السني وفي هذه
الجملة من البهتان والفساد ما ليس يكاد يحصى بدون كلفه وسنذكر منه
وجوها اخدها ان ما ذكره من دعوى فاطمة فدكا متناقض لدعوى انها
ارث ثم ان كانت هبة في مرض الموت فرسول الله ص على فرض
توريثه منزوع عن ان يخص بعض ورثته باكثر من حقه وان كان في غيره
فيلزم انه هبة مقبوضة لفساد هبة غير المقبوض عند جماهير اهل العلم
فكيف يثبت ذلك من غير شهرة عند اهل بيته والمسلمين حتى تخصص

بمعرفة ام ايمن وعلى قلت في هذه من المعجائب ما نشير اليها
 بوجوه أحدها مازمه من انه ليس يحصى ما في قول خصمه من
 البهتان وغيره بنير كلفة فانه من عظيم من خرافاته فان العارف يعلم بان
 كتاب الشبي باجمعه يحصى عدد حروفه وحركاته وسكنانه باسهل
 وجه بان يعد ذلك من اوله الي آخره فنحن نقرض بهتان وفساد كل
 حرف منه وحركة وسكون فاحصاً ما سهل يسير نقرض وصول ذلك
 الى مليون بهتان فمده سهل ليس فيه صعوبة فكيف بهذه العبارة
 منه قدبر فيما يجري به قلمه وثانيها مازمه من المناقضة فانه من
 عجيب بهتانه فليقل لنا متى ادعت ان فدكا ارث ثم ادعت انها هبة
 امامدري بان لها دعويين دعوى ارث ودعوى نحلة فدك وهذه
 صحف اهل مذهبه تشهد بذلك حسبا ياتي النقل عن جملة منها وثالثها
 مازمه بقوله ان كانت هذه في مرض الموت الي آخره فانه من عجائبه
 من حيث علمه بان هبتها لها باصر الله سبحانه وهل يتصور من له اقل
 ديانة تطرق شبهة في شيء باصر الله سبحانه فعل والتفاعل له المعصوم
 وهو سيد رسل الله صلى الله عليه واله وسلم فقد روى في الدر المشور
 عن ابي يعلى وابن ابي حاتم وابن مردويه وغيرهم عن ابي سعيد الخدري
 قال لما نزل قوله تعالى وآت ذا القربى حقه دعا رسول الله ص فاطمة
 عليها السلام فاعطاها فدكا وفيه عن ابن مردويه عن ابن عباس مثله

التفسير المعتمد عليها عند وعند غيره من اهل مذهبه فكيف وقد
تابه على ذلك جماعة من معاريف واعاظم مفسريهم ومن هنا علم
جرئة السني على الله ورسوله في قوله اعطى فاطمة عليها السلام اكثر
من حقها فانه لو لم تستحق ذلك لما امر الله رسوله بدفعه اليها فاحال
من يقول بشئ فيه تخطئه بينه الله ورسوله ورابعها مازعمه
بقوله وان كان في صحته الى آخره فانه من عجائبه لان نفس مطالبته
دليل على قبض الهبة وتصرف الموهوب له فيها وصيرورتها تحت
يده فالمطالبة لذي اليد باليمنة على مافي يده مخالف للشريعة فانها قد
جاءت بان اليد امانة الملك ما لم يقوم دليل شرعي يخالفها من بينه
وغيرها فان قال هي هبة غير مقبوضة قيل ذلك غير معقول كيف
يهب صاحب الشريعة هبة من دون تقييض من حيث علمه بفساد
ذلك وحاشي من دون المصوم بان يفعل شيئا قد علم بفساده ولو
فطمنا النظر عن هذه الجهة فاي معنى حيثئذ لطالب اليمنة وما ثمرتها
وقد علم فساد الهبة فامامه ومن صوبه منهم في هذه المسئلة مخالفون
للشريعة عن علم وعمد على التقديرين وخامسها مازعمه بقوله
فكيف يهب الى اخره فانه من عجيب جهله فهل هبة الرسول من
شيء البتة وغيرها من ذوى رحمه مطلب من المطالب الشرعية العامة
او الخاصة حتى يظهره بين الناس بل ذلك من باب صلة الرحم وهو
عمل من اعماله صلى الله عليه واله وسلام الحسنه مثل تصدقه على ذوى

الفقر وغير ذلك من الطاعات التي سترها الغالب الناس خير بل اظهرها
 مستمعين عند الناس من غير جهة الشهادة على ذلك وفي المقام ليس
 للشهادة وجه من حيث فساد الهبة بدون تقييض ومتى حصل التقييض
 فاليد اشارة الملكية نعم قد يتفق حضور بعض الناس في شاهد مثل
 هذه القضية وغيرها حسب ما شاهدنا مثل علي ع وام ابن وابي سعيد
 وابن عباس ويا عجبى منهم حيث يزعمون لزوم بيان ما ليس بحكم شرعى
 بل هو امثال الحكم الشرعى وهو فعل ما يتحقق به مصلحة الرحم مثل هبة
 فذلك في المقام ومعه ينسبون الى من يمت لينذر العالمين عامة وقرباه
 خاصة عدم بيان الحكم الشرعى المختص به لهم الذى هو عدم توريتهم
 وعدم بيانه بياننا شايما بين الخلق بل لعدم بيانه على احدى هاتين الجهتين
 جعل صاحب الحكم يدعى الباطل بزعمهم بعده فانظر هل هذه مقالة
 منصف طالب للحق **قال السني** الثاني ان قولهم ان فاطمة ع
 ادعت فذكا كذيب عليها قلت من المقامات التي غلب فيها السني بالعناد
 للصدق والحق وبهت فيها بهتاننا بينا على اعظم مشيدي مذهبه مقامنا
 فقهيين ادعائهما فذكا جماعات منهم مثل ابن ابي شيبة في تصانيفه وقاضى
 القضاة في المعنى وابن حاتم في الجبل والشهرستاني في الملل والنحل
 وياقوت الحموي في معجمه وابن السمان في فقهه وصاحب قف وشارحيه
 والرياض النضرية ونهاية العقول والتفسير الكبير لمقر الدين ومما رج
 النبوة وتاريخ الجسد وغيرها فمن ابن ابي شيبة في كتاب القضاء

قالت فاطمة ع ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اعطاني فدكا فقال
ابوبكر هل بينه فأتت بعلي وام ايمن وقال القاضي في المغني اسنادا شكري
صحة دعوى فاطمة فدكا غير اننا لسنا نسلم انها في يدها فانها لو كانت في
يدها لكان الظاهر انها لها وقال شارح قف فان قيل ان فاطمة ادعت
ان رسول الله ص اعطاها فدكا نحلة وشهد لها علي والحسنان وام كلثوم
والصحيح وام ايمن فرد شهادتهم فيكون ظالما فلنا اما الحسنان فلا فرعية
والصغير واما علي وام ايمن فلقصور البينة وقال في نهاية العقول قوله
انه ينعما فدكا فلنا لو وجب تصديقها في هذه الدعوى لكان ذلك اما
لما يدعونه من عصمتها وقد سبق البحث فيه واما للبينة والبينة ما كانت
حاصلة وقال في المعجم في باب فدك وهي التي قالت فاطمة نحلتها
رسول الله ص وكلمات الباقيين تقارب هذه ومنها علم ان ادعائها فدكا
انها نحلة من المسائل المسلمات المعلومات لدى اهل مذهبه وقد مضى
بيان فساد عذر بعضهم عن امامهم ويأتي بيان فساد عذر الباقيين قال
السنن الثالث ان يقال ان كان النبي ص يورث فالحصم في ذلك
زوجاته وعمه وان تقبل عليهم شهادة رجل بل وامرأة معه باتفاق
المسلمين وبالسنة وان كان غير موثق فالحصم في ذلك طاعة المسلمين
فلن يقبل عليهم ذلك نعم يحكم في ذلك بشهادة رجل وبيمين المدعى عند
اهل الحجاز واهل الحديث وشهادة الزوج لزوجته مختلف في قبولها
ومن يحكم بشاهد ويمين لم يقض للمدعى حتى يحلفه انتهى منحصرا من

حشوه قلت في هذه وجوه من الباطل ولو كان خارجا فيها عن محل
البحث فإنه مختص ببيان مخالفة أبي بكر لابي ص حيث هتكه ولم يحفظه
في تصديق قول بضمة وصدق من هو دونها في الفضل عند الله بدرجات
في مثل ما ادعت به بزعمه بدون شهادة مثل علي ع وام ايمن له وهو جابر
بن عبد الله حسبما ياتي التمرض لها أحدها ما زعمه من عدم قبول
شهادة رجل ولو معه امرته باتفاق المسلمين وبالسنة فإنه من عظيم كذبه لما
علمه هو والمسلمون ووردت به السنة من قبول رسول الله ص شهادة
خزيمة وحده ومن المعلوم تقدم علي ع على خزيمة في العلم والديانة
والتقوى والزهد والصدق والحشونة والخشوشية في الله فقبول شهادة
مثله وحده أولى من قبول شهادة من هو دونه في عا مة جهات الفضل
وثانيها ما نسبته الى جماعة من علماء ائمة من عدم الحكم بشاهد ويمين
المدعى فإنه من جملة مخالفا تهم للسنة التي دلت على حكم النبي ص بشاهد
ويمين روى ذلك مسلم في صحيحه وغيره ومن خالف هذه السنة وغيرها
في هذه المسئلة امامه ابن ابي خنيفة لما نقله نخر الدين في تفسيره عن
مفسريهم وعبد الدين الطبري في الرياض النضرة وابن حزم في المجلي وابن
السمان وغيرهم قوله لما طامع ع بعد شهادة علي وام ايمن لها فأينى برجل
مع رجل وامرته مع امرته فإنه يدل على عدم اعتنا ثيه بهذه السنة مثل عدم
اعتنا ثيه بغيرها من السنن فان قيل لعله لم اتصل اليه هذه السنة قيل اذن
يجب عليه الفحص عنها ولو فحص لعلم بها وثالثها ما زعمه من ان

شهادة الزوج لزوجته مختلف في قبولها فإنه ليس له دخل في محل البحث
 أعلمه بأن إمامه قد قبلها حسبما نقلناه عن المشار إليهم في الوجه السابق
 من قوله لها فأتيني برجل مع رجل وأصرته مع أصرته ولو فرض عدم
 قبولها لم يقدم على ع على الشهادة لها وهو من عرفه في العلم وأنه
 أقضى الصحابة روى ما دل عليه البخاري وغيره عن عمرو وعبارته هذه
 اقضانا على ولم ينكر شهادته صحابي ورابعها ما نقله هنا عن أبي حنيفة
 وما لك والاثب وغيرهم من عدم قبول شهادة الزوج لزوجته فإنه
 تصديق منه لأشيعي فيما قال قبل من إهمال أئمتهم أقاويل الصحابة ونقض
 لما قاله قبل من أنهم عاملون بأقاويلهم فإن من عدم مخالفون للمتفق عليه بين
 الصحابة حسبما بيناه **قال السدي** الرابع قوله فأتيت بأم أيمن فيقال أنه
 احتجاج جاهل يريد أن يحتج لنفسه فيحتج عليها فإن قول أبي بكر لوقاله
 معلوم الفسق لسكان حقا لعدم قبول شهادة أصرته وحدها شرعا وأما
 الحديث الذي ذكر نقله عن جميعهم فهو ليس يعرف في شيء من
 كتب المسلمين وأسننا نعرف طالما قد روي ذلك وقول القائل روى
 جميعهم ليس يكون في غير الخبر المتظافر ويتمتع بوثب أخباره ص
 أنها من أهل الجنة فهو كإخباره عن غيرها بذلك وهم العشرة المبشرة
 والمبايعين تحت الشجرة وكون الرجل من أهل الجنة ليس يوجب
 قبول شهادته لتجويز غلطه وهذه حال المرتبة فلو شهدت فاطمة
 وخديجة ومائشة لسكانت شهادة كل منهن نصف شهادة رجل انتهى

ما خصنا من حشوه قلت وفيه وجوه من العجائب أحدها
 ما زعمه بقوله أنه احتجاج جاهل فانه من عجيب تدائسه اما دوى من
 اخر المبحث ان المقصود بيان متابعه امامه ابى بكر لا هوى دون الهدى
 حيث قبل قول جابر بن عبد الله فى بيت مال المسلمين فاعطاه منه بدون
 مشورة منهم وبغير شهادة ولو طفلي مميز ولم يقبل قول من رضى الله
 لرضاها وينضب انضبا بل طاب منها الشاهد على ذلك فانه باصرته
 من اهل الجنة ثم برجل من اهل الجنة اعلم الصحابة ومن يدور معه
 الحق حيث يدور فلم يقبل ذلك فعلم ان الشيعى ليس فى صدد ذم امام
 السنى من حيث انه لم يقبل شهادة امرته وحدها بل ولو معها وجل
 بل فى صدد بيان مناقضة امام السنى لنفسه من حيث عدم تصديقه
 من حقه التصديق وتصديقه من حقه الرد لقوله فبان من ذلك هتكه
 لبر الرسل ص فى تكذيبه بضعت التى هذه مرتبة شرف منزلتها عند
 الله وقد صدق من هو دونها فى المنزلة فى مثل ما كذبها به قد بر فى غش
 السنى لاغلة وتحريفه الكلام وبحته فى شىء ليس لقول خصمه فيه مدخلية
 وثانيها ما زعمه من عدم وجود خبر ام ايمن فوشى من كتب
 المساميز وام يعرف طالما نقله فانه بهتان منه فقد روى حافضهم المعتمد
 عمر ابن ابى شيبه حديثا فيه فجاءت فاطمة بام ايمن وقالت اليس تشهد
 بانى من اهل الجنة قال بلى قالت فاني اشهد ان رسول الله ص اعطاها
 فدعا ونقله عنه ابن السكيت فى قوله من روى عنه فانه

اصابته عن النبي ص انه قال من سره ان يتزوج باصرته من اهل الجنة
 فليتزوج بام ايمن فتزوجها زيد بن حارثة وفي كثر العدل عن طباقات ابن
 سعد عن سفيان بن عقيبة من سره ان يتزوج باصرته من اهل الجنة
 فليتزوج بام ايمن فبان وجود الخبر في جملة من صحفهم المرووفة المعتمد
 المشهور اهلها بالعلم والوثاقة والنقد لا خبر وثالثها ما زعمه من
 حصر عبارة روى جميعهم وما بمعناها بالخبر المتظافرون غيره من احاد
 الخبر فانه تليس منه بل علم التحديث مبني على مطالب مسلمة لدى اهل
 فن روى الحديث على اساسه الذي اساسه اهل الحديث له فقد روى
 الحديث جميعهم ويشمل ذلك ما يروى على اساس الصحة وما يروى
 على اساس الحسن وما يروى على اساس الضعف ومخالفة بعضهم لبعض
 في صحة خبر معين وعدم صحته ليس مرجعها الى اساسه بل الى دخوله
 تحته وخروجه عنه من حيث توثيق بعضهم نقلته جميعهم فيدخل تحت
 اساس صحة الحديث وخدشه بعضهم في بعض نقلته فليس يدخل
 تحت اساسه وهم غير عاملين بخصوص ما شرطه البخاري ومسلم في
 صحيحهما بل عاملون بعبادة كثيرة على غير شرطيهما من الخبر الحسن
 وغيره بل صرفت حال السني مما مر انه يستدل بالخبر المرسل والمعضل
 والضعيف المتفق عليها عندهم في عدم الحجية بالجملة فهم عندهم الخبر
 الحسن حجة مالم يعارضه ما هو اقوى منه بل وعندهم الخبر الضعيف
 حجة في باب انقضاء بل نص على ذلك مفتي الجواز في عصره احمد بن

حجر الهيتمى فى كتابه الباطل الذى كتبه فى فضل امام الفقه الباغية
 الدعاة الى النار معاوية فعلم مما شرحناه معنى روى جميعهم وما بمعناه
 ورابعها ما زعمه من ان اخباره ص بانها من اهل الجنة مثل اخباره
 بان العشرة والمبايعين تحت الشجرة من اهل الجنة فانه ليس له دخل
 بمقام البحث فان قيل مقصود من ذكر ذلك بيان ان الشيعة متابعه
 لاهوى حيث عملت بما روى من طريق اهل السنة بما دل على انهم
 ائمن من اهل الجنة ولم تعمل بما هو مثله متتافى حق التسميه وفى
 حق عموم اهل بدر بل هو اثبت طريقا وصحة ومعرفة عندم قبل
 له من المعلوم ان الشيعة متابعه لاهدى فى ذلك لما رويتموه من السنن
 الصحيحة والحسنه وقد مر نقل نبذة منها فانها دلت على عظيم مشاقات
 التسميه وجمهور المبايين تحت الشجرة لله ورسوله فمن هذه الجهة
 رفضهم الشيعة طاعة منهم لله ورسوله وعلمت بان ما رويتموه فى
 حقهم من الفضل بعتان معلوم مناقض لما قد صدر منهم حسبما فصلنا
 نبذة من ذلك فيما سلف وخامسها ما زعمه من عدم لزوم قبول
 شهادة من هو من اهل الجنة من حيث تجوز كونه غالطا فانه من
 غريب عجائبه لصد ما زعمه باب الشهادة من اصلها فان المأمون غلطه
 المعصوم وحده وسائر الخلق يجوز غلطهم فليس يلزم قبول شهادتهم
 وحيث قد هدم مبنى مذهبه بنفسه وغلب فى المقام نفسه بنفسه
 فان مبنى مذهبه هو ما نقله ان ادراكه فى السقفة من الخلد الامم

دل على حصر الخليفة في قریش ثم قال انى اختار لكم احمد هذين
 الرجلين الخبر فانه يجوز خطئه في ذلك والقربى على خطئه ما عرفته من
 السنن التى دلت على ان عليا هو الخليفة فمنها ومن مبتدعاه ومناكيره
 علم خطئه في ذلك وجاز خطئه في نقل حديث عدم التوريت فما وجه
 مخاصمته لفاطمة في فذك وغيرها ثم انه قد عرفت ان المقام ليس مقام
 شهادة **وسالساها** ما زعمه من ان شهادة فاطمة وخديجة عبارة
 عن شهادة رجل فانه من عجائبه فان المسلم المنصف بعد علمه بشدة
 تقوى فاطمة وخديجة وتحريرهما الصدق يحصل له العلم بشهادة
 احديهن ولقد قبل رسول الله ص وصدق قول من هي دونهما
 في العلم والديانة والتقوى بدون طاب شاهد يشهداها وهي بره
 بنت ابي لهب لما قدمت المدينة مهاجرة فقيل لها لن تقبلى عنك هجرتك
 انت بنت حطب النار فذكرت ذلك للنبي ص فاشتد غضبه ثم قام
 على المبر وقال ما بال قوم يؤذونى في نسبى وذوى رحى فمن آذى
 نسبى وذوى رحى فقد آذانى ومن آذانى فقد آذى الله روى ذلك
 ابن ابى حاصم وطب وابن منده والبيهقى بعبارة متقاربة فانظر الى
 تصديقه ص قولها ولم يطالب منها من يشهداها **قال السنن**
 الخامس قوله ان عليا ع شهداها فرد شهادته لكونه زوجها فهو مع انه
 كذب ولو ثبت لم يضر لرد شهادة الزوج عند اكثر اهل العلم ومن قبلها
 لم يقبلها منهم حتى يتم النصاب انتهى **ماخصا قلت** قد تقدم منه

معناه و بينا ما فيه و نقول هنا نفرض ان عليا ع و جابر بن عبد الله
 في العلم والفضل والتقوى والزهده متساويان فلم قبل امام السني قول
 جابر في مال المسلمين بدون طاب شاهد منه ولم يقبل قول علي في ذلك
قال السني السادس قوله روى جميعهم على مع الحق والحق مع
 علي الخبر من اعظم القول كذبافاته لم يروه احد عن النبي ص حتى باسناد
 ضعيف بل هو قول ينزه عن رسول الله ص فان الحوض انما يرد عليه
 اشخاص حسبما امر ص انصاره بالصبر حتى يلقوه على الحوض روى
 ما دل عليه مسلم واما الحق فليس بشخص حتى يرد الحوض وقد روى
 انه قال اني نارك فيكم للثقلين الى اخره وهو من نمطه وفيه مقال ياتي
 في موضعه ولو ثبت ذلك لكان المقصود اجر الفرقان اما الحق الذي
 يدور مع الشخص والشخص يدور معه فهو صفة لذلك الشخص
 ما تسمى الى غيره ومعناه ان قوله صدق وعمله صالح ليس المقصود ان
 غيره ليس معه حق ثم ان الحق لن يدور مع غير النبي ص ولويدور الحق
 مع علي حيث يدور لوجب ان يكون معصوما مثل النبي ص وم من
 جهاهم يدعون ذلك ولكن من علم يعرف انه ليس اولى بالمعصية من
 ابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وليس فيهم من هو معصوم وفتاويه من
 جنس فتاويهم ليس هو اولى باصابه الحق منهم ولم يكن مدح النبي ص
 ورضاه عنه اعظم من مدحه لهم ورضاه عنهم بل لو قال القائل انه لم يعرف
 عتب علي عثمان في شيء وقد عتب علي علي في غير مقام منها لما عزم علي

التزوج بابنه ابى جهل ومنها الماطرة وفاطمة في الليل فامرهما بالصلوة
 فقال علي انما انفسنا بيد مشية الله فان بردهما بعثهما بالخبر واما الفتاوى
 فقد افتى في الحامل المتوفى عنها زوجها انها تمتد بابعد اجليها وقد كذب
 النبي ص ابا السنا بل حين افتى بها على عهد عائشة انتهى مخلصا من حشره وتكريره
قلت وفيه من المعجائب وجود **احدها** ان ما زعمه من عدم
 نقل الخبر ولو باسناد ضعيف ليس بعزيمته بل قد تكرر منه الوف مرة
 جعد الحق ورويه بقوله انه كذب وقد صار ذلك الى هنا وفيما ياتي شماره
 فقد روى الخبر ابن مردويه من عدة طرق من عائشة عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الحق مع علي وعلى مع الحق ان يفرقا حتى
 يردا على الخوض وروى موفق بن احمد في مناقبه حديثا عن علي ع
 يستدل به على اهل الشورى وفيه انشدكم الله هل تعلمون ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال الحق مع علي وعلى مع الحق يدور معه حيث
 مادار فاجابوه نعم وعند طيب والحاكم والذهبي عن ام سلمة عن النبي ص
 انه قال علي مع القرآن والقرآن مع علي وان يفرقا حتى يردا على الخوض
 وصحاحه ونقله السيوطي في جامعه الصغير وحسنه ونقله الزمخشري
 في ربيعهم والحموي في مناقبه وموفق بن احمد ويشهد بصحته ما نقله
 مفتي الحبلز في عصره احمد بن حنبل في رده عن الذهبي انه حكم بصحة
 عدة طرق من حديث الغدير مشتملة على قوله ص فيما اللهم ادر الحق
 معه حيث مادركانه في المعنى نفس الخبر الذي نقله الشيخ وخبرك

يا على يهتدى المهتدون من بعدى حسبما ياتى بيان صحته فان معناه ذلك
 وخبر ام سلمة في المعنى مثل خبر عائشة فان كتاب الله حق قال سبحانه
 يا ايها الناس قد جائكم الحق من ربكم والنقل بالمعنى جائز فعلم حسن
 الخبر من حيث السند وصحة معناه وثبوته من حيث صحة شاهده
وثانيها ان مازعه من ان خبر الثقلين من نطه من عجائبه لما مر غير
 صرة من بيان صحة كثير من اسانيده وحسنها وسياتي التمرض لذلك
 فيما بعد **وثالثها** ان مازعه من تنزيه النبي ص عن قول ذلك في رجل
 من صحبه من فاحش الجهل فان التنزيه مختص بما فيه نقص ومذمة فليقل
 لنا ما النقص الذي يرد في وصف شخص بانه مع الحق والحق معه حتى
 ورود الحوض فان قال الحق ليس بشخص حتى يوصف بالورود قيل له
 سل السوق عن معنى هذه العبارة فان اهل العرف قد يطلقون الكلمة
 ومقصودهم ما يلزم معناها دون معناها مثل قولهم زيد كثير الرماد
 وجبان الكلب الى غير ذلك فمعنى ورود الحق الى الحوض مصاحب
 لعل ورود على ع الى الحوض مرضيا لله مبيض الوجه يسمى نوره
 بين يديه وعن يمينه وشماله ومن خافه قد حفته رحمة الله سبحانه من حيث
 جريه على الحق وعدم مخالفته له ورشد الناس اليه ومن خافه متابعه
ورابعها ان مازعه من بيان معنى عبارة ان الحق يدور مع
 الشخص والشخص معه وهو من عجائبه فانه ليس من نبي ادم احد غير
 معصوم مقارن للحق بل قد نزل عنه الى الباطل ولو من جهة الجهل

والخطا والنسيان فليس يصدق في حقه أنه مع الحق والحق معه يدور
حيث يدور فيعلم من ذلك عدم جهل وخطا ونسيان من وصف بذلك
ومن هذه الجهة خصص عليا ع بقوله بك يا علي بهتدي المهتدون
بعدى دون غيره فان قال يلزم من ذلك عصمته قيل له وما المحذور منها وما
النقص الذي يترتب على ذلك وقد دلت السنة الشريفة عليها بعبارة
عديدة وبيانات مختلفة حسبما مضى بيان ذلك وخامسها ان
ما زعمه من ان عليا ع ليس اولى بالعصمة من غيره من عجب زخرفته
لعله بالسنن الصحيحة التي قد دلت على عصمته وعلمه بما قد صدر من
الثلاثة من المبتدعات والمناكير التي دلت على تعدد تبديل الدين وتحريفه
وعلى بعدم عن شأبه الديانة والفضل وسادسها ان ما نسبته الى
علي ع من الخطا في نبذة من الفتاوى قد بينا فيما مضى بهتانهم في ذلك
وانهم في هذه الدعوى تاركون لسنن عديدة صحيحة دلت على عدم
خطئه في شيء البتة وهي قد دلت على عصمته مثل خبر اللهم انصر من
نصره وخبر بك يا علي بهتدي المهتدون من بعدى وخبر المنزلة وغير
ذلك فثبت عنه انه قاله فهو الحق ولو خالفه الناس فانهم ضالون
بمخالفتهم له حسبما دل على ذلك عدة سنن منها خبر بك يا علي بهتدي المهتدون
من بعدى وسابعها ان ما زعمه من تساوى علي ع في رضا انبي ص
عنه ومدحه له للاثثة قد عرفت بهتان هذه الدعوى وشناعتهم بخمس
ما صدر من المبتدعات والمناكير والشر والفساد من الثلاثة وثامنها

انما زعمه من عدم عتب النبي ص على عثمان وعقبه على علي ع في غير
 مقام من عجايبه العظيمة المبينة على كتمان الحق وجعل الباطل بصورته
 اما طاب الله سبحانه ابن ابي قحافة وصهر لما رفعاصوتيهما بالمنازعة عند
 رسول الله ص ناهيا لهما عن ذلك وبين سبحانه ان من امتحن قلبه
 بالتقوى يفض صوته عند رسول الله ص روى ذلك في الدر المنثور عن
 البخاري والترمذي وابن المنذر وابن جرير وطب فيعلم من ذلك عدم
 امتحان لايهما للتقوى اما غضب النبي ص من قوليهما بر دغلان قريش
 عليهم روى ذلك امامه في مسنده والترمذي وصححه وحسنه وابن
 جرير وتوعد قريشا بعلي ع دونهما ونص فيه على ان عليا مؤمن محتج
 بايمانه فانظر ما حال الم غضب الله ورسوله وما حال من شهد له الرسول
 صلى الله عليه واله وسلم بانه مؤمن محتج فهل يصدر منه ما يوجب
 العتاب مناجاة الرسول ص لعدم تقديم صدقة ونجى على وحده من
 هذه المماثلة والمذمة روى ذلك في الدر المنثور عن سعيد بن منصور
 وابن راهويه وابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابي خاتم
 وابن مردويه والحاكم وصححه اما من ص المتخلف عن جيش اسامة
 فتخلف الثلاثة عنه حسبما تقدم نقله عن الشهرستاني وغيره وحسب
 المصنف هذه النبذة من مخايفهم على عهد سيد الرسل ص واما مخالفاتهم
 من بعده فقد عرفت نبذة منها وقد فر عثمان من الزحف وهو من الكبار
 ومثله عمر وصاحبه واما زعمه عتاب علي ع في مسألة بنت ابي جهل فقد

عرفت بهتان ذلك فيما مروا ما خبر طروته فهو مثل سابقه بهتان معلوم
قد ناقض به البخاري نفسه فانه روى في حقه يحب الله ورسوله ويحبه
الله ورسوله فمن هذه منزلته هل يصدر منه ما يوجب بغض الله
ورسوله له فان من لم يعمل على حسب ما يريد الله ورسوله منه مبنوض
لهما غير محبوب قال سبحانه قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم
الله فمن لم يتبعه لم يحببه الله وهم يزعمون ان عليا ع قد خالف ذلك في
مقامات فاحد الخبرين بهتان ومن المعلوم بهتان ما دل على مخالفته لما امر
من السنن التي دلت على عصيته **قال السني السابع** ان ما ذكره عن
فاطمة امرايس يابق بها وايس يستدل به غير رجل جاهل يريد مدحها
فيذمها فانه ليس فيما ذكر ما يوجب الغضب عليه فانه لم يحكم لو كان
ذلك صحيحا بغير الحق ومن طلب ان يقضى له بغير حكم الله ورسوله
فامتنع الحاكم من ذلك لغضب عليه وحلف على عدم مسكاته لم يكن ذلك
مما يحمد عليه وليس مما يذم به الحاكم بل كون ذلك جرحا اقرب من
كونه مدحا ونحن نعلم ان ما يحكى عن فاطمة وغيرها من الصحابة
كثير منه كذب وبعضه م فيه متاولون ولو كان بعضه ذنبا فليس القوم
معصومين بل هم مع كونهم من اهل الجنة اهم ذنوب يغفرها الله لهم ومثل
ذلك ما ذكره عنها من حلفها على عدم تكلمها معها حتى تلقى اباها
وتشتكى اليه ايس يابق ان يذكر عنها فان الشكوى انما تكون الى الله
مثل ما قال العبد الصالح انما اشكوي شي وحزني الى الله وقد دعا موسى

على نبينا واله وعليه صلى الله وسلم فقال اللهم لك الحمد واليك المسمى
 وانت المستعان وقال النبي ص لعبد الله ابن عباس فاذا سئلت فاسئل الله
 واذا استعنت فاستعن بالله وقد قال تعالى فاذا فرغت فانصب والى
 ربك فارغب ومن المعلوم ان المرثية لو طالبت شيئا من المال من الخليفة
 فلم يعطها لكونها غير مستحقة له عنده وهو يأخذها ولم يعطها لذوى
 قرباه ومحبيه بل جعلها امامه المسامين ثم قيل انها غضبت عليه كان غايته
 انها غضبت حيث لم يعطها وقال انه ليس لك بل هو لغيرك فاي مدحة
 لها في غضبها فانها لو كانت مظلومة حقا لم يكن غضبها لغير الدنيا
 وكيف والتهمة من الحاكم الذي هذه حاله ابعد من التهمة عن الذي
 يطالب لنفسه اليس من يذكر مثل ذلك عن فاطمة جاهل فقاتل الله
 الرضاة وانتصف منهم للمعتر من حيث الصافهم بهم من العيب
 والشين ما ليس بخفى على ذى عين ولو قال قائل فاطمة ان تطالب غير
 حقها لم يكن باولى من قول القائل ان ابا بكر لن يمنع يهوديا حقه
 فكيف يمنع سيدة نسوة العالمين حقها فان الله سبحانه قد شهد له ورسوله
 انه ينفق ماله فكيف يمنع الناس مالهم وفاطمة قد طالبت من النبي
 ص خادما من مال المسامين فلم يعطها وعلمها التسريح اخرجاه في
 الصحيحين فان جاز ان تطالب من النبي ص ما ليس يجب اعطائها
 جاز ذلك في حق خليفة رسول الله وعلم انها ليست بمعصومة تطالبها

المذبح على منعهما ولم يعلم منع ابى بكر شخصا حقه ومثل ذلك ما ذكره
 من ايصالها ان تدفن في الليل بدون صلوة رجل منهم عليها ليس يحكيه
 عنها غير جاهل يطرق عليها ما ليس يليق بها وهو لو ثبت اسكان بالذهب
 المقفور اولى منه بالسعى المشكور فان صلوة المسلم على غيره زيادة
 خير يصل اليه وليس يضر افضل الخلق صلوة شر الخلق عليه ولو
 اوصى مسلم بعدم صلوة المسلمين عليه لم تنفذ وصيته فان صلواتهم
 خيره ومن المعلوم ان انسانا لو ظلمه ظالم فاوصى بعدم صلواته عليه لم يكن
 ذلك من الحسنات التي بحمد عليها انتهى ملخصا من حشوه وتكريره
قلت وفيه وجوه من العجائب ومبنى جميعها على مقدمات ثلث اولها
 ان النبي ص قد هجر في قوله فاطمة بضمة منى والثانية جهل فاطمة وطلبها
 للدنيا وغضبها على من لم يعطها منها والثالثة تقوى ابن ابى قحافة وعدله
 وحكمه بالحق وهذه حسبما عرفتها طامات عظيمة ومبتدعات جسيمة قد
 هدم الدين من اجلها وخولفت بسببها آيات الفرقان العظيم وسنن سيد المرسلين
 ونشر الى فساد ما زخر فيه هنا بوجوه **احدها** ما زعمه من ان المستدل
 بغضب فاطمة على الشيخين جاهل من حيث جرحها بذلك فانه جسارة منه
 عظيمة اما درى بان غضبها واذايتها غضب خير الرسل واذايته حسبما ثبت ذلك
 في الصحيحين وثبت فيهما غضبها على ابى بكر وهل مسلم يزعم بان غضب
 رسول الله ص على ابى بكر مذمه لرسول الله فما يجد السنى من ذلك
 وقد ثبت ذلك في الصحيحين فهل معنى قوله والعياذ بالله ان النبي ص

هذه في قوله فاطمة بضمة "مضى يغضبني ما يغضبها فانه لو فرض ان بضمة تدعى
الباطل وتغضب على من حال بينهما وبين الباطل لما قال من نطقه منحصر
بالوحي يغضبني ما يغضبها ويؤذي ما يؤذيها فمن زعم ان ابا بكر قد حكم
بالحق فقد كذب الله سبحانه فان الرسول ص منزّه عن الغضب من الحق
وحال من غضبها غضبه حاله من دون ريب بل قد روى جماعة من عمدة مشيدي
طريقهم خبريا فاطمة ان الله يرضى لرضاك ويغضب لغضبك وثانيها
ما زعمه بقوله ومن طالب ان يقضى له بغير حكم الله ورسوله الى اخره
فانه من عجايبه لان ما نحن فيه بضم ما زعمه فان طالب اليقينة من مدعى الالهة
مخالف لقول الله ورسوله فانهما على تقدير انها غير مقبوضة فالهبة باطلة فما
معنى طالبه اليقينة وما ثمر اليقينة حينئذ لو جاءت بها وعلى تقدير قبضها فاي
حاجة الى اليقينة بل ليس المقام من مقامات اليقينة حينئذ ثم انه قد خالف
حكم الله ورسوله حيث لم يطالب منها الايمن بل طلب منها امان تاني
برجل آخر او امرئه اخرى مضافا الى مخالفته للشريعة في نفس
تصديده لسياسة الخلق بعد رسول الحق ص لعلمه بان امام الناس الذي يجب
عليه وعليهم طاعته هو على ع دونه لما سمعه من السنن التي دلت على
ذلك ومن جهتها صدق الحسن ع لما قال له انزل عن منبر ابى فقال له اى
والله انه لمنبر ابيك فعلم انه ليس له التصرف في بيت مال المسلمين وليس له
قبض ما يدعى انه من مالهم وليس له معارضة من بيده شئ من ذلك
فان هذه من وظائف امام المسلمين مضافا الى رده لقول امامه الذي يجب

طاعته عليه وعدم قبوله له وهو شهادة على ع بأن فدكا هبة فاطمة ع
الذي اليه مرجعها لو لم تكن هبة بعد فرض ان التركة صدقة مضافا الى
حكمه بشئ ترتب عليه غضب من غضبها غضب الله وغضب رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم ومن المعلوم مخالفة الحكم الذي هو حاله
الحكم الله ورسوله مضافا الى جريه في مثل هذه القضية وهي قضية
جابر بضد ما جرى فيها بعد علمه بان غضب جابر ليس بموجب لغضب
النبي ص لو لم يعطه مدعا بل ولو طالب منه بيته لم يلمه الله ورسوله بل
طابا منه مطابقا للشريعة فانه ادعى موعدة من رسول الله ص فلا نافي
طاب البيته منه ليثبت بها حقه وفي المقام عرفت مخالفة طاب البيته
لشريعة فعلم من هذه الطامات ان غضب فاطمة على ابي بكر في هذه
القضية لله سبحانه من باب وجوب انكار المنكر وهجره الى ما انت
وحلفها على عدم المسكالة معه من حيث معرفتها بانه معاند للحق وغير
مبال بغضب الله وغضب سيد الخلق عليه وحكمه بغير ما نزل من
عند الله فلزمها ان تنكر عليه بما قدر عليه ليعرف الناس حاله وتقوم
الحجة عليه وعلى من تابعه بشدة انكارها حتى بالوصية بعدم صلوته
عليها تعلم الناس انه من اعظم المشاquin لرسول الله المتابعين لغير سبيل
المؤمنين السكائين لما نزل من عند الله وثالثها ما زعمه من ان الشكوى
انما تكون لله فانه من عجيب غشه بعد تجاها له اما علم بان الشكوى لرسول الله
هي عين الشكوى لله ومن هذه الجهة جعل سبحانه من جملة وظائف

رسله ومن يلى بهم النظر فى منازعات الناس فاصرم بالعرض عليهم
 لتميز الحق من الباطل وتسلم حق المظلوم من الظالم وردوا اليه ونادى
 الظالم بما يستحقه وشكوى فاطمة ع عبارة عن قول اغضباني وما
 ارضياني فكذبافولى وهتك حرمتى وجريامى على ما خالف الكتاب
 والسنة فنقضنا حكم الله فى حق الى حد نادى عمر بامر ابى بكر بحرق
 بيتى وحرقي وحرق بعلى علي وولدى الحسين ورابعها ما زعمه
 بقوله والمرثه لو طلبت شيئا من الخليفة فلم يعطها الى اخره فانه من عظيم
 جسارة على الله ورسوله فانه قول غير مبال بهما وغير معتن بشأنهما
 فان الماخوذ فى مفهوم المرثه ضعف العقل وضعف الديانة ولذلك
 قال ص كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النسوة غير اربع فقلناه
 بالمعنى والماخوذ فى مفهوم الخليفة تمامية العقل ووفوره وشدة الديانة
 وزيادة العلم فان غضبت من هذه حالها على من هذه حاله من جهة طلبها
 المال منه علم ان غضبها للدنيا من حيث المال والسنى قد علم بان البحث
 ليس فى مفهوم المرثه ومفهوم الخليفة فلم دلس وغش وكنم الحق ولم
 يبين من المرثه وما صفتها ومن الخليفة وما صفته ليعلم الناس من الظالم
 ومن المظلوم ومن الطالب للدنيا المشاق لله ورسوله القاضى بالجور
 الكاتم لما نزل من عند الله اليس البحث فى منازعه فاطمة ع بنت سيد
 الرسل ص وعبد الله بن عثمان نعى ابا بكر بن ابى جحافه التى قد طهرها
 الله من الرجس واتى مضى بهاسيد الرسل الى المباهلة باسم الله واتى

يغضبها بغضبها ويرضيه ما يرضيه أو يؤذيها ما يؤذيها ويرجيه ما يريه بها فن
هذه بعض رفته شأنها هل يخالفها ظيغته ولو من جهة طلبها المال منه
فيمنعها فتغضب عليه ويكون مع ذلك هو الحق في منعها فقال حيثذا بان
من نطقه مختص بالوحي بل والعياذ بالله ونفس الوحي قد هذيا جميعا فان
من طهرها من الرجس ومن يغضب المصوم لغضبها يزعمكم قد
ادعت الباطل فاصرت عليه حتى غضبت على من منعها عن الباطل
واما الخليفة بزعمه الذي قد منعها من المال فهو الذي اشار الباطل على
رسول الله ص في غلمان غريش المهزمن منهم فغضب من ذلك
الرسول وهو الذي تخاف عن جيش اسامة بعدما لعن الرسول ص
من تخلف عنه وهو المخالف لرسول الله ص بقتال المرتدين بزعمه بعده
بعد سماعه منه ان المقاتل على التأويل على دونه وهو القاتل في مرض
موته ليتنى سلت رسول الله ص عن الخليفة بعده فعلم ان امارته عن جهل
بانه الخليفة وهو القاتل للحسن ع انه لئبرايك ومعناه ان الخليفة على
عليه السلام دونه وهو الحاكم في نظره في مسألة ارض الجدة وغير ذلك
وهو القاتل ان لي شيطانا يغويني وهو المخالف لخبر على ولي كل مؤمن
بعدي وخبر الثقلين وخبر القدير وخبر المنزلة وخبر بك يا علي بهتدي
المهتدون بعدي الى غير ذلك فمن هذه حاله هل تصورانه على الحق في
قبال من عرفت شيئا من عظم قدرها وشرف منزلتها عند الله ورسوله
وخامسها ما زعمه بقوله وهو ياخذ ولم يعطه الذوي قرباه الى اخره

فانه من مكره البين لما عرفته من ثبوت مخالفته اخذه له للشرعية ولو
 يصرفه على المسلمين اعدم مدخليته بماله حتى يصرفه عليهم فان قال
 هي او كانت مظلومة لم يكن غضبها امير الدنيا قيل له اما تستحي من
 رسول الله حيث تنسب اليه انه يغضب لغضب بضعة من حيث
 الدنيا وهل تزن الدنيا عنده جناح بعوضة حتى يغضب لغضب غيره
 من جهتها قلت شعري ما هذه الطامة وما هذه البلية
 وهل يتصور مسلم في حق سيدة نسوة اهل الجنة انها تغضب اعدم وصول
 دنيا اليها وخير الرسل يتابعها على ذلك فهذه المحجوبة ليس مثله المحجوبة
 فوبابها ونحن قد بينا جهات غضبها فيما مضى ونقول هنا بانها غضبت من
 حبس حياولة الظالم بينها وبين حقها الذي تريد صرفه في سبيل الله فانها
 يومئذ في حباله بل غير محتاجة الى نفقة فبتمين عليها صرف ذلك في
 سبيل الله فان زهدا معلوم وسالساها مازعته من ان ابابكر لم
 يمنع يهوديا حقه فانه من عجيب مكره فان البحث فيه وفي فاطمة وليس
 لزوم من حقه حقه غيره فان في الشيء ليس يدل على نفي غيره
 مثل اثباته ليس يدل على اثبات غيره فان قال بان الله قد شهد برسوله بان
 ابابكره انفق ماله في سبيل الله بل له هذه من منخرقات ما نقلتهوه فهو
 ليس بحجة على الخادم بل هو كذب بين فان البذل في سبيل الله بعد
 تاديه نفقة من تجب نفقته بل وصلة الرحم افضل القربات في سبيل الله
 فان مال ابى بكره من نفقة الذي نحم به نفسه من العار بسطة معاملة حفظه

لها من التعب فأنها على ما في صحيح البخاري قد جرت سيرتها على نقل نوى التمر
 إلى راسها من أرض الزبير ونأتى به إلى مكة فتبعه وتعتاش به وأرض الزبير
 على قدر ثلثي فرسخ عن مكة فإين صلاته لرحمه فينجي بماله هذه المضطرة
 المتعبة أقرب الناس منه رحما مثل أبيه أبي خنافة فأنه على ما قاله أهل
 السير قد جرت سيرته على صيد الدباسي وبيعها والتعيش بثمنها فلما
 سميت عيناه صار ينادى الضيفان على مائدة عبدالله بن جلدان وأجرته
 شعبة بطنه فإين غير أبي بكر وحيتته على بنته وأبيه وأين ديارته ليصل
 بماله أقرب رحمه إليه وقد روى البخاري وغيره أن ماله أنفق على رسول
 الله ص وهو عجيب منه بل ليس ذلك بعجيب وكلم له ولهم من مناقضه
 قد بينا جملة منها فيما سلف فأنه روى في صحيحه حديثا دل على أن النبي ص
 أخبر أبا بكر بحصول الرخصة له بالهجرة فقال له الصحبة الصحبة
 فقال نعم فقال له ابن أبي خنافة هاتان ناقتان أحديهما لك فلم يقبلها
 منه بغير الثمن فانظريا من له شعور يميز به الظل من الحرور هل يصدق
 من يزعم أن أبا بكر صرف ماله على رسول الله ص وهو لم يقبل منه الناقة
 بغير الثمن مع شدة حاجته إليها وسابحها مازعته من طلب فاطمة
 ع خادما من رسول الله ص من مال المسلمين فلم يعطها وأعلمها التسبيح إلى
 آخره فأنه غش منه عجيب لخروجه بهذه عن مقام البحث من حيث أن
 فاطمة ع طلبت خادما من مال المسلمين المشترك بينهما وبينهم وإنما
 طلبته ليعينها على الخدمة حتى تقدر على الزيادة في العبادة لله ليس لغير

ذلك يدل عليه نص ما نقله السني من الخبر وهو تعليم الرسول ص لها
 ما هو خير من الخادم وهو تسبيح فاعطاها ازيد مما طلبته ولم يمنعهما
 ما طلبته حسبما زعمه السني فيعلم من الخبر ان فضل التسبيح خير من
 فعل زيادة العبادة التي يحصل بمناوئته الخادم لها في خدمة البيت
 وابن ابني قحافة لم يعطها حقها الذي هو لها خاصة دون غيرها من
 المسامين وتأنيها ما زعمه بقوله فاعلم انها ليست معصومة من حيث
 طلبها ما ليس يجب اعطاها فانه من عيب الجهل لما عرفته من ثبوت
 عصمتها بآية التطهير وبخبر يغضبني ما يغضبها وما يعمناه وخبر يرضي الله
 لرضاك ويغضب اغضبك فان ورد بعض ما ينافي عصمتها وجب تاويله
 مثل وجوب تاويل ما يوم المخافة لعصمة سيد الرسل مثل قوله سبحانه
 ومخشى الناس والله الحق ان تخشاه وما شابهه وقد عرفت مطلوبها
 ما هو فاعطيت احسن منه وافضل وتأنيها ما زعمه من ان صلوة
 المسلم على غيره زيادة خير يصل اليه فانه من عيب غشه فاي دخل له
 في المقام وهل مسلم يقبل ما يلزم منه واليا ذبالا هذيانا الله ورسوله
 فان امام السقيفة قد جعل قول الله سبحانه وما ينطق عن الهوى وقول
 الرسول ص ان الله يرضى لرضاك ويغضب اغضبك ويغضبني ما يغضبها
 هذيانا لذلك اغضبها فانه لو لم يكن هذيانا عنده لما تعرض اغضبها
 فايضاها بعدم صلوته عليها ارشد منها للناس الى عدم لياقته للصلوة على

من مخالفتها وقد قال بعض متألمي وما الذي يلزمه من غضبها وهل
يضر غضب المرتبة على الرجل شيئا وقوله في المعنى ما زعمه السني بقوله
ومن المعلوم ان المرتبة لو طلبت من الخليفة شيئا الى اخره بل قد غالى
لقوله بان غضبها على امامه بالقدح اولى منه بالمدح فانظر هل التي يغضب الله
ورسوله غضبها يقال في حقها ماترى وعاشرها ما يقضى العاقل
منه عجبا وهو ما زوروه من خبر خطبة بنت ابي جهل بما فيه من الشدة
على من يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله الذي بدور الحق معه حيث
يدور من طهره الله من الرجز وجعله الله نفس رسوله وجعله الرسول
صلى الله عليه واله وسام اخاه دون غيره من الناس وجعله منه بمنزلة
هرون من موسى في غير النبوة وجعل المؤذى له والساب له مؤذيه
وسابه من حيث زعمهم في حقه خطبة بنت ابي جهل بعد علمهم باياجة
ذلك شرعا وانه من المستحبات الدينية فينسب مبعوضه الى خير الرسل
صلى الله عليه واله وسلم ما زعمه الله عنه من مدحه اكافر وشانه عليه
ذمه لمن هدم رفعة قدره عند الله وعند من شرف منزلته ثم قال ان بنى
المغيرة استاذنوني في تزويج بنتهم من على فوالله ما آذن ما آذن بنى
بذلك على المنبر في محضر الحاق ولما وصات النوبة صدقنا الى مقام
وجوب تعظيم البضعة فانظر الى ما فعله امامهم من استخفافه بقول
الرسول المعلوم صدوره منه في حق بضعته وقد زعموه محقا في منعه لها
من نخلها وهي مقدوحة ومذمومة من حيث غضبها عليه بعد علمهم

بقوله ان له شيطاناً يغويه فليتشمري ماوجه المذمة لها من حيث
 غضبها على مغوى الشيطان وماوجه هذه الذممة في مذمة من يدور
 الحق معه حيث يدور المطهر من الرجز الحسن في الله من حيث ما زوره
 عليه من اذيتة لها بل نفرض محالاً صحة اذيتة لها فلم يصرح حال مغوى
 الشيطان في عدم توجه الذم اليه بسبب غضبها عليه بل في توجه الذم
 عليها قال السني واما قوله وروى جميعهم خبر يافاطمة ان الله يرضى
 لرضاك الى اخره كذب منه لم يرووه ولم يعرف في كتب الحديث المعروفة
 ولم ينقل باسناد حسن فكيف بالصحيح انتهى ملخصاً من تكريره الذي
 قد تقدم بيان فساد غير صرة قلت من المعلوم حال الخبر لثبوته
 عند المعتمد عليهم من اهل العلم بالمتقول فان النافين للخبر المشار اليه
 جماعات من محدثي المعرفة بالحديث من اهل مذهبه جماعة منهم من
 حفاظهم السبعة الذين لم يات مثلهم بعد اصحاب صحاحهم فقد روى الخبر
 بلفظه في منتخب كنز العمال عن الحاكم وابن النجار وفي مفتاح النجاة
 عن ابى يعلى وطب والحاكم وابى نعيم وابن عساكر بمثلهم روى ذلك
 ابن المثنى في معجمه وصاحب شرف النبوة وابن ابى حاتم وصاحب
 اسد الغابة والمزي في التهذيب وخاتمة حفاظهم في تهذيب التهذيب
 وفي اصابته وابن مردويه وابن المغازلي وصاحب كتاب الرياض المطيري
 وغيرهم ونحن نفرض مما شاة له عدم صحته من حيث السند لكن خبر
 يفضي ما يفضيها وما بمعناه شاهد لصدقه فان ما يفضي الرسول يفضي

الله وما يرضيه يرضى الله وما يؤذيه يؤذى الله قال السني الثامن
ان قوله لو كان الخبر صحيحا حقا لما جاز له ترك البغلة والسيف والعمامة
عند علي ع الى اخره فيقال ومن نقل ان ابا بكر وعمر حكما بذلك لبشر
وتركاه عنده علي ان يكون ما كاله فانه من ابي الكذب عليهما بل غاية
ذلك تركه عند من ترك عنده مثل تركهما صدقته عند علي والعباس
ليصرفاها في مصارفها الشرعية واما قوله لكان اهل البيت الذين
اذهب الله عنهم الرجس الى اخره فيقال له ان الله لم يطهر اهل البيت
جميعهم فانه كذب فانا نعلم ان من بنى هاشم من ليس بمطهر من الذنوب
سيما عند الرفضه لقولهم بعدم طهارة من يجب الثأر من الذنوب واما
قوله فان الصدقة محرمة عليهم فيقال المحرم عليهم صدقة الفرض واما
صدقة التطوع فهي غير محرمة لقولهم حرم علينا الفرض دون التطوع
واشربهم من المياه المسبلة بين مكة والمدينة فانتفاعهم بصدقة النبي اولى
فان تركته لم تكن زكوة مفروضة علي النبي ص وانما هي الفيء الذي افاه
الله عليه والفيء لهم مباح وهو صلى الله عليه واله وسلم قد
جعله صدقة وخايتة انه ملكه وقد تصدق بها على المسلمين والصدقة
علي الرحم صدقة وصله انتهى ملخصا من حشوه وتكرير قلت
وفيه وجوه من العجائب احدها ما زعمه بقوله ومن نقل ان ابا بكر
تركها الى اخره فانه من عجيب عناده لم يعل ع فانه سلم بان امامه قد تركها عند
غيره على غير وجه المصلحة ولم يبين السني الذي جهات عنده فانه على ع دون

غيره فهو لم يقدر على النطق باسمه لما عرفته من ضاده له قال القاضي عبد
الجبّار في المغنى وغيره في غيره تركها عند علي ع ثم جعل بوجه ذلك
بأن دفعها اليه ليس على سبيل انه ارث وكيف يجوز ذلك وهو الذي
روى حديث عدم التوريث ولو كان ارثا لم يجوز تخصيصه بعلي ع وهو
ليس له ارث مع المم فان قيل قد وصل ذلك الى فاطمة قيل فالعباس
والزوجات يشاركونها بل على جهة المصلحة وتابعه على ذلك من تأخر
عنه مثل فضل بن روزهان وغيره قلت من المعلوم وجود المناقضة
بين دفعها الى علي ع وبين نقله لخبر عدم التوريث من حيث علمه وعلم
عمر بن عليا ع والعباس يعلمان بانه كاذب خان غادر في خبر عدم
التوريث حسبما روى ما دل على ذلك مسلم في صحيحه وغيره من عدم
فان قال كيف يجوز ذلك وهو الذي روى حديث عدم التوريث قيل له
وهذه ليست ببعيدة فانه تسمى بخليفة رسول الله وتصرف بما تصرف
به خليفة رسول الله وفي مرض موته تمنى المسئلة من رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم عن الخليفة فان من تمنى المسئلة عن ذلك علم
جهله بانه الخليفة وهو مناقض لتسميه به وتصرفه بامور خير امه
وهو الذي قد روى في السقيفة ما دل على حصر الخليفة في فريش
ونقض ذلك في مرض موته فانه تمنى فيه المسئلة من النبي ص
من انصاره هل لهم في ذلك حق وخالف ما تمناه في المقامين بنفس
تعيينه عمر خليفة من بعده من حيث جهله بانه خليفة فليس يجوز

له بأن يجعل خليفة عنه تجب طاعته على الناس ونفس تعيين عمر
بالخصوص منافع لتتبع المسئلة عن انصاره ص هل لهم في ذلك
حق فانه يجوز ان خليفة رجل انصارى ونقض ذلك جميعه بتصديقه
للحسن ع بأن المنبر منبر ابيه يعنى انه الخليفة دونه فالذى تصدر
منه هذه المناقضات متابعاً في غالبها لشيطانة الذى يغويه يجوز في
حقه هذه المناقضة في المقام فانه مغوى الشيطان بتصديق من نفسه
وصدور هذه منه اقرب شيء اليه ومن المعلوم ان تصرف على ع فيها
وجعلها عنده انما هو باذن فاطمة لعلمه المشار اليه فان قيل ان العباس
والزوجات يشاركونها في ذلك قيل اما العباس فليس له ارث ولانبي
ص بنت واما الزوجات فقد وصل اليهن ازبد من الثمن وهو قيام
ابى بكر بن خلفاتهن من المال ومن بعده عمر على ما صرف المحرومة المظلومة
فاطمة وحدها فانها لم يصل اليها من ارث ابيها سوى ذلك وهو من
مائة قسمة قسمة بل واقل وثانيتها ما زعمه من تركهما التركة
عند على والعباس يصرفانها في مصارفها فانه بهتان معلوم ولو روجه
في الصحيحين من حيث مخالفته ذلك لما تقدم من انها حق الورثة
فكيف يتماون على ع والعباس معهما على الظلم وثالثها ما زعمه
من عدم تطهير الله سبحانه ائمة اهل البيت فانه غش منه فان خصمه
لم يقل بذلك بل محل بحقه فاطمة وزوجها وابناهما وهم الذين نزلت فيهم
اية التطهير حسبما مضى بيان ذلك في طبقات ابن سعد عن الحسن

بن علي ع انه قال في خطبه له نحن اهل البيت الذين قال الله فينا انما
يريد الله لينذهب عنكم الرجس الى اخرها وروى امامه احمد في مسنده
وابن ابى شيبة والترمذي وحسنه وابن جرير وابن المنذر وطب
والحاكم وصححه عن مالك ابن انس قال كان رسول الله ص يمر بباب
فاطمة وقت خروجه الى صلاة الفجر ويقول الصلوة يا اهل البيت
رحمكم الله ثلثا سته اشهر وفي خبر عند ابن المنذر وابن جرير وطب
ثمانية اشهر وفي خبر الترمذي وغيره كان مروره بعد نزول اية
التطهير فالذين هذه منازلهم عند الله وعند رسوله يكذبهم ابن ابى قحافة
وياصرهم وجماعته معه يحمل النار والحطب الى بيوتهم ليحرقهم ولم
يباعوه بعد علمه بانه وسائر الخلق معه رعية لهم تجب عليه وعليهم
طاعتهم ورابعها ما زعمه من عدم تحريم صدقة النفل عليهم فانه
غش منه بين فان ما زوره امامه من الخبر غير خال من وجهين امانه
صدقة فرض وهو الظاهر فان النفل يجوز تركه وم يزعمون عدم
صحته توريتهم وحيث قد فرض سبحانه عليهم التصديق بما لهم فيصير
مصرفها غير بنى هاشم لحرمة صدقة الفرض عليهم بزعمهم فيصير
طلب فاطمة وغيرها من بنى هاشم لها محرم فيازم من ذلك طلب من
طهرهم الله من الرجس ما قد حرره عليهم وغضبهم على من لم ير اعطائهم
مما قد حرره الله عليهم واهل يلتزم بهذه الطامة مسلم فان سيد الرسل
ص الذي قد جرى سته اشهر معهم على هذه السيرة التي تداء بها كالا

عنايته بهم الى الغاية كيف يكتم عنهم بيان ما قد حرمه الله عليهم
 فيطلبونه بعده ويمادون من لم يدفعه اليهم ولما انه صدقة نقل فلم لم
 يدفعها اليهم امام السقيفة فانهم اولى بها من غيرهم من حيث ما قاله
 السنن من انها صدقة وصلة بالنسبة الى الرحم فاي الوجهين يختاره
 قاضيه وهو ومن قال بامامته مغلوبون وخامسها ما نقله عنهم من
 ان الحرم عليهم صدقة الفرض دون غيرها فانه يعلم منه ثبوت ذلك
 عنهم فاي شمرى لم خالفه مثل ابى حنيفة فلقد نقل صاحب المنايا في
 فقه مذهب الحنفية عن امامه ابى حنيفة حرمة الفرض والنفل عليهم
 وعن صاحب الفتاوى الكبرى وغيره نقل ذلك بل نقل النووي في منهاجه
 عن ابى حنيفة وسائر الكوفيين وبعض المالكية حرمة صدقة النفل
 حتى على مولى بنى هاشم وقال صاحب مجمع البحرين في بحث مصادف
 الزكاة ما حاصله ليس بين صدقة الفرض وصدقة النفل فرق في الحرمة
 على بنى هاشم ومثلها الوقف لو لم يسم بنى هاشم وتقل عن الطحاوى
 وغيره الحل في النفل ونقل النووي في منهاجه عن الشافعى في صدقة
 النفل اقاويل ثلاثة قول هو محرمة على النبي ص ومباحة على اله
 والثاني محرمة عليه وعليهم والثالث مباحة له واهم قال السنن
 التاسع في معارضته لحديث جابر فيقال جابر لم يدع حقا لغيره
 وانما طالب شيئا من بيت مال المسلمين يجوز للخليفة اعطائه له ولو لم
 يعده به للنبي ص فمع وعده به اولى ولذلك لم يقتصر الى بينة ومثال

ذلك ان ياتي شخص الى عقار بيت المال فيدعيه لنفسه خاصة فليس
 لالخليفة ان ينزعه من بيت المال ويدفعه اليه بدون حجة شرعية واخر
 طالب شيئا من المال المنقول الذي يجب قسمه على المسلمين من مال بيت
 المال فيجوز ان يعطى بغير بينة وهذه حال صدقة رسول الله ص وقد
 اعطى الشيخان عليا وولديه ع وغيرهم من بني هاشم اعظم مما اعطوه
 جابر بن عبد الله والخليفة يقسم المال باجتهاده في التقدير والنبي ص
 قد قسم المال بالحيثيات انتهى ما خصا من حشوه ومن تكريره ومن
 هذيانه المستديم الذي هو ذنبه الجهل الى الرفضة قلت وفيه وجوه
 احدها ان ما زعمه من تجويز ما فعله في حق جابر هو من كتبه
 لاحق فقد روى البخاري الخبر المشتمل على ذلك وفيه فلما قدم مال
 البحرين على ابي بكر امر مناديا فنادى من كان له دين او عدة على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فلياتي قال جابر فأتيت ابا بكر فاخبرته بان النبي ص
 قال لو اتى مال البحرين أعطيتك ثلث حثيات قال فاه طاني قال جابر فأتته
 بعد ذلك فسلته فلم يعطني ثم أتته الثانية ثم الثالثة فلم يعطني فانظر
 هل تجد فيه ما يدل على ان امامه اعطى ذلك لجابر من حيث انه من
 المسلمين فجعل له قسما من مالهم لمشاركته لهم فيه بل نص الخبر دل على
 ان ما اعطاه عوض عن وعد رسول الله الذي هو من جملة ما نادى به
 مناديه فهو قد صدق قول جابر بدون طلب بينة منه تشهد على العدة له
 فبان نص الخبر هتان السوء وامامه فدكا فلماذا ذكره الحام في سيرته

وعبدالرحمن ابن الجوزي في تاريخه المنتظم من كتابه ابي بكر كتابا
لقاطمة ع بذلك فدخل عمر فاستأله عن الكتاب فاخبره به فقال
لودفعت الكتاب اليها ثم تنفق وقد حاربك العرب فام يدفعه اليها
فتدبر وثانها ان مازعه من الفرق بين دعوى الدل على بيت مال
المسلمين وبين دعوى العقار عجيب منه لما في الصحيحين وغيرهما من
استشهاد عمر بثمان وغيره من ان تركه الرسول ص صدقة وليس يجوز
تغييرها فافترله عثمان وغيره وصدقه على قوله وعلى جريان صاحبه على
ذلك فلم خالف عثمان ما صدق به ووهب فدكا من ابن عمه الحكم طريد
رسول الله ص فيعلم من ذلك تجوز هبة عقار بيت مال المسلمين
المعلوم بزعمهم انه عقار بيت مالهم لرجل يزعمون انه مسلم وهو منافق بما روه
من نفاق مبغض على ع والرجل قد وصل من بغضه لعل ما وصل حتى
يسب على المنابر وثبت لديهم صحيحا ان من سب عليا فقد سب رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم وصدور منه ما هو اعظم من ذلك وسيأتي التعرض
لشيء منه فانظر الى حالهم حيث ينعون من طهرها من الرجس ومن
غضبها غضب الله وغضب الرسول ص فدكا يزعم انها عقار بيت المسلمين
ليس يجوز هبته ويهبونها لرجل منافق متظاهر بين الخلق باخس النفاق
وبافحشه وثالثها ان مازعه من ان الشيخين اعطيا بني هاشم ازيد من
عطية جابر غش منه وحياد عن مقام البحث فانه مختص بان امامه قبل
قول جابر في دعوى الوعد بدون بينة فاي مدخلية له بان امامه قد

اعطى الفرد فرد من بني هاشم از يد ماعطاء جابر فملى فرض
صدقه فى هذه الدعوى لعدم دليل له يدل على ذلك فانما اعطاهم
قسمتهم من بيت المال مثل ما اعطى غيرهم وهو لم يسلم الى جابر
قسمته بل سلم اليه بنص الخبر ما وعد به النبي صلى الله عليه واله وسلم
بدون طالب بينه منه وقد عرفت فعله بالنسبة الى من خير من جابر
وغيره بدرجات فى الديانة والتقوى والعلم والصدق ورابعها
ان ما زعمه من القسمة بالحثيات ليس له دخل بمقام البحث فان الخصم
لم يعترض على امام السنى بانه لم قسم بها حتى يجاب بانه له ان يجتهد بالتقدير
فى القسمة وبان النبي ص فعل ذلك بل الخصم معترض بان نفس عمل
ابى بكر بقول جابر بدون بينه منافض لما فعله فى حق فاطمة ع حتى له
ام لم يبحث **قال الشيعى** وروى جميعهم ان النبي ص قال فى حق
ابى ذر ما قلت الغبراء وما اظلت الخضراء على ذى لهجة اصدق
من ابى ذر ولم يسموه صديقا ولم يرد فى حق ابى بكر مثله وسموه صديقا
قال السنى ونجيب بان الحديث لم يروه جميعهم وليس هو فى
الصحيحين وما هو فى السنن بل هو مروي فى الجملة وبتقدير ثبوته فى
المعلوم انه لم يرد به ان اباذر اصدق من جميع الخلق بل معناه ان اباذر
صادق ليس غيره اكثر منه تحريلا لصدق فان كان مثل غيره فى تحرى
الصدق فليس يلزم منه ان يكون مثل غيره فى كثرة الصدق والتصديق
بالحق وفى عظم الحق الذى صدق به والمدح للصدق الذى صدق

الرسول ليس بمجرد كونه صادقاً بل في كونه مصداقاً للرسول وتصديقه
 للنبي ص صدق خاص فالمدح بالصدق الخاص نوع والمدح بنفس كونه
 صادقاً نوع آخر فكل صديق صادق وليس كل صادق صديقاً فالصديق
 قديم صدق منه الكامل في الصدق وقديم صدق منه الكامل في التصديق
 والصديق ليس فضيلته في مجرد تحري الصدق بل في أنه علم بما أخبر به
 النبي ص على وجه الجملة والتفصيل وصدق بذلك على وجه الكمال في
 العلم والقول والقصد والعمل ومثله لم يحصل لغيره فان ابا بكر اعرف
 من غيره بالله واعظم حباً لله ورسوله واعظم نصرته لله ورسوله وجهاده
 في نفسه وماله واعظم من ابي ذر وغيره الى غير ذلك من الصفات ثم
 روى عن الصحيحين من طريق انس وعن الترمذي من طريق عائشة
 ما دل على تسمية النبي ص بالصديق انتهى ما خصصنا من حشوه قلت
 وفيه وجوه من الباطل احدها ان مازعه من ان الحديث لم يرووه
 جميعهم قد عرفت معنى ذلك وصحته فيما مر وثانيها ان مازعه
 من عدم وجود الخبر في الصحيحين ليس بجديده لان الخصم لم يقل بأنه
 مروى في الصحيحين وليس مبنى البحث على خصوص ما روى في
 الصحيحين بل مبناه على ما هو حجة من الخبر ولو من حيث صحته شاهد
 والسني على ما عرفت قد استند في قبالة خصمه الى ما هو بهتان وما هو
 ضيف وما هو مفضل وما هو معارض باقوى منه صحة وبالعلم بدون
 تعرضه لما هو حجة من مخصمه وغير ذلك وثالثها ان مازعه من

عدم وجوده في السنن كذب منه بين فهو مروى في سنن الترمذي وحسنه وفي سنن ابن ماجه ومسنند امامه احمد ومستدرک الحاكم ونقله السيوطي عنهم وحسنه وخبر الحسن حجة عندكم **ورابعها** ان مازعه من انه لم يرد منه ان ابا ذر اصدق من عامة الخلق من عجائبه فاي جاهل يحتمل ذلك فان قرينه الحال قاضيه بان ابا ذر في صفته ليس احدا اصدق منه وصفته القوم الذين هم غير معصومين ومعنى اصدق مثل معنى غيرها من كلام التفضيل كاعلم واعظم واحلم واحسن الى غيرها فمضى زيدا علم من غيرها كثر علما من غيره وعليه القياس فمضى ليس اصدق من ابي ذر ليس اكثر منه صدقا واما الصديق فهو من امثلة المبالغة فهو مبالغته في صادق وهناه كثير الصديق انه تعرفوا شرعا ولذلك فسره به البغوي وغيره نعم بين ابن جرير له معنيين احدهما كثير الصديق والثاني المصدق بالدين كله وفي الحقيقة ليس في البين معنيان فان من لم يصدق بالدين جميعه قليل الصديق بالنسبة الى من صدق به جميعه فهو ليس بكثير الصديق وعلى اى حال فامام السنن عن كثرة الصديق بعيد بل عن الصديق في غاية من البعد لما بيناه من حاله الى هناه فمن يغويه الشيطان هل يوصف بانه صديق ومما نبهنا عليه هنا علم بهتان مازوروه على خير الخلق من وصفه له بذلك **وخامسها** ان مازعه من ان ابا بكر اعرف من غيره بالله واعظم حبا لله ورسوله الى اخره من عظيم مفترياته لما عرفت في ما مضى من امات الف فان العظم ومما دروه من السنن ومما نقلوه اتصاف

ابى بكر بضد ما وصفه به السننى فان اول من سن تغيير الدين وشاق الله
ورسوله وظالم عترته على ما تقدم بيان ذلك بادلة قاطعه هودون غيره
وجرى من قام بعده على سنته فزيد مبتدعات وحرم بعض المباحات
وجعل بعض المحرمات مفروضات ولم يصدر من ابى ذر شئ سوى
متابعة الشريعة ومتابعة امام الحق فهل يصير من تلك حاله احسن
ممن هذه حاله فتدبر **قال الشيعى** وسموه خليفة رسول الله
صلى الله عليه واله ولم يستخلفه في حياته وبعد مماته وامير المؤمنين
خليفة رسول الله لم يسموه بذلك وقد استخلفه في عدة مقامات منها
انه استخلفه على المدينة في غزوة تبوك وقال له ان المدينة غير صالحة
بغيرى اوبغيرك اما ترى ان تكون منى بمنزلة هرون من موسى
الا انه لانى بعدى وامر اسامة بن زين على الجيش الذى فيهم
ابوبكر وعمر ومات ولم يزل ولم يسموه خليفة ولما تولى ابوبكر
غضب اسامة وقال ان رسول الله ص امرنى عليكم فمن استخلفك
على فشي اليه هو وعمر حتى استرضياه وكانا يسمياه مدة حياتهما
اميرا **قال السننى** ونجيب من وجوه احدها ان الخليفة معناه
اما الذى يخلف غيره ولو لم يستخلفه وهو المعروف لقه واما الذى
يستخلفه غيره فعلى اولها فهو خليفة فانه خلفه بعد موته وعلى الثانى
على ما قاله بعض اهل السنة وبعض الشيعة فمن قاله من اهل السنة
فهم يقولون استخلفه بالنص واما جعله عليا خليفة على المدينة فليس

من خصائصه بل مرة استخلف ابن ام مكتوم وتارة عثمان ولم يستخلف عليا على اكثر وافضل ممن استخاف عليهم غيره ولم يطلق على احد منهم انه خليفة رسول الله ص بغير تقييد ثم ان الذي يخاف الساطق بعد موته انما يخلفه على افضل الناس واما الذي يخلفه في حال غزوه لعدوه فانما يخلفه على العيال و الصغار والضعاف فان العادة الجارية انه يستصحب في خروجه الى المعادى من هو عنده افضل ممن يستخلفه على عياله فان نفعه ليس مثل نفع المشارك له في الجهاد والنبي ص شبه عليا بهرون من حيث جعله له خليفة دون كمال ذلك وله مشاركون في ذلك يبينه ان موسى لما ذهب الى الميقات لم يكن معه احد يشاركه فاستخاف هرون على عامة قومه والنبي ص لما ذهب الى غزوة تبوك صحب معه المسلمين جميعهم ولم يبق سوى المعذور فلم يستخاف عليا على غير العيال والقليل من الناس فلم يكن خليفة مثل هرون بل اثنى حاله فيه مثل ما اثنى موسى هرون وبين له ان ذلك ليس لنقص فيه بل لكونه امينا وكان على خرج يكي ويقول تذرني مع النسوة والصبيان وقد قيل ان بعض المنافقين طعن عليه فبين له النبي ص ان هذه المنزلة منزلة شريفة جعلها موسى لهرون واما قوله ان المدينة لا تصالح الى اخره فهو كذب ليس يعرف في كتب الحديث المعتمدة ومما بين كذبه خروجه ص من المدينة غير مرة وعلى معه والرفضه من فرطهم في الجهل يكذبون الكذب الذي ليس بخوف على منزله بالسيرة اذ علمه امانه له انه امر اسامة عا الحديث

الذى فيهم ابوبكر وعمر فمن الكذب الذى يرفسه من له ادنى معرفة
 بالحديث كيف يكون فيه وقد استخلفه ص مدة مرضه على الصلوة
 ولو قدر انه امره بالخروج معه قبل المرض لكان امره بالصلوة تلك
 المدة ناسخا امره اسامه عنه انتهى ملخصا من حشوه قلت وفيه
 وجوه احدها مازعمه من معنى الخليفة ومن دعوى النص على
 امامه ابى بكر فقد مضى بيان الحق فى ذلك على وجه التفصيل وعرفت
 هناك شتان مازعموه من دعوى النص وعدم لياسته لذلك بوجوه
 عديدة وثانيها مازعمه من ان جملة عليا ع على المدينة خليفة ليس
 من خصائصه فانه من غريب باطله من حيث خروجه به عن محل البحث
 فان البحث مختص بانهم يسمون ابابكر خليفة ولم يوصف بهذه الصفة
 على عهد رسول الله ص لعدم جعله خليفة على شىء وعليه لم يسموه
 بذلك وقد جعله خليفة على المدينة وذلك غير متناف لجمل غيره خليفة
 عليهما فان المقابلة فى هذه المنزلة والتسمية بينهما فى مقام البحث
 وثالثها مازعمه من ان الذى يخلف السلطان بعد موته دون حيوته انما
 يخلفه على افضل الناس فانه من غريب غشه فإى مدحه لمن خلف النبي
 وغيره من ذوى الرسالة على افضل الناس بمحض الغلبة والقبلة دون
 النص الذى يدل على انه افضل من غيره حسبما عرفت ذلك مما مر بيانه
 فى حال ابى بكر واما الذى يخلفه على عياله وغيرهم من المذورين فى حال
 غزوه فعلى قسمين فتارة يحمل افضل صحبه خليفة عليهم واشجعهم

لشدة ثقته به لوجوز طروق عدوه عليهم مثل جعل على ع على المدينة
 في غزوة تبوك على العيال والمعدورين فان في هذه الغزوة مظنة
 هجوم العدى من العرب على المدينة بلوغهم نفي عامة اهل القوة
 والقدرة على الحرب من المسلمين الى محاربة الروم والمسافة بعيدة
 والعدى في شدة عظيمة من العدة والمدد فلهذا فرصة لغير الروم من
 العدى على عيال المسلمين وصيياهم والمعدورين عن الحرب منهم
 فاستخلف من افضل صحبه واشجعهم لذلك فن ياتيه من العدى
 مغلوب له بالحجة العلمية لو ناظروه في الحق لما تقدم من انه اكثر خير
 امة علما وبالنزلة للحرب من حيث معلومية ومعروفية اشجعيته من
 غيره لدى الخلق ونارة من حيث عدم خوف طروق عدوه يجعل شخصا
 من تعارف صحبه مثل ابن ام مكتوم وغيره خليفه فعلم الوجه في جعل
 على ع خليفة على المدينة في هذه الغزوة دون غيرها ورابعها ما زعمه
 من جريان المادة على مصاحبه النبي والسلطان في المغازي لفضل الصحابة
 فانه معلوم انفساد بل هو مكابرة لما هو محسوس بالبصر والبصيرة بل هو من
 ضروريات العقول وجرت عليه سيرة اهلها في عامة الطبقات من صحب
 ارباب الشجاعة والمعرفة بتدبير الحرب ولو لم يكن اهم ديانة وفضل
 فان المقصود من المضي الى المغازي هو حصول الغلبة على العدى
 بالسبب العادى وهو الحرب فاقى ثمرة في صحب ذى الفضل والدين
 الغير القادر على المنازلة الشجعان ومقادير الفساد اما الضعفة عد

ذلك بدنا واما جانا اما درى السنى ولينه درى ليسم نفسه من هذه
 المكابرة ما ثبت فى الصحيحين مما دل على تعجب الصحابة من شجاعة
 رجل وشدة وقوة بأسه وحسن صبره على معانقة السيوف والسهام
 ومطارحة الرماح وبشارتهم بذلك للنبي ص سرورين به فقال ص
 انه من اهل النار فلما اقبل الليل وسكنت الحرب تالم ذلك الرجل من
 المجروخة فجعل ذباب سيفه فى بطنه وتحامل عليه فمقتل نفسه فاخبر
 بذلك النبي ص فقل الم اقل انه من اهل النار ان الله ليؤيد الدين
 بالرجل الفاجر انتهى نقله بالمعنى سوى اخره نعم قد يصير اشجعهم
 واعلمهم بالحرب افضلهم مثل النبي ص ومثل على بعده وخامسها
 ما زعمه من ان تشبيهه على بهرون صلى الله على النبي وعترته وعليه وسلم
 فى نفس جملة خليفته دون كمال ذلك فانه من عظيم مشاقته لرسول ص لانه
 قد زعمه هاذيانى حديث المنزلة فان العبارة المشتملة على مستثنى ومستثنى منه
 تدل على ان المستثنى وحده مخصوص بعدم شمول حكم العام له فعبارته
 الخبر معناها اما رضى ان تكون منى بمنزلة هرون من موسى فى عامه
 صفات الحسن سوى النبوة فانه لو حملت على ما زعمه السنى لكانت
 عبارته انت خليفته على موسى فى غيبتي فاحسب فامعنى استثنائه من منازل
 هرون النبوة وحدها حيثئذ وما الحاجة الى تطويل العبارة لعدم
 وجود عموم على زعمه يستثنى منه شي خاص وهو معنى ما قلناه من
 لزوم الهذيان لقائل هذه العبارة ولو عرضت هذه العبارة على السوقة

لم يحصل لهم ريب في ان المقصود بيان اثبات عامة صفات الحسن التي
 في هرون لعل سوى النبوة بعده ومنها انه اعلم امته وفضلهم واتقاهم
 وازهدهم واورعهم وارحمهم بهم وال خليفة عليهم من بعده لكان في حق
 علي بدون نبوة ويشهد لذلك ما تقدم من السنن التي دلت على ان عليا ع
 اكثرهم علما واعظمهم حلما وانه الذي به يتقوى المهتدون من بعده
 وان الله سبحانه اختار من الدنيا رجلا من اوليها محمد وثانيهما علي وانه
 ولي كل مؤمن بعده الى غير ذلك فهذه جميعها تشهد لما نص عليه الخبر
 من عموم المنازل بل لوجاز ما زعمه السني لصدق النبي ص عليا ع
 في قوله له تخلفني على النسوة والصبيان ولم يقل له اما ترضى الى اخره
 فان معنى قوله ما خلفتك على النسوة والصبيان بل حالك معنى حال هرون
 من موسى فالعبرة بما دل عليه قوله الشريف من شموله لمنازل هرون
 جميعها سوى النبوة **وسال سفيان** مازعمه من كذب ما دل على ان
 المدينة غير سالحة بغير النبي ص وغير علي فانه عناد منه لاصدق في
 منتخب كنز العمال نقله عن الحاكم وصححه وعن ابن مردويه وعن
 العاقولي ونقله السيوطي في موضوعاته من طريق الحاكم وصححه قال
 وتعبه الذهبي بان حكيم بن جبير ضعيف والغنوي منكر الحديث قلت
 قال الساجي في الغنوي انه من اهل الصدق وليس بالقوي وذكره ابن
 عدي مناكير وقال الذهبي روى عنه ابن مهدي انتهى ومن المعلوم ان
 من يروي عنه ابن مهدي لو لم نقل بوثاقته فهو صادق قطعا فالرجل

غير متفق على تركه وضعفه واما حكيم بن جبير فعن احمد ضعيف منكر
الحديث وقال البخاري كان شعبه يتكلم فيه وقال النسائي ليس بالقوي
وكان يحيى يحدث عنه وكذبه الجوزجاني وقيل فيه ما يقارب هذه
الكلمات وهو ليس من المتفق على تركهم وتكذيبهم فباي وجه يحزم
السني بكذب مارويه وليت شعري لم يحكم بتكذيب هذه الفقرة من
الخبر وهي ثابتة في خبر عشر خصال في مسند امامه احمد وهم متفقون
على عدم وجود خبر كذب فيه بل سياقي بيان وثاقة نقله وصحته وعدم
وجود مطعن فيه فهذه الفقرة مثل باقي الخبر ثابتة الصحة فتدبر فان
قال قد خاتمت المدينة منهما غير صرة قيل له قد تقضي الضرورة بذلك
فليس بين معنى الخبر وبين خلوها منهما جميعا حاجة ضرورية مهمة
منافاة وقد حكم بصحة خبر عشر خصال الحاكم في مستدركه والذهبي
في تلخيصه وابن عبد البر حكم في استيعابه على صحة خبر سنده مثل سنده
خبر عشر خصال وقال مامن مطعن في صحته لو ثابته ثقته وسابغها
مازعمه من كذب ما دل على تامين اسامة على ابي بكر وعمر فانه من عجيب
مكابرته لان ذلك من المسلمات عند اهل مذهبه قال خاتمة حفاظهم في
فتح الباري في باب فضائل اسامة بن زيد ويجوز توليها الصغار على
الكبار والمفضول على الفضائل فان ابا بكر وعمر كانا في الجيش الذي
اسامة اميره وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته وامره النبي ص على جيش
فيه ابو بكر وعمر فلم ينفذ حتى توفي رسول الله ص ونص على ثبوت ذلك

وصحته عبد الرحمن بن الجوزي وهو معروف بالسارة حتى لم يسنن
 الصحيحه والحسنه بانها موضوعه ونص عليه صاحب منهاج الساري
 وغيره من شارحي صحيح البخاري وصاحب المقدم القريدي وصاحب الكامل
 وصاحب المنتقى وغيرهم من العمدة بل ليس بين اهل العلم بالنقل مخالفة في
 ذلك فان قال ينسخه حديث الصلوة قيل قد بينا فيما مضى فريه حديث الصلوة
 من اصله بادلة عديدة ولو لم تثبت كذبه فهو ليس بحجة على الخصم من حيث
 تفردكم بنقله وخبر غش الله ورسوله وجماعة المسلمين المتقدم نقله حجة على
 فساد ما قاله صاحب فتح الباري من تجويز توليه المفضول على الفضل بل هو
 دليل على تقدم اسامة على من في جيشه من الناس بالفضل قال السني
 وايضا فان النبي لم يكن في البعوث والمغازي يعين جميع من يسير فيها بل
 يندب الناس ندبا عاما طالقا ويعين اميرهم فان اجتمع من يحصل منه المقصود
 ارسلهم مثل انه لما امر ابا بكر على الحج وارسل خلفه عليا قال له انت امير
 ام مامور قال بل مامور وان ابا بكر امير عليه ولما امر اسامة بعد قتل ابيه
 فانتدب معه من رغب وروى ان عمر بن الخطاب انتدب معه ولكن اسامة امير
 على من مضى معه وامير السرية لم يسموه خليفة وانما قوله ومات
 ولم يزل فابوبكر انفذ جيش اسامة بعد ان اشار الناس عليه برده خوفا
 من العدي واماما ذكره من غضب اسامة لما تولى ابوبكر فن الكذب
 الفاحش فان محبته وطاعته اشهر واعرف من ان تذكر وهو من
 ابد الناس عن العرفة واعتزل عن القتال وهو لم يكن من قریش

ليصير خائفة ولم تحمدته نفسه بذلك فأي فائدة له في ذلك القول
ولو قدر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم امره علي ابى بكر
فبعد موته صار امر الناس الى الخليفة من بعده وهو المختار في بيع
الجيش وجبسه وتامير اسامه وعزله فان قال امرنى عليك فمن
استخافك متى قال من استخافنى على جميع المسلمين فان قال امرنى
عليك قال امرك على قبيل ان استخلف فبعد ان صرت خليفة
فانا امير عليك واسامه اعقل واعلم واتق من ان يتفوه بما ذكر
من الهذيان لمثل ابى بكر واعجب من ذلك قول الرافضة المقترين من
ان ابا بكر وعمر مشيا اليه فاسترضياهم قواهم يقهرهما عليا وبني هاشم
وبني عبد مناف ولم يسترضياهم وهم اقوى واعز واشرف من اسامه
فأي حاجة بهما الى ذلك انتهى ملخصا من حشوه وتكريره قلت
وفيه وجوه من المجائب احدها ما زعمه من عدم تعيين النبي
ص الخارجين في الجيوش فانه عجيب منه لان الحزم لم يقل بذلك
بل قال وامر عليهما اسامه وذلك حاصل بنفس خروجهما في الجيش
فهو امير عليهما بامر ص تجب عليهما طاعة اسامه وعليهما الصلوة
بصلوته وثانيها ما زعمه من تأمير ابى بكر على علي ع فانه من
عجيب بهتانهم لما عرفته على وجه التفصيل فيما مضى مما دل على عدم
لياقة ابى بكر للرياسة على مسلم من سائر الناس فانه ولو روى ذلك
من طرقهم لعدم حججه على خصمهم بل قد روى النسائي في الخصائص

حديثاً صحيحاً دل على بعث ابى بكر بسورة التوبة الى اهل مكة ثم دعاه فآخذها وقال ليس ينبغي ان يبلغها سوى رجل منى فدعا علياً فاعطاه اياها ورجال سنده محمد بن بشار عن عفان وعبد الصمد عن حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن انس وروى بمعناه باسنادين غير تقين وروى مثله الترمذى وقال حسن غريب وبالجملة فما يشهد الخصم وهو حجة عندهم يلزمون به وما يشهداهم على الخصم ليس بحجة عليه مضافاً الى ما علموه من حال ابى بكر فى بعده عن هذه المنزلة مما ثلوه فى حقه حسبما مضى بيان ذلك والى ما رويوه من السنن التى دلت على تقدم على ع بالفضل من عامة الجهات على عامة الصحابة فهاتان الحجتان قائمتا على كذب ما زعمه السنن مما ثبت فى البخارى من تأخير ابن ابى قحافة على على ع وعلى صدق ما دل على عزله ورجوعه ومضى على ع الى مكة وحده والمجيب من الترمذى حيث وصف انبأ به غريب وهو الذى روى خبر ان علياً منى وانا من على وهو ولى كل مؤمن بعدى وروى خبر الثقلين عن جماعة من الصحابة وغير ذلك مما دل على ان منصب الرياسة الشرعية حق على وولده صلى الله على النبي وعاليهم وسلم دون غيرهم من الخلق فان قيل لم يثبت بها ابابكر ثم عزله قيل الوجه فى ذلك بين معلوم لمن تدبروه هو بيان عدم لياقته حتى لبيان سورة الى الناس عن النبي ص اقامته بالحجة على من زعم امامته وقد مر عنه انه قال لست بخيركم

فيكم وأنه قال ان لي شيطاناً يعويني وعلى الذي يدور الحق معه
 حيث يدور احب الخلق الى الله ورسوله فهل يقدم من هذه خمسة
 قدره بتصديق من نفسه على من هذه رفعة نزله بقول من خص
 سبحانه نطقه بالوحى وثالثها ما نقله من عبارة انت امير ام مامور
 فقال بل مامور فانها لم نجد لها في كتبهم المعتمدة واقد استوفى نقل
 ماورد في الباب السيوطي في الدر المنثور وليس فيه ما يشعر بهذه
 العبارة فان ما روي في الباب على ثلثة اقسام قسم منه دل على
 عزل ابي بكر وبعث على بعد رد ابي بكر وهو ما نقلناه وقسم منه
 ليس فيه تعرض لعزله بل بعث عليا ع ليؤذن بالتوبة روى ذلك
 البخاري ومسلم وابن المنذر وغيرهم وقسم دل على عزله عن التادية
 دون الموسم ثم في خصائص النسائي خبر غير معتمد فيه قال له انت
 امير ام رسول قال رسول ارساني رسول الله ص برأته اقرتها
 على الناس ولعل من فخص يرى هذه الزيادة ثم قال ابن هشام في
 السيرة قال ابن اسحق حدثني حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة
 عن ابي جعفر محمد بن علي ع قال لما نزلت سورة التوبة على
 رسول الله ص وقد كان بعث ابا بكر ليقم للناس الحج قيل له
 يا رسول الله لو بعثت بها الى ابي بكر فقال لا يؤدي عنى غير رجل
 من اهل بيتي ثم دعا علي بن ابي طالب ع فقال اخرج بهذه من صدر
 سورة التوبة واذن في الناس يوم النحر الى قول ابي بكر لما وصل اليه

في الطريق امير او مامور فقال بل مامور ثم مضى الخبر وهو ليس
 بحجة على الخصم من جهات منها تفرد اهل مذهبه بنقله ومنها ان
 ناقله ابن اسحق وقول اهل مذهبه فيه مضطرب مثل امامهم مالك
 بن انس قال فيه رجال من الدجاجة وابن القطان قال فيه كذوب
 واحمد بن حنبل قال فيه بياضي وجرحه غيرهم بما يقارب هذه وثقه
 بعضهم وقال بعضهم صدوق وقال بعضهم ثقة ليس بحجة وقال
 الذهبي بعد نقله لما قالوه فيه فالذي يظهر لي ان ابن اسحق حسن
 الحديث صالح الحال وما انفرد به ففيه نكارة فان في حفظه شيئا وقد
 احتج به ائمة واما حكيم بن حكيم بن عباد فوصفه بالقوة ابن حبان
 وقال ابن سعد ما يحتجون به وحسن له الترمذي خبرين ولم يصحح
 له قاله الذهبي ونقل في تهذيب التهذيب ما قاله الذهبي فيه عن ابن
 سعد وابن حبان ذكره له في الثقات وعن المعلى انه ثقة قال وصحح
 له الترمذي وابن خزيمة وغيرهما وقال ابن القطان ليس يعرف حاله
 قلت فالخبر الذي هذه حال سنده وابن اسحاق قد تفرد به
 كيف جاز للسني نقل متنه على سبيل الجزم بدون بيان سنده وجعله
 حجة له على خصمه فتدبر ومنها مخالفة متنه لما عرفته من الخبر
 الثابت الصحة ومنها ما دل على عدم لياقة ابي بكر للرياسة على
 غيره في مطالب من المطالب الشرعية حتى السياسة منها ولذلك

جميعهم وامر عليه اسامة بن زيد ومنها ما دل على امامته على ع
وافضليته من غيره فحال جملة تحت طاعة غيره ومنها متن الخبر
فانه بنفسه متهافت لان معنى العبارة التي دلت على عدم تاديته
ذلك سوى رجل من اهل بيته هي التادية العامة لثبوت تاديته
غير اهل بيته عنه التاديات الخاصة مثل القضاة وغيرهم الذين جعل
بعضهم في اليمن ومكة والطائف والبحرين لتعليم الناس امور دينهم
فان هذه تاديات خاصة باهل بلد دون بلد فاما تعليم الحج فهو مثل
تادية صدر سورة التوبة تادية عامة لعامة الخلق فيلزم من ذلك
ان المؤدى لهما جميعا على ع ويشهد لذلك الخبر الذي دل على رده
ابابكر من الطريق الى رسول الله ص ومضيه وحده بدونه الى مكة
فان قال غافل بان العادة قد جرت بان العهد انما ينقضه اما المعاهد
واما رجل من بني عمه فلذلك بعث عليا بايات صدر التوبة قيل له قد
روى البخاري وغيره ان النبي ص بعث ابابكر بذلك ثم اردفه بعلي
ع فنادى مع منادى ابى بكر فيعلم من ذلك ان عليا بعث معاونا لمن
جعلهم ابن ابى قحافة منادين ورويت صحيحا انه امر عليا ع بان يلحق
ابابكر وياخذها وينادى هو بها فليت شمري فاين كانت هذه العادة
لما سلمها ص الى ابى بكر لينادى بها فهل يتصور جهل النبي ص
بها وجميع صحبه وهل يتصور نسيان جميعهم لها حتى يسلمها على خطأ
من عصمه الله بالوحي الى غير اهلها ويسير بها اليها ثم يرسل خلفه

الرجل الذي جرت العادة في مثله على تبليغ ذلك وهل يصنى الى هذه الطامة عاقل بل من المحال على من خص سبحانه نطقه بالوحي قوله لغير اهل ذلك بلغها يوم النحر فاذن بها ولم لم يجر على هذه العادة على ما روى البخاري وغيره في حق ابي بكر مما دل على بعثه اناسا من قبله مثل ابي هريرة وصحبه ينادون بها يوم النحر فان اعين هو ومن معه نادى بها على عفاويلهم مثل نقولهم بنقض بعضهم ايضا فتدبير من العجيب الغريب التهاوت الذي صار بين الذهبي وبين خاتمه حماظهم فان الذهبي قال بان الترمذي لم يحكم بصحة خبر حكيم بن حكيم بن عباد بل حسنه وصاحب تهذيب التهذيب قال بان الترمذي قد حكم بصحة خبره والذي عندنا من سنن الترمذي بعد ذكره لا يخبر اردفه بقوله حسن وفي حاشيته وفي نسخة صحيح فيعلم من ذلك ان المعروف من نسخة ما قاله الذهبي ورابعها ما زعمه من انفاذاً بى بكر جيش اسامه فانه ليس له دخل بعمل البحث فان الخصم لم يتعرض لهذه الجهة لما هو معلوم عند اهل العلم من تأمير النبي على اسامه ابي بكر وعمر وغيرهما في مرضه الذي مات فيه ولم يشغله مرضه على شدته عن الحث على تنفيذه فوجب على الصحابة طاعته في ذلك فلم يطيعوه ولم يتخذوه بعد وفاته على ما هو عليه من حيث تخلف ابي بكر وعمر عنه فانه لو فرض توقف امامة المسلمين عليهما لم يجعلهما في جيشه من حيث علمه بانه يفارق الدنيا في مرضه بل لتهاهما عن المصير في الجيش كيف وقد بين اهم خليفة من بعده ببيانات مختلفة حسبما نهنا على كثير منها فيما سلف ولم يجعله

مثلهما في الجيش اقامته للحججه على من خالف وعصى وتبصرة لمن علم
بالحق فاهتدى فاقايل بان ابا بكر قد نفذ جيش اسامة مفتر من
دون ريب فان معنى تنفيذه له خروجه فيه وعمر معه فان قال قد اشار
عليه الناس برده خوفا من العدى قيل له هذه من الطامات العظيمة
وهل يخاف من يؤمن بالله ورسوله من عاقبه امر قد حدث على فعله من
خمس سبحانه بالوحى نطقه الشريف بل المؤمن يعلم علما يقينا بان في
ذلك مصاحه عظيمه حسبما شوهدت من حيث ظفر اسامة وفتح
وخوف غالب العرب من الرده من حيث معرفتهم بنفس خروجه بعد
موت النبي ص لمحاربه الروم بان المسلمين في كمال القوة والمعدة
والعدد والسطوره ولو فرض اشارته بعض برده فهو ليس بمؤمن بل
منافق ولو تنزلنا قلنا بانه مستضعف فتدبر وخامسها ما زعمه من
ان غضب اسامة على ابي بكر من افحش الكذب فانه من عظيم مكابرت
لما هو من ضروريات ذوى العقول وقد شوهد بالعيان وجرت به
التجارب من ان السلطان لو جعل شخصا على سرية فيها رجال معينون
ومات ولم يعزله فمن المعلوم ان عامه من في السرية دونه في رفعة
القدر والمنزلة فان زعم بعضهم انه امير لذلك الشخص نجب طاعته
عليه ثمره شدة غضب ذلك الشخص من جهة جرده لحقه ورفعه
قدره عليه ومن جهة تخطئه لسلطان بنفس هذه الدعوى فان معناها
ان الرياسة ورفعه المنزلة خاصة على الشخص الذي امره السلطان

عليه وعلى غيره فمن امره عليه اما جاهل بان المستحق هو دين ذلك
 الشخص واما عالم وعدم تأميره له ظلم منه بين وهل مسلم يلتزم بشئ
 من ذلك فتدبر **وسايسها** مازعمه بقوله وهو ليس من قريش
 حتى يصير خليفته فانه من عجيب غشه فاي مسلم يرضى لنفسه الضعة
 بعد ما رفعه الله وشرفه فان اسامه له تمام الشرف والرفعة بتأخير النبي
 صلى الله عليه واله وسلم على وجوه غالب صحابته فما يجري عليه لو اني
 ذلك عنه وقال له انت تحت طاعتي فانه يذهب شرفه بذلك بدون
 حجة بل بالظلم والحجة له على ظالمه فيرده بحجته ويعلم الناس شرفه
 وظلم ذلك له ولو لم تحدثه نفسه بامامة الناس بل حسب به شرفا امارته
 على ذلك وهل يقال لمن يبين شرفه وظلم الظالم له ما الفائدة له في ذلك
وسابعها مازعمه بقوله ولو فرض ان رسول الله ص امره على
 ابى بكر فبعده صار امر الناس الى ابى بكر الى اخره فانه من عجيب مشاقاته
 لرسول ص فانه يقول له قد جعلت ابابكر في اطاعة اسامه وفي
 جيشه فامرتهم بالمسير وحشت على تنفيذ الجيش ولم اردد ابابكر منه ولم
 اعزل اسامه عن امارته فمن جعل امر المسلمين بعدى الى ابى بكر فما
 جواب السنن لرسول ص من ذلك فليس له بد من القول بان الصحابة
 اجمعت على امامته فيقول له حينئذ فاي حجة تنفق الصحابة على تخطئي
 فانها اجمعت على رد ابى بكر من جيش اميرى وسلب امارته عنه وجماعهم
 له اماما امامت الصحابة باني موصوم ليس في قولي وفعلى خطأ وقد

جعلت ابا بكر تحت اماره اسامة واصرتهم جميعا بالمسير بعد علمي بانى
 ميت فلو علمت بان ابا بكر له لياقة الرياسة على الجيش لما ظالمته وجعلت
 اميره وامير غيره اسامة ولو دريت فيه لياقة امامة المسلمين لما
 جعلته فى الجيش ولو مضى من نفسه لردته منه من حيث حاجته
 المسلمين اليه من بعدى فهل يقدر العاقل على اقامته او هى شبهة فى
 امامة ابى بكر بعد هذه البيانات الحقة المبينة على ما هو من المسلمات
 عند اهل مذهبه وغيرهم من تايير اسامة على ابى بكر فى مرض موت
 النبي ص فعلم ان امامته مبناها تخطئة النبي ومن هنا عرفت فساد
 ما زعمه بقوله امر لك على قبل ان استغاث الى اخره فانها من خرافات
 بدون حجة شرعية بل الحجة الشرعية قد قامت حسبا عرفت على
 ضدها ولما قد شرحناه قال عمر كانت بيعة ابى بكر فلتة يعنى هو مأمور
 بمتابعة اسامة ومن هذه حاله ايس يخطر فى قلب بشر صيرورته اماما
 على الخلق فوقعت البيعة له بقتله والشر قريب منها من حيث ثبوت
 امامة على ع وهو المعروف بالشجاعة فالشر عظيم لو كان معارضا فى
 ذلك ويا عجبى من السنى حيث زعم ان ما نقل عن اسامة من القول هذيانا
 وهو معنى تايير المصوم له وليس هذه بادل طامة منه وثانها
 ما زعمه بقوله وا عجب من ذلك قول الرافضة المفترين الى اخره فانه من
 عجيب عناده اما علم ان اسامة من حيث عدم صدده لدعوى امامة الخلق
 قوله فى ابى بكر يعنى ويفسد امامته لو قال ايها الناس فدا علمتم بانى

اميره ولم اعزل عن ذلك حتى مات رسول الله ص فن جعله اميرى
واميركم فالتاس حتى الغفلة عن حقيقة الحال تصدق قوله وتلفت الى
فساد امامه ابى بكر لموت رسول الله ص وهو مأمور باصراسامة
فاسامة بنفس قوله بدون محاربة ومجادلة يفسد امامه ابى بكر واما
على فمن حيث قوله انه هو امام الخلق دون ابى بكر يقتصر في ذلك الى
محاربة ومجادلة ومتى تمت ذهب الدين من اصله لزعيم الناس ان خاصه
الصحابه يتحاربون على السلطنة حرصا عليها لئلا كان النبي ص عندهم
صادقا بين لهم خليفة ولتابعوه من حيث تصديقهم بنبوته فهذه المحاربة
دايل على انهم لم يصدقوه من حيث معرفتهم بحاله في هذه المدة
الطويلة التي عاشروه وباشروها وانه ليس بنبي فطالب اهل بيته سلطانه
وطالب صحبه سلطانه فمن هذه الجهة وغيرها من الجهات لم يحاربهم على
عليه السلام حفظ الدين من الزهاب والمعجب من السنن حيث يفتري
وينسب الى الشيعة انهم يقولون بقهر ابى بكر وعمر عليا ع وبنى هاشم
ففي قهر على ع بالمدة والعدد وجيوش الشجعان فليذكر ذلك السنن
ومن نقل عنه انه هاب الحروب او قهره احد بطشه وسطوته وهلى مثل
ابى بكر وعمر ومن تابعهما يقدر على مقابلاته غاية ما في الباب حاجهم
ووعظهم وحذرهم بالاسانه فلم ينفعهم ذلك فانصرف ولم يحاربهم دوى ذلك
ابن قتيبة وغيره فصبر على ظلمهم له وغضبهم حقه فبان الفرق بين المقامين
فاسترضاهما اسامة قطعا لسانه ليعلموا ان الامام ليس بغير محارب

لهم قال الشيعي وعمر سموه فاروقا وعليه لم يسموه بذلك مع ان
النبي ص قال فيه هذا فاروق امتي يفرق بين اهل الحق والباطل وقال
ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي ص بغير بغضهم لعل ع
قال السني ونجيب من وجوه احدها انه ليس يستريب اهل
المعرفة بالحديث انهما حديثان مكذوبان لم يرويا في كتب العلم المعتمدة
وايساهما اسناد معروف قلت في كيرطب وسنن البيهقي وكامل
ابن هدي حديث عن سامان وابي ذر عن النبي ص قال فيه ان هذا اول
من آمن بي واول من يضافني يوم القيمة وهو الصديق وفاروق هذه
الامة يفرق بين الحق والباطل وهو يعسوب المؤمنين والمال يعسوب
الظالمين قاله لعل ع وهذه الكتب الثلاثة من كتبهم المعتمدة
المعروفة وروى ابن مردويه حديثا في فضل علي ع فيه فانه الفاروق
بين الحق والباطل وروى محب الدين في كتابه الدررة الثمينه الخبر المشار
اليه بعبارة وانت الفاروق الذي يفرق بين الحق والباطل وانت يعسوب
المؤمنين وليس تطويل البحث بالتعرض لطرق الخبر محتاجا اليه من
حيث صحته ما يشهد له من طرق عديدة وهو ما دعا به له النبي ص بقوله
اللهم انصر من نصره واخذل من خذله وادر الحق معه حيث دار فانه
ليس يجوز ان يدعى لشخص بذلك ما لم يكن غير مفارق للحق من دون
ريب فانه لو فرض مفارقتة للحق في مقام من المقامات لما جاز ان يقال
في حقه اللهم انصر من نصره واخذل من خذله مطلقا فانه يحرم نصرته

في ذلك المقام ويجب ان يخلد فيه فملم من ذلك انه القاروق بين الحلق
والباطل واما خبر ابن عمر فهو مروى في مسند امامه احمد عن ابى سعيد
وعن جابر وفي سنن الترمذي عن ابى سعيد وفي استيعاب حافظهم المغربي
من جابر قال وروى عمار الدهني عن ابى الزبير عن جابر وذكر الخبر
وعمار الدهني من رجال مسلم والسنن ونقل في تهذيب التهذيب توثيقه
من امامه احمد وابن معين وابى حاتم والنسائي وابن حبان وحال ابى الزبير
معلومة في رتبة القدر وقدرى عنه ما لك الذي لم يحدث عن غير
ثقة وقال ابن عدى ما علم باحد من الثقات تخاف عن ابى الزبير وثقة
ابن معين وابن سعد والنسائي ويعقوب بن شيبه وابن حبان وقال ابن
المديني ثقة ثبت وقال احمدان ابى الزبير احب الى من سفيان فانه اعلم
بالحديث منه وليس به باس انتهى عن تهذيب التهذيب من توثيقه
ونقل عن شعبة فيه تضعيفه وعن الشافعي مثله وعن بعض اخر ذلك
ويشهد لصحة الخبر ما قاله ابن عبد البر وغيره وروى طائفة من
الصحابه انه ليس بحب عليا غير المؤمن وليس يفضله غير المنافق ثقتاه
بالمنى واصله في مسند امامه احمد وصحيح مسلم فبان ان بغضه اية النفاق
وعلم بغض السني له حيث بنى ورود مثل هذين الخبرين الذين قدسنا على
نقلهما في كتب اهل مذهبه المعتمدة المعروفة وعلى صحة ما يشهد
لصحة ما قال السني الثاني ان يقال ان من احتج في مسألة فرعية
بحدود فلازمه بان يستند فكيف يستند الى ما لا يثبت حقا

القائل قال رسول الله ص ليس حجة بانفاق المسلمين انتهى ملخصا
من حشوم قلت فيه وجوه من العجائب احدها ما زعمه من
لزوم بيان السند فانه حجة نافضة لبعض ما تقدم منه من حيث عدم ذكره
للسند بمد علمه بان الخبر معضل ليس بحجة وبانه ضعيف حسبما بينا
على ذلك في مقامات مضت قال سبحانه اتامرون الناس بالبر وتنسون
انفسكم وثانيها ما زعمه بقوله فان مجرد قول القائل قال رسول الله
ص ليس حجة فانه غش منه وتدليس على الغفلة لما هو معلوم من
جريان سيرة المحدثين على حذف السند وقولهم قال رسول الله ص
بعد ثبوت صحة السند لديهم بل ولو ثبت صحة ما يشهد للخبر والسني
بنفسه جرى على ذلك في مجموعه حسبما عرفت فيما نقله عن الصحيحين
وغيرهما وقد عرفت حال ما نقله الشيعي من السنن وغيرها فانها بين
ما هو ثابت الصحة وبين ما له شاهد ثابت الصحة ولذلك لم يتعرض
ليان السند فتدبر وثالثها ما قد عرفته سابقا من ان صحة السند انما
تعتبر ويعتمد عليها ما لم يكن متن الخبر مخالفا لنص الفرقان العظيم
او السنة المتظاهرة واما لو خالف شيئا من ذلك فالصحة غير مفيدة
بل يجب اما تاويل الخبر او طرحه ومن هذه الجهة قدينا كذب كثير
ممارووه في الصحيحين وزعموه في منتهى درجات الصحة فعلم مما
بيناه فساد ما زعموه من جهات قال السني الثالث ان يقال من
المعلوم لعامة من له خبرة ان اهل الحديث من اهل السنة اعظم الناس

بحثا عما قاله النبي ص وطلب العلم له وارغب في اتباعه وابعده الناس عن
متابعه الهوى في مخالفة ذلك فلو ثبت عندهم ان النبي ص قال لعل
ذلك لم يكن احد من الناس اولى باتباعه منهم فانهم يتبعون قوله ايمانا به
ومحبة لمتابعته ثم ذكر جماعته ممن وصفهم بالفضل من الصحابة وغيرهم
من متابعي الثلاثة وغيرهم فاطال في ذلك قلت بفضل الله وتوفيقه قد
ثبت وعلم من ايات الفرقان العظيم والسنن الثابتة الصالحة من طرق
اهل مذهبه والنقول المسلمة الصالحة لديهم على ما ساف نقله وبيانه
بهتان السنن فيما وصف اهل مذهبه به هنا فانهم حسبما عرفت معرضون
عن متابعته مارووه من السنن الصحيحة ومخالفون لها في العمل
ومشيدون للمبتدعات وعاملون بها وقد تحقق مما رووه ونقلوه على
وجه الصالحة بهتانهم وتناقضهم في مبني مذهبهم الذي هو امامه ابي بكر
وتناقضهم في غيره فمن نظر الى ما تقدم نقله عنهم وبيانه من المخالفات
للفرقان العظيم والسنن الصحيحة والمنافضات التي تحققت منهم علم
علما ضروريا ليس فيه ريب بان اهل مذهبه باجمعهم متابعون للهوى
ومجانبون للهدى المعلوم لديهم **قال السني** الرابع ان يقال كل من
الحديثين كذب بالدليل فانه يقال ما المعنى بقوله ان عليا ع القاروق
يفرق بين الحق والباطل فان عني به انه يميز بين اهل الحق والباطل فيميز
بين المؤمنين والمنافقين فهو اصر ليس يقدر عليه احد غير الله حيث نفي
بمجانبه علم بعض منافق اهل المدينة من نبيه ص وخص ذلك بنفسه

المقدسة وان عني به انه يبين صفات اهل الحق والباطل فالفرقان العظيم
بين ذلك غاية البيان وان عني به ان من قاتل معه كان على الحق فان فرض
صحته لم يكن فيه غير التمييز لتلك الطائفة المعينة وحينئذ فبطل ابي بكر
وعمر وعثمان اولى بذلك من حيث مقاتلتهم باعل الحق المؤمنين اهل
الباطل الكافرين وان عني انه فاروق من حيث ان محبته هي المفارقة بين
اهل الحق واهل الباطل قيل ذلك ليس من فعله حتى يصير هو فاروقا ثم
ان محبة رسول الله ص اعظم تفرقا بين اهل الحق واهل الباطل ثم
لوعارض معارض فقال ان محبة عثمان هي الفارقة بين الحق والباطل
لم يكن دعوى ذلك دون دعوى ان محبة علي هي الفارقة بين الحق
والباطل واما جمل ذلك في ابي بكر وعمر فهو فيهما اظهر وان
عني بذلك مطلق دعوى المحبة دخل في ذلك العاليه و باتفاق
المسلمين هم خارجون عن الدين وان عني مطلق المحبة فالشان فيها
لمن قال بامامة الثلاثة يقولون نحن اولى بها من الشيعة فان محبتهم محبة
حق دون الشيعة اعلوم في حبيهم اماما معصوما منصوبا على امامته
الذي ليس بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم امام غيره وهو لم يوجد
والحديث الذي نقله عن ابن عمر مثل سابقه كذب فان للتناق ايات
كثيرة واسباب متعددة غير بغض علي مثل الكذب في الحديث
وخاف الوعد والخيانة وغيرها ولو قال كذا زمر المنافقين ببغض
علي كان متجها ثم زعم ان مبغض ابي بكر وعمر اولى بالتناق انتهى

ما نخصا من حشوه قلت فيه وجره احدها ان التريد الذي
 ذكره خطأ منه فان معنى الخبر ظاهر يعرفه حتى السوقة لو عرض
 عليهم لفظه فانهم يفهمون منه ان متابته على ع في الظاهر والباطن
 حق ومخالفته باطل من دون شبهة ولذلك قال له صلى الله عليه
 وآله وسلم في تفسير قوله سبحانه { انما انت منذر ولكل قوم هاد }
 بك يا علي يهتدى المهتدون من بعدى ودعاه بان يدير الله الحق معه
 حيث يدور وجهه ولي كل مؤمن بعمه فان هذه وما بمنها مما
 مضى وما ياتي بينات قاطعات دلت على عدم مفارقة علي ع للحق
 وعدم مفارقة الحق له ومن هذه الجهة صار متابعه دعاة الى
 الجنة ومخالفوه دعاة الى النار حسبا دل على ذلك صريحا حديث
 ويح عمار ولزوما حديث اللهم انصر من نصره واخذل من خذله
 فانه قد علم منه ان ناصر الحق ولذلك دعا له بان ينصره الله
 وان خاذله خاذل الحق ولذلك دعا له بان يخذله الله وناصر الحق
 مقره الجنة وخاذله مقره النار وثانيها ان قوله وحيد فمثل
 ابي بكر وعمر وعثمان اولى بذلك بهتان بين قدمه بيانه من ثبوت
 ظلم الثلاثة لعلي ع في تقدمهم عليه ونصرفهم بمنصبه وظلمهم للناس
 في ناصرهم عليهم بغير حق فانهم مثل سائر الناس رعية لعلي ع فمن
 هذه حالهم لو فرض صدور تأييد منهم للدين فانما هو من باب
 تأييد الدين بالرجل الفاجر فتدبر وثالثها ان ما زعمه من ان محبة

الرسول صلى الله عليه وآله وسلم اعظم تفرقا بين اهل الحق والباطل
 معلوم الفساد والمشافاة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم لو قصد
 بها مطلق دعوى المحبة فان المشافاة تتظاهر بحبه وتدعيه وم
 مارقون عن الدين من جهة بغضهم عليا ع ولو قصد بها المحبة
 الصادقة فمبارها محبة علي ع قال حافظهم المتمد المغربي في استيمايه
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احب عليا فقد احبني
 ومن ابغض عليا فقد ابغضني ومن آذى عليا فقد آذاني ومن اذاني
 فقد آذى الله وقوله قال رسول الله بدون سرد سنده دليل ثبوت
 صحته عند اهل مذهبه ثبت ان دليل محبة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم محبة علي ع وبغض علي دليل على بغضه واذيه علي دليل على
 اذيته صلى الله عليه وآله وسلم وروى السيوطي في جامعه الصغير عن
 الحاكم في مستدركه عن سلمان مرفوعا من احب عليا فقد احبني
 ومن ابغض عليا فقد ابغضني وصححه **ورأبعتها** انما زعمه بقوله
 لو عارض معارض بان محبة عثمان هي الفارقة بين الحق والباطل
 تحريف باطل ومعارضة فاسدة لان الخبر قد دل على ان الفاروق بين
 الحق والباطل هو علي ع وقد بيناه بما قد روي من السنن الصحيحة
 ووضحنا المقصود منه بها وخبر ابن عمر قد دل على ان آية المؤمن
 حب علي ع واية المنافق بغضه ولم يرد معنى ذلك في حق شخص
 غيره فاما معنى هذه المعارضة سوى معارضة حق باطل نعم ورد

مادل على ان آية المؤمن حب انصاره صلى الله عليه واله وسلم
فجهم آية ايمان محبهم وبغضهم آية نفاق مبغضهم وذلك حق لكن
معرفة ان الرجل من انصاره حقيقة موقوفه على ثبوت محبته لرسول
صلى الله عليه واله وسلم وهذه المحبة داليلها محبة علي ع فمن زعم
انه من انصاره صلى الله عليه واله وسلم وهو يبغض عليا فهو مفتر
في هذه الدعوى **و خامسها** ان مازعمه من ان محبة من تسمى
باهل السنة محبة حق دون محبة الشيعة له قد عرفت بهتان في هذه
الدعوى مثل بهتان الغالية في دعوى محبته لما تقدم من بيان عصمته
بالسنن العديدة ومثلها بيان امامته بعد النبي ص بدون فصل وبيان
ظلم من تقدم عليه وتاصر على الناس **وسادسها** ان مازعمه
من كذب خبر ابن عمر من جهة كثرة آيات النفاق من عجائبه لما عرفت
من نقل امامه احمد له في مسنده وهم متفقون على عدم وجود خبر
كذب في مسنده وقد بينا صحة مسنده الذي في نقل حافظهم المغربي
مضافا الى ما قال المغربي روى طائفة من الصحابة مما دل على حصر
الحب لعلي ع بالمؤمن ومبغضه بالمنافق واصله في صحيح مسلم وسنن
الترمذي وما نقله من الخبر الذي دل على ان آية المنافق اثبت فعلى
فرض صحته فهو محمول على الغالب حسبما قاله النووي في منهاجه
وغيره من حيث وجودها في ولد يعقوب فيما صدر منهم معسه في

فرقائه العظيم مثل هذه الثالث غالية مثل قوله سبحانه ومنهم من
يلذك في الصدقات الى اخرها فان هذه غالبا فيهم وقد تصدر من
غيرهم مثل ما صدر من انصاره من حسبها روى البخاري ذلك
وغیره عن طائفة منهم قولهم يغفر الله لرسول الله حيث يعطى
قريشا وبدعنا وروى من طريق غيره ما دل على غضب جميعهم من
ذلك ومثل قوله ومنهم الذين يؤذون النبي فان الصحابة قد آذوه
غير مرة منها طلبهم منه شجرة يعبدون لها فقال لهم قلتم مثل ما قال
اصحاب موسى اجعل لنا الهة كما لهم الهة روى ما دل عليه الترمذی
وغیره ومنها لما امرهم بالذبح والخلق يوم الحديبية ثلثا فلم يطيعوه
ومنها هربهم يوم احد ويوم حنين وغير ذلك ولكن بغض على
عليه السلام اية لانفاق لن تخالف البتة نعم في سنن الترمذی ان
كننا نعرف المنافقين ببغضهم عليا وهو بالنظر الى ما بيناه مثل ما دل
على الحصر في المعنى وسابغها ان ما زعمه من ان مبغض ابى
بكر وعمر اولى بالنفاق من عظيم مشاقته لرسول الله ص من جهة
تخطئه له بهذه الطامة فان معنى عبارته يا رسول الله لم خصصت عليا
بان محبه وامن ومبغضه منافق ولم تقل ذلك في حق ابى بكر وعمر
والمبغض لهما اولى بالنفاق من مبغض على ع وقد مر بيان عدم
لياقتهم بهذه المنزلة **قال الشيعي** وطائفة قدموها على باقى
نساءه مع انه ص كان يكثر من ذكر خديجة وقالت له عائشة انك

تكثر ذكرها وقد أبداك الله أحسن منها فقال والله ما أبدلت بها
 ما هو خير منها صدقتني اذ كذبتني الناس وآوتني اذ طردني الناس
 واسعدتني بما لها ورزقني الله الولد منها ولم ارزق من غيرها
قال السنن ونجيب بان اهل السنة غير مجمعين على ان عائشة
 افضل نسائه بل ذهب الى ذلك كثير منهم محتجين بما في الصحيحين
 من قول النبي ص ان فضل عائشة على النسوة كفضل الثريد على
 سائر الطعام وقد صح عن ابن العاص قال قلت يا رسول الله اى
 النسوة احب اليك قال عائشة قلت ومن الرجال قال ابراهيم قلت
 ثم من قال عمر فان ثبت قوله ما أبداني الله احسن منها فان خديجة
 نفعتني في صدر البعثة نفعا لم يقم غيرها فيه مقامها فنفعتني وقت
 الحاجة وعائشة صحبتني في منتهى النبوة وكال الدين فحصل لها من
 العلم واليقين ما لم يحصل لمن لم يدرك غير اول النبوة فكانت افضل
 لهذه الزيادة فان المسامنين انتفعت بها ازيد مما انتفعت بغيرها وبلغت
 من العلم والسن ما لم تبلغه خديجة فخديجة خيرها مقصور على
 نفس النبي صلى الله عليه واله وسلم لكن لم تبلغ عنه شيئا ولم
 يستفد منها المسلمون علما والدين لم يكن كمال حتى تعلمه والمقصود
 هنا ان عائشة احب نسائه امهات المؤمنين الباقيات بعده اليه واعظمهن
 حرمة عند المسامنين وقد ثبت في الصحيح ما دل على تحريم الناس بما

ان نسائه غرن من ذلك وارسلن اليه فاطمة ع تقول نسائك
يسئلك العدل في ابنه ابي حنيفة فقال فاطمة اي بنية اما تحيين ما
احب قالت بلى قال فاحيي هذه روياه في الصحيحين وفيهما ان النبي
ص قال اما ان جبرئيل حاضر يسلم عليك انتهى معناه ولما عزم
على مفارقة سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة وفي مرضه الذي
توفي فيه استاذن من نساؤه ان يعرض في بيت عائشة وفي بيتها توفي
بين سحرها ونحرها وجمع بين ريقه وريقها وكانت مباركة على امته
حتى قال اسير ابن خضير لما انزل الله اية التيمم بسببها ما هي باول
بركتكم يا آل ابي بكر انتهى ما خصا من حشوه قلت فيه من
الباطل مانينه بوجوه احدها ما زعمه من عدم اجاءهم على
تفضيل عائشة على غيرها من الزوجات فانه زيادة منه لان الشيعي لم
يقل بانهم مجمعون على ذلك بل نسب ذلك اليهم وهو صدق بذهاب
جماعته اليه قال سبحانه وقالت اليهود عزير بن الله والقائل طائفة
منهم نص عليه السني بنفسه في صدر مجموعته وغيره وثانيها
ما زعمه من خبر تفضيل عائشة على غيرها فانه من عجايبه لانه مضافا
الى عدم حجتيه على الخصم بالنظر الى نفسه لكونه مما فرد هو بنقله
فهو من باب الشهادة للنفس غير مقبولة مخالف لما دل عليه الفرقان
المعظم من استحقاق عائشة للمقربة بسبب بهتانها على النبي ص
هي وحفصة ولم يتربا من ذلك فانه سبحانه قد اخبر بمصيبتهم ولم يخبر

بتوبتهما حيث قال ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما فانظر هل من
 تهني الله سبحانه من جهة الكذب على رسوله تصير احب اليه ممن
 لم تكذب عليه ولم تمسه فيقينا من لم تكذب عليه اتقى الله ممن كذبت
 عليه قال سبحانه ان اكرمكم عند الله اتقاكم فقيرها احب الى الرسول
 صلى الله عليه واله وسلم ثم انها قد استعقت العقوبة بعد موته ص
 في مخالفتها لقوله سبحانه وقرن لي بيوتكن فلم تعتن بقول الله سبحانه
 وخرجت تقود المساكر الى محاربة امامها وامام سائر الخلق ومعلوم
 حال من خرج عن السلطان بشبر فانه يموت ميتة جاهلية ومن هذه
 حالها كيف يحبها النبي ص بل قد قالت في المشاقة للرسول ص
 لما روى مسلم في صحيحه مما دل على جريان سيرتها على الغضب على
 رسول الله ص ومثل ذلك البخاري فمن الضروري ان غضبها
 عليه من حيث طلبها منه مالم يرض الله فلم يطاوعها عليه فتغضب
 عليه فانه يستحيل غضبها عليه من جهة طلبها الحق منه فلم يحبها اليه
 فياحيى تدبر فيما نزل في حقها من الفرقان وفيما روي في صحاحهم في
 حقها ثم تصور هل يجوز شرعا صيرورة من هذه مشاقتها لله ورسوله
 محبوبه له وثالثها ما زعمه في حق خديجة فانه كتمان منه للحق
 ومشاقة لهادي الخلق صلى الله عليه واله وسلم في الصحيحين وسنن
 الترمذي خبر دل على ان خير نساءها خديجة وخير نساءها مريم وفي
 خبر للترمذي وصححه ضم فاطمة عليها السلام اليهما وروى مسلم

في صحبته وغيره ما دل على ان الله سبحانه سلم على خديجة
وجبريل ع وفي الصحيحين عن عائشة مامعناه ما غرت على امرئ
غيرتي علي خديجة كان النبي ص يكثر ذكرها ويذبح الشاة ويفرقها في
صديقاتها فقالت له كان لم يكن في الدنيا غير خديجة قال كانت حبيبة لي
وكانت عالة وكان لي منها ولد قلت فيه اشارة الى ان عائشة ليست
بحبيبة له فانه في مقام ذكر بعض خصائصها وعند مسلم زيادة واني
قد رزقت حبها قال النووي فيه اشارة الى ان حبها فضيلة حصلت له
قلت وفيه اشارة الى انه لم يرزق حب عائشة من حيث انه في مقام
بيان بعض خصائص خديجة في قبال عائشة ويشهد لذلك ما في الوجه
السابق وفي سنن الترمذي عن عائشة قالت ما حسدت امرئة
حسدي خديجة وقد تزوجني النبي ص بعد موتها وذلك انه بشرها بيت
من نصاب الخبر وصححه وحسنه قلت روى ابن ماجه عن انس مرفوعا
وحسنه السيوطي في جامعه الصغير الحسد يا كل الحسنات كما ياكل النار
الحطب الخبر وهو انما ياتي على تقدير وجود حسنات للحسد فاما من
ليس له حسنات فالعالم بحاله الله سبحانه وهل يوجد حسنات عند من
جرت سيرتها على الغضب على سيد الرسل وحاربت بعده خليفة وفرحت
لما جاءها خبر موته وحزنت لما جاءها خبر بيعة الناس له حسبما ياتي ذلك
وروى خاتمة حفاظهم في اصابته فقال قال عكرمة عن ابن عباس عن
النبي ص انه قال افضل نسوة اهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية

وعن ابى هريرة مثله فى المتن وفى الجامع الصغير عن مسند امامه احمد
وكبير طب عن انس مرفوعا وصححه وفيه عن الصحيحين وسنن
الترمذى عن على ع خير نساءها مريم وخير نساءها خديجة وروى فيها
عن عائشة الحديث الذى نقله الشيمى ثم قال ورويناه فى كتاب الذرية
الطاهرة فتدبر نفرض زيادة علم عائشة فافى ثمرة اهل بيته وقد عرفت
حالتها فى المشافهة لله ورسوله وبأى دليل جاز لمن نقل عنها شيئا النقل
عنها فهل جعلها خير الرسل ص مثل عترته فى وجوب التعلم منها الم
يامر ص عامة الصحابة رجالهم ونساءهم بمتابعة عترته والتعلم منهم
وحرمة المتقدم عليهم والتأخر عنهم ونهى عن تعليمهم ورابعها ما زعمه
من ان خبر خديجة مقصور على النبي ص فانه من عجيب تجامله لانه قد
بذلت مالها فى سبيل الله سبحانه ايقدر ص على اظهار دينه فهى ع
بهذه المساعدة العظيمة اهاحق على عامة من دخل فى هذه الشريعة
الى يوم القيمة وبذاها مالها فى ذلك دليل على انها فى منتهى درجات
المعرفة والديانة والتقى ولذلك ما رت حبيبه له دون عائشة واما
عائشة فلم تنقل كلمة عن النبي ص لما حصل وهن وضيق فى الدين
لو جرد من هو اعلم منها ومن هو الهادى للناس بهد خير الرسل
فهى حدثت ام لم تحدث ليس يترتب على ذلك منفعة للناس من جهة
حديثها وليس تصل مضره اليهم من حيث عدم حديثها وهذه حال غير
اعمالنا من الصحابة ولذلك اسرع من بمتابعة اهل بيته واما زيادة

إيمان عائشة من حيث معاشرتها لخير الرسل ص عند كمال الدين فقد
عرفت عدم انتفاعها بذلك بما صدر منها من المعاصي والمشاقات لله
ورسوله التي دلت على أن مثلها مثل زوجة نوح بل أعظم لما نبهنا عليه من
عظم مشاققاتها ولحتم ذلك بغش الوف من المسلمين حيث قادتهم إلى
حرب امامهم الذي محبه مؤمن ومبغضه منافق فالتفتهم في تهلكة التناق
وقتلهم تحت علم البغي والشقاق وقد قتل بسبب ذلك ما يزيد على
الف من عباده الصالحين ونحاسها مازعه من خير ابن الناس
فانه من عظيم مشاققاته لرسول الله ص لعلمه بما قد صدر من ابى بكر من
الكبر والمناقضات والظلم والفساد وانه غير قابل لدخوله في صف من
يعبه الرسول ص فكيف يصير احب الرجال اليه ولما ابن الناس نأى
مسلم يعتمد على قلبه وهو من الفئة الباغية الدعاة إلى النار بل هو
شيطانهم ومن سلب الله حياته بشر عمله فابدى سوته وشيد الباطل غير
معتن بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومح عمار تقتله الفئة
الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار وغ مبال بقوله اللهم انصر
من نصره في حق علي واخذل من خذله وبقوله من آذى عليا فقد
آذاني ومن آذاني فقد آذى الله وغير ذلك مثل خير سته لعنتهم فانه قد
استحل من العترة ما حرمه وهو محاربهم فن هذه مشاققاته يستدل
بما نقله كيف وما نقله معلوم اليهتان على رسول الله ص لما عرفته غير مرة
وسايسها مازعه من ان عائشة اعظم البايات من الزوجات

حرمة عند المسلمين فانه من عيب بهتانه لم يعلم بانها لم تزل تعذب عليه
 صلى الله عليه واله وسلم فان غضبت لم تجراسمه الشريف على اسانها بل
 متى حلفت حين غضبها قالت ورب ابراهيم ومتى رضيت عنه قالت
 ورب محمد فاي مسلم يعلم بذلك ويميل الى تعظيمها حاشي خصوصا
 بعد احاطته بما بيناه في المقام من حالها فان المعظم لها حينئذ من رب الله
 ورسوله من حيث تعظيمه من شأنت الله ورسوله وسابغها
 مازمه من تحرى الناس بما يهدونه في يومها فانه من غريب البهتان لما
 صرفته من عدم وجود ما يدل على محبتها ولزوم وصف النبي ص الذي
 هو اسخى الناس واجودهم بالاثوم فان معناه انه يختص هو وعائشه بما
 يهدى اليه ويحرم منه باقى نساءه وهذه المحبوبة شفيعة فان قبل يقسمه
 بينها وبين غيرها قيل فاي ثمرة فيما زورتموه من التحرى بعد العلم بانه
 في اى يوم من ايام نساءه يقسم ما يهدى اليه بين جميعهن وتأمينها مازمه
 من بعث الزوجات يستأن العدل فى ابنة ابى قحافة فانه كذب جلى
 عظيم فان قصد منه العدل فى المحبة فهى امر قبحى ياتى من قبل الله
 سبحانه فالعبد غير قادر على تغييره بالزيادة والنقصان ولو قصد منه العدل
 فى حسن السيرة والقسمه بينهم فقبل نزول اية التخيير قد جرت سيرته
 صلى الله عليه واله وسلم على ذلك باحسن ما يتصور وهل يصل الى
 عدله احد واما بعد نزولها فاي معنى حينئذ للعدل قال النووي فى منهاجه
 المقصد المداخلة المحبة بمنزلة العدل فى السيرة

وهو توجيه فاسد باردفائه مضافا الى ان المحبة شئ قاي ياتي من قبل الله سبحانه وليس باختيار الشخص طلبه له ايس فيه فائدة بمسئوبت العدل منه ص بالنسبة اليهن جميعهن فلم كذب الخبر من حيث تضمنه شئ على تقدير حصوله ليس فيه فائدة لهن وعلى تقدير عدم حصوله ليس فيه ضرر عليهن لعلهن بحصول المقصود منه على كل من التقديرين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو السيرة بينهن بالعدل مضافا الى كذبه من جهة اخرى وهى قوله ص لعائشة في حق خديجة كانت حبيبة لى ورزقت حبها فانه قد دل على ان عائشة غير محبوبة له ولم يرزق حبها بل هو كذب من جهة غير ذلك وهو ما قدمناه من عصيانها لله عز وجل زمان حياة الرسول ص وبمعدوفاته ومن هذه سيرتها كيف يتصور مسلم حب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لها ومن هنا تعرف كذب ما رووه من هبة سودة يومهاها وتاسعها مازعه بقوله وكانت مباركة على امته فانه كذب لما بهنا عليه من اذيتها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حسدتها لخديجة ومجادلتها معه فى ذلك وفى غضبها عليه وفى كذبها الذى سبب نزول قوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صفت فلوبا كما ومن ثبوت شومها على امته بنفش الوفا عديدة منهم فاخرجتهم لحرب امام زمانهم فقتل منهم ما يزيد على ستة عشر الفا على النفاق والجاهلية وقتل من الصالحين بسببها ما يزيد على الف وبسبب هذه الطامة صدرت طامة اخرى على اهل الكرخ حيث ان المغرورين

بهاشبهوا امرئته بها وجعلوها على جمل وشبهوا رجلين بطلحة والزبير
وهجموا بهم على اهل الكرخ فقتلوا رجالهم وهتكوا نسائهم ذكر ذلك
مؤرخوهم مثل قد صاحب التاريخ المختصر وغيره **قال الشيعي**
واذاعت سر رسول الله ص وقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم انك
تقاتلين عليا وانت له ظالمة وخالفت امر الله في قوله تعالى وقرن في
بيوتكن وخرجت في جمع من الناس تقاتل عليا على دم عثمان وليس له ذنب
بذلك وهو انما قتل باتفاق المسلمين وهي لم تزل تاصر بقتله ولما بلغها قتله
فرحت ثم سئلت من تولى بعده فقبل لها على ع ففضبت ثم خرجت
تقاتله باسم دم عثمان وكيف استجار طلحة والزبير وغيرهما مطاوعتها
على ذلك وبأى وجه يلقون رسول الله ص مع ان الرجل منا لو تحدث
مع زوجته غيره او اخرجها من بيتها او سافر بها كان اشد المعادين له
وكيف اطاعها على ذلك ثمثون الفاء وساعدوها على حرب امير المؤمنين
وهم يزعمون انهم مسلمون ولم ينصر احد منهم بذت رسول الله ص على
ابي بكر حتى بكلمة **قال السني** ونجيب بان اهل السنة في الباب
وغيره يقولون بالحق والعدل غير متناقضين واما الرفضه ففي اقاويلهم
من الباطل والتناقض ما نذبه على بعضه وذلك ان اهل السنة يقولون ان
اهل بدر وامهات المؤمنين جميعهم في الجنة عائشه وغيرها ومثل
ابي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير فهم سادة اهل الجنة بعد النبيين

بل يجوز ان يصدر الذنب الكبير من الرجل منهم ثم يتوب منه وهو
متفق عليه بين المسلمين والصغار تمنح اجتناب الكبائر عند جماهيرهم
وعند اكثرهم ان الكبائر تمنح بالحسنات التي هي اعظم منها وبالاصائب
وغير ذلك فملى اصحابهم فيقولون ما ذكر عن الصحابة من السيئات كثير
منه كذب وكثير منه هم فيه مجتهدون وما قدر منه انه ذنب فهو مفقور
لهم بما سمعته وغيره وقد قام الدليل الذي يجب القول به انهم من اهل
الجنة فاستحال صدور ما يوجب النار لهم منهم فان لم يمت احدهم على
موجب النار لم يضر ما سوى ذلك في استحقاقهم الجنة وليس يجوز قدحهم
بامور ما نعلم انها توجب النار فان ذلك غير جاز في احاد المؤمنين الذين لم نعلم
بانهم بدخلون الجنة فكيف يجوز ذلك في خيار المؤمنين والعلم بتفاصيل حال
كل رجل منهم في الظاهر والباطن وحسناته وسيئاته واجتهاده امر
يتعذر علينا معرفته فقولنا فيه قول بغير علم ولذلك وجب السكوت عما
شجر بين الصحابة فان الخوض فيه قول بغير علم غالبا فكيف لو كان
القول فيه لهوى يطلب فيه دفع الحق وقد قال النبي ص القضاء ثلاثة الخبر
فالقاضي بالجور والقاضي بغير علم بين الناس في مال قليل او كثير حاله
هذه فاحال من يقضى بين الصحابة في امور كثيرة فن قال فيهم
بغير علم فقد تعرض لذلك فاحال من يهتبه ومن علم ما دل عليه الفرقان
والسنة من مدحهم ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وانهم خير
قرون خیرامة اخرجت للناس لم يعارض ما هم متيقن معلوم بامور

مشتبهة منها ما لم يعلم صحته ومنها ما تبين كذبه ومنها ما لم يعلم كيف وقع
ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ومنها ما يعلم توبتهم منه ومنها ما يعلم ان لهم
من الحسنات ما يغمره فمن سلك سبيل اهل السنة استقام قوله واهتدى
ومن عدل عنه ضل وغوى مثل الشيعة انتهى ملخصا من حشوه
قلت ومقالته هذه قد مضى بيان فسادها بآيات الفرقان وسنة
سيد بنى عدنان التي قد دلت على ان الصحابة على قسمين منهم ثابت على
الدين بعد رحلة سيد المرسلين وهم من لم يشاق الرسول ص ولم يكتف
ما نزل من عند الله ولم يحكم بغير ما نزل من عند الله ولم يترك سنته ولم
يستحل من عترته ما حرمه الله ولم يعز من اذل الله ولم يذل من اعز الله
ومنها من شاق الرسول وكتف ما نزل من عند الله الى اخرها وقد عرفت
الفريقين على وجه التفصيل منهم وعرفت مناقضات من تسمى باهل
السنة على التفصيل الى هنا وتنزه اثنى عشرية الشيعة عن التناقض
فعلم ان ذنوب القوم ليست مما يغفره الله بدون توبة وقد عرفت عدم
توبتهم منها لعدم عزل ابي بكر وعمر وعثمان نفوسهم عن مقام امامهم وعدم
توبتهم مما فعلوه من تركهم السنن الصحيحة وجعلهم المبتدعات في
محالها فانرى انهم تأبون بحسب ظاهر الحال والله هو العالم بما اليه المثال
قال السني واما قوله واذا عت سر رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم فليس في ذلك ريب فان الله تعالى يقول واذا امر النبي
ال بعض اذواجه حدثا فاما نكت به واظهره الله عليه الى آخره

وقد ثبت في الصحيحين عن عمر أنها طائفة وحفصة تقول ما يقال
انكم محدثتم الى نصوص الفرقان التي فيها ذنوب فتاولتموها بانفسهم
التاويل واهل السنة يقولون بتوبة اصحابها منها وثانيا بتقدير ثبوت
ذنوب لعائشة وحفصة فهما قد تابتا منه لقوله تعالى ان تتوبا الى الله
فقد صنت قلوبكما فان الله دعاها الى التوبة وليس يظن بانهما ما
تابتا مع رفعة درجاتهما فانهما زوجتا نبينا في الجنة وان الله خيرهن
بين الحياة الدنيا وزينتها وبين الله ورسوله والعقبى فاخترن الله
ورسوله والعقبى ولذلك حرم عليه ان يستبدل بهن غيرهن والزواج
عليهن واختلاف في ابحاثه بمد ذلك وهن امهات المؤمنين وقد تقدم
ان الذنب يزول بالحسنات الماحية والمصائب المكفرة ويقال ثالثا ان
المذكور عن الزوجات مثل المذكور عن شهداء بالجنة من اهل بيته
وغيرهم فانه لما تمت المصالحة يوم الحديبية امر اصحابه بالنهر والخلق
فلم يطعموه فدخل مفضبا على ام سلمة فسئلته عن سبب غضبه
فاخبرها بذلك فقالت له انحروا خلق انت وامر عليا بمحوه اسمه
خاف على عدم محوه ومن المعلوم ان تاخر على وغيره من الصحابة عن
امره حتى غضب فان قال القائل انه ذنب فهو مثل قول القائل ان
عائشة اذنبت في ذلك فيقال بتوبتهم من ذلك وحسناتهم ماحية وعلي قد
دخل فيهم واما الحديث الذي نقله ثقاتين عليا وانت له ظالمة فهو
ليس يعرف في شيء من كتب العلم المعتمدة واسناده غير معروف

وهو بالموضوعات اشبه بل هو كذب قطعا فان عائشة لم تقتل ولم
تسرق قتال وانما اخرجت مصلحة بين المسلمين وظنت ان في خروجها
مصلحة ثم تبين لها عدم المصلحة وكانت متى ذكرت خروجها تبكي
حتى تبل خمارها ومثلها ندم عامة السابقين على القتال فندم طلحة
والزبير وعلى يوم الجمل صدر القتال بغير اختيارهم لعدم قصد
القتال فانه لما تردت الرسل بين علي وطلحة والزبير اتفقت كلمتهم
على طاب قتلة عثمان فان عليا لم يرض بقتل عثمان ولم يمين عليه فخشي
القتلة ان يتفق على معهم على قبضهم فحملت القتلة على عسكر طلحة
والزبير فظنوا ان عليا حمل عليهم فأتت الحملة منهم دفعا عن انفسهم
فظنوا على بحملتهم عليه فحمل عليهم وعائشة قد ركبت ولم تاصر بقتال
ذكره جماعة من اهل السير انتهى ملخصا من حشوه قلت فيه
من المعجائب وجوه احدها ما زعمه من تاويل الشيعة الفرقان
باقسام التاويل فانه من عظيم مفترياه فاي اية تاولوها بدون حجة
بينه فان قدر على تاويل مخالف ولو في حق اية قليات يبرهان وهيئات
يوجد برهان على البهتان واية المقام فقد روى البخاري ومسلم
وغيرهما في بيانها ما نقله السني بنفسه هنا فان قال قد تابنا قيل له
لو تصدق فات يبرهان على ما زعمته اما فهمت من تعرض الله سبحانه
لذنبهما وعدم تعرضه لتوبتهما عدم حصول التوبة منهما فلقد بين
توبة الثلاثة المتخلفين عن غزوة تبوك بعد بيانهم بل من الدليل

على بغض عائشة لعلى ع الى حد لم تقدر على ذكره باسمه مارواه
البخارى عن ابن عباس فهل من هذه حالها يجوز كونها زوجة
نبينا في الدنيا والعقبى وهى لم تعتق بقول الرسول ص من احب عليا
فقد احبني الخبر ولم ترض بمجرد بغضه بل خرجت تقاليله ولما جاءها
خبر قتل على ع تمثلت

فالت عصاها واستقر بها النوى كما فر عينا بالرجوع المسافر
نقل ذلك عنها البيهقي في المحاسن والمساوى وغيره مثل ابن سعد في
طبقاته وابن عبد البر على ما في بالى وصاحب فتح البارى وغيرهم
ونقل عنها ابن سعد انها منعت مع بنى امية من دفن الحسن بن على
ع محبوب رسول الله وريحاته وسيد شباب اهل الجنة عند جسده
ص ونسب صاحب التاريخ المختصر ذلك اليها وحدها فانظر الى
مشاققتها لله ورسوله تارة تغضب على الرسول ونارة تجادله في حق
حييته خديجة تارة تفتري عليه ونارة تذيع سره ونارة تبغض
اخاه ومن شدتها في بغضه ابغضته الى حد تبغض النطق باسمه
وهذه جميعها في حياته وصدرت الطامات منها بعد مماته وثانها
ما زعمه من انهن اخسترن الله ورسوله والعقبى على الدنيا فانه من
غشه البين لانه سبحانه في كتابه بين هذين ولم يخبر عنهن فيه باختيار
الله ورسوله والعقبى بل وعهد من يردن الله ورسوله والعقبى باجر
عظيم للمحسنات منهن وقد عرفت حال عائشة باسائها من جهات

عنه وقد روى في الدر المنثور عن مسند امامه احمد ومسلم والنسائي وابن مردويه عن جابر مرفوعا في خبر فيه انه لما نزلت اية التخيير اخبر صلى الله عليه واله وسلم عائشة بذلك فقالت بل اختار الله ورسوله وسئلته عدم ذكر ما اختارته غيرها من الزوجات فقال ان الله لم يبعثني متعتا ولكن ببعثني للتعليم والبشارة ما تسألني امرئة منهن مما اخترت ألا اخبرتها انهي نقل بعض منسبه بالمعنى فانظر يا من له شعور وبصيرة هل التي تختار الله ورسوله لغير الدنيا تصير مانعة غيرها من ذلك فان مقصودها بذلك تفردا بالعزة الدنيوية وحدها دونهن لو لم يخترن الله ورسوله فهي تجوز لو لم يخبرهن بما اختارته اختيارهن للدنيا فتفرد هي بالعزة وحدها ولذلك قال لها صلى الله عليه واله وسلم لم يبعثني الله متعتا الى آخره ومن قولها وقوله ص علم حالها لما في الصحيحين وسنن الترمذي والنسائي عن ابي موسى مرفوعا المؤمن للمؤمن كالبيان يشد بضمه بمضما وهو كناية عن المساواة على البر والتقوى ولذلك جعلهم سبحانه اخوة وجعل بعضهم يحب بعضا والمحبة قاضية بان يريد المؤمن من الخير لصاحبه واخيه المؤمن ما يريده لنفسه فان هذه من اثار اخوته له ومحبة ومائشة لم ترد الخير غيرها من الزوجات ولم ترض به لهن وقد روى امامه احمد ومسلم في صحيحه عن النعمان بن بشير حديثا مرفوعا معناه المؤمنون مثل رحمة ابيهم اشتكر عنسهم وغيرها اشتكر كله

ونالها ما زعمه بقوله ولذلك حرم عليه ان يستبدل بهن غيرهن فانه
 من عجيب تحريفه الحكم باجماله المطلوب لان اهل مذهبه يروون في
 المقام شيئين غير متعارضين احدهما ما في الدر المنثور عن ابن مردويه
 وغيره عن ابي هريرة وعن ابن المنذر عن زيد بن اسلم وفي المعالم التنزيل
 عن ابن زيد ان البديل كان في الجاهلية ان يقول الرجل لغيره انزل لك
 عن امرئتي وانزل لي انت من امرئتك فحرمه الله سبحانه وخبر ابي هريرة
 في معالم التنزيل وفي الدر المنثور وغيرها فيه زيادة على ذلك وهي ان
 عينه بن حصين دخل على النبي ص وعنده عائشة فقال له انزل لك
 عن احسن الخاق وتنزل لي عن هذه فقال له رسول الله ص ان الله قد
 حرم ذلك نقلنا محل الحاجة باختصار واثنيهما ما في الدر المنثور عن
 ابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابي حاتم عن عبيد الله ابن
 شداد في اية حرمة التبديل قال ذلك لو طلقهن لم يحل له ان يستبدل
 وقد كان ينكح بعد تزولها فانها نزلت وتحمته تسع نسوة ثم تزوج بمدام
 حبيبة بنت ابي سفيان وجويرية بنت الحارث نعم روى عن طريقهم
 حرمة التزوج عليهن وروى عدم الحرمة وروى اباحته ذلك بعد اياه
 وروى عدم واية انا احلنا لك الى وامرئته مؤمنة ان وهبت نفسها
 الى اخرها قد دلت على تحريم نكاح خاص عليه وروى ذلك في الدر
 المنثور عن جماعة من مفسريهم وباجمله قد بان الصدق والحق
 مما نقلناه عن اهل مذهبه بحمد الله واطفه فعلم عدم ثبوت حرمة التزوج

عليهن مما بيناه فتدبر **ورابعها** مازعمة بقوله وهن امهات المؤمنين
فانه من عجيب غشيه لان وصفهن بذلك قد نزل به الفرقان على سيد بنى
عبدنا من ومن الضروري انهن لم يلدن المؤمنون فامومنهن لهم غير
حقيقية بل مجازية فيلزم البحث عن ذلك شرعا فثبت في معنى وصفهن
به يؤخذ به ويعمل عليه فقد روى في الدر المنثور وغيره عن قيادة
انهن امهاتهن في الحرمة وفي تعظيم حقهن فليس يجوز تكاثرهن لهم وقال
مثله في معالم التنزيل باضافة جرمته النظر اليهن والجلوة بهن وليس
لبنائهن اخوة المؤمنين ومن لواحقهن اخوت فليست خالة المؤمنين
واخوهما ليس بخالههم نقلناه بالمعنى عن معالم التنزيل وغيره وهو عندهم
من المطالب المسلمة المعلومه الثبوت لدى جميعهم فلم نقلناهم معنى
انهن امهات المؤمنين **وخامسها** مازعمة من ان الذنوب تزول
بالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة فانه معلوم الباطل في
المقام لما عرفته من موت عائشة ولم ينقل عنها توبة فمشاقتها معلومة
وتوبتها غير معلومة والله ولي عبادہ ولم نعلم بان لها حسنات ماحية
لما صدر منها من السيئات فامرنا الى الله **وسادسها** مازعمة من
ان الذنوب الصادرة عن الزوجات مثل ما صدر عن المشرين بالجنة
فانه من عجيب غشيه لما عرفته فيما مضى من دخول تسعة من العشرة في
خبر الخوض وغيره وما قاله عن علي سيئاتي بانه وثبت حسنة
لما كان له من السيئات

كتب العلم المعتمدة فانه ظالم منه وعدم انصاف لعامة بان الخبر الذي له
شاهد ثابت الصحة حجة ولو لم ينقل في كتاب معتبر فانه حجة لطبيعة
شاهدته وقد عرفت فيما مضى صحة الخبر الذي دل على ان النبي ص دعا
لعلي ع بان ينصر الله من نصره ويخذل من خذله ويدير اطلق معه حيث
يدور من عدة طرق صحها الذهبي ومن المعلوم ثبوت ظلم من حارب
الذي هذه بعض منازل الشريفة وروى ابن قتيبة في كتاب السياسة
ان محمد بن ابي بكر دخل على اخته عائشة بعدما عرقب الجمل وقال لها اما
سمعت رسول الله ص يقول علي مع الحق والحق مع علي ثم خرجت
تقاتل به بدم عثمان ثم دخل عليها علي ع وقال يا صاحبة الهودج قد
اصرك الله ان تقعدى في بيتك ثم خرجت تقاتلن ارنحلى قالت ارنحلى
اغلب فان قول اخيها لها وقول علي ع يلزم منه ظلمها بخروجها لقتاله
وروى ابن مردويه عنه انه لما عقر جملها دخل عليها وقال لها اشدك
الله هل تذكرين يوم حدثتني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه
قال الحق مع علي وعلى مع الحق لن يختلفا ولن يفترقا قالت نعم وعن عائشة
من غير طريق محمد بن ابي بكر عن رسول الله ص انه قال الحق مع علي
وعلي مع الحق لن يفترقا حتى يردا على الخوض وعن ابي موسى قال اشهد ان
الحق مع علي واسكن مالت الدنيا باهلها ولقد سمعت النبي ص يقول له
يا علي انت مع الحق والحق بهدي معك روى هذه جميعها ابن مردويه
وهي في المعنى مطابقة لما ثبت لديهم صحيحا من تفسير ايه انما انت منذر

ولكل قوم هادى بان المنذر رسول الله ص والهادى على ع وبه
يهتدى المهتدون من بعده فمن لم يتابعه فهو ضال فاحال من حاربه قال
ابن اسحق ولما رجعت من البصرة بعد وقعة الجمل جعلت تحت
الناس على قتال علي ع فبعثت الى معاوية بذلك فتدبر وثامنها
ما زعمه من ان خروجها مصلحة فانه من عجيب الباطل المناقض
لنص الفرقان فانه سبحانه قد فرض عليهم السكون في بيوتهم ولم
يستثن خروجهم منهم مصلحات وخبر الحواري الذي هو خبر معروف
مشهور وبالصحة لديهم ما تور نص على صحته حافظهم المغربي في
استيعابه وغيره قد دل على ذم المنبوحة فيه وهي عائشة فذمهافيه دليل
على خروجها غير مصلحة وسر ذلك بين فان كتب سيرهم مثل كتاب
السياسة تاليف ابن قتيبة ومثل تاريخ ابن جرير وتاريخ الكامل وتذكرة
ابن الجوزي وغيرها قد دلت على خروجها ساخطه امامة علي ع وبيته
ومختصر ذلك انه لما بلغها قتل عثمان وبيعه علي ع قالت ليت هذه اطبقت
على هذه قتل والله مظلوما وانى طالبه بدمه فقال لها عبيد ان اول من
طعن عليه واطمع الناس فيه انت حيث امرت بقتله وقلت انه قد كفر
فقلت عائشة والله قد قلت ذلك وقال الناس وآخر قولي خير من اوله
فقال لها عبيد عذر والله ضعيف ثم جعل يقول

منك البداء ومنك الغير ومنك الرياح ومنك المطر

وانت امرت بقتل الامام وقلت بانه قد كفر

هيننا اطمناك في قتله فقاتله عندنا من امر

وفي التذكرة وغيرها زيادة

ولم يقع السقف من فوقنا ولم تنكشف شمسنا والقمر

وقد بايع الناس باب العلوم يزير الشبا يقيم الصوم

ويلبس للحرب اوزارها وما من وفي مثل من قد غدر

ولما بلغها خبر اهل الشام من ردتهم بيعة علي ع امرت فعمل لها

هودج من حديد وجعل فيه موضع عينها ثم خرجت ومعهما الزبير

وطاحه وعبد الله بن الزبير ومحمد بن طلحة ثم ان عليا ع كتب كتابا

الى طلحة والزبير وعائشه فيه يا طلحة يا زبير قد علمتما اني لم ارد

البيعة حتى اكرهت عليها وانما ممن رضي بيعة فان كنتما بايعتما

طائعين فتوبا الى الله تعالى وارجما عما انما عليه وان كنتما بايما

مكرهين فقد جعلتما الى السبيل عليكما باظهاركما الطاعة وكنتما انكما

المعصية وانت يا عائشة خرجت من بيتك طائفة الله ورسوله تطلبين

شيئا عنك موضوعا ثم زعمين انك تريدن ان تصلحي بين المسلمين

فخبرني ما للنسوة وقود الجيوش والبروز للرجال وطلبت علي زعمك

دم عثمان وما انت وذلك عثمان رجل من بني امية وانت من تيم

ثم انت امس تقولين اقتلوه قتله الله في محضر من الصحابة فقد

كفرتم تطالبين اليوم بدمه فاتي الله وارجمي الى بيتك واسبلي

عليك سترك فما اجابوه بشي ونادى مناديتهم علي ما في الكامل

وغيره هذه عائشة وطاعة والزبير شاخصون الى البصرة فمن يريد
 عن الدين وقاتل المحالين والطلاب بشار عثمان وليس له مركب وجهاز
 فليات فأتاهم ستمائة رجل فمعلوم على ستمائة رجل وفي التاريخ الفخري
 وغيره بعد ذكر مبايعة طاعة والزبير لعل ع خربا الى مكة وكانت
 عائشة فيها طائفة معها على عدم الرضا بامامة علي ع وعلى الطلاب
 بدم عثمان وتقل عنها صاحب كتاب السياسة وغيره خطبة تصرحت
 فيها بنزل علي ع ووجعها شوري وبالطلاب بدم عثمان الى غير هذه
 مما قد قبلوه في المقام وهو باجمعه قد دل على عدم رضاها ببيعة علي
 ع وان طلبها بدم عثمان وسيلة الى محاربة علي ع ولذلك جمعت تحت
 على محاربه بعد رجوعها بمن وقعه الجمل ويشهد لذلك ما تقدم
 نقله عنها مما دل على شدة بغضها له فمن هذه حالها يقال في حقها
 انها خرجت من طاعة بين المسلمين فأي حرب وقعت قبل خروجها
 وما الفتنة التي صدرت حتى تمس الحاجة الى خروجها لتخميد نار
 الحرب ودفع فساد الفتنة فانه من المعلوم لدى المسلمين حسبما نفي
 نقل في من ذلك ان الإمام لقتل عثمان هو عدم رضاه بما عرضوه
 عليه من موعبات العدل ورضاه بالفساد وشيوعه من محاله على العباد
 ومن هذه حاله ليس له فرد شرعا وبعد قتله قام امام الحق في مقامه
 ولم يحصل بعد ذلك شر وفساد فاول شر وفساد حدث بشوجه
 عائشة وطاعة والزبير الى البصرة مظهرين الطلاب بدم عثمان فالفتنة

والشر والفساد انما حصل بعد قتل عثمان في امه تخير العباد بنفس
تظاهرها بانه وطلحة والزبير بالخالفه لعل ع ولم يجددهم قول الله
ورسوله وابائهم وتاسسها ما زعمه من عدم اصابه جائشه
وطاحه والزبير هرب فانه من عجيب المفترقات التي لن تروج حتى
على الطغام فانه لو صدق ما زعمه من صدور الحلة من قتله عثمان بقتله
بعد حصول الرضا من قادة الجيشين على المهادنة والمصالحة لنادى
قادة جيش الجمل ما الباعث لهذه الحلة وقد رضينا جميعا بالمهادنة
فان السندهم قول جأهم الحرس بقتله وهذه حال مقابلهم اما فيهم
من يقدر على النطق ويقول لم نجدتم بنا بعد الرضا بالمهادنة فويل
لقوم جميعهم خرس فاخذ يقاتل بعضهم بعضا بالحدس والتخمين
وهذه العجوبة ليس مثلاً العجوبة في بابها فهل يصدق من له ادنى
شعور بصدور حرب عظيمة بعد تحقق الرضا من قادة الجيشين
على المهادنة بدعوى حلة بعض من لم يرض بذلك وينجر الحرب الى
طامة الجيشين بدون بحث القادة عن الباعث لهذه المحاربة بقتله
بدون تقديم سبب اياهل بعد تقدم وجود السبب الباعث للمهادنة وقد ذكر
صاحب كتاب السيامية وغيره انه لما وقف الفريقان يوم الجمل نادى
منادى علي ع بعدم البدء بالقتال حتى يعذر الى القوم فيقيم الحجة
عليهم فرمى رجل من اصحابه فجى به اليه وقيل له يا امير المؤمنين
اخونا قد قتل فاجابهم بان يعذر القوم فيقال عبيد الرحمن بن ابي

بكر الى متى قد والله أعذرنا وأعذرت ان كنت تريد ذلك والله
 انن لم تاذن لنا في دفاعهم لنصرفن واقد خاطب على ع طلحة والزبير
 ذلك اليوم بمقال له بعضه زعمتا باني آويت فتسلة عثمان قال عثمان
 موجودون فعليهم بالخاصة منهم فما اتما وعثمان ظالما قتل او مظلوما
 نقل ذلك صاحب كتاب السياسة وغيره فعلم مما بيناه وثقلناه ان
 القوم ليس قصدتم سوى محاربة على ع وعاشرها مازعمه من
 عدم رضا على ع بقتل عثمان ولم يعن عليه فانه من عجائبه لان
 حال على ع في ذلك حال غيره من الصحابة في عدم اعانته على قتله
 فاما عدم رضاهم بقتله فهو بهتان معلوم لما صر بيانه من ثبوت فساد
 وعدم ثبوت بيعته اصيرورتها منفسخة بنفس مخالفته لما شرطوه
 عليه فيها من العمل بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله وسلم
 وسيرة الشيخين فهو بنفس مخالفته لشروطها منعزل وليس بامام
 عليهم فهو ظالم بتصره عليهم بعد مخالفته لما شرطوه عليه في البيعة
 ومفسد من حيث عدم عزله عماله الظالمة وتسلمه المظالم منهم
 وردها على اهلها بل قد وعد بذلك وخلف عليه يمينا فاجرة ثم
 جعل في الباطن يستعد لمحاربة المظلومين ومعاونة عماله الظالمة
 الفسدة عليهم وهمل مسلم يخاف الله يرضى بعدم قتل من هذه
 بعض مفاسده وفساده ولذلك خذله من حضره من الصحابة

فقتله وفي كتاب السياسة وغيره انه كتب الى اهل مكة والشام والكوفة يستنصرهم فلم ينصروه انتهى **قال السني** واما قوله وخالفت امر الله في قوله تعالى وقرن في بيوتكن الى اخره فهي لم تبرج تبرج الجاهلية وامرهما بان تستقر في بيتهما ليس ينافي خروجهما منه لمصلحة ما مور بها مثل الحج والعمرة وخروجها مع زوجها في سفر ففرهن لمصلحة تجاز وطائشة احتججت ان ذلك السفر مصلحة للمسلمين قال رسول الله ص اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال كان حريصا على قتل صاحبه فلو قال القاتل ان عليا ومن قاله قد التقيا بسيفيهما فقد استحقا الوعيد قيل له ان الوعيد ليس يتناول المجتهد المتأول ولو كان مخطئا فانه مغفور له فان غفر خطيئهم في قتال المؤمنين فالمغفرة لعائشة لكونها لم تفر في بيتهما اذ كانت مجتهدة اولي وايضا فلو قال القاتل ان النبي ص قال ان المدينة تنفي خبيثها وتنصع طيبها وقال ما يخرج احد من المدينة رغبة عنها الا ابدلها الله خيرا منه اخرجها في الموطن او قال ان عليا خرج منها ولم يقم بها مثل ما قام من قبله فيها ولذلك لم تجتمع عليه السكامة قيل له ان المجتهد اذا كان دون علي ع ام يتساو له الوعيد فعلى اولي بعدم تناول الوعيد له وبه يجاب عن خروج عائشة

أحدها أن مازمه من عدم المناقات بين امره من بأن بقرن في
 يوتهن وبين خروجهن لمصلحة من عجيب مكره لملومية بروز
 حائشة من بينها لمفسدة عظيمة وهي جعل الفرقة بين أهل القبلة
 بقود جماعات منهم لمحاربة امامهم وقد مضى بيان ثبوت موت
 الجاهلية لمن خرج على امامه بالسيف بل خرجت تقود المسكر
 لحرب من سمعت بأنه مع الحق والحق معه وقد حذرنا رسول الله
 ص في خبر الحوئب من ذلك فإن خروجها بأذن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم على عهده من خروجها لهذه المفسدة بل في كتاب
 السياسة والسكامل وغيرها أنها إنما خرجت إلى البصرة من حيث
 بلوغها فساد الشام على علي ع والبصرة لم تفسد بعد ولما علمت
 أن فيها هوى إلى طاعة فخرجت حتى تفسدها على علي عليه السلام
وثانيها أن ما نقله من خبر فائز القاتل والمقتول في النار في المقام
 من عجيب غشه لاغفلة لما تقدم من السنن التي دلت على ثبوت موت
 الجاهلية لمن خرج عن السلطان فما حال من حاربه ومن المعلوم لدى
 عامة المسلمين أن امام ذلك الزمان وسلطانه هو علي ع الذي قد
 دعا صلى الله عليه وآله وسلم له بأن ينصر الله من نصره ويخذل من
 خذله فما حال من حاربه **وثالثها** أن ما نقله من الخبر هنا دليل
 على شدة بغضه لعلي ع فإنه مناقض أشد التناقض لما تقدم منه من

المفسد العنيد الفاسق الفاجر يزيد فروى له الخبر الذي دل على ان
 من نزع يده من طاعة ابي الله يوم القيمة وليس له حجة ومن
 مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ثم قال السنن بنحوه
 فالخبر دل على ما دل عليه غيره من ان من لم يكن مطيعا امام زمانه
 مات ميتة جاهلية حيث حكم بان المحارب ليزيد على ما فيه من
 الظلم الفاحش يموت ميتة جاهلية وهننا يزعم بان من حارب من
 عرفت حال محاربه في الوجه السابق مجتهد معذور وما نقله من
 السنة يستدل بها على موت الجاهلية لمن خلع يده من طاعة
 الظالم المنافق المنيد يزيد وعلى حرمة محاربه بميها موجودة جارية
 في حق على ع ومن حاربه فان قال المحاربون لعلى ع جماعة من
 الصحابة قيل له من المعلوم محرم الخبر وشموله امامة من خلع يده
 من طاعة صحابيا كان المحارب امامه ام غير صحابي مضافا الى ثبوت
 محاربه جماعة كثيرة من الصحابة ليزيد في وقعة الحرة قال صاحب
 كتاب السياسة قتل من اصحاب النبي صلى الله عليه واله وسلم
 فيها ثمانون نفسا ولم يبق بمدها بدرى وغيره ذكر مثله وما يقرب
 منه ورابعها ان ما نقله من خبر المدينة تنق خبثها بهتان معلوم
 لو قصد منه عدم وجود الحديث فيها لما نزل به الفرقان العظيم ووردت
 به السنة من وجود المنافقين فيها على عهد النبي صلى الله عليه
 واله وسلم ومن بمده بل فيها اعظم المنافقين جرما وهم من رمي

الحرم المنزه النبوي عن الفاحشة بالفاحشة ولو قصد منه ظهور خبث
الخبث فيها فهو مثل سابقه كذب بين فان الله سبحانه قد نص في
فرقائه العظيم على وجود جماعة فيها سرودة على النفاق ليس يعلمهم
النبي صلى الله عليه واله وسلم بل الله وحده يعلمهم وليس في البين
معنى متصور الصحة قصد بيانه بالخبر نعم بقى معنى معلوم الصحة
وهو معنى الخبر الذي دل على ان العبرة بالخاتمة فبني الخبر حيث
ان من سكن المدينة وهو في المعنى خبيث وقد تظاهر بالعمل
الطيب فقي خاتمة حاله يظهر الخبر منه وقد تحقق ذلك وظهر
بنفس ما فعله جمهور الصحابة من البيعة في السقيفة بخالفين بذلك
لما سمعوه ووعوه من السنن الشريفة التي دلت على امامة علي ع
وعلى عدم اياقة من يقدم عليه لذلك حسبما تقدم بيان ذلك على
التفصيل فالخبر حينئذ بهذه القرينة البينة توجه على السنى

وخامسها ان ما نقله من الخبر الذي دل على ان من خرج
عن المدينة وغبه عنها ابدلها الله احسن منه ليس له دخل بمقام البحث
فان قال قد خرج على ع منها ولم يعد اليها قيل له من المعلوم ان خروجه
عنها اضرورة قضت بذلك وهي لما بلغه تهيشة معاوية امام الدعوة
الى النار سار منها الى محاربتها فبلغه مسير عائشة الى البصرة
ومعها طلحة والزبير لمحاربتها فعدل اليهم ذكر ذلك اهل العلم بالسير
مثل ابن قتيبة وغيره ولما نصره الله عليهم شغله معاوية عن العود

الى المدينة وكان الجند يومئذ بالكوفة فاستعد لدفعه منها وجري ما
جري من امر الحكمين الذين تابعا الهوى في حكمهما ثم خرجت
المارقة فسار لدفعهم وبمده عزم على حرب الدعاة الى النار لظهور
فسادهم في عباد الله بالقتل والسبي والنهب فلم يمهله اشقاها ومن
المعلوم عدم سكنى المدينة بمد علي ع من هو مثله فكيف بخير منه
لما عرفته من السنن التي تقدمت وقد دلت على انه افضل طائفة الخلق
بمد رسول الحق الصادق المصدق ولو تنزلنا وما شئنا الخصم على
ما يزعمه فنقول له انتم مجمعون على ان عليا ع بمد الثالثة افضل من
طائفة الصحابة ومن هنا علم عدم سكنى من هو مثله من بعده
في المدينة فالخبر على فرض صحته ليس له دخل بملي عليه السلام
فنتقله في المقام خروج عن محل البحث

وسانيسها ان مازعه من دعوى اجتهاد علي ع ومائشنة
وطاعة والزيير من مكرم البين فان علي ع على ما عرفته امام معصوم
يدور الحق معه حيث يدور ولذلك دعاه سيد المعصومين بان ينصر الله
من نصره ويخذل من خذله وقال في حقه انه بهيم تدي المهتدون من بعده
واما الجماعة فمن المعلوم خروجهم على امامهم وخلافهم ابدىهم من طاعته
طالين بامامته ووجوب طاعته ولذلك قال ص فان يبرق قاتل عليا وانت له
ظالم روى ذلك ابن قتيبة وحافظهم المغربي في استيعابه وخاتمة حفاظهم
في اصابته وغيرهم وهل يقول مسلم لمن قد اعمد مخالفة هذه النصوص

وغيرها بأنه مجتهد فمن العاصي حينئذ المشاق لله ورسوله قلبي عليهم
من فتحهم هذه المذرة التي قضت بتركهم لعدة سنين صحيحة معلومة
لديهم مثل خبر الثقلين وخبر ميثه الجاهلية وخبر اللهم انصر من نصره
وخبر حصره محب علي باؤ من ومبغضه بالمنافق وخبر بك يهتدي
المهتدون من بعدى وخبرولى كل مؤمن بعدى وخبر من ابغض عليا
فقد ابغضنى الى غير ذلك فهل يقبل عذر من حارب الرجل الذى هذه
بعض فضائله بأنه مجتهد فإى معنى يتصور لدعوى اجتهاد من علم بهذه
السنن وتركها فعمل على ما انضما قال السننى واما قوله بان عثمان
قتل باجماع المسلمين فردود من وجهين احدهما انه من ائمة الكذب
لعدم امر جماهير المسلمين بقتله وعدم رضاهم به لعدم حضور اكثرهم فى
المدينة بل هم بمكة واليمن والشام والكوفة والبصرة ومصر وغيرها
ولعدم دخول خيارهم فى قتله بل انما قتله طائفة من المفسدين من اوباش
القبائل واهل الفتن وقد حلف على غير صرة على عدم قتله وعدم معاونته
عليه ولعن قاتليه وغاية ما يقال انهم لم ينصروه حق النصرة ولهم فى
ذلك معاذير وثانيهما ان الرفضه فى غاية التنافض والكذب لما هو
معلوم من اجماع الناس على بيعه عثمان ليس مثل اجماعهم على قتله من حيث
مبايعة المسلمين له جميعهم فى جميع الا نيا فان جاز ان يستند الى اجماعهم الظاهر
وجب ان يصير مبيحة حقا لحصول اجماع المسلمين عليها وان لم يجز بطل
احتجاجهم باجماع الناس على قتله وانما باشر قتله شرذمة قليلة وهم ينكرون

اجماع الناس على بيعته ويقولون ان بايع اهل الحق خوفا وكرها ولو فرض
اجتماعهم على قتله وقال قاتل كان اهل الحق كارهين لقتله وسكوتهم
كان تقيه وخوفا على انفسهم لكان اقرب الى الحق لجريان العادة بان من يريد
قتل امام يخيف من ينازعه فاما من يزيد مبايعته فليس يخيف من يخالفه
ثم دعوى اجماعهم على قتل عثمان مع كثرة المنكرين له والقيام في النصرة
له ممن قتله اظهر كذبا من دعوى اجماعهم على قتل الحسين ع فان الحسين لم
يمظم انكار اهل القبلة لقتله مثل انكارهم لقتل عثمان ولم ينتصر له جيوش مثل
الجيوش التي انتصرت لعثمان ولم ينتقم ناصروه له مثل ما انتقم المنتصرون
لعثمان من معاديه انتهى ما خلا قلت في هذه من العجائب ما نشير
اليها بوجوه احدها ما زعمه من عدم رضا جماهير المسلمين بقتل عثمان
فانه من عجيب بهتانهم لما اتقنوا فيه ما مضى من المقام من بعث عثمان الى
اهل مكة والشام والكوفة وغيرها يستنصرهم فلم ينصروه والسر
معلوم وهو ما نقله ابن سعد في طبقاته وغيره من اهل السيرة من مخالفة
عثمان لما شرطوه عليه في البيعة من السيرة بهم بكتاب الله وسنة نبيه
صلى الله عليه وآله وسلم في الست السنين المتأخرة من امامته وهل
يرضى مسلم بوجود مفسد شعاره ودثاره معاونه ظلمه العباد ولو قطعنا
النظر عن هذه الجهة فالمسلمون مجمعون على حقيقته عامة فانزل به الوحي
من عند الله سبحانه ومن جملة ذلك قتل المفسدين وقد علم بما صدر من
عثمان حسب ما نقلناه طرفا منه فيما مضى فسادهم فهم يهاتين المقدمتين بمجموع

على قتله وعدم مباشرة جميعهم لقتله من حيث قيام شرذمة ولو قليلة به
مقتنيه عن مباشرة غيرها نعم طارنها الجمهور على قتله بان خذلوه ولم
ينصروه بعد قدرتهم على نصرته و**ثانيها** مازعهم من ان قتله جماعه
من المفسدين ومن اوباش القبائل فانه من عظيم جرثومه على الله ورسوله
حيث وصف القاطمين مادة الفساد بين العباد بعد طلبهم منه رفعه
ووعده لهم على ذلك وحلفه لهم على رفعه وضرب لهم وقتال رفعه
فاخذ يستعد لترتيب الجند ومحاربتهم فلما بلغهم ذلك جأؤهم وخبروه
بين رفعه الفساد وبين عزله نفسه من حيث ضعفه عن رفعه وبين القتل
قابي شيئا من ذلك فقتلوه حيث وجدوه في غاية الفساد فن حالهم هذه
في الحمية والغيرة على دين الله وعباده والقيام باضره هل ينسب اليهم
الفساد ويضعهم انهم من اوباش القبائل وانما يعرف دين الرجل ونجابه
نسبه بجريانه على متابعه الشريعة وقد عرفت متابعه المباشرين لقتل
عثمان والخازين له ما للشريعة و**ثالثها** مازعهم من تناقض الرضا فانه
من جملة مفتريانه لما بيناه فيما نفي من عدم تحقق اجماع على يمينه عثمان بل
الناس قد قلدت فيها امر حيث جعلها شورى في ستة وقلدت عبد الرحمن بن
عوف حيث عين من الستة عثمان بل في الحقيقة المقلد في ذلك عمر وحده
فانه هو الذي بين اهم متابعه عبد الرحمن بن عوف عادلين بذلك عن قول
سيد بنى عدنان وتار كين سنه التي بين اهم فيها امامهم واما قتله فقد عرفت

الذي زعمه السني و رابعها ما زعمه من جريان العادة في حق من يريد
قتل امام باخافة من مخالفة دون من يريد مبايعه امام فانه من بهتانه اليين الذي
يلتفت اليه حتى الطغام من حيث قيام الضرورة على عدم الفرق بين المقامين
فيما لو ظن حصول الضرر من المخالف في المقامين وخيف منه فانه يخوف
بما ينبغي من ضرره ولذلك بعث امام السقيفة حسبما نقلناه سابقا الى بيت
من طهرم الله من الرجس وفرض مودتهم ومتابعتهم وطاعتهم جماعه
بالتار والطلب ليحرقوا لولم يبايعوه ونادى عمر يوم السقيفة بقتل سعد
من حيث مخالفته وعدم بيعته لهم وحث يزيد على اخذ البيعة من الحسين
عليه السلام وابن عباس وابن عمر وابن الزبير الى غير ذلك من حيث
ثبوت ظن الضرر من مخالفتهم فان لم يحصل ظن ضرر من المخالفة لم يصدر
التخويف لعدم الحاجة اليه وخامسها ما زعمه من اظهرية كذب دعوى
اجماع اهل القبلة على قتل عثمان زعم كثرة المنتصرين له من دعوى اجماعهم
على قتل الحسين ع لعدم عظم انكار اهل القبلة قتله مثل انكارهم قتل
عثمان فانه من عجيب مفترياته لما تقدم بيانه من ان عثمان لم ينتصر
له اهل الجمل وصفين بل باسم ذلك ابدى لنا فقون بعضهم لعل امير
المؤمنين ع طالبين امامه الخلق لنفوسهم مثل طلحة والزبير على ما نقله
صاحب السكامل وغيره وحال معوية معلومة في النفاق وفي طلب
السلطنة حتى رضى بلذ يدير اطماع الدعاة الى النار فهو من خذل عثمان
ولم ينصره وازعاجه اول من حرضت على قتله وطلحة والزبير

ومعوية ممن خذله ولم ينصره حال حياته واما الحسين ع فالباشرون
لقتله كثير من اهل الكوفة بامر الجبار العنيد يزيد وقاب الناس
غير عاملين بقتله وبعد علمهم لم يظهر منهم الرضا بقتله بل غضبت منهم
جماعات لذلك منتصرين له مثل سليمان بن صرد ومن تابعه ومثل
اهل المدينة ومثل المختار ومتابعيه وسائر سبها مازعه من عدم
انتقام شيعة الحسين ع من قتلته مثل انتقام شيعة عثمان من قتلته
فانه من البهتان الخزي لان المقاتلين باسم الطاب بدم عثمان عدتهم
يوم الجمل على المشهور عند اهل السير ثلثون الفا فقتل منهم قتلة عثمان
ومن تابعهم ستة عشر الفا وسبع مائة وسبعين نفسا وقتل من مقا بلهم
وهم عشرون الفا وقيل غير ذلك في المقامين واما اصحاب معوية
في صفين فمائة وعشرون الفا فقتل منهم خمسة واربعون الفا فلما نظر
معوية الى ظهور ايات ظفر على يدهم احتال بالمصاحف واصحاب على
عليه السلام يومئذ تسمون الفا فقتل منهم خمسة وعشرون الفا واما
الحسين ع فقد قتل المختار من مقاتليه سبعين الفا وعن الحاكم في
مستدركه وصححه عن ابن عباس مرفوعا عن الله سبحانه اني قتلت
بيحي سبعين الفا وسأقتل بابن بنتك سبعين الفا وسبعين الفا قال الذهبي
في التلخيص الخبر على ما شرطه مسلم فعلم ان المنتقم للحسين ع هو
الله سبحانه والمنتقم لعثمان من عصي الله ورسوله ومات ميتة جاهلية

من نصره وخذل الله من خذله **قال السني** واما قوله انها سئلت
 من تولى الى اخره فيقال قول القائل باتهام عائشة وطلحة والزبير
 عليا ع بدم عثمان فقاتلوه على ذلك كذب بل هم طلبتهم قتله وقد انحاز
 القتل الى ع بعد علمهم بانه بريء من دم عثمان وهم على حاجزون عن
 القتل لوجود قبائل لهم يذبون عنهم وقوله واي ذنب لعل ع في قتله
 تناقض منه فانه يزعم ان عليا ممن يستحل قتله وقتاله وممن اب عليه
 فانه قد نسبته الى قتل عثمان كثير من شيعة وشيعة عثمان والرفضه
 تقول انه ممن يستحل قتل الثلاثة وان المساونة على ذلك من افضل
 الطاعات فكيف يقول من هذه عقيدته اي ذنب كان لعل ع في ذلك
 انتهى ما خص من حشوه **قلت** وفيه وجوه من الفساد احدها
 ان ما زعمه من عدم اتهمهم عليا ع بدم عثمان مناقض لما قبله هو
 بنفسه فيما مضى قريبا من حلفه لهم على عدم قتله وعدم معاونته في
 ذلك فان ذلك دليل على شدة اتهمهم له فان قال بان الشيعة يقولون بان
 عليا ع يستحل قتل عثمان ومن تقدم عليه قيل نعم لما علم من فسادهم في
 الدين والدنيا بما صدر منهم من الطامات والمبتدعات والمشاقات لله
 ورسوله ومن المعلوم عدم المنافات بين استباحته قتلهم وبين عدم قتله
 لهم وعدم معاونته على ذلك لجهات حجزته عن فعل ما هو من المباحات
 شرعا وذلك كثير النظائر فان الخلق نجس عن فعل كثير من المباحات
 لجهات تجرم الي ذلك فهل يتصور وجود ذنب لمن لم يفعل ما هو في نظره

خصه فله ذنب عظيم فن قال فاي ذنب اعمى في المقام مساوق بذلك
 من حيث عدم مباشرته لقتل عثمان بل قد سعى بينه وبين المتظلمين
 للتوفيق بينهم وبينه حسبما نقل ذلك ارباب السير مثل ابن قتيبة
 وصاحب الكامل وغيرهما فان قال على ع لم ينصره قيل له هو مثل سائر
 الصحابة في عدم نصرتهم له وحال على ع احسن من حال عائشة في
 ذلك من حيث امرها بقتلها وقولها بكفره وفجوره معلنة بذلك وعذرها
 في ذلك مقبول من حيث مشاهدتها له وهو قد ماون المفسدين الظلمة
 على من طلب منه دفع الظلم ورد المظالم الى اهلها وثانيها ان مازحه
 من طلبهم القتل منه من بين هتائه لما تقدم نقله من ثبوت خروجهم عليه
 لمدحهم بامامة ومضيهم الى البصرة لما بلغهم الخبر بفساد الشام عليه
 وليت شعري ما هو القتل فان وروته المقتول موجودون وامام الخلق
 حاضر فتقام الدعوى منهم عنده فان ثبت لهم حق تسلمه من دون ريب
 وليس لهم قوة وعدة تمنعهم منه من دون ريب بل قد عرفت امر عائشة
 بقتلها لعلها بفساده وانه مهدور الدم شرطا لذلك فخذله الصحابة ولم
 ينصروه وثالثها ان مازحه هنا من عجز على ع وهم عن القتل من
 حيث وجود قبائلهم يذبون عنهم منافض لما تقدم منعه من خوف
 القتل من القبض عليهم لما ترددت الرسل على المصالحة فعمل القتل
 على عسكر الجبل الى اخره فان من اهل قبائل يمحزون على واهل الجبل عن
 مقاومتهم ليس يخافون من القبض عليهم لو وقعت المصالحة من حيث

عجز الطرفين عن مقاومتهم فهم حينئذ في امان من ذلك وراجعها
 ان مازعها ناسباله الى كثير من الشيعة من قولهم بان القاتل له علي ع
 كذب بين عليهم لما روت الشيعة واهل مذهبه مما دل على انه لم ياصر بقتله
 ولم يعاون عليه بل روى اهل مذهبه انه بعث ولديه الحسن والحسين ع
 انصرته بان يقفا على الباب وعنما من يدخل عليه فوقفا هناك وتسورا القلة
 عليه من خلف البيت فقتلوه ولم يدروا الحسنان بذلك فنسب ذلك الى رجل
 من الشيعة فعدا فترى نعم تقدم عن اهل مذهبه اتهم عائشة وطلحة
 والزبير بقتل عثمان وحاقوا بهم على انه لم يقتله ولم يعاون على قتله فتدبر
قال السني واما قوله وكيف استجاز اطلحه والزبير الى اخره
 فهو من تناقض الرافضة فانهم يرمون عائشة بالعظام ومنهم من
 يرميها بالفاحشة التي رثها الله منها ثم انهم لزيادة جهلهم يدعون
 في غيرها من نسوة النبيين فيزعمون ان امرئته نوح كانت بقيا وان
 ابنه الذي دحا لم يكن ابنه وانما كان منها ثم ينكرون على طلحة
 والزبير باخذها عائشة معهما لما خرجا من مكة الى البصرة ولم
 يكن في ذلك ريبة فاحشة واما اهل السنة فعندهم ما بفت امرئته
 نبي وان ابن نوح ابنه وان امرئته كانت خيانتها في الدين فانها
 نسبتها الى الجنون ثم من جهل الرافضة انهم يعظمون نسب النبيين
 ويقدحون في نساءهم ويقولون ان آزر ابا ابراهيم كان مؤمنا وان
 ابي النبي كانا مؤمنين ويقولون ان ابا طالب كان مؤمنا ومنهم من

يقول انه عمران المذكور في قوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا الى
 اخره وفيما قالوه من البهتان والتناقض ما ليس يخفى فان كفر قريب
 الرجل من ابيه وابنه ليس يضره عند الله شيئا فان الله يخرج الحى
 من الميت ويخرج الميت من الحى ثم نقل مارووه في كفر ابي طالب
 ونقل عن الصحيحين ان العباس قال للنبي صلى الله عليه واله وسلم
 هل نفعت اباطال بشىء فانه كان يحوطك وينصرك ويعضبك لك
 قال نعم هو فى ضحضاح من نار ولولا انا لكان فى اسفل درك من
 الجحيم وفى حديث ابي سعيد لما ذكر عنده قال لعله تنفعه شفاعتى
 فيجعل فى ضحضاح من نار يبلغ كعبه يغلى منهما دماغه اخرجاه فى
 الصحيحين انتهى ملخصا من حشوه قلت وفيه من العجائب
 وجوه احدها ما زعمه من روى الشيعة عائشة بالمعظم فانه
 من بهتانه البين عليهم لما عرفت الى هنا من ان الشيعة متابعون فيما
 يقولون ويفعلون للشريعة وما نسبوه الى عائشة من المشاقات لله
 ورسوله انما نسبوه اليها لنزول الفرقان العظيم ببعضه وورود السنن
 الصحيحة لديه ولدى اهل مذهبه ببعضه حسبما مضى بيان ذلك
 وقد بينا فيما مضى بهتانه فى نسبته الى بعضهم رميها بالفاحشة
 وليقل لنا متابعوه من القائل منهم بذلك وفى اى كتاب من كتبهم
 ذلك مروى فان الذى ثبت عنهم ذلك جماعة من الصحابة وهم من
 القرن الذى قد عدل جميعهم السنن واهل مذهبه فيلزم من تعديل

جميعهم الطامة العظمى وهي ثبوت مارموها من الفاحشة به والعياذ
 بالله فيافض الله فم من تقوه بذلك ولعنه لمن عاد وثمود وفرعون
 وهامان ونمرود وقارون وحشره قرينا لمن هود اليهود على جسارته
 هذه التي ليس مثلهما في بابها في العظم ذنب وبهتان وثانيها
 مانسبه الى الشيعة من رمى زوجات الرسل بالفاحشة فانه من
 عظيم بهتانهم عليهم فهذه كتبهم تنطق على الخلق بالحق وليس ينافي
 ثبوت معصية بعضهم في مسائل الدين بل ونفاقها اطهارة ذيلها
 وتزهر نفسها عن الفاحشة فان غالب الذنوة الكفرة نجيبات
 منزهاة عن الفاحشة فالكفر والنفاق يجاءان الطهارة من الفاحشة
 وامرته نوح وغيرها خيانتها لرسولى الله بنفس المخالفة لهما في الدين
 خاصة وتزهرهما عن الفاحشة معلومة ثابتة لدى اثني عشرية
 الشيعة وثالثها مانسبه الى اهل مذهبه من تزويجهم زوجات
 الرسل عن الزنا فانه من بهتانهم عليهم لما في الدر المنثور عن سنن
 النسائي وابن جرير وابن ابى حاتم بسند قوى عن ابن عباس من
 الحديث الذى دل على تصور الشيطان بصورة سليمان وابسه خاتمه
 ودخوله على نسائه ووطئه لهن حتى فى حال الحيض فانكرن ذلك
 منه لعدم محبي سليمان اليهن حال الحيض فانظر الى بهتان السنن
 على اهل مذهبه بمد علمه بانهم يروون هذه الطامة المعجبية وهي
 زنا الشيطان فى زوجات نبي الله سليمان فى حال الحيض وقد انكرن

ذلك منه فهو ذبالة من مثل هذه القرية العظيمة بالنسبة الى
زوجات الرسل وروى فيه عن ابن همام وابن المنذر عن ابن عباس
عن كعب مادل على عدم تساطعه على نسائه وروى البغوي في مسالم
التنزيل عن وهب بن منبه مثل ماسر وروى عن الحسن منعم
ذلك وبالجملة فالخبر المتمد لديهم هو ماسر بحسب تقويتهم له وبدلتهم
بقوله ورابعها ما نسبوه الى الشيعة من ذهابهم الى ان ابن نوح
القريب ليس بابنه بل هو ابن زوجته فانه ظلم منه لهم من حيث ان
المروى من طرق اهل مذهبه مختلف مثل المروى من طرق الشيعة
في الخبر المنثور عن ابن همام وسعيد بن منصور وابن جرير وابن ابى
حاتم عن ابن عباس انه ابنه غير انه خالفه في النية والعمل وفيه
عن ابن جرير وابن ابى حاتم وابن المنذر وابى الشيخ عن ابى
جعفر محمد بن على ع في قوله سبحانه ونادى نوح ابنه قال هي
باقية على ولم يكن ابنه بل ابن امرئته وفيه عن صاحب المصاحف
وابى الشيخ عن على ع انه قرأها ونادى نوح ابنها فعلم بهتان السنن
بتخصيص الشيعة في الذهاب الى ذلك بل المشهور لديهم انه ابنه
واهل مذهبه حسبما عرفت على قولين في ذلك بل نقل البغوي في
مسالم التنزيل عن مجاهد والحسن انه كان ولد خبثه بنى زنيه ولم
يعلم بذلك نوح ولذلك قال سبحانه له ما ليس لك به علم فانظر
ما طالع الحيات الى عند الله فان ظنفت ما شئت من ذلك الشيعة

انه ابن زوجته وقد ثبت عند بعض اهل مذهبه انه ولد من زنا
 زوجته وهو غير عالم بذلك وهو يفترى على اهل مذهبه وينسب
 اليهم تزني زوجات الرسل عن الزنا وخامسها ما نسبته الى
 الشيعة من تعظيم نسب الرسل وقدمهم في زواجهم تعصبا ومتابعة
 لهوى فانه من عظيم بهتانهم وغريب عجائبه فاقد نجلى مثل الشمس
 وقت الضحى الى هنا طهارتهم من دنس التعصب ومتابعة الهوى يدل
 هم متابعون لهوى عن ادلته الباهرة في جميع ما يقولون وما يفعلون وقد
 عرفت تزنيهم الخديجة عن دنس المعاصي وغيرها حيث وردت السنة
 بذلك وتزني عائشة وحفصة وزوجة نوح من دنس الزنا لورود
 الشريعة بطهارتهم عن ذلك وعدم تزنيهم لمن من دنس المعاصي
 الموبقة لورود الشريعة بصدورها منهم وقد وردت سنن عديدة من
 طرقهم دلت على ان ابا ابراهيم اسمه تارخ وهو مؤمن وآزر ليس بابيه
 بل ممة ولم يؤمن مثل ورود السنن الصحيحة من طرقهم التي دلت على
 ايمان ابوي النبي ص فان قال قد ورد من طرقنا ما دل على كفرهم قبله
 ما نفردتم نقله ليس بحجة على الخصم بل هو باطل لما بيناه سابقا من تاسيس
 مذهبكم على الباطل وهذه حال ايمان ابى طالب من حيث ورود السنن
 الصحيحة بايمانه من طرقهم بل وقد ذهب الى القول بايمانه جماعة من
 عدم معاريف اهل العلم ممن تسمى باهل السنة مثل القرطبي والسبكي
 والسيخمي وغيرهم وقد صنف امامهم البرزنجي في ثبوت ايمانه رسالة

ونقل فيها عن امامهم المعروف بابن وحشى وعن التلمسانى وابى طاهر
 القول بكفر مبغض ابى طالب بل نفس قوله الثابت فى الصحيحين انه على
 ملة عبدالمطلب دليل بين على ايمانه لما هو معلوم لدى المسلمين من موت
 عبدالمطلب على الدين الحنيف وما نقله عن الصحيحين مما قد دل على كفره
 ونيل الشفاعة له بنفسه ناقض فان الشفاعة بالكتاب والسنة ان تنال
 الكفرة بل الكفرة لو صدر منهم عمل خير يجازون عليه فى الدنيا وليس
 لهم فى العقبى سوى العقوبة دل على ذلك الكتاب والسنة ويشهد
 لما قلناه من صحة خبر ايمانه وثبوته ما نقله اهل السير عنه من اشعاره
 التى نص فيها صريحا على نبوة النبي ص وعلى سروره بايمان اخيه حمزة
 به وعلى امره بنصرته له الى غير ذلك مما هو معروف مشهور وجملة منه
 فى كتب العربية مسطور وخبر حصر محب على ع بالموثوق ومبغضه
 بالمتناق من جملة ادلة ايمانه لمعلومية حبه له وحشيه له على متابعة النبي ص
 ونصرته له ومن هذه وغيرها يعلم شدة تمصب من قال بكفره ومن يريد
 زياده على ما بيناه فلينظر الى كتاب اسنى المطالب فى ايمان ابى طالب
 تأليف احد معاريف قضاة من تسمى باهل السنة ومشاهير علمائهم
 فان نسخه مبدولة بايدى الناس من حيث طبعه قال السننى ومن
 تناقضهم تعظيمهم عائشه فى المقام طعن فى طلحة والزبير وليس يعلمون
 بان الطعن على اوجه فانهما كانا معظمين لعائشه غاية التعظيم متابعين

لأشبهى الطمن عليهم بذلك والحال هذه جازلنا صبي الطمن علي بن بان
يقول بآي وجهه يلتقي رسول الله ص من حارب زوجته حتى عقر
متابعوه بميرها وسقطت من هودجها ومبعضوها من حواها يطوفون
بها مثل المسببة ومعلوم أن هذه في مظنة إهانة زوجة الرجل وهتكها
وسبائها اعظم من أن يخرجوها من منزلها بمنزلة الملكة الميجلة المعظمة
ولو لم يكن في العسكر المقاتلين لها محمد بن أبي بكر مديده اليها لمديده
اليها من هو اجنبي ولذلك دعت علي من مديده اليها وقالت يد من هذه
أحرقتها الله بالنار فقال أي اخت في الدنيا قالت في الدنيا فأحرق بالنار في
مصر ولو قال المشنع أن آل الحسين سيوم به دقتله ولم يفعل بهم غير جنس
ما فعل بمائشة حين استولى عليها وردت إلى أهلها وأعطيت نفقتها وأل
الحسين بعدما استولى عليهم ردوهم إلى أهلهم وأعطوهم نفقتهم فإن كان ذلك
فيه استباحة لحرمته الرسول ص فمائشة قد استباح في حرمته
الرسول ص وهم يشنعون ويزعمون أن بعض أهل الشام طاب أن يسترق
فاطمة بنت الحسين ع فقالت له ليس لك ذلك حتى تكفر بديننا فإن كان
قد صدر فالطالبون من علي ع سبي من قاتلهم من أهل الجمل وصفين
وغنيمة ماله أعظم جرما لكون مائشة في السبي وغيرها انتهى
مأخضا من حشوه وتكريره قلت وفيه وجوه من العناد أحدها
ما زعمه من تعظيم الشيعة مائشة في مقام الطمن على طاعة والزيير فانه
من غريب عناده وهل مسلم يخاف الله يعظم من عرفته مشاقها الله

ورسوله والسني لشدة مكره تجاهر في جهة البحث فتسب الى الشيعة
هذه الطامة فربه منه عليهم ليشبه على الطغام صدور تناقض منهم اما
علم من قول خصمه كيف استجاز الى اخره تشييقه على من استغف
بحرمة النبي ص من حيث سترهم زوجاتهم في بيوتهم خلف الحجب
والستور يرفلن في حلال الخدور مبرزين لزوجته على جل بين المساكر
امام الصفوف محيطه به من جميع الجهات اجانب الرجال والنساء
والسيوف فان هذه عاروشنار وفضيحة على قائلها ليس مثلهما خزي
وشنار فان هذه من اعظم الخيانات لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما لزوجته وجعلها قائدة للمساكر ومن اعظم الجنايات على الله ورسوله
اما روى البخاري ما دل على عدم فوز قوم وات امورهم امرته فاي
مصلحة بامتثالهم امرها وقد نفى صلى الله عليه وآله وسلم السعادة
عن القوم المولين امورهم امرته فانظر الى عناد السني في مدحهم لهم
في طاعتهم لها بعد علمه بدم النبي ص المولين امورهم امرته وهل
مسلم يثنى على من ذمه الله ورسوله ويمدحه وهل يرضى من له ادنى غيره
من سائر الناس بان يسافر بزوجته قوم غير محارم لها بعد علمه بعدم الرية
فاحال معدن القيرة الربانية لو نظر الى زوجته وقد سافر بها غير محارمها
فجعلوها في هودج على جل بين صفوف المشرك في محاربة امامها
وامامهم والسني يعلم من قوله حسن ذلك لعدم توهم فاحشة في البين
وهو متراحم رحمة مسير زوجته بمثل ذلك المسير فان فرض رحمة

فهو مسلوب الغيرة من دون ريب ومخالفة لما وردت به الشريعة من
 حرمة سفر المرأة بدون ذي محرم فكيف وقد أخرجها القوم بغير ذي
 محرم محاربة امامها فان الحرمة قد تضاعفت والفضيحة على مخرجها في
 غاية القباحة فانها جامعة لسفرهم بها وليس لها محرم منهم مستعدة
 بخروجها للحرب وماله والحرب وانها محاربة امامها بطلبها دم من ليس له
 دخل بها بمدنا حرضت هي عليه الناس بان يقتلوه لكفرة زعمها ووجهة
 من هذه الجهات موجبة لفضيحة مخرجها فكيف وهذه الجهات جميعها
 موجودة مضافا الى جعلها آسرة عليهم متولية امورهم وقد ذنبنا على
 حال من وليتهم امرته في المقام و ثانيها ما زعمه بقوله جاز لنا صبي
 القول الى اخره فانه من عجيب عناده كيف يجوز لنا صبي وغيره قول
 ذلك بمد علمه بان احاطتهم به من باب تعظيمهم لرسول الله ص
 بالمسارعة الى ارجاعها الى خدورها من باب امرها بالمعروف ونهيها عن
 عظيم المنكر الذي هو خروجها على امامها بالسيوف ومن باب قمعهم لمن
 طأها على ذلك وتفرق جمعهم وتشيت شملهم قال سبحانه كنتم خير
 امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر قالنا صبي
 والمجوز له ذلك خارجا عن خیر امة لزمها ان منعهما عن فعل المنكر العظيم
 توهمين لها وهل في القيام بنهيها عن ذلك يتصور غير تعظيم الرسول
 صلى الله على محمد وآله وسلم بدفعها عن الزيادة عما فلتته من المنكر
 بقتل معاوية عليه وبمقر الجمل الذي برزت عليه طعام المائدة المنكر ومن

المسلم ان المحيطين بها المعاوين ايسا على ذلك المنكر هم المعادون لله
 ورسوله ولما الهاتكون بذلك لحرمه الرسول الله ص قاتلهم لولم يعينوها
 على خروجها على امامها لما برزت من خدرها فعلم من طاعتهم لها على ذلك
 بغضهم لها بمد عصياتهم لله ورسوله في خروجهم معها فانظر الى قياس
 السني للحق الذي قاله الشيعي في المقام بما قاله الناصبي من الباطل البين
 يغوى بذلك الغفلة و ثالثها ما زعمه في حق عائشة من دعائها على من
 مديده اليها بالنار فانه من عجائب البهتان فعلى فرض صدق ما نسبوه
 الى محمد من مديده اليها فمن المعلوم ان مديدها اليها جائزه وليس لربه
 في البين فاي معنى لقبول دعائها في حقه لعدم ظلمه لها بذلك ولو قطعنا
 النظر عن ذلك فان الله سبحانه قد قال في فرقائه العظيم ان رحمه الله
 قريب من المحسنين وقال انما يتقبل الله من المتقين وقد عرفت بمد عائشة
 عن هاتين المنزلتين الشريفتين باسائها العظيمة في هذه المحاربة وغيرها
 وبعدم اتصافها بالتقوى لما تقدم من بيان نبذ من معاصيها وثبوت انهم امن
 بطانته الشر ولو قطعنا النظر عن هذه الجهة فنقول انه من المعلوم مخالفة
 ما فعله معاوية بن خديج الذي هو من الدعاة الى النار للشرية
 حسبما دل على ذلك خبر ويح عمار بمحمد من قتله له وجهه في جيفة
 حمار وحرقه له وهل يتصور مسلم استجابة دعوة في شيء يخالف للشرية
 ورابعها ما زعمه من التسوية في السبي بين عائشة وبين آل
 الحسين ع فانه من عجائب البهتان على نفسه وغيره من اهل القبلة

لقيام الضرورة عندهم على عدم سبي عائشة حتى انما بسل بمجرد
 عقر الجمل حملت معززة محترمة مبهجة الى ان وصلت الى المدينة
 المنورة وحمل آل الحسين على اقتاب المطايا اسارى من الطف الى
 الكوفة الى الامى عبيد الله بن مرجانه ومن الكوفة الى الشام
 الى الطاغى العنيد يزيد قال عبيد الرحمن بن الجوزى والمعجب كل
 المعجب من ضرب يزيد ثانيا الحسين ع بالقضيب وحمل آل
 النبي صلى الله عليه واله وسلم على اقتاب الجبال موثقين في الجبال
 والنسوة مكشفات الوجوه والرؤس الى آخر ما ذكره من شتاي
 فعله نقل ذلك عنه ابن حجر الهيثمي وغيره وروى سبطه عن
 ابن هشام من كتاب السيرة انه قال انفذ ابن زياد رأس الحسين ع
 مع اسارى ال الرسول ص موثقين في الجبال منهم نسوة وصبيات
 وصبيان من بنات رسول الله ص على اقتاب الجبال مكشفات الوجوه
 والرؤس ونقل عن هشام بن محمد ان شاميا نظر الى فاطمة بنت الحسين
 ع فقال ليزيد هب لى هذه الجارية فانهم لنا مباحات الى اخر ما نقله
 السنن وروى عن ابن اسحق وهشام بن محمد وغيرهما ما كتبه ابن عباس
 ليزيد ومنه يا يزيد وان من اعظم الشهامة هلاك بنات رسول الله ص
 واطفاله وحره الى الشام اسارى مجلوبين مسلوبين ترى الناس
 قدرتك علينا الى اخره ومثله ذكر محمد بن طحمة الشافعى ونقله عنه
 صاحب الفصول المهمة وفيه وقد جعل ابن زياد القار في يده عا

بن الحسين وفي عنقه وذکر غیرم من اهل السیر مثلهم فعلم جهد
 السنی لهاتین الضرورتین وایست هذه منه باول اعجوبة
 وخامسها مازمه من ان الطالبین سبی نسوة اهل الجمل من علی
 ع اعظم جرما لكون عائشه فی السبی فانه من عجیب بهتانہ فان عائشة
 انما تعظم وتحترم من جهة انها زوجة لرسول الله ص واما آل
 الحسين ع فانهم ذرية رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم ومن
 المعلوم تقدم الذرية فی التعظیم علی غیرهم ولذلك جعل الله سبحانه
 مودتهم علی الخلق فرض فی فرقته العظیم وتقی الرسول صلی
 الله علیه وآله وسلم دخول ایمان فی قلب احد لولم یحبهم مضافا
 الی ماورد من السنة التي دلت علی ان صفوة الله سبحانه من
 خلقه آل هاشم وآل عبد المطالب روى ما دل علیه مسلم فی صحیحه
 والترمذی فی سننه وصححه وطلب رقیه ذرية صفوة الخلق وبنات
 رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم اعظم جرما من طلب رقیه غیر
 الصفوة من دون ذریة قال السنی واما قوله کیف اطاعها
 الوف الی آخره فیقال ان ذلک من اعظم الحجج علیک لعدم
 شک احد فی محبة القوم لرسول الله ص وتمظیمهم له واقبیلتیه
 وابنته اعظم من تعظیمهم ابا بکر وعمر فلو كانت فاطمة مظلومة
 انصرها الناس لقدرتهم علی ذلک مضافا الی وجود ما یوجب حبها

الجمهور من قریش وغيرهم بل كان ممر اشد على الكفار واعظم من
 على ع بنفضالهم ومع ذلك تولى والناس كلها تثني عليه وكيف ينصر
 القوم لعثمان حتى سفكت دماهم ولم ينصر منهم لفاطمة ع متصر
 وهي احب اليهم من عثمان وكيف يقاتلون مع معاوية وقد سفكت دماهم
 ويتركون عليا ع ولو ظال قاتل نحن اسنانبايع غير على فان الحق له وهو
 الخليفة لتابعه الجمهور على تروا وليس لابي بكر يومئذ رغبة ورهبة
 ولم يقاتل معاوية ومن معه ولم يقاتل ابا بكر وعمر ومن معهما وهم دون
 معاوية ومن معه في الشدة والعدو فعلى قولهم خیرامة تكون شرامة
 تبسديهم وتغيرهم وظلمهم الوصى وفعلهم بنبيهم ما لم تفعله اليهود
 والنصارى والعرب كانت تدین لبني عبد مناف وتعظمهم اعظم مما
 يعظمون بنی تيم وعدي ولذلك لما تولى ابن ابي قحافة ذكر عند ابيه
 موت رسول الله ص فقال حدث عظيم فن تولى بعده قيل له ابنتك فقال
 هل رضىت بذلك بنو عبد مناف قيل له نعم قل ذلك بفضل الله ومن المعلوم
 انه يستحيل في العادة سيما عادة الصحابة التضمنه كمال دينهم وقولهم
 الحق ان يصحت احد منهم عن بيان الحق المتضمن تفضيل على ع بل
 جميعهم متفقون على تفضيل ابي بكر انتهى ما خصا من حشوه وتكريره
 قلت وهذه الدعاوى باجمها قد صرفت مما مضى بيانه من السفن
 التي دلت على امامة على ع وعلى مظلومية فاطمة ع وعلى تعدد جمهور
 الصحابة لظلمها ومعاونتهم ابا بكر وعمر وعثمان على الظلم وعلى تبديل

نبذة من الشريعة بالمبتدعات وعلى ان محاربة على عا لهم سبب موجب
لذهاب الدين من اصله وعلى عدم وجود فضل في الشئ بل الذي فيهم
الظلم والفساد وعلى ردة غالب الصحابة عن الدين بعد وفات سيد
المرسلين صلى الله عليه واله الطاهرين وعلى هتكهم حرمة زمن حياته
بقول يهجر وما بمعناه وبتميمهم عليه في تدمير زيد بن حارثة وابنه اسامة
وباذيتهم له حتى غضب عليهم في مسألة الخديجة لما امرهم بالنحر والخلق
ثلاثا فلم يطيعوه وبقولهم له حين سرورهم على الشجرة التي هي معبود
الكفرة اجعل لنا مثاها فقال لهم قلتم مثل مقال اصحاب موسى اجعل
لنا الها كما لهم الهه وبهرهم عنه في حنين واحد وتركهم له بين الكفرة
وبهرهم عن الرجف يوم خيبر الى غير ذلك وبوتوبهم على شريعته من
بعده بالتغيير وعلى عترته بالظلم الذي منه غضب اخيه وخليفته حقه ومنه
مضيه الى بيته بالنار والخطب ليحرقوه ومن فيه لو لم يبايعوهم وفيه
من طهرهم من الرجس وفرض مودتهم على العباد وطاعتهم الى حد
جعل المتقدم عليهم هالكا والمتاخر عنهم هالكا وقد صرفت حال من
حاربهم من اهل الجمل وصفين وغيرهم فهذه المشاقات والمبتدعات
والطامات وغيرها مما صريانه ومما ياني علم خروجهم عن خير امته
لقوله سبحانه كنتم خیر امه اخرجت للناس تاصرون بالمعروف وتنهون
عن المنكر وهم بالعكس من ذلك فانه قد علم نهيهم عن المعروف
وتكراههم بالمنكر وفعلهم بالخطا فله سبحانه افاضات

او قتل اهل بيته على اعقابكم وفي قوله سبحانه ومن يشاقق الرسول من
بعد ما تبين له الهدى وفي آية ان الذين يكتبون ما ينزلنا من البيانات
والهدى الى غيرها الى غير ذلك ومن هذه الجملات قال سبحانه كنتم
خير امة ولم يقل انتم خير امة وما وصف به عمر يعرف كذب فيه من
له ادنا معرفة بالمغازي وحال الصحابة فمن قتل بسيف عمرو من هزم
من الكفرة بسطوته وشدة ومن الذي بارزه من الشجعان ومن الذي
صرعه من الفرسان فإين بغضه لهم وشدة عليهم يوم بدر ويوم احد
ويوم خيبر ويوم الخندق ويوم حنين وغيرها من المغازي فليت شمري
اما يستحي من يصف عمر بذلك وهذه المغازي وغيرها تنادي بفوز
غيره بالجهاد وعدم وجود ذكره فيها بل قد جاب على نفسه العار في
جملة منها بالهرب عن الزحف وبالجن مثل غيره وهي غزوة الخندق فان
زعم لم يتقدم من المشرك ما يوجب رغبة الناس اليهم وليس لهم ما يوجب
الرهبة منهم قيل له انما يعرف الحق من المبطل بالتابعة للحق والباطل
ومن المعلوم ان شعب متابعة الباطل كثيرة منها ما ذكره ومنها الحسد
ومنها الحقد ومنها ظن نيل الدنيا من الجاه والمال والرياسة بما اوتيه
اهل الباطل ومن الحسد طعنهم في اماره زيد وابنه اسامة الذي منشئه
التكبر فانهم يرون نفوسهم اهل شرف ورفعة وعزة وزيد ليس له
ذلك بل هو مولى وابنه مثله ومنه ما جرم الى غصب على حقه لعلمهم بما
قدمناه من السنن انه افضل الخلق بعد رسول الله ص وانه امامهم لكن

جرم الى ذلك حب الرياسة والسلطنة والمال ولقد كان قال لهم من
انكم ستعرضون عليها وانها ستكون ندامة وحسرة يوم القيمة
فعمت المرصعة وبثت الفاطمة نقله البخاري في صحيحه والنفاس
في سننه عن ابي هريرة مرفوعا ثبت مما نبهنا عليه هنا فساد طريقة
من قال بامامة الثلاثة ومخالفتها لاحق ومضى بيان تفصيل ذلك بادائه
قال الشيعي وسموها ام المؤمنين دون غيرها **قال السني**
ونجيب بان نسبته اليهم تسميتها بام المؤمنين دون غيرها من البهتان
الجلي الظاهر لكل احد وما ادري ان الرجل وامثاله يعمدون الكذب
ام احمى الله بصائرهم لشدة متابعتهم للهوى حتى خفى عليهم ان ذلك كذب
ومنهم من يقول ان رقيه وام كلثوم زوجتي عثمان ليستا بنتي النبي ص
بل هما بتاخذ بجهة من غيره ولهم في جحد الضروريات اعظم من الناصبته
القائلين للحسين ع القائلين باننا لسنا نعلم انه ابن بنت رسول الله ص
ومما بين انهم اظلموا وكذبوا واجهل من قتلة الحسين ع انه من المعلوم
ان كل واحدة من زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقال لها ام
المؤمنين عائشة وغيرها قلت في هذه النبذة وجوه من العجائب
احدها ما زعمه من ان تسميتها وحدها بام المؤمنين من البهتان
الظاهر فانه من غريب الجهل بل التجاهل لافرق المعلوم بين التسمية
والوصف عند النحويين وغيرهم فانه يقال خديجة ام المؤمنين وسودة
ام المؤمنين وام سلمة ام المؤمنين الى اخره فيوصفون بذلك مشاركة

مضى زبد العالم وافتي خاله الفقيه ومسام على زين العابدين وغير ذلك
فخديجة اسم وسودة اسم وام سلمة اسم وزينب اسم وصفيه اسم
والصفه لهن ام المؤمنين واما عائشة فقد سموها باب المؤمنين حيث روى
عنها البخاري وغيره في باب فتل ما يلقبه الهدى من الهن بقوله حدثنا
ابن مرون عن القاسم عن ام المؤمنين قال في فتح الباري وغيره هي عائشة
قال وقد وقعت تسميتها عند غيره من وجه اخر بذلك انتهى فهم يطلقون
عليها وحدها ام المؤمنين بدون تقدم كلمة عائشة وغيرها يطلقون عليها ذلك
بعد تقدم ذكر اسمائهن فمضى سموها باب المؤمنين دون غيرها ذلك وليس
ممنه غيره فان ذلك وصف وليس باسم فلم المفتري وتميز عن الصادق
وثانيها ما وصف به الشيعي وامثاله من متابعه الهوى فانك
قد صرفت على التفصيل الى هنا ان الشيعة الذين قد خاصهم منزهون
عن متابعه الهوى بلهم متحلون بمتابعة الهدى وصرشدون غيرهم
الى متابعتهم بادلته الباهرة وبيناته القاطعة الظاهرة من ايات القرآن
العظيم وسنة النبي لرؤف بالمؤمنين الرحيم وثالثها ما زعمه من
زخرفته من ان نفى بعض الشيعة لزواج عثمان عن انها بنتا رسول الله
ص من باب جعد الضروريات فانه من محجب البهتان فاي ضرورة
قامت على انها بنتا الرسول فان غاية ما يقال انكم رويتم ذلك وعن
المعلوم عدم حجية ما رووه على خصمكم فاهذه حاله هل يصير
ضروريا عند المسلمين حتى يباب جاحده فان ما رووه في امامه

الثالثة وفضلاهم وفي فضل غير علي من المبشرين بالجنة بزعمكم اعظم
 محار و يتوه في باب تولد المشار اليهما من رسول الله ص وقد علم
 بادلة عديدة صريحا بها بهتان ذلك باجمعه وبهتان غيره بمافد جعلتموه
 دينا لكم وهو منا كير ومبتدعات فمن يصدقكم فيما هودون ذلك
 بل غاية ما عندكم في الباب انه قيل فيهن بنات رسول الله و الريبة
 يطلق عليها بنت من باب المجاز و بالجملة فالنافي غير جاحد حتى لما هو
 معلوم بغير الضرورة واما الحسين ع فتفى انه ابن بنت رسول الله ص
 مخالف للضرورة المعلومه عند عامة اهل القبلة بل حتى اليهود
 والنصارى فانهم ظالمون بانه ابن بنت الرسول ص بل ومن الدليل على
 صحة قول النافي عدم ورود ما دل على وجود فضل في المشار اليهما
 بحيث تماز به عن بعض النسوة وفاطمه التي هي اصغرهن سنا على
 المشهور قد عرفت ماورد في حقها من الفضل وما دل على عصمتها وعلى
 انها سيدة نسوة اهل الجنة وان الله يرضي لرضاها ويغضب لغضبها فتدبر
 والحمد لله سبحانه على التوفيق في اتمام الجلد الثاني

من مختصر منهاج الشريعة على يد مصنفه المذنب المقصر الجاني المرتجي
 من فضل ربه المغفرة والرحمة والتسديد لما يرضيه عنه فيما بقي من
 عمره الفاضل القزويني عفى سبحانه باطنه عنه وعن ابويه وسائر ارحامه
 وذوي الحقوق عليه وسائر المؤمنين والمؤمنات

فانه العافي عن المجرمين

في بيان فهرست الكتاب

٢	في بيان فساد اول وجه من وجهي مناقشته في خلق الله تعالى العبد بوجه
٣	في بيان فساد مناقشته بالوجه الثاني بوجوه ثلاثة
٤	في بيان فساد مازعه في مشية الله سبحانه بوجوه خمسة
٨	في بيان فساد مازعه برده لزوم الظلم على القول بالقدر باثني عشر وجه
١٦	في بيان فساد مناقشة فيه من عدم خلق قدرة في الكافر على ان يؤمن بوجه
١٧	في بيان فساد مناقشة في الختام الرسل بوجه ينحل الى وجوه ثلاثة
١٨	في بيان فساد الوجه الخامس من هذه المناقشة بوجه
١٩	في بيان فساد الوجه السادس والسابع بوجه متضمن ٢
٢٠	في بيان فساد الوجه الثامن بوجه متضمن ٢ والتاسع بوجوه ثلاثة
٢١	في بيان فساد الوجه العاشر بوجوه ستة
٢٤	في بيان فساد مناقشته في لزوم تجويز تعذيب المطيعين بوجوه وبيان فساد اولها بوجوه ثلاثة وفساد ثانيها بوجوه خمسة
٢٧	في بيان فساد ثالثها بوجوه ثلاثة
٢٨	في بيان فساد رابعها بوجوه ٤ وبيان فساد خامسها قد مر مثله
٣٠	في بيان فساد مناقشته في محالية تصديق الرسل باول وجه بوجوه اربعة وفساد ثانيها بوجوه ثلاثة
٣٢	في بيان فساد ثالثها بوجه وفساد رابعها بوجوه ثلاثة
٣٤	في بيان فساد خامسها بوجوه ثلاثة
٣٥	في بيان فساد سادسها بوجوه خمسة
٣٧	في بيان فساد اول وجه نقض عدم استحقاق وصفه بخير بوجوه ٣

٣٩	في بيان فساد ثانيها بوجود ثلاثة
٤٠	في بيان فساد ثالثها بوجود أربعة
٤١	في بيان فساد رابعها بوجود ثلاثة
٤٢	في بيان فساد أول وجه من وجوه مناقشته في لزوم تكاليف ما ليس يطلق بوجود ثلاثة
٤٣	في بيان فساد ثانيها بوجه متضمن ٢
٤٤	في بيان فساد ثالثها بوجه متضمن ثلاثة وفساد رابعها بوجود أربعة
٤٧	في بيان فساد ما ناقش به الفرق الضروري بين المختار وغيره بوجود ١٠
٥٣	في بيان فساد مناقشته في لزوم عدم الفرق بين الحسن والسيئ البناء بوجود ستة
٥٨	في بيان فساد مناقشته في تقسيم ايماننا الكاظم بوجود وفي اولها وجود ٧
٦٢	في بيان فساد ثانيها بوجود خمسة
٦٣	في بيان كون ثالثها عين ثانيها بوجه
٦٤	في بيان فساد رابعها بأنه مناقض لبيانهم
٦٥	في بيان فساد خامسها بوجود ستة
٧١	في بيان فساد سادسها بوجود ثلاثة
٧٢	في بيان فساد أول وجه وثاني وجه في مناقشته بإطاعة الكافر بكفره
٧٣	في بيان فساد ثالثها
٧٤	في بيان فساد رابعها وخامسها
٧٥	في بيان فساد مناقشته في لزوم السفه
٧٦	في بيان فساد أول وجه من وجوه مناقشته في لزوم عدم الرضا بفضله

٧٧	في بيان فساد ثاني وجه
٧٩	في بيان فساد ثالث وجه بوجوه ثلاثة
٨١	في بيان فساد اول وجه من وجوه مناقشته في لزوم عدم حسن فاستعد بالله من الشيطان في رد ثانيها وثالثها
٨٣	في بيان فساد رابعها وخامسها
٨٤	في بيان فساد اول وجه من مناقشته في لزوم عدم الوثوق باخباره سبحانه
٨٥	في بيان فساد ثانيها
٨٦	في بيان فساد ثالثها
٨٧	في بيان فساد رابعها وخامسها بوجوه ثلاثة
٨٨	في بيان فساد سادسها
٨٩	في بيان فساد سابعها وثمانها
٩٠	في بيان فساد اول وجه من وجوه مناقشته في لزوم تجوز ارسال الكاذب وثانيه وثالثه
٩٢	في بيان فساد الرابع
٩٣	في بيان فساد اول وجوه مناقشته في لزوم تعطيل الحدود بوجوه ستة
٩٧	في بيان فساد ثانيها بوجوه خمسة
٩٩	في بيان فساد ثالثها بوجوه ثلاثة
١٠٠	في بيان فساد رابعها وخامسها
١٠١	في بيان فساد مناقشته في لزوم مخالفة للمعقول
١٠٥	في بيان فساد مناقشته في لزوم مخالفة للمعقول بوجوه عشرة
١١٤	في بيان فساد مناقشته في عدم لزوم نفي القدرة بعد وجود الباعث
	لفعل بوجوه سبعة

- ١١٨ في بيان فساد مازعمه في فعل الله بوجوه ثلاثة
- ١١٩ في بيان فساد مازعمه في الوجه ٢ بوجوه ثلاثة
- ١٢٠ في بيان فساد ثنائها
- ١٢١ في بيان فساد رابعها بوجوه ٦
- ١٢٣ في بيان فساد خامسها
- ١٢٤ في بيان فساد سادسها بوجوه ثلاثة
- ١٢٦ في بيان فساد سابعها بوجوه ثلاثة
- ١٢٨ في بيان فساد مناقشته في نفى الشركة بوجوه ٧
- ١٣٥ في بيان فساد مناقشته في اية والله خلفكم وما تعملون بوجوه خمسة
- ١٤٠ في بيان فساد باقى شبههم وهي سبع
- ١٤١ في بيان فساد اول شبهة في الرؤية بوجوه ثلاثة
- ١٤٣ في بيان فساد ثنائها وثالثها
- ١٤٤ في بيان فساد رابعها وما قبله بوجوه ستة
- ١٤٦ في بيان فساد مازعمه في امره ونهيه بوجوه
- ١٤٧ في بيان فساد اولها بوجوه ثلاثة
- ١٤٨ في بيان فساد ثنائها بوجوه ثلاثة
- ١٤٩ في بيان فساد ثالثها بوجوه ستة
- ١٥٠ في بيان فساد رابعها بوجوه سبعة
- ١٥٧ في بيان فساد مازعمه في عصمة الرسل وخلفائهم بوجوه خمسة
- ١٦٠ في بيان فساد هدم حصر أئمة الخلق في عدد بوجوه خمسة
- ١٦٣ في فساد اول وجه من وجوه مناقشته في البيعة بوجوه ثلاثة
- ١٦٤ في فساد ثنائها بوجوه ثلاثة

- ١٦٦ في فساد ثالثها وفساد رابعها بوجوه ٥
- ١٧٠ في فساد اول وجه من وجوه مناقشته في العباس بوجوه ثلاثة
- ١٧٢ في فساد ثانيها بوجوه خمسة
- ١٧٤ في فساد ثالثها بوجوه خمسة
- ١٧٩ في فساد رابعها بوجوه سبعة
- ١٨٣ في فساد خامسها بوجوه ستة
- ١٨٦ في فساد سادسها بوجوه ثلاثة
- ١٨٨ في فساد سابعها بوجوه اربعة
- ١٩١ في فساد ثامنها بوجوه ثلاثة
- ١٩٢ في فساد تاسعها بوجوه ثلاثة
- ١٩٥ في فساد اول من وجوه مناقشته فيما لهم من الشناعات بوجوه ٣
- ١٩٦ في فساد ثانيها بوجوه ثلاثة
- ١٩٩ في فساد بعض ثالثها بوجوه ٨
- ٢٠٦ في فساد بعض منه بوجوه ثمانية عشر
- ٢١٤ في فساد اول من مناقشته في ثاني اذلة الشيعي على حقيقة
مذهبه بوجوه ثلاثة
- ٢١٧ في فساد الثاني بوجوه ٩
- ٢٢٣ في فساد الثالث بوجوه اربعة
- ٢٢٤ في فساد رابعها بوجوه سبعة
- ٢٢٨ في فساد خامسها بوجوه سبعة
- ٢٣٢ في فساد سادسها بوجوه ٩
- ٢٣٥ في فساد سابعها بوجوه ثمانية

- ٢٣٩ في فساد ثامنها بوجوه سبعة
- ٢٤٢ في فساد اول وجه من وجوه مناقشته في الدليل الثالث بوجوه ٥
- ٢٤٦ في فساد ثانيها بوجوه سبعة
- ٢٥٠ في فساد ثالثها بوجوه ثلاثة
- ٢٥١ في فساد رابعها بوجوه خمسة
- ٢٥٥ في فساد خامسها بوجوه خمسة
- ٢٥٦ في فساد سادسها بوجوه ثلاثة
- ٢٥٨ في فساد سابعها بوجوه اثني عشر
- ٢٦٢ في فساد ثامنها بوجوه ثلاثة
- ٢٦٧ في فساد اول وجه وثاني وجه من وجوه مناقشته في اخذ اثني عشرية الشيعة دينهم من المعترة
- ٢٦٨ في فساد ثالثها ورابعها
- ٢٧٠ في فساد خامسها بوجوه ثمانية
- ٢٧٦ في فساد مناقشته بآية اللودة بوجوه سبعة
- ٢٨٠ في فساد مناقشته في صلوة ١٠٠٠ ركعة بوجوه سبعة
- ٢٨٤ في فساد مناقشته في افضليته
- ٢٨٥ في فساد مناقشته في انه قسم الرسول بوجوه ثلاثة
- ٢٨٩ في تزويجه فاطمة وفساد مازعه بوجوه ٤
- ٢٩٣ في مناقشته بظهور المعاجز بوجوه ٨
- ٢٩٩ في فساد مناقشته في بعض مناقب الحسين بوجوه خمسة
- ٣٠١ في فساد مناقشته بمجاهداتها بوجوه ثلاثة
- ٣٠٣ في فساد مناقشته في ليس الصوف بوجوه ثلاثة

٣٠٧	في فساد مناقشته في خبر تقديده الحسين براهيم بوجوه سبعة
٣١١	في فساد مناقشته في افضلية سيد العابدين بوجوه اربعة
٣١٣	في فساد مناقشته في افضلية الباقر بوجوه ثلاثة
٣١٤	في فساد مناقشته في افضلية الصادق بوجوه سبعة
٣١٨	في فساد مناقشته في افضلية الكاظم بوجوه اربعة
٣٢٤	في فساد مناقشته في افضلية الرضا بوجوه ١٢
٣٣٥	في فساد مناقشته في افضلية التقي بوجوه ١٧
٣٤٦	في فساد مناقشته في افضلية الهادي بوجوه ١٦
٣٥٥	في فساد مناقشته في افضلية العسكري بوجوه ثلاثة
٣٥٨	في فساد مناقشته في للهدى بوجوه ٨
٣٦٩	في فساد مناقشته في خبر ظهوره بوجوه ٧
٣٧٣	في فساد مناقشاته في فضل اهل البيت بوجوه تقدم فساد خالها
٣٨٩	في فساد مناقشاته في مذهب الشيعة بوجوه ثمانية
٣٩٨	في فساد مناقشته بوجود من يبطن مذهب الشيعة ويتظاهر بدين غيرهم
٤٠٠	في فساد مناقشته في الخامس من ادلة وجوب متابعة مذهب الشيعة بوجوه ستة
٤٠٧	في فساد اول وجهيه وفي ثانيهما بوجوه ٩
٤١٣	في فساد اول وجه من وجوه مناقشته في بدعهم بوجوه ستة
٤١٥	في فساد ثانيهما بوجه
٤٠٠	في فساد ثالثها بوجه
٤١٦	في فساد رابعها بوجوه ثلاثة
٤١٧	في فساد خامسها بوجوه ثلاثة

- ٤١٩ في فساد سادسها بوجوه تسعة
- ٤٢٤ في فساد سابعها بوجوه ٦
- ٤٣٠ في فساد مناقشته في للسبع بوجوه ١٢
- ٤٤٠ في فساد مناقشته في قصة الحج بوجوه تسعة
- ٤٤٧ في فساد مناقشته في حلية متعة النكاح بوجوه ثلاثة
- ٤٤٩ في مناقشته بتعريم عمر لها وفسادها بوجوه ١٠
- ٤٥٥ في فساد مناقشته في ارث فاطمة من وجوه فنى ارها وجوه ثلاثة
- ٤٥٨ في فساد ثاينها بوجوه ثلاثة
- ٤٥٩ في فساد ثالثها بوجه
- ٤٦٠ في فساد رابعها
- ٤٦١ في فساد خامسها
- ٤٦٣ في فساد سادسها بوجوه ستة
- ٤٦٧ في فساد سابعها بوجوه ثلاثة
- ٤٦٨ في فساد ثامنها بوجوه ثلاثة
- ٤٧٠ في فساد تاسعها بوجوه خمسة
- ٤٧١ في فساد عاشرها بوجوه ٣
- ٤٧٣ في فساد حادي عشرها بوجوه ثلاثة
- ٤٧٥ في فساد ثاني عشرها بوجوه ثلاثة
- ٤٧٧ في فساد ثالث عشرها بوجوه اربعة
- ٤٨٢ في فساد اول ما ناقش به في مسألة فذك بوجوه خمسة
- ٤٨٤ في فساد ثاينها بوجه
- ٤٨٦ في فساد ثالثها بوجوه اربعة

- ٤٨٨ في فساد رابعها بوجوه ستة
- ٤٩١ في فساد خامسها بوجه
- ٤٩٣ في فساد سادسها بوجوه ٨
- ٤٩٩ في فساد سابعها بوجوه ١٠
- ٥٠٨ في فساد مناقشته في خير يرضى لرضاك بوجه
- ٥٠٩ في فساد ثامنها بوجوه ٥
- ٥١٤ في فساد تاسعها بوجوه ٤
- ٥٢١ في فساد مناقشته في لزوم تسميته امامه بالخليفة بوجوه ٧
- ٥٢٧ في فساد تمة ذلك بوجوه ٨
- ٥٣٧ في فساد مازحه من اول وجوه مناقشته من صحة فاروقية عمر بوجه
- ٥٣٩ في فساد ثانيها بوجوه ٨
- ٥٤٠ في فساد ثالثها بوجه
- ٥٤١ في فساد رابعها بوجوه ٧
- ٥٤٧ في فساد مازخره في مائشة بوجوه ٩
- ٥٥٤ ثم في فساد شئ منه بوجه
- ٥٥٨ ثم في فساد شئ منه بوجوه ١٠
- ٥٦٩ ثم في فساد شئ منه بوجوه ٩
- ٥٧٥ ثم في فساد مازحه بان عثمان لم يقتل باجماع المسلمين بوجوه ٩
- ٥٧٩ ثم في فساد مازحه من عدم اتهام عليا ببن عثمان بوجوه ٤
- ٥٧١ ثم في فساد مناقش به من قول الشيعي كيف استباز لطلحة الى اخره بوجوه
- ٥٨٧ في فساد مازحه من تعظيم الشيعة عائشة في بعض اللقائات بوجوه ٥
- ٥٩٦ في فساد تسميتهم لها بام المؤمنين وما زخره من غير المقام بوجوه ٣